



25 سنة من خصب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

المجلد الأول
2001 - 1999



صَاحِبُ إِجْلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ نَصْرَ اللَّهِ



خُصِبَ ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



المجلد الأول

2001 - 1999

25 سنة من خطاب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليو 1999 - يونيو 2024

- إصدارات وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل

- رقم الإيداع القانوني: 2024MO3119

- ردمك: 9-51-692-9920-978

- السنة: 2024

- صورة الغلاف: وكالة المغرب العربي للأنباء

- الطبع: مطابع دار المناهل

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل - شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، السويبي، الرباط، المملكة المغربية

- www.mjcc.gov.ma

الفهرس

19.....تقديم



1999

- صاحب الجلالة، أمير المؤمنين، محمد بن الحسن ينعي والده
جلالة المغفور له الحسن الثاني
09 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 23 يوليو 1999 م.....23.....
- مراسيم تقديم البيعة لجلالة الملك محمد بن الحسن بن محمد
الرباط، 09 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 23 يوليو 1999 م.....25.....
- أول خطاب وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بعد توليه عرش أسلافه المنعمين
الرباط، 16 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 30 يوليو 1999 م.....27.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة شكر إلى أفراد القوات المسلحة الملكية
والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية
الرباط، 19 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 02 غشت 1999 م.....31.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة شكر إلى رجال السلطة وأطر وزارة
الداخلية والمنتخبين أعضاء المجالس المحلية
20 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 03 غشت 1999 م.....33.....

- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة شكر وتقدير إلى أطباء المصحة الملكية ومصلحة الأمراض القلبية بمستشفى ابن سينا وسائر أطرها الطبية
21 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 04 غشت 1999م.....35
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رعاياه الأوفياء بالأقاليم الجنوبية بمناسبة الذكرى العشرين لاسترجاع إقليم وادي الذهب إلى حظيرة الوطن الأم الداخلة، فاتح جمادى الأولى 1420 هـ الموافق 14 غشت 1999 م37
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حلول الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب
08 جمادى الأولى 1420 هـ الموافق 20 غشت 1999 م39
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي بمناسبة حلول الذكرى الأربعينية لوفاة جلالة الملك الحسن الثاني
21 جمادى الأولى 1420 هـ الموافق 02 شتنبر 1999 م.....43
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77
مراكش، 03 جمادى الثانية 1420 هـ الموافق 14 شتنبر 1999 م45
- نداء صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي بمناسبة انطلاق حملة السنة الدولية لتقافة السلام وجدة، 03 جمادى الثانية 1420 هـ الموافق 14 شتنبر 1999 م.....49
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس الكونغريس الأمريكي الرباط، 17 جمادى الثانية 1420 هـ الموافق 28 شتنبر 1999 م.....51
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة الرباط، 27 جمادى الثانية 1420 هـ الموافق 08 أكتوبر 1999 م53
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى سكان مخيم الوحدة بالعيون العيون، 28 جمادى الثانية 1420 هـ الموافق 09 أكتوبر 1999 م57
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم
02 رجب 1420 هـ الموافق 12 أكتوبر 1999 م.....59

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية
حول المبادلات المغربية الفرنسية في المجال العسكري
باريس، 03 رجب 1420 هـ الموافق 13 أكتوبر 1999 م.....63.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رعاياه الأوفياء في الولايات والعمالات
والأقاليم التي شملتها الزيارة الملكية الميمونة
11 رجب 1420 هـ الموافق 21 أكتوبر 1999 م.....65.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رجال القوات المسلحة الملكية والدرك
الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية ونساء ورجال قوات الأمن والسلطات المحلية
الرباط، 12 رجب 1420 هـ الموافق 22 أكتوبر 1999 م.....67.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في «جوائز التضامن»
بيرسی (فرنسا)، 14 رجب 1420 هـ الموافق 24 أكتوبر 1999 م.....69.....
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في حفل مأدبة العشاء
على شرف الرئيس الصيني
الرباط، 17 رجب 1420 هـ الموافق 27 أكتوبر 1999 م.....71.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الوطنية
حول «دعم الأخلاقيات بالمرفق العام»
الرباط، 19 رجب 1420 هـ الموافق 29 أكتوبر 1999 م.....75.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد التجريدة المغربية
المتوجهة إلى كوسوفو
الرباط، 20 رجب 1420 هـ الموافق 30 أكتوبر 1999 م.....77.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يعطي انطلاق الحملة الثانية للتضامن
الرباط، 22 رجب 1420 هـ الموافق فاتح نونبر 1999 م.....79.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء
مراكش، 27 رجب 1420 هـ الموافق 06 نونبر 1999 م.....81.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في تخليد الذكرى
الأربعين لميلاد النظام المالي المغربي
الرباط، 07 شعبان 1420 هـ الموافق 16 نونبر 1999 م.....85.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين
في الدورة الـ 19 للأيام الثقافية التيجانية
دكار، 18 شعبان 1420 هـ الموافق 27 نونبر 1999 م 87
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين
في الدورة 23 للجنة التراث العالمي
مراكش، 20 شعبان 1420 هـ الموافق 29 نونبر 1999 م 89
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة
«إنعاش المقاول الصغرى والمتوسطة: محرك التنمية الاقتصادية»
الرباط، 20 شعبان 1420 هـ الموافق 29 نونبر 1999 م 93
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 51
لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
فاتح رمضان 1420 هـ الموافق 10 دجنبر 1999 م 97
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء
الرباط، 06 رمضان 1420 هـ الموافق 15 دجنبر 1999 م 99
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الوزير الأول حول المخطط الخماسي
الرباط، 07 رمضان 1420 هـ الموافق 17 دجنبر 1999 م 101



2000

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثامنة
للمجلس الوطني للشباب والمستقبل
الرباط، 11 شوال 1420 هـ الموافق 18 يناير 2000 م 107
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اللقاء الوطني حول إعداد التراب الوطني
الرباط، 19 شوال 1420 هـ الموافق 26 يناير 2000 م 111

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح أول اجتماع للمجلس الإداري
لوكالة بيت مال القدس
- 115.....مراكش، 08 ذو القعدة 1420 هـ الموافق 14 فبراير 2000 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة
بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة
- 119.....الرباط، 08 ذو القعدة 1420 هـ الموافق 14 فبراير 2000 م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس لأفراد القوات المسلحة الملكية
أكادير، 27 ذو القعدة 1420 هـ الموافق 04 مارس 2000 م.....
- 123.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد القوات المسلحة الملكية
أكادير، 29 ذو القعدة 1420 هـ الموافق 06 مارس 2000 م.....
- 125.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الجمع العام لمرصد الصحراء والساحل
الرباط، 29 ذو القعدة 1420 هـ الموافق 06 مارس 2000 م.....
- 127.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الوطني للعصبة المغربية للتربية
الأساسية ومحاربة الأمية
- الرباط، 03 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 10 مارس 2000 م.....
- 131.....
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل العشاء
الذي أقامه على شرف جلالتهم الرئيس الفرنسي السيد جاك شيراك
- باريس، 13 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 20 مارس 2000 م.....
- 135.....
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال استقبال جلالتهم
لممثلي الجالية المغربية المقيمة بفرنسا
- باريس، 14 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 21 مارس 2000 م.....
- 139.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل الاستقبال
الذي أقامه عمدة باريس على شرف جلالتهم
- باريس، 14 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 21 مارس 2000 م.....
- 141.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الإسلامية الدولية حول موضوع
«المرأة المسلمة والعلوم»
- فاس، 15 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 22 مارس 2000 م.....
- 143.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي أعلن فيها جلالاته
عن مجموعة من الإجراءات للتخفيف من آثار الجفاف
الرباط، 27 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 03 أبريل 2000 م 147
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام القمة الإفريقية الأوربية
القاهرة، 27 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 03 أبريل 2000 م 151
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المجلس الوطني
لإعادة تأهيل المدينة التاريخية لطنجة
طنجة، 03 محرم 1421 هـ الموافق 08 أبريل 2000 م 155
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل عشاء أقامه على شرف جلالاته
رئيس الجمهورية الإيطالية
روما، 06 محرم 1421 هـ الموافق 11 أبريل 2000 م 159
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع السنوي المشترك
للهيئات المالية العربية
فاس، 06 محرم 1421 هـ الموافق 11 أبريل 2000 م 163
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل غداء أقامه على شرف جلالاته
رئيس المجلس الإيطالي
روما، 07 محرم 1421 هـ الموافق 12 أبريل 2000 م 167
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الورش الدولي الخامس
للمؤسسات الوطنية لإنعاش وحماية حقوق الإنسان
الرباط، 08 محرم 1421 هـ الموافق 13 أبريل 2000 م 169
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الربيعية
لأكاديمية المملكة
الرباط، 19 محرم 1421 هـ الموافق 24 أبريل 2000 م 173
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل العشاء الرسمي
الذي أقامه جلالاته على شرف الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطابع
طنجة، 21 محرم 1421 هـ الموافق 26 أبريل 2000 م 175

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في ندوة
بمناسبة اليوم الوطني للديبلوماسية المغربية
الرباط، 23 محرم 1421 هـ الموافق 28 أبريل 2000 م 179
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح أشغال المجلس الأعلى
للإنعاش الوطني والتخطيط
طنجة، 29 محرم 1421 هـ الموافق 04 ماي 2000 م 183
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه أمرا يوميا إلى أفراد القوات المسلحة الملكية
بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لتأسيسها
الرباط، 10 صفر 1421 هـ الموافق 14 ماي 2000 م 187
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة عشاء أقامها الرئيس التونسي
زين العابدين بن علي على شرف جلالتهم
تونس، 20 صفر 1421 هـ الموافق 24 ماي 2000 م 189
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل الاستقبال الذي أقامته
على شرف جلالتهم بلدية تونس
تونس، 21 صفر 1421 هـ الموافق 25 ماي 2000 م 193
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الوطنية لبرلمان الطفل
الرباط، 21 صفر 1421 هـ الموافق 25 ماي 2000 م 195
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء
التي أقامها جلالتهم على شرف الرئيس السنغالي
25 صفر 1421 هـ الموافق 29 ماي 2000 م 197
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء
التي أقامها جلالتهم على شرف الرئيس المالي
12 ربيع الأول 1421 هـ الموافق 15 يونيو 2000 م 201
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل الاستقبال الرسمي
الذي أقامه الرئيس الأمريكي السيد بيل كلينتون على شرف جلالتهم بالبيت الأبيض
واشنطن، 18 ربيع الأول 1421 هـ الموافق 20 يونيو 2000 م 205

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل العشاء
الذي أقامه على شرف جلالاته الرئيس الأمريكي بيل كلينتون
واشنطن، 18 ربيع الأول 1421 هـ الموافق 20 يونيو 2000 م..... 209
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة الغداء
التي أقامتها السيدة أولبرايت على شرف جلالاته
واشنطن، 18 ربيع الأول 1421 هـ الموافق 20 يونيو 2000 م..... 211
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الحفل الذي أقامته
جامعة جورج واشنطن على شرف جلالاته
واشنطن، 20 ربيع الأول 1421 هـ الموافق 22 يونيو 2000 م..... 213
- حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمجلة «التايم»
الولايات المتحدة الأمريكية، ربيع الأول 1421 هـ الموافق يونيو 2000 م..... 217
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الأورومتوسطية
حول «قانون وسياسات المنافسة»
الدار البيضاء، 15 ربيع الثاني 1421 هـ الموافق 18 يوليوز 2000 م..... 221
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش
27 ربيع الثاني 1421 هـ الموافق 30 يوليوز 2000 م..... 225
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفل أداء القسم
من طرف مختلف أفواج المدارس العسكرية
الرباط، 28 ربيع الثاني 1421 هـ الموافق 31 يوليوز 2000 م..... 237
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة المعتمد بن عباد الصيفية
«الممارسات الديمقراطية من منظور الجنوب»
أصيلة، 03 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق 04 غشت 2000 م..... 239
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب
وعيد الشباب
الرباط، 19 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق 20 غشت 2000 م..... 243
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الجلسة الافتتاحية
لأعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس
أكادير، 27 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق 28 غشت 2000 م..... 247

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الجلسة الختامية
لأعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس
أكادير، 27 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق 28 غشت 2000 م..... 249
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة الألفية
نيويورك، 08 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 07 شتنبر 2000 م..... 251
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة انطلاق الموسم الدراسي الجديد
13 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 12 شتنبر 2000 م..... 255
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لدى استقباله بمدريد
ممثلي الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا
مدريد، 19 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 18 شتنبر 2000 م..... 259
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل العشاء
الذي أقامه على شرف جلالتهم الملك خوان كارلوس الأول
مدريد، 19 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 18 شتنبر 2000 م..... 261
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل تسليم جلالتهم المفتاح الذهبي
لمدريد من طرف عمدة المدينة
مدريد، 20 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 19 شتنبر 2000 م..... 265
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى معرض الفن اليهودي المغربي
نيويورك، 25 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 24 شتنبر 2000 م..... 267
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام رؤساء غرف التجارة والصناعة
ورؤساء المكاتب الوطنية وعدد من الفاعلين الاقتصاديين
الجراف الأصفر، 26 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 25 شتنبر 2000 م..... 269
- نداء صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي
بمناسبة انطلاق الأيام الوطنية للتلقيح
13 رجب 1421 هـ الموافق 12 أكتوبر 2000 م..... 271
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى
من السنة التشريعية الرابعة
الرباط، 14 رجب 1421 هـ الموافق 13 أكتوبر 2000 م..... 273

- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال افتتاح مؤتمر القمة العربية الطارئة
القاهرة، 23 رجب 1421 هـ الموافق 21 أكتوبر 2000 م 277
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين
في المعرض الدولي الثامن للبناء
الدار البيضاء، 26 رجب 1421 هـ الموافق 24 أكتوبر 2000 م 281
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اللقاء الدولي
حول الوقاية من أمراض الجهاز العصبي ومكافحتها
الرباط، 30 رجب 1421 هـ الموافق 28 أكتوبر 2000 م 283
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الأسبوع الوطني للتضامن
الدار البيضاء، 04 شعبان 1421 هـ الموافق فاتح نونبر 2000 م 285
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية «الدور الريادي لجلالة
المغفور له الحسن الثاني في ملحمة الاستقلال وتحقيق الوحدة الترابية»
الرباط، 05 شعبان 1421 هـ الموافق 02 نونبر 2000 م 287
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى
الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء
09 شعبان 1421 هـ الموافق 06 نونبر 2000 م 289
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي
الدوحة، 16 شعبان 1421 هـ الموافق 12 نونبر 2000 م 293
- تقرير صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس،
أمام مؤتمر القمة الإسلامي
الدوحة، 16 شعبان 1421 هـ الموافق 12 نونبر 2000 م 297
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثانية السنوية للمكتب الدائم
لاتحاد المحامين العرب
الدار البيضاء، 23 شعبان 1421 هـ الموافق 20 نونبر 2000 م 301
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة السابعة للمؤتمر
العام للإيسيسكو
الرباط، 24 شعبان 1421 هـ الموافق 21 نونبر 2000 م 305

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لدى استقباله أعضاء المجلس الاستشاري
لحقوق الإنسان

309..... 12 رمضان 1421 هـ الموافق 09 دجنبر 2000 م.....

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال تنصيب المجلس العلمي الأعلى
والمجالس العلمية الإقليمية

311..... 18 رمضان 1421 هـ الموافق 15 دجنبر 2000 م.....



2001

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة
الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل

315..... الرباط، 10 شوال 1421 هـ الموافق 05 يناير 2001 م.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين
للقيدالية الدولية لحقوق الإنسان

317..... الدار البيضاء، 13 شوال 1421 هـ الموافق 08 يناير 2001 م.....

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح المناظرة الوطنية حول السياحة

319..... مراكش، 15 شوال 1421 هـ الموافق 10 يناير 2001 م.....

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام المؤتمر الـ 21 لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا

323..... ياوندي، 23 شوال 1421 هـ الموافق 18 يناير 2001 م.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، إلى الحجاج المغاربة
بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة

327..... الرباط، 07 ذو القعدة 1421 هـ الموافق فاتح فبراير 2001 م.....

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى الإقليمي العربي لمنظمات
المجتمع المدني حول الطفولة

331..... الرباط، 20 ذو القعدة 1421 هـ الموافق 14 فبراير 2001 م.....

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة التاسعة للجامعة الشتوية المنظمة حول موضوع «الإعلام والتواصل في بناء المغرب العربي»
مراكش، 23 ذو القعدة 1421 هـ الموافق 17 فبراير 2001 م..... 333
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالتهم الرئيس الهندي نيودلهي، 03 ذو الحجة 1421 هـ الموافق 27 فبراير 2001 م..... 337
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، إلى القمة العربية عمان، فاتح محرم 1422 هـ الموافق 27 مارس 2001 م..... 341
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى التجريدة المغربية المتوجهة إلى الكونغرس الديمقراطي الرباط، 18 محرم 1422 هـ الموافق 13 أبريل 2001 م..... 343
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى ندوة «مغربية الصحراء في التراث التاريخي والأدبي» تطوان، 25 محرم 1422 هـ الموافق 20 أبريل 2001 م..... 345
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى مناظرة الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة الرباط، 28 محرم 1422 هـ الموافق 23 أبريل 2001 م..... 349
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الرباط، 28 محرم 1422 هـ الموافق 23 أبريل 2001 م..... 353
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الفكرية حول موضوع «نحو مشروع حضاري نهضوي عربي» فاس، 28 محرم 1422 هـ الموافق 23 أبريل 2001 م..... 355
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال تنصيب جلالتهم لأعضاء اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية فاس، 03 صفر 1422 هـ الموافق 27 أبريل 2001 م..... 359
- الأمر اليومي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أفراد القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيسها 20 صفر 1422 هـ الموافق 14 ماي 2001 م..... 361

- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة مأدبة عشاء رسمية أقامها جلالته
على شرف فخامة الرئيس الغاني السيد جون ادجيكوم كوفور
أكادير، 21 صفر 1422 هـ الموافق 15 ماي 2001 م..... 363
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة مأدبة عشاء رسمية أقامها
على شرف جلالته فخامة الرئيس السنغالي السيد عبدوالي واد
دكار، 29 صفر 1422 هـ الموافق 22 ماي 2001 م..... 365
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الوطنية
الثالثة لبرلمان الطفل
الرباط، فاتح ربيع الأول 1422 هـ الموافق 25 ماي 2001 م..... 369
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الأعلى
للماء والمناخ
أكادير، 29 ربيع الأول 1422 هـ الموافق 21 يونيو 2001 م..... 371
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة
حول السيدا
نيويورك، 03 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق 25 يونيو 2001 م..... 373
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الثلاثين لجمعيات الهلال الأحمر
والصليب الأحمر العربية
الرباط، 06 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق 28 يونيو 2001 م..... 375
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الدولية
«الحوار بين الحضارات في عالم متغير»
الرباط، 18 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق 10 يوليوز 2001 م..... 379
- كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء الرسمية التي أقامها جلالته
على شرف فخامة الرئيس التونسي السيد زين العابدين بن علي
طنجة، 26 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق 18 يوليوز 2001 م..... 381
- حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصحيفة الشرق الأوسط
لندن، 02 جمادى الأولى 1422 هـ الموافق 24 يوليوز 2001 م..... 383
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد
طنجة، 09 جمادى الأولى 1422 هـ الموافق 30 يوليوز 2001 م..... 391

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال حفل أداء القسم للضباط المتخرجين
من المدارس العليا العسكرية
تطوان، 10 جمادى الأولى 1422 هـ الموافق 31 يوليوز 2001 م..... 401.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين لثورة الملك والشعب
طنجة، 30 جمادى الأولى 1422 هـ الموافق 22 غشت 2001 م..... 403.....
- حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصحيفة «لوفغارو» الفرنسية
باريس، 15 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 04 شتنبر 2001 م..... 407.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها رئيس
الجمهورية الإسلامية الموريتانية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع على شرف جلالتهم
موريتانيا، 21 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 10 شتنبر 2001 م..... 417.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الموسم الدراسي الجديد
طنجة، 24 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 13 شتنبر 2001 م..... 419.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الوطنية لإعداد الكتاب الأبيض
للصناعة الحرفية والمهن
فاس، 25 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 14 شتنبر 2001 م..... 421.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحفل الديني الكبير
بمشاركة ممثلي الديانات التوحيدية الثلاث
الرباط، 27 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 16 شتنبر 2001 م..... 423.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الملتقى الثاني للأجهزة المكلفة
بتقنين الاتصالات بكل من إفريقيا والعالم العربي
الرباط، 28 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 17 شتنبر 2001 م..... 425.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الثانية
لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
الرباط، 09 رجب 1422 هـ الموافق 27 شتنبر 2001 م..... 427.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية
الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
الدوحة، 22 رجب 1422 هـ الموافق 10 أكتوبر 2001 م..... 429.....

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى
للسنة التشريعية الخامسة للبرلمان
- 431..... الرباط، 10 رجب 1422 هـ الموافق 12 أكتوبر 2001 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الرابعة للمنتدى العالمي حول الفقر
بالوسط الحضري
- 435..... مراكش، 28 رجب 1422 هـ الموافق 16 أكتوبر 2001 م.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يضع طابعه الشريف على الظهير المحدث والمنظم
للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
- 439..... خنيفرة، 29 رجب 1422 هـ الموافق 17 أكتوبر 2001 م.....
- حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمجلة «باري ماتش» الفرنسية
- 441..... باريس، 16 شعبان 1422 هـ الموافق فاتح نونبر 2001 م.....
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة تنويه إلى سكان الأقاليم الوسطى والجنوبية
- 447..... 17 شعبان 1422 هـ الموافق 03 نونبر 2001 م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الذكرى السادسة والعشرين لانطلاق
المسيرة الخضراء المظفرة
- 449..... الرباط، 20 شعبان 1422 هـ الموافق 06 نونبر 2001 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في
الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن المتغيرات المناخية
- 453..... مراكش، 21 شعبان 1422 هـ الموافق 07 نونبر 2001 م.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة انطلاق الحملة الرابعة للتضامن
- 457..... مراكش، 22 شعبان 1422 هـ الموافق 08 نونبر 2001 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المهرجان الأول للمقاومة
- 459..... الدار البيضاء، 02 رمضان 1422 هـ الموافق 18 نونبر 2001 م.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان
- 463..... الرباط، 23 رمضان 1422 هـ الموافق 09 دجنبر 2001 م.....
- رسالة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى ملتقى الأديان
- 465..... بروكسل، 03 شوال 1422 هـ الموافق 19 دجنبر 2001 م.....

تقديم

1999-2024، ربع قرن من التاريخ، جيل من حياة انسان، ثلاثة عقود أولى من الألفية الثالثة، الكثير من الاضطرابات والتقلبات وإعادة التوازنات على المستوى العالمي. ومع ذلك، في هذا المحيط التاريخي الواسع المضطرب بالأزمات الاقتصادية، وعودة الحرب بين القوى العظمى، وتكريس الأزمات السياسية في الديمقراطيات القديمة، نجح المغرب بإيقاعه الخاص في الإبحار بصعوبة ولكن بنجاعة، متفاديا الصخور والعديد من المطبات والدوامات، متأرجحا بين الأمواج المخادعة والجبال الجليدية غير المرئية، دون أن يستسلم.

هذا المسار الطويل للمغرب، الذي لم يكن يوماً سهلاً ولكنه ظل ضامناً للأمان واستمرارية الرؤية، يعود الفضل فيه إلى التوجيهات السامية والرؤية السيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي هي بمثابة توجيهات ربان السفينة المغربية التي تشق مياه التاريخ المضطربة.

الإقلاع الصناعي الذي يتأكد ويدهش العالم يوماً بعد يوم، والاستقرار الديموغرافي للمجتمع الذي بلغ مرحلة النضج، والربط الطريقي والجوي للتراب الوطني بأكمله، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الكبير بغية تقليص الفجوات الاقتصادية والترابية والفوارق بين الجنسين، وتأكيد هوية أمة أكثر وعياً بذاتها وأكثر دينامية وجرأة، كما رأيناها خلال كأس العالم 2022؛ فضلاً عن تكريس قضيتنا الوطنية الأولى، المعترف بها بشكل متزايد من قبل غالبية دول العالم، إلى جانب حضورنا الدبلوماسي المتزايد والذي يعزز السلام والحوار؛ كل هذه الإنجازات نجد أسسها مخطوطة في خطب ورسائل ملكية سامية متبصرة وملهمة ومتبعة للمشاريع، منذ ولادتها كفكرة إلى غاية تحقيقها على أرض الواقع تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

فالخطاب الملكي، متفرد وناذر وله خصوصياته، كما يجب ان يكون، حيث نجح في طبع إيقاع فضائنا العام الحي والديناميكي، من خلال التدخلات الملكية المنتظرة الضابطة والمؤطرة للخطاب الديمقراطي ومحددة لشروط وجود خطاب حر وشفاف في إطار من التسامح واحترام مختلف الهويات الثقافية والإيديولوجية.

إن الخطاب الملكي مكرس بشكل مزدوج. كموقع للتاريخ، يجمع الدلالات والرؤى والتصورات الملكية التي تتجاوز الزمن الانتخابي للسياسات، فضلاً عن الزمن المؤسساتي للهيئات الحكومية، يفرض سرعة أخرى على السياسة المغربية، سرعة على المدى الطويل، مدعومة بقرون من التاريخ الماضي، وإسقاط نفسها على القرون القادمة، وهو أمر لا تستطيع برامج ومشاريع الفاعلين السياسيين المدرجة في زمنيّات الولايات الانتخابية القيام به. ففي عالم تمزقه الآن تحديات محفوفة بالمخاطر: مناخية، هجرة، تكنولوجيا،

توجد فقط كلمة تتجذر شرعيتها في سلالة الأسرة الحاكمة يمكن أن تكون ناجعة في هذا الصدد. إن النجاحات التي حققتها بلادنا في مجالات الثقافة والحفاظ على التراث، والطاقت المتجددة ومحاربة تغير المناخ، وفي حل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة، ترجع إلى قدرة الخطاب الملكي على لم الشمل والتغاضي عن الكلمات المفرقة في السياسة والمجتمع.

ثم يتم تكريس الخطاب الملكي كخطاب مرجعي للأمة بأكملها. ويمكن للمغرب أن يتطور ويتقدم ويحارب ويتفوق على نفسه من خلال هذه الخطب الملكية القوية، التي تعتبر الطقوس البروتوكولية التي تحاط بها ضمان لقيمتها النادرة، وقدرتها على تجاوز اللعبة السياسية لوضع نفسها في موقف الحكم.

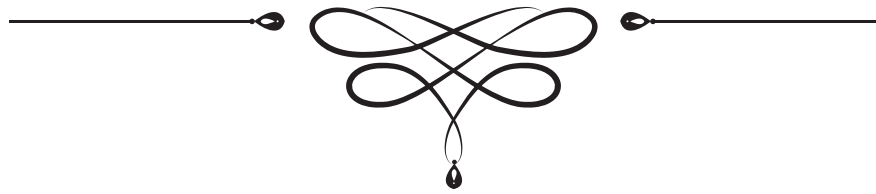
وبدلاً من استعراض مختلف المجالات المتعلقة بالتدخلات الملكية، والتي سيكتشفها القارئ في صفحات هذه المجلدات الاستثنائية، من المثير للاهتمام ملاحظة كيف ينتشر الخطاب الملكي، عبر ضوابط سياسية خاصة بالثقافة السياسية المغربية، والتي، لحسن الحظ، مازالت تسكننا. مختلف مكونات المجتمع المغربي، المجتمع المدني، القطاع الخاص، مؤسسات الدولة، الشرائح المختلفة للسكان، في تنوع خصائصها، الاجتماعية الترابية والثقافية والديموغرافية، تعترف، كل بطريقتها الخاصة، بهذا الخطاب الملكي المتعدد والموحد، والذي يعمل كنواة موحدة تدور حوله اختلافاتنا.

الوحدة الترابية للأمة، والقضايا الكبرى للأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومواصلة المسار الديمقراطي وتعميقه، والالتزام بالقضية العالمية للثقافة والحفاظ على التراث، وتعزيز ارادتنا في دعم القانون الدولي وأن نكون من الداعمين الكبار للمجتمع الدولي؛ هذه قيمنا، هي هي، ونضالاتنا دائماً مزيج ذكي من من الجرأة الاستراتيجية والحرص الدبلوماسي على الحوار وبناء التوافقات.

وإنه لشرف عظيم لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووعيا منها بالأهمية التاريخية والفكرية لهذه المجلدات، أن تقدمها إلى مواطنينا، الذين سيجدون فيهم المراجع الاستشرافية التي تواكب تطور مملكتنا.

محمد مهدي بنسعيد
وزير الشباب والثقافة والتواصل

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



1999

صاحب الجلالة، أمير المؤمنين، محمد بن الحسن
ينعي والده جلالته المغفور له الحسن الثاني
09 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 23 يوليو 1999 م

بسم الله الرحمن الرحيم،

يقول الله تبارك وتعالى: «يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي جنتي».

بقلب مؤمن بقضاء الله وقدره أنعي إلى الشعب المغربي الأبى وإلى الأمة العربية والإسلامية وإلى العالم أجمع وفاة قائد عظيم ورجل من رجالات العالم الأعلام وملك من ملوك المغرب العظام صاحب الجلالة والمهابة المغفور له الحسن الثاني، قدس الله روحه، يومه الجمعة على الساعة الرابعة والنصف إثر نوبة قلبية نتجت عن مضاعفات لم ينفع معها علاج.

وإنني بهذه المناسبة الأليمة أتوجه بخالص العزاء إلى الشعب المغربي الوفي الذي عبر دائما عن حبه وولائه وإخلاصه لهذا الملك الهمام. كما أدعوه إلى التحلي بالصبر والثبات مصداقا لقوله تعالى: «وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون».

رحم الله فقيدنا العزيز وأسكنه فسيح جناته وجعله في مقام صدق عنده مع الذين أنعم عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

مراسيم تقديم البيعة لجلالة الملك محمد بن الحسن بن محمد

الرباط، 09 ربيع الثاني 1420هـ الموافق 23 يوليوز 1999م

ألقى في بداية هذه المراسيم وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد عبد الكبير العلوي المدغري الكلمة التالية:

نعم، الله يبارك في عمر سيدي،

الحمد لله الذي جعل الإمامة العظمى أمنا للأمة ونعمة ورحمة، وجعل البيعة ميثاقا والطاعة لأولي الأمر عهدا ووفاقا. فقد قال تعالى: «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله. يد الله فوق أيديهم. فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد الله فسنوته أجره عظيمًا». وقال سبحانه: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم»، وقال مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

وإنه لما قضى الله بوفاة أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين وإمام المسلمين في هذا البلد الأمين جلالة الملك الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن، قدس الله روحه وطيب ثراه وعطر بأريج الرحمة مثواه، ولما كانت بيعته الشرعية في أعناق المغاربة جميعا من طنجة إلى الكويرة، وكانت البيعة من الشرع وهي الرابطة المقدسة التي تربط المؤمنين بأمرهم وتوثق الصلة بين المسلمين وإمامهم، وكان فيها ضمان حقوق الراعي والرعية وحفظ الأمانة والمسؤولية؛ وسيرا على المعهود في تقاليدنا الملوكية المرعية والتي بفضلها تنتقل البيعة بولاية العهد من الملك إلى ولي عهده من بعده؛ فإن أصحاب السمو الأمراء، وعلماء الأمة، وكبار رجالات الدولة، ونواب الأمة ومستشاريها، ورؤساء الأحزاب السياسية، وكبار ضباط القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية؛ الموقعين أسفله، إذ يعبرون عن ألمهم بفقدان رمز الأمة سليل الملوك العلويين الكرام وواسطة عقد الأئمة العظام الأعلام مولانا الحسن بن مولانا محمد بن مولانا يوسف بن مولانا الحسن، وبيتهم إلى الله، جلت قدرته وتجلت عظمته، أن يسكنه فسيح الجنان ويحسن إليه أكبر الإحسان على إخلاصه وتضحيته وأدائه الأمانة على وجهها ووفائه بالرسالة بأكملها؛ يقدمون بيعتهم الشرعية لخلفه ووارث سره صاحب الجلالة والمهابة، أمير المؤمنين سيدنا محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن؛ جعل الله أيامه أيام يمن وبركة وسعادة على شعبه وبلده وحقق على يديه الكريمتين آمال هذه الأمة الوفية المتمسكة بعرشه والمتفائلة بعهده، ملتزمين بما تقتضيه البيعة من الطاعة والولاء والإخلاص والوفاء في السر والعلانية والمنشط والمكره طاعة لله عز وجل واقتداء بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم سائلين الله لأمر المؤمنين طول العمر ودوام النصر والعز والتمكين.

الله يبارك في عمر سيدي.

أول خطاب وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بعد توليه عرش أسلافه المنعمين
الرباط، 16 ربيع الثاني 1420هـ الموافق 30 يوليو 1999م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

يخالجنا في هذه اللحظة التاريخية شعور مزيج من السعادة بالتوجه إليك في أول خطاب لنا نلقيه عليك ومن الألم لفقد والدنا الملهم في وقت كنا في أمس الحاجة إلى مزيد من عطائه.

لقد جاهد والدنا المنعم لإسعادك منذ ريعان شبابه باذلاً أقصى الجهود ومواجهاً أعظم الشدائد. فحقق لك مكاسب جليلة، وشيد للمغرب صرحاً منيعاً أغناه بعطاءاته ومنجزاته. ولم يختره الله إلى جواره يوم الجمعة الماضي، إلا بعد ما أدى الأمانة على نحو أثار الإعجاب والتقدير والإكبار.

إنك ولا شك، شعبي العزيز، أحسست بافتخار واعتزاز وأنت تعين وفود العالم ممثلة بالملوك والرؤساء وكبار المسؤولين يشاركوننا مشاعر الألم والحزن ويقدمون لنا العزاء والمواساة مما حثنا على المزيد من الصبر والاحتساب.

وإن موقفك الصادق في هذه المحنة، شعبي العزيز، ليجعلنا نقدم لك كبير التنويه إذ أعربت عن ألمك بهدوء وانضباط وبأحاسيس لا شك أن فقيدنا المرحوم بكرم الله تلقاها راضياً عنها في مثواه.

فبارك الله لك صدق مشاعرك وعظيم تعلقك بالراحل العزيز ومتين تشبثك بشخصي وأنا أضع قدمي على صعيد المسؤولية العظمى مما يقوي فينا العزم على مواصلة البناء يداً في يد وفي تلاحم بيني وبينك سيبلوره العمل المشترك الذي سنحقق به جليل الأهداف وما نتطلع إليه من كبير الآمال.

شعبي العزيز،

لقد قيض الله لنا أن نتريع على عرش أجدادنا الميامين وفق إرادة والدنا الذي أسند إلينا ولاية عهده وبناء على مقتضيات الدستور وطبقا للبيعة التي التزم بها ممثلو الأمة. فتسلمنا المشعل من يد والدنا، قدس الله روحه، لممارسة مسؤولية قيادة البلاد. ونحن بحول الله مصممون العزم على مواصلة مسيرة التطور والنماء لصالحك شعبي العزيز ولفائدة جميع فئات الشعب ولاسيما الفئات المحرومة التي يستأثر مصيرها باهتمامنا والتي نوليها عطفنا وحنونا.

وإننا نحمد الله على أن سياستنا الداخلية بارزة المعالم واضحة السمات وأن المطلوب هو ترسيخها ودعمها. لذا فنحن متشبثون أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية وسياسة الجهوية واللامركزية وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصون الأمن وترسيخ الاستقرار للجميع.

وبالنسبة للمؤسسات الدستورية فإننا سنقوم بدور الموجه المرشد والناصح الأمين والحكم الذي يعلو فوق كل انتماء. إن جميع المغاربة بالنسبة إلينا إخوة من رحم واحد وأبناء بررة متساوون تشدهم إلينا روابط التعلق والولاء.

وسنظل نسند جهود جلالته الملك الراحل الذي جعل منها حكومة التناوب تطبيقا للنهج الديمقراطي في التداول على السلطة وأناط مسؤولية وزيرها الأول بالسيد عبد الرحمان اليوسفي الذي توسم فيه جلالته حسن التوفيق والذي سيلقى منا كل سند ودعم.

ونجدد التزامنا بإكمال وحدتنا الترابية التي تشكل فيها قضية أقاليمنا الصحراوية القضية الوطنية المركزية. ونحن نتطلع إلى إتمام الاستفتاء التأكيدي الذي ترعاه وتقوم على إجرائه منظمة الأمم المتحدة وهو الاستفتاء الذي لم يفتأ خصوم وحدتنا الترابية يعملون على إفشاله ويضعون العراقيل دون تحقيقه.

إننا نطمح إلى أن يسير المغرب في عهدنا قدما على طريق التطور والحدثة وينغمر في خضم الألفية الثالثة مسلحا بنظرة تتطلع لآفاق المستقبل في تعايش مع الغير وتفاهم مع الآخر محافظا على خصوصيته وهويته دون انكماش على الذات في كنف أصالة متجددة وفي ظل معاصرة ملتزمة بقيمتنا المقدسة.

شعبي العزيز،

تشغل قضية التعليم حيزا كبيرا من اهتماماتنا الآنية والمستقبلية لما تكتسبه من أهمية قصوى، ولما لها من أثر في تكوين الأجيال وإعدادها لخوض غمار الحياة والمساهمة في بناء الوطن بكفاءة واقتدار وبروح التفاني والإخلاص والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين بممكّنات العصر العلمية ومستجداته التقنية وما تفتحه من آفاق عريضة للاندماج في العالمية.

واعتناء من والدنا المكرم بهذه القضية فقد كان عين لجنة وطنية خاصة عملت تحت رعايته السامية مستنيرة بالتوجيهات التي تضمنتها رسالته الملكية في هذا الصدد.

وقد توجت اللجنة جهودها الحميدة بوضع مشروع ميثاق للتربية والتكوين كانت تتأهب لعرضه على أنظار والدنا المقدس لولا أن الأجل وافاه. وسنولي هذا المشروع ما هو جدير به من عناية تتناسب وما نعلق عليه من آمال في هذا المجال الحيوي وفي التغلب

على البطالة ومحو آثارها وفتح أبواب الشغل مشرعة أمام شبابنا الناهض وحثهم على الاجتهاد والابتكار وأخذ المبادرة في غير توان أو تواكل.

وسنولي عنايتنا كذلك إلى مشكلة الفقر الذي يعانيه بعض أفراد شعبنا وسنعمل بمعونة الله وتوفيقه على التخفيف من حدته وثقله. وفي هذا الصدد كان والدي، رحمه الله، قد شرفني بقبول اقتراح إنشاء مؤسسة اختار لها من بين الأسماء مؤسسة محمد الخامس للتضامن تهتم بشؤون الفقراء والمحتاجين والمعوقين عاهدنا أنفسنا على تفعيل دورها وإحاطتها بكامل الرعاية والدعم.

ومن الأمور التي سنوجه لها اهتمامنا الخاص قضايا جاليتنا القاطنة بالخارج والتفكير الجدي في تذليل الصعاب التي تعترض طريقها والعمل على حل مشاكلها وتمتين عرى انتمائها للوطن الأم.

شعبي العزيز،

إن انشغالنا بقضايانا الوطنية لينطلق من المرتكزات التي أرسى دعائمها والدنا المنعم والتي أقامها على التوجه العربي الإسلامي في عناية بمختلف مشاكل أشقائنا العرب، وتجاوب مع همومهم وما نرمي له جميعا من مصالحة والتئام وتعاون في تجاوز لسلبيات الواقع ونظر بعيد إلى المستقبل على أساس من تاريخنا الحافل المشترك، ومن مقوماتنا الحضارية والثقافية ومن القيم التي يزخر بها ديننا الحنيف في وسطيته واعتداله وفي سماحته وانفتاحه ودعوته الدائمة إلى السلم والتعايش والتعارف وحفظ الحقوق التي كرم بها الله الإنسان والتي أقرتها المواثيق الدولية التي كان المغرب سباقا إلى توقيعها والانضمام إليها.

وبفضل تمسك المغاربة بهذه القيم على امتداد أربعة عشر قرنا تسنى لبلدنا العزيز أن يكسب مناعة أتاحت له أن يصمد لشتى الزوابع ويتجنب الوقوع في مزالق التاريخ ومهاوي أحداثه المتعاقبة.

وإننا تحفزا من هذا المنظور نغير اهتماما خاصا لبناء المغرب العربي الكبير الذي نعزز بالانتماء إليه ونجد لإقامته على ثوابت راسخة من الأخوة الصادقة والتعاون الخالص، وما يقتضيان من تصفية الأجواء وإزاحة جميع العراقيل وأسباب التعثر. وقد خلف حضور أشقائنا رؤساء دول المغرب العربي في طليعة المعزين أحسن الوقع في نفسنا وأعظم الأثر. وكان لقاءنا مع الصديق الكبير فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مثار ارتياح لنا مفعم بالتفاؤل والأمل في أن يتحقق هذا الهدف على النحو الذي يقوي التماسك والالتحام ويشيع الاستقرار والازدهار. وهو مطمح نسعى إلى أن يتم تحقيقه كذلك في الشرق الأوسط على أساس الشرعية الدولية وطبقا لما تم إبرامه من اتفاقيات حتى يتمكن إخوتنا الفلسطينيين من العيش في سلام وحسن جوار داخل دولتهم المستقرة الآمنة وحتى تعرف أقطار المنطقة كلها ما هي به جديرة من تقدم ورقي وما هي له مؤهلة من دور إشعاعي كبير.

وإذا كان المغرب ينتمي إلى العالم العربي والإسلامي فإن موقعه الجغرافي على رأس القارة الإفريقية مطلا في شماله على أوروبا وفي غربه على أمريكا، يحتم علينا متابعة سياسة والدنا المقدس المتسمة بالفتوح والحوار بتقوية روابط التعاون مع أشقائنا الأفارقة وتمتين أواصر التبادل مع أصدقائنا الأوروبيين والأمريكيين بما يعود على منطقتنا والعالم كله بالنفع والخير في إطار أخذ وعطاء مستمرين وفي نطاق التقدير والاحترام والسعي إلى أن يعم الأمن والسلام.

شعبي العزيز،

إننا في ختام خطاب العرش هذا نود أن نؤكد مدى الأواصر العميقة التي تربطنا بك متجلية في تشبثك بأهداب عرشنا وتعلقك بشخصنا في حب متبادل قوي وأن نحثك على بذل المزيد من الجهود في حرص على الوحدة والإجماع وتمسك بالمقومات ونظر بعيد إلى المستقبل.

إننا إن سرنا على هذا النهج حققنا ما نطمح إليه لبلدنا العزيز ووفقنا إلى ما يرضي روح والدنا المكرم وهو جوار ربه مع المنعمين ويجعله في دار البقاء مطمئنا على شعبه الذي أحبه وتقانى في خدمته، وعلمنا أن نكون مثله في هذا التفاني والحب، تغمده الله بواسع رحمته وأجزل له وافر رضوانه ومغفرته وجزاه عما قدم لدينه ووطنه وأمته.

فلنعمل يدا في يد لإنجاز ما نتطلع إليه من آمال وتحقيق ما ينتظرنا من جليل الأعمال متوكلين عليه سبحانه فهو نعم المولى ونعم الوكيل. «ومن يتوكل على الله فهو حسبه» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس بوجه رسالة شكر
إلى أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة
والأمن الوطني والوقاية المدنية
الرباط، 19 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 02 غشت 1999 م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خدامنا الأوفياء أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية،
حفظكم الله ورعاكم ووقفكم إلى الخير وهداكم وثبت على أقوم السبل خطاكم.

وبعد، ففي غمار ما عشناه بقلوب متأثرة خاشعة لقضاء الله فيه بفقدان قائدنا العظيم جلالة المغفور له والدنا المنعم الملك الحسن الثاني رضوان الله عليه، لم يفتنا أن نتابع عن كثب جهودكم المثلى في القيام بواجبكم في تأطير الموكب الجنائزي المهيب لوالدنا قدس الله روحه، أو في موكبنا الملكي المحفوف بعناية الله لأداء صلاة الجمعة المباركة، وهما موكبان مشهودان تداعت لهما قلوب الملايين من أفراد شعبنا بالمشاعر الصادقة والولاء للعرش المجيد، وسيذكرهما التاريخ على مداه البعيد.

ولا شك في أن مواكبتهما على النحو الباهر من النظام والانتظام والانضباط والوثام كانت ثمرة جهود سخية جسدت من خلالها حسن التنظيم وسخي العطاء في الحماية والتحمل والانضباط، هذه الخصال التي تجلت للعالم كله فكانت مثار إعجاب وتقدير للجميع، كما كانت بالنسبة لنا مصدر اعتزاز وارتياح، وأثبتت مرة أخرى ما يعمر قلوبكم من إخلاص وولاء لشعاركم الوطني الخالد : الله - الوطن - الملك . وإنه لشعار تجسده قواتنا المسلحة، وتجسد من خلاله وحدة لا تنفصم عراها بين عرش وطيد وشعب وفي، جمعتهما إرادة الله، وصاغتتهما في حلقة واحدة ملتحمة، لا يدرى طرفاها، وحدة تتحدى التقلبات، وتصمد في وجه المكاره والأزمات .

وليس هذا الولاء للعرش ولا الصمود في منعرجات التاريخ المغربي العريق بالأمر الغريب على عبقرية شعب دخل التاريخ من أبوابه الواسعة منذ قرون خلت بفضل قياداته الملكية الحكيمة وتجاوبه الوجداني معها والتجند وراءها دفاعا عن المقدسات ونصرة قيم الحرية والعدل والسلام.

فلكم منا معاشر أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية، جزيل الشكر على ما بذلتم من جهود في القيام بواجبكم وعلى ما تقاسمتم مع شعبنا الوفي من عواطف بارة تجاه الراحل العظيم وما أظهرتموه جميعا من انضباط وامتثال . فلكم منا سابغ العطف والرضى وخالص الدعاء إلى الله العلي القدير أن يجعلكم على الدوام في مستوى مسؤولياتكم وأن يمدكم بالعون والتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة شكر
إلى رجال السلطة وأطر وزارة الداخلية والمنتخبين أعضاء المجالس المحلية
20 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق 03 غشت 1999 م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خدامنا الأوفياء رجال السلطة وسائر أطر وزارة الداخلية ومحبينا الأصفياء، أعضاء المجالس المنتخبة المحلية،
حفظكم الله ورعاكم ووفقكم وسدد خطاكم.

وبعد، فعلى إثر الخطب الفادح والرزء الجسيم والمصاب الجلل الذي مسنا بانتقال والدنا المنعم ملكنا العظيم جلاله المغفور له مولانا الحسن الثاني إلى رحمة الله وعفوه الكريم وما عانيناه جميعا من أحزان وآلام تحملناها بالصبر والاحتساب إلى العلي العلام، لاحظنا عن كثب واهتمام ما قمتم به من أعمال جليلة سديدة وما بذلتم من جهود كبيرة حميدة أعربتم بها عن عميق تفانيكم في النهوض بواجباتكم وما أنتم مطوقون به من أداء وصادق إخلاصكم في ما تكونونه لنا ولمغربنا العزيز من محبة وتشبث وولاء.
وإن رضانا لسابغ عما أبرزتم في عاصمة مملكتنا الزاهرة من تنظيم محكم لمراسيم جنازة فقيدنا الغالي، قدس الله روحه الطاهرة، ولأدائنا صلاة الجمعة في موكب مكلوء بعناية الله الخفية والظاهرة.

وإن ارتياحنا لكبير لما كان لكم في سائر جهات المغرب وأقاليمه والعمالات في تعاون بين المنتخبين والسلطات وجميع مرافق الدولة وأجهزتها والمؤسسات، من حسن استقبال للمواطنين وتأطيرهم بهدوء واتزان وحفزهم على السكينة والاطمئنان ومبادلتهم عبارات العزاء والمواساة والسلوان، فيما أحسوه من وقع فراق أب الأمة الحنون الأمين وحثهم على تحمل القضاء المقدر المكتوب بروح الصابرين المبشرين ورجاء المغفرة للراحل المكرم مع الرضوان العميم والأجر الأوفى العظيم والإعراب عن التعلق بالعرش العلوي المكين والدعاء لنا بتوفيق الله المعين وعزه ونصره المبين.

لقد أظهرتم لكل الذين شاركونا مأساتنا وكانوا حاضرين معنا ومنا قريبين وكذا الذين تابعوا مظاهرها نائين عنا بعيدين أن شعبنا العزيز مشدود بعري الاتحاد والالتئام ومؤطر بفائق الانضباط ورائع الانتظام تربطه بملكه أواصر حب صادق لا تعرف الانفصام ويمتن تمسكه بمقدساته كبير الاعتزاز وقوي الالتحام. وتلكم خصال عهدناها فيكم جميلة بارة مهما تكن الظروف سارة أو ضارة لا تفتؤون تبذون

محامدها صادرة عما يفعمكم من إيمان بالله يحث على البذل والعطاء وتقديم التضحية والفداء وما يغمركم نحو وطنكم وملككم من عواطف الولاء ووشائج الوفاء.

فلتقبلوا منا جميعاً، آيات جزيل شكرنا والثناء مقرونة بعبارات جميل عطفنا والرضا ومشفوعة إلى الباري سبحانه بخالص الدعاء أن يوفقكم ويعينكم في ما تتحملونه من مهمات وما تنهضون به من مسؤوليات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة شكر وتقدير
إلى أطباء المصحة الملكية ومصحة الأمراض القلبية بمستشفى ابن سينا
وسائر أطرهما الطبية

21 ربيع الثاني 1420هـ الموافق 04 غشت 1999م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خدامنا الأعزاء أطباء المصحة الملكية ومصحة الأمراض القلبية بمستشفى ابن سينا وسائر أطرهما الطبية،
حفظكم الله ورعاكم وسدد للخير والرشاد خطاكم.

وبعد، رزئنا وفجعت أمتنا بفقدان ملكنا الشهم وقائدنا الملهم جلاله والدنا المنعم مولانا الحسن تغمده الله بواسع رحماته والغفران
وأسدل عليه شآبيب عفوه والرضوان.

وقد شاءت إرادة الخالق العظيم أن يقبضه إلى جواره الكريم بعد اجتياز أزمة صدرية نقل على إثرها إلى قسم الإنعاش الطبي المركز
في مستشفى ابن سينا بمصحة الأمراض القلبية.

إلا أن تطور الحالة السريع إلى نوبة حادة قاضية حال دون جميع المساعي الإنقاذية، فتم أمر الله المحتوم وحل قدره المعلوم وفاضت
روح جلالته السامية لترجع إلى ربها راضية مرضية عائدة إليه سبحانه في البرزخ الأعلى بدار النعيم وفردوس الخلد المقيم.

لقد كنا في هذه المحنة إلى جانب فقيدنا العزيز نتبع عن قرب كل المحاولات الإسعافية وسجلنا بكثير من الإعجاب ما بذلتم من
جهود قصوى متفانية، ولاحظنا مدى حدبكم والرعاية وما حنوتم به على الجسد الطاهر وأوليتموه من عناية في إيمان بالله راسخ قوي
ورجاء لإلهامه السني وفتح العلي وتعلق عميق بعظيم مشيئته وأمل كبير في كريم منته. ولكن حل الأجل وحم القضاء ولا راد لما
كتبه رب الأرض والسماء ولكل أجل كتاب «فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون».

فإليكم منا، معشر أطبائنا النطس الأكفاء البررة وسائر مساعديكم الأوفياء ومعينيكم المهرة، أجزل عبارات التقدير والإكبار وأجمل آيات الثناء والاعتبار فلتتقبلوها مع حسن ظننا ووافر عطفنا وسابغ رضانا وخالص دعانا أن يمدكم الله بعونه السديد وتوفيقه الحميد فيما أنتم مجندون له من أعمال جسيمة جليلة تؤدون بها رسالتكم الإنسانية النبيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رعاياه الأوفياء بالأقاليم الجنوبية بمناسبة الذكرى العشرين لاسترجاع
إقليم وادي الذهب إلى حظيرة الوطن الأم
الداخلة، فاتح جمادى الأولى 1420 هـ الموافق 14 غشت 1999 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

رعايانا الأوفياء سكان الأقاليم الجنوبية،

من الذكريات التي رسخت في نفوسنا وتمكنت من مشاعرنا هذه الذكرى الغالية التي نحتفل بها كل عام في 14 من شهر غشت تخليدا لاسترجاع إقليم وادي الذهب العزيز وتمسكا بما يدل عليه ذلكم الحدث العظيم ألا وهو الدفاع عن المقدسات الوطنية والاضطلاع بالمسؤوليات التي تفرضها السيادة الكاملة على ترابنا وتستلزمها واجباتنا نحو أقاليمنا الجنوبية التي كانت وستبقى جزءا لا يتجزأ من أرض الوطن في ظل الدولة الثابتة الأركان الراسخة البنيان.

وإننا نشعر، شعبي العزيز ورعايانا الأوفياء في الأقاليم الجنوبية، بشعور فياض من الاعتزاز والشكر لله تعالى على منته علينا في هذه المناسبة، لما ترمز إليه من موصول العناية وعظيم الجهد الذي بذله والذي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني - قدس الله روحه - في سبيل تحقيق وحدتنا الترابية إيمانا منه بالحق المشروع وبنبيل المقاصد التي تملئها خدمتك وتشد إليها عرى مطامحك وتدعو إليها الغايات النبيلة التي تسعى إلى تحقيقها.

وإنك لتذكر، شعبي العزيز، أنه ما ان تم استرجاع هذا الإقليم الذي سجل التاريخ نضاله وجهاده من أجل الحفاظ على حرمة البلاد وعزة أهلها حتى هب ممثلوه لتجديد بيعة الآباء والأجداد وتأكيد الإخلاص والولاء والتعبير عن الوطنية الصادقة لملكهم في ذلك اليوم الأغر يوم الثلاثاء 20 رمضان عام 1399 هجرية الموافق 14 غشت 1979 ميلادية، ذلك اليوم المجسد للروابط التاريخية العريقة بين سكان الأقاليم الجنوبية وبين الوطن الكبير.

وقد كان ذلك اليوم الذي ضم جموع ممثلي مواطنينا الأوفياء المخلصين بساحة القصر الملكي بالرباط يوما تاريخيا مشهودا تحقق فيه قوله تعالى: «قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا» صدق الله العظيم.

وإننا شعبي العزيز، لعاقدون العزم على التمسك بالأمانة التي عاهدنا الله على القيام بها أحسن قيام طبقا لمقتضيات الدستور الضامنة لوحدتنا الترابية ووفقا لروابط البيعة وسيرا على نهج والدنا المنعم، طيب الله ثراه، وأحسن مثواه.

ونغتتم هذه الذكرى لنجدد لرعايانا الأوفياء في الأقاليم الجنوبية آيات عطفنا وحبنا وحملنا لأمانة الذود عن سلامة مواطنينا جميعا ساهرين على أمنهم وإسعادهم، ولن يهدأ لنا بال إلا يوم يرفع الحجر عن أبنائنا المحتجزين ويعودون معززين مكرمين إلى أهلهم وذويهم ليسهموا في معركة البناء والنماء والتحديث. وإننا بهذه المناسبة المباركة لنجدد النداء الذي سبق لوالدنا، طيب الله ثراه، أن وجهه إليهم غير ما مرة: «إن الوطن غفور رحيم».

فإلى الله نتوجه في هذا اليوم الأغر المحفوف بالأمل والتفاؤل، ليحفظ الأصرة التي تجمعنا وإياكم، وليديم اعتصامنا بكتاب الله وسنة رسوله، إنه على ذلك التقدير والاستجابة جدير «قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة حلول الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب
08 جمادى الأولى 1420هـ الموافق 20 غشت 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

في غمرة مشاعر اللوعة والحزن التي ما زالت آثارها عميقة في نفوسنا جميعا لفقدان أب الأمة والدنا العظيم جلالة الملك المغفور له مولانا الحسن الثاني، طيب الله ثراه، تحل ذكرى ثورة الملك والشعب، هذه الثورة التي قادها بمعيتك في كفاح مرير لتحرير المغرب واسترجاع استقلاله جدنا المنعم مولانا محمد الخامس قدس الله روحه.

لقد خاض، رضوان الله عليه، جهادا متميزا في واجهات متعددة ومتكاملة كانت في طبيعتها الواجهة المتمثلة في النضال السياسي الذي بلورته مواقف البطولة التي كانت له في مواجهة أعنف تحديات المرحلة.

أمام هذه المواقف التي لم تكن تزيد إلا ثباتا وشجاعة كلما اشتدت الأزمة لم يجد الاستعمار غير التآمر على الشرعية وطلب من رمز الأمة أن يتنازل عن العرش أو ينفى خارج البلاد.

ويإيمان ثابت أبي، أكرم الله مثواه، أن يقبل حل التنازل الذي اعتبره خيانة للأمانة التي ائتمنه عليها شعبه الوفي وفضل المنفى فكان أن اقتيد مع أسرته الشريفة إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر من 20 غشت 1953 إلى 16 نونبر 1955.

وكان الشعب المغربي المخلص على امتداد هذه الفترة مفعما بروح محمد الخامس الجهادية فأجمع على رفض ما أراد الاستعمار إجباره عليه وصمم بإصرار على متابعة نضاله بالتضحية والفداء حتى يرجع ملك البلاد الذي غدا رمزا لجميع القيم الدينية والمبادئ الوطنية.

لقد كان التجاوب عميقا بين الأمة وقائدها المبعد وهو تجاوب قواها لمقاومة المحاولات التي توسل الاستعمار بها لإضفاء المشروعية على مؤامراته. وكان المغاربة يشعرون في يقين بأن محمد الخامس - وهو في غربته - كان متربعا على عرش قلوبهم كافة.

شعبي العزيز،

بهذه الروح استمر الكفاح إلى أن عاد الملك البطل إلى أرض الوطن مكللا بالنصر يحمل بشرى انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية ليتابع مسيرة الجهاد من أجل بناء هذا الاستقلال.

وإذا كان الأجل المكتوب قد عجل انتقاله إلى عفو الله ورحمته قبل أن يحقق للمغرب كل ما كان يسعى إليه فإن العناية الإلهية كانت حنوة على هذا البلد حين سلمت الأمر لخير من يحمل الأمانة ويكمل الرسالة وارث سره ورفيقه في النضال جلالته والدنا المأسوف على رحيله مولانا الحسن الثاني. فرعى جميع اللبنة التي وضعها جدنا المقدس وثبت كيانها ثم انطلق بها في مسيرات للتشبيد والتوحيد بؤا المغرب بها مكانة متميزة بما أحدث من نهضة شاملة أتاح له بها أن يكون في كفاح مستمر لمواجهة كل الأزمات والتحديات وحل مختلف القضايا والمشكلات وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية التي عالجه بحكمة وروية في التزام بقرارات الأمم المتحدة مع تقديم الدعم الكامل لما ينجح الاستفتاء التأكيد في أقاليمنا الجنوبية.

وقد توج - رحمه الله - هذه المكانة المرموقة التي أصبحت للمغرب بما أبدع من فكر سياسي جديد ومتطور تجلى في إقامة ملكية دستورية تعتمد مشاوراة الأمة وإشراكها في تحمل المسؤولية عبر مجالس منتخبة ومن خلال لامركزية جهوية مع الوعي التام بما للكل من واجبات وحقوق.

وإذا كان جلاله الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، قد رحل إلى جوار ربه، فإننا نحن، محمد السادس، قد خلفناه في خدمتك - شعبي العزيز - وخدمة المغرب وسنبقى على النهج الحسني سائرين تمسكا ببيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من اثني عشر قرنا موثقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي الذي ينص على أن الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وعلى أنه ضامن حمى الدين والبلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحق وعلى أنه الساهر على احترام الدستور وعلى أن له صيانة الحقوق وحرريات المواطنين وعلى أن شخصه مقدس لا تنتهك حرمة.

لذا فإننا تقديرا منا لهذه المسؤوليات الجسيمة التي تفرضها علينا الأمانة العظمى وتشبثا بالمقدسات الدينية والوطنية وحرصا على تدعيم المؤسسات وتقويتها، ندعو الجميع بحزم وصرامة وبدون لين أو هوادة إلى لزوم مقتضيات دولة الحق والقانون في إطار الحريات التي يضمنها الدستور للأفراد والهيئات وفي نطاق القوانين الإجرائية التي تضبط ممارسة هذه الحريات والتمتع بسائر الحقوق والتي يفضي خرقها أو الإخلال بها إلى التعرض لما تقتضيه القوانين الجاري بها العمل.

شعبي العزيز،

لقد حقق المغرب في العهد الحسني الزاهر مكاسب جليلة في هذا المجال المتعلق بالحقوق تحفزا من إرادة والدنا المنعم المعتمدة على المرجعية الإسلامية التي كرمت بني آدم والتي حثت على الانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تفرغ عنه من موثيق دولية.

وزاد - نور الله ضريحه - فعمل على تنمية هذه الحقوق وتوسيع دائرتها سواء على الصعيد التنظيمي أو إقامة المؤسسات وكذا على مستوى النصوص التي تحميها والإجراءات التي اتخذت لصالحها وما إلى ذلك مما يصعب حصره أو التمثيل له وهو ما أهل المغرب لكي يعتلى موقعا مرموقا بين الدول المتقدمة في هذا المضمار.

وفي هذا السياق، أحدثنا هيئة تحكيم مستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهدف تحديد تعويض ضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي، وأصدرنا تعليماتنا بأن تشرع هذه الهيئة في مباشرة أعمالها.

وسعياً منا حثيثاً إلى المحافظة على الرصيد الغني وإمداده وبرغبة منا عفوية تلقائية وإيمان راسخ عميق بضرورة تمتيع كل فئات شعبنا بالحقوق التي تضمن لها العيش الكريم والحياة الرغيدة أولينا عنايتنا ونحن ولي العهد إلى القضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين كافة مدنيين أو عسكريين مع رعاية خاصة للفئات التي تشكو الحرمان أو تعاني القهر.

إن تأمل هذا الواقع ليجعلنا نتساءل في ألم وحسرة: كيف يمكن تحقيق التنمية الشاملة وعالمنا القروي يتخبط في مشاكل تضطر سكانه إلى التخلي عن الأرض التي جعلها الله ذلولاً للاستزاق منها والهجرة إلى المدن في غيبة استراتيجية تنموية مندمجة قائمة على تنظيم الأنشطة الفلاحية وغيرها والاهتمام بالسكن والتعليم وتحسين مستوى التجهيزات الأساسية والحد من الهجرة بوضع خطة تراعي النهوض بالجماعات القروية وإنشاء أقطاب جديدة للتنمية في المراكز المحيطة بالحواضر وكذا تدبير التقلبات غير المتوقعة كالجفاف وما إليه.

وكيف يراد إدراك التقدم العلمي ومواكبة العالم المتطور وأفواج من شبابنا المتعلم والمؤهل عاطلة عن العمل تلقى الأبواب مغلقة أمامها دون كسب الرزق بعيداً عن تكوين مناسب يقضي إلى إظهار المواهب والكفاءات وتمكينها من العلم الذي أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يكون نافعا مؤدياً للعمل وبعيداً كذلك عن مخطط تتضافر لتطبيقه جهود المقاولات وسائر الفاعلين الاقتصاديين. وكيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللاتي يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحن في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق هن بها شقائق الرجال تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور سواء في ميدان العلم أو العمل.

أم كيف يدرك تكافؤ الفرص وإتاحتها للجميع إذا كان المعوقون جسدياً يهملون ويبعدون عن الميادين التي هم لها مكونون ومستعدون في حين أن الإسلام - وهو دين التكافل والتكامل - يدعو إلى الاهتمام بالمستضعفين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع والأخذ بيدهم ليكونوا أعضاء فيه عاملين منتجين.

لسنا نملك عصا سحرية نزعم بها حل جميع هذه المشاكل وغيرها، ولكننا عازمون بحزم وعن قريب إن شاء الله على مواجهتها بما تتوفر عليه من إمكانيات وبما نملك من طاقات معنوية هي زادنا وعمدتنا وبما يلزم من تعبئة وتضامن وتضحية ومن صدق وإخلاص وضمير حي يقظ، وهي شروط بدونها لا تكون المواطنة الصالحة ولا يتحقق أي تقدم بل لا يكون الإيمان.

وفي هذا الصدد، وكما وعدنا في خطاب العرش، فإننا سننكب كذلك على ملف التعليم في ضوء مشروع الميثاق الذي أنجزته اللجنة الملكية الخاصة للتربية والتكوين وبالعباية التي هو جدير بها لأهميته في إعداد النشء وتأهيل أجيال المستقبل.

وبالعباية نفسها سنتابع سياسة والدنا، برد الله مضجعه، فيما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية مؤكدين التزامنا بقرارات الأمم المتحدة ودعمنا للمينورسو والمندوبية السامية لغوث اللاجئين وإمدادنا بكل ما ينجح الاستفتاء التأكيدي في أقاليمنا الجنوبية.

شعبي العزيز،

في ختام هذا الخطاب الذي نوجهه إليك بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب، نود أن نجدد لك ولقواتنا المسلحة الملكية ورجال الدرك والقوات المساعدة وقوات الأمن ورجال الوقاية المدنية عبارات شكرنا على الموقف الوفي والمساندة الصادقة لنا في الفاجعة المؤلمة التي حلت بنا وبالوطن لرحيل أبينا كافة جلالة الملك المقدس مولانا الحسن الثاني نور الله ضريحه. ونحرص على أن نؤكد أننا التزاما منا بالميثاق النضالي الذي سلمه لنا والدنا بعد أن تسلمه من جدنا يرحمه الله وإياه ومتابعة للبناء الشامخ الذي أقاماه وتشبثنا بالأصرة المتينة التي تشدك إلينا وتشدنا إليك نحيي هذه الذكرى الوطنية المجيدة وسنواصل، إن شاء الله، إحياءها باعتبارها ذكرى للأمة كلها تحتم علينا على الدوام استحضار أرواح جميع المقاومين للتزود من جهادهم المتفاني والتذكير بما بذلوا من تضحيات كبيرة في شتى الأقاليم ومختلف المواقع مع إشادة خاصة بالعلماء ورجال الفكر والسياسة وطبقة العمال والفلاحين والتنويه بدورهم العظيم في تحرير البلاد ومزيد من العناية بأسرهم والترحم على شهدائهم الأبرار ودعوة العلي القدير أن يجعلهم إلى جانب والدنا وجدنا المكرمين «مع اللذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي
بمناسبة حلول الذكرى الأربعينية لوفاة جلالة الملك الحسن الثاني
2I جمادى الأولى 1420هـ الموافق 02 شتنبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة على أفضل خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه،
شعبي العزيز،

لا أعتقد أن هناك لحظة أشق على النفس من تلك التي عشتها وأنا أنعي إليك وإلى العالم أجمع وفاة والد الأمة المغربية جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه. لكننا خضعنا لأمر الله القائل: «كل نفس ذائقة الموت» فرضينا بقضاء الله وقدره.
شعبي العزيز،

لقد كان توديعك لعاهلك الراحل مظهرا عظيما مؤثرا جسد عظمة نصجك وانضباطك وإخلاصك. وإنني لأخاطبك اليوم بعد انتهاء أيام الحداد الوطني لأعبر لك شعبي العزيز عن صادق رضاي وعظيم ثنائي على ما أعربت لي وللأسرة المالكة عنه من عزاء وأنت أولى بهذه التعزية والمواساة.

لقد تأثرت عميق التأثر أيضا بما أعربت عنه - شعبي العزيز - نحو شخصي من خلال عبارات ابتهالك إلى الله العلي القدير أن يشد أزري ويقوي عضدي بشقيقي صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد يأخذ بيدي ويجعلني خير خلف لخير سلف ساهرا على أمنك واستقرارك ضامنا لوحدتك وسيادتك، حافظا لقيمك ومقدساتك. وها أنذا أشكر لك دعواتك الصادقة مؤمنا باقترانها بالاستجابة الإلهية الكريمة على أنني لم أورد هذا الثناء عليك والتنويه بمشاعرك وتجاوبك الحضاري مع الذين ساهموا في تأطير مراسيم التشييع الجنائزي المهيب إلا لما يقتضيه المقام من الاعتراف بإحسان المحسنين وتقدير العاملين. ومن واجبي التوجه إليك للتنويه بما أكدته مرة أخرى بمختلف مكوناتك من التحامك بالعرش وتقليدك إيانا أمانة صيانة ماضيك والنهوض بحاضرنا والاطمئنان على مستقبلنا وحماية مقدساتنا وتكريم إنساننا وترسيخ مؤسساتنا في ظل دولة القانون والحق.

وختاما، شعبي العزيز، أسأل الله تعالى أن يلهمنا الجميل من الصبر والعزاء ويتغمد فقيدنا الغالي بوسع رحمته ورضوانه ويرزقه نعمة الشهداء المقربين ويعيننا على تحقيق ما كان يرومه لوطنه وأمتة من وحدة واستقلال وأمن وقوة ورخاء وعدل وعلم وتربية وخلق. ولتكن هذه مناسبة جديدة لمسيرة مغربية تتحدى الصعاب والمستحيلات نبراسها قوله سبحانه وتعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77
مراكش، 03 جمادى الثانية 1420 هـ الموافق 14 شتنبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد الأمين العام،

السيد المدير العام،

أصحاب السعادة والمندوبين المحترمين،

أيها السادة والسيدات،

منذ خمس سنوات خلت وفي هذا المكان الذي أنتم مجتمعون فيه اليوم أقرت المجموعة الدولية الاتفاق الذي تم بمقتضاه إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والكثيرون منكم ساهموا بفعالية في بروز هذه الهيئة التي أذكت آمالا لم يسبق لها نظير لدى الدول السائرة في طريق النمو.

ولقد افترقنا في مدينة مراكش هذه ونحن واثقون بأننا قد وضعنا أسس نظام تجاري متعدد الأطراف يبنى على ركيزة القانون ويكرس التوافق كأسلوب للتدبير واتخاذ القرار. ولقد التزم كل منا وبصفة رسمية باستعمال كل ما من شأنه أن يدفع بعجلة النمو الاقتصادي ويوسع الاستفادة من التقدم التكنولوجي ومن مجتمع الإعلام. وقد كان هذا الالتزام يرمي بالخصوص إلى إزاحة العوائق التي تعترض اندماج العالم السائر في طريق النمو في الاقتصاد الشمولي.

وإننا إذ نرحب بكم في مدينة مراكش التاريخية نهييب بكم إلى اغتنام فرصة هذا المؤتمر لتقييم موضوعي لمكاسب وحصيلة الدورة التاسعة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذا أوفاق مراكش وكل المبادرات التي اتخذت من طرف المجموعة الدولية للحد من الفقر وكبح مسلسل تهميش المعوزين وعودة الإنصاف إلى نظامنا الاقتصادي المتعدد الأطراف.

وعلى بضعة أسابيع من ملتقى «سيتل» وقبل الاجتماع السنوي لمؤسسات بروتن وودز والجمعية العامة للأمم المتحدة نعتبر أنه من الأساسي أن يوجه جمعكم خطابا واضحا للمجموعة الدولية حول أهمية التحديات التي نواجهها وعلى ردود الفعل الناجمة عن إحساس باليأس التي نلاحظها هنا وهناك وبالشكل الذي أخذ يتسرب إلى الأذهان حول طريقتنا في البحث عن التنمية الدائمة.

فقد تمكنا طيلة ثلاثة عقود خلال الملتقيات المتعددة الأطراف الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية من التوصل برغم كل التقلبات إلى الإجماع الضروري لتقديم الحلول الوجيهة لمشاكل التخلف.

لقد تحقق بالفعل تقدم في العديد من الميادين ولكن يجب أن نلاحظ أن الطريق لا زال طويلا ومضنيا.

إن الفوارق بين الساكنة الغنية والساكنة الفقيرة لا زالت تتسع بصفة قاسية، كما أن ثقل المديونية يمتص موارد ما أحوجا إليها لتمويل البرامج الموجهة ليس لإنعاش التنمية الاقتصادية بل بالأحرى لضمان بقاء ساكنة تزيد هشاشة باستمرار وهناك مؤشرات أخرى كثيرة يمكن سردها لإثبات هذه الحالة التي تميز اليوم العالم النامي.

وبرغم هذا لم يشك أحد في مبادئ الترابط المتبادل والتضامن واقتسام عبء التخلف إذ لا أحد يتجاهل المخاطر التي يشكلها الإقصاء واليأس بالنسبة للأمن والسلام في العالم.

كيف يمكن إذن على سبيل المثال تفسير أن الالتزام بتخصيص 0,7 في المائة من الناتج الداخلي الخام كمساعدة للتنمية لم يوف به قط.

وهل الانخفاض المستمر لمستوى المساعدة «أبي دي» يعتبر نقضا لهذا الالتزام أم أن الهدف المؤكد مرارا يفقد في الواقع وجاهته. كيف يمكن تفهم وتقبل الإبقاء على التدابير ذات الطابع الحمائي التي تطل أموالا ومنتجات وخدمات تتوفر فيها الدول السائرة في طريق النمو على امتياز تنافسي جلي في الوقت الذي نجد فيه أن هدفنا المشترك هو بناء نظام تجاري منصف. أو كيف يمكن تسريع وتيرة نمو البلدان الفقيرة بدون التحسين الجوهرى والملموس لولوج الأسواق العالمية وبدون تقييم مناسب للفعالية الحقيقية للإجراءات التفضيلية الأحادية الجانب.

وكيف نستغرب أنه في الوقت الذي يقر فيه العالم بأسره بأن التنمية الاقتصادية وثيقة الصلة بالتنمية البشرية فإن ضغوطا قوية في مجال الهجرة لا تمارس على السوق العالمي للشغل.

وكيف نفسر الموقف المتهيب المتخذ في معالجة مسألة أساسية مثل المديونية عندما نعرف أن خدماتها تعد في حد ذاتها كايحا للتنمية وبأن المعدلات الضعيفة لتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لا تسهم في التخفيف من انعكاساتها السلبية.

إن هذه القضايا وغيرها التي تسائلنا يوميا تأخذ منحى عصيبا في الوقت الذي قام فيه العالم النامي بتحول مهم في سياساته الاقتصادية وإصلاح عميق لمؤسساته السياسية للاستجابة للشروط المتعددة التي كانت وراء مختلف البرامج والآليات للدعم الاقتصادي سواء منه الثنائي أو المتعدد الأطراف.

وفي غياب نتائج ملموسة على مستوى تحسين ظروف عيش السكان المحرومين والاستجابة ذات المصدقية للبطالة المتفشية فإن التخوف ينتصب حول حظوظ هذه الإصلاحات في الاستمرار.

إن عدم الاستقرار السياسي واتساع بؤر التوتر والعنف والانعكاسات الاجتماعية للأزمة الآسيوية تدل بدهاءة على أن درجة تحمل التضحيات تتضاءل حتما.

ويحق لنا بصفة خاصة التساؤل عن جدوى الأهداف المتفق عليها منذ أمد بعيد والتي لم تكن موضع أي تنفيذ مرض بل والتساؤل أيضا عن جدوى الاستمرار في المحافظة عليها ضمن جدول أعمالنا وبصيغتها الأصلية.

إننا نواجه في النهاية تعرض الاقتصاد العالمي لخلل وظيفي كبير. هذا الاقتصاد الذي صار أكثر من أي وقت مضى مطالبا بوضع آليات إجرائية من شأنها أن تدعم وأن تضمن في نفس الوقت تماسكا حقيقيا بين التفكير والاستراتيجية والممارسة بالنسبة لسائر المنظمات الدولية المكلفة بالشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية.

لقد كان والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته، قد أكد هذا المطلب الضروري في خطابه عند اختتام الاجتماع الوزاري للغات بمراكش عندما اقترح إنشاء فريق عمل مكون من مختلف الحكومات للتفكير في آليات جديدة للمفاوضات الاقتصادية الدولية. وتبدو لنا دعوته هاته أكثر ضرورة من ذي قبل، ويمكنها أن تستحث خطانا الجماعية متطلعين إلى ترسيخ الاقتصاد العالمي على قواعد متجددة في مطلع الألفية الثالثة.

إن إعادة بناء المؤسسات متعددة الأطراف في هذا السياق ليعتبر أولوية ومطلبا أساسيا من أجل مقارنة جديدة تعطي الأولوية لمبادئ الإنصاف والتضامن والسلوك الأخلاقي وكذا لشراكة تستمد مبرر وجودها من قيم الترابط المتبادل والمسؤولية المتقاسمة.

وهنا تتساءل: كيف يمكن إشراك جميع الفاعلين بطريقة أو بأخرى في عالم يزداد تداخلا واندماجا وحيث تشكل المبادرة الخاصة الوطنية أو المتعددة الأطراف المحور المحرك لعجلات الاقتصاد العالمي وحيث المجتمع المدني يزداد تأثيرا من خلال تكاثر المنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرار من لدن الدول ذات السيادة.

وفي هذا السياق الفكري ألا يجب إعادة النظر في مكانة ودور الدول السائرة في طريق النمو في المفاوضات الدولية الكبرى بطريقة تحول دون جعلها سجينة دور المتفرج السلبي.

كما يجدر التساؤل على وجوب إدراج المعالجة الخصوصية والعاجلة لمشاكل إفريقيا على وجه الخصوص والبلدان الأقل نموا بصفة عامة ضمن المؤشرات الأولية الملموسة لالتزام صادق من أجل شراكة متجددة ومتمركزة أشد ما يكون التمركز نحو التنمية البشرية.

إننا بإثارتنا لهذه المسائل نريد في الواقع إعادة التأكيد على قناعتنا بأن التخلف ليس في حد ذاته قدرا محتوما. وبدل أن تشكل مختلف أنواع التحولات التي يعرفها العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين تهديدات إضافية للاقتصاديات الهشة مثل اقتصادياتنا فإن هذه التحولات تمنحنا في الواقع فرصا جديدة يتعين علينا انتهازها.

ولن نتمكن من الانتفاع من هذا المعطى الاقتصادي الدولي إلا بالتكيف الضروري لمؤسساتنا المتعددة الأطراف ومناهج عملنا وتصوراتنا للتنمية مع ما يتطلبه ذلك المعطى.

ومن مسؤوليتنا في هذا المضمرة أن نغتتم اجتماعنا هذا لإرسال إشارات قوية إلى شركائنا كي نصهر جميعا ومن الآن في مسلسل حقيقي يتسم بالفضيلة للسير قدما في طريق التقدم والتنمية والازدهار المشترك. وهو ما كنا قد توخينا هنا بمراكش منذ خمس سنوات خلت ومن هنا وبهذه المدينة يجدر بنا أن نحقق وثبة جديدة لبلوغ أهدافنا المشتركة.

لذا وكما كنا قد أكدنا عليه خلال الذكرى الخمسينية «للغات»، الاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفة، بجنييف وفي أفق الاستحقاقات المتعددة الأطراف المقبلة التي تتزامن وبزوغ الألفية الجديدة، فلنعمل على وضع جدول عمل مفتوح يمكننا من إدماج كل إجراء وكل عمل وكل مبادرة من شأنها أن تشكل حلا إراديا للاختلالات والصعوبات التي تشغل بالنا.

إن المملكة المغربية ووفاء لتقاليدنا القائمة على قيم الحوار والتفاهم المتبادل عاقدة العزم على الإسهام الكامل في قيام نظام متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وعلى العمل لأجل نظام مرتقب وشفاف وعادل.

وشكرا لكم على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم.

نداء صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الشعب المغربي بمناسبة انطلاق حملة السنة الدولية لثقافة السلام
وجدة، 03 جمادى الثانية 1420هـ الموافق 14 شتنبر 1999م

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

حضرات السيدات والسادة،

كم يثلج صدرنا أن نتطرق في هذا اليوم الأغر حملة السنة الدولية لثقافة السلام من مدينة وجدة على الحدود الشرقية لمملكتنا. ومدينة وجدة قمينة بهذا التشريف ليس فحسب لأن جامعتنا حظيت بكرسي سيكون منبرا عالميا للدراسات والبحوث المتعلقة بالسلام، ولكن أيضا لما جسده وتجسده من روح الكفاح والجهاد من أجل الحق الذي هو أساس السلام.

ويكفي أن نذكر هنا انتفاضة 16 غشت 1953 ومشاعر الوطنية الحقة التي واجهت بها مدينة وجدة المجاهدة الاستعمار آنذاك كما سبق أن اختارها جدنا محمد الخامس، قدس الله روحه، ليوجه منها باسم الضمير العالمي نداءه العالمي لتعميم نعمة الاستقلال على جميع أقطار المغرب العربي وشعوبه وضمأن الوثام والسلام والانسجام بين بلداننا وبينها وبين باقي دول العالم.

ويسرنا سرورا عظيما أن تساهم المملكة المغربية اليوم في هذه التظاهرة الدولية التي تنطلق بها حملة ثقافة السلام وما يواكبها من الأنشطة والأعمال. لذا، فإننا نهيب بكافة مكونات المجتمع المغربي لتقوم بدور مثالي فعال يجعل من انطلاقة السنة الدولية لثقافة السلام حدثا جديرا بالأهداف التي عبر عنها ميثاق الأمم المتحدة بشأن العزم على «إنقاذ الأجيال القادمة من آفات الحرب»، وعملا خليقا بقيمنا الروحية العالية وبتقاليدنا الوطنية النبيلة وباهتمام المغرب المستمر باستتباب الأمن والسلام سواء في ربوعه أو في باقي أطراف المعمور.

شعبي العزيز،

إنك تعلم أن تشبثنا بالسلام في أبعاده التربوية والأخلاقية والتشريعية والسياسية متجذر في عقلنا ووجداننا لما له من علاقة وطيدة بديننا الإسلامي الكريم الداعي إلى التسامح والاعتدال والتعايش والتحاور والتضامن والتكامل، وكفى الإسلام فخرا أنه جعل من السلام تحيته وشعاره، إذ قال جل من قائل «وتحيتهم فيها سلام» فكان السلام واجبا عند اللقاء تكريما وتعميما للأمان ومبادرة إلى التعارف الذي هو سبيل إلى الأخوة البشرية وظاهرة من ظواهرها الإيجابية الأساسية.

وكما تعلم شعبي العزيز، فإن المغرب كان دائم التشبث بقيم الحرية والكرامة والشورى ومدركا للعلاقة الحتمية بين استتباب السلم والمناخ الديمقراطي الملائم للنماء الاقتصادي المستديم ومعتنقا كل ما من شأنه أن ينهي أسباب التنافر والجفاء ويعين على تحسين التواصل وتعزيز دعائم السلم والوثام، فإننا في ذلك أوفياء لتاريخنا وتقاليدنا العريقة. ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى اهتداء جلالة والدنا المنعم الحسن الثاني - أسكنه الله فسيح جناته- إلى فكرة المسيرة الخضراء وتنظيمها في أمن وأمان، ثم العمل على وحدة الأمة المغربية في كنف وطن غفور رحيم. كما ساهم، رحمه الله، طيلة حياته في المجهود الدولي من أجل السلام داعيا له وسعيا إليه ومخاطبا كل الأطراف المتنازعة وعاملا على تقريب وجهات نظرها وعيا من جلالته - طيب الله ثراه وأحسن مثواه- بأن الحروب تفضي لا محالة إلى السلم والنزاعات إلى التصالح والتقارب وإصلاح ذات البين على أساس التعقل والتفاهم والاعتدال.

والمغرب بحكم موقعه الجغرافي الذي يجعل منه ملتقى الطرق والقارات والعقائد والثقافات وانتسابه الحضاري المتمثل في جذوره الإفريقية وفي انتماءاته المغاربية والعربية وعلاقاته المتوسطة، عليه أن يجعل من السنة الدولية لثقافة السلام مناسبة للتركيز على قيم السلم والتضامن والتعايش والتفاهم في صلب ثقافتنا وتوعية الجميع بأصولها والعمل على تعزيز تلك القيم وترسيخها حاضرا ومستقبلا. وذلكم هو التوجه الصحيح الذي ينبغي أن تقوم عليه خطة العمل التي يتبناها المغرب اليوم حتى تتخذ مساهمته في تخليد السنة الدولية لثقافة السلام معناها العميق وأثرها المجدي الجدير بالإسلام الحق ومقاصد شريعته السمحة والكفيل ببناء حصون السلام في عقول البشر وقلوبهم.

أبقى الله عليك، شعبي العزيز، أودية الرضى والسلام والكرامة وأدام عليك نعمة الفضيلة والاستقامة وأبقاك على جادة العمل بآية كتابه العزيز «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رئيس الكونغريس الأمريكي
الرباط، 17 جمادى الثانية 1420هـ الموافق 28 شتنبر 1999م

الحمد لله وحده، ولا يدوم إلا ملكه،

من محمد السادس ملك المملكة المغربية،

إلى جناب السيد دوني هاستر، الناطق باسم مجلس النواب الكونغرس - واشنطن،

جناب السيد المحترم،

كان والدنا المرحوم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أعد جوابه على تصريح الصداقة الذي وقعه معكم مائة وعشرة من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية والذي وجهتموه إلى جلالتهم مع رسالتكم المؤرخة في 22 مارس 1999 ولكن الموت فاجأه قبل أن يتمكن من إرساله إليكم صحبة موفد خاص.

و تتميما لقصد والدنا المرحوم يسعدنا اليوم أن نبعث إليكم بجوابه مطبوعا بطابعه راجين أن يطلع عليه زملائكم المحترمون بالكونغرس وأن تجدوا فيه تأكيدا لكل المبادئ والقيم التي كان يؤمن بها والتي حفزتهم على توقيع «تصريح الصداقة» الموجه إليه تقديرا له، رحمه الله، وتنويها بسياسته.

و نغتنم الفرصة المتاحة لنؤكد لسيادتكم وللسادة زملائكم أعضاء الكونغرس أننا سنلتزم في عهدنا الجديد بالسياسة الحكيمة التي كان والدنا ينفذها في حياته الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسلوك سبل الحوار والإقناع في معالجة القضايا والمشاكل الدولية والعمل على إشاعة التعارف والتفاهم والتعاون بين الدول والشعوب. كما أننا سنبقى أوفياء للصداقة المكنة العميقة التي تطبع علاقات مملكتنا بالولايات المتحدة الأمريكية والتي دشنها جدنا المنعم سيدي محمد الثالث والرئيس الأمريكي العظيم جورج واشنطن، مؤكدا لكم جناب السيد دوني هاستر، أصدق مشاعر المودة والتقدير.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة
الرباط، 27 جمادى الثانية 1420هـ الموافق 08 أكتوبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة المحترمين أعضاء مجلسي النواب والمستشارين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

في مستهل خطابنا هذا نود أن نعرب لكم ومن خلالكم لشعبنا العزيز عن غامر سعادتنا ونحن نفتتح السنة التشريعية الجديدة في بدايتها التي تصادف أولى دورة يعقدها البرلمان بعد رحيل والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه وأكرم مثواه.

وسيرا على نهجه رضوان الله عليه لتثبيت الديمقراطية وبنفس العناية التي كان يعيرها لهذه المؤسسة الموقرة فإننا نولي بالغ اهتمامنا للمسؤولية التي تتحملون أعباءها بصفتم ممثلين للمواطنين ترعون مصالحهم وتعبرون عن مطامحهم.

ونريد أن نؤكد لكم بدورنا ما نريده لهذه المؤسسة لتقوم بدورها كاملا سواء في الميدان التشريعي أو في مراقبة عمل الحكومة وفق الأدوات المتاحة لها. ذلك أننا نؤمن إيمانا راسخا أن قوام الديمقراطية هو فصل السلط وتوازنها.

إن التطورات التي عرفتها بلادنا في جميع المجالات ستدفعكم لا محالة إلى تقييم طريقة أعمالكم وإلى ملاءمة الأدوات والنصوص القانونية لتستجيب للتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

بل إننا نتطلع إلى أن تكون الأدوات القانونية قاطرة للعمل الاجتماعي ورافعة اقتصادية عوض أن تتخلف عن ركب التطور الاقتصادي والاجتماعي. ولا شك أن المسؤولية مشتركة بين الحكومة والبرلمان في ما يخص تحيين النصوص وملاءمتها للمستجدات.

بعد سنتين من هذه التجربة البرلمانية الحالية وتأكيدا لما سبق لوالدنا المغفور له أن نبه إليه فإننا ننتظر من الغرفتين تنقيح نظاميهما الداخليين مع التنسيق بينهما عن طريق تشكيل لجان مختلطة اعتبارا منا أنهما ليسا برلمانين منفصلين، ولكن غرفتان لبرلمان واحد

ينبغي العمل فيه على عقلنة المناقشات ورفع مستواها وتفادي تكرارها وحسن تدبير الزمن المخصص لها سواء في أعمال اللجان أو الجلسات العامة تطلعا لممارسات أرقى ومنجزات أكثر.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن مسلسل التحديث الذي نريده ليحتم علينا الشروع في تشخيص قضايا واقعنا ومشكلاته الحالية والانكباب عليها بما يلزم من جد وحزم لإيجاد الحلول الناجعة والمناسبة لها. ونرى في هذا الصدد أن نلفت الانتباه إلى مسألتين ملحتين تأخذان ببالغ اهتمامنا وتستبدان بانشغال الرأي العام الوطني.

المسألة الأولى تتعلق بالتعليم: فعلى الرغم من تراثنا الزاخر الأصيل في هذا المضمار وما لنا فيه من تقاليد عريقة راسخة وعلى الرغم من الجهود المتلاحقة التي بذلت طوال أزيد من أربعة عقود لجعل تعليمنا يواكب مرحلة استرجاع الاستقلال ومتطلبات بنائه، فإننا نلاحظ أن الأزمة المزمنة التي يعانها والتي جعلت والدنا رضوان الله عليه يعين لجنة ملكية خاصة ممثلة فيها جميع الهيئات والفعاليات لوضع مشروع ميثاق وطني للتربية والتكوين.

وقد شاءت الأقدار أن تنهي هذه اللجنة أشغالها دون أن يطلع والدنا المشمول برحمة الله على نتائجها. ونغتنم هذه الفرصة لننوه بعملها وبجهود كل أعضائها.

وقد اطلعنا على نتائجها ووجدناها تعبر عما نبتغي من تعليم مندمج مع محيطه منفتح على العصر دون تنكر لمقدساتنا الدينية ومقوماتنا الحضارية وهويتنا المغربية بشتى روافدها.

إن غايتنا هي تكوين مواطن صالح قادر على اكتساب المعارف والمهارات مشبع في نفس الوقت بهويته التي تجعله فخورا بانتائه مدركا لحقوقه وواجباته عارفا بالشأن المحلي والتزاماته الوطنية وبما ينبغي له نحو نفسه وأسرته ومجتمعه مستعدا لخدمة بلده بصدق وإخلاص وتفان وتضحية وفي اعتماد على الذات وإقدام على المبادرة الشخصية بثقة وشجاعة وإيمان وتفاؤل.

ونريد من مؤسساتنا التربوية والتعليمية أن تكون فاعلة ومتجاوبة مع محيطها ويقتضي ذلك تعميم التمدرس وتسهيله على كل الفئات وبالأخص الفئات المحرومة والمناطق النائية التي ينبغي أن تحظى بتعامل تفضيلي وكذلك العناية بأطر التعليم التي نكن لها كل العطف والتقدير والتي هي في أمس الحاجة إلى مزيد من العناية بها والتكريم.

ولقد أصررنا من منطلق حرصنا على تمتيع كل الفئات بالتعليم والتربية أن يظل مجانيا على مستوى التعليم الأساسي ولن تتم مساهمة الفئات ذات الدخل المرتفع بالنسبة للتعليم الثانوي إلا بعد خمس سنوات من الوقوف على نجاح هذه التجربة مع الإعفاء التام للأسر ذات الدخل المحدود. أما بالنسبة للتعليم العالي فلن تفرض رسوم التسجيل إلا بعد ثلاث سنوات من تطبيق المشروع مع إعطاء منح الاستحقاق للطلبة المتفوقين المحتاجين.

إن الضرورة لتقتضي كذلك أن ننظر إلى أساليب التدبير من أجل ترشيد النفقات المرصودة للتعليم. وإن الواجب يحتم علينا الصرامة في التعامل مع الأموال العامة صونا لها من كل التلاعبات.

إننا نستطيع تحقيق هذه الأهداف إذا ما تم ترشيد استغلال الموارد المادية وعقلنة تدبيرها وإذا ما وقع تحسين الاستفادة من الكفاءات والخبرات وإذا ما ساهمت في الإنجاز كل الأطراف المعنية من جماعات محلية وقطاع خاص ومؤسسات إنتاجية وجمعيات ومنظمات وسائر الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، دون إغفال دور الآباء والأمهات ومسؤولية الأسر في المشاركة بالمراقبة والتتبع والحرص على المستوى المطلوب.

كما ننبه إلى ضرورة الاعتناء بالتربية غير النظامية وما يتطلب التغلب على الأمية من تعبئة وطنية للحد من تفشيها ومحو آثارها لاسيما في القرى والبوادي بهدف الحد منها لكونها عائقا يعرقل مسيرة التنمية.

واعتبارا للتوجه الإيجابي الذي سار عليه مشروع الميثاق واستجابته الملموسة لمستلزمات الإصلاح الذي نتطلع جميعا إليه، ورغبة منا في بلورة خلاصاته ونتائجه داخل إطار مسطري يراعي المقتضيات الدستورية والإجراءات التشريعية، فقد قررنا إحالته على البرلمان لوضع مشاريع القوانين التي توفر له إمكانيات التنفيذ، على أن يتم هذا التنفيذ ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله بإيقاع تدريجي. وستظل اللجنة قائمة لمتابعة عملية التطبيق وتقييم النتائج وإغناء الميثاق ليواكب التطورات والمستجدات.

أما المسألة الثانية، حضرات السيدات والسادة، التي نوليها أهمية كبرى فهي قضايا التشغيل والبطالة. وإننا لنألم لهاته الوضعية التي مست شبابنا سواء من المتعلمين أو غير المتعلمين. ويلزمننا والحالة هذه التفكير مع كافة المعنيين في سبيل معالجة هذا المشكل وفق مقاربات جديدة. كما يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة لمطابقة شعب الدراسة مع واقع الشغل والسعي لربط المؤسسات التعليمية والبرامج مع المحيط الاقتصادي.

إن باب التشغيل لا ينبغي أن يبقى حصرا على الوظيفة العمومية وأن على شبابنا أن يقتحم القطاع الخاص دون أن يستشعر أية عقدة من نظامها التعليمي الذي تتشرف بكوننا من خريجه.

إن التطورات المتسارعة تفرض إعادة تأهيل الأطر والعمال المزاولين فبالأحرى المرشحين للعمل ليتسنى لهم مواكبة المستجدات. ونهيب بشبابنا أن يستعيدوا الثقة في أنفسهم وأن يظهروا روح المبادرة والابتكار.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كنا قد عالجتنا المسألة التعليمية بما سيجعل أجيال شبابنا، بإذن الله، قادرة على مسايرة مستجدات الثورة التكنولوجية المتواصلة والتكيف معها والمساهمة فيها، فإننا فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها إذا تمت معالجتها أن تساعد في امتصاص البطالة وخلق فرص الشغل نلح على ضرورة ترشيد السياسة المالية وحسن تدبير الإنفاق مع الحث على دفع الضرائب وتسديد سائر المستحقات الإلزامية.

لقد شهدت مملكتنا إصلاحات عادت على الوضع الاقتصادي بنتائج ملموسة، إلا أننا متطلعون إلى توسيع آفاق النمو بإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الاستثمار العمومي والخصوصي والوطني والأجنبي، مع حفز القطاع الخاص على أخذ المبادرة لأننا نعتبر هذا التنشيط وذاك الإنعاش مقوما ضابطا لإيقاع اقتصادي واجتماعي يمكن من فتح باب للتشغيل وإيجاد مناصب عمل لجميع المستويات التكوينية والتأهيلية ويمكن بالتالي من مواصلة التطور والتقدم.

غير أننا نلاحظ مع الأسف الشديد كثيرا من العوائق سواء على مستوى القوانين أو المساطر الإدارية أو السلوكيات أو الخلل في التنسيق بين الإدارات.

ولن يتحقق ذلك ما لم نتجاوز بعض السلبيات التي تعوق ازدهار الاستثمار والتي تقتضي إزالتها تسريع السير الإداري ومحاربة بطئه ورتابته وتخفيف مساطره والتنسيق بين مراكز القرار وإعادة الثقة في جودة النصوص القانونية وسلامة تطبيقها.

فكيف نستطيع أن نتغلب على العوائق ونركب روح العصر إذا ظلت إدارتنا على ما هي عليه من جمود وإذا ظلت التوجيهات الكبرى حبرا على ورق؟

وكيف نستطيع مواكبة التطورات إذا لم يحصل تقدم على مستوى التنفيذ؟ لقد سبق لوالدنا، طيب الله ثراه، أن بعث رسالة إلى وزيره الأول آنذاك بتاريخ 21 يونيو 1989، دعا فيها إلى تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين بحيث تكون الإدارة ملزمة بالنظر في ملفاتهم في أجل شهرين وإذا لم يتم قبول الملف فإن عليها أن تعلن رفضها قبل انقضاء الأجل المحدد. وفي حالة عدم بثها فيه فإن الملف يعتبر مقبولا. إن من الواضح أن اقتصادنا يتضرر من تصرفات تسير عكس الاتجاه الذي نريده.

إننا في نطاق الإصلاحات الجذرية التي نحن عازمون بها على مواجهة ظاهرة البطالة قررنا إنشاء صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز بقصد استثمار عائدات الخط الثاني للهاتف المحمول لإنجاز بعض المشاريع التي سنوفر بها مناصب شغل عديدة ومتنوعة، والتي لها أولوية وأسبقية كالهوض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشديد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ومؤسسات رياضية.

وكان والدنا تغمد الله روحه بواسع رحمته قد بشر في آخر خطاب له يوم ثامن يوليوز الماضي أن هذه الاستثمارات ستكون دافعا استثنائيا منشطا للحركة المالية والتكنولوجية مما سيتيح للمغرب قفزة تنموية نوعية.

ونظرا للأهمية التي نوليها لهذه المشاريع، قررنا تكوين لجنة خاصة تكون تحت مسؤوليتنا تضم ممثلين عن حكومتنا وعن الإدارات العمومية وشخصيات مؤهلة عن القطاع الخاص.

حضرات السيدات والسادة،

هذه بعض التصورات نعرضها عليكم إطارا للعمل ننتظر منكم أن تبلوروها إلى قوانين وإجراءات ملموسة.

وفقكم الله وسدد خطاكم وأعانكم على تحمل المسؤولية المنوطة بكم.

«ربنا آتانا من لدنك رحمة وهبى لنا من أمرنا رشدا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى سكان مخيم الوحدة بالعيون
العيون، 28 جمادى الثانية 1420هـ الموافق 09 أكتوبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

رعايانا الأوفياء في مخيم الوحدة بمدينة العيون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

فقد أبلغنا خديمنا الأرضى، وزير جلالتنا في الداخلية رسالتكم التي رفعها إلى جنابنا الشريف السيد اللك محمد مولود معبرا فيها بالأصالة عن نفسه ونيابة عنكم لجلالتنا وللأسرة الملكية عن صادق تعازيكم في وفاة عاهل المغرب العظيم والدنا المنعم جلالة المغفور له الحسن الثاني، رضوان الله عليه، مؤكداً في نفس الوقت تعلقكم بأهداب عرشنا المجيد وتجنسكم وراء جلالتنا وفاء منكم بعهود البيعة والولاء وتأكيذاً لمغربييتكم وتشبثكم بهوييتكم الوطنية الثابتة.

وإننا لنبلغكم عميم رضانا عنكم داعين المولى جلت قدرته أن يتغمد فقيد المغرب العظيم بواسع غفرانه وسابغ رضوانه وأن يثيبكم عن إخلاص القصد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم
02 رجب 1420هـ الموافق 12 أكتوبر 1999م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
خدامنا الأوفياء ورعايانا المخلصين ولاة وعمالا ورؤساء مجالس وسائر المنتخبين المحليين،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك الذي يضم المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين.

وإنه لمن حسن الطالع أن ينعقد هذا الاجتماع في مدينة الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية التي تحظى بمكانة خاصة لا لأنها القطب الاقتصادي للمملكة فحسب، ولكن لأن دواعي التحديث ومستلزمات المنافسة لم تصرفها عن أصالتها وروحها.

فقد اجتمعت فيها بتوافق وتلاؤم عوامل كثيرة جعلتها صورة ملخصة لواقع الوطن المتجدد باستمرار، بدءا من سكانها الوافدين إليها من مختلف أنحاء إلى ما تضمه من مهن وحرف وصناعات ومراكز إنتاج متنوعة وما تضمه من بنيات تحتية متعددة مما بوأها الموقع المرموق الذي تحتله.

وإن مما زاد هذا الموقع رفعة ما تحتله هذه المدينة في قلبنا وقلوب جميع المغاربة من دور في الكفاح من أجل كرامة المغرب وحرية الذي قاده بطل التحرير جدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس حتى أنه لقب بـ «ملك الكريان سنطرال». وقد كان والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، يخص مدينتكم بعطف سابغ ويوليها عناية فائقة وكان يراها قاطرة اقتصادية للمغرب قاطبة وقد بادلتها الدار البيضاء وساكنتها حبا بحب وعطاء بعرفان وجميلا بوفاء.

وإغناء لهذه المكانة المتميزة للدار البيضاء أبي، أكرم الله مثواه، إلا أن يضفي عليها طابعا روحيا بإقامة معلمة دينية وحضارية هي محط فخر للمغرب ألا وهي مسجد الحسن الثاني.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لمبتهجون لهذا اللقاء بين القائمين على الشؤون المحلية الذين اختارهم السكان والساهرين على المصالح العمومية الذين هم ممثلون عن حكومتنا في دوائر عملهم.

إن مسؤولية السلطة في مختلف مجالاتها هي أن تقوم على حفظ الحريات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لذلك على النحو الذي تقتضيه دولة الحق والقانون في ضوء الاختيارات التي نسير على هديها من ملكية دستورية وتعددية حزبية وليبرالية اقتصادية وواجبات اجتماعية بما كرسه الدستور وبلورته الممارسة.

ونريد في هذه المناسبة أن نعرض لمفهوم جديد للسلطة وما يرتبط بها مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية والحريات الفردية والجماعية وعلى السلم الاجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين ولكن تتطلب احتكاكا مباشرا بهم وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة.

إن على إدارتنا الترابية أن تركز اهتمامها على ميادين أضحت تحظى بالأهمية والأولوية مثل حماية البيئة والعمل الاجتماعي وبأن تسخر جميع الوسائل لإدماج الفئات المحرومة في المجتمع وضمان كرامتها.

وإذا كان خيارنا للامركزية راسخا، فإننا في منظور إعطائها محتوى جديدا نصدر أمرنا إلى حكومتنا لتعرض على أنظارنا مشروع إصلاح لقانون يمكن من تكييف النظام الجماعي مع مستجدات الحياة المحلية وذلك على ضوء توصيات المناظرة الوطنية السابعة التي حظيت بمصادقة والدنا، طيب الله ثراه.

إن الجهة التي كرسها دستور مملكتنا تعتبر حلقة أساسية في دعم الديمقراطية المحلية ومجالا خصبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفضاء فسيحا للتفكير والتخطيط في إطار واسع لمستقبل أفضل في تعاون وانسجام مع الوحدات الترابية الأخرى باعتبارها أداة توحيد وعنصر التحام.

وفي هذا الصدد نصدر أوامرا لحكومتنا أن تنكب في القريب العاجل على وضع مجموعة من النصوص التطبيقية للقانون المنظم للجهة حتى تتمكن هذه المؤسسة من المساهمة في التنمية.

إن اللامركزية لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا إذا واکبها مسلسل عدم التركيز الذي يقضي بنقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى مندوبيها المحليين.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم من هنا تدركون لا شك أهمية العنصر الاقتصادي والاجتماعي ومدى ما نعيره له من عناية كبيرة. وانطلاقا من الثقة التي يحظى بها بلدنا لدى الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات المالية والنقدية فإننا نتطلع إلى قفزة اقتصادية نوعية.

إن السياق المشجع الذي جعل بلدنا يندرج ضمن الاقتصاديات الناهضة لم يكن وليد الصدفة. لقد عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والضريبية والقانونية من أجل حفز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار.

وإذا كنا نسجل بارتياح قوة اقتصادنا على الائتئام مع التطورات العالمية فإن النتائج المحققة لا ترقى إلى ما نريد. فلا يزال الاستثمار الخاص الذي هو حجر الزاوية للإقلاع الاقتصادي مترددا تغلب عليه الانتظارية والخوف من المجازفة وقلة الابتكار.

إننا لنعي أن هناك جملة من المعوقات البنيوية كالتضارب في مراكز القرار والهوة بين روح القوانين ومنطوقها مما ينعكس سلبا على تطبيقها والبطء في الإنجاز دون وجود ضوابط قانونية ضد هذه الممارسات.

ولتذليل كل الصعاب ولمنح الفرصة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة التي نعلق الأمل عليها في إيجاد مناصب شغل لمختلف مستويات الكفاءة والتأهيل، قررنا إنشاء لجنة خبراء تحت رئاستنا تطبعها قواعد العقلانية تهدف إلى معرفة مواقع الخلل واقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات وإزالة كل الحواجز التي تعوق التجاوب بين المستثمر والإدارة تقاديا لإزعاج المعنيين ونزع الثقة منهم، الشيء الذي يجعلهم يترددون فيما يودون القيام به وربما يتخلون عنه.

ولترسيخ هذا الإطار المشجع للفاعلين الاقتصاديين فإن عزمنا وطيد كذلك على ترسيخ دولة الحق والقانون في الميدان الاقتصادي وعلى إصلاح للقضاء والرفع من عدد المحاكم التجارية وعلى وضع القوانين المالية الملائمة.

على أننا نود لفت الانتباه إلى أن النهوض بالميدان الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إضافة إلى ما سبق إلى مقومات تدعمه وفي طليعتها التقريب بين مختلف الفاعلين فيه وبين ممثلي السكان بالمشاركة في المناقشة وإبداء الرأي لتحديد الاختيارات المحلية المناسبة، مما يشجع على تعميق فضيلة التشاور والحوار بصراحة ووضوح وبما ينمي لدى الجميع الشخصية الموقرة التي تحظى بالتقدير في إطار من احترام حرية العمل، والحقوق النقابية والعناية بالنشاط الاجتماعي وإتاحة فرص المساهمة والاندماج للمواطنين كافة بدون أي اعتبار أو تمييز وبما يوفر لهم ظروف الحياة السعيدة وييسر لهم وسائل الراحة والرفاه.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب قد استطاع القيام بإصلاحات جذرية أكسبته مصداقية ومكنته من بناء مشروع مجتمعي يستند إلى الديمقراطية تدعمها تنمية مستدامة. إن هذا الاقتناع وما يبعث في نفوسنا جميعا من ارتياح لهو الحافز لنا على تعميق الثقة وتقوية الإيمان والدافع لنا إلى المثابرة على بذل الجهود ليس فقط لحل المشكلات مهما تكن عويصة، ولكن كذلك لمواجهة القرن المقبل الذي نحن على مشارفه وولرفع التحديات الكبرى التي ستجابهنا فيه من مواكبة مستجدات التطور العلمي والتكنولوجي ومقتضيات العولمة.

فلتسيروا حفظكم الله ورعاكم ووفقكم وسدد خطاكم على النهج الذي رسمناه ولتبلغوا رعايانا في عموم الجهات والأقاليم مانكن لكم ولهم من عطف سابغ ورضى عميم ولتجدوا في الاهتمام بمصالحهم والعناية بشؤونهم والنهوض بالمسؤولية التي تتحملون أعباءها الجسيمة بكل ما تستلزم من صدق وإخلاص ونزاهة واستقامة ومثابرة على مواصلة الإصلاح الذي نسعى إلى تحقيقه «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية حول المبادلات المغربية الفرنسية في المجال العسكري
باريس، 03 رجب 1420 هـ الموافق 13 أكتوبر 1999 م

الحمد لله ولا يدوم إلا ملكه،

حضرات السادة الأفاضل والسيدات الفاضلات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

كم نحن سعداء بهذه المبادرة المشكورة بتنظيم ندوة مشتركة بين اللجنتين المغربية والفرنسية للتاريخ العسكري والتي تندرج أعمالها في سياق «زمن المغرب بفرنسا». هذه الندوة التي تجمع ما بين مدنيين وعسكريين مغاربة وفرنسيين. إنها لمبادرة منكم حميدة المسعى طيبة الأثر لأنها تهتم بدراسة موضوع يبرز ثوابت العلاقات المغربية الفرنسية عبر العصور ويقف عند بعض المحطات من تاريخهما المشترك.

إننا ونحن نتوجه إليكم بهذه التهنئة ليغمرنا شعوران يتكاملان في مضامينهما.

أولهما شعور بالتفاؤل والثقة في أوامر العلاقات التي تربط بين بلدينا واستمرارية التبادل والتواصل بينهما مؤمنين بالأبعاد الإنسانية والثقافية لتفاعل الحضارات لما في ذلك من فوائد تحافظ على الذاكرة التاريخية وتساهم في بناء المستقبل. لأن من حافظ خلال مدة يسيرة على ذاكرة الماضي أخذنا من دروسها عبرا ومن معانيها نبрасا لا بد أن يكون قادرا على صنع ذاكرة المستقبل.

أما الشعور الثاني فهو الإيمان بضرورة الانفتاح على الآخر لأن النخب الفكرية لن تكتمل معارفها إلا بوضع آرائها وأفكارها موضع حوار لتطويرها وتنويرها من خلال آراء الغير. وهذا في الواقع استثمار لجهود تؤدي إلى الفهم الكامل لمقومات ثقافتنا وشرط ضروري لتتضح مواقع الأمم من الحضارة الكونية وهو بالتالي حركة للعطاء والاقتراب والإفادة والاستفادة والتواصل والتبادل والتلاقح بين القارات والأمم عبر الأجيال والعصور.

وعملكم هذا والتفافكم حول موضوع يبرز التبادل الحضاري بين الدول ويسلط الأضواء على التواصل الحضاري بين المغرب وفرنسا جاء متناسقا مع هذا التصور ومستجيبا لأبعاده.

فلا غرو إذن، أن أتقدم بأصدق التهاني لجميع المؤسسات الفرنسية التي ساهمت في إنجاح هذه التظاهرة ونخص بالذكر اللجنة الفرنسية للتاريخ العسكري التي احتضنت أشغالكم ولما تقدمه من دعم ومساندة لنظيرتها المغربية.

كما تغمرنا السعادة بأن نتوجه إلى اللجنة المغربية للتاريخ العسكري وهي التي حظيت برعايتنا منذ تأسيسها سنة 1996 وفقا لأوامر والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته عناية من جلالاته بالتاريخ وحرصا منه على بعث التراث العسكري المغربي من مراقده وتشجيع البحث والتنقيب لتوفير الوثائق الضرورية لمعرفة والكشف عن ذخائر المخطوطات وتشجيع البحث والنشر في مجال التاريخ العسكري وصيانة تراثه وتحفيز الطاقات الوطنية على الإبداع والتجديد لإبراز معالمه كجانب من الجوانب الحضارية المغربية.

حضرات السادة والسيدات،

إذا كان هنالك من فضيلة أساسية أقام عليها أسلافنا الميامين ملكهم فهي فضيلة التسامح والتعايش بين الأديان والرغبة الدائمة في الانفتاح على الآخر مما جعل من المغرب أمة وسطا تتميز بالاعتدال، وملتقى لحضارات تستمد جذورها من إفريقيا وتشعب من الينابيع الحضارية الأوروبية وتتجاذبها الحضارات العربية الإسلامية. وإذا كانت في تاريخنا سفارات علمية وديبلوماسية قد أقامت روابط معرفية فليكن لقاءكم العلمي هذا مناسبة من بين أخرى وخير منهج لتوطيد علاقات التضامن الفكري والعلمي بين بلدينا وتشجيع البحث في ميدان التاريخ العسكري وفتح مجالات وآفاق جديدة للبحث وللتبادل.

وقفكم الله في ما أنتم بصدده وكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق حتى تتمكن جميعا من تحقيق أهدافنا لما فيه الخير للبلدين.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رعاياه الأوفياء في الولايات والعمالات والأقاليم
التي شملتها الزيارة الملكية الميمونة
II رجب 1420 هـ الموافق 21 أكتوبر 1999 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
رعايانا الأوفياء في الدار البيضاء الكبرى وولاية الرباط سلا والأقاليم الشمالية والجهة الشرقية وولايتي
فاس ومكناس،
أمنكم الله ورعاكم، وبعد،

لقد كان للحفاوة التي خصصتمونا بها ولحرارة الاستقبال وصادقه أبلغ الأثر في نفسنا.
كنا حينما حللنا بهاته الربوع من مملكتنا محط استقبال حار صادق نابع من الفؤاد مما أثلج صدرنا وأدخل البهجة في قلبنا.
كان في لقيانا بكم تجديد عقد البيعة الوثيق وصلة الرحم بكم والوقوف عن كذب على قضاياكم وشؤونكم. وقد اغتتمنا فرصة حلولنا
بينكم لنعطي انطلاق أشغال ومشاريع ستعود على هذه الأقاليم بالنفع وتعطيها دفعة لما نريده لمغربنا من تقدم ورقي.
ونغتتم هذه الفرصة كذلك لندعو حكومتنا لإنجاز ما رسمته من مشاريع سابقة في الأجال المحددة.
إننا إذ نعرب لكم عن خالص ثنائنا، لعاقدون العزم بمعيتكم وممثليكم ومختلف فعالياتكم على النهوض بهذه الأرجاء وغيرها من
الأقاليم التي نعتزم بحول الله زيارتها لاحقا.
وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى رجال القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية
ونساء ورجال قوات الأمن والسلطات المحلية
الرباط، 12 رجب 1420 هـ الموافق 22 أكتوبر 1999 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
خدامنا المخلصين رجال القوات المسلحة الملكية والدرك والقوات المساعدة والوقاية المدنية ونساء ورجال قوات الأمن
والسلطات المحلية،
أمنكم الله ورعاكم وبعد،
كان للزيارة الميمونة التي قمنا بها في أرجاء من مملكتنا أبلغ الأثر في نفسنا. وقد عاينا حيثما حللنا الجهود التي بذلتموها لتسهيل لقائنا
برعايانا وفي نظام وانضباط وإخلاص وتفان مع احترام لمدى الحب العارم الذي أبداه رعايانا الأوفياء.
ونود أن نبليغكم وافر تقديرنا وخالص ثنائنا للعناية التي بذلتموها والجهود التي قمتم بها وندعوكم أن تكونوا دوما قريبين من رعايانا
حريصين على أمنهم وسلامتهم في خدمتهم وخدمة مصالحهم في تفان ونكران للذات وتغليب للمصلحة العامة على غيرها.
وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في «جوائز التضامن»
بيرسي (فرنسا)، 14 رجب 1420 هـ الموافق 24 أكتوبر 1999 م

لقد حرصنا بمناسبة هذه التظاهرة المخصصة للتضامن أن نوجه إليكم هذه الرسالة التي نأمل أن تبين لكم مدى العطف والعناية اللذين نوليهما للجالية المغربية المقيمة في أوروبا ولاسيما الشباب منها.

ويتعين أن يكون «زمن المغرب» في فرنسا أيضا زمنا للتضامن وتوحيد طاقتنا لكي لا يتم خلال هذه اللحظة الاستثنائية للتلاقي الثقافي والروحي والاجتماعي بين بلدنا نسيان الفئات الأكثر عوزا وهشاشة.

إن عبارتي «التضامن» باللغتين العربية والفرنسية تعنيان كل بطريقتها الخاصة الشيء نفسه. إنهما تعنيان الكرم وتقاسم ومشاطرة المسؤولية إزاء الآخر الذي جعلته الحياة في وضعية صعبة أو أجبرته على العيش في البؤس المعنوي والفقير.

إن «ليلة جوائز التضامن» هذه هي ليلة رفض اللامبالاة والأنانية. إنها في هذه الأمسية ليلة اليد الممدودة من ضفتي البحر الأبيض المتوسط كليهما. يد تقودنا نحو تلكم الجمعيات والشبكات التي عرفت كيف تجعل الإنسان في صلب اهتماماتها وقررت أن تتحرك داخل جالياتنا في المغرب كما في فرنسا لإضفاء المحتوى والمضمون والمتابعة على مفهوم التضامن الفاعل والملموس المتجذر في أعماق ذاكرتنا والمستمد مشروعيته لاستمرارية تقاليدنا الأكثر عراقة.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في حفل مأدبة العشاء على شرف الرئيس الصيني
الرباط، 17 رجب 1420 هـ الموافق 27 أكتوبر 1999 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
صاحب الفخامة، السيد جيانغ زيمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية،
أصحاب المعالي،

يسرنا غاية السرور أن نرحب بالغ الترحاب بضيفنا الكبير فخامة السيد، جيانغ زيمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية الصديقة
وبأعضاء الوفد المرافق لسيادته بمناسبة زيارة الدولة التاريخية لمملكتنا تلبية لدعوة كريمة كان قد وجهها إلى فخامته والدنا المغفور
له جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه. فجلالته كان طيلة حياته شغوقا بالتراث الحضاري الصيني الأصيل وبإشعاعه وتفاعله
أخذًا وعطاء مع باقي الحضارات الإنسانية بقدر ما كان رحمة الله عليه معجبا بما أوتي به الشعب الصيني من حكمة وعبقورية ومن
قدرة عالية على الجمع والتوفيق بين مزايا الأصالة والمعاصرة بتوازن واتزان.

فخامة الرئيس،

لقد شاءت الأقدار الإلهية برحيل والدنا المنعم إلى الرفيق الأعلى أن يعود إلينا شرف استقبالكم ومقابلتكم للعمل والتفكير معكم
في اتخاذ مبادرات ووضع مشاريع جديدة تعود على علاقتنا الثنائية وتعاوننا المشترك بالخير العميم لصالح شعبينا وذلك وفاء لروح
جلالته الطاهرة الذي كان يولي اهتماما خاصا لتقوية العلاقات وتنمية التعاون بين بلدينا.

فخامة الرئيس،

إن بلدكم العريق مهد حضارة زاهرة ساهمت بقسط وافر في إثراء الحضارة الإنسانية وتفاعلت بشكل إيجابي متواصل مع حضارتنا
العربية الإسلامية عبر العصور والأجيال فالإشعاع الحضاري لبلادكم لا يزال موضوع إعجاب وإكبار.

إن مشاعر التقدير والاعتبار التي تبادلها الشعبان المغربي والصيني منذ القدم تأججت أكثر وملأت قلوب كل المغاربة اعترافاً منهم لتضامن وتآزر الشعب الصيني معهم مادياً ومعنوياً طيلة مرحلة كفاحهم ونضالهم من أجل الاستقلال والحرية.

وهنا أستحضر ببالغ التأثر وقائع الزيارة الرسمية التي قمنا بها لبلدكم المضيف في نونبر 1991 ونحن آنذاك ولي العهد وما تلقيناه من حفاوة الاستقبال وكريم الضيافة من طرف الشعب الصيني وقيادته تعبيراً منهما على ما يكنانه من مشاعر نبيلة للمملكة المغربية ملكاً وشعباً وعرفانا منهم بأن بلدنا كان سباقاً غداة استقلاله إلى إعلان اعترافه بصين واحدة في ظل جمهورية الصين الشعبية وإبرام العلاقات الدبلوماسية معها معتبراً مندوبيها الرسميين لدى هيئة الأمم المتحدة وفي حظيرة باقي المحافل الدولية الأخرى الممثلين الشرعيين الوحيدين للشعب الصيني.

ولا يغيب عن ذهننا بهذه المناسبة الحميمة الزيارة الكريمة التي قام بها إلى مملكتنا الرئيس الراحل السيد يانغ شانكون سنة 1992 حيث كان لها الأثر البالغ في نفس والدنا المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، كما ساهمت بصفة جليلة في توطيد أواصر الصداقة والتعاون بين بلدينا.

فخامة الرئيس،

إن علاقتنا الدبلوماسية التي احتفلنا في السنة الماضية بالذكرى الأربعين لتأسيسها تستمد قوتها ومقوماتها من هذا الرصيد الحضاري المشترك وتقوم على ثوابت وقناعات نبيلة وعلى مبادئ سامية تتمثل في الاحترام والتقدير المتبادلين وفي الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي إجراء التشاور بينهما حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والعمل على تنسيق المواقف في شأنها.

ولا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا لجو الثقة والمودة والتفاهم الذي يطبع علاقتنا والذي كرسته الزيارة الرسمية التي قام بها وزيرنا الأول للديار الصينية في دجنبر 1998 على رأس وفد رفيع المستوى يضم بعثة هامة من رجال الأعمال في مختلف القطاعات.

وينبغي والحالة هذه توسيع مجال تعاوننا ليصبح شمولياً ومتعدد الجوانب ويرقى إلى مستوى شراكة متميزة في القرن الحادي والعشرين.

ونسجل بهذه المناسبة أن حجم المبادلات التجارية قد ارتفع بين بلدينا إلا أنه لم يرق إلى المستوى المنشود وسنسعى مستقبلاً على الرفع منها تمثيلاً مع المصلحة المشتركة بين البلدين.

فخامة الرئيس،

إن السياسة الخارجية لمملكتنا متشعبة بالثوابت النابعة من خصوصيات بلادنا التاريخية والجغرافية والعقدية وبالقيم والمثل العليا لشعبنا وبالالتزامات الدولية التي أخذناها على أنفسنا بحكم عضويتنا في الهيئات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

إن المملكة المغربية بقدر ما تدعو إلى التعايش السلمي بين الدول وإلى التسامح والوئام بين الشعوب وإلى الحوار والتقارب بين الديانات والحضارات بقدر ما تندد باللجوء إلى القوة والعنف وتشجب كل أنواع التطرف والإرهاب وكل ما من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار في العالم.

إن عالمنا اليوم يعيش أزمات حادة في مختلف أرجائه خاصة في القارة الإفريقية التي تعد في الوقت الراهن مسرحا لنزاعات مسلحة ولحروب أهلية وتطاحن على السلطة ومرتعاً للأوبئة والمجاعة والأمية مما يستدعي تحرك المجتمع الدولي لإنقاذ القارة السمراء من كارثة مهولة.

إن هذه الوضعية تشكل مصدر انشغال كبير لمملكتنا التي تربطها بالدول الإفريقية علاقات متميزة. لذا وبدافع التضامن الإفريقي وبحكم انتمائه إلى القارة الإفريقية فإن المغرب كان دائما وأبدا يسعى إلى إقامة تعاون ثلاثي أثبتت التجربة إيجابيته وفعاليته.

وفي هذا الصدد ننوه بحرارة التضامن والمساندة التي ما فتئ بلدكم يقوم به لفائدة القارة الإفريقية. ونعتبر هذا الموقف نموذجا يقتدى به كما نعبر لكم عن استعداد مملكتنا لضم جهودها إلى جهودكم في إطار تعاون ثلاثي مثمر وبناء الغاية منه نقل خبرتنا وتجربتنا لشركائنا الأفارقة خصوصا في مجالات حيوية كالتأهيل والتكوين.

فخامة الرئيس،

إن المملكة المغربية أعطت المثال الواضح في التشبث بالمشروعية الدولية واحترامها عندما تقدم والدنا أكرم الله مثواه بأول بادرة من نوعها في تاريخ السياسة الدولية وذلك في مؤتمر القمة الإفريقية بنairobi سنة 1981 حيث أعلن، رحمه الله، أن المغرب وإن كان صاحب حق يستند على التاريخ وعلى قرار محكمة العدل الدولية، فإنه وتأكيدا لمشروعية هذا الحق دوليا طالب بتنظيم استفتاء شعبي في أقاليمنا الجنوبية بمشاركة جميع الصحراويين الأصليين المنحدرين من هذه الأقاليم تحت رعاية الأمم المتحدة.

وقد جددنا غير ما مرة التزامنا بهذا الموقف الشجاع مؤكدا رغبتنا الصادقة في حل هذه القضية نهائيا لتصفية الأجواء بمنطقتنا وفتح الطريق أمام بناء صرح المغرب العربي الكبير الذي نعتز بالانتماء له.

ويجدر بنا في هذا الصدد أن نشيد بالموقف النزيه لجمهورية الصين الشعبية حول هذه القضية وهو موقف يخدم المشروعية الدولية.

إن المغرب كسائر الدول العربية يثني على المواقف الثابتة لبلادكم من القضايا العربية الأساسية المتمثلة في دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه الشرعية وإقامة دولته وكذا في مطالبته بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ومعارضتها للضربات الجوية التي يتعرض لها العراق ومطالبته برفع الحصار المفروض عليه وباحترام السيادة والوحدة الترابية لهذا البلد.

وإذ نجدد لفخامتكم عبارات التقدير والاحترام متمنين لكم مقاما طيبا بين ظهرانينا، ندعو الجميع للوقوف إكبارا لضيفنا الكريم.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الوطنية حول «دعم الأخلاقيات بالمرفق العام»
الرباط، 19 رجب 1420 هـ الموافق 29 أكتوبر 1999 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم معشر المشاركين في الندوة الوطنية حول موضوع: «دعم الأخلاقيات في المرفق العام» وهو الموضوع الذي أتى في إبانة نظرا لمكانة هذا المرفق والتصاقه بمصالح المواطنين ونظرا كذلك لما أصبح يتعرض له من انتقادات وما يقتضيه من ترشيد وإصلاحات.

ومن نافلة القول التأكيد على أن رعايته تأتي في طليعة اهتماماتنا وما طوقنا الله به من رعاية مصالح شعبنا رعاية تضمن حقوق الفرد والجماعة وتكفل للناس عيشة راضية كريمة. ولا يتأتى ذلك إلا بسمو الأخلاق واستقامتها وتقويم ما قد يطرأ من انحراف عليها. فالأخلاق أساس من أسس الدولة تقوم بقيامها وتنهار بانهارها.

ومن هذا المنظور، فإن أول واجبات المرفق العام أن يلتزم بالأخلاق الحميدة وأن يخدم المواطنين بالإخلاص الجدير بالشأن العام والمصلحة العليا على النحو الذي يقتضيه الاختيار الديمقراطي في دولة الحق والقانون. من أجل ذلك كانت خدمة المواطنين عملا مجتمعيا متفتحا يوفر لكل الأفراد والفئات فرصة المساهمة في التنمية وحق الانتفاع بها ولقد عقدنا العزم على توجيه إدارتنا وجهة جديدة وإصلاحها وتشجيع العاملين المخلصين الحريصين على القيام برسالتها المقدسة. تلكم الرسالة التي جعلت من أعمال الإدارة مصلحة وثيقة الارتباط بمقاصد أولاها الإسلام، الذي هو دين التكافل والتعاون والتضامن، أهمية كبرى تعتمد على أسمى روح في المعاملات ألا وهي روح الخدمة التي هدفها جلب المصالح ودرء المفسدات وخدمة الناس على أساس أخلاقي سليم. وقد قال في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم «سيد القوم خادهم» جاعلا من الخدمة أرقى درجة في الحياة الاجتماعية ومبررا أول لسلطة كل ذي سلطان ومشروعية كل نظام.

هذا وتتطلب الخدمة الحسنة امتلاك روح المسؤولية امتلاكا يترتب عنه احترام حقوق المواطن وتلافي تضييع المصلحة بعدم الاهتمام أو بالتسويق والتأجيل والإرجاء.

وفي هذا المضمار فإننا نهيئ بكم أن تولوا أهمية كبرى لتدبير الوقت أي للعامل الزمني الذي أصبح يكتسي في عصرنا أهمية عظمى ويستلزم المبادرة الفورية إلى حل قضايا الناس بلا إبطاء ولا تفريط بعيدا عن التعقيد البيروقراطي قريبا من النهج الهادف مباشرة إلى النفع ومد يد المعونة. وفي ذلك أيضا استجابة لما دعا إليه ديننا الحنيف من خلال تنديده بمن يقف من الآخر موقف المعرض عنه الراض لمساعدته.

ولا تكتمل روح الخدمة والإحساس بالمسؤولية إلا بموصول الاجتهاد لتحسين فعالية التدبير ومراقبة مردوديته وتوجهه نحو حل المشاكل وتجاوز العقبات. إن هدف الإجراءات العمومية التسهيل والتيسير وليس التعقيد والتعسير وهي منهاج لترسيخ روح الاستقامة والوضوح والشفافية والتعجيل في إيصال النفع للناس وتحقيق العقلنة التي تضمن الإيجابية فيما يتخذ من قرارات وتمكن من تتبع الأمور إلى نهايتها وتنظيم العمل وحسن توزيعه وتحديد المسؤوليات والتحفيز على التواصل في رزانة ونظام تثريه التجارب القديمة والممارسات الجديدة الناجحة.

لذلك أمرنا بتبسيط الإجراءات وتحيين النصوص الإدارية وتحديث وسائل التدبير والعمل على التوفيق المستمر بين المقتضيات الإدارية وروح العصر التي طبعت اليوم كل العلاقات البشرية. وذلك ما أكدنا عليه في خطابنا بالدار البيضاء يوم 2 رجب 1420هـ الموافق 12 أكتوبر 1999م ملحين على ضرورة إصلاح أساليب التدبير وترشيده وتحسين استغلال المعدات والمؤهلات والخبرات والكفاءات ورفع كل الحواجز عن طريق التجاوب الضروري بين المستثمرين والمصالح الإدارية المختصة. ولا بد لبلوغ هذا المرمى الأساسي من تفعيل قانون الإقرار بالامتلاكات حتى يستجيب للأمال المنوطة به لوقاية الصرح الإداري من كل ما يخل بالسلوك المرغوب فيه ومن تعبئة الآليات القانونية والتربوية والتواصلية المتاحة للحد من البيروقراطية ومن غلو السلطات التقديرية للإدارة واستعمال الوسائل الكفيلة للاعتناء بتكوين الموظف تكوينا مستمرا حتى تتسنى رقابة سلوكه ومجازاته إذا أحسن ومعاقبته إذا أساء.

وإن تصاعد الاهتمام الدولي خلال السنوات الأخيرة بمشكلة الفساد الإداري ليضعف من اجتهادنا لتحقيق مانحن بصدده من ربط المفهوم الجديد للسلطة بمفهوم الخدمة العامة وصيانة الحقوق وحفظ المصالح واحترام الحريات والقوانين. وفي ذلكم تلبية لما يحض عليه ديننا وأخلاقنا وتنص عليه مواثيق الأمم المتحدة من ضرورة العمل على تلافي مخاطر الرشوة واللامبالاة والإهمال عمدا أو جهلا أو ما إليهما مما يحول دون توفير أسباب النماء والتقدم.

حضرات السيدات والسادة،

كنا وما نزال نرى في قضية تخليق الحياة العامة وفي مقدمتها الإدارة موضوعا حيويا يحظى باهتمامنا ويستأثر بتفكيرنا. لذلك فإننا ننوه بهذه المبادرة الطيبة ونشكر جميع من ساهموا فيها بالفكر والعمل ونهيئ بهم أن يحرصوا على تحقيق ما تمخضت عنه من نتائج حسنة واقتراحات صائبة تساهم في تخليق المرفق العام والارتقاء به إلى المستوى المنشود إن شاء الله.

وفتكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد التجريدة المغربية المتوجهة إلى كوسوفو
الرباط، 20 رجب 1420 هـ الموافق 30 أكتوبر 1999 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف وجنود التجريدة المغربية المتوجهة إلى إقليم كوسوفو،

سيرا على نهج وخطى والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني القائد الراحل تغمده الله برحمته قررنا إيفادكم في حفظ الله ورعايته إلى إقليم كوسوفو للمساهمة في حفظ السلام ومحو آثاره المدمرة.

إن مبادرة المملكة المغربية هذه لمبادرة عميقة الجذور تندرج ضمن سلوك مغربي أصيل ميز سياسة المغرب كما تنبثق من وعي بالتزاماته على الصعيد الدولي بواجب التضامن مع مختلف الشعوب لإثبات الشرعية الدولية ونصرة قواعد الحق والقانون.

وتقديرا منا لأهمية هذه التجريدة التي تتميز بطابعها الصحي والاجتماعي وتكريما منا للعناصر المكونة لها وتشجيعا لهم قررنا وضع العمليات التضامنية الفعالة والمنظمة التي سيشترك بها المجتمع المدني تحت الرئاسة الفعلية لشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم رئيسة المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية والمرصد الوطني لحقوق الطفل وذلك لما عهدناه في سموها من حس إنساني عميق ومن عناية ورعاية للشؤون الاجتماعية.

معشر الضباط وضباط الصف وجنود التجريدة،

إن هذه المشاركة لتعبير قوي عن تضامن فعال بين المجتمعين المدني والعسكري وتضافر متكامل لجهودهما كشهادة من بين شواهد أخرى على ترابط مكونات مجتمعنا وتناسقها تناسقا تاما يستجيب لمبادئنا الحضارية المبنية على التكافل والتسامح والاعتقاد الراسخ بالمصير الإنساني المشترك بين الشعوب.

إنكم بمشاركتكم هذه، ستضيفون في سجل تاريخنا الحافل صفحات جديدة إلى ما سبق أن سجله عنكم هذا التاريخ من حضور مستمر في كل الساحات دفاعاً عن الحرية والكرامة وخدمة للقيم الإنسانية. وستسجل مساهمة تجريدتكم على غرار التجريبات السابقة لتذكر العالم بالأبعاد الأخلاقية والإنسانية لمشاركة المغرب بهذا الإقليم وبما تتضمنه هذه المساهمة من دلالات نبيلة قوية.

وتمسكوا - حفظكم الله - بتعاليم ديننا الحنيف وبما أقره من رفق ومؤازرة واعملوا يداً في يد من أجل تسهيل مأموريات الجمعيات المشاركة ولا تألوا جهداً في مد جميع المساعدات اللازمة للمتضررين أفراداً وجماعات من جراء هذه المأساة وعلى وجه الخصوص منهم الأطفال والشيوخ والنساء، وذلك في إطار البرامج المحددة في ميادين التطبيب والأنشطة الاجتماعية سعياً منكم إلى التخفيف على أبناء هذه المنطقة العزيزة مما أصابهم من مخلفات الحرب ومساهمة منكم في جعلهم يشعرون بالأمان والطمأنينة ويسترجعون ثقتهم في المستقبل.

فكونوا - رعاكم الله - خير سفراء لبلدكم الأمين وبرهنوا عن الخصال الحميدة التي تحلت بها دوماً قواتنا المسلحة الملكية هذه الخصال التي تتمثل في الانضباط ونكران الذات والتضامن والتعاون واحرصوا على تأدية هذه الرسالة بما يشرف بلادكم ويرضي قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يكون معكم في الحل والترحال وأن يعينكم ويسدد خطاكم ويوفقكم في مهامكم ويجعلكم دائماً من أبناء هذا البلد البررة أوفياء لشعاركم الخالد: الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يعطي انطلاق الحملة الثانية للتضامن
الرباط، 22 رجب 1420 هـ الموافق فاتح نونبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نترأس افتتاح أسبوع التضامن لمحاربة الفقر في دورته الثانية، ويزيد من سعادتنا ما حققته التجربة الأولى من نتائج حميدة كشفتها الحصيلة الغنية التي تم توظيف مواردها المالية والعينية في إصلاح عدد كبير من المؤسسات الخيرية وفي شراء الأدوية وغيرها من أوجه النفقات الإنسانية.

وإن هذه الحصيلة لتدل على تشجيع المجتمع المغربي بالقيم التكافلية التي حث عليها ديننا الحنيف وكذلك على وعيه بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق وشرائح من المجتمع مهمشة لا تحظى بالعيش الكريم.

وننتهز هذه المناسبة لعرب عن شكرنا لكل الذين ساهموا في نجاح التجربة الأولى من المحسنين من مختلف الشرائح شبيبا وأطفالا ونساء ورجالا، ومن قاموا بتوعية الرأي العام وتحسيسه من فعاليات فكرية وثقافية وفنية ورياضية وكذا المجتمع المدني الذي أبان عن دينامية ووعي بالمسؤولية وروح مواطنة تستحق منا كل إكبار. ونتوجه بشكرنا كذلك إلى سائر الفعاليات التي ساهمت في إنجاح أسبوع التضامن من إدارات وشركات وأبنائك وصيديات وجماعات محلية ومؤسسات اجتماعية ووسائل إعلام وإلى كل الذين سهروا على حسن تدبير التبرعات، ونشكر مجلس إدارة مؤسسة محمد الخامس على روح التعبئة التي أظهرها بزياراته الميدانية لتفقد أحوال المعوزين والوقوف على الأعمال التي أنجزت وعلى الصرامة التي أبدتها في تدبير التبرعات التي قدمها المحسنون بتلقائية وبدون إلزام.

ونود في هذه التجربة الثانية التي تحمل شعار «الإدماج الفعال للمرأة القروية ومحاربة تهميشها»، أن تصرفوا جهودكم إلى نساء البوادي اللواتي هن أشد الفئات تضررا من الفقر. وستشرف مؤسسة محمد الخامس للتضامن والتي نرأسها فعليا على سير هذه الحملة والسهر على تذليل كل الصعاب التي يمكن أن تعترض سبيلها.

ولنا اليقين أن هذا التوجه سيلقى التجاوب الذي يوافق حسن ظننا والذي سيبلوره سخاء الشعب المغربي الكريم على نحو ما هو معهود فيه من حماس وتلقائية ومسارة للخيرات.

وختاما نطلب من الله عز وجل أن يسدد خطانا ويرشدنا إلى كل ما يعز الوطن ويكرم إنسانه.

بسم الله وعلى بركة الله نعلن انطلاق الحملة الثانية للتضامن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الأمة بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء
مراكش، 27 رجب 1420 هـ الموافق 06 نونبر 1999 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

جريا على العادة التي سنها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، تخليدا لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة، يسعدنا وقد حلت ذكراها الرابعة والعشرون أن أوجه إليك خطابا أدعوك فيه إلى تأمل حدثها المتفرد الذي يمثل إحدى حلقات الكفاح الذي خضته «شعبي العزيز» من أجل استرجاع الاستقلال واستكمال وحدة التراب.

فبالتحام عميق بين رعايانا المخلصين في شمال المملكة وجنوبها وهو الالتحام الذي وثقت عراه على مر العصور أواصر التواصل المستمر ومقومات الوطنية الصادقة، تحقق الإجماع على هذا الكفاح الذي كان فيه لأبناء الصحراء المجاهدين نصيب وافر منذ وقت مبكر بما سجلوا من مواقف بطولية في مختلف واجهاته السياسية والعسكرية والثقافية دفاعا عن انتمائهم القوي للوطن وإظهارا لتشبيهم المتين بمغربيتهم وتمسكهم الوثيق بالعرش العلوي المجيد مما أفشل جميع المخططات الاستعمارية التي كانت تلجأ إلى الإغراء والتهديد وإلى المواجهات العنيفة.

شعبي العزيز،

إن إحياء هذه الذكرى المتميزة يحث على استخلاص العبر من المسيرة إذ تعد حدثا بارزا على مستوى المغرب والعالم كله وهي تستمد هذا التميز من طابعها السلمي الذي برز منذ المراحل الدبلوماسية الأولى التي سبقتها، لاسيما على صعيد الأمم المتحدة، التي أحالت القضية إلى محكمة العدل الدولية التي لم تلبث أن أصدرت حكمها بإقرار ما بين المغرب والصحراء من صلات قانونية وروابط البيعة.

وكان أن تشكلت المسيرة التي تطوع لها مختلف أفراد الشعب من نساء وأطفال وشيوخ وشباب ومن شتى المهن والحرف كلهم سعوا للمساهمة فيها بانتظام محكم مضبوط بدءا من التجمع في الأقاليم إلى أن تم الفتح المبين، سلاحهم كتاب الله الذي كانوا يرفعونه

بأيديهم إلى جانب العلم الوطني ومعهما كانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير مع ما لهذا النداء من أثر في ملء القلوب بالإيمان وفي التعبئة وبث الشجاعة وإذكاء الحماس.

ولم تكن هذه الطبيعة السلمية ناتجة عن عجز أو ضعف ولكنها كانت اختيارا قائما، بعد الاطمئنان إلى الله، على الثقة في النفس واليقين بالحق مع الاستعداد الكامل للدفاع عن الأرض وحفظ الكرامة وصيانة الأرواح إن دعت الضرورة لذلك.

وماكاد مبدع المسيرة الخضراء والدنا المكرم، تغمده الله بواسع رحمته ومغفرته، يعطي في خطابه التاريخي بأكادير يوم 5 نونبر سنة 1975 إشارة الانطلاق حتى التحقت المسيرة بالصحراء لتعود إثر ذلك بدعوة من جلالته، نور الله ضريحه، وقد بلغت غايتها وحقت مبتغاها.

وترسيخا لهذا النجاح الباهر وتأكيذا لشعور الاطمئنان والثقة واليقين وتشبثا بالمواقف السلمية الحكيمة وحرصا على إنقاذ المجموعة الإفريقية من كل تصدع، قبل المغرب سنة 1981 مبدأ استفتاء ينظم تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

وإذا كان أمر الاستفتاء مازال يتعثر لأسباب مفتعلة خارجة عن إرادة المغرب، فإنه في صيغته الشعبية والتلقائية يتجلى في كل حين معززا بالحركة التنموية الدأبة التي تعرفها الصحراء. ومع ذلك فإننا ملتزمون بالمخطط الأممي على أن يتم تسجيل جميع المنحدرين منها في اللوائح الانتخابية للمشاركة في هذا الاستفتاء.

شعبي العزيز،

إنه في الوقت الذي تشهد أقاليمنا الجنوبية تقدما هائلا وازدهارا كبيرا وقعت مؤخرا بمدينة العيون كما في علمك أعمال شغب من جراء مطالب اجتماعية.

وقد تم استغلال هذه الأحداث لترويج إشاعات باطلة وتوظيفها للنيل من سمعة المغرب في الوقت الذي تشكل فيه تلك الأعمال انتهاكا صريحا للقانون وخرقا للنظام العام بإتلافها للممتلكات العمومية ومساسها بالملكية الفردية.

وهنا نود أن نؤكد أن خيارنا للديمقراطية هو خيار لا رجعة فيه وأن الديمقراطية مسؤولية كذلك وندعو إلى عدم سوء استعمالها. وكل تجاوز أو خرق من شأنه أن يمس بالنظام العام سيتعرض للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

شعبي العزيز،

لقد أخذنا على عاتقنا أمر معالجة ملف الصحراء المغربية بمنظور جديد يتسنى به التعامل معها بإنصاف وموضوعية وواقعية، فأصدرنا تعليماتنا السامية بمناسبة رئاستنا اجتماع اللجنة الملكية لمتابعة الشؤون الصحراوية بتخصيص غلاف مالي لحل مشكل البطالة في تلك الأقاليم مع تقديم تسهيلات للطلاب تتعلق بالنقل وكذا المعوقين بما يمكنهم من الاندماج في المجتمع.

وقد استهدفت التعليمات كذلك تفعيل المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء وتنظيم انتخاب أعضائه باشتراك أبناء المنطقة حتى يمثلوا في اللجنة الملكية مع ما يقتضي ذلك من نظر في النصوص القانونية والإجراءات المنظمة لانتخاب المجلس بنزاهة وشفافية مما جعلنا نكون لجنة أسندنا رئاستها إلى وزيرنا الأول. كما أمرنا بمضاعفة الاهتمام بالسكن وأوضاع مخيمات الوحدة.

وحتى تتحقق الغايات التي نرمي إليها من هذه التعليمات والتي نريدها أن تبلور عنايتنا الفائقة بالأقاليم الجنوبية، فقد قررنا أن نوسع لسكانها مجال تدبير مصالحهم المحلية وأن نتيح لهم مسؤولية هذا التدبير في نطاق الجهوية التي كان والدنا المغفور له قد دعا إليها في خطاب ذكرى المسيرة عام 1996، والتي سنعمل، بحول الله، على تعميمها بما تستلزم من لا مركزية نراها تستجيب لما يتمتع به المغرب من خصوصيات نابعة من تشكيل طبيعته الثرية وتكوين ثقافته الغنية داخل إطار من التعدد المتآلف والتنوع المتناسق.

ومما لا شك فيه أن هذه السياسة التي نسلکہا تغتني بالممارسة وستعطي حتما النتائج المتوخاة منها. وهنا أغتنم الفرصة للتذكير بأن أبواب المغرب مفتوحة في وجه أبنائه أينما كانوا ليساهموا في معركة التنمية والتحديث والديمقراطية ونجدد نداء والدنا تغمده الله بواسع رحمته إلى المغرر بهم «إن الوطن غفور رحيم».

شعبي العزيز،

إننا ونحن نحیی هذه الذكرى الوطنية الغالية باستعادة أهم ملامحها واستحضار أبرز دالاتها نتوخى مزيدا من العبر والاستنارة بقبسها كي نهتدي بها في المسيرات العديدة التي اخترنا أن نخوض غمارها بنفس روح المسيرة الخضراء لإنجاز ما يتحتم من إصلاح وتغيير قصد النهوض بالمغرب الموحد وتأهيله ليتخذ المكان اللائق به بين الدول المتقدمة في القرن المقبل إن شاء الله.

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة. إنك أنت الوهاب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في تخليد الذكرى الأربعين لميلاد النظام المالي المغربي
الرباط، 07 شعبان 1420هـ الموافق 16 نونبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة المشاركين في تخليد الذكرى الأربعين لميلاد النظام المالي المغربي،

لقد انصرمت أربعون سنة منذ أن قرر صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، في خطاب العرش يوم 18 نونبر 1959، إنشاء ست مؤسسات مالية لتستجيب لمتطلبات الاقتصاد المغربي غداة الاستقلال. وبدا جليا منذ ذلك الحين الدور الفعال والأساسي للنظام المالي في تمويل النمو الاقتصادي.

لقد أثبتت تجربة النظام المالي المغربي مدى قدرته على الالتئام. فلئن كان قد وضع في سياق حمائي، فإن ذلك لم يحل دون أن يضطلع بمهمته في سياق اقتصاد ليبرالي. والسؤال الذي يلح علينا الآن هو تحديد التقويمات اللازمة لكي يضطلع هذا القطاع بمسؤوليته في السياق الجديد للاقتصاد العالمي.

لقد فرضت عدة خيارات نفسها غداة الاستقلال وعرف اقتصادنا آنذاك تقلص الاستثمارات واستفحال هروب رؤوس الأموال. وكان من الضروري والحالة هذه، تعبئة الموارد المالية لحفز الاستثمار. فتم اتخاذ قرارات لوقف نزيف رؤوس الأموال وإتاحة الفرصة للدخار ليكون في خدمة الاقتصاد ومن جهة أخرى اتخاذ إجراءات من شأنها ترسيخ سيادتنا الاقتصادية. وكان من أهم تلك الإجراءات فك الارتباط مع الفرنك الفرنسي بتاريخ 28 دجنبر 1958 وإعادة هيكلة مكتب الصرف بتاريخ 28 يناير 1958 وإنشاء بنك المغرب بتاريخ 1 يناير 1959 وسن عملة الدرهم بتاريخ 17 أكتوبر 1959.

ومن جانب آخر تم إنشاء أدوات من شأنها تمويل الاستثمار منها البنك المغربي للتجارة الخارجية لتشجيع التجارة الخارجية والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية لتمويل مشاريع الاستثمار.

أما الجانب الآخر الذي انصرف إليه النظام المالي المغربي فهو تعبئة رؤوس الأموال المحلية لكي تساهم في تمويل الاقتصاد منها خلق صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق الإيداع والتدبير.

وقد توالى في عهد والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، مسلسل إحداث مؤسسات مالية من شأنها الدفع قدما بالاقتصاد المغربي فتم إنشاء الصندوق الوطني للقرض الفلاحي سنة 1962 وشركات الاستثمار والشركة الوطنية للاستثمار سنة 1966.

وعرفت بلادنا إصلاحات بنوية منذ الثمانينات في اتجاه تحرير القطاع المالي وملاءمته للمعطيات الجديدة وذلك في أفق الدفع بالنمو. وفي هذا المنظور الجديد كان لزاما على القطاع البنكي أن يدخل حلبة التنافس داخل المنظومة المصرفية من جهة مع موارد أخرى للتمويل من جهة ثانية.

حضرات السيدات والسادة،

يواجه اقتصادنا اليوم تحديات جديدة سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

فما يتوجب على الصعيد الداخلي تحقيق معدل نمو مستمر من شأنه أن يستجيب لحاجيات السكان ومتطلباتهم في التعليم والصحة والبنيات التحتية. كل ذلك يستلزم معدلا للنمو للسنوات القادمة يصل إلى 6 في المائة.

أما على الصعيد الخارجي، فإن عولمة الاقتصاد تفرض تنافسية أكبر وتقوية لنظامنا المالي حتى يتسنى لبلادنا الاستفادة من هذا المد العالمي.

لقد أظهرت الأزمة المالية التي عصفت بكل من آسيا وأمريكا اللاتينية أنه لا يكفي من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وجلب الاستثمارات فتح الحدود للتبادل الحر والخصوصية والحفاظ على التوازنات الإجمالية للاقتصاد. ذلك أنه علاوة على هذه الإجراءات الضرورية يتعين تقوية نسيجنا الإنتاجي وإرساء مراكز لتنمية مستقلة من شأنها أن تتيح للاقتصاديات سبل مقاومة الهزات الخارجية وتوفير نظام مالي قوي وفعال.

ونريد منكم، حضرات السيدات والسادة، في هذا اليوم الدراسي أن تصرفوا تفكيركم إلى محاور نرى أنها خليقة بالدرس:

1 - ملاءمة دور البنك المركزي مع التطورات التي يعرفها النظام المالي الدولي وذلك بإحداث آليات تمكن الفاعلين الاقتصاديين من الاستفادة من الحركية الكبرى لرؤوس الأموال وبتطوير الأدوات الاحترازية اللازمة قصد تمنيع النظام المالي الوطني تجاه الهزات والأزمات المالية الخارجية؛

2 - تعبئة الادخار والتفكير في أحسن السبل لتوجيهه نحو الاستثمار؛

3 - تحديد التطورات اللازمة في سوق البورصة لكي تصبح أداة فعالة لتمويل الاستثمار؛

4 - التفكير في سبل الدفع بالقطاع البنكي مما من شأنه أن يتيح للمقاولات سبل الحصول على التمويل وبالأخص المقاولات الصغرى والمتوسطة واصطحابه لمسلسل تأهيلها لتقوى على مواجهة المنافسة الأجنبية وبالأخص الأوروبية.

تلكم محاور تستأثر باهتمامنا نريد منكم أن تخلصوا إلى نتائج عملية بعد دراسة أوجهها.

وفتكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الدورة الـ19 للأيام الثقافية التيجانية
دكار، 18 شعبان 1420هـ الموافق 27 نونبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة الأفاضل،

إنها لفرصة سانحة نغتنمها لنعبر لكم عن مدى تأثرنا البالغ بهذه المناسبة التي تنزل فيها الرحمات الربانية وتنتشر فيه النفحات القدسية وتطمئن فيها النفوس والقلوب بذكر الله عز وجل: «ألا بذكر الله تطمئن القلوب».

فقد أحسنتم ووفقتم حينما جعلتم موضوع الدورة التاسعة عشرة للأيام الثقافية التيجانية: تأبين والدنا المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه ونور ضريحه وجعل جنات الفردوس مثواه، فعبرتم بذلك عن صادق مودتكم وجميل محبتكم وعميق ما تكونونه من مشاعر الإخلاص والوفاء وحسن الموالاتة والصفاء لهذا الملك العظيم.

حضرات السادة الأفاضل،

إن مما يميز به البلدان الشقيقان: المغرب والسنغال، هو أن الإسلام قد استقر بهما استقراراً أميناً مكيناً صاحبته معاني الوحدة والأخوة واجتماع الشمل وترصيص الصف أمام العواصف والزوابع. وكان من أهم ما ساعد على هذا الاستقرار ودفع إلى الازدهار والاستمرار اجتماعهما على العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي. وقد توج ذلك وبلغ غايته بتلكم التربية الإيمانية الصوفية السنية النقية التي طبعت أبناءهما بطابع الصلاح والاستقامة وجعلت منهم ربانيين ورسخت فيهم معاني السمو والرقى الديني والإشراق الفكري والمعرفي في إطار الدفاع عن قيم الإسلام ومقدساته والجهاد من أجل إعلائه والتمكين له.

وقد حافظت أسرتنا العلوية الشريفة على هذا الإرث الديني الحضاري العالي، ولم تفتأ تهتم بالتصوف السني ورجاله وقضاياه وتوطد الصلة بعلمائه والصالحين من أعلامه، وتيسر لهم سبل العمل الراشد خدمة للإسلام وتقرباً إلى الله تعالى بجليل الأعمال وحميد الأفعال. وكان من أبرز الطرق الصوفية التي حظيت بوافر العناية وجميل الرعاية: الطريقة التيجانية السنية المرضية، ولا أدل على ذلك من عظيم ما لقيه مؤسسها الشيخ أحمد التيجاني وذريته وأتباعه من المشايخ والمريدين من إعزاز وتكريم وتبجيل وتقديم ومساعدة

وتدعيم من أجل نشر الإسلام وترسيخ قيمه وتعاليمه وبث فضائله ومكارمه وإسماح كلمته وإعلاء رايته خفاقة في ربوع إفريقيا وغيرها من الأقطار الإسلامية، وذلك من لدن السلطان مولاي سليمان إلى جدنا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد الخامس واللدنا أمير المؤمنين جلالة الملك مولانا الحسن الثاني رضي الله عنهم وجعل الفردوس مثواهم.

حضرات السادة الكرام،

لقد كان واللدنا جلالة المغفور له مولانا الحسن الثاني، قدس الله روحه، يولي اهتماما كبيرا وعناية بالغة ورعاية تامة للطرق الصوفية بصفة عامة والطريقة التيجانية بصفة خاصة، وذلك بالتمكين لها ودعمها ماديا ومعنويا حيث أمر، رحمه الله، بتنظيم ندوة الطرق الصوفية «دورة الطريقة التيجانية» بفاس خلال شهر دجنبر 1985 تحت الرعاية السامية لجلالته قدس الله روحه. ووجه رسالة ملكية سامية إلى المشاركين في الندوة تضمنت توجيهات نيرة وآراء سديدة ودررا غالية أبرز فيها، طيب الله ثراه، قيمة التصوف الإسلامي السني وأثره التربوي في نفوس المريدين وعامة المسلمين وأصوله النورانية المحمدية التي تجعل منه رافدا قويا خصبا من روافد الدعوة الإسلامية والتربية الدينية الإيمانية العالية، التي يصاغ في ضوئها الأفراد صياغة ربانية فريدة تجعل منهم أمة واحدة متأخية متأزرة وصفا محكما مرصوصا وتعمق في نفوسهم معاني الأخوة والصفاء وتذكي فيهم روح الجهاد والدفاع عن القيم والمبادئ والسعي بالأمة الإسلامية نحو القمة السامقة والمرتقى الصاعد الشامخ في ظل الحضارة الإسلامية الخالدة. كما تفضل جلالته، رحمه الله، بإسباغ رعايته السامية على تنظيم الأيام الثقافية للرابطة التيجانية بالسنغال في أواخر كل سنة ميلادية منذ سنة 1986.

حضرات السادة،

لا يخفى عليكم أن الطريقة التيجانية قائمة على الاقتداء بالرسول الأكرم سيدنا محمد صلى عليه وسلم، واتباع هديه والتزام سنته وطريقته وملاءمة الأوقات بذكر الله عز وجل والصلاة على نبيه المصطفى الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم والمواظبة على تلاوة كتاب الله العزيز، والمحافظة على الصلوات مع الجماعة والإقلاع عن المعاصي والذنوب بالتوبة والاستغفار ولزوم الجماعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ملتزمة بالعقيدة الأشعرية وملتزمة بالمشيئة المالكية مما يسر الله به دخول الملايين في الإسلام.

وإن بلادنا المملكة المغربية لمعتزة أيما اعتزاز بأن يكون أحد أبناء المغرب الأبرار وعلمائه الأخيار العارفين بالله وهو الشيخ أحمد التيجاني، هو شيخ هذه الطريقة وقطبها دفين الزاوية التيجانية، الأم، بفاس، وإننا على يقين صادق واقتناع عميق بأن مشايخ ومقدمي ومريدي واتباع هذه الطريقة يبادلون هذا البلد وعرشه العلوي المجيد حبا بحب ووفاء بوفاء وإخلاصا بإخلاص.

حضرات السادة الكرام،

إننا لنحمد الله عز وجل أن وفقكم إلى تنظيم هذه الأيام الثقافية المباركة معربين لكم عن بالغ تأثرنا وجزيل شكرنا على ما وقع عليه اختياركم من جعل موضوعها مركزا على تأبين روح واللدنا جلالة المغفور له الحسن الثاني، قدس الله روحه، مؤكدين لكم على أننا سنواصل دعمنا لهذه الطريقة السنية وعنايتنا واهتمامنا بمشايخها ومقدميها. ولا يفوتنا في ختام هذه الكلمة أن ننوه بالعلاقة الطيبة الحميمة العتيقة التي تربط بين المغرب والسنغال وأثارها الحميدة على الإسلام والمسلمين في مختلف البلاد الإفريقية. كما لا يفوتنا أن نعرب لكم عما نكنه لفخامة رئيس جمهورية السنغال أخينا الأعز عبدو ضيوف من عميق الصداقة وصادق المودة والمحبة أدامها الله صافية نقية طيبة زكية، سائلين الله تعالى أن يوفقكم ويكلل بالنجاح أعمالكم ويلهمنا وإياكم الصبر والسلوان وأن يسكن واللدنا المنعم فقيدهنا العزيز فسيح الجنان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصدقيين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الدورة 23 للجنة التراث العالمي
مراكش، 20 شعبان 1420هـ الموافق 29 نونبر 1999م

حضرات السيدات والسادة،

يسعد المملكة المغربية أن تستقبلكم في إحدى عواصمها التاريخية الكبيرة مدينة مراكش التي تجمع على أرضها المضيافة تراثا زاخرا وتاريخا حافلا يحكيان في كل درب من دروبها المكانة المرموقة التي استطاعت هذه الحاضرة أن تتبوأها بين كبريات المدن العالمية وأعراقها.

وإنها لمناسبة سعيدة هذه التي تتاح لنا ونحن في بداية عهدنا لنشارككم طموحاتكم وانشغالاتكم حيال الموروث الحضاري الذي راكمته الإنسانية جمعاء كتعبير عن عبقريتها وعن مثلها وعن جدارتها بالتكريم الإلهي الذي جعل الإنسان من أفضل المخلوقات وأنبها.

لقد مر اليوم ما يناهز السبعة والعشرين سنة على اتفاقية التراث العالمي التي صادقت عليها الجمعية العامة لليونسكو سنة 1972 وتحقق بفضلها تقدم كبير في مجالات التعامل مع التراث الثقافي والطبيعي، حيث باتت الدول الموقعة على مسودتها تتناول قضاياها انطلاقا من مفهوم واحد قوامه أن المحافظة على التراث المحلي والوطني وصيانتها إنما هما محافظة على إرث إنساني يلتقي عنده باعتراف متبادل جميع أبناء البشرية.

وهذا الشعور الدولي والاهتمام المتزايد والحرص على تسجيل المواقع الطبيعية والأثرية الهامة والمدن والمباني التاريخية الفريدة ضمن لائحة التراث العالمي، هو الضمان لمستقبل زاهر لفائدة الحضارة الإنسانية على اختلاف أوجهها وتعدد تجلياتها وستكون للأجيال القادمة فرص عديدة للاستقاء من قدراتها ما تستطيع أن تتفاعل به مع ما أثمرته الأجيال السالفة في جميع مناحي الحياة معتمدة في ذلك على ما وصلت إليه الاكتشافات التقنية والعلمية الحديثة.

إن هذا الاجتماع الذي يعد آخر تظاهرة من نوعها في هذا القرن، سيستحضر لا محالة الشروط الجديدة التي تميز الاتصال الإنساني ومعرفة الناس ببعضهم في ظل الثورة الإعلامية التي يشهدها العالم والتي تجعل تراث كوكبنا ملكا مشتركا نتمكن من التعرف عليه والاقتراب منه والاطلاع على ما يعرفه من تطور وما يتهدده من مخاطر. وفي ظل هذه المعرفة الجديدة بالآخر، فإن التراث يتخذ بعدا عميقا بما يمنحه من فرص لفهم الخلفيات الثقافية والتاريخية للإنسانية جمعاء والانطلاق منها للدفاع عن قيم التعايش والتسامح. كما

أن هذه المعرفة تحملنا مسؤوليات جديدة وحساسة. ذلك أننا اليوم مسؤولون جميعا عن حماية هذا التراث بكل أشكاله والحفاظ عليه للأجيال المقبلة. ولا يمكن أن ندعي أننا لم نكن على علم بما يختزنه العالم من تعدد حضاري وما يتهدد هذا التعدد من مخاطر بفعل الحروب والفقر والامية.

وانطلاقا من الشعور بجسامة هذه المسؤولية فقد بات من الضروري تنسيق الجهود على المستوى الدولي لإنقاذ تراثنا الحضاري حيثما كان ذلك أن ما يفقده شعب من الشعوب إنما تفقده الإنسانية جمعاء، ومن المؤكد أن عجز عدد كبير من دول الجنوب على حماية تراثها الوطني سيفقد الإنسانية كنوزا عظيمة من تاريخها وجانبا أساسيا من جوانب تعددها.

وفي هذا السياق لابد من توجيه تحية تقدير للجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو سواء على مستوى تحسيس الرأي العام الدولي بدقة هذا الوضع، أو على مستوى ما تقدمه من خدمات جلى لصالح المشاريع الأساسية في مجال حماية التراث.

على أننا لابد أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة اعتماد رؤية ديناميكية بخصوص هذه الحماية قوامها إدماج تراثنا في مشاريع التنمية وليس فقط تحنيطه في إطار رؤية تقديسية للماضي. وهو ما يستدعي أيضا ربط جسور قوية بين هذا الموروث الحضاري وبين إبداع الإنسان في الزمن الحاضر لأن تراث الغد هو أيضا ما نبتكره اليوم. فلا مناص إذن من جعل التراث فضاء مشتركا لحوار الحضارات وحوار الأجيال والأزمنة.

حضرات السيدات والسادة،

غير خاف عليكم وأنتم من صفوة المختصين وكبار الخبراء والدارسين ومن المسؤولين التقنيين الساهرين على تدبير شؤون التراث في أوطانكم، أن عراقاة الأمم وتجذرها يعودان لما كان للأسلاف من حضور في مسرح التاريخ وما خلفوه من آثار عمرانية وإبداعات فكرية واختراعات علمية وإنجازات حضارية. وإذ لا نشك أبدا في أن جميع أبناء البشر أينما وجدوا قد ساهموا بقسط أو بآخر في إرساء صرح هذه الحضارة الإنسانية وفي تدعيم أسسها فإننا لا نشك كذلك في أن نضج الشعوب لا يقاس إلا بمستوى شعورها وحسها بأهمية تراثها وبالعباية التي آلت على نفسها أن تخصصها له حفظا وصيانة وتجديدا.

ووعيا من المغرب بهذا الأمر، فقد سعى منذ استقلاله إلى سن سياسة نشيطة في مجال الحفاظ على المآثر لم يحذ فيها قط حذو بعض الدول ممن سبقوه في هذا المجال بجلب الفنيين والتقنيين من الخارج دون كبير عناء، وإنما أثر على نفسه كلما توفرت المهارات أن يتولى أمور صيانة تراثه أولا بنوه من ذوى الخبرة والمعرفة وأن يتم في أو رآشه تلقين الصنعة وصقل المواهب وتأهيل السواعد. هكذا كانت البادرة الأولى لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، عندما قرر، رحمه الله، ترميم القصر الملكي بفاس الذي كانت آثار الإهمال والبلى قد أصابته إبان عهد الحماية فجمع ما توفر آنذاك من الصانع والحرفيين وجعل بجانبهم وتحت إمرتهم ألفي شاب للتعلم والتدرب على فنون البناء التقليدي والزخرفة الأصيلة، وبذلك لم ينقذ المغرب معلمة من معالمه التاريخية فحسب، وإنما أهل كذلك وفي نفس الآن مجموعة كبيرة من الصانع الشباب هي تلك التي كان لها أن تساهم في إنجاز المعلمتين الخالدتين: ضريح جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس ومسجد الحسن الثاني، اللذين جمعا في عمارتهما ما تفرق في غيرهما من أساليب البناء والزخرفة الأصيلين.

ومع هذا لم يغض المغرب الطرف عما لم يكن يمتلكه من تقنيات حديثة ومناهج علمية لا غنى عنها اليوم في معالجة قضايا التراث دراسة وترميمها، كما لم يغفل التعاون والتعامل مع البلدان الشقيقة والصديقة أخذا وعطاء. هكذا عمدت بلادنا إلى تأهيل أطرها

وتكوينها في دروب متعددة من المعرفة المرتبطة بالميدان كالأركيولوجيا والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا وعلوم الإحاثة وتاريخ الفن والفيزياء والكيمياء المطبقين في التراث وغيره، ليتوفر لديها اليوم، والحمد لله، من هذه الأطر ما يساعد على مواجهة المتطلبات في الاستكشاف والبحث كما في المعالجة والصيانة والترميم.

وكلما دعت الضرورة لذلك، لم يتأخر المغرب في الاستعانة بالخبرات التقنية العالية المتوفرة لدى غيره، كما أنه لم يتردد في الاستجابة لطلبات المساهمة والتعاون الواردة عليه من الدول الشقيقة والصديقة. فكما أن علماء وتقنيين أجانب عملوا ويعملون إلى جانب علمائنا وتقنيينا، فإن زمرة من خيرة أطرنا ومجموعة من أمهر فنائنا تساهم في إنقاذ مآثر من بلدان شقيقة وصديقة بنفس الحماس والإخلاص اللذين يطبعان أعمالهم داخل الوطن.

حضرات السيدات والسادة،

إنه ليسعدنا أن نسجل اهتمامكم المتزايد بقضايا التراث الطبيعي وبقضايا التراث المنقول بعدما كان الاهتمام منصبا خصوصا على الجوانب العمرانية والمعمارية والأثرية. فأنتم بهذا التوجه تعودون بلجنتكم الموقرة إلى توازن كان لا بد منه لأن الإنسان يعيش في بيئة له معها تفاعلات وفي مجتمعات لا ينقسم عنها ما تجمع فيها من عادات. ومعنى هذا أن عامل التأثير والتأثير قوي الحضور فيما مر من عصور ولا يجب أن يصل بنا الأمر عند مستهل القرن الجديد إلى إغفال هذا الحضور في حياتنا البشرية.

إن التراث الطبيعي، إضافة إلى كونه مصدرا من مصادر فهم التاريخ الجيولوجي والبيئي لكرتنا الأرضية وإلى كونه مختبرا فريدا لشتى علوم الطبيعة، فإنه يعتبر كذلك عنصر توازن بين الإنسان وبيئته وعاملا من عوامل الحفاظ على تنوع الأصناف والأجناس الحية المشكلة للطبيعة «بيويفرسيستي» والتي إن تقلصت أو أصابها نقصان هام فستخل بذلك التوازن وربما تؤدي إلى تقليص فرص استمرار الحياة الإنسانية على سطح كوكبنا الأرضي.

أما التراث المنقول، فإنه لا يخفى عليكم وزنه القوي وحضوره الكبير في بعض الدول بل وفي قارات بكاملها كما هو الشأن في قارتنا الإفريقية حيث شكل التراث الشفاهي مصدر تثقيف وتأهيل ومنبع توجيه وتأطير. هكذا كان لمجتمعات عديدة أن تبني صرح حضاراتها معتمدة عما تتناقله الأجيال بقوة الكلمة وبفعل الموعظة وحسن السلوك وبحكمة السير والحكاية والأمثال. فساهمت بذلك في إغناء الحضارة الإنسانية إغناء لا يستهان به مما يحتم علينا إيلاء هذا التراث ورموزه الأولوية من اهتماماتنا لأنه مهدد بالانقراض أكثر من غيره ولأنه بمثابة ثروة لا تعوض.

ولعل المبادرة التي أقدمت عليها اليونسكو بتسجيلها لساحة جامع الفناء بمراكش ضمن قائمة تراث الإنسانية - وهي أول مبادرة من نوعها - علاوة على كونها تشرف المغرب، فإنها تعتبر مبادرة حميدة وجريئة فتحت الباب على مصراعيه تجاه هذا النوع من التراث وسيكون لها، إن شاء الله، وقع كبير وتأثير واسع، إذ ستبعتها لا محالة تسجيلات أخرى تضمن تكثيف جهود المجموعة الدولية من أجل صيانة هذا الصنف الهام من الموروث.

حضرات السيدات والسادة،

بقي لنا أن نشير إلى أن سعيكم وراء جعل قائمة التراث العالمي سجلا متوازنا من حيث تمثيلية الدول والجهات فيه ومن حيث تسجيل المواقع الثقافية والطبيعية على حد سواء، سعي مشكور وقصد محمود، علينا أن نعني بعده وأن نتصور وقعه. ولا شك في أن السنين المقبلة ستشهد تطورات هامة في هذا الباب بفضل تمتين الروابط وترسيخ الوعي وصدق النوايا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لسعيدون بأن يحضر افتتاح أشغال دورتكم هذه السيد كويتشيرو ماتسورا، المدير العام الجديد لليونسكو، الذي كان طيلة العام الذي نودعه رئيسا للجنة هذه، حيث أبان خلال مدة رئاسته عن اطلاع واسع وكفاءة عالية وإدراك كبير لشؤون التراث العالمي؛ مما أهله لإدارة اللجنة بكثير من الحزم والذكاء فضلا عن الحنكة الدبلوماسية التي توفرت لديه بحكم تكوينه وطول تجربته في هذا الميدان والتي ساعدت ولا شك في تسهيل مأموريته.

وإننا إذ نحياه ونجدد له التهئة على الثقة التي فاز بها لدى الدول الأعضاء التي صوتت عليه ليتولى شؤون اليونسكو، لائقون في أنه سيكون خير خلف لخير سلف، وأنه سيخطو بمنظمتنا خطوات جادة إلى الأمام معولا في ذلك على تفهمنا جميعا ومساعدتنا له. وإذ نرحب بكم ثانية في أرض المغرب وبين ظهراي أهل مراکش الذين نحياه في هذا المنبر تحية خاصة، فإننا نبارك أعمال لجنةكم التي لا نشك في أنها ستكون إن شاء الله مثمرة ونافعة والله الموفق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى ندوة «إنعاش المقاول الصغرى والمتوسطة: محرك التنمية الاقتصادية»
الرباط، 20 شعبان 1420هـ الموافق 29 نونبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه الندوة القيمة المخصصة لتدارس موضوع يحظى باهتمام جلالتنا ويندرج في إطار حرصنا على تشجيع كل المبادرات الرامية إلى تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمملكتنا، ولا سيما عن طريق إنعاش المقاول الصغرى والمتوسطة التي تشكل محركا أساسيا لهذه التنمية ضمن محيط عالمي لا يغيب عن بالكم، ما يعرفه من ثورة متسارعة الوتيرة في مختلف مجالات المعرفة والعلوم وأصناف المهارات والتكنولوجيات ووسائل المواصلات والتخاطب، أدت إلى بروز فضاءات تداخلت فيها وظائف الإنتاج والتمويل والتبادل وتهاوت أمام فعاليتها حدود الاقتصاديات الوطنية وتفتقت عنها آفاق لا حدود لها لعولمة كاسحة تشمل أسواق البضائع والخدمات والموارد البشرية على السواء، مما لم يعد ممكنا بمقتضاه لأي بلد كيفما كان حجمه وإمكاناته من خيار سوى التأهل للاستفادة مما تتيحه من فرص التقدم والمناعة والتحصن مما تحمله في طياتها من مخاطر التجاوز والتقزيم.

وإذا كان هذا النظام الدولي الجديد المفضي إلى ترتيب خارطة موازين القوى في عالم الألفية المقبلة قد تشكل وتمت هيكلته والتحكم في كثير من جوانب مساره من لدن مقاولات لها من حجم الإنتاج وقدرات التمويل وهندسية التدبير وأبعاد الخطط والامتدادات ما لا تسعه الجنسية الواحدة أو القارة الواحدة، فإن ما يتبين من الواقع الاقتصادي الملموس وما تعكسه الإحصائيات في البلاد المتقدمة والنامية على السواء هو حقيقة الدور الحيوي والمتصاعد الذي ما فتئت تقوم به المقاولات الصغرى والمتوسطة عندما يقاس وزنها بمقاييس إسهاماتها في إنتاج الثروات وخلق فرص الشغل واستيعاب التكنولوجيا المتجددة وتحديث مناهج التدبير، أسباب الرفاه والازدهار وتقدم العلائق الاجتماعية وتطوير نماذج الثقافات والعقليات.

لقد أصبح من الظواهر التي تطبع مسار البنيات الاقتصادية في البلاد المتطورة والتي يتيح منطق تطورها اليوم فرصا لا يستهان بها للبلاد النامية، هي كذلك تلكم النزعة المتنامية للمقاولات الكبرى إلى تفويت جزء من أنشطتها لمقاولات صغرى ومتوسطة تساعد على

إنشائها في محيطها المباشر أو البعيد وتربط علاقات شراكة معها ومع غيرها من وحدات إنتاج بضائع أو خدمات سعيا وراء عقلنة تديرية تضمن توطيد دعائم الإنتاجية والرفع من مستوى التنافسية.

أيتها السيدات والسادة،

لقد قيض الله للمملكة المغربية أن كانت سباقا إلى اعتماد آليات اقتصاد السوق وحرية المبادرة في الوقت الذي كان فيه ذلك رهانا صعبا نبذا منها لإغراءات الركون إلى الانكماش والتحفظ وتجنباً لمتاهات التذبذب والتردد وتغلباً للتوجه الشجاع نحو الاندماج الواعي في منطق التحولات العالمية بما يتطلب من إصلاحات بنوية في شتى المجالات ترفع من تنافسية اقتصادنا الوطني وترقى بجاذبيته للاستثمار كيفما كان حجمه ومصدره. ولقد تم هذا الاختيار الواضح في عهد والدنا، المشمول برحمة الله ورضوانه، بفضل ما كان يتميز به، طيب الله ثراه، من حكمة وبعد نظر وقدرة على استباق الأحداث والتطورات وما كان الله يلهمه إياه من رشد الرهان على عبقرية شعبه الوفي والثقة في قدرته على مقارعة التحديات.

وإننا لمصممون العزم على استثمار ما تم إنجازه في هذا المسار الإرادي مقتفين أثر والدنا المنعم ومستتيرين بنفس الخصال السامية ومهتدين بأقوم التوجهات، غايتنا الرقي بشروط أدائنا الوطني إلى المستويات المرجعية المعتمدة في تدبير الاقتصاديات الأوفر ضمانا للتنمية المستدامة والأكثر تيسيرا لفرص الشغل والأجدي تحصيلنا من مخاطر تفاحش الفوارق بين الطبقات والجهات والأجيال، إدراكا من جلالتنا أن مملكتنا قادرة على تعبئة ما تمت مراكمتها من طاقات إنتاجية وأدوات مؤسسية وكفاءات علمية وخبرات فنية وشراكات دولية، تؤهلها لمواكبة مقاولاتنا في تحديها لما تفرضه عليها المنافسة الخارجية من اختبار مصيري لمستوى قدرتها على الإلتقان والجودة وتصديها للمعارك والمباريات وإصرارها على السبق والفوز اعتمادا على ما هي خليفة بالتحلي به من روح الابتكار والمبادرة وسرعة التأقلم مع المتغيرات ومرونة التعامل مع المستجدات.

على أننا، أيتها السيدات والسادة، لا نستهن والحالة هذه، بما تفرضه على المقاوله ظروف اكتساح الأسواق الدولية وشروط الصمود أمام انهيار الحمائيات الجمركية من إكراهات. كما لا يخفى عن بال جلالتنا ما يحف بسبل تأهيل جهازنا الإنتاجي من جراء ذلك وبالأخص في قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة من عقبات وتحديات، غير أننا على يقين من أن مسلسل العولمة يفسح أيضا أمام مملكتنا مجالات وأفاقا واعدة لن تلبث أن تجني ثمارها إذا توفقت في تعبئة طاقاتها وتسخير مقدراتها المادية والبشرية سواء في الإدارة والقطاع الخاص أو في المؤسسات التشريعية والمهنية والنقابية، لمواكبة مسلسل التغيير الضروري بما هو مطلوب من الجميع من إقدام ونكران ذات وتثبث بالقيم الوطنية والثقة بالنفس.

وإننا في هذا الإطار لنتنظر من حكومتنا المضي في الجهد التأهيلي للإطار المؤسسي لاقتصادنا والحرص على رفع مستوى أدائه العام من خلال الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني والتخطيط لمسايرة ما تتوخى بلوغه الاقتصاديات التي نحن مقبلون على التعامل معها في إطار التبادل الحر من معايير ومؤشرات في برامجها وأداء تديرها. كما ننتظر منها أن تعمل على تبسيط المساطر الإدارية والحد من تشعباتها والقضاء على ما يعترى بعضها من اختلالات لاستئصال ما يشكل بالنسبة للمستثمرين وفي قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة أكثر من غيره عوائق تثبط إرادات الإنجاز والابتكار ومتاعب تثني العزائم عن الإقدام والمبادرة، وسنسر لذات الغاية على أن تتوفر بلادنا في أقرب الآجال، على ميثاق وطني يؤسس لاستراتيجية تعاقدية تتحدد على أرضيتها التزامات وحقوق مختلف الشركاء المعنيين بقطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة وتتضح سبل تيسيرهم لتأهيله وتنميته بمراعاة خصوصيات حاجياته وشروط اشتغاله.

أيتها السيدات والسادة،

إن بلوغ التنمية المستدامة لقطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمضامين التي نرومها يبقى رهينا بمدى وعي كل الفاعلين الاقتصاديين بحيوية الدور المنوط بهذا القطاع والتزامهم بما يتطلب ذلك من حرص على تكييف مناهج عملهم وصيغ ممارساتهم باتجاه التفاعل والتجاوب والتكامل مع مقتضيات استراتيجية الميثاق الوطني بعد أن يتم التوافق حولها واعتمادها حسب المساطر الدستورية التي تضي عليها قوة القانون والإلزام.

ولن يفوتنا في هذا الإطار أن نتوجه إلى المؤسسات التمويلية لنجدد حثنا إياها على المزيد من الاهتمام بهذا القطاع وذلك بالسهر على ملاءمة مناهج تقييمها لجدوى مشاريعه وإحداث أجهزة الاستقبال وآليات التمويل الكفيلة بتيسير توفره على الموارد الضرورية لاستثماراته وتشغيله عن طريق تعبئة مثلى للقروض الأجنبية المعتمدة له وشحن أوسع للادخار الوطني لفائدته دونما مساس، بطبيعة الحال، بمتطلبات الحفاظ على أسباب مناعة نظامنا المالي والمصرفي وصلابة مقومات مصداقيته الوطنية والدولية.

ومن نافلة القول إن تقوية نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة في مملكتنا تتوقف على عناية مختلف مستويات الإدارة الترابية والجماعات المحلية بهذا القطاع وعلى مدى التزامها الفعلي والمستديم بدعمه وتيسير السبل له، الأمر الذي يقتضي باعتبار أهمية دورها أن يصبح مستوى مجهودها في هذا المضمار عنصرا وازنا في تقييمنا لمستوى أدائها ومدى استجابتها لما تتوخاه جلاتنا من تحول عميق في نوعية ممارساتها ومنهجية تدبيرها وطبيعة تعاملها.

على أننا نود فوق هذا وذاك أن نتوجه إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة ذاتها منتظرين منها القيام بالمجهودات الذاتية الضرورية لتنظيم صفوفها والاندماج في شبكات تحالفات متنوعة الأهداف والشركاء، حتى تقوم بدورها كاملا فيما نعوله عليها من مهام خلق الثروات ومضاعفة فرص الشغل وإشاعة روح الابتكار والمبادرة اعتمادا من جلاتنا على إسهامها النشط والمثمر في تقدم واستقرار مجتمعنا وتفعيلها لقيمه الأصيلة الداعية إلى الإتيان في العمل والصدق في المعاملات والتضامن المبني في السراء والضراء على العدل والإنصاف.

أيتها السيدات والسادة،

إننا نؤمن أن كل مقاربة استراتيجية لتقوية جهازنا الإنتاجي وتكثيف نسيجه والرفع من تنافسيته ينبغي أن تكون شاملة. فالتنمية لا يمكن أن تختزل في تقنيات أو موارد مالية أو توفير أسواق تلقى مسؤوليتها على عاتق الدولة أو فاعل بعينه في ميدان الاقتصاد أو المجتمع. بل هي الرقي بالفعل الإنتاجي إلى مهمة الالتزام المسؤول والمتجرد من أجل تشييد استقرار الوطن ومناعته على أرضية النمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي والانسجام الثقافي والروحي، وهي بهذا المضمون مسلسل تعبئة تتضافر في إطاره جهود كل القوى الحية في البلاد لتحديث مناخ الإنتاج وبلوغ توافق الرؤى والمطامح المشروعة لكل الفرقاء على أسس قوامها العمل النزيه على ترجيح مصلحة المقاول بصفتها الأداة المشتركة لخلق الثروة والتشغيل والحرص الجماعي على الإنصاف في توزيع الدخل ومردود الكد والجهد، باعتبار أن ذلك وسيلة مثلى للتحفيز على الإنتاجية ودعم التعامل الحضاري في مجتمع ينشد السلام والأخوة بين مكوناته ويطمح إلى توفير العيش الكريم لأعضائه في دائرة احترام دولي لشخصيته داخل وخارج حدوده.

وفقكم الله وأعانكم وجعل السداد حليفكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى 51 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
فاتح رمضان 1420هـ الموافق 10 دجنبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله،

تحل ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعالم مقبل على ألفية جديدة يتوزع البشرية فيه آمال عراض وتساورها مخاوف وأخطار من طبيعة جديدة، ثم هي تصادف بداية خمسينيتها الثانية؛ وقد انصرفت خمسينية أولى، تحققت فيها مكتسبات واكبتها تحولات مذهلة وتطورات هائلة في ميدان الحريات والديمقراطية. وتحل ونحن مطوقون بطوق المسؤولية الكبرى مؤتمنون على رعاية مصالح شعبنا وصون كرامة أبنائه واحترام حرياتهم وضمن حقوقهم، ما فتئنا ندعو منذ أن تولينا عرش أسلافنا المنعمين بالتزامنا باحترام حقوق الإنسان وضمن الحريات الفردية والجماعية في إطار دولة الحق والقانون، وما لبثنا أن دعونا إلى مفهوم جديد للسلطة تكون فيه هذه في خدمة المواطن قريية من همومه وحاجاته في علاقة لا تطبعها الرغبة أو الرهبة ولكن الاحترام المتبادل والتكامل بين الحاكمين والمحكومين. فليست العلاقة بينهما علاقة تنافر وتصادم ولكن علاقة انسجام وتكامل. كل تجاوز أو شطط من قبل الأفراد أو الجماعات أو الإدارة يحكمه القانون وفق القواعد الجاري بها العمل.

لقد انخرطت مملكتنا منذ حصولها على الاستقلال في دينامية احترام الحقوق والحريات بفضل تبصر جدنا محمد الخامس، رضوان الله عليه، وخيار والدنا الحسن الثاني، طيب الله ثراه، من خلال إرساء قواعد الملكية الدستورية بما يضمن الحقوق ويحمي الحريات العامة والفردية وتكريس الدساتير للتعددية السياسية وفصل السلط وسيادة القانون. ويمكن بعد نظر والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، من جعل هذا التوجه ركنا أساسيا في بناء الدولة الحديثة. وتبلور ذلك في المصادقة على العديد من المواثيق الدولية وإحداث البنات المؤسساتية واتخاذ العديد من الإجراءات العملية لما كرسه دستور المملكة من تشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

ونريد في هذه المناسبة، أن نجدد التزامنا بحقوق الإنسان وبقيم الحرية والمساواة. ذلك أننا نؤمن إيمانا راسخا أن احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الدولية المكرسة لهذه الحقوق، ليس ترفا أو موضحة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية. لقد اعتبر البعض أن الأخذ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد يعطل التنمية والتقدم وقد يصطدم بخصوصية ثقافية حقيقية أو مفترضة تتنافى

وهذه الخصوصية. ونحن نرى من جهتنا أن لا تنافر بين دواعي التنمية واحترام حقوق الإنسان، ونرى أن لا تضارب بين الإسلام الذي كرم بني آدم وبين حقوق الإنسان. من أجل ذلك كله نرى أن القرن المقبل سيكون قرن احترام حقوق الإنسان أو لن يكون.

ولا جدال أن من وسائل احترام حقوق الإنسان الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بها ووضع آليات لاحترام الحقوق وصونها بيد أن تلك الأدوات القانونية والمؤسسية تظل قاصرة إن لم يكن احترام حقوق الإنسان سلوكا متواترا على جميع المستويات أو بتعبير آخر إن لم يكن ثقافة مشتركة.

لذلك لم تقتصر نظرتنا لحقوق الإنسان على الجانب الحقوقي أو المؤسسي أو في اتخاذ تدابير وإجراءات معينة بل كذلك في صرف الاهتمام إلى الجوانب الاجتماعية التي هي من صميم صون كرامة الإنسان. وما زلنا نولي اهتمامنا بإدماج المحرومين والمعوقين والاعتناء بالمرأة القروية التي تعاني أشد ظروف التهميش إيماننا منا أن ذلك يندرج في صلب حقوق الإنسان.

إن إشاعة ثقافة حقوق الإنسان تفترض إشاعة نور العلم. إن دور المدرسة يظل مركزيا في غرس قيم حقوق الإنسان لدى الناشئة حتى تُضحي حقوق الإنسان جبلة وطبعا. ولذلك فإن من أولى الأولويات التي تشغل بالنا هي محاربة الأمية لأن القضاء على الجهل هو انتصار للمعرفة ولحقوق الإنسان.

ونهيئ بمجتمعنا المدني الانغمار في قضايا مجتمعنا والعمل على الرقي بمختلف شرائح شعبنا. ومما يثلج الصدر روح المسؤولية التي أبان عنها والدينامية التي أظهرها.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل به اليوم، هو مستوحى من روح الديانات السماوية التي تدعو إلى تكريم الإنسان من حيث هو إنسان واحترام الآخر. وينبغي هاهنا في هذا اليوم الأبرك من شهر رمضان أن نستحضر تلك القيم الخالدة التي يدعو إليها ديننا الحنيف، بالجنوح إلى التسامح والميل للجدال بالتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة. إن من تلك القيم الرائعة الصفح الجميل. إن مما يسمو بالإنسان هو الارتفاع عن دواعي القصاص. إن القصاص والانتقام هو حجر للذكاء وتكبير للطاقات الفعالة التي يزرعها مجتمع ما.

إن ما نرومه هو تفعيل طاقات شعبنا وصون كرامته في ظل دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان.

وإن اجتماعنا على هاته القيم وتوافقنا حولها من شأنه أن يمهد السبيل لبلدنا نحو التقدم والرقي والعيش مع محيطنا في سلام ووثاق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء
الرباط، 06 رمضان 1420 هـ الموافق 15 دجنبر 1999م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،

بسرور بالغ وابتهاج عميق، يسعدنا أن نلتقي بكم ونحن نفتتح هذه الدورة التي يعقدها المجلس الأعلى للقضاء. وهو شعور نابع مما تحظى به هذه المؤسسة الدستورية الموقرة الموضوعة تحت رئاسة جلالتنا ونابع كذلك من الأهمية القصوى التي نوليها للقضاء باعتبارها مسؤولية منوطة بأمر المؤمنين يفوض النهوض بها لقضاة باسمه يصدرون الأحكام.

وعلى النهج الذي سلك أسلافنا الميامين والذي وطده والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، نحن عازمون على متابعة المسير بما تتطلبه هذه المسؤولية من عناية ورعاية على أساس متين من مرجعيتنا الإسلامية الثابتة ومن تراثنا العلمي الزاخر المتجلي في الرصيد الفقهي والاجتهادي الذي خلفه فقهاء الأمة وفي طليعتهم قضاة المغرب على مر التاريخ أولئك الذين اعترف لهم بالتقوى والنزاهة وشهد لهم بالتبريز في أحكام النوازل والقضايا المستحدثة.

وإذا كنا نريد استمرار هذه الصورة الأصيلة المشرقة لقضائنا في إطار دعائمه القوية ومرتكزاته الراسخة، فإننا نتطلع كذلك إلى أن يكون هذا القضاء متطورا ومتجددا يواكب ما يعرفه العالم المتقدم في مواجهة المشكلات التي يثيرها العصر وتولدها الحضارة الحديثة ويساير ما عقدنا العزم على إنجازه، بإذن الله، وما دعونا إلى التعبئة له بمنظور تصحيحي للمسؤولية ومفهوم جديد للسلطة.

لقد أنجزت في عهد والدنا المقدس، رضوان الله عليه، إصلاحات كثيرة تحث على الاعتزاز والافتخار بما تحقق بها من اطمئنان على سير العدالة في بلادنا وارتياح لمصالح المواطنين في نطاق استقلال القضاء وتنظيم جهازه وتوحيده وإعادة هيكلة مختلف أصنافه ودرجاته وإحداث محاكم متخصصة واتخاذ تدابير تنظيمية وتشريعية لصالحه وصالح القضاة كي ينهض هذا القطاع الحيوي بدوره في ضمان الحقوق والحريات وفي ترسيخ سيادة الشرعية والقانون وتثبيت دولة الحق والعدل. وهو الدور الذي به يصبح القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من كل ما تحقق فإننا نسعى إلى مزيد من التطوير والتحديث حتى نمكن قضاءنا من رفع التحديات التي تفرضها مشاركة الألفية الثالثة مما يقتضي تكويننا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتحسين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله. وإن من شأن مثل هذا التكوين أن يؤهل جهازنا القضائي لمواكبة تجدد القوانين العالمية ولكسب ثقة الذين يرغبون في التعامل معنا إضافة إلى كسب ثقة المواطنين.

ورغبة منا في توسيع مجالات التطوير والتحديث، قررنا الزيادة التدريجية في عدد المحاكم التجارية كما قررنا إحداث محاكم استئناف إدارية في أفق إنشاء مجلس للدولة يتوج الهرم القضائي والإداري لبلادنا حتى تنسنى مواجهة كل أشكال الشطط وحتى يتاح ضمان سيادة الشرعية ودعم الإنصاف بين المتقاضين. وإننا لندعو حكومتنا للإسراع لإعداد القوانين المنظمة للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات باعتبارها إطارا قضائيا قائما لحماية المال العام من أن تمتد إليه أيدي العبث والتسيب واستغلال النفوذ. وباستكمال هذا الإطار الشامل لتحديث القضاء وتأهيله وعقلنة تدبير شؤونه وتوفير بنايات لائقة لمحاكمه وإمداده بالوسائل المادية والمعنوية، نكون قد عملنا على تفعيله وهيانا له أسباب القيام بما أنيط به من تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن البديهي أنه لن يحقق القضاء هذا المبتغى إلا إذا ضمنا لهيئته الحرمة اللازمة والفعالية الضرورية بجعل أحكامه الصادرة باسمنا تستهدف الإنصاف وفورية البت والتنفيذ وجريان مفعولها على من يعينهم الأمر. على أن تكون هذه الأحكام صادرة عن التطبيق السليم للقانون وفق مقتضيات نصوصه وما يمليه ضمير القاضي بمنأى عن كل أشكال الضغوط المادية والمعنوية وسائر الاعتبارات الذاتية والمؤثرات الخارجية.

حضرات السادة،

إن العدالة كما لا يخفى، هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحق. وهي في نفس الوقت مؤشر فاعل في تخليق المجتمع وإشاعة الطمأنينة بين أفرادها وإتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي وفتح الباب لحياة ديمقراطية صحيحة تمكن من تحقيق ما نصبو إليه من آمال. وإذا كان الجميع مطالباً بمضاعفة الجهود وبذل الطاقات لمجابهة المستحدثات المتلاحقة ورفع تحدياتها فإن المعول كبير على قضاتنا في حدود اختصاصاتهم الدستورية أن يواصلوا أداء رسالتهم المقدسة بما يتناسب وما تفرضه تعاليم شريعتنا السمحة، من عدل وإنصاف واستقامة وكرامة وحماية للقانون وتمسك بالفضائل الخلقية السامية التي ينبغي أن تتحكم في السلوك والتي أنتم لا شك مثالها والقدوة.

لهذا، فإننا ونحن نوليكم ما أنتم جديرون به من عناية وما هو لائق بكم من مكانة ننتظر منكم - حضرات السادة أعضاء هذا المجلس الموقر - أن تظلوا على ما عودتمونا أسرة ملتزمة يلحمها التماسق والانسجام، وأن تستمروا على ما عهدنا فيكم من صدق وإخلاص وأن تواصلوا السير على النحو الذي يتفق والمستوى المرموق لمؤسسة دستورية تعمل، تحت رئاسة جلالتنا، حرة بممارسة إحدى وظائف الإمامة العظمى طبقاً لمبادئنا الإسلامية العريقة الملزمة للقضاة بالتجرد والنزاهة والاستقلال ووفقاً للقيم الإنسانية المشتركة في مجال الحقوق. وإننا لو اتقون من أنكم تقدرون هذه المسؤولية حق قدرها وأنكم تحفزنا منها ستعالجون مختلف النقاط الهامة التي صادقنا عليها مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

حضرات السادة،

إننا إذ نفتتح بسم الله أشغال مجلسكم الموقر، لنود أن نؤكد لكم حسن ظننا وكامل عطفنا وسابغ رضانا داعين الله تعالى أن يرزقكم عونه وتوفيقه وسداده ويلهمكم الامتثال الدائم للأمر الإلهي الوارد في قوله عز وجل: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الوزير الأول حول المخطط الخماسي
الرباط، 07 رمضان 1420 هـ الموافق 17 دجنبر 1999 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خدمنا الأعز الأرضي ووزيرنا الأول الأوفى السيد عبد الرحمن اليوسفي،
حفظك الله ورعاك وأمنك وسدد خطاك ولسبيل الخير أرشدك وهداك.

وبعد، إنك لتعلم ما نوليه من فائق العناية لتثبيت دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقويتها ببلادنا وما نهدف إليه من تعميم ثمار الرخاء على رعايانا كافة، من خلال تحقيق تنمية شاملة تستجيب لمتطلبات تأهيل الاقتصاد الوطني والارتقاء بالمستوى المادي والمعنوي للمواطنين وتمتع بلادنا ببنيات متينة تمكنها من مواجهة التحديات المطروحة عليها ومن الاندماج الإيجابي في محيط عالمي يعرف تحولات عميقة ومتسارعة.

إن التنمية الشاملة التي نسعى إليها تعني الارتقاء بالبلاد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبناء تطورها بشكل يتيح تعميم الاستفادة من ثمرات النمو على سائر مكوناتها سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو على النطاق المجالي.

وعلى هذا الأساس يتعين تصور استراتيجية تنموية مندمجة يهدف تنفيذها إلى تقوية بنيات المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتمتين نسيج وحدته. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- أولا: النهوض بالمناطق المعوزة وإحاقها بدينامية التنمية وبصفة خاصة تدارك التأخر الذي يعانيه العالم القروي في مجال التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة تدني مستوى الدخل وانتشار الأمية ونقص الخدمات الاجتماعية؛

- ثانيا: إدماج الشباب وفي مقدمته الشباب المتعلم في مسلسل الإنتاج سعيا لاستثمار طاقاته المتميزة والاستفادة من مؤهلاته العالية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بحفزه على الإبداع والابتكار والاعتماد على الذات في غير توان أو تواكل؛

- ثالثا: إشراك المرأة في الأنشطة التنموية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها كعنصر فاعل ومؤثر في المجتمع؛

- رابعا: محاربة الفقر والتهميش والإقصاء الذي يتنافى ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف المبني على مجموعة من القيم الإنسانية وفي مقدمتها إشاعة التضامن والتآزر وحفظ العزة والكرامة.

إن هذا المسار لا يمكنه أن يتم إلا من خلال توجيه التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنسيقه في إطار مخططات تهدف حسب مراحل متتالية إلى التعجيل بإدراج البلاد في المسيرة الحضارية الصناعية والعلمية والتكنولوجية المعاصرة. وذلك بالاعتماد على منهجية جديدة تتفادى الصعوبات التي واجهت التخطيط في الماضي باعتباره أداة لتوضيح الرؤية وتحقيق التغيير وإطارا ملائما لصب اختياراتنا الإنمائية في منظور شمولي ومنسجم يؤمن الإحاطة بالعوامل المتحركة في تطور محيطنا الداخلي والخارجي، ويمكن من ترتيب الأولويات وينير مسعى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ويساعدهم عن طريق ما ييسره من تشاور وتشارك على اتباع أقوم المناهج وانتقاء أنجع السبل لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

وبهذا الاعتبار يجب أن يسمح التخطيط بتوضيح معالم الطريق وتوجيه البلاد لنهج المسار المنشود وذلك في إطار تقوية التوجيه نحو تدعيم دولة الحق والقانون وخدمة الصالح العام وإرساء حرية المبادرة الخاصة وفتح الباب على مصراعيه لتفتق الطاقات الإبداعية.

وقد حرص المغرب على تطبيق هذه الاختيارات عاملا على تفادي أي منحي يتنافى وقواعد الحرية سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك تمشيا مع ما كرسته الدساتير المتعاقبة للمملكة وإيماناً بأنه لا تنمية بغير حرية ولا انعتاق من التخلف بدون إذكاء روح المبادرة واستتباب الظروف الميسرة لها.

وتعميقا لهذه التوجهات يجب أن تعتمد المنهجية الجديدة مقارنة ملائمة لإشكالية التنمية كفيلا بتعبئة كل الطاقات المتوافرة للإسهام في وضع مخطط خماسي يندرج في إطار استراتيجية بعيدة المدى، تؤمن لنا من الظروف ما يجعلنا نلج الألفية الثالثة، إن شاء الله، بتفاؤل وثبات، سلاحنا في ذلك إيماننا القوي وثقتنا الراسخة في قدرتنا على تخطي الصعوبات ورفع التحديات ثم عزمنا الأكيد على سن السياسات الهادفة واتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الشروط اللازمة لبلورة هذا الإيمان وتجسيد تلك الثقة بالنفس.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي ثمرة المجهود الجماعي للأمة، فإنه يتعين على جميع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمنظمات الاجتماعية أن تتحمل مسؤوليتها في ذلك وتنهض بما يقتضي تحقيقها من واجبات.

فعلى الإدارة أن تيسر للمتدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين ظروف العمل حتى يتسنى للقطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي أن يضطلع بدوره المنشود في الاستثمار والإنتاج والتشغيل بما في ذلك مساهمته في إنعاش التجهيزات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية دون أن تتخلى الدولة عن دورها الريادي والتنظيمي في هذا المجال وخاصة في تأهيل المناطق التي تعاني من نقص في هذه التجهيزات.

وإن الجماعات المحلية لمدعوة من جهتها أكثر من أي وقت مضى للقيام بما هي مطالبة به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتمديد نشاطها حسب ما يسمح به القانون ليشمل المجالات التي تبرز فيها فعاليتها وما لها فيها من تأثير.

وهكذا يتعين تعزيز دور الجماعات المحلية وتوسيعه لتصبح شريكا أساسيا للدولة وللفاعلين الآخرين وتدعيم طاقات المؤسسات الجهوية والإقليمية والمحلية لتمكينها من مساهمة أكبر في التنمية.

ولا بد في هذا الإطار من تعميق اللامركزية مع تطبيق سياسة ملائمة لعدم التمرکز الإداري اعتبارا للأثر الهام الذي له في إنجاح اللامركزية.

ويجب التنبيه في هذا المجال إلى أهمية التخطيط الجهوي والمحلي في ضمان التنسيق اللازم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى المؤسسات الترابية أن تصب أعمالها في تصور متكامل على مدى طويل ومتوسط، بحيث تكون برمجة المشاريع التنموية الجهوية متعددة السنوات في ضوء مقارنة شمولية ومتناسقة مع المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فإننا ننتظر منه في المرحلة القادمة من تطور البلاد مساهمة جوهرية تبررها المكانة التي أصبح هذا القطاع يتبوؤها والمجهودات التي بذلتها الدولة لتمكينه من الارتقاء وتأهيله لتحريك عجلة التنمية وتدعيمها.

ولا يخفى أن تحقيق المشروع المجتمعي الذي نسعى إليه يقتضي تعبئة شاملة لمجموع القوى الحية بالبلاد. إلا أن هذه التعبئة لا يمكن أن تتم بدون تشجيع مساهمة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

وإننا لنود في هذا المضمار أن ننوه بالجهود الاستثمارية الحميدة التي يبذلها رعايانا الأوفياء المهاجرون خارج أرض الوطن والتي نحثهم على مضاعفتها لما يعود بها عليهم وعلى المغرب من نفع كثير وخير عميم.

وفي هذا السياق التعبوي الشامل، يكتسي مبدأ المشاركة أهمية خاصة. وهو يقتضي مراجعة العلاقات بين الدولة والشركاء الآخرين بحيث تسند للإدارة أدوار تتماشى والوظائف الجديدة للدولة في إطار اقتصاد متحرر. ومن ذلك تشجيع أسلوب التعاقد بين الدولة والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وسائر المساهمين وبذل الجهود لتنمية وظيفة الاستشارة وتوجيه المبادرات التي ترمي إلى القيام بالعمليات التنموية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وتشجيعها في إطار واضح ومسؤول.

ومن هذا المنطلق، فإن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والتعاونيات مدعوة لتقوم بدور هام في إطار التشارك والتعبئة المطلوبة لمواجهة تحديات معركة التنمية.

وبالنسبة للأهداف الأساسية للمخطط المقبل، فإنه يجب أن تتبلور في تلبية التطلعات المشروعة للمجتمع والمتمثلة في تحسين ظروف الحياة وتوفير وسائل العيش الكريم وفي إرساء أسس مجتمع متوازن على المستويين الاجتماعي والمجالي وتحديث البنيات الإنتاجية من خلال تقوية تنافسية المنتج المغربي ورفع مستوى التعليم والتكوين وتكييفه مع حاجيات الاقتصاد ومقتضيات التطور مع الحفاظ على الثوابت الحضارية والثقافية لبلادنا ومقومات هويتنا العربية والإسلامية.

وإذا كان لا بد من ترتيب أولويات استراتيجية عملنا المستقبلي، فواضح أنه يتعين التطلع إلى تسريع أنساق النمو الاقتصادي بوتيرة تمكن من تحسين ظروف عيش المواطنين وإرضاء حاجياتهم الأساسية من ضمان صحي وسكن لائق مع الاستجابة لمتطلبات التشغيل ولاسيما تشغيل الشباب الذي يجب أن يكون على رأس ما نحن به معتنون ومهتمون.

ومن بين الأولويات التي نعيها فائق رعايتنا تدرج تنمية العالم القروي التي تكتسي أهمية خاصة، نظرا لما هو متطلب في هذا الميدان، وذلك من خلال سياسة هادفة لتحقيق التنمية الشاملة وإدماج الساكنة القروية في المسار التنموي العام للبلاد والتقليل من مختلف العجز الذي تعانيه.

وستساعد السياسات القطاعية على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبارا لكونها تدرج في استراتيجية تنمية شمولية، ويتعلق الأمر على الخصوص بتشجيع الصادرات وتنويعها وإنعاش السياحة وتنمية الصيد البحري وتحسين جودة واندماج منتوجنا الصناعي ورفع مستواه دون إغفال تكثيف إسهامات القطاعات الأساسية الأخرى كالزراعة والصناعة التقليدية وغيرها.

ولن يكتمل التصور الاستراتيجي لعملائنا هذا دون الحرص على تحقيق التوازنات الاجتماعية سواء تلك التي تتعلق بحماية الفئات الاجتماعية المعوزة أو مد جسور التضامن بين الأجيال، أو تلك التي تهتم الحد من التفاوت الجهوي من خلال منظور بعيد المدى لإعداد التراب الوطني، يرتكز على إنعاش العالم القروي والتطوير العقلاني للمشهد الحضري وحماية البيئة والمحافظة عليها ضمن سياسة تحترم قواعد الاستغلال الرشيد لمواردنا الطبيعية وفي طبيعتها الماء الذي ما أحوجنا إلى مزيد من الحرص عليه بحسن استهلاكه وعقلنة تدبيره.

غير أنه لبلوغ جميع المقاصد المتوخاة لا يخفى عليك ما يكتسبه العنصر البشري من أهمية على جميع المستويات باعتباره فاعلا ومستفيدا من سيورة الاقتصاد وكذلك باعتباره مفكرا ومبدعا ومربيا وحاملا لمشعل الإنسية المغربية الأصيلة في السياق الثقافي والحضاري الذي ننتمي إليه. لذا يجب أن يشكل إصلاح النظام التربوي والتعليمي مسعى دائما ومتجددا يمكننا على الخصوص من الانخراط في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا والإعلام ومواكبة تطوره المتواتر والمتلاحق.

كما يتعين الحرص على ضمان مكانة متميزة لبلادنا في إطار تعاون مثمر مع التكتلات الجهوية والقارية وبصفة خاصة في اتجاه بناء المجال الاقتصادي المغربي، آخذين بعين الاعتبار التزاماتنا الدولية التي كرسنا اختياراتنا فيما يتعلق بالانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي.

وبموازاة مع هذه الأهداف يتعين رفع مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأجهزة الدولة وذلك بإصلاح الإدارة والعدل والمؤسسات العمومية لما لذلك من وقع حاسم على تعميق الديمقراطية وتأهيل النسيج الاقتصادي الوطني لمواكبة مقتضيات التنافسية الدولية.

وإننا متيقنون أن اعتماد التخطيط كمنهج متميز لاستشراف المستقبل وتقييم الحاجيات والإمكانيات وترتيب الأولويات ونهج أسلوب توافقي بناء مع مختلف الفرقاء سيمكننا، إن شاء الله، من تحقيق ما نتوق إليه من تقدم ورفعة ورخاء لهذا البلد الأمين حتى تعم خيرات التنمية مختلف ربوعه وتنعم بثمار رخائه كل مكونات مجتمعه.

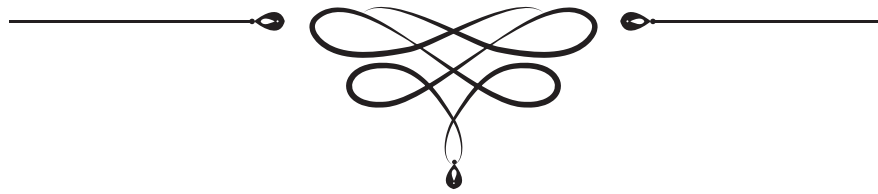
محبا جنابنا الأمل وزيرنا الأول،

إننا إذ نسط لك في هذه الرسالة التي نسعد بتوجيهها إليك آفاق منظورنا للمخطط الخماسي الذي نرى أن نستهل به الألفية الثالثة، إن شاء الله، لنحث جميع خدامنا الأوفياء في مختلف الأجهزة المعنية على أن يولوه ما هو جدير به من عناية واهتمام في حرص منهم على بلورة مختلف محاوره وشتى أبعاده لتطبيقها وتنفيذها بكل ما تقتضي من جد وحزم وعزم وما تتطلب من نزاهة وصرامة واستقامة مؤكدين لهم حسن ظننا بهم وكامل عطفنا عليهم وسابغ رضانا عنهم وداعين لهم بدوام عون الله وتوفيقه وسداده.

«وقل اعملوا فسيروا الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2000

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الثامنة للمجلس الوطني للشباب والمستقبل
الرباط، II شوال 1420 هـ الموافق 18 يناير 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الوطني للشباب والمستقبل،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد، فيسعدنا أن نتوجه إليكم بالخطاب في مستهل الدورة الثامنة للمجلس الوطني للشباب والمستقبل التي خصصت هذه السنة للتفكير في موضوع: « العولمة والتنمية القروية وتشغيل الشباب »، ولا يخفى عليكم ما تكتسبه هذه المسألة من أهمية بالغة بالنسبة إلينا نظرا لأنها تخص الحاضر والمستقبل لحيز واسع من مجالنا الوطني ولشريحة من مجتمعنا تتمتع ببالغ عطفنا ورعايتنا.

وإنها لمناسبة نستحضر فيها بروح خاشعة وإيمان قوي ذكرى أب الأمة المغربية، المشمول بعفو الله ومحبته ورضاه، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذي يرجع إليه الفضل في تأسيس دعائم الديمقراطية ببلادنا وسن الشورى المؤسساتية كنهج لتوسيع نطاق ممارستها.

حضرات السيدات والسادة،

حينما أنشأ والدنا المغفور له هذا المجلس وجعله بجانب جلالته أراد له أن يكون بمثابة ورش كبير متعدد الأبعاد دائب الحركة والنشاط ينجز الأبحاث والدراسات ويقوم بالتحريات الميدانية التي على أساس نتائجها يقدم لجلالته الاقتراحات والآراء ويساعده على تحديد وتنفيذ السياسة السامية التي ابتغاها خدمة لمستقبل الأمة المغربية وللمستقبل الشباب. كما أراد جلالته مجالاً للحوار والتشاور بين أعضائه وهم نخبة من خيرة أبناء وطننا اختيروا بكيفية تضمن تمثيلية كافة مكونات أمتنا. وبهذا شكل مجلسنا الوطني للشباب والمستقبل لبنة أساسية وضرورية لاستكمال بناء نسيجنا المؤسساتي وتطوير الممارسة الديمقراطية في بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تتبعنا بعناية وانتظام مسار أعمالكم وتفاءلنا لإيجابية النهج الذي اتبعتموه والطريق الذي سلكتموه. فإذا كان مشكل إدماج الشباب حاملي الشهادات هو الداعي المباشر إلى إنشاء هذا المجلس، فإنكم سرعان ما اتجهتم اعتمادا على الأبحاث والدراسات التي أنجزتموها والتفكير في كل ما له علاقة بحاضر ومستقبل شبابنا نحو تعميق الرؤية الشمولية لوضع معضلة تشغيل الشباب في إطارها الصحيح ألا وهو المشروع المجتمعي الذي نطمح إلى إرساء أسسه.

إن المجتمع المغربي الذي نعمل على تحقيقه في الألفية الثالثة هو المجتمع المزدهر اقتصاديا المتناسك اجتماعيا المتسامح المنفتح على العالم حضاريا والقادر على التكيف مع المستجدات ومواجهة التحديات. وإذا كانت إرادتنا قد انعقدت على هذا التوجه فيتعين على كل المؤسسات المعنية تحقيق هذه الإرادة.

ولا شك أن الأمر يتعلق بمشروع طموح يندرج في المدى البعيد ويتطلب الجرأة القمينة بإنجاز التغيير اللازم.

إن التغيير الذي ننشده يجب أن يجعل من الرفاه الاجتماعي الهدف الرئيسي للاختيارات الاستراتيجية لمغرب المستقبل. وفي هذا الأفق يحتل التشغيل، وتشغيل الشباب خاصة، مكان الصدارة باعتباره شرطا لضمان اكتمال شخصية الإنسان المغربي على الصعيد الفردي والعائلي والمهني والاجتماعي. ولكي يتأتى هذا لا بد من العمل على تقوية تقاليد التضامن والتآزر داخل المجتمع المغربي، المجتمع الذي يوفق بين الفعالية الاقتصادية وضرورة التلاحم الاجتماعي. غير أن تحقيق هذه الرؤية المستقبلية رهين بقدرة المجتمع المغربي على التحكم في نتائج الانفتاح على الخارج والاستفادة منه. ذلكم أن أي مجتمع مثل مجتمعنا يطمح إلى الاندماج الإيجابي في محيطه الخارجي مدعو لاستثمار عوامل الرقي الكامنة في التحولات التي يعرفها العالم في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتواصل. وإنجاح اختيار كهذا رهين بتبني قيم التسامح والانفتاح وهي القيم التي تضمن التوفيق المستمر بين الأصالة والمعاصرة ليتسنى للمغرب الحفاظ على هويته بتطوير طاقاته الإبداعية. ولعل ما يضيف على هذه الرؤية طابع المصدقية كونها لم تنبثق عن تفكير مجرد ومنفصل عن الواقع بل هي نتائج لتشخيص ميداني رصين ولحوار وتساوور ديمقراطي بين أعضاء المجلس قوامه البرهان والإقناع، فالإقناع الذي يفضي إلى الإجماع.

إنكم بطريقة عملكم هذه قد أقمتم الدليل على فضيلة الحوار الديمقراطي وما يتيحه من إمكانات مهما تباعدت المصالح واختلفت المشارب والقناعات الفكرية. وليس بغريب ولا بعزيز على أبناء أمتنا أن يجمعوا حول ما يتعين القيام به خدمة لقضية الشباب الذين هم فلذات أكبادنا والمؤتمنون على مستقبل بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نقدر كل التقدير اجتهادات مجلسنا خلال السنوات العشر الأولى التي كانت بحق عشرية الشباب. فالأوراش المتوالية التي فتحت للتفكير والبحث والحوار، مكنتنا ولله الحمد من التوفر على رؤية دقيقة واضحة لواقعنا الاقتصادي والاجتماعي بإمكاناته وإكراهاته وبانعكاساته المتعددة على قضيتنا المركزية، قضية الإدماج الإيجابي لشبابنا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. إننا مقتنعون بأن معالجة بطالة الشباب في ظل الظرفية الوطنية والدولية الحالية والمستقبلية ليست ذات أبعاد اقتصادية فقط، بل أنها ذات أبعاد اجتماعية وثقافية كذلك، تقتضي منا أن نأخذ بعين الاعتبار في اختياراتنا وإنجازاتها ضرورة الاستجابة إلى حاجيات الاقتصاد والمجتمع وإلى تحولاتها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نغير اهتماما خاصا لعلاقات الصداقة والتعاون التي أقامها مجلسنا منذ تأسيسه مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات المشابهة في أوروبا والحوض المتوسطي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهذه العلاقات بقدر ما تمكن من التعريف بتجربتنا الفتية في ميدان التنمية الاقتصادية ومعالجة بطالة الشباب على أساس الحوار والمشاركة بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، فإنها تتيح لأطر مجلسنا وأعضائه الاطلاع على تجارب الأمم الأخرى والاستئناس بالملائم منها لخصوصيات بلدنا واقتصادنا وتراثنا الاجتماعي والثقافي.

وتوخيا منا لتحقيق هذا التواصل مع تلك التجارب والانفتاح على الملائم منها، عملنا على استضافة القمة الثالثة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية الأورو - متوسطة وسعدنا بكوننا كنا أول بلد من جنوب الحوض المتوسطي يحظى بتنظيم مثل هذا اللقاء وهو لقاء يحمل بالنسبة إلينا تأكيد ثوابتنا الجغرافية والتاريخية والحضارية كصلة وصل بين الحضارات والشعوب وكطرف فاعل في بناء المجال الأورو - متوسطي المرتقب.

ولقد ترأسنا في نفس التوجه بمدينة الدار البيضاء الجلسة الافتتاحية لهذه القمة واطلعنا على النتائج التي تمخضت عنها وبغض النظر عن المواضيع الهامة التي عالجتها، فإننا نعتبر أن من بين أهم عطاءاتها إنعاش آليات التشاور المؤسساتي التي أصبحت تحتل في عصرنا مكانة مركزية في كل بناء ديمقراطي وجعل هذا التشاور موضوعا لعلاقات التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط هدفه المعالجة الجماعية للانعكاسات المرتقبة للعولمة على المصير المشترك لهذه الدول.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم مدى العناية التي نوليها لموضوع الدورة الحالية للمجلس وهو موضوع «العولمة والتنمية القروية وتشغيل الشباب». ذلكم أن التنمية القروية تشكل أولوية وطنية أملتها تجربتنا التنموية الطويلة في المناطق القروية. لقد مكنت هذه التجربة بلدنا من تحقيق منجزات هامة في ميادين تعبئة الموارد المائية وتحديث النشاط الفلاحي وتحسين مستوى دخل فلاحينا وتغطية جزء لا يستهان به من حاجياتنا الغذائية وتطوير صادراتنا من المنتوجات الفلاحية علاوة على مد مدتنا بالمياه الضرورية. غير أن هذا التطور لم يتم بالقدر الكافي ولا بالشكل الذي يتيح الاستفادة من ثمرات النمو لكافة مواطنينا في المناطق القروية.

فعالما القروي مازال يعاني نقصا في ميادين التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية ومن اتساع دائرة الفقر وانتشار الأمية. وهذا النقص قد يتفاقم بفعل التأثيرات الحالية والمتوقعة للعولمة ويصبح مصدر تهديد لاستقرار مجتمعنا وتماسكه وتقدمه إذا نحن لم نهيء أنفسنا ونتخذ الاحتياطات اللازمة لمعالجة تلك التأثيرات.

غير أنه يجب أن نكون في نفس الوقت واعين بأن للعولمة إلى جانب إكراهاتها جوانب إيجابية يتعين علينا أن نستغلها لنجعل منها مصدر تقدم لاقتصادنا ومجتمعنا مع مراعاة ضرورة الحفاظ على جوهر ثوابتنا التاريخية والاجتماعية والثقافية.

لقد كانت هذه الاعتبارات حاضرة في التوجيهات التي أعطيناها لحكومتنا عند إعداد المخطط الخماسي الذي قررنا أن يجعل من التنمية القروية إحدى أولويات سياستنا التنموية تنمية نريدها شاملة وقادرة على إدماج الساكنة القروية في المسار التنموي العام للبلاد.

ولسوف يتطلب منا هذا بذل الكثير من الجهود لجعل القطاع الفلاحي يستجيب للحاجيات الغذائية المتزايدة للسكان ويتلاءم مع متطلبات الانفتاح وتوفير شروط تنويع مصادر الدخل لدى الساكنة القروية بواسطة إنعاش الأنشطة غير الفلاحية التي يتعين أن تصبح من بين ركائز استراتيجيتنا للتنمية القروية.

إلا أننا بقدر ما نولي اهتمامنا للجوانب الاقتصادية لتنمية مناطقنا القروية فإننا نضع تكوين الإنسان القروي في صدارة انشغالاتنا، فاستدراك العجز الذي يعانيه عالمنا القروي في شتى الميادين مرهون بمد مواطنينا في هذا الجزء من التراب الوطني بالمعارف والمهارات التي تجعلهم وخاصة الشباب والمرأة منهم قادرين على إنجاز التغيير الذي تقتضيه التنمية القروية.

ويجب ألا يغيب عن تفكيرنا أن نأخذ بعين الاعتبار في برامجنا وتدخلاتنا وطرق تدبيرنا، الطابع الحيوي الذي تكتسيه المحافظة على تراثنا الطبيعي، فتوخي العقلنة والترشيد في استغلال موارده كفيل وحده بضمان استمرار التنمية المنشودة وصون مصالح الأجيال المقبلة.

وإذا كانت التنمية القروية تقتضي تقوية دور الدولة والجماعات المحلية لفائدة العالم القروي، فإن على مؤسساتنا المالية تحمل قسطها من المسؤولية وعلى المنظمات المهنية والمؤسسات الاجتماعية الانخراط بالفعالية اللازمة في هذا المشروع الوطني الهام.

حضرات السيدات والسادة،

إن التنمية القروية بالمنظور الذي وضعنا معالمه برنامج طموح بعيد المدى يتطلب تحقيقه النفس الطويل وتضافر جهود وطاقات الجميع والتحلي بالصبر والثبات أمام المصاعب أو العثرات والتغيير الجوهرى في العقلية والممارسات.

ولا شك أن هذا النمط من التنمية يجعل من الوظيفة الاستشارية ليست فقط أداة لترسيخ الممارسة الديمقراطية ولكن لتعبئة المجتمع بأكمله حول القضايا التي تطرحها التنمية ببلادنا عامة وتنمية العالم القروي على وجه الخصوص. ولهذا، فإن من المصلحة الوطنية تعميق الاستشارة وتنويعها وتطوير مناهجها بشكل يعطيها أقصى ما يمكن من الفعالية ويجعل منها ممارسة اجتماعية طبيعية.

وفقكم الله إلى تحقيق المزيد من الخدمات لشبابنا وفتح أبواب الأمل والعمل أمامه إنه على كل شيء قدير.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى اللقاء الوطني حول إعداد التراب الوطني
الرباط، 19 شوال 1420 هـ الموافق 26 يناير 2000 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي مسرتنا أن نفتتح بخطابنا هذا، انطلاق فعاليات الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني إيماناً من جلالتنا بفضيلة الحوار والتشاور الأوسع كمنهجية حميدة لمعالجة كبريات ملفات الأمة وبالأهمية الاستراتيجية للتهيئة الترابية في تحقيق ما ننشده لوطننا العزيز من تنمية شاملة وتضامن فعال بين مختلف فئاته وأجياله ومجالاته وتهيئة المناخ الأفضل للاستثمار الأمثل لكل طاقاته وتمتين نسيج وحدته وتعاضده كي لا يكون هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع.

وإننا برعايتنا لأشغالكم نقتفي - بكل إجلال وخشوع وامتنان - أثر والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، الذي يشهد له تاريخنا المعاصر بأنه «الملك الباني» لإدراكه المبكر، أكرم الله مثواه، لأهمية إعداد التراب في مسار التنمية بما شيده من صروح مؤسساتية وهياها من موارد بشرية وأقامه من تجهيزات هائلة ومتعددة وسنه من تشريعات قيمة وحدده من تصورات رائدة نكتفي منها بذكر تولى جلالاته سنة 1968 إصدار مرسوم ملكي فريد من نوعه لحرصه، رضي الله عنه، على وضع اللجنة الوزارية لإعداد التراب المحدثة بمقتضاه تحت رئاسته المنيفة وتضمينه إياه «بياناً للأسباب» يشكل مرجعاً لفلسفة إعداد التراب.

وإنه لقمين بنا - ونحن نجعل مسك ختام هذا الحوار وضع ميثاق وطني لإعداد التراب - أن نهدي لروحه الزكية الطاهرة إنجاز مشروع تناوله، نور الله ضريحه، بتفصيل في خطاب العرش لسنة 1991 الذي أعلن فيه عن ضرورة تزويد البلاد بهذا الميثاق: «للوصول إلى أفضل توزيع ممكن للأشطة وللموارد على امتداد المملكة والتنظيم العقلاني للمجالات على ضوء الطاقات المحلية والجهوية والوطنية لتشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة».

وسعيًا من جلالتنا لتعزيز المكتسبات وتجاوز أسباب التعثرات وتجديد الطموحات، فإننا عازمون على المضي قدماً في تناول كل مجالات الحياة الوطنية بالإصلاح الذي تحتاج إليه، وذلك بتفعيل كل مؤهلات المملكة لكسب الرهانات الداخلية للنمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي والمجالي ورفع التحديات الخارجية للتنافسية والعولمة.

وفي هذا السياق، فإننا ندعو لاعتماد منظور جديد لإعداد التراب الوطني قوامه اعتبار التهيئة الترابية أحسن وسيلة للحد من التفاوت الجهوي وأداة للتطوير العقلاني للمشهد الحضري وإنعاش العالم القروي وأمثلة طريقة للتوفيق بين النجاح الاقتصادية وحماية الثروات من جهة، وبين العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من جهة أخرى. ذلكم المنظور الذي نحرص على أن يدخل في اعتباره الارتباط العضوي بين تهيئة التراب الوطني والتعمير باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على وجوب المحافظة على أصالة المعمار المغربي المتميز بخصوصياته الجمالية والاجتماعية والحضارية لتلافي ما وقعت فيه بعض بلدان العالم الثالث التي أغفلت ما لسياسة التعمير وتهيئة التراب من بعد تنموي.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المنظور الجديد الذي ننشده يستهدف وضع إعداد التراب في صلب استراتيجية التنمية ضمن تصور لا يقتصر على تقويم المجال وتأهيله في إطار اقتصاد عالمي مندمج وإنما يتعداه إلى تأهيل كل مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

وهذا يعني - من ناحية أولى - تأهيل المجال لجعله قابلا لاستقطاب كل أشكال الاستثمار السياحي والصناعي والفلاحي والخدماتي في إطار التنافسية القوية التي أصبحت تميز النظام الاقتصادي العالمي في أفق العولمة وتحرير التبادل وانتقال الرساميل وبروز تكتلات جهوية وفي ظل ما يعرفه هذا الوضع من رهانات وتحديات كبرى تضع المغرب أمام اختيارات حاسمة.

كما يقصد به، من ناحية ثانية، تسخير جميع الوسائل للنهوض بالمناطق المعوزة وإدماجها في مسار التنمية تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمجالية التي نتوخاها لرعايانا الأوفياء بتحسين ظروف عيشهم أينما كانوا عن طريق ضمان فرص الشغل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية.

ويتطلب ذلك - من ناحية ثالثة - العمل على جعل التنمية المستدامة من أولويات سياسة إعداد التراب حيث يتعين أخذ هشاشة مواردنا الطبيعية بعين الاعتبار عن طريق استغلالها وفق تدبير عقلاني يحافظ على التوازنات خصوصا تلك المتعلقة بالموارد الاستراتيجية الثمينة كالماء والتربة والملك الغابوي والسواحل والثروات البحرية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لن نتمكن من تحقيق أهداف هذا المنظور الجديد لإعداد التراب إذا ما اقتصرنا في تهييء مشروع ميثاقه على السلطات المركزية ودخل مكاتب الإدارة التكنوقراطية. فمشروع الميثاق كما نتوخاه ينبذ التصور المتجاوز الذي كان يجعل من الدولة الموزع الوحيد للخيرات والمسؤول الوحيد عن كل المشاكل والتعثرات.

ولهذا ندعو لاعتماد مقاربة جديدة لإعداد التراب والتعمير تستند على مشاركة مواطنة وتقاسم للمسؤوليات تحتفظ فيها الدولة بوظيفتها التنظيمية والتوجيهية والضبطية ويتم فيها إشراك كل الفاعلين من جماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني وذوي الاختصاص وكل المعنيين بهذا المجال في وضع سياسته. كما يتم فيها تحديد أدوار كل من الدولة والجماعات المحلية في تفعيل هذه السياسة خاصة ما يتعلق منها بالأدوار الاقتصادية والمالية في مجال إعداد التراب الوطني والتقييد الصارم والنزاهة بالضوابط القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بوضع تصاميم التهيئة وتسليم الرخص المتعلقة بالبناء والتعمير لوضع حد نهائي لما يشوب هذا المجال من تجاوزات.

ولأننا نؤمن بأن الديمقراطية شرط أساسي للفعالية والتعبئة وامتدادا لمفهومنا الجديد للإدارة الترابية - الوارد في خطابنا الموجه بالدار البيضاء لرجال السلطة وممثلي المواطنين - فإننا ننتظر من هذا الحوار أن يستشعر المصلحة العامة وأن يكون مشروع الميثاق المتمحض عنه وليد الاحتكاك المباشر بالمواطن والملازمة الميدانية للمشاكل ضمن تناغم تام بين المستويات الوطنية والجهوية والمحلية لبلورة مشروع ميثاق متكامل في ضوء تفاعل جدلي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع التهيئة الترابية يتعزز فيه المخطط التنموي بالبعد المجالي لإعداد التراب ويستفيد فيه هذا الأخير من التصور التخطيطي للمجال كما جاء في رسالتنا السامية الموجهة لخدمنا الأرضى وزيرنا الأول في موضوع تهييء مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكل ذلك في إطار استحضار واع لما دعونا إليه من تغيير في قوانين اللامركزية واللامركز وفق مفهوم جديد يجعل من السياسة التعاقدية أداة أساسية لبلورة تصور مجالي توافقي لمواجهة رهانات غالبا ما تكون متناقضة، ملحين في هذا الصدد على وجوب تفعيل التام لدور الجهة مؤسسة وإطارا في تحديد استراتيجية ناجعة لإعداد التراب الوطني لأن نجاح أي مشروع للتنمية الترابية والاقتصادية والاجتماعية رهين بتبني البعد الجهوي. ذلكم البعد الذي يتوقف بدوره - لا مركزيا - على تدعيم الإمكانيات الذاتية للجهة - ولا مركزيا - على توفرها على مسؤولين جهويين أكفاء.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ننتظر من السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني أن تتجه نحو تصحيح الاختلالات الكبرى الناتجة عن تراكمات التاريخ وعوامل الجغرافية والاقتصاد التي طبعت المجال الوطني كملك مشترك للأمة. ولا شك في أن هذا الأمر يستدعي إشراك كافة الطاقات الفاعلة في بناء هذا المجال وتنميته واعتماد مقاربة متأنية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها التراب الوطني في مجالات التوازنات الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، وتتوخى تفادي الصعوبات التي واجهت إعداد التراب الوطني في الماضي جاعلة منه في المستقبل أداة لتوضيح الرؤية للفاعلين العموميين والخواص.

وذلكم ما نأمل أن يهدف إليه هذا الحوار الوطني الذي نبارك انطلاق أشغاله اليوم ونتوسم خيرا في منهجية أعماله التي تركز على فضائل القرب والإنصات والتشاور، وتفتح أورشاشا محلية ووطنية لدراسة تطلعات الفاعلين وتجعل التنمية شأنهم جميع المواطنين في جميع أرجاء المملكة شاملة لمختلف القطاعات فيها.

لقد اتجهت إرادتنا كما تعلمون إلى تعميق أواصر التضامن في نسيجنا المجتمعي وإننا لنتنظر أن يكون حواركم فرصة أخرى لتعزيز الوعي التضامني الوطني بين المجالات وبين الأجيال.

ونحن على يقين أن تمثلكم لهذه الغايات وسهركم على حسن إنجازها من شأنهما أن يجعللا هذا الحوار الوطني يفضي إلى وضع مشروع ميثاق وطني توافقي لإعداد التراب الوطني جدير بالاستجابة لتطلعاتنا نحو ترسيخ أسس مجتمع متوازن على الصعيدين الاجتماعي والمجالي وتقوية التضامن الوطني وإطلاق مبادرات النمو الاقتصادي وتفجير طاقاتها داعين لكم جميعا بالتوفيق والسداد.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح أول اجتماع للمجلس الإداري لوكالة بيت مال القدس
مراكش، 08 ذو القعدة 1420 هـ الموافق 14 فبراير 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس السيد ياسر عرفات،

أصحاب المعالي،

حضرات السادة والسيدات،

ضيوفنا الكرام،

في مستهل خطابي هذا يسرني أن أرحب بالرئيس ياسر عرفات الذي أرى أن يحضر اجتماعنا هذا تقديرا منه لأهمية أعمال مجلسكم. ويسعدنا أن نفتتح هذا الاجتماع المبارك المخصص لقضية لها مكانتها في قلوب كل المسلمين ألا وهي قضية القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين. تلك القضية التي كان والدنا المنعم، تغمده الله بواسع رحمته، يوليها اهتماما خاصا وعناية فائقة وذلك انطلاقا من إيمانه العميق بعدالة هذه القضية والواجب الإسلامي في الدفاع عن هويتها وصيانة معالمها ورموزها الروحية التي تحظى بتقديس المسلمين كافة حتى أنه قد كان، قدس الله روحه، يوصيني بالاهتمام بها وجعلها من ضمن الأولويات في اهتماماتي ومواصلة العمل لتفعيل بيت مال القدس وتثبيت دوره في مواجهة سياسة التهويد.

وحرصا من والدي، برد الله مضجعه، على القدس الشريف والمكانة التي كانت تحتلها في وجدانه تقدم بمبادرة إنشاء مؤسسة يكون لها دور مباشر وميداني. وتجسدت هذه الفكرة في وكالة بيت مال القدس الشريف خلال اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للجنة القدس والتي ترأسها بحكمته المعهودة وبعد نظره الثاقب وذلك من منطلق انشغاله بقضايا الأمة الإسلامية التي كانت هاجسا من هواجسه ومن صلب اهتماماته وانشغالاته.

وبذل، طيب الله ثراه، كل جهده إلى جانب أشقائه ملوك ورؤساء وأمراء الدول الإسلامية من أجل خدمة قضية القدس الشريف بإيمان واقتناع في اتجاه الإسراع بتحرير هذه المدينة المقدسة والدفاع عن حقوق سكانها وعروبته وإرثها الروحي والحضاري.

وإن بيت مال القدس الشريف يجسد في مضمونه الإرادة الجماعية للبلدان الإسلامية في الحفاظ على هذا المعلم الديني العظيم ودعم سكان القدس الشريف في صمودهم ضد كل أشكال ومحاولات تشويه وطمس المعالم الدينية والتاريخية والثقافية والعمرانية لهذه المدينة المقدسة.

ومما لا شك فيه أن توفير هذه الوسيلة العملية لتعبئة الإمكانيات والموارد المادية من أجل المحافظة على هوية المدينة وإنقاذ وحماية المسجد الأقصى المبارك وباقي الأماكن المقدسة الأخرى، من شأنه أن يشد أزر سكانه ويقوي الآمال في نفوسهم ويزيد من عزيمتهم في الصمود أن يروا إخوانا لهم في الدين متأزرين معهم.

ذلك أن تجاوب المجموعة الإسلامية التي تمثلها الدول الأعضاء في هذا المجلس مع هذه المبادرات النبيلة وبتخاذها خطوات موفقة من أجل إحكام البناء التأسيسي والقانوني لوكالة بيت مال القدس الشريف وممارسة صلاحياتها تحت إشراف لجنة الوصاية المنبثقة عن لجنة القدس، والتي اجتمعت يوم 10 مارس 1999 لبيعث في نفوسنا الارتياح الكبير ويحفزنا على بذل المزيد من الجهود لتحقيق المقاصد والأهداف التي نتوخاها بعون من الله. وها نحن اليوم ندشن مرحلة جديدة وواعدة في عملها ونشاطها.

إننا لو اتقون أن الكل مدرك للدور الحيوي والفاعل الذي ستقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف وهذا يتطلب منا جميعا تقوية إمكانياتها المادية ودعمها.

وأنتهز هذه المناسبة لأوجه نداء للجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأفراد القادرين في مختلف أنحاء العالم لتقديم يد العون والمساعدة لهذه المؤسسة الفتية. فواجب التضامن بين المسلمين واجب مقدس وإننا من جهتنا سنقوم برعايتها كامل الرعاية ونوفر لها كل الظروف لتقوم بمهمتها على أحسن وجه وتحقق بذلك الغايات والأهداف التي أنشئت من أجلها.

وسنسهر على متابعة سير أعمالها وندعو المشرفين عليها إلى استعمال أحدث الأساليب في التسيير والتخطيط والتنفيذ في شفافية واضحة.

لقد كانت المملكة المغربية حريصة دوماً أن تعطي محتوى فعلياً لالتزاماتها. وإننا لننتهز انعقاد اجتماعكم هذا لنوفي بالتزامنا نحو بيت مال القدس ومساهمتنا المالية في صندوقه.

فخامة الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إنكم باجتماعكم في إطار المجلس الإداري الذي لا تخفى أهميته عليكم، تتحملون أمانة كبيرة تجاه أولى القبليتين وثالث الحرمين وإزاء إخوان لنا ما أحوجهم لدعمنا وتضامننا قصد تعزيز صمودهم. وسيكون دور هذا الاجتماع حيويًا ومهما لتوجيه هذه المؤسسة نحو تحقيق تطلعاتها.

وإذا كانت قضية القدس تكتسي بعدا دينيا لأنها كانت على مر العصور فضاء مفتوحا لجميع الديانات السماوية، فإن لها كذلك بعدا سياسيا مما استوجب إنشاء لجنة خاصة بها وهي اللجنة التي لملك المغرب شرف رئاستها. وسنبذل قصارى جهودنا من أجل أن تؤدي مهمتها بنجاح سيرا على نهج والدنا، تغمده الله بواسع رحمته.

وقد أكدت جميع القرارات الصادرة عن لجنة القدس التي كانت آخر دوراتها تلك التي عقدت بالدار البيضاء سنة 1998 على قرارات الشرعية الدولية الصادرة بشأن القدس الشريف والتي نصت صراحة على أنها أرض محتلة. كما حذرت لجنة القدس أيضا من الأوضاع الخطيرة الناجمة عن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تهويد هذه المدينة وتنفيذ المخططات والأعمال الرامية إلى تغيير طبيعتها الديموغرافية والجغرافية، وهي إجراءات لن تخدم السلام في شيء ولن توفر مناخ الأمن والاستقرار في تلك المنطقة، لأن القضية لن تهم الأمة الإسلامية وحدها بل هي قضية العالم الإسلامي والعالم المسيحي على حد سواء، لأن التهويد الذي يستهدف المؤسسات والهوية الإسلامية يشمل كذلك الأماكن المسيحية. والقدس كانت على مدى التاريخ فضاء التقاء وتعايش بين الأديان والحضارات والثقافات. ويشهد التاريخ الذي كتب بلغات متعددة أن المسلمين كانوا رمز التسامح والتعايش المرتكز على احترام أهل الكتاب.

وإن هذا السلوك من جانب المسلمين ظل سلوكا متميزا عبر العصور لأنه نابع من العقيدة الإسلامية التي تعتبر الرسالات السماوية ديننا واحدا مصداقا لقوله عز وجل: «كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله» صدق الله العظيم.

ووفق هذا النهج القويم، ارتقى المسلمون دائما إلى أرفع المستويات والدرجات في تحقيق التسامح والاحترام لأهل الديانات السماوية، وجسد المغرب على مر العصور، بل ضرب المثل الأعلى لهذا التعايش واعتبر اليهود جزءا من رعايا أمير المؤمنين يؤمن لهم ما يؤمنه للمسلمين من سكينه وطمأنينة وعزة وكرامة.

واليوم، إن الواجب يدعونا إلى دعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية التي دخلت في مفاوضات شاقة وعسيرة من أجل الوصول إلى حل سلمي عادل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة والمتمثلة في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة.

وعلى أن لا نياس لأن الحوار المقرون بالصبر والصمود سيؤدي إلى السلام العادل والدائم الذي يلتزم به الجميع ويسترجع الشعب الفلسطيني حقه المشروع في جعل القدس الشريف عاصمة لدولته الوطنية.

وفي ختام خطابي هذا، أود أن أتوجه بأحر تشكراتي على مشاركتكم في أشغال هذا المجلس مؤكدا لكم دعمنا الكامل لما ستوصلون إليه من نتائج لصيانة وحماية مدينة القدس الشريف حتى تشهد في هذه الألفية عودتها لذويها الشرعيين والمحافظة على رمزيتها الأبدية في التسامح والتعايش بين الأديان.

أرجو الله أن يوفقكم في أعمالكم ويلهمكم السداد ويوفقنا لما فيه خير أمتنا الإسلامية التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الحجاج المغاربة بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة
الرباط، 08 ذو القعدة 1420 هـ الموافق 14 فبراير 2000 م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،
حجاجنا الميامين،

لقد حل بالمسلمين موسم أداء فريضة الحج الذي جعله الله ركنا من أركان الإسلام وقاعدة من قواعده الخمس على الدوام حيث فرض الله الحج على من استطاع إليه سبيلا. كما قال عز وجل: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين». وكما قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله كتب عليكم الحج فحجوا». وإننا بوصفنا أميرا للمؤمنين وحاميا لحمى الملة والدين بهذا البلد المسلم الأمين لنوجه إليكم اليوم، بمناسبة مغادرة أول فوج من ركب الحجيج، رسالة جامعة شاملة نذكركم فيها في الإسلام ونزودكم من خلالها بنصائحنا وتوجيهاتنا بخصوص هذه الفريضة الإسلامية العظمى والشعيرة الدينية الكبرى، جريا على السنة الحميدة لأبائنا وأجدادنا المنعمين آملين من الله تعالى أن تكونوا خير مثال يحتذى في السلوك والعبادات والأخلاق والمعاملات في تلك البقاع المقدسة الطاهرة وأنتم بالبيت الحرام.

إن الله أوجب الحج على المؤمنين وجعله ركنا من أركان الدين وهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ مستطيع مرة في العمر، يتجرد فيه الرجال من المخيط والمحيط، ويتشابه الناس في لباسهم المادي، فاتبعوا ذلك وفقكم الله وأعانكم بالتجرد من كل شوائب الحياة ومشتهياتها وفتنها ومغرياتنا وتحرروا من كل الأهواء والشبهات والنزعات والخصومات. فالحج درس من دروس مجاهدة النفس وكبح جماحها ومناسبة للتزود بالتقوى والفضائل من أجل الوصول إلى المثل العليا والاندماج في حياة روحية ربانية تمتلئ فيها القلوب بحب الله وذكره وتلهج فيها الألسنة بتلييته وحمده وشكره. واعلموا هداكم الله وأصلح بالكم، أنه بهذه الفريضة الكبرى تكتمل أصول العبادات وقواعدها الأساسية وتتكامل بينها في حياة المسلم والمسلمة فتعطي نتائجها وثمارها من التربية الإيمانية والطمأنينة القلبية والتطهير الروحي والرسوخ العقدي والاستقامة في العبادات والأخلاق والمعاملات. ولا تنسوا أن الله تعالى أعد لمن كان حجه مبرورا ثوابا جزيلا وأجرا عظيما، كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». فاغتنموا

رحمكم الله هذه الفرصة الثمينة وأكثرها فيها من التزود بالتقوى والعمل الصالح والطواف بالبيت العتيق والإخلاص لله في القول والعمل والمداومة على صلاة الجماعة بالحرمين الشريفين.

حجاجنا الميامين،

إن الحج إلى جانب معناه الروحي والتعبدي يعتبر مؤتمرا إسلاميا جامعا يتجدد كل عام، فيدفع المسلمين إلى تجديد معنى الوحدة والتآلف والتعاون والتأزر بين وفود الحجيج الآتين من كل فج عميق لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة وليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام. وفي تأدية شعائر الحج والعمرة من المؤمنين من مشارق الأرض ومغاربها بصفة جماعية وعلى صعيد واحد وفي وقت واحد، إشارة واضحة إلى ضرورة ترسيخ مبدأ الوحدة الإسلامية بين الشعوب المؤمنة على اختلاف ألسنتها وألوانها وتباعد أقطارها وديارها. كما أن ذلك دعوة صريحة إلى التعاون في ما بينها وتذكيرها بواجبها نحو أبنائها ومجتمعاتها لجمع شملها وتوحيد صفها لمواجهة التحديات التي تواجهها على كل الجبهات.

فكونوا رعاكم الله خير مثال يحتذى لهذه الشعوب من حسن الخلق والتسامح والحلم والتواضع والصبر والعتق وكظم الغيظ ولين الجانب ولطف المعاشرة، وتجنبوا الإذابة والإساءة للغير وكل ما ينقص الأجر والثواب ويوقع في الإثم والفسوق والعصيان من الأقوال والأفعال. فمثل هذه الأمور لا ترضي الله ورسوله وتذهب ببركة الحج ومقاصده وتسيء إلى الإسلام وأهله وتتفر من هذه العبادة الخالصة لله رب العالمين.

واعلموا وفقكم الله، أنكم تمثلون بلدكم بين تلك الشعوب والأمم فكونوا خير سفراء لهذا البلد الأمين واستحضروا دائما قول الله تبارك وتعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى».

معشر حجاجنا الميامين،

اعتبارا منا لما لفريضة الحج ومناسك العمرة من مكانة خاصة في الإسلام ومنزلة عظيمة عند أهل الإيمان، وحرصا من جنابنا على أن يؤدي حجاجنا الكرام هذه الفريضة الإسلامية في أحسن الظروف والأحوال، فإننا نوجه عنايتنا الفائقة ورعايتنا الشاملة بهذه العبادة الجليلة ومناسكها الدينية الكبيرة.

وقد أصدرنا في شأنها وبخصوصها تعليماتنا وتوجيهاتنا السامية إلى حكومتنا الموقرة وإلى وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية بشكل خاص لبذل مزيد من الجهد والتضحية للعمل على تيسير أداء هذه الشعيرة على كل من توفرت له الاستطاعة والقدرة لأدائها، واتخاذ كل الوسائل والأسباب الكفيلة بتحقيق ذلك على الوجه المطلوب شرعا.

فكونوا حفظكم الله على كامل الانضباط والاحترام والتعاون والانسجام مع كافة البعثات الإدارية والطبية والعلمية التي أمرنا بإرسالها لاستقبالكم وتأييركم والأخذ بيدكم والسهر على راحتكم ورعاية شؤونكم. واعملوا كذلك على احترام كل التنظيمات والإجراءات المتعلقة بمناسك الحج والعمرة وزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم والروضة الشريفة والتي تعمل حكومة المملكة العربية السعودية على تطبيقها بتوجيهات من شقيقنا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، حفظه الله وامتعه بالصحة والعافية، والذي ما فتى يولي رعاية خاصة لشؤون الحج وضيوف الرحمان.

حجاجنا الكرام،

لا تنسوا وأنتم في تلك البقاع المقدسة الطاهرة بقلوب خاشعة وألسنة ذاكرة وعيون دامعة، لا تنسوا ما عليكم من حق الدعاء الصالح لعاهلكم وملككم الساهر على راحتكم وشؤونكم وعلى ما فيه خيركم ونفعكم وصالح الإسلام والمسلمين، فاستحضرونا في تلك المناسك والشعائر وزودونا فيها بصالح الدعاء وخالصه.

واسألوا الله لنا اطراد العون والسداد والهدى والرشاد ودوام الحفظ والتمكين والصحة والسلامة والعافية والتوفيق والسداد في خدمة قضايا الوطن والمواطنين وصلاح أمر الإسلام والمسلمين وأن يحفظنا في جميع أفراد الأسرة الملكية الشريفة. واسألوا الله تعالى ضارعين خاشعين مبتهلين أن يتعمد برحمته الواسعة والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وسائر أموات المسلمين، وأن يصلح هذا البلد الأمين ويديم عليه نعمة الأمن والرخاء والاطمئنان والاستقرار والهناء وأن يبقيه موحد الصف مجتمع الشمل متضامنا على الحق والخير، إنه سميع مجيب.

جعل الله حجكم مبرورا وسعيكم مشكورا وذنبكم مغفورا وعملكم مقبلا مأجورا ورجوعكم سالما من الذنب غانما موفورا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس لأفراد القوات المسلحة الملكية

أكادير، 27 ذو القعدة 1420هـ الموافق 04 مارس 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف وجنود القوات المسلحة الملكية،

تغمرنا ونحن نخاطبكم في هذا اليوم الذي نصل فيه الرحم بكم فرحة عارمة وبالأخص في هذه المدينة التي تحتفظ بذكرى غالية ألا وهي كونها نقطة انطلاق المسيرة الخضراء المظفرة التي بمقتضاها توحد شمال المغرب بجنوبه، اتخذها والدنا الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، مركز مراقبة للسهر على أعمال سير المسيرة الخضراء وانطلاقها.

فمن هذه المدينة أعطى، طيب الله ثراه، أمره بانطلاق المسيرة التي تشكل ملحمة عظيمة من تاريخنا المجيد. ومنذ ذلك التاريخ ومدينة أكادير تضطلع بدور حيوي في ربط الصلة بين هذين الجزأين من التراب المغربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

لقد كان دور القوات المسلحة الملكية فاعلا في تنظيم المسيرة الخضراء وفي حماية الوحدة الترابية ودرء الاعتداءات المتكررة وتحصين الحدود. ولقد حازت قواتنا المسلحة الملكية المظفرة إعجاب وتقدير الجميع عن جدارة.

لقد كانت قواتنا المسلحة الملكية دوما في موعد مع التاريخ منذ فجر الاستقلال إذ حمت كيان البلاد ودافعت عن المقدسات في تغان ونكران للذات وساهمت في البناء. وفي هذه المدينة التي ابتلتها الأقدار بالزلزال بذلت قواتنا المسلحة الملكية آنذاك جهودا جسيمة للتخفيف من معاناة المتضررين ومواساة أسرهم وضمان المأوى وإعادة بناء المدينة كما أظهرت قواتنا نفس التضحية في أماكن شتى من المملكة وظروف أخرى.

ولم تتوان قواتنا كذلك عن واجب النصرة للإخوة والأشقاء في إفريقيا وفي العالم العربي. ولا تزال بسالة قواتنا مكتوبة بمداد الفخر والاعتزاز في سيناء والجزولان. ولم تتردد قواتنا عن الاستجابة لدواعي الاعتبارات الإنسانية في أرجاء من المعمور كما يشهد على ذلك خدماتها في الصومال والبوسنة وحاليا في الكوسوفو.

إن مما يبعث على الارتياح ما لمسناه خلال زيارتنا التفقدية للحاميات العسكرية في مدينتي الرشيدية وورزازات من دقة التنظيم وروح المسؤولية والانضباط والتضحية.

ويطيب لنا تقديرا لجهود قواتنا المسلحة الملكية حيثما كانت وفي وحداتها المختلفة ورتب أعضائها أن نعرب لها عن عرفاننا الكبير وتقديرنا لجهودها وتضحياتها في حماية الوحدة الترابية والدفاع عن مقدسات البلاد.

وسنواصل العزم بمعية كافة أطرها وأعضائها بالارتقاء بها وتحسين أدائها والسهر على تحسين ظروفها والرفع من معنوياتها.

ونود كذلك في هذه المناسبة أن نعرب لكم عن التقدير الكبير - للتضحية الجسيمة التي تبذلونها - من طرف الشعب المغربي قاطبة. وفقكم الله في خدمة شعاركم الخالد «الله. الوطن. الملك».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد القوات المسلحة الملكية
أكادير، 29 ذوالقعدة 1420هـ الموافق 06 مارس 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف وجنود القوات المسلحة الملكية،

كان لزيارتنا التفقدية للحاميتين العسكريتين بالراشيدية وورزازات ومقر قيادة المنطقة الجنوبية بأكادير بمعية شقيقنا صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد على غرار ما دأب عليه والدنا المشمول برحمة الله، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، من زيارات ميدانية، أبلغ الأثر في نفسنا وأعمقه. وبهذه المناسبة، يسرنا غاية السرور أن نزجي لقواتنا المسلحة الملكية المغوارة، من جنود وضباط صف وضباط وفي مختلف وحداتها من قوات برية وقوات جوية وقوات بحرية ورجال الدرك والقوات المساعدة، آيات تقديرنا وإكبارنا لما عايناه من تنظيم دقيق ومهارة فائقة وكفاءة عليا وتضحية جسيمة وتفان في خدمة الوطن والاضطلاع بما يمليه الواجب. وتتوجت زيارتنا التفقدية بالاستعراض الرائع الذي قدمته قواتنا الباسلة وحضرته حكومتنا الموقرة وتابعه الشعب المغربي بافتخار وإعجاب.

وإننا إذ نعبر عن تقديرنا وإعجابنا لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة لنجدد العزم على إيلائها كامل العناية والاهتمام لتحسين ظروفها والارتقاء بها. وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام.

محمد السادس ملك المغرب .

الفائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية .

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الجمع العام لمرصد الصحراء والساحل
الرباط، 29 ذو القعدة 1420هـ الموافق 06 مارس 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز بالنسبة للمملكة المغربية أن تستقبل في عاصمتها اليوم الجمع العام لمرصد الصحراء والساحل الذي يجمعنا بعدد من الدول الشقيقة والصديقة التي نتقاسم معها إلى جانب مشاعر المودة وأواصر الأخوة انشغالات واهتمامات حول مصيرنا المشترك.

وإن هذا المحفل الرفيع المستوى الذي تشارك فيه دول من القارة الإفريقية إلى جانب ممثلي عدد من الدول الأوروبية الصديقة ليعبر أفضل تعبير عما نصبو إليه جميعا من أجل وضع أسس تعاون متعدد الأطراف حول قضايا نعتبرها مشاغل إنسانية تقتضي تضافر جهود الجميع ووضع أسس تضامن متجدد في مبادئه وصيغته.

يدشن العالم وهو على مشارف الألفية الثالثة حلقة جديدة من تاريخه تتميز عن سابقتها بتسارع وتيرة التغيير وبالتحولات الجذرية الطارئة على أنماط الإنتاج والتفكير والانتشار الشامل لتقنيات الإعلام الحديثة والتكنولوجيا بمختلف أشكالها.

ولئن كانت هذه المميزات مدعاة للافتخار بالنسبة للبشرية قاطبة لما تحمله في طياتها من علامات التقدم والرفاه في الحياة اليومية وابتكارات علمية هائلة وحظوظ ارتقاء الإنسان درجات في الحضارة والنبوغ، فإنها في نفس الوقت تتزامن مع مظاهر أخرى أقل إشراقا وأشد خطورة.

تتجلى هذه الأوضاع في الظروف الحياتية السيئة التي يعيشها أزيد من خمس سكان عالمنا أي ما يناهز مليار و300 مليون من أبناء البشرية وتفشي ظاهرة الفقر التي تزداد تفاقما مع تدني موارد الرزق المستديمة في الأرياف خاصة منها بعض المناطق الجغرافية من عالمنا وتكتسي أوجها قاسية في فضاءات تعاني من تدهور مواردها الطبيعية ومن محاصرة الجفاف والتصحر.

فتطالعنا يوميا صور قاتمة لرجال ونساء وأطفال معدمين في الأرياف مجردين من الوسائل اللازمة لضمان العيش الكريم الشيء الذي يجعلهم عرضة للأمراض والأوبئة وجميع أشكال الفاقة.

وجميعنا يعلم أن هذه الصورة القاتمة تعني بالأساس عددا من المناطق في القارة الإفريقية المتعرضة لجميع أشكال التهميش والتي نوليها نحن في المغرب أهمية خاصة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنستحضر هنا ذكرى والدنا المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، والذي كان يعتبر من أخلص المدافعين عن القارة الإفريقية وعن ضرورة واستعجال اتخاذ التدابير على الصعيد الدولي لتدارك الموقف وإدماج قارتنا في مسلسل التنمية. وكان رحمة الله عليه، يدعو باستمرار إلى إخراج قارتنا من صيرورة التهميش التي دخلتها منذ عقود ونزع فتيل الانفجار المحقق بها، إن لم تتجدد كافة الأسرة الدولية لرفع عوائق التنمية عنها وفتح آفاق جديدة أمام شعوبها وأجيالها الصاعدة.

وفي السياق نفسه سبق لنا ونحن آنذاك ولي عهد مملكتنا في يونيو 1992 أمام المؤتمر الدولي حول موضوع الأرض والذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أن دعونا المجتمع الدولي إلى إيلاء أهمية خاصة للقارة الإفريقية التي تعاني باستمرار من تلاحق الكوارث الطبيعية وتعاقب سنوات الجفاف وتسارع التصحر واقترحنا آنذاك ابتكار معاهدة خصوصية في هذا الشأن تعنى بالقضايا الناجمة عن الزحف المزعج للتصحر وتواتر ظاهرة الجفاف.

ولقد أتيت لنا أيضا في يونيو 1997 أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك والمخصصة لدراسة وتقييم وثيقة مؤتمر ريو دي جانيرو والمدعوة بـ «برنامج 21» أن دققنا ناقوس الخطر. وصرحنا آنذاك بأن من شروط الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، الاعتناء بحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية لصالح الجميع، ذلكم أن ظاهرة الخصاص أصبحت بارزة للعيان بالنسبة للعديد من الموارد الحيوية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من أسباب التوتر وينذر بنشوب النزاعات في جهات مختلفة من المعمور إذا لم تتخذ الأسرة الدولية التدابير اللازمة والمستعجلة لإذكاء الأمل وتفعيل جميع أشكال التضامن.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح من المسلمات أن جميع المخططات الهادفة إلى مكافحة التصحر والحفاظ على الموارد الطبيعية لا بد لها أن تتداخل بصفة حميمة مع سياسات وتصاميم التنمية المستدامة وبالتالي لا يمكن فصل مشكل التصحر عن مشكل التنمية بصفة عامة.

فإذا كنا نريد حقا محاربة التصحر أو على الأقل الحد من آثار الجفاف وتدهور المحيط الطبيعي والبيئي في بواديننا فيلزمنا الاهتمام بجميع مظاهر التنمية القروية المستدامة واستئصال أشع أوجه الفقر فيها من خلال برامج تنمية مندمجة يسري مفعولها على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى هذه البرامج أن تشمل على الخصوص ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وصيانتها وتنويع مصادر العيش في العالم القروي وإعداد التراب وتجهيزه بالمرافق الأساسية وإشراك المستعملين في تدبير الثروات المتاحة والعمل عموما على سن سياسة تهدف إلى الرفع من المستوى الاجتماعي والتكويني والثقافي للإنسان القروي حتى يمكن إدماجه حقا في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد وبالأحرى في تطور الإنسان بصفة شمولية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد بات من الصعب بل ومن المستحيل تشخيص الظواهر الطبيعية والبيئية الكبرى كالجفاف والتصحر أو محاولة معالجتها انطلاقاً من رؤية وطنية أو قطرية ضيقة تقف عند الحدود الجغرافية والسياسية للدول. إن هذه الظواهر بحكم طبيعتها لا تعترف بهذه الحدود إذ أن آثارها وانعكاساتها السلبية تمتد لتعبر الدول والقارات لتجثم بوطأتها على مجالاتها الحيوية وتشكل بالتالي هاجساً مشتركاً لكل الشعوب.

ويقدر ما تأخذ هذه الظواهر من بعد دولي بقدر ما تدعونا معالجتها إلى الابتعاد عن النظرة الإقليمية والانخراط في مقاربة عالمية تعتبر وحدها الكفيلة بجعل المنتظم الدولي يتحمل مسؤوليته التاريخية في إطار من التضامن والتآزر. ومما يدعم حتمية تبني هذه المقاربة ما يعرفه العالم اليوم من مؤشرات دالة على وحدة مصير البشرية لاسيما أن العالم اليوم أضحى كياناً متلاحماً ملتئماً يشد بعضه بعضاً بشكل يصعب معه تصور تنمية رقعة جغرافية دون الأخرى. وتقتضي هذه الرؤية الشمولية التي يفرضها حجم الظواهر المنشود معالجتها تصور خطط وبرامج جهوية ودولية تمتد على المدى البعيد، تجند لها جميع الإمكانيات الضرورية والخبرات والتقنيات الحديثة وتعبأ لها موارد مالية منتظمة لضمان نجاعتها وتحقيق غايتها.

ولأننا نعيش ظرفية تهددها مخاطر جديدة ترتبط بالتحويلات المناخية وتفاقم ظاهرة التصحر يتعين علينا أكثر من أي وقت مضى العمل على حماية مواردنا الطبيعية والحفاظ عليها حتى نمكن الأجيال المقبلة من العيش في عالم يطبعه التضامن والرخاء. نحن اليوم على بينة من أن الموارد المائية هي مفتاح التنمية في بلداننا ويقدر ما تعد هذه الموارد نادرة بقدر ما تمثل رهاناً أساسياً على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن ثم، فإنها تشكل مصادر توتر داخل كل بلد من بلداننا وكذلك فيما بين البلدان التي تتقاسمها. ولذا علينا أن نعمل جاهدين حتى لا يصبح الماء مصدر صراعات ونزاعات، فرغم الصعوبات التي تعرفها بعض العلاقات الدولية في هذا المجال يحدونا طموح إلى العيش في خضم حركية يتحكم فيها منطق الوئام والتعاون بدل القطيعة والمواجهة حركية تنتصر فيها إرادة الشراكة والتضامن. ومن هذا المنطلق، احتضن المغرب أول ملتقى عالمي للماء في مارس 1992 الذي شكل خطوة هامة لبلورة وعي جماعي بأهمية هذه الإشكالية ومرحلة بارزة في إرساء أسس حوار وتعاون دوليين أصبحا من الضرورة بمكان.

حضرات السيدات والسادة،

سيكون جمعكم العام اليوم مناسبة لاتخاذ قرارات حاسمة ستحدد مستقبل مرصدنا لتضع رهن إشارته آليات جديدة ستساهم ولا شك في الرفع من مستوى أدائه. ما أحوج عالم اليوم لصورة واضحة عما تعانيه دول الصحراء والساحل من حجم الجفاف والتصحر. ومن هنا تتجلى جسامة مسؤولية المرصد الذي سيساهم ولا محالة في بلورة تشخيص واقعي للوضع الراهن ويقترح مناهج العمل الناجعة لمعالجة هذه الإشكالية.

إن التغييرات المؤسسية التي تعتمون استحداثها على مرصدنا ستجعل منه ولا شك منبراً عالياً من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة أمام صوت بلداننا كي يصبح مسموعاً على الساحة الدولية.

وفقكم الله وكل بالنجاح أعمالكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الوطني للعصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية
الرباط، 03 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 10 مارس 2000 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بخطابنا هذا وأنتم تعقدون مؤتمركم الهادف إلى تفعيل منظمة العصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية، باعتباره مؤتمرا يستهدف المقاصد النبيلة والغايات المثلى التي تندرج في صلب اهتمامنا الملكي السامي بالتنمية الاجتماعية الشاملة لمملكتنا وتأهيل مواردها البشرية باعتبارها حجر الزاوية في كل ما نسعى إليه من بناء المغرب الجديد على سواعد أبنائه ومساهمة كل مكوناته خاصة مجتمعه المدني المنخرط في عملية التنمية والتوعية والذي تحظى حيويته ببالغ عنايتنا وتقديرنا.

لقد آلينا على أنفسنا، منذ تولينا أمانة قيادة شعبنا، العمل على استثمار طاقاتنا البشرية وإدماجها في السياق العام للتنمية مواصلين بذلك مسيرة بناء المغرب الحديث التي نهض بخطاها الأولى جدنا المنعم بطل التحرير جلاله الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، منذ فجر الاستقلال، حينما أدرك بثاقب نظره أن تجسيد هذا الاستقلال لن يتحقق فعليا إلا بتأهيل المغاربة قاطبة لممارسة حقوقهم وواجباتهم وتحرير كل طاقاتهم للإسهام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا عن طريق استئصال آفة الجهل والامية، والعمل على نشر التعليم وجعله أداة لمواكبة العصر. وهكذا دعا، رحمه الله، منذ ذلك الحين إلى تعبئة القوى الوطنية المخلصة من أجل الانخراط في هذه العملية، فكانت «العصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية» التي تشكلت برئاسته السامية، هي المنظمة المغربية الأولى التي جسدت بالفعل الاستجابة الخيرة لهذه الدعوة كتعبير منها عن تضامن المجتمع المدني مع الدولة في كسب رهان التنمية.

وقد واصل والدنا المنعم جلاله المغفور له الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحه، هذه المسيرة في البناء والتشييد للمغرب المعاصر بإحداث نقلة نوعية في مسيرة التربية والتكوين، حينما سهر، رحمه الله، على إقامة نظام تربوي وطني متكامل يتمثل في تشييد مدرسة مغربية كفيلة بتعميم التعليم، من غاياتها القضاء على الأمية بطرق عصرية وكذا إعداد أجيال قادرة على النهوض بمسؤولياتها في بناء المغرب الحديث، جاعلا من تكوين الأطر إحدى أولويات المخططات المتتالية للتنمية. وظل، رحمه الله، يواكب تطور هذه المدرسة

بجهد دؤوب وتوجيه موصول تجلى على وجه الخصوص في تحيين أهدافها وتجديد نظمها والحرص الشديد على إشراك الجميع في تطويرها، بغاية جعل المكتسبات ترقى إلى مستوى الطموحات إلى أن توج هذه المسيرة بتشكيل جلالته للجنة خاصة لإعداد ميثاق وطني للتربية والتكوين. حتى إذا استأثرت به رحمة الله وشاءت عنايته تعالى أن تحملنا مسؤولية متابعة قيادة هذه المسيرة، بادرننا إلى إقرار هذا الميثاق الذي ساهم في صياغته ممثلون عن مكونات الأمة من أحزاب سياسية وهيئات نقابية وقطاعات منتجة وعلماء ومجتمع مدني ومتخصصين في الشأن التربوي. وقد سهرنا على بلورة حكومة جلالتنا له في مشاريع قوانين، ودعونا لعقد دورة استثنائية للبرلمان للبت فيها.

إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين يعتبر بحق إطارا مستقبليا سيمكن بلادنا خلال العشرية القادمة من تبوء مكانة مرموقة بين الأمم ذات المؤهلات البشرية العالية. وإن أهدافه في ما يخص تعميم التمدرس وتحسين نوعيته والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية تجعلنا نتطلع بكل وثوق إلى تخفيض نسبتها إلى أقل من نصف مستواها الحالي في متم هذه العشرية واستئصالها التام في أفق منظور.

ولن يتأتى لنا بلوغ هذه الأهداف إلا ببناء صرح مدرسة مغربية ناهضة برسالتها في إعداد أجيالنا الصاعدة لإدماجها في سيرة التنمية الشاملة وتأهيلها لولوج عالم الألفية الثالثة بكل ما يحمله من تحديات، علما بأن ذلك ليس سوى بعد من أبعاد سياستنا الرامية إلى إيلاء الشأن الاجتماعي لرعايانا الأوفياء الأولوية التي يستحقها باعتبار الإنسان المغربي هو محور التنمية وأداتها في نفس الوقت. وهو المستهدف أساسا من سياسة ترسيخ دولة الحق والقانون التي تتكافأ في ظلها الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار، نتوخى أن نجسد تكريم المواطن المغربي بتمتيعه بكامل حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في التعليم المستمد من مرجعية ديننا الإسلامي الحنيف الذي كان أول محكم تنزيله الأمر بالقراءة ومن دستور مملكتنا الضامن للحق في المساواة والتربية وتبعا لمتطلبات هذا العصر الذي تعد تنمية الموارد البشرية ونسبة التعليم أحد مؤشرات قياس تقدم الأمم فيه.

حضرات السيدات والسادة،

إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين ينطلق في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية من رؤية جديدة تتجاوز سلبيات المقاربات السابقة التي حد من فاعليتها عدم تعبئة كل الفاعلين، وخاصة منهم المجتمع المدني واعتبار محو الأمية والتربية الأساسية قضية الدولة وحدها. إننا ندعو لاعتماد منظور شمولي يدمج مكافحة الأمية ضمن استراتيجية جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتأهيل المستفيدين من عملية محو الأمية للإنتاج والتكيف الأمثل مع آلياته ومراعاة خصوصيات بيئتهم وأوساطهم الاجتماعية، وتمكينهم من الانفتاح المستمر على مجتمع التواصل والتنافسية الذي هو مجتمع العولمة. إنها المقاربة التي تتوخى إكساب المستفيدين منها مهارات أساسية ووظيفية تضمن لهم الكسب المشروع والعمل المنتج. وبذلك يسهم محو الأمية في القضاء على الفقر والتهميش من خلال استهدافه كل الفئات الهشة في نسيجنا الاجتماعي، ولاسيما الأطفال اليافعين الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة والمرأة في العالم القروي والعمال في المقاولات والفئات العاجزة عن التواصل مع محيطها. وبذلك نشعر هؤلاء وأولئك بمرودية تعلمهم وبأهمية انشغالهم من الأمية والجهل. ونمكن البلاد من موارد بشرية كفاءة ترفع من تنافسيتها لأن هذه الأخيرة أضحت تقاس بجودة هذه الموارد وليس بتدني كلفة اليد العاملة.

إن هذا المنظور الشمولي لن يكون له الأثر الذي نتوخاه إلا عن طريق التشارك في إنجازها بين الدولة ومؤسساتها العمومية وبين مختلف مكونات المجتمع المغربي. ذلكم أن أية استراتيجية محكمة الأهداف والوسائل في هذا المجال، تتطلب التعبئة الشاملة لكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمسؤولين عن القطاع العام وممثلي الجماعات المحلية والقطاعات المنتجة والمجتمع

المدني من ناحية أولى، وتعبئة المستهدفين بالتكوين وتوعيتهم بمسؤولياتهم في الاندماج وتحسيسهم بضرورة فك الحصار عنهم بسبب الأمية والجهل من ناحية أخرى.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لننوه بما نلمسه اليوم من حماس وطني ومن التفاف حول جلالتنا في كل ما نختطه من مشروعات للنهوض بالشأن الاجتماعي وتعبئة شاملة للمجتمع المدني الذي نحرض على جعله شريكا متميزا للسلطات العمومية في ميدان التنمية الاجتماعية، وندعو إلى مده بكل الوسائل للنهوض بمهمته ولا سيما مكافحة الفقر والتهميش والقضاء على معوقات التنمية الاجتماعية الشاملة وعلى رأسها الأمية. كما نعتبر دور العصابة المغربية في هذا الصدد دورا فاعلا مع غيرها من المنظمات والهيئات الممثلة للمجتمع المدني خصوصا. وقد كان لهذه العصابة دورها الرائد في بداية الاستقلال حينما استثمرت الحماس الوطني يومئذ في إنجاز مشروعها النبيل بقيادة نخبة فاضلة من الوطنيين. ونستطيع اليوم أن نتفاءل بكون دورها سيكون أكثر فعالية لمواصلة مسيرتها بفضل ما ستعرفه أجهزتها من دم جديد وأطر نشيطة، وما يمكن أن تصطنعه من آليات في التواصل والإعلام وفي بيداغوجية التكوين مستفيدة من معطيات التطور الهائل الذي يعرفه عالمنا المعاصر ومتميزة بتزامن انبعاثها الجديد مع انخراطها الصادق في تفعيل ما أجمعت عليه مكونات الأمة بشأن محو الأمية والتربية غير النظامية من خلال الميثاق. وقد وفقت إلى عقد مؤتمرها هذا في سياق انكباب مجلسي البرلمان على البت في نصوص إعماله.

حضرات السيدات والسادة،

إن علينا ونحن نستهدف من خلال هذه العملية الوطنية الأساسية تنمية مواردنا البشرية وإدماجها في سياق التنمية الشاملة أن نحذر من اعتبار محاربة الأمية مجرد تلقين لقواعد القراءة والكتابة فحسب، فالأمية بمعناها الجديد الذي يطرحه فجر الألفية الثالثة هي العجز عن الاندماج في مجتمع التواصل والإعلام. فبمقدار ما تحتاج العولمة عالمنا، فإن الأمية النوعية للقرن الحادي والعشرين التي تعني العجز عن استيعاب وتوظيف عناصر التطور التكنولوجي والمعرفي، ستظل تهدد مجتمعنا لا قدر الله. لذلك يتعين علينا أن نعمل ليس فقط على محو الأمية الأبجدية بمعناها التقليدي، وإنما محاربة خطر الأمية النوعية التي تلاحق كل من يقصر في مواكبة حضارة العصر أو الاندماج في مجتمع التواصل والإعلام.

وإننا إذ نعرب عن ارتياحنا مجددا لعقد هذا المؤتمر، الذي لا شك في أنه سيتداول جملة من القضايا التي أشرنا إليها، لنشكر القائمين بتنظيمه، كما نشكر جهود العاملين المخلصين في هذا المجال وكلنا ثقة في عبقرية شعبنا ووعيه بضرورة رفع التحدي، وهو على عتبة قرن جديد لا كرامة فيه لغير المؤهلين لرفع تحدياته وخوض السباق فيه في حلبة الإنتاج والإبداع والتواصل، ضمن مزج فاعل بين الحفاظ على الهوية والانفتاح على حضارة العصر وامتلاك مفاتيح تقدمها العلمي والتكنولوجي التي لن ننفذ إليها كما جاء في الذكر الحكيم إلا بسطان العلم.

«قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون. إنما يتذكر أولو الألباب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل العشاء الذي أقامه على شرف جلالة الرئيس الفرنسي السيد جاك شيراك
باريس، 13 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 20 مارس 2000 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس الجمهورية،

أصحاب السعادة،

أيها السيدات، أيها السادة،

سوف يدرك الجميع هنا وفي هذه الأثناء المتميزة لماذا أستحضر في أولى كلماتي وأفكاري هذه جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته.

ذلكم أن والدي المعظم قد توج إلى جانبكم - سيادة رئيس الجمهورية - وعلى منصة احتفالات يوم 14 يوليوز الماضي أحد آخر أعمال عهده وأكثرها تأثيراً في النفس باختيار جلالته ذلكم العيد الذي هو عيد الحرية وحقوق الإنسان لإعطاء بعد غير مسبوق لوحدة مثلنا وللثراء المميز لمصيرينا.

في ذلكم اليوم - سيادة رئيس الجمهورية أيها السيدات والسادة - سما العمل السياسي والتعبير الدبلوماسي من خلال حقيقة الرجال ومن خلال القيم التي يعزونها أيما إعزاز. فعندما تقدم أفراد الحرس الملكي استعراض الجنود الفرنسيين في محج الشانزليزي، وعندما امتزجت نغمات النشيديين الوطنيين المغربي والفرنسي أدرك الشعبان المغربي والفرنسي مغزى ذلك أحسن إدراك.

إن التقارب والحميمية الفريدين اللذين شعر بهما كل واحد منا دون أن يعرف أو يقدر دائماً على التعبير عن ذلك تبلورا حينئذ بقوة وبمشاعر جياشة، محدثين في أعماق بلدنا الاستجابة والمواقف التي تؤسس لقوة ولشرعية شراكة مختلفة وطموحة ومبتكرة تنسجم مع ما يروم المغرب وفرنسا تطويره وإقامته معا في حضيرة المجموعة الأممية.

ذلك هو المقصود بالضبط وذلك هو المشروع الذي أتجد له سيادة رئيس الجمهورية. ويبقى صحيحا أننا عندما نتفحص اليوم إطار وتفاصيل علاقاتنا سياسية كانت أو اقتصادية، فإنه بوسعنا أن نعبر عن ارتياحنا.

إن فرنسا تحتل مكان الصدارة في كل شيء بالمغرب. فهي أول مستثمر وأول زبون وأول دولة مانحة. ويمكنني أن أتحدث عن مجالات أخرى لتعاوننا طالما عرفت نفس التميز والتألق في غالب الأحيان. وتحضرنى هنا على الخصوص الخطوة الرائدة لفرنسا التي عرفت قبل غيرها كيف تحول جزءا من ديونها إلى استثمارات منتجة.

وعلى العموم - وأسجل هذا بسعادة بالغة - فإن المغرب هو اليوم في فرنسا أكبر قربا منكم وأكثر ألفة لدى جميع الفرنسيين من أي وقت مضى. ولا يسعني إلا أن أشيد في هذا الصدد بكل الذين نحن مدينون لهم بالجودة الرفيعة والنجاح الكبير الذي حققته تظاهرة «زمن المغرب»، تلكم التظاهرة التي أسدل الستار مؤخرا على آخر أنشطتها، والتي ساهمت بفعالية في التقريب بيننا من خلال التعريف بنا بصورة أفضل ومنحتنا التقدير الذي نستحق حتى نكون محبوبين أكثر. فمن الموسيقى إلى الأدب ومن الاقتصاد إلى الفكر كتبت ممتا مدينة فرنسية وآلاف التظاهرات صفحة أخرى من صفحات تاريخنا الحافل وقد فعلت ذلك بحب ومهارة.

إن هذه التظاهرة - أيتها السيدات أيها السادة - التي شكلت فترة رائعة في فرنسا لتجعلني أقول إن هذه المكتسبات لن يكون لها من معنى ولا استمرارية إلا إذا وضعناها من الآن فصاعدا في أفق ودينامية شراكة إرادية وتضامنية ونموذجية في الوقت نفسه.

إن المشروع المجتمعي الذي بلوره المغرب والذي يواصل تطويره بانتظام، يندرج في الواقع ضمن هذا المنطق وفي الفضاء الاستراتيجي ذاته والقيم العالمية نفسها التي هي بشكل عام قيم فرنسا والعالم الحديث. لكن نقاط الالتقاء العميقة والبنوية هاته المتجدرة في الكفاءة الاقتصادية التي تحدثت عنها قبل قليل في حاجة إلى مشروع شمولي آخر لكي تعطي أفضل ثمارها. كما أنها تتطلب تحديد إطار مؤسسي جديد كفيل بالدفع بهذه العلاقة وجعلها تحقق الغاية المرجوة منها والتي نريدها علاقة متميزة وجوهرية.

السيد رئيس الجمهورية،

من هذه المقاربة ينبع إقناعي الراسخ بأن الآليات التقليدية للتعاون الثنائي التي تقوم وتتطور على أساسها وابطنا قد بلغت حدود فاعليتها.

لقد كان عملنا معا من الجودة بحيث أن اللباس الذي صنعناه لأنفسنا لم يعد يتسع لنا. بل إنه لم يعد في جزء منه مسيرا للعصر إذا ما أخذنا بالحسبان أن بعض النصوص التي لا زالت تنظم التعاون بيننا تعود في حالات كثيرة إلى الستينيات.

ويتعين علينا إذن، من الآن أن ننكب على تحديد وترشيد فضاء ثنائي آخر لكي نعطي لعلاقاتنا عمقا جديدا وقواعد عمل جديدة. كما يتعين علينا أن نضع معا معايير تقدير للأخطار المتبادلة التي سيكون علينا تحملها بحيث تكون مقاييس متلائمة بشكل أفضل مع واقع مغرب اليوم ومنسجمة انسجاما تاما مع الأهداف التي سنحددها لمستقبلنا.

إن هذا الإطار الذي سيكون علينا ابتكاره، سيادة رئيس الجمهورية، إذا وضعناه موضع التنفيذ وإذا أعطى الثمار المرجوة بحق منه باعتبار أصالته، يمكن أن يكون إطارا نموذجيا. إنه لمسعى جريء وقد يبدو مفتقدا للتواضع لكنه في الواقع براغماتي وواقعي.

فهو براغماتي وواقعي لأنه إذا ما استطاعت فرنسا بالنظر إلى المكانة والدور اللذين تضطلع بهما داخل الاتحاد الأوروبي، وإذا ما استطاع المغرب من جهته باعتباره بلدا عربيا، إسلاميا، يقر الجميع بإشعاعه الروحي وبحضوره الفعلي على صعيدي الشرق الأوسط

وإفريقيا خاصة، أن يبلورا صيغ هذه الشراكة المتميزة، فإن المرجعية المفتقدة حاليا ستتحقق حينئذ لتضفي المصادقية والواقعية والمضمون على الجسر الرابط بين ضفتي المتوسط الذي كنتم، سيادة رئيس الجمهورية، سباقين إلى الحديث عنه قبل خمس سنوات حينما تحدثتم بحق عن هذا المشروع الأورو متوسطي الكبير الذي تأخر ظهوره على أرض الواقع.

أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة،

لقد أثارت فرنسا - وكان ذلك في الرباط في يوليوز 1995 - هذا الطموح الأوروبي الكبير وأكدتم أنذاك سيادة رئيس الجمهورية أنه ينبغي لهذا الطموح أن يستلهم العلاقات المثالية بين المغرب وفرنسا. وإنما اليوم بصدد هذا الموعد مع التاريخ.

بعد بضعة أسابيع ستترأس فرنسا المجلس الأوروبي الذي ستكون منطقة حوض المتوسط على جدول أعماله. فهل ستكون هذه فرصة تاريخية لتحريك الإطار الصحيح من الناحية السياسية، لكن التقليدي في المحصلة الأخيرة الذي وضعت خطاطته في برشلونة والذي ندرك جميعا الآن بعد خمس سنوات محدوديته وتذبذبه.

ولربما حان الوقت كذلك لإعطاء الأجندة الأوروبية في منطقتنا صبغة مختلفة قد يكون من شأنها جعل المغرب وبلدان أخرى بجنوب البحر الأبيض المتوسط يحدوها الأمل في أن تتطلع إلى شراكة تكون في الوقت ذاته:

- أكبر وأحسن من إطار التشارك الذي يجمعنا والذي تمت مراجعته وتحسينه.

- شراكة قد تكون لبعض الوقت أقل من الانضمام الذي يمليه في الواقع العقل والجغرافيا والواقع اليومي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلداننا.

إن كلامي هذا لا يعني - سيادة الرئيس - مجهودا ظرفيا قد يكون من قبيل الخيال السياسي أو بلاغة اللحظة في الخطاب الأكاديمي.

فعلى العكس من ذلك، لدي قناعة بأنه يمكننا ويتعين علينا الآن زحزحة بعض الطابوهات في أفق إبرام اتفاق متفرد نعرف جميعا كيف سنعطيه المحتوى الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي الذي هو في النهاية نتيجة طبيعية لأواصر التضامن الواقعي والمصيري الذي يجمع بيننا منذ مدة طويلة.

كما لاحظتم ذلك - أيها السيدات أيها السادة - إن المغرب منسجم مع نفسه في اختياراته وفي كفاحاته التي يظل على رأسها إحلال السلام بين الفلسطينيين والعرب من جهة، والإسرائيليين من جهة أخرى، وكذا تحقيق المصالحة المأمولة التي طال انتظارها بين المسلمين واليهود. إن الكرامة المستعادة والحرية المتقاسمة أيضا - كما أبرزت ذلك في غالب الأحيان - غير قابلتين للمساومة. إن هذه المبادئ الأساسية هي مبادئ كونية لا يمكن المساس بها، شأنها في ذلك شأن الاحترام التام للالتزامات المتفق عليها. إنني أعني بقولي هذا الأراضي العربية التي لا زالت محتلة. وأخص بالذكر بطبيعة الحال مدينة القدس باعتبارها مكانا للتلاقي والحوار والتعايش يتعين أن يستعيد فيه كل مكانه وحقوقه.

إن المغرب باعتباره فاعلا تاريخيا وحريصا على هذا المسلسل لم يعد في حاجة إلى تقديم الدليل على التزامه بسلام عادل ودائم، سلام يتجاوز الدول والحكومات ليكون سلام القلوب والعقول.

إنه يتعين علينا من أجل إنجاز ذلك إعادة الحياة والحيوية إلى عقد الثقة الذي شرع العرب والإسرائيليون في بلورته والذي يعاني اليوم في أغلب الأحيان من الوهن بسبب التشكيك وانعدام الثقة وأحيانا من الفتور.

سيادة رئيس الجمهورية،

إن الشعور الذي أعبر عنه هذا المساء، هو شعور الجيل الذي أنتمي إليه. جيل النساء والرجال الذين تجمعهم في المغرب حماسة الشباب والحكمة والتبصر التي تواكب، بطبيعة الحال، الكفاح الذي نريده أولويا من أجل أكبر وأفضل ما يمكن من التنمية وأكبر وأفضل ما يمكن من النمو وأكبر وأفضل ما يمكن من الإشعاع الروحي والقدرة على الانفتاح على الغير وعلى الآخرين.

إن هذا الشعور، أيها السيدات والسادة، هو شعور عاهل ورئيس دولة عربية وإسلامية يرغب، مع ميلاد قرن جديد، في مشاركة الشعب الفرنسي منظوره لفضاء إقليمي للتضامن والحدائق، كفيل بتمكين مجتمعاتنا على ضفتي المتوسط من التخلص مما تبقى لديها من أفكار بالية ومخاوف قديمة طالما اعترت وكدرت صفو أذهاننا.

إن هذا المشروع المجتمعي، سيادة رئيس الجمهورية، لن نربحه وحدنا. فهذه هي قناعاتي وقناعة جميع المغاربة. وإن الأمل ليحدونا في أن تشارك فرنسا في ذلك بإعمال العزيمة السياسية والإقدام والقدرة على الابتكار والوسائل التي من شأنها توفير كل حظوظ النجاح لهذا التحالف من أجل التقدم.

وإنني أختتم كلمتي كما بدأتها، سيادة رئيس الجمهورية، بالإشادة بالثقة الكبيرة التي تميز العلاقات التي حرص بلدانا على إقامتها بينهما من خلال إعطائها أحسن ما لديهما.

كما أشكركم سيادة رئيس الجمهورية، على الاستقبال الحار وحسن العناية اللذين تركا في نفسي أنا وصاحبة السمو الملكي الأميرة للاحساء أطيّب الأثر. وإنني أود أن أقول أيضا للسيدة شيراك؛ إننا تأثرنا بمدى لطفها وحسن استعدادها والعناية الخاصة التي أحاطتنا بها منذ وصولنا.

أيها السيدات والسادة،

أدعوكم إلى الوقوف احتراما لرئيس الجمهورية الفرنسية والسيدة شيراك مع متمنياتنا لهما بموفور الصحة وللشعب الفرنسي بالسعادة والازدهار.

عاشت فرنسا، عاش المغرب، عاشت الصداقة المغربية الفرنسية.

والسلام عليكم.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال استقبال جلالاته لممثلي الجالية المغربية المقيمة بفرنسا
باريس، 14 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 21 مارس 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
رعايانا الأوفياء ممثلي جاليتنا بفرنسا،

يسعدنا أن نلتقي بكم لنعبر لكم ولكافة جاليتنا المقيمة في الخارج عن مدى تقديرنا وافتخارنا. لقد اعتاد والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، كلما حل بالديار الفرنسية الالتقاء بكم والاطمئنان عليكم والاهتمام بشؤونكم. وهي سنة نحافظ عليها للاهتمام الذي نوليه لقضاياكم وتجديدا للعهد الذي يربطنا وإياكم.

إن مما يثلج الصدر عبارات التقدير التي سمعناها من المسؤولين الفرنسيين. لقد استطعتم كسب تقدير سكان البلد المضيف لاحترامكم لقوانين الدولة الفرنسية وقيم مجتمعتها دون أن تنتكروا لقيمكم وجذوركم. وقد كانت تظاهرة «سنة المغرب» مناسبة عبرتم فيها عن مدى تعلقكم ببلدكم وبقيمه الراسخة وافتخاركم بمظاهر غنى ثقافتنا وحيويتها وتفتحها. وقد أسهمت من خلال تعبئكم في إنجاز هذه التظاهرة التي ساعدت في تقريب مجتمعتنا وفي رصد آفاق التعاون في الميدانين الثقافي والاقتصادي.

إن مما يبعث على الارتياح متابعتكم لمسيرة بلدكم واستعدادكم للإسهام في مسيرة التقدم والتحديث، ولا أدل على هذا الاهتمام من تزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي ترعونها وتسهمون من خلالها في التصدي للقضايا الملحة، التي نعيها أكبر الاهتمام كالتخفيف من حدة الفقر وتحسين البنيات التحتية الأساسية في المناطق القروية. ونود هنا أن نعبر عن تشكراتنا الخاصة وتقديرنا للأعمال الخيرية التي تقوم بها الجمعيات والأفراد في المهجر لفائدة الفئات المحرومة في بلدنا.

رعايانا الأوفياء،

لقد تلقينا رسائل عديدة من لدن أعضاء كثيرين من جاليتنا يلتمسون منا معالجة القضايا الملحة. وهي قضايا تحظى بالاهتمام لدينا. وإننا لنعي المشاكل التي تواجهونها وتستلزم معالجتها الأمد الطويل. وإننا لعازمون على التصدي لها مع مؤسسة الحسن الثاني التي

تشرف عليها شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم وإيلائها الأهمية التي تستحقها لتحسين ظروف الاستقبال وأداء المصالح
القنصلية والنظر إلى الإطار القانوني بشكل يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضعية الاجتماعية التي تعيشونها.

إننا ننتهز مناسبة التقائنا بكم لندعوكم أن تحافظوا على الصورة السمحة للإسلام التي تعبرون عنها من خلال ممارستكم اليومية
وثقافتكم الراسخة.

ولا يفوتنا هنا أن نعبر لكافة أعضاء الجالية عن تأثرنا العميق لمشاركتها أحزاننا في فقيد الأمة المغربية جلالة الملك الحسن الثاني،
طيب الله ثراه؛ لقد أرسلتم ممثلين عنكم للتعبير عن الوفاء الذي تكنونه لروحه الطاهرة والتعلق بشخصنا. فجزاكم الله خير الجزاء
على ما أبديتهم من ارتباط بمؤسساتكم المقدسة في السراء والضراء.

وقفكم الله وأبقاكم خير سفراء لبلدكم تشيعون قيم الجد والتسامح واحترام الآخر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل الاستقبال الذي أقامه عمدة باريس على شرف جلالاته
باريس، 14 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 21 مارس 2000 م

السيد العمدة،

حضرات السيدات والسادة مستشاري مدينة باريس،

أيها السيدات والسادة،

لعلكم تتصورون مبلغ تأثري أو بالأحرى مدى السعادة التي تغمرني وأنا أشاطركم هذه اللحظة المتميزة التي تلتقي فيها مجددا المملكة المغربية وباريس ويتعارفان ليحييا معا قيم الحرية والإبداع والتمازج الثقافي التي طبعت علاقة لم يعتر عناصر القرب والاستمرارية القوية فيها أي وهن.

سيادة العمدة،

إنني أجد نفسي في قلب قصر هذه البلدية العريق الذي كان شاهدا على كل شيء، فباريس تثير الشاعرية في النفس بطبيعة الحال والخيالات الأدبية المجنحة ولكنني سأحاول مقاومة ذلك لأقول لكم بكل بساطة : شكرا جزيلا وشكرا لكل الباريسيين لأنهم عرفوا كيف يستقبلون ويواكبون ويحبون المغرب. فهذه الحقيقة ثابتة منذ زمن طويل تؤكدها متاحفكم ووثائقكم بكيفية رائعة.

وهذا يصدق على الوقت الراهن أكثر وهو ما يتضح مثلا من خلال قرار منتخب المدينة على اختلاف مشاربهم إطلاق اسم جلالة المغفور له، محمد الخامس، على إحدى أكثر الساحات رمزية بباريس، وهذه الالتفاتة ليست ودية فحسب أو أملتها دوافع دبلوماسية، ذلك أنني أعلم أن الباريسيين في قرارة أنفسهم لم ينسوا - على غرار جميع الفرنسيين - أن جدي كان رئيس الدولة الأجنبي الوحيد الذي قلده الجنرال ديغول وسام رفيق التحرير.

ولعل والدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، كان يفكر في هذا الكفاح من أجل القضية نفسها، قضية كرامة الإنسان ورفض الطغيان الشمولي وهو ينظر إلى الجنود المغاربة والفرنسيين في محج الإليزي ملتحمين من أجل الأفضل ومن أجل أن يتقاسموا انطلاقا من باريس الخصوصية الغنية لمصيرنا مع باقي العالم.

ومرة أخرى تكتب في بلدكم هذه الصفحة غير المسبوقه في تاريخ متميز بالفعل .

وفي باريس التي تستقبل منذ أمد طويل أكبر عدد من أفراد الجالية المغربية في الخارج تالألت أيضا أضواء «زمن المغرب» ساطعة. إن جامعاتكم ومتاحفكم ومسارحكم ولتويلوري وساحة لاكونكورد فتحت أبوابها للمغرب بكل موهبة ورحابة صدر وفي غالب الأحيان بكل محبة.

فطيلة هذه الشهور من الاحتفال بـ «زمن المغرب» والتي امتزج فيها الفرح والحوار والموسيقى والشعر، كانت قلوبنا كلها تخفق لهذا التناغم، وقد أدرك المغاربة أنهم عاشوا معكم شيئا جديدا ومتميزا كما عرفوا - وباريس تعيش على الإيقاع المغربي - الحجم الحقيقي لعمق هذا المكسب الجديد الذي يقربنا أكثر ويجعلنا معا أكثر قوة.

هذا - جناب السيد العمدة - حضرات السيدات والسادة - ما أردت قوله لكم، وإنني لأجدد لكم مرة أخرى تشكراتي على ما تفوهتم به من كلمات رقيقة في حقي، وكذا على حفاوة وحرارة وصدائة الاستقبال الذي أبت باريس إلا أن تخصصه لنا.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الإسلامية الدولية حول موضوع «المرأة المسلمة والعلوم»
فاس، 15 ذو الحجة 1420 هـ الموافق 22 مارس 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نعرب لكم - مع أطيب تحياتنا - عن الابتهاج الكبير الذي يغمرنا ونحن نخاطبكم في مفتح هذه الندوة الإسلامية الدولية التي تنعقد في العاصمة العلمية لمملكتنا والتي تعالج موضوعا جوهريا وملحا وذا أهمية قصوى، إذ يتناول «المرأة المسلمة والعلوم». وذلك في إطار التعاون القائم بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» والاتحاد الدولي للمرأة في العلوم وبعض المؤسسات الجامعية في بلادنا.

وإنه لشعور نابع من التقدير العميق الذي نوليه للمعاني النبيلة التي يمثلها هذا اللقاء العلمي الذي يجمع صفوة من المتخصصين في مختلف فروع العلوم البحتة والتطبيقية عالمات وعلماء وفدوا على المغرب من أقطار شقيقة وصديقة تحذوهم رغبة أكيدة في أن يغنوا موضوعه بالنير من أفكارهم والحصيف من آرائهم، وأن يبحثوا بروح الفريق المتآزر وفي جو الزمالة الصافي مختلف القضايا ذات الصلة بدور المرأة العلمي في تنمية المجتمعات الإسلامية، مستشرفين آفاق المستقبل الممتدة أمام المرأة المسلمة في هذا المجال الذي يتوقف تطور الأمم وتقدمها على مدى التفوق في جميع أصنافه وعلى مستوى الإبداع في سائر معارفه.

إن اختيار المغرب مقرا لانعقاد هذه الندوة يعث في نفوسنا الرضى والارتياح إذ يواكب مطامحنا والغايات التي نسعى إليها لتبوأ المرأة الموقع اللائق الذي هي جديرة به. وهو يقوي فينا الثقة والاطمئنان بأن تطور المرأة في المجتمعات الإسلامية قد أخذ اتجاهه السوي السديد، واستقام على النهج القويم الرشيد، لأن التقدم الحق أي الذي يبني الإنسان وينشئ التمدن ويحقق العمران، ينطلق أساسا من قاعدة العلم في مختلف شعبه ومجموع قيمه ليتابع المسير في الخط اللاحب الذي لاعوج فيه والذي من شأنه أن يفضي إلى المستقبل المشرق الباسم وما يرجى فيه من ارتقاء متألق دائم.

حضرات السيدات والسادة،

إن للمرأة في تاريخ ثقافتنا وحضارتنا منزلة رفيعة تستمدّها من مبادئ ديننا الحنيف الذي ساواها مع الرجل في الحقوق والواجبات واعتبرها شقيقة له في الأحكام وفتح لها أبواب العلم والمعرفة دونما قيد أو شرط وفي غير حيف أو ضغط، مما أحلها في عصور الازدهار أسمى الدرجات وأنزلها أعلى المقامات ومكنها من المشاركة بفعالية في النهضة العلمية الإسلامية والمساهمة بإيجاب في إقامة صرحها الشامخ الذي عد بحق مثالا متفردا بين الثقافات والحضارات الإنسانية، والذي كان للعالمات المسلمات في تشييده أثر ظاهر وواضح منذ العهد النبوي الكريم على نحو ما قامت به كثير من الصحابيات الجليلات وأمّهات المؤمنين رضوان الله عليهن في تبليغ الدعوة وتلقين مسائل الفقه ورواية الحديث الشريف.

ولا بدع، فإن مما يجدر تأكيده في هذا المقام استيحاء من موضوع الندوة والتقاء مع أهدافها أن الإسلام - كما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم - قد جعل «طلب العلم فريضة على كل مسلم» ذكرا كان أو أنثى وأنه لم يقيد العلم أو يحصره في مجال دون آخر ولم يحجر على المرأة في طلبه وتحصيله أو تعميقه وتكميله اعتبارا للعلاقة الوطيدة بين المعرفة والعقيدة، ولما هو مطلوب فيهما من المسلم والمسلمة على السواء مما يجليه التفضيل الذي خص الله به ذوي العلم في قوله الكريم: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون».

بيد أن الواقع يكشف - بأسف شديد - أن المرأة في معظم المجتمعات الإسلامية لم تنل حقها الذي يوجبها لها الشرع ولم تسنح لها الظروف المواتية لأداء وظيفتها الاجتماعية ورسالتها العلمية بالقدر الذي به يكون تماسك المجتمع وتتوافر مقومات نهضته.

وهو وضع سلبي غير معزو إلى نقص أو ضعف في التشريع ولكنه ناتج عن تقصير وخلل في تطبيق المبادئ السامية التي جاء بها الإسلام لتمكين المرأة من القيام بواجباتها في إطار منظومة متلاحمة العناصر مترابطة الحلقات من الأحكام الشرعية والقيم العليا والمثل الرفيعة والمعايير الضابطة لسير الحياة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الاهتمام بإبراز الدور العلمي للمرأة المسلمة من خلال بحث حقوقها العلمية من منظور الدين والثقافة والمجتمع وبرؤية مستقبلية لهو من أقوم السبل المؤدية إلى النهوض بهذا المجتمع ليحقق ما يتطلع إليه من نمو عام شامل يكون فيه للمرأة إسهام تام كامل.

ذلكم أن العناية البالغة بتطوير العلوم والحرص الشديد على تحديث المعرفة هما الأساس المكين للتفوق في مضمار الإبداع الثقافي والحضاري والتميز في حلبة سباقه، إضافة إلى أنهما الوسيلة الناجعة للتغلب على المشكلات التي تعترض طريق الأمم والشعوب نحو التنمية المتكاملة المتوازنة وإزاحة المعوقات التي تحول دون الإقلاع في هذا المضمار بخطى متتدة ومسيرة مأمونة.

لذا، فإنه غدا لازما أن تشرع أبواب العلم أمام المرأة وأن توفر لها أسباب الأخذ به والإبداع فيه لاسيما في حقوله البحتة والتطبيقية لأن العلم قوام الوجود في هذا العصر ولأن المستقبل مرهون بامتلاك ناصيته وحسن توظيفه. وليس أمام العالم الإسلامي من وسيلة لتجاوز كثير من الصعاب التي تواجهه في صرح التشييد والبناء وميادين التطور والنماء، سوى إشراك المرأة في تنمية المجتمع علميا وعمليا بإتاحة أكبر الفرص أمامها، ليس فقط لنيل قسط من التعليم مهما يكن هذا القسط كبيرا ووافرا مع الحاجة إلى تعميمه حتى يكون للفتاة القروية حظ مناسب منه، ولكن كذلك لإظهار تفوقها العلمي وكذا لتطوير مهاراتها وترقية ملكاتها ثم لممارسة دورها في صنع التقدم وفي صياغة المستقبل على أفضل الوجوه.

ولقد أحسن القائمون على هذه الندوة صنعا حين جعلوا من ضمن المحاور التي ستبحثها محورا حول التمييز الذي تعانيه المرأة في ميدان العلوم والتوظيف، ومحورا ثانيا حول تحسين أوضاع المرأة المسلمة لتجاوز هذه المعاناة. وإنما لنرى أن هذا الضرب من التمييز هو من آثار عصور التراجع الثقافي والتقهقر الحضاري وأنه مما يتعارض مع المرجعية الإسلامية وإن كان قد تمكن واستقر في بعض الأذهان.

ولقد آن لنا اليوم ونحن ننشد التحديث والتجديد على دعائم ثابتة وأسس قوية ونعمل صادقين من أجل التقدم بمجتمعاتنا، أن نصلح هذا الوضع بالاتزان اللازم والحكمة البالغة وأن نقوم مسلكه بالعقل الراجح والحجة الدامغة. وهو مالا يتسنى إلا بتناول قضايا المرأة في سياق توجه صحيح قويم ومعالجتها برؤية واضحة ومنهج سليم مسترشدين بتعاليمنا الدينية السامية الحاثثة على طلب العلم النافع بلا قيود، والداعية إلى العمل على تطوير الحياة وتحسين الوجود في نطاق التكريم الذي أنعم الله به على الإنسان وفي حدود الأمانة التي أناطها به محملا إياه مسؤولية رعايتها لا فرق في هذا بين الرجال والنساء كل في دائرة إمكاناته والتزاماته إذ «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» وفق ما علمنا الرسول الأكرم صلوات الله وسلامه عليه.

حضرات السيدات والسادة،

إن من المؤشرات الدالة على انتظام مسيرة العلم في العالم الإسلامي وضع «استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية» وهي التي تم اعتمادها من قبل مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة بالعاصمة الإيرانية «طهران» في شهر دجنبر من عام 1997. وإن هذه الاستراتيجية التي خطتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو» بتنسيق مع اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي المنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامي، لتشكل إطارا نظريا ملتئم الجوانب للنهوض بالبحث العلمي وللأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي على صعيد العالم الإسلامي مما يعد مكسبا ثمينا لهذا العالم يقتضي حسن استثماره ليحقق أهدافه ويقود إلى الازدهار المنشود.

ولنا اليقين أنه في آفاق هذه الاستراتيجية المحكمة وأبعادها الجامعة ستجد المرأة المسلمة إن شاء الله أرحب مجال وأوسع مكان للإسهام في تنمية المجتمع عن طريق أداء رسالتها العلمية على نحو صحيح وفاعل كشقيقها الرجل.

وإنه لمن حسن الطالع أن يكون الجهاز المبادر إلى هذه الاستراتيجية وهو المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة قد انطلق برعاية والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحه، من حاضرة فاس هذه المدينة العريقة التي كانت على امتداد عهود الازدهار - ككثير من حواضر المغرب وبواديه - معقلا للعلم ومؤهلا للمعرفة وموطنا لأفذاذ الفقهاء ونوابغ الحكماء وكان من بينهم نساء فضليات ذوات سبق وريادة وتبريز في تخصصات شتى مما تنطق به صحائف التاريخ الفكري للمغرب ويشهد له السجل الإنساني للثقافة والحضارة.

وسعيا إلى إحياء هذه المفاهيم والأفكار وتحفيزا إلى بناء مغرب قوي متقدم قادر على حل مشكلات العصر ورفع تحديات المستقبل، فإننا ما فتئنا نحرص على تعليم الفتاة المغربية ونشجع ولوجها مختلف ميادين العلم والحياة سالكين نهج والدنا المكرم، طيب الله ثراه، ومقتدين بجدنا المقدس جلالة الملك، المغفور له، مولانا محمد الخامس الذي كان له - في غمار معركة التحرير - فضل تأسيس هذا التعليم واحتضانه.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنود في ختام رسالتنا إلى هذا اللقاء العلمي الحافل، أن نجدد الترحيب بالشخصيات المرموقة المشاركة فيه وأن ننوه بمبادرة الإيسيسكو إلى تنظيمه متعاونة مع جهات اختصاص موقرة وأن نعتنم مناسبة انعقاده لنهيب بالأسرة الإسلامية الكبرى أن تولي موضوع مشاركة المرأة في النشاط العلمي والمعرفي والحياة العملية عامة فائق الانشغال والعناية ووافر الاهتمام والرعاية، سائلين الله تعالى أن يعيننا جميعاً على إدراك مقاصدنا وتحقيق خير أمتنا وأن يجنبنا الزلات والعوائق والعثرات وأن يلهمنا الحكمة والرشاد إنه ولي التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي
أعلن فيها جلالة عن مجموعة من الإجراءات للتخفيف من آثار الجفاف
الرباط، 27 ذو الحجة 1420هـ الموافق 03 أبريل 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد شاء الله تعالى أن تعرف بلادنا الجفاف في هذا العام بعد أن نعمت في بداية الموسم الفلاحي بأمطار خير بعثت على أمل لم يلبث للأسف الشديد أن خاب وتبدل قنوطا، وإن أخذ هذا الشعور اليأس يخف استبشارا بما بدأ ينزل منها في معظم الجهات مصداقا لقوله عز وجل: «وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد».

فمنذ عدة سنوات حدثت تحولات في دورات الطقس جعلت المغرب في وضع صعب بسبب نقص الأمطار وتصريفها، مما أخضع فلاحينا والعالم القروي على العموم لمفاجآت الجفاف.

إن العمل المتبصر الذي قام به والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، سمح لمملكتنا أن تتوفر على ذخيرة من السدود الكبيرة والبحيرات التلية، وبالتالي على شبكة من البنيات التحتية لاستغلال الماء، وعلى أجهزة تقييمية وأدوات قانونية وتقنية، مما يتيح اليوم لحواضرنا وبوادينا أن تكون في مأمن من الافتقار للماء الشروب وأن تمتد المناطق السقوية بإمكانات مائية وأن تتحمل بدون أخطار كبيرة نتائج الجفاف المتكرر.

لقد تميز عهد والدنا المقدس، طيب الله ثراه، كما تعرف شعبي العزيز، بمنجزات هامة في هذا المجال وقرارات حكيمة وأفكار نيرة ومرجعيات متقدمة يحق للمغرب أن يفخر باعتباره أمة جادة رائدة، عرفت كيف تتوقع بنظرة مستقبلية بعيدة وتتكيف مع تقلبات دورات الطقس وتنمي قدراتها الذاتية لمقاومة الآثار السلبية لهذه الدورات.

فيفضل الله عز وجل وتوفيقه، واستفادة من هذا الميراث الغني، يواجه بلدنا بمنأى عن وخيم العواقب آثار الجفاف الذي يتعرض له والذي يشكل في نظرنا حافزا حاثا على تحديد منعطف حاسم في تديبنا للتنمية الفلاحية والقروية وسببا قويا للتخلي عن الأساليب التقليدية المتجاوزة.

إن الحتميات الطبيعية لطقسنا والمصادفات الطارئة التي يخضع لها اقتصادنا القروي بشكل متكرر ويعانيها الذين يعيشون عليه تدعوننا بالفعل إلى التخطيط لاستراتيجية تنمية دائمة للعالم القروي وإلى معالجة الجفاف بأسلوب عقلاني حاسم وليس باعتباره حدثاً دورياً يستلزم حلولاً وقتية.

إننا نريد أن تكون بلادنا ورعايانا المخلصون بالبوادي في مأمن من الآثار غير المتوقعة للطقس بإدماجهم في إطار مجتمعي مستقر، مما يقتضي مراجعة خططنا للتنمية الفلاحية والقروية وأنماط إنتاجنا حتى يؤسس على دعائم متجددة تؤمن، رغم تقلبات الطقس، الاكتفاء الذاتي الغذائي والتوسل بأشكال اقتصادية جديدة في الوسط القروي هي اليوم غائبة كالسياحة والصناعة التقليدية أو الخدمات.

وفي هذا الاتجاه، ندعو حكومتنا أن تحدد مفاهيم هذه الاستراتيجية ومقوماتها، وأن تعرض على نظرنا، في أقرب الآجال، جملة العناصر المكونة لمقاربتنا ومجموع الأفكار والمحاور الجوهرية التي ستبنى عليها هذه الخطط بواقعية وتلاؤم مع المحيط البيئي الموجهة إليه.

وفي انتظار بلورة هذه الرؤية المتطورة، فإن آثار الجفاف الذي تعرفه بلادنا والصعوبات التي تواجه رعايانا، لاسيما في البوادي والتي نبادلهم إحساساً عميقاً بها، تلزمنا أن نشملمهم بفائق رعايتنا وكامل تضامننا ونمددهم بكل ما لدينا من سند.

شعبي العزيز،

إن عزمنا على مواصلة مسعى التنمية وتأمين إطار حياة كريمة لكل الفئات الاجتماعية، وخاصة منها التي هي أكثر حرماناً والتي يشغل وضعها فكرنا ويستقطب عطفنا، يوجب علينا في هذه اللحظات الصعبة أن نعلن لهم مؤازرتنا وأن نعمل على توفير ما يتطلعون إليه من عيش هنيء رغيد.

إن بلادنا يعاني لعام ثامن على التوالي أزمة جفاف مطبوع بخصائص مهم في الأمطار وبانخفاض واضح في إنتاج الحبوب والزراعات السكرية والخضراوات والأشجار وبما ينتج عن ذلك من نقص في القيمة المضافة الفلاحية وضياع مناصب الشغل.

إن آثار هذه الحال التي مست كل أقاليم المملكة تجلت كذلك في الانخفاض المحسوس لمخزوننا المائي مما يثير للسكان والماشية في عدد كبير من المناطق مشاكل جسيمة للتزود بالماء الشروب.

إن طبيعة هذا الجفاف تفرض علينا تعبئة جميع الطاقات وكل الإمكانيات لمواجهة الوضع ولتوجيه عمل حكومتنا نحو الأقاليم المصابة ورعايانا المتضررين من خلال حركة تطوعية للمؤازرة والمساندة ودفع قوي للتضامن الوطني.

وفي هذا الصدد، أعطينا لوزيرنا الأول ولحكومتنا توجيهات ملحة ترمي إلى بلورة برنامج مستعجل لإعادة توزيع الخيارات العمومية ومشاريع الاستثمار وفرص الشغل للتخفيف من الآثار السلبية للجفاف.

شعبي العزيز،

إننا نريد أن يتسنى لرعايانا الأوفياء أن يجدوا في هذا البرنامج الاستثنائي وسائل ناجعة لتعويض ما ضاع منهم وللتغلب على المصاعب التي تعترضهم وللعيش بعزة وكرامة.

وقد أصدرنا تعليماتنا لوزيرنا الأول كي تعبئ الحكومة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية كل إمكانياتها لإنجاح هذا البرنامج التضامني الوطني بإنجاز مجموعة من الأعمال الكبرى وتوجيهها بصفة خاصة للوسط القروي والمناطق المحيطة بالمدن.

ويقتضي الأمر على الخصوص تأمين التزويد الكافي والمستمر بالماء الشروب للمراكز القروية المحتاجة مع استعمال جميع الوسائل المتاحة، وكذا تزويد البلاد بالحبوب عبر توزيع واسع النطاق لإخلاف الخسائر المنتظرة مع ضمان توفير منتظم لعلف الماشية بهدف حماية ثروتنا الحيوانية. ويقتضي الأمر كذلك الالتزام ببرنامج شامل لإحداث ورشات تتيح أكثر ما يكون من فرص الشغل لليد العاملة التي تعاني ضياع مناصب العمل الموسمي إضافة إلى تخفيف الدين على الفلاحين الصغار وإنقاذ الثروة الغابوية.

شعبي العزيز،

إن تضافر معطيات هذا البرنامج مع مجالات الاستثمارات العمومية التي ندعو أعضاء حكومتنا إلى تسريع العمل بها سيمكن إلى حد كبير من تعويض ما ضاع من إنتاج ومن إمكان التشغيل في الأوساط القروية.

وموازاة مع هذه الوسائل التي أمرنا بتخصيص مكاسبها مباشرة للعالم القروي ولرعايانا المتضررين، فقد قررنا مساهمة فعالة لصندوق الحسن الثاني ومؤسسة محمد الخامس.

إن جزءا من عائدات الرخصة الثانية للهاتف المحمول التي كان والدنا المكرم، رضوان الله عليه، يأمل أن تكون عامل تحريك للاقتصاد واستقطاب رؤوس الأموال وتنشيط الاستثمارات سيوجه لفائدة هذا المسعى التضامني لمواكبة البرنامج المقترح وتمكين الاقتصاد الوطني في هذه الفترة الحرجة من دفعات إضافية لإنعاشه.

كما أن مؤسسة محمد الخامس ستكون بدورها منضمة إلى هذا المجهود الوطني لفائدة المناطق المعنية بتقديم التجهيزات والأدوات اللازمة للإمداد بالماء الشروب وبالمساعدة على إقامة مراكز مائية وتجهيزها بالصهاريج الضرورية.

لذا فقد أمرنا حكومتنا أن تحفز كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وسائر منظمات المجتمع المدني للمساهمة التآزرية وروح المواطنة الحقة لتقوية عمل السلطات العمومية وتوسيع دائرة هذه المساهمة ليصل نفعها إلى الذين أصابتهم آثار الجفاف.

شعبي العزيز،

إن هذا المسعى الحميد الذي عبرنا عنه بصراحة لفائدة العالم القروي ينبغي أن يجد في هذه الحركة التضامنية على الخصوص وفي الاهتمام الدائم البنيوي على العموم، وفق ما حددنا لحكومتنا، استجابة سريعة ملموسة وواقعية تتلاءم وما يحث عليه ديننا السمح الحنيف من تكافل وتعاون.

إن رعايانا في البوادي يتطلعون بمشروعية إلى الحق في التنمية وإلى العيش بكرامة وإنصاف وتقدير. وبما أنهم معرضون لمفاجآت الجفاف واضطراب دورات الطقس، فإنهم يستحقون من حكومتنا حرصا دائما وجهدا متواصلا بهدف تطوير إمكانيات إنتاجهم وتحسين مواردهم ومنحهم إطارا لحياة أفضل.

وحتى يتاح لرعايانا الذين يتكبدون عواقب الجفاف أن يستفيدوا من هذه العملية بما يخفف وقعه عليهم، فقد أصدرنا تعليماتنا كي تكون البرامج المقررة والمشروعات المسطرة مستجيبة للمتطلبات الحقيقية والملحة على ساحة الواقع وكي تكون نافعة بشكل مباشر للذين هم إليها في أمس الحاجة.

وفي هذا الاتجاه، وفي نطاق منظورنا الجديد للسلطة، أمرنا وزيرنا في الداخلية وولاتنا والعمال أن يعملوا بحزم حتى يحقق هذا الجهد التضامني غاياته وأهدافه وحتى ينتفع منه على الفور رعايانا الأوفياء المتضررون.

لذا، فإننا نهيب بهم أن يجدوا في تحديد الحاجات وأن يبحثوا عبر الاتصال المباشر بالمواطن عن أنسب الحلول لحصر المشاريع بتعاون مع أجهزة الإدارة والمجالس المنتخبة والمنظمات غير الحكومية وأن يسهروا على تنفيذها في أقرب الآجال وبأكثر ما يكون من الفعالية والشفافية.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام القمة الإفريقية الأوروبية
القاهرة، 27 ذو الحجة 1420هـ الموافق 03 أبريل 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتوجه إلى الدول الإفريقية الشقيقة وإلى الاتحاد الأوروبي بالتهنئة على هذه المبادرة بتنظيم هذه القمة التي من شأنها أن ترسي توجهها جديدا في العلاقات الدولية يقوم على الحوار والتشاور والتضامن. كما أهني جمهورية مصر العربية الشقيقة على استضافتها لهذه القمة وعلى حسن تنظيمها لأعمالها وتوفير ظروف النجاح لها.

إن انعقاد هذه القمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية يشكل حدثا هاما ومتميزا في بداية الألفية الثالثة. هذه الألفية التي تتطلع فيها إفريقيا بأمل كبير لحلول ناجعة لأوضاعها المزرية حتى تعيش شعوبها في اطمئنان على مستقبلها كباقي شعوب العالم.

إن القارة الإفريقية عرفت تهميشا جعلها تتخلف عن مسيرة التنمية الشمولية بسبب العديد من المشاكل والظروف التي مرت بها، مما ولد إحساسا باليأس لدى الأجيال الإفريقية، ذلك أن عوائق كثيرة ما زالت تحول دون تطور إفريقيا ونهضتها؛ فالبنيات الأساسية الضرورية يشوبها عجز كبير يعرقل مسيرة النهوض الاقتصادي الذي بدونه لن تعرف المجالات الأخرى أي تقدم.

إن قارتنا التي تتكون من أكثر من 700 مليون نسمة لا تتلقى إلا 2 في المائة من الاستثمارات العالمية. كما أن إفريقيا تضم بين أحضانها ثلاثة أرباع الدول الأقل نموا في العالم وثلثي الدول من دون منفذ بحري إلى جانب تعرض معظم دولها إلى كوارث طبيعية منها الجفاف والتصحر. وفي إفريقيا يعيش 69 في المائة من المصابين بمرض فقدان المناعة ويوجد فيها 45 مليون طفلا محرومين

من التمدرس وهي أكثر المناطق التي تعرف انخفاضا في الإنتاج الغذائي في العالم، مما يجعل شبح المجاعة يخيم على عديد من بلدانها، فضلا عن انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة. كل هذه العناصر تعرقل آفاق كل تنمية بشرية مستديمة.

ولكي تخرج إفريقيا من هذه الوضعية، أصبح من اللازم إعادة النظر في كل التصورات السابقة التي أبانت عن محدوديتها وفشلها وعدم تطابقها مع الواقع.

واليوم، علينا أن نفكر جميعا انطلاقا من هذه القمة في تصورات ومناهج جديدة تكون بداية لمشروع كبير وطموح يهدف إلى توفير ظروف جديدة تساهم في إخراج إفريقيا من وضعيتها الحالية بدءا بإعلان حرب شاملة ونهائية ضد الفقر، ومن خلال توفير مناخ إيجابي تلتقي فيه الجهود الإفريقية والدولية بشكل عام، والأوروبية بشكل خاص، من أجل تأسيس مرحلة جديدة تكون بداية لخلق شراكة طبيعية بين المجموعتين والتي تتوفر لها كل شروط النجاح والاستمرار بمختلف أبعادها الحضارية والجغرافية والاقتصادية.

إننا نعيش ظروفًا ملائمة تتمثل في ارتفاع وتيرة النمو في أوروبا في الوقت الذي تعرف فيه إفريقيا خصاخصا في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. إن التطابق بين إمكانات أوروبا وحاجات إفريقيا ومؤهلاتها ممكن من خلال مقارنة استراتيجية جديدة تضطلع بها أوروبا تجاه القارة السمراء تعود بالنفع على المجموعتين.

ومن هنا نرى لزاما أن نذكر بالمشروع الطموح الذي طرحه والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته، والذي كانت مشاكل إفريقيا وقضاياها تشكل هاجسا من هواجسه. ويتجسد هذا المشروع في وضع مخطط شامل يستوحي فلسفته من المشروع الذي ساعد على بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

أصحاب الفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

إن المديونية تبقى في مقدمة المشاغل الإفريقية التي تعوق مسار التنمية وتتطلب إرادة حازمة وجريئة من الدول المانحة لإيجاد أنجع الحلول لهذه المعضلة سواء عن طريق إلغاء هذه الديون أو تحويل فوائد القروض إلى استثمارات.

وبنفس الحدة يطرح البعد الإنساني للتنمية لقارتنا. ذلك أن تكوين الإنسان الإفريقي يستلزم جهودا جبارة لمحاربة ومحو الأمية وتعميم التمدرس والتعليم والتأهيل وضمان الأمن الغذائي والسكن اللائق والصحة والبيئة السليمة والولوج إلى تكنولوجيا العصر ومستجداتها.

ووفق هذا المنظور، فإن الأفارقة يتطلعون إلى دور أوروبي حيوي وفعال وذلك انطلاقا من معرفة شركائنا الأوروبيين لواقعنا الإفريقي وتفاعلهم مع مشاكل قارتنا.

إن الثورة المعلوماتية التي نعيشها من شأنها أن تقرب الهوية بين قارتينا لمعرفة متبادلة تكون أساسا لعلاقات متوازنة ومبنية على الاحترام.

ولمواجهة التحديات المطروحة منذ أمد بعيد، فإن أوروبا مدعوة للمساهمة في إعداد مبادرات واقعية وجادة على مستوى المؤسسات الأوروبية أو المؤسسات الدولية، على أن تأخذ هذه المبادرات والتدخلات طابعا بعيدا عن منهج الشروط وأن تراعي الخصوصيات الإفريقية.

ومن جهة أخرى، فإن على أوروبا أن تكون في مستوى الآمال والتضامن الذي تمليه الظروف لتوفير الوسائل والإمكانات لقارتنا التي تسمح لها باحتواء أزماتها المتزايدة، وهذا ينسجم مع الرؤية التي ارتكزت عليها فكرة عقد هذا اللقاء.

ومن هذا المنطلق، وبالرغم من أن دور الاتحاد الأوروبي يكتسي أهمية كبيرة، علينا أن نقر بأن المسؤولية الأولى للتنمية المستدامة تبقى قائمة بالأساس على عاتق الدول الإفريقية التي أبانت في السنين الأخيرة عن إرادة قوية في نهج سياسات تنموية تركز على المصدقية مما ساهم في انبعث روح التضامن التي قامت عليها دوما العلاقات بين الأفرقة.

والمغرب كبلد مؤمن بضرورة هذه الروح التضامنية وترسيخها ومنسجم مع قناعاته الإفريقية حريص كل الحرص على اتخاذ مبادرات عديدة تجاه أشقائه الأفرقة.

ومن هذا المنبر أعلن اليوم عن إلغاء جميع ديون البلدان الإفريقية الأقل نموا تجاه المملكة المغربية وعن رفع كل الحواجز الجمركية عن المواد المستوردة من هذه البلدان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المجلس الوطني لإعادة تأهيل المدينة التاريخية لطنجة
طنجة، 03 محرم 1421هـ الموافق 08 أبريل 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

منذ ثلاث وخمسين سنة خلت كان لهذه المدينة السعيدة لقاء تاريخي مع جدنا جلالة الملك محمد الخامس، رضوان الله عليه، حيث اتخذ من مشرفها المطل على العالم منبرا للتذكير والتأكيد على الثوابت الراسخة للأمة المغربية، تلكم الثوابت المتمثلة في استمرار السيادة الوطنية وتواصل الانتماء الديني والحضاري وقدسوية الوحدة الترابية. وما احتفاءنا اليوم بهذه الذكرى الخالدة إلا وقفة إجلال وتكريم وامتنان لروحه الطاهرة لما حققه - نور الله ضريحه - لشعبه الوفي من مكتسبات جليلة بفضل صموده وكفاحه من أجل الحفاظ للمغرب على هويته وعلى مقومات كيانه.

إن في اختيار جلالته لمدينة طنجة ليصدع منها في تلك المرحلة الدقيقة بالحقوق الثابتة للمغرب، أقوى دليل على ما لهذه المدينة من ميزة خاصة بوصفها قلعة إشعاع، وصلة وصل بين باقي ربوع المملكة والعالم الخارجي؛ إذ ما انفكت على توالي العصور تلعب دورا دوليا بارزا حتى أنها تحولت في بعض الحقب إلى شبه عاصمة دبلوماسية للمغرب.

وذلكم كان شأنها في عهد سلفنا العظيم جلالة السلطان سيدي محمد بن عبد الله، فمنها كان - خلد الله ذكره - يعلن عن أهم مواقف المملكة المغربية بصفتها آنذاك قطبا من الأقطاب الفاعلة في العلاقات الدولية سواء كانت تلك المواقف تدخل ضمن اهتمامات جلالته الاقتصادية والتجارية أو تتصل باستتباب النظام الدولي السائد آنئذ، والذي كان للمغرب فيه رأي لا يستغنى عنه. وهو الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تبادر غداة استقلالها بتوجيه السيد توماس باركلي لربط العلاقات بينها وبين المغرب، الدولة القطب في جنوب البحر الأبيض المتوسط وذات التأثير البالغ لدى الإمبراطورية العثمانية. وقد استقبل القنصل الأمريكي الأول بحفاوة خاصة من طرف جلالة السلطان سيدي محمد بن عبد الله. كما تم عقد اتفاقية سلام بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية على غرار الاتفاقيات المبرمة بين هذه الدولة حديثة العهد بالاستقلال وكل من إنجلترا وفرنسا وهولندا. ثم توالى الاتصالات بالرسائل الخطية بين جدنا المعظم وأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد جورج واشنطن، لتنسج بين

البلدين روابط تعاون تجاري وسياسي لم تزل تشكل إلى اليوم مرجعية للصدقاة المغربية الأمريكية تلكم الصداقة التي تربط خيوطها من جديد، جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس مع الرئيس فرانكلان ديLANO روزفيلت في بداية 1943، والتي وثق عراها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، مع كل الرؤساء الذين تعاقبوا على دفة الحكم طيلة النصف الأخير من القرن المنتهي، بدءا بالرئيس دوايت دايفيد إيزانهاور ووصولاً إلى الرئيس الحالي فخامة السيد وليام جيفرسون كلينتون. ومما لا شك فيه أن من أهم العوامل التي عززت التفاهم بين المغرب والولايات المتحدة، تقاسمهما نفس القيم المتمثلة في تشبثهما بمبادئ الحرية والسلم والانفتاح على التعاون الدولي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يطيب لنا أن نرحب بالشخصيات الأمريكية المشاركة في هذه التظاهرة الواعدة، والذين يساهمون معكم مشكورين في مجلس إعادة تأهيل المدينة التاريخية لطنجة.

وإننا إذ نبارك مبادراتكم ونثمن أعمالكم وننوه بالتقاء الإرادات الحسنة من المغرب وخارجه حول مشروع إحياء تراث المدينة العتيقة، ليسعدنا أن نرى العمل الجماعي قد غدا يستنهض الهمم ويستقطب النخب ويقترح مجالات واسعة من النشاط التنموي، كانت إلى الأمس القريب رهينة بما للدولة وحدها من إمكانات لولوجها أو موقوفة على ما للإدارة من استطاعة للقيام بأعبائها.

فبروز هيئات المجتمع المدني للعمل في ميادين مختلفة، إما بتصديها للمعضلات الاجتماعية كالفقر وتلوث البيئة وتفشي الأمية أو بإشاعتها للحوار الجاد وتجذيرها للثقافة وتنافسها في فعل الخير وتباريها في خدمة الصالح العام مما يثلج صدرنا ويطمئنا على مستقبل المغرب ونضح شعبه.

إننا عندما دشنا منذ سنتين حملات للتضامن لم نكن نسعى إلى اجتثاث الفقر من جذوره - فهذا أمر لن يتأتى التغلب عليه إلا في المدى المتوسط -، وإنما استهدفنا إذكاء شعلة البر في النفوس فكانت استجابة رعايانا الأوفياء في مستوى تطلعاتنا مما يدل على توفد هذه الفضيلة في وجدانهم وتوجهها في ضمائرهم، فالمجتمع المغربي كان عبر تاريخنا المجيد مجتمعا أصيلا في تآزره مترابطا باستمرار بعري التكافل لا يتكل على الدولة إلا في ما هي منوطة به من أمن وعدل وحماية وتخطيط.

أما الشأن المحلي فقد كان دائما من اختصاص السكان هم الذين يتولون تدبيره على مستوى الحي والمدينة والقرية والمدشر والقصبة والقبيلة يواجهون متطلباتهم ويقومون بتسيير أمورهم بأنفسهم.

ومن منطلق فضيلة التسيير الذاتي هاته جاء الدستور المغربي حريصا على دور الجماعات المحلية كمؤسسة للتخطيط والتدبير في مجالات التنمية.

غير أنه مهما توفر لهذه الجماعات من وسائل للعمل فدورها لن يغني عما يمكن أن يقوم به المجتمع المدني من مبادرات لاسيما في مجال استقطاب الإرادات الحسنة وتجنيدتها للإدلاء بدلوها في المجهود الوطني. فالاعتماد على الطاقة البشرية قبل غيرها قد أصبح هو السبيل الأنجع لتحقيق التقدم المتوازن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد كان لوالدنا المنعم، طيب الله ثراه، الفضل في إنشاء وكالة خاصة للإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمال والأقاليم الشمالية للمملكة، وتحظى ولاية طنجة، حالياً، في هذا الإطار بعناية متميزة حيث رصد لها ما ينيف عن ستمائة وثلاثين مليون درهم لتمويل أربعين مشروعاً هاماً في القطاعات الأساسية كالسياحة والتعمير ومد الطرق والتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء، بما في ذلك إيصال الكهرباء إلى الضواحي القروية وكذا الفلاحة والري والصيد البحري والصحة. كما رصدت اعتمادات هامة لإتمام تجهيز المناطق الصناعية بما فيها المنطقة الحرة للتصدير علاوة على الاعتناء بإنعاش المقاولات الصغرى كرافد من الروافد الواعدة في مجال خلق مناصب جديدة للشغل.

وتركيزاً للدور المحوري الذي تقوم به مدينة طنجة ضمن شبكة التواصل والتبادل مع الخارج، سيواصل العمل لإتمام الطريق السيار الرابط بينها وبين الدار البيضاء، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع الطريق الساحلي المتوسطي وإنشاء المرسى الجديد.

وما هذه المشاريع إلا جزء من كل، لأننا عازمون على تمكين مدينة طنجة والمناطق الشمالية من القيام بالدور الذي نريده لها، دور الواجهة المشعة والمزدهرة لمملكتنا السعيدة. وهذا ما حدا بنا إلى زيارة هذه المناطق غداً تولينا أمانة قيادة شعبنا الوفي، تلكم الزيارة التي مكنتنا من الاطلاع على أحوال السكان، ومن حث نخبهم كي يشمروا على مساعد الجد، ضامين ما لهم من قدرة على العمل والابتكار إلى المجهود الذي تقوم به الدولة من أجل الإسراع بإنعاش هذه المناطق ورفع معدل نموها إلى المستوى الذي نرضاه لها.

أيتها السيدات والسادة،

لقد أضحي من الثابت أن الطاقة البشرية غدت أهم رافع للتنمية، وأنها هي العامل الأساسي لتحريك الإنتاج وخلق الثروة بفضل ما لها من قدرة على تحويل وتديير الموارد الأخرى مادية كانت أو فكرية. لذا، فإننا نتفاءل كلما رأينا مجموعة من رعايانا الأوفياء يسهمون بحظهم في إطار المجتمع المدني من أجل توسيع دائرة العمل الجمعي. فمن هذا التوجه، سنحیی فضيلة التكافل المتجدرة في السلوك الاجتماعي الإسلامي، وهو التوجه الذي انطلقت منه بعض الأمم المتقدمة في بداية نهضتها ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي يشارك معكم شخصيات بارزة من نخبها، للإسهام في مشروع إعادة تأهيل المدينة العتيقة لطنجة. ولقد وفقتم في اختيار موعد هذا اللقاء بتزامنه مع الذكرى الخالدة لزيارة جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، لهذه الحاضرة للتأكيد على سيادة المغرب ووحدة ترابه.

ندعو الله تعالى أن يتوج أعمالكم ويحقق مساعيكم في هذا الاتجاه الذي من شأنه بلورة تلاقى الإرادات الحسنة والفعاليات المنتجة من أجل ازدهار هذه المدينة لتظل ملتقى للحضارات ورمزا للتفاعل والتمازج بين الثقافات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل عشاء أقامه على شرف جلالة رئيس الجمهورية الإيطالية
روما، 06 محرم 1421هـ الموافق 11 أبريل 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تغمرنا سعادة وافرة ونحن نتواجد بينكم في زيارة دولة لإيطاليا، ذلك البلد الذي تجمعنا به روابط تاريخية وصدافة متينة كما يسعدنا أن نلتقي برجل دولة كبير نكن له كامل التقدير والاحترام.

ونود في مستهل خطابنا هذا، أن نعرب لفخامتكم عن تشكراتنا الخالصة على كلماتكم الترحيبية ومشاعركم الصادقة وعلى حفاوة الاستقبال التي كان لها عميق الأثر في نفوسنا والتي تترجم بصدق حسن الضيافة الإيطالية التي هي خاصية مشتركة بين شعوب البحر الأبيض المتوسط.

إن الروابط التي تجمع المغرب وإيطاليا ليست حديثة العهد بل تمتد جذورها في عمق التاريخ وترتكز على أسس متينة يطبعها التفاؤل الحضاري والانتماء إلى الفضاء المتوسطي الذي نمت على ضفافه حضارات متعددة ساهمت في صنع تأثيراتها الإنسانية.

وإن حضورنا اليوم بينكم يعكس عمق الصداقة العريقة بين المغرب وإيطاليا والتي نعتبرها شريكا تقليديا ووفيا. وإنما نستحضر في هذه المناسبة العلاقات بين الدولتين التي تعود إلى القرن التاسع عشر على عهد السلطان مولاي الحسن الأول، الذي أرسل أول بعثة دبلوماسية لدى جلالة ملك إيطاليا فكتور إيمانويل الثاني سنة 1878. وقد شهدت هذه الفترة بداية التعاون المغربي الإيطالي وانطلاق التبادل بين البلدين الذي تطور منذ ذلك العهد إلى أن وصل إلى ما نحن عليه اليوم.

كما نستحضر بفخر واعتزاز الزيارة الرسمية لجدنا جلالة المغفور له محمد الخامس، طيب الله ثراه، إلى روما مباشرة بعد حصول المغرب على استقلاله. ونستحضر كذلك آخر زيارة قام بها والدنا جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، إلى روما في نونبر 1991 التي شكلت قفزة نوعية في هذه العلاقات توجت بالتوقيع على اتفاق للصدافة والتعاون بين البلدين.

فخامة الرئيس،

وانطلاقاً من متانة العلاقات القائمة بين بلدينا، فإن المغرب وإيطاليا مدعوان في ظل المرحلة المطبوعة بالتحولات الكبرى إلى توسيع وتطوير شراكة متجددة بينهما تفتح آفاقاً بعيدة وواعدة وتضامناً أكثر فعالية.

إن العلاقات الاقتصادية بين الدول أصبحت خاضعة لتأثيرات العولمة وما ينتج عنها من تداخلات مما يحثنا على مراجعة وسائل تعاوننا وتكييف آلياتها مع أهداف النمو المستمر والتنمية المستدامة.

إن بناء المؤسسات وتطويرها والإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها المغرب، تؤكد إصرارنا على تسريع وتيرة تحديث مجتمعنا في إطار تشبثنا بهويتنا وأصالتنا الحضارية والثقافية. وإن طموحنا من خلال تعاوننا مع إيطاليا هو لدعم هذا المسار سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

وبهذا الخصوص، فإننا نعرب عن ارتياحنا للحركية الجديدة التي ساهم في خلقها الفاعلون الاقتصاديون الإيطاليون لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي منحت فرصاً جديدة لتنمية التعاون الصناعي والاستثمارات المختلطة ونقل التكنولوجيا المعاصرة.

إن إيطاليا بإرثها التاريخي العريق وإشعاعها الحضاري، تعتبر بالنسبة للمغرب شريكاً ثقافياً متميزاً. وهذا ما يدفعنا إلى تعزيز مبادلاتنا الثقافية والتربوية والجامعية والعلمية.

كما أن التطور الهام الذي تحقق في جنوب إيطاليا يعتبر مصدر إلهام لنا للاستفادة من خبرة الكفاءات الإيطالية لتساعدنا في جهودنا الهادفة إلى تنمية أقاليمنا الشمالية. وهذا ما سيشكل بدون شك لبنة إضافية لهذه الشراكة التي تلتقي فيها المصالح المغربية مع المصالح الإيطالية والأوروبية بصفة عامة.

فخامة الرئيس،

إن دخول اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ قد تم في وقت وظروف تثبت جلياً الفارق النسبي بين هذا الإطار القانوني والتطور الملاحظ لاقتصادياتنا وحاجيات مجتمعاتنا، مما يدفعنا لتجديد تأكيدنا على قناعتنا الثابتة وطموحنا المشروع في أن يكون للمغرب وضع متقدم في علاقاته مع أوروبا ينسجم مع خصوصيتنا وتطلعات شعوب المنطقة.

إن ارتباط المغرب بالشراكة الأورو متوسطية يحتم علينا التفكير في إخراج مسلسل برشلونة من الجمود الذي أصابه. كما أن ضرورة إنعاشه أصبحت تتطلب اتخاذ مبادرات جديدة تعزز جهود البلدان الموجودة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وتسهل عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، فإنه من الضروري تفعيل وتقوية برامج «ميدا» حتى تواكب مرحلة الانتقال إلى منطقة التبادل الحر. كما أن البرامج المستقبلية يجب أن توجه أساساً للقضايا ذات الأولويات المشتركة بين دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والانسجام بين الأنظمة الإدارية والقانونية والاقتصادية لبلدان الضفتين.

وإننا في المغرب العربي بدأنا منذ زمن غير بعيد في محاولات جادة من أجل وضع أسس لتجمع إقليمي يستجيب للتطلعات القوية لشعوب المنطقة. والمغرب يعتبر بناء الاتحاد المغاربي هدفاً استراتيجياً ويبدل كل المساعي والجهود من أجل إنعاشه وجعله حقيقة واقعية.

ومن منطلق الإيمان بحتمية تحقيق هذا الهدف الأسمى، فقد حرص المغرب دوماً - رغم كل العراقيل المفتعلة حول استكمال المملكة لوحدها الترابية - على توفير كل الشروط الكفيلة بتجاوز كل العوائق المصطنعة بهدف الحيلولة دون التطبيق السليم لمخطط التسوية الأممية في هذا الشأن.

فخامة الرئيس،

إن الأبعاد المتعددة الثنائية المتوسطة والأوروبية للعلاقات بين بلدينا الصديقين قد تعززت بعد جديد متمثل في الشراكة الاستراتيجية الإفريقية الأوروبية التي وضعت أسسها الصلبة الأولى في قمة القاهرة.

إن تصريح قمة القاهرة ومخطط العمل الصادر عنه يفتحان عهداً جديداً لشراكة استراتيجية شاملة، متجاوزاً بذلك المقاربة التجزئية التي كانت تطبع علاقات الاتحاد الأوروبي بإفريقيا.

وإن المغرب وإيطاليا البلدان اللذان شكلا عبر التاريخ صلة وصل اقتصادية وحضارية وثقافية بين القارتين، مدعوان لأن يلعبا دوراً رائداً على مستوى أسرتيهما الإفريقية والأوروبية في تفعيل هذا البعد الجديد لعلاقتيهما بالعمل سوياً على قيام شراكة أوروبية إفريقية، تطبعها روح المساواة والتكامل والتعاون وتسودها قيم الديمقراطية والتفاهم والإنصاف وترجم تطلعنا المشترك نحو السلم والاستقرار في العالم.

وانطلاقاً من هذه المبادئ عمل بلدانا، كل من موقعه، على إيجاد سلم دائمة وعادلة وشاملة في منطقة الشرق الأوسط التي تشدنا إليها روابط وثيقة وعريقة، سلم يتحقق معها جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتضمن تعايش كل شعوب المنطقة على أساس قرارات الشرعية الدولية والالتزامات المبرمة بين جميع الأطراف.

فخامة الرئيس،

إن الثقة والتفاهم اللذين طبعا دائماً علاقتنا تأكداً اليوم بمناخ الانسجام والصراحة الذي ساد مباحثاتنا. وإننا لعلنا نؤمن أن نتائج هذه الزيارة ستعطي دفعة جديدة للعلاقات المغربية الإيطالية تعود بالنفع على شعبينا وتخدم تقدمهما وازدهارهما.

وننتهز هذه الفرصة لنعبر باسمنا الخاص وباسم الوفد الموافق لجلالتنا عن تشكراتنا الخالصة لفخامتكم وللشعب الإيطالي الصديق على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف احتراماً لفخامة الرئيس الإيطالي وحرمة متمنياً للشعب الإيطالي مزيداً من التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الاجتماع السنوي المشترك للهيئات المالية العربية
فاس، 06 محرم 1421هـ الموافق 11 أبريل 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نخاطبكم في مستهل هذا الاجتماع المبارك الذي يضم مجالس المحافظين للهيئات المالية العربية، تقديرا من جلالتنا للدور الأساسي الذي تقوم به في مجال التعاون المالي بين البلدان العربية، مشيدين بما تنهض به من مهام للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام في وطننا العربي الكبير.

كما يسعدنا أن نرحب بكم في المغرب بلدكم الثاني الذي يعتز باحتضان هذا الملتقى الهام في مدينة فاس إحدى مدنه العريقة الحافلة بالتراث الحضاري العربي الأصيل والتي كانت وما تزال قبلة العديد من اللقاءات العربية والإسلامية الهادفة.

ومن نافلة القول، إن المغرب لم يدخر جهدا في تشجيع العمل العربي المشترك ودعمه إيمانا منه بوحدة المصير وبضرورة التأزر والتضامن بين الأقطار العربية لمواجهة تحديات العصر ومواكبة التطور. وهو التوجه الذي حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني - قدس الله روحه - على بلورته وذلكم بإبلاء القضايا العربية مكان الصدارة في اهتماماته، ولا سيما ما يصب منها في اتجاه التكامل الاقتصادي، إذ كان، رحمه الله، من القادة الأوائل الذين دعوا في وقت مبكر إلى إنشاء الهيئات والمؤسسات الكفيلة بالنهوض بالمهام التنموية.

وسنظل من جانبنا أوفياء لهذا الإرث النبيل اقتناعا منا بأنه لا مندوحة لمجموعتنا العربية عن التعاون والتكامل في ما بينها إن هي أرادت ترسيخ قدمها في عالم تكتسح فيه العولمة كل المجالات الاقتصادية مالية كانت أو إنتاجية أو تجارية. فالعالم الذي نعيش فيه قد دخل منذ بضعة عقود عصر التكتلات الجهوية التي لم يعد معها حظ لمن انزروا داخل حدودهم الوطنية الضيقة جاعلين منها رموزا لدغدغة الكبرياء الوطني دون قدرة على حماية السوق الداخلية من تدفق السلع والخدمات الخارجية.

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن ما يخامرنا من طموح إلى توسيع التعاون الاقتصادي العربي وتعميقه وفتح أسواق أمتنا أمام منتوجات أقطارها القومية وطاقتها البشرية، ليجعلنا نقدر حق قدره الدور البناء الذي ما فتئت المؤسسات التمويلية العربية تقوم به في هذا الاتجاه منوهين بإسهاماتها في تمويل العديد من المشاريع والبرامج والدراسات. فلقد كان حضورها قويا وفعالا في مختلف مجالات البناء وتشبيد السدود وشق الطرق وتطوير الفلاحة وتوسيع شبكات الماء والكهرباء والإسهام في المشاريع الاستثمارية الخاصة بالأمن الغذائي، دون أن تغفل الأبعاد الاقتصادية الأخرى، حيث عملت بجد وفعالية في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم برامج التصحيح الهيكلي وزيادة حجم التجارة الخارجية البيئية وتوفير التسهيلات الائتمانية وضمان الاستثمار ودعم التنمية في الدول الإفريقية والعمل على تعزيز نشاط القطاع الخاص، اعتبارا لمكانته في النسيج الاقتصادي، ناهيك عما بذلته هذه المؤسسات من جهود لمواكبة التطورات الحديثة التي يعرفها الاقتصاد العالمي مما جعلها تعتبر بحق محورا أساسيا في تحريك العمل العربي المشترك.

لذلكم، نتوجه إلى مؤسساتنا التمويلية العربية بالشكر والعرفان لما قدمته من إسهامات لأقطار أمتنا في شكل مشاريع وبرامج ودراسات، ما كانت لترى النور، لولا الدعم المالي والفني الذي لقيته. بيد أننا ندعو تلکم المؤسسات، ونحن على عتبة الألفية الثالثة، إلى أن تقف وقفة تأمل بهذه المناسبة لاستشراف الآفاق وبلورة رؤية مستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي كفيلة بجعله يواجه تحديات العولمة ومستلزمات التنمية ومواكبة التطورات المتسارعة في عالم اليوم.

ويتعلق الأمر بضرورة التصدي لمعالجة قضايا التنمية في وطننا العربي من منظور أشمل وبرؤية تكاملية تعتمد تحديدا استراتيجية للعمل، تستهدف تأهيل اقتصاديات بلداننا العربية لتحقيق مستويات من التطور والنمو جديرة بضمان العيش الكريم لأبناء المجتمع العربي، خليفة بأن تجعلنا مجموعة متكاملة قادرة على الاندماج الإيجابي في ما يسمى بالاقتصاد الجديد الذي أفرزته العولمة بكل أبعادها التجارية والمالية والتكنولوجية، وكذا الاستفادة من التطورات الحديثة التي يعرفها العالم مع الحفاظ على أصالة أمتنا وثوابتها.

إننا نعلم أن مثل هذه المهمة ليست باليسيرة، فعلى الرغم من الجهود التي بذلت والنتائج التي تحققت في مجالات الإصلاح الاقتصادي والتقويم الهيكلي وتطوير النسيج الإنتاجي والبيئة الاستثمارية بمختلف الأقطار العربية، إلا أنه ما زالت أمامنا أشواط تنموية أخرى يجب أن نقطعها من أجل القضاء على مختلف أشكال الفقر ومكافحة البطالة ورفع معدلات الدخل الفردي، فضلا عن محاربة الأمية والحد من الفوارق بين الحواضر والوادي بتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة.

فمن شأن هذه الخطوات أن تشكل معبرا لولوج القرن المقبل وتساعد على تضيق الفجوة التي تفصلنا عن ركب الدول المتقدمة. لذلك علينا أن نعمل على تدارك الأوضاع بالسرعة اللازمة إذ لم يعد هناك مجال لإضاعة مزيد من الوقت.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا مدعوون إلى تبني مقاربة شمولية للتنمية تعكس تطلعاتنا إلى بناء مجتمع متطور منفتح على العالم ذي اقتصاد قوي قادر على مواجهة المنافسة الدولية التي غدت أبرز سمات هذا العصر.

فالتحديات التي تطرحها علينا التطورات المتسارعة العلمية والتكنولوجية والتقدم الهائل والانتشار السريع للتقنيات الحديثة في مجالات المعلومات والاتصال والنقل وتزايد وتيرة الإنتاج والتصدير بأقل التكاليف واحتداد المنافسة لغزو الأسواق الخارجية واستقطاب رؤوس الأموال، ضمن ظرفية دولية تتميز بتجاوز الحدود والحواسز الحمائية، كلها عوامل تحتم علينا أن نتفاعل معها بكل إيجابية لنتمكن من الاستفادة مما تتيحه من إمكانيات وما تفتحه من آفاق متجنيين في نفس الوقت انعكاساتها وتأثيراتها السلبية. وفي هذا المقام، لا بد من الإشارة إلى أن إعداد وتكوين الطاقات البشرية سيظل أنجع السبل لتحقيق هذه الأهداف في عصر مجتمع المعرفة والاتصال.

إنه لا مناص لنا إذا ما أردنا الاندماج في مسيرة التطور العالمي المعاصر من اعتماد استراتيجية للتنمية تستهدف الحفاظ على مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي والعمل على تقوية النسيج الإنتاجي العربي وإنعاش القطاع الخاص وتنمية التبادل التجاري البيني الذي لا يزال متدنيا ولا يستجيب لطموحات شعوبنا، وكذا تنويع المنتوجات والصادرات وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار العربي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إحداث مناصب الشغل وعلى نقل التكنولوجيا الحديثة.

وغير خاف عليكم، حضرات السيدات والسادة، أن انطلاقنا لتحقيق اندماج اقتصادي متكامل لن يبدأ من فراغ. فلنا في وحدة التاريخ واللغة والدين وفي ما حبانا الله به من إمكانيات مادية وطبيعية وبشرية هائلة، وما حققته كثير من دولنا على درب التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ما يؤهل بلداننا لتحقيق درجة متقدمة من الاندماج مع ضرورة تحقيق التنمية الخاصة بكل قطر على حدة إذ لا بد أن يحصل نوع من التماثل في درجات النمو بين بلدان المجموعة العربية ليتم الانسجام والتكامل بينها ضمن مراعاة المميزات الخاصة بكل منها والعمل على تنمية اقتصادها وفقا لما يلائم خصوصياتها.

وبما أن هذا الملتقى يضم المسؤولين وأصحاب القرار الاقتصادي من وزراء المالية والاقتصاد في الدول العربية، فإننا ندعو الجميع للتفكير في الكيفية التي يمكن بها لدولنا ترتيب السوق المالية العربية في اتجاه تحقيق وحدة نقدية كعامل من عوامل تيسير اندماج اقتصادي متين، اقتداء بما كانت عليه أمتنا في عهودها الزاهرة من وحدة نقدية جعلت من الدينار والدرهم العربيين عملة مرجعية ومفتاحا للأسواق الخارجية وأخذنا بما يفرضه التنافس في عصر التكتلات الذي أضحت العملات فيه آلية أساسية للتوسع الاقتصادي.

ولنا اليقين في أنكم أصحاب المعالي والسعادة ستغنون هذا الملتقى بخبرتكم الواسعة وتعطون هذا التوجه العربي نفسا جديدا جديرا بتطلعات أمتنا إلى غد أرغد وأفضل.

وفقكم الله وسدد خطاكم وأنجح مساعينا جميعا في الارتقاء بأمتنا العربية إلى ما تطمح إليه من ازدهار ورخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل غداء أقامه على شرف جلالة رئيس المجلس الإيطالي
روما، 07 محرم 1421هـ الموافق 12 أبريل 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس المجلس،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعرب لكم عن عميق شكرنا وامتناننا على كرم الضيافة التي هي من التقاليد العريقة للشعب الإيطالي وعلى الحفاوة البالغة وحسن الاستقبال اللذين حظينا بهما منذ وصولنا إلى الربوع الإيطالية.

السيد رئيس المجلس،

إن زيارتنا لبلدكم العريق لدليل على العلاقات المتميزة بين بلدينا الصديقين، هذه العلاقات التي نوليها اهتماما كبيرا ونتطلع لأن تكون في مستوى الطموحات والآمال التي تحدونا في خلق تنمية مشتركة كفيلة بضمان رفاهية وازدهار شعبيينا.

إن الطابع المؤسستي وانتظامية اللقاءات والمشاورات بين مختلف مؤسسات البلدين، يمكننا من وضع الآليات الإضافية الكفيلة بتعزيز فرص التشاور في مختلف الميادين ذات الاهتمام المشترك سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

إن التعاون المغربي - الإيطالي تحكمه عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تغطي مختلف المجالات وكذا الروابط الثقافية والإنسانية التي تجعل من الإرادة المشتركة للتعاون نموذجا ديناميكيا للتبادل في انسجام تام مع تاريخ الشعبين.

وإذا كنا نتطلع إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فإن الرصيد الحالي يبعث على الارتياح، ذلك أن إيطاليا تأتي في الدرجة الرابعة للشركاء الأوروبيين وتعتبر الزبون الخامس للملكة المغربية. كما أن عدد المقاولات الإيطالية في المغرب الذي يبلغ 125 مقالة يغطي ميادين متعددة من تجميع السيارات والبنيات التحتية من سدود وطرق وموانئ مرشح للارتفاع.

السيد رئيس المجلس،

لقد قطع المغرب مراحل هامة على مستوى تحرير الاقتصاد وعصرنة النظام الجبائي والقطاع المالي. كما أن إمكانيات المغرب المتعددة سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى الموارد البشرية من شأنها أن تكون حافزا قويا لدفع العلاقات المغربية - الإيطالية إلى مستويات جديدة وتأسيس شراكة غنية ومتنوعة.

إن المغرب بحكم موقعه الجغرافي وبنشاط الفاعلين الاقتصاديين يشكل قطبا جذابا للاستثمارات خاصة بالنسبة لرجال الأعمال الإيطاليين الذين يبحثون عن فرص للاستثمار وعن أسواق جديدة وواعدة.

إذا كان المغرب الذي أصبح يتوفر على أرضية جديدة وتكون لديه رصيد من المعرفة بالتعامل مع التكنولوجيا وأصبح في مقدوره التحكم فيها، فإن إيطاليا مدعوة لتكثيف مبادراتها من أجل نقل هذه التكنولوجيا التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية الحيوية. كما أن الأبنك الإيطالية مدعوة إلى حضور فعال ومكثف لدعم نشاط الفاعلين الاقتصاديين في المغرب في المجالين الإنتاجي والتجاري.

إن علاقاتنا ينبغي أن ترتقي بالميدان الثقافي بالنظر إلى العمق الحضاري والإشعاع الثقافي لإيطاليا والتفتح الذي طبع دوما المملكة المغربية. والمغرب يتطلع إلى الاستفادة من الخبرات التي تزخر بها إيطاليا في المحافظة على التراث وتعزيز التبادل الثقافي وفتح مراكز ثقافية إيطالية.

السيد رئيس المجلس،

إن الجالية المغربية المقيمة في الديار الإيطالية والتي تعد من أهم جاليتنا في بلدان الاتحاد الأوروبي تضيء على علاقاتنا بعدا إنسانيا سيعمل على خلق تفاهم أكبر وتقارب أعمق بين شعبينا.

إن كرامة ورفاهية رعايانا المقيمين في الخارج، كانت تشكل لدى والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، كما تشكل بالنسبة إلينا انشغالا متواصلا في علاقاتنا مع البلدان المضيفة لهذه الجالية، ولنا كامل الثقة في السلطات الإيطالية في توفير وضمان شروط حياة كريمة وأمنة لهم، بعيدا عن العنف وانتشار العنصرية ورفض الآخر.

السيد رئيس المجلس،

إن الحركة التي يعرفها العالم في خلق تكتلات ذات طابع اقتصادي، تجعلنا نهتم بمد جسور التعاون والتواصل بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط. ومن هذا المنطلق، يشكل الاندماج الإقليمي في نظر المغرب الأسلوب الأمثل والأنجع لتعميق أسس السلام والاستقرار وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف احتراما وتقديرا للسيد رئيس مجلس الوزراء متمنيا للشعب الإيطالي الصديق كل التقدم والرفاه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الورش الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لإنعاش وحماية حقوق الإنسان
الرباط، 08 محرم 1421هـ الموافق 13 أبريل 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي البهجة والارتياح أن تحتضن مملكتنا أرض الحرية والحوار والتفتح والتعايش والتسامح أشغال الملتقى الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان الذي هبت فعاليته إلى هذا البلد الأمين من ربوع القارات الخمس. وإنه لحدث تقدره كامل قدره ونسبغ عليه سامي رعايتنا. كما نخص ضيوفنا بجميل ترحيبنا وفائق عنايتنا تقديرا من جلالتنا لتفانيهم في خدمة الرسالة الإنسانية النبيلة الهادفة إلى تدعيم كرامة الإنسان بصون حقوقه وتطويرها وإيماننا منا أن من كرم إنسانا فكأنما كرم الناس جميعا. كما نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للمفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان التي أبت إلا أن تشارك مجلسنا الاستشاري لحقوق الإنسان تنظيم هذا الملتقى الهام، منوهين بما تبذله هذه الهيئة بتوجيه حكيم من السيدة ماري روبنسون من أعمال جليلة ومجهودات هادفة لنصرة الحق وإعلاء كلمته وصون الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالحرريات استجابة لانشغالات المجتمع الدولي التواق إلى الديمقراطية والسلم والرفاهية.

إن رعايتنا للقائكم الدولي هذا، نابعة من المكانة البارزة التي تحظى بها قضايا حقوق الإنسان ضمن اهتماماتنا واختياراتنا في بناء دولة الحق والقانون. كما أنها تثمين للدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية في النهوض بهذه الحقوق. وإنه لمن دواعي سرورنا أن يتزامن احتضان هذا الملتقى من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع احتفاله بالذكرى العشرية لإنشائه من طرف والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه. إن المشاورات البناءة التي قدمها هذا المجلس لوالدنا المنعم ولجلالتنا قد كان لها دور إيجابي في مسيرة بلدنا الهادفة إلى الارتقاء بحقوق الإنسان والنهوض بها إلى المكانة اللائقة بها في نظام ملكيتنا الدستورية والديمقراطية والاجتماعية.

إن تبويء المجلس مكانة عالمية يجعله مؤسسة عاملة بجانب جلالتنا نابع من كون صون الحقوق وضمانها والعمل على تطويرها أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية ومن الوظائف الأساسية للإمامة العظمى. كما أنه تجسيد لأسس حضارتنا وثقافتنا وقيمنا الإسلامية السمحة باعتبارها مرجعية أساسية اعتمدها مملكتنا إلى جانب التشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان وصونها وتطويرها.

إن عالمنا اليوم يواجه تحديات جسيمة تدعونا جميعاً إلى التشاور والتعاون لبلورة أفضل السبل خدمة للإنسان وتوفير العدل والطمأنينة. وإننا مقتنعون بأن القرن المقبل سيكون سكرس جهود الأمم في هذا المنحى وسيعزز الاختيار الديمقراطي الذي نحرض باستمرار على ترسيخه في الفكر والممارسة حتى يصبح من مكونات ذاتية الأفراد والجماعات بكل ما يقتضيه ذلك من حرية ومسؤولية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عقدنا العزم منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين على مواصلة بناء الدولة الحديثة بما يصون الحقوق والحريات ويقوي ركائز نظام الحكم المبني على فصل السلط وسيادة القانون، وهو ما أكدناه في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليو 1999، حيث عبرنا عن تشبثنا أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية في إقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. وفي هذا الإطار، حرصت مملكتنا على التصديق على عدد من الاتفاقيات في ميدان حقوق الإنسان وعلى إحداث المؤسسات وتطوير القوانين وتوفير الضمانات الكفيلة بالحماية من الشطط وتوسيع فضاء الحريات والحرص على أمن الأفراد والجماعات وفاء لتعهداتنا والتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً.

وإننا لمقتنعون بأن هذا الاختيار يجعل بلادنا في صلب دينامية عصرها، متفاعلة بروح مبدعة مع تحولات محبته ومؤهلة لشق طريق المستقبل في وئام مع تاريخها وحضارتها، وأن هويتنا الثقافية والدينية قادرة اليوم كما كانت عبر التاريخ على الإسهام في إثراء الكونية بكل مقومات حقوق الإنسان وممارسة الحريات والاندماج في مسيرتها دون أي تناف أو تضارب، ذلك أن المحافظة على الخصوصية والهوية لا تعني الانكماش على الذات بل العمل من أجل حركة متجددة لمفهوم الأصالة في إطار المعاصرة الملزمة بالقيم المقدسة التي تدعو إلى التسامح والجدل والتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة.

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمملكتنا من خلال آرائه الاستشارية التي أكسبناها القوة الإلزامية في صون الحقوق المدنية والسياسية وتطويرها. وإننا لحرصون على أن يولى الاهتمام الأوفر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالحق في التعليم والصحة والغذاء والسكن والبيئة السليمة وغيرها من الحقوق مظهر أساسي لصون كرامة الإنسان ورفعته، إن الفقر المدقع بمختلف تجلياته يشكل خرقاً لأبسط حقوق الإنسان وانتهاكاً لكرامته.

لذلك لا زلنا كما أكدنا على ذلك بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم 10 دجنبر 1999، نولي بالغ اهتمامنا لإدماج المحرومين والمعوقين والاعتناء بالمرأة القروية التي تعاني أشد ظروف التهميش في صلب الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وإن قيم التضامن والتكافل الراسخة في المجتمع، لمن شأنها تعزيز الابتكار وروح المبادرة للنهوض بمختلف الفئات والشرائح خاصة تلك التي تعيش أوضاعاً صعبة.

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نلاحظ دينامية المجتمع المدني وتعدد مجالات عمله وتنامي أشكال الشراكة والتعاون بينه وبين السلطات العمومية والمؤسسات المختصة مما يساهم في تعبئة الطاقات ويساعد على الرفع من وتيرة الاقتراح والعمل في إطار الحرية والمسؤولية.

وإذا كان الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط احتضنته مملكتنا في ربيع 1998 بمدينة مراكش قد أعطى لموضوع الهجرة وحرية تنقل الأشخاص كامل اهتمامه، فإن هذا الموضوع يطرح من جديد في أيامنا بشكل أكثر حدة لمسأله بحقوق الإنسان، إذ تجلى ذلك في العودة لبعض أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وما ينتج عنهما من سلوكات متطرفة في مجتمعات العالم المصنع وهو ما يحملنا على التفكير في ضخامة المجهود الذي لا يزال ينتظر الإنسانية من أجل التوصل إلى أعمال فعلي وحقيقي لحقوق الإنسان باقتناء حضاري ينبذ كل أصناف المفاضلة والتمييز.

ونغتتم مناسبة هذا الملتقى الدولي لنعبر لكم عما يساور المغرب من قلق من جراء تنامي خروقات حقوق الإنسان بالنسبة للعمال المهاجرين في مختلف أنحاء العالم، مهيبين من خلال ملتقاكم، بكل دول وحكومات العالم إلى الإسراع بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد عائلاتهم وإلى أعمال مقتضيات تصريح مراكش للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط السنة 1998.

إن حكومة جلالتنا تبذل الكثير من المساعي الحميدة في هذا الشأن، ونأمل أن تلعب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان دورا بارزا لتعبئة الرأي العام وحث الحكومات على الانضمام لهذه الاتفاقية الدولية الهامة خاصة أن القرن الجديد الذي نحن على عتبه، سيشهد تحت ضغط العولمة، تصاعد حركات وموجات الهجرة والانتقال عبر المناطق والقارات. لذلك فإننا جميعا مدعون في الشمال والجنوب إلى اعتماد مقاربات شاملة وإرادية لقضايا الهجرة بما يقوي التواصل والتضامن والتعاون فيما بين شعوب الإنسانية جمعاء.

حضرات السيدات والسادة،

إن التطور الهائل الذي يعيشه العالم في مختلف المجالات والتحويلات الكبيرة التي يشهدها تستدعي من الجميع الإسهام في توطيد التعاون لبناء عالم يسوده الاستقرار والعدل والحرية والسلم.

إن ثقل المديونية وتفشي الأمية وضعف وتيرة التنمية تشكل معوقات في العديد من مناطق العالم لصون كرامة الإنسان وضمان تمتعه بحقوقه الأساسية.

وإننا على يقين من أن جمعكم هذا الذي يضم ممثلي المؤسسات الوطنية ومنظمات غير حكومية وخبراء ونشطاء، مدرك للتحديات التي تواجهها حقوق الإنسان عبر العالم ولمتطلبات النهوض بها وحمايتها. فبالرغم من تراكم مكتسبات كبيرة في جهات متعددة من العالم خصوصا في ميدان الحقوق المدنية والسياسية بفعل الاتفاقيات الدولية والآليات المحدثة وجهود المنظمات المختلفة، فإن كسب الرهان يدعونا إلى تكثيف الجهود لتحقيق الممارسة الفعلية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يدعونا باستمرار إلى مواصلة البناء وتوفير الشروط الضرورية لتحسين ما تحقق وعدم تكرار مآسي الماضي.

وفي هذا السياق، فإن التربية على حقوق الإنسان وإدماج هذه الثقافة ضمن مناهج التعليم وضمن أسلاك تكوين عديد من أصناف الموظفين من المقدمات الضرورية لتأمين المناعة بشكل قبلي ضد كل أشكال الخروقات المحتملة.

وإن دوركم يكتسي أهمية بالغة في جعل مسيرة الإنسانية تتواصل نحو عالم يسوده الإخاء والسلم والحرية وتضامن فيه كرامة الإنسان.

وستجدون في جلالتنا وفي المملكة المغربية خير نصير لكم انطلاقا من حرصنا على جعل بلدنا منارة مشعة لحقوق الإنسان.

وفقكم الله وسدد خطاكم وجعل أعمالكم الإنسانية النبيلة مرفوقة بالتأييد والنجاح لخدمة الفضيلة والإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الربيعية لأكاديمية المملكة
الرباط، 19 محرم 1421 هـ الموافق 24 أبريل 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السادة الأساتذة أعضاء الأكاديمية،
أيها السيدات والسادة،

إننا ونحن نفتتح أشغال هذه الدورة من دورات أكاديمية المملكة المغربية لنستحضر، بكل إجلال وخشوع، ذكرى مؤسسها والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، منوهين بمبادرتكم جعل دراسة الفكر الحسني موضوعا لتخليد الذكرى العشرين لتأسيس هذه المعلمة العلمية البارزة والفريدة من نوعها من حيث تعدد الاختصاصات وتكامل العلوم، قاصدين من إضفاء رعايتنا الملكية السامية على أشغالها، التعبير عما تحظى به لدى جلالتنا من استمرار الرعاية وفائق الاهتمام.

لقد أسس والدنا المنعم -تغمده الله بواسع رحمته - هذه الأكاديمية منذ عشرين سنة خلت تطلعا منه، أكرم الله مثواه، إلى جعل المغرب ملتقى الحوار وبلدا للقاء بين رجال العلم والفكر في كل اختصاص ودعاهم إلى الانكباب على مقاربة مختلف قضايا العصر. تلکم القضايا التي كان جلالته، رحمه الله، كثيرا ما يختار موضوعاتها بنفسه.

وها أنتم اليوم، حضرات الأساتذة الأعضاء والخبراء، تقومون بأداء بعض ما عليكم من دين لفقيدنا العظيم بالتباحث في موضوع «فكر الحسن الثاني : أصالة وتجديد»، هذا الفكر الذي كان له الأثر الكبير في التخطيط لتقدم المغرب المعاصر ونهضته وتحديث دولته وتنمية مجتمعه والحفاظ على أصالته وهويته.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أخذنا على عاتقنا منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين أن نسير بالمغرب قدما نحو تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي وترسيخ دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والتفتح على مستجدات الحضارة الإنسانية بصورة لا تتنافى مع الحفاظ على مقدساتنا وهويتنا.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف الأسمى، حرصنا على أن يكون إقرار ميثاق وطني للتعليم في طليعة ما اضطلعنا بإنجازه وما نزال نسهر على تفعيله لبناء مجتمع مغربي منتج ومتفتح مندمج في عالم التواصل والمعرفة، ليظل المغرب في مقدمة الركب الحضاري بلدا للحوار بين الثقافات ومثالا للتوازن بين مقومات الأصالة والحداثة ومجتمعاً للتعايش في ظل الكرامة والاعتدال والتسامح.

ونحن إذ نؤمن بضرورة تكريس كل الجهود وفي جميع الميادين من أجل خلق مجتمع مغربي يجني أبنائه ثمار العلوم والتكنولوجيا ويشاركون في إغنائها، فإننا نغير اهتمامنا في هذا السياق للدور الذي يمكن أن تنهض به الأكاديمية في تكامل وانسجام مع جميع المؤسسات العلمية العليا المماثلة، في توسيع مجال البحث والاتصال وتطوير القدرات. وتحقيقاً لهذا المسعى النبيل، نحث أعضاءها المحترمين على المضي في إنجاز ما هو منتظر منهم على أكمل وجه نهوضاً بالمقاصد المثلى التي رسمها الظهير الشريف المؤسس لها وفي مقدمتها تحقيق حوار علمي وحضاري مثمر وذو إشعاع على محيطها وتعاون بينها وبين مختلف المؤسسات ذات الاهتمام المشترك في عالم أصبح فيه تحقيق ترابط وثيق بين العلوم والمعارف والاتصال من جهة، وبين التقدم والتنمية الإنسانية من جهة أخرى من متطلبات حياة مجتمعاته وتقدمها، ووفاء منا لروح مؤسس هذه المعلمة المباركة والدنا المنعم - قدس الله روحه - الذي يذكر له التاريخ تميزه برؤية صائبة في مجال السياسة المائية وبناء السدود، مما مكن بلادنا من تجنب خطر الفيضانات في السنوات الممطرة وامتصاص آثار الجفاف في السنوات العجاف، وبالنظر لحاجة بلادنا لتجديد استراتيجيتها في مجال التدبير العقلاني لهذا المورد الحيوي ورفع تحدي قدرته ضماناً لأمننا الغذائي، فإننا نقترح عليكم تخصيص دورتكم الخريفية القادمة لتدارس موضوع «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن الحادي والعشرين».

إننا نعلم أن أكاديمية المملكة المغربية قد أرسيت لنفسها أسلوب عمل رصين ومثمر ولذا نحثكم على أن تسيروا بهذه الأكاديمية إلى الأمام ليتضاعف عطاؤها ويتسع نطاق الاستفادة منها، خاصة وأن قضايا عصرنا كثيرة ومعقدة لا بد أن يتصدى لها الفكر الواعي والبحث العلمي المعمق وأن يعطي الحكماء من سديد آرائهم وواسع خبرتهم ما يعين على فهمها ومواجهتها.

وكونوا على يقين أنكم ستجدون منا الرعاية والسند وسنعول عليكم في تيسير وتسهيل ما صعب من المشاكل والقضايا، داعين لكم بالتوفيق حتى تظل أكاديمية المملكة المغربية منارة إشعاع للعلوم والمعارف ومنتدى لتلاقح الثقافات والحضارات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل العشاء الرسمي الذي أقامه جلالتة على شرف الرئيس الموريتاني
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع
طنجة، 21 محرم 1421هـ الموافق 26 أبريل 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نرحب بفخامة الرئيس وأخينا العزيز على أرض المغرب معربين له عن مشاعر التقدير والمودة ومتمنين له وللوفد المرافق له مقاما طيبا بين أهلهم وإخوانهم.

كما نعتنم هذه المناسبة ونحن نستقبل رجل دولة ألهمه الله من الحكمة ما جعله يقود مسيرة بلاده بتبصر وبعد نظر لنعبر عن اعتزازنا بما تشهده موريتانيا الشقيقة من إصلاحات شاملة وضععتها على طريق التطور والنماء وجعلتها تحتل المكانة اللائقة بها في محيطها العربي الإسلامي والإفريقي.

فخامة الرئيس،

إن الروابط التي تجمع بين المغرب وموريتانيا تستمد مقوماتها وقوتها من القواسم الحضارية والروحية والثقافية العريقة التي تجمع بين شعبينا الشقيقين ومن الدور الذي يضطلع به بلدانا على الصعيد الإقليمي بحكم موقعهما الجغرافي المتميز.

وإننا نعتز ونفتخر بأن شعبينا قد قاما بأداء رسالة حضارية امتد إشعاعها الروحي إلى عمق إفريقيا جنوبا وشرقا وكان بلدانا هما الجسر الذي عبر منه نور الإسلام إلى غرب إفريقيا. ولنا اليقين أن دورنا المستقبلي يستمد قوته من حقائق التاريخ والجغرافيا ويلقي علينا

مسؤولية جسيمة تقتضي منا أن نستحضر هذا الدور ونعمل بجد ومثابرة لنقوم بربط الماضي بالحاضر والمستقبل حتى يبقى دورنا الروحي والحضاري قائما وفاعلا ومتجددا.

ونحن في هذا نسير على هدي والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، الذي كان حريصا على تعزيز وترسيخ علاقات الأخوة العريقة وروابط حسن الجوار التي تجمع بلدينا.

فخامة الرئيس،

إن لقاءنا اليوم يؤكد العزم الذي يحدونا جميعا للسير بعلاقتنا نحو آفاق واعدة تجسد الوشائج القوية القائمة بيننا. كما أن هذا اللقاء يجسد الإرادة المشتركة لإرساء قواعد متينة تقوم عليها علاقات تعاوننا في مختلف المجالات.

ومن هذا المنطلق، فإن من شأن هذه الزيارة الإسهام في إرساء منظور جديد للتعاون بين بلدينا يتماشى والتطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالم اليوم وخاصة على مستوى العلاقات الاقتصادية.

ذلك أن حجم التبادل القائم حاليا بين المغرب وموريتانيا لا يعكس عمق العلاقات القائمة بينهما ولا يرقى إلى مستوى تطلعات وطموحات الشعبين الشقيقين ولا يتناسب مع الإمكانيات الكبيرة المتاحة في مختلف القطاعات.

ومن هنا، فإن هذا الوضع يفرض علينا إعطاء نفس جديد للتعاون الثنائي وفق آليات جديدة ترتقي بمبادلاتنا إلى مستويات أوسع وذلك من خلال الدعوة إلى عقد اجتماع للجنة المشتركة الكبرى لتضع الإطار الطموح للتعاون الذي ننشده ونسعى إلى تحقيقه.

وفي هذا الاتجاه أصبح من الضروري إحداث آلية للتشاور السياسي وذلك من أجل تكثيف التنسيق وتبادل الرأي بشأن القضايا التي تهمنا جميعا.

فخامة الرئيس،

إن حركية تعاوننا المثمر على المستوى الثنائي لا تنفصل عن إرادتنا السياسية الراسخة لمواصلة بناء صرح مغربنا الكبير واستكمال تثبيت هياكل ومؤسسات اتحاد المغرب العربي ووضع الآليات الكفيلة بتطوير عملية الاندماج والتكامل بين اقتصاديات بلداننا المغاربية.

والمغرب وموريتانيا اللذان كان لهما الإسهام الكبير والمؤثر في تأسيس اتحاد المغرب العربي كإنجاز تاريخي وحلم طالما راود شعوب المنطقة لم ولن يدخرا جهدا من أجل دعم العمل المغاربي المشترك إيمانا منهما بأن هذا التجمع يمثل خيارا استراتيجيا لا بديل عنه.

وإننا موقنون بأنكم تشاطروننا العزم للعمل مع أشقائنا لانبعث الروح التي انطلقت في مراكش والتي أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة ملحة للانطلاق من جديد لبلورة الأهداف الكبرى التي وضعتها المعاهدة التأسيسية ليكون في مقدورنا كسب رهانات التنمية وضمان مناعتنا في التعامل مع شركائنا ومواجهة التحديات الكبرى.

كما أن اهتماماتنا المشتركة تتجاوز البعد المغاربي لتلامس الفضاء العربي والإسلامي بحيث يقوم بلدانا بدور متميز بإقامة سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، يركز على الشرعية الدولية والالتزامات المبرمة يضمن جلاء القوات الإسرائيلية عن كافة الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن هذه الزاوية، فإن ما يعاني منه العالم العربي من مشاكل وصعوبات متعددة يتطلب مضاعفة الجهد من أجل إحياء روح الإخاء والصفاء لتقوية الصف العربي قصد مواجهة التحديات الخارجية بما يضمن للأمة العربية بناء مستقبل آمن ومستقر وبناء غد واعد بالخير والنماء للأجيال المقبلة.

وإن الأوضاع التي يعيشها العراق والظروف المؤلمة التي يمر بها شعبه الشقيق تجعلنا ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى رفع المعاناة عن أبناء هذا الشعب وتأمين حقوقهم الأساسية في الحياة والعلاج والتعليم.

فخامة الرئيس،

إن المغرب وعيا منه بجسامة وقداسة روابط الانتماء والتضامن مع أشقائه الأفارقة حريص كل الحرص على متابعة اهتمامه بقضايا القارة الإفريقية وضرورة تجاوز معضلاتها في مختلف المجالات المرتبطة بواقع الإنسان الإفريقي.

وإننا نعتبر أن القمة التي انعقدت مؤخرا بالقاهرة تعد بداية جادة لإرساء شراكة بناءة مع جيراننا الأوروبيين وخطوة موفقة لبلورة تصور إيجابي ومتضامن مع إفريقيا مؤكداين ضرورة احتواء الصراعات والنزاعات المفتعلة ودعم روح التضامن والتعاون الإفريقي.

أبها السادة والسيدات،

أدعوكم للوقوف احتراما وتقديرا لأخينا الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ومن أجل رفاهية وازدهار المغرب وموريتانيا واستمرار علاقاتهما الأخوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في ندوة بمناسبة اليوم الوطني للديبلوماسية المغربية
الرباط، 23 محرم 1421هـ الموافق 28 أبريل 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نوجه إليكم رسالتنا السامية هاته بمناسبة تخليد ذكرى اليوم الوطني للديبلوماسية المغربية الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية تعبيرا من جلالتنا عن الاهتمام البالغ والأهمية القصوى التي نوليها للديبلوماسية ولدورها في تحقيق ما نتوخاه لشعبنا من عزة وعلاء وإشعاع ورخاء.

إن الاحتفاء بهذا اليوم يرمز لذكرى إصدار جلدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، رضي الله عنه، يوم سادس وعشرين أبريل سنة 1956 للظهير الشريف المحدث لوزارة الشؤون الخارجية لمغرب الاستقلال حيث كان له - نور الله ضريحه - الفضل في تحرير الوطن واسترجاع سيادته الوطنية وتجسيد عودته إلى المحافل العالمية عضوا نشيطا مع غيره من الأمم الفاعلة في الحقل الدولي والسهر على تأسيس ديبلوماسية مغربية، تحكمها وتؤطرها سياسة خارجية وطنية في مستوى عراقة المغرب التاريخية وخبرته الدولية كبلد ذي ماض ديبلوماسي حافل ومجيد ربط خلاله أسلافنا الميامين على مر الأزمان علاقات مع أقطار وممالك كثيرة ومختلفة وعقدوا اتفاقات ومعاهدات متنوعة وجابهوا الأزمات والحروب وقاوموا الأطماع والمؤامرات وكان لهم سفراء ومبعوثون شهد لهم التاريخ بالحنكة والكفاءة.

ويذكر التاريخ المعاصر لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، أنه كان آية في فن الديبلوماسية ضليعا في أسرارها ملما بأصولها ومحيطا بشواردها. كما يسجل له بمداد من الفخر الدور التأسيسي الذي قام به في بناء صرح السياسة الخارجية المغربية وترسيخ دعائمها وتحديد توجهاتها الكبرى، مما بوأ بلادنا المكانة الدولية التي تستحقها بفضل ما كان يتمتع به، رحمه الله وأكرم مثواه، من معرفة تاريخية واسعة وحس جيوسياسي مرهف ووعي عميق بالمصالح العليا للوطن وإدراك دقيق لموازن القوى وفهم صحيح لمعطيات السياسة الدولية ومقتضياتها وبعد نظر في الحكم على الأحداث والوقائع وفي تحديد الأهداف والمواقف واتخاذ التدابير والقرارات.

وهكذا استطاع المغرب أن يحفظ أمنه واستقراره ويقوي مركزه بين الأمم ويستعيد مناطق محتلة من ترابه وعلى رأسها أقاليمنا الصحراوية. كما ربط علاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف للنهوض باقتصاده وتحقيق تنميته والقيام بدوره كاملا في المحافل الدولية والإقليمية، إما للمشاركة في تطوير المجتمع الدولي وتحسين تنظيمه وأدائه أو لتعزيز العمل الجماعي أو للدفاع عن قضايا مشتركة أو للمساهمة في تحقيق مشاريع وحدوية أو تكاملية إفريقية أو لتقوية أو أواصر الوثام والتضامن وإصلاح ذات البين بين أشقائه وإخوانه داخل الأسرة العربية والإسلامية والإفريقية. مما جعل المكانة الدولية المرموقة للمغرب والتقدير الإجماعي للمجموعة الدولية لوالدنا المنعم تخولانه تمثيل عدة قارات ومنظمات دولية على مدى عهده الزاهر. وتلكم إحدى نفاثات إرثه العظيم.

حضرات السيدات والسادة،

إن المكتسبات التي حققتها الدبلوماسية المغربية في عهد والدنا المنعم تعد بمثابة رصيد ثمين آلىنا على نفسنا منذ تولينا عرش أسلافنا الميامين العمل على حسن استثماره والانكباب على تأهيل أدواته وآلياته وفق معطيات التحولات الطارئة على محيطنا الداخلي والجهوي والإقليمي والسهر على تجديده المستمر ليكون في خدمة مشروعنا الاجتماعي الديمقراطي الحداثي.

إن أهمية الدبلوماسية تكمن في أن نجاح أي استراتيجية تنموية بقدر ما هو رهين بإمكانات الدولة الذاتية، فإنه يتوقف على قدرتها في استثمار ما توفره لها المعطيات الخارجية من فرص التوسع والتبادل المثمر. كما أن الحضور على المستوى الدولي بجدارة لن يتأتى إلا بفاعلية النشاط الداخلي، لأن المواجهة بين الدول لم تعد من قبيل الصراع الدموي بل أصبحت رحاها تدور في مجال التنافس لكسب الأسواق الخارجية انطلاقا من التنمية الداخلية للقدرة الإنتاجية. ومن ثم غدت الدبلوماسية أكثر من أداة لتنفيذ السياسة الخارجية وإنما هي كذلك إحدى أدوات تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة سواء كانت هذه الأهداف خارجية بحتة أو داخلية.

وكما نجح المغرب في التعامل مع أسبقيات كل مرحلة تاريخية، فإن على دبلوماسيته اليوم أن تتجدد من أجل استثمار الصورة الجديدة التي رسخناها لدى الرأي العام الدولي لمغرب ديمقراطي وحداثي ملتف حول عاهله ومنارة للاعتدال والتسامح، وأن تعمل بجد ونشاط على استكشاف فضاءات جديدة للتعاون الاقتصادي وعلى تعميق البعد الاستراتيجي الذي من شأنه جعل المغرب الشريك النموذجي لكل البلدان في أفق شراكة إرادية وتضامنية مثلى وترسيخ المكانة الدولية للمغرب، كقطب جهوي رائد وعامل استقرار وسلم في محيطه وفضاءاته المغاربية والعربية والإسلامية الأورو متوسطية والإفريقية والأمريكية، والاستفادة القصوى من نظام العولمة والاندماج في الاقتصاد الشمولي والتقليل من آثارهما السلبية على تنميتنا وإعطاء علاقاتنا الخارجية نفسا جديدا.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدبلوماسية التقليدية بمفهومها الكلاسيكي المتمثل في جهاز وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية باتت تواجه تحديات كبيرة بسبب التقدم الهائل لوسائل الاتصال والإعلام والنقل والتوسع المطرد للتعاون الدولي، وانفتاح المجتمعات على بعضها البعض ضمن عولمة شمولية وتداخل الداخلي بالخارجي وظهور موضوعات جديدة كثيرة ومعقدة وتقنية على جدول أعمال السياسة الخارجية كالاقتصاد والتجارة والمال والنقد والشغل والهجرة والأمن والبيئة وحقوق الإنسان والثقافة، ودخول فاعلين جدد في العمل الدبلوماسي من مجالس برلمانية وجماعات محلية ومنظمات غير حكومية ومقاولات بل وحتى أشخاص ذاتيين مثل كبار المبدعين والمثقفين والفنانين والأبطال الرياضيين، ناهيك عن المكانة البارزة للمنظمات الدولية الجديدة الاقتصادية والمالية والتجارية وما لها من دور تشريعي متميز والأهمية المتزايدة للدبلوماسية الوقائية.

إن الآليات التقليدية للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف التي قامت على أساسها روابطنا التقليدية قد استنفدت غرضها وبلغت حدود فاعليتها وهي في حاجة لقفزة نوعية مطبوعة بالإقدام والابتكار والتجديد في الآليات والأدوات والغايات.

لهذا آلينا على نفسنا رسم معالم توجه مستقبلي لرفع هذه التحديات ومضاعفة الجهود لوضع إطار مؤسسي جديد لينهض المغرب بالدور الريادي الذي يؤهله له رصيد علاقاته التاريخية وإشعاعه الروحي وموقعه الجيو - استراتيجي ومشروعه المجتمعي الديمقراطي الحداثي، غايتنا في ذلك بناء صرح دبلوماسي متين لتقوية مكانة المغرب في مستهل الألفية الثالثة.

وهذا يقتضي في المقام الأول دعم القدرة التنسيقية للدبلوماسية التقليدية سواء على مستوى الإدارة المركزية أو البعثات الدبلوماسية وذلك حتى يكون في مقدورها متابعة واستيعاب كل الفاعلين غير الحكوميين في العمل الدبلوماسي وتقوية الدبلوماسية غير الحكومية الجموعية والبرلمانية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، والانتشار المكثف في هذا الفضاء الجديد الذي طالما استغل خصوم وحدتنا الترابية غيابنا عنه.

كما يتطلب ذلك بالنسبة للسفير فضلا عن الكفاءة الدبلوماسية العالية والنهوض بمهمة الممثل المفوض لدى الدولة المعتمد لديها، الاضطلاع بدور الفاعل النشط بلورة الطموحات الوطنية وفتح الآفاق أمام مصالح وطنه سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، منفتحا على محيطه بكل مكوناته جاعلا نصب عينيه نشر رسالة المغرب وصورته كقلعة ترفع لواء الديمقراطية والتحديث وتكريم الإنسان والوسطية والاعتدال والتسامح الإسلامي والعمل الدؤوب على جلب الاستثمار المنتج والسهر على مصالح رعايانا الأعزاء بالمهجر وإشعارهم بما لجلالتنا من رعاية لأحوالهم وحرص على ارتباطهم بهويتهم وبالمساهمة بكفاءاتهم في خدمة بلدهم.

ومن هذا المنطلق، فإن دور الدبلوماسي بات يكتسي أهمية متجددة قصوى إذ أصبح المحور والوسيط الذي لا بديل عنه بين صانعي القرار في السياسة الخارجية من جهة والسياسة الداخلية من جهة أخرى باعتبار الأولى امتدادا للثانية.

وإن الدبلوماسي النافع لبلده اليوم هو الذي له من الحس التواصلي والنظرة الشمولية والقدرة على التركيب ما يجعل من مهمته لبنة أساسية في نهوض دبلوماسية بلده بدورها على النحو المطلوب في مجال بلورة السياسة الخارجية الوطنية وتنفيذها وتحقيق أهدافها.

حضرات السيدات والسادة،

تشكل الملاءمة مع التحولات الدولية بهدف تحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي يفيد المغرب في تعزيز بنياته وتأهيله لمواجهة التحديات وكذا إنجاز أفضل شراكة مغربية أوروبية ومتوسطة أحد الأهداف الاستراتيجية لدبلوماسيتنا. وسنسهر على السير قدما بكل الإصلاحات الداخلية وتوطيد دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان لتكون رافدا من روافد دبلوماسيتنا.

وبموازاة مع ذلك يتعين على دبلوماسيتنا أن توسع من آفاق حركتنا ودائرة علاقاتنا الاقتصادية والتجارية خارج الفضاء الأورو - متوسطي باتجاه أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا لتتنوع روابطنا وتقل تبعيتنا ويتوسع تعاوننا. كما يتوجب على المغرب الذي ينتسب إلى مجموعات إقليمية أخرى تربطه بها روابط خاصة يمتزج فيها الوجدان والشعور بالمصير المشترك بحتميات المصلحة والتعاون أن يبقى وفيا لقيم وأهداف الوحدة والتضامن والتعاون وحسن الجوار مع جيرانه وأشقائه وأصدقائه من المغرب العربي وإفريقيا والعالم العربي والإسلامي، وأن ينهض بدوره كاملا في هذه المجموعات ويعمل جاهدا وبإخلاص ومثابرة بلورة تلك القيم وتحقيق تلك الأهداف والأمني متضامنا مع دول الجنوب في سعيها لتحقيق تنمية مستدامة وحل معضلة المديونية ورفع تحديات العولمة وفاعلا في حفظ السلام والدفاع عن الشرعية الدولية والقيام بالمساعدة الإنسانية.

إذا كان الهدف الأسمى لديبلوماسيةنا هو جعل المغرب بلدا مستكملا لوحدة الترابية وشريكا محترما ومسموعا من طرف الدول العظمى والمدافع عن مصالح الدول النامية في عالم متحول، فإن له مثل سائر الدول مصالح حيوية لا يمكنه التفريط فيها أو التساهل بشأنها مهما كلفه ذلك من ثمن وفرض عليه من تضحيات. إن التوفيق بين كفالة هذه المصالح والحفاظ على السلم وحسن الجوار وعلاقات التعاون ومواصلة العمل من أجل التكامل الإقليمي وتأهيل الموارد البشرية والآليات والأدوات، لهو التحدي الكبير الذي تواجهه ديبلوماسيةنا التي نحرص على أن تظل مطبوعة بخصائص متميزة قائمة على التروي والواقعية لكن دون تخاذل وعلى الاعتدال دون تساهل في المبادئ وعلى المرونة دون تفريط في الأهداف وعلى احترام القانون ودعم الشرعية الدولية دون كلل في المطالبة بالعدل والإنصاف وعلى اعتماد الحوار كأفضل سبيل لحل النزاعات دون تردد في التنديد بالحوار الزائف والمشبوه.

حضرات السيدات والسادة،

إنه ليسعدنا أن نغتتم انعقاد ملتقاكم هذا لننوه بسفرائنا وسفيراتنا ورجال ونساء ديبلوماسيةنا الأنجاد الملتئمين في هذا النادي الذي لا ننظر إليه كجمعية لموظفين سامين لوزارة الخارجية لأن الديبلوماسية مهمة جلية وليست وظيفة إدارية، بل نعتبره ناديا تلتقي فيه التجارب والخبرات الديبلوماسية التي تغرف من معينها الأجيال المتعاقبة للديبلوماسيين كما ننتظر منه أيضا تقوية الصلات مع نظرائه في العالم لما فيه خير مملكتنا ناهضا في نفس الوقت بأهدافه الثقافية والاجتماعية.

جزاكم الله عما أسديتموه لوطنكم ولملككم من جليل الأعمال أحسن الجزاء وأبقاكم مجندين لخدمته على المعهود فيكم من الإخلاص والوفاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط
طنجة، 29 محرم 1421هـ الموافق 04 ماي 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك ونحن نفتتح به أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط. وإنكم لتعلمون مدى الأهمية التي نوليها لهذا المجلس الذي هو بحق، مؤسسة هامة أقرها دستور مملكتنا ليدعم المسلسل الديمقراطي لبلادنا مكرسا بذلك ثقافة الحوار والتشاور التي أصبحت تميز اختياراتنا الثابتة ورغبتنا في إشراك كل الفاعلين في بلورة الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن المغرب من تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

إن الوظيفة الاستشارية لمجلسكم كأداة لتأكيد الممارسة الديمقراطية تفتح مجالا واسعا لتعبئة المجتمع بكامل شرائحه والتفافه حول القضايا التي تطرحها التنمية في بلادنا.

ومن هذا المنطلق وحرصا على تفعيل دور هذا المجلس، قررنا أن نشرك إلى جانب الأعضاء المنصوص عليهم في الظهير الشريف المنظم للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، نخبة من الفاعلين الاقتصاديين والمتخصصين في ميدان المال والأعمال والتكنولوجيا المعاصرة وممثلين عن المجتمع المدني، لما توخينا فيهم من قدرة على تدبير الشأن المحلي وخبرة في تأطير هياكله. ومن شأن هذا الإشراك أن يعمق رؤيتنا ويوسع دائرة الانتفاع من كفاءاتنا الوطنية.

إن الاحتكاك المباشر بين أعضاء الحكومة ومجموعة كبيرة من النواب والمستشارين على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية وممثلين عن الهيئات المهنية والثقافية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والاتحادات الجمعوية وذوي الخبرة، وتدارس المشاكل والحلول أفقيا وقطاعيا من شأنه أن يساعد على بلورة حقيقة التخطيط ووضعها في إطاره الصحيح وهو المشروع الذي نطمح إلى إرساء أسسه.

إن الاعتبارات الأساسية التي سبق أن بيناها ووضعنا لبناتها ورسمنا آفاقها في التوجيهات المقدمة لحكومتنا الموقرة أثناء إعداد المخطط الذي بين أيديكم، ارتكزت على استراتيجية نمو مدمجة تهدف إلى تقوية بنى المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي يواكب مستجدات التطور دون التفريط في مقدساتنا وإلغاء هويتنا.

إن النهوض بالمناطق المعوزة والحد من الفوارق الاجتماعية وتنمية العالم القروي ومحاربة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها وإصلاح النظام التربوي والتعليمي وتأهيل الموارد البشرية والاعتناء بالتشغيل وإدماج الشباب، وفي مقدمته الشباب المتعلم في المسلسل الإنتاجي تكون الأولويات الرئيسية التي يجب أن ينكب عليها عملنا المستقبلي في إطار مقارنة عقلانية كفيلة بتحقيق الإدماج المنشود.

إن تفعيل دور هذا المخطط وضمان نجاعته يتطلب تعبئة كل الطاقات والإمكانات والتنسيق بين التوجهات الوطنية والمخططات الجهوية والقطاعية وخلق تكامل بين مختلف الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبذلك تتجلى أهمية المسؤوليات وتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والمالية وسائر مكونات المجتمع في تدبير التنمية ووضع أسس نجاحها.

إن الدولة تتحمل وظائف التوجيه والتنظيم والتنسيق بين مختلف الفاعلين والتحفيز على الاستثمار والتشغيل. فهي بهذا الاعتبار مطالبة بتوفير المناخ القانوني والإداري لتضمن حسن تدبير الشأن العام وترشيد السياسة المالية وتوفير الادخار وعقلنة تسيير المرافق العمومية، إضافة إلى سهرها على إعادة توزيع الثروات الوطنية انطلاقاً من توفير التجهيزات والخدمات الاجتماعية وغيرها لاسيما للفئات المحرومة والمهمشة.

وإذا كنا نسجل بكل افتخار واعتزاز الجهود التي بذلت في سياق تدعيم دولة الحق والقانون، فإن المجهودات المستقبلية يجب أن تنصب على استكمال إصلاح النظام القضائي وثبوت استقلالته وتحديث الجهاز الإداري وعقلنته حتى يتم بعث جو الثقة لدى المواطنين وغرس قيمه في نفوسهم.

وبالموازاة مع مجهود الدولة، فإن الجماعات المحلية والهيئات الترابية تتطلع إلى مجالات أوسع للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وفي هذا الصدد، فإننا نأمل من الجهة التي كرسها الدستور لدعم الديمقراطية وتوطيد اللامركزية وتوسيع مسلسل عدم التركيز الإداري أن تقوم بدور فعال في التنشيط التنموي وتنسيق التعاون بين الجماعات وتوظيف الموارد البشرية والثروات وتحسين استثمارها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الأكثر شمولية والأنجع مردودية.

ومن هذا المنظور، أصبح لزاماً على المخططات الجهوية والمحلية الأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي دعونا حكومة جلالتنا لأن تحددها لاستبدال الأساليب الظرفية لمعالجة الجفاف بسياسة عقلانية، تساعد على تقوية النسيج الإنتاجي بالبادية وتنوع مصادر عيش سكانها حتى تجعلهم في مأمن من الانعكاسات السلبية لتقلبات الطقس. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد على ضرورة صيانة ثرواتنا المائية وعقلنة وترشيد تدبيرها لما تشكله من أهمية بالغة في استراتيجياتنا المستقبلية.

حضرات السيدات والسادة،

إن القطاع الخاص أصبح يحتل مكانة مرموقة في تنشيط الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية. وإن إيماننا الراسخ في جدوى نظام السوق وحرية المبادرة، لم يكن وليد ضغط العولمة بل كان دوما اختيارا ثابتا ميز سياسة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، لما حباه الله من حكمة وتبصر وبعد نظر وقدرة على استباق الأحداث واستشرافها.

وتوطيدا لهذه السياسة الرشيدة والاستثمار ما تم تحقيقه، يجب متابعة هيكلة وعصرنة المؤسسات العمومية لتحسين مردوديتها. كما نلح على مواصلة الهيكلة القطاعية وتحسين محيط المقابلة المغربية وتقوية قدرتها التنافسية حتى تتمكن من الصمود أمام إكراهات السياسة الحمائية الجمركية.

فمواجهة التحديات في هذا الميدان تلزمتنا تقوية نسيجنا الإنتاجي وجعله يتحلى بروح الابتكار والمبادرة وسرعة التكيف مع التحولات الجهوية والدولية والمستجدات التكنولوجية، وهذا يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية ورفع العوائق أمام فرص الاستثمار.

كما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل هي الأخرى محركا أساسيا للتنمية ومصدرا للتشغيل. وبهذه المناسبة، نهيب بالحكومة وبالهيئات المحلية تشجيع حاملي الشهادات وخريجي مراكز التكوين المهني على إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة التي أثبتت التجربة في أرجاء أخرى فعاليتها. كما نود من القطاع البنكي الانغمار في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتشجيعه للمقاولات الصغرى والمتوسطة عن طريق تسهيل منح القروض لها وتأطيرها. وفي إطار حرصنا على تشجيع هذا النوع من المقاولات نتوخى التسريع بإصدار الميثاق الوطني الذي يحدد التزاماتها تماشيا مع برامج الدولة المدعمة لها.

ولا يخفى عليكم انشغالنا بمعالجة عوائق الاستثمار حيث أسسنا تحت رئاستنا الفعلية لجنة خبراء لتحديد مواقع الخلل وتقديم الحلول الكفيلة بتبسيط الإجراءات ورفع الحواجز عن المستثمرين.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية؛ فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكياتها الرتيبة وسوء تديرها للمرفق العمومي، يضاف إلى ذلك انكماشها على نفسها وعجزها عن التواصل مع محيطها والاستماع لانشغالات المتعاملين معها، يؤدي إلى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين وكذلك المستثمرين وسوء إرشادهم الشيء الذي ينتج عنه شلل في الحركة الاقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي نستهدفها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يتوفر على شبكة من الجمعيات تقوم بأنشطة متعددة اقتحمت ميادين التنمية المحلية من محاربة الأمية وتقوية البنيات التحتية ومساعدة الفئات الضعيفة وإنجاز مشاريع متنوعة تعود بالخير العميم على المستفيدين. وهي بذلك تشكل عنصرا هاما في تجنيد الطاقات المتوفرة وفاعلا نشيطا في التنمية قوامها المشاركة الفعالة للسكان.

ومما يثلج الصدر كون هذه الجمعيات فسحت المجال واسعا للعنصر النسوي الذي أظهر كفاءة كبيرة وإرادة قوية في تدبير الشأن المحلي مما أكسب المرأة ثقة في النفس وتحقيقا للذات.

لهذا، يتعين على الدولة كما على الجماعات المحلية والفاعلين الآخرين توظيف هذه الطاقات الهائلة التي يتوفر عليها المغرب والأخذ بيدها لتوضيح مسؤولياتها وتحديد ضوابطها وعقلنة تسييرها.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح هذا المخطط يتطلب روح التعبئة والمواطنة الخالصة، كما أنه متوقف على صواب ونجاعة الآليات المسخرة لمتابعة وتقييم مراحل تنفيذه. لهذا سنعير اهتماما خاصا لمناقشاتكم واقتراحاتكم التي ستكون ولا شك مثمرة وبناءة مؤكدين لكم حسن ظننا بكم وكامل عطفنا عليكم وداعين لكم بدوام عون الله وتوفيقه لتحقيق ما نسعى إليه من خير لشعبنا وتقديم لبلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه أمرا يوميا إلى
أفراد القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لتأسيسها
الرباط، 10 صفر 1421هـ الموافق 14 ماي 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

كم يغمرنا الحبور ونحن نتوجه إليكم، لأول مرة بعد اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، في يوم عيدكم الذي يؤرخ للذكرى الرابعة والأربعين لتأسيس القوات المسلحة الملكية على يد جدنا المشمول بعفو الله جلالة الملك المجاهد محمد الخامس، طيب الله ثراه، الذي يعود له الفضل في وضع اللبنة الأولى لهذا الصرح المنيع، وسنغتنمها مناسبة سعيدة لنستحضر بكل فخر واعتزاز المجهودات الجبارة التي قام بها والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، الذي نذر حياته لبناء دولة المؤسسات وأولى عناية خاصة للقوات المسلحة الملكية منذ تأسيسها دون أن يألو جهدا ليرقى بها إلى المستوى المنشود.

ومن هذه العناية أن قلنا جلالتنا، رحمه الله، سنة 1985 مهام تنسيق مكاتب ومصالح أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية مما جعلنا نتتبع مسيرة تطورك عن قرب ساهرين على تكوينكم وتأطيركم وتجهيزكم عاملين بكل حزم على الرفع من مستواكم إلى المكانة التي تليق بسمعة هذا البلد الأمين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن العناية الأبوية التي حباكم بها والدنا المنعم طيلة أربع وأربعين سنة كنتم ولا تزالون أهلا لها عن جدارة واستحقاق لما برهنتم عنه، ماضيا وحاضرا، من تمسككم بالتقاليد العسكرية المغربية الأصيلة، فظل سلوككم يتميز بالاستماتة والإخلاص والتفاني في خدمة هذا الوطن لما تقومون به من أعمال نبيلة في ميادين مختلفة عسكرية وعمرانية واجتماعية، ولما أبنتم عنه من صمود وثبات ونكران للذات في الدفاع عن هذا الوطن ومقدساته وعن سيادة البلاد ووحدتها الترابية، كما أبرزتم كفاءاتكم وقدراتكم على الصعيد الدولي بمشاركة تجريدات مغربية في العديد من الجبهات دفاعا عن القانون والشرعية الدولية ومساهمة في إقرار السلام بين الأمم والشعوب. ومن هنا جاء عزمنا سيرا على نهج والدنا المنعم وتمسكا بسننه الحميدة على الإبقاء على هذا التقليد بإيفاد تجريدات أخرى للمشاركة في بعض المناطق استجابة لرغبة المجتمع الدولي وخدمة لهذه المبادئ النبيلة.

إن ما تقوم به تجريدة القوات المسلحة الملكية في كوسوفو مثلا من تضميد للجراح وتخفيف للألام، شأنها في ذلك شأن التجريدات السابقة والمتواجدة حتى الآن التي سجل التاريخ بكل فخر واعتزاز بصماتها على جبهات متعددة لخير شاهد على ما تتميز به قواتنا من إخلاص ونزاهة ونكران للذات في سبيل الدفاع عن قيم إنسانية نبيلة مكنت المغرب من تبوء مكانة متميزة بين الدول المحبة للسلام والمشروعية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

وكم ازددنا بكم فخرا وإعجابا خلال رحلتنا التفقدية الميدانية لبعض الحاميات العسكرية بمنطقة الرشيدية ووارزازات وأكادير والتي اقتربنا من خلالها عن كثب من الجندي في حياته العملية واليومية، كما وقفنا عن قرب على تجهيزاته ومعداته فلمسنا المعنويات العالية وحسن التنظيم والتسيير والتجهيز ودقة الانضباط. وشكل استعراضكم بأكادير الذي توجهناه بحضورنا، يوما تاريخيا ومشهدا رائعا يجسد كل ما تتحلى به قواتنا من كريم الخصال ويجعل كل مغربي داخل هذه الأمة يزداد بكم اعتزازا وكل فرد داخل القوات المسلحة الملكية يفتخر بالانتماء إليها، كما ازداد يقيننا على أنكم ستضاعفون مجهوداتكم لرفع كل التحديات ولتحقيق الآمال المعلقة عليكم.

إننا منذ أن وضع الله بين أيدينا أمانة الملك واختارنا لقيادة الأمة ولأركان القوات المسلحة الملكية، وضعنا نصب أعيننا مجموعة من الاهتمامات ومنها العناية بالمؤسسات والعمل على تطويرها ومن بينها القوات المسلحة الملكية، فعزمتنا على مواصلة المجهودات لنجعلكم ضباطنا وضباط صفنا وجنودنا الأوفياء تستفيدون باستمرار من التطورات العلمية والتقنية التي يعرفها العالم وليظل تنظيمكم وتكوينكم وتأطيركم وتجهيزكم يواكب التقدم الحضاري.

إن التحولات السريعة التي يشهدها العالم أفرزت أشكالا جديدة من التحديات واكبتها تطورات تقنية وتكنولوجية لم يعد بالإمكان إزاءها تجاهل أسباب العصرية والحداثة بالخصوص في المجال العسكري. إن نهج المرونة والتكيف مع تطور الأحداث يستدعيان منا ضرورة العمل على مواكبة التطور بالارتقاء بأساليب التدريب العسكري وتحديث آلياته والرقى بأفراده على المستوى الفكري والعلمي.

في هذا الإطار كان ضروريا أن نسهر على تحسين كفاءة أطرننا العسكرية العليا ومدتها بأحدث الوسائل العلمية والتقنية والمعرفية لتساير ركب التطور الذي نعيشه فسيكون إنشاء الكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا ابتداء من أكتوبر المقبل تكريسا عمليا لهذه الإرادة القوية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن احتفاءكم بهذه الذكرى تزيد دلالاته قوة ورمزيته أبعادا باستحضارنا بكل إجلال وخشوع ذكرى القائدين الراحلين جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، رائد الوطنية ومؤسس القوات المسلحة الملكية، ووالدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، أب الأمة وباني المغرب المستقل الحديث. وإننا بهذه المناسبة الجليلة نتضرع إلى الباري عز وجل أن يشملهما بواسع رحماته ويسكنهما فسيح جناته ويعيننا على تحقيق طموحنا جميعا سيرا على نهجهما واحتراما لتوصياتهما.

وبنفس الخشوع نتوسل إلى العلي القدير أن يشمل برحمته شهداءنا الأبرار الذين ضحوا بالغالي والنفيس ليعيش المغرب حرا مطمئنا وأن ينعمهم بما وعدهم به من حسن المقام، سائلين الله أن يسدد خطاكم ويشد عزمكم ويقيكم حاملين لمشعل البسالة والسلام، متشبثين بالكرامة ومتحليين بأفضل الخصال صامدين عازمين وبحسن الانقياد والامتثال متمسكين لتتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها بين الدول، مبرهنين بذلك على تعلقكم الراسخ بقائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية ومتشبثين بشعاركم الخالد:

الله - الوطن - الملك.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة عشاء أقامها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي
على شرف جلالة
تونس، 20 صفر 1421 هـ الموافق 24 ماي 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن السعادة لتغمر قلبنا منذ حللنا بأرض تونس الفيحاء، مجددين اللقاء بأخيينا العزيز فخامة الرئيس زين العابدين بن علي الذي نكن له شخصيا فائق المودة والتقدير والاحترام ولشعبه الشقيق كامل المحبة والإكبار، معترزين بما تحقّق له بفضل قيادتكم الرشيدة من موصول التقدم والازدهار والاستقرار.

واسمحوا لنا، سيادة الرئيس، أن نعرب لكم عن بالغ تأثرنا بكلماتكم الرقيقة ومشاعركم النبيلة وأن نعبر عن جزيل شكرنا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بها في رحابكم والتي تدل على نبيل الشيم التي تتحلون بها وامتانة الوشائج التي تجمع بيننا.

فخامة الرئيس،

إن العلاقات الوثيقة التي تربط بلدنا وشعبينا الشقيقين تستمد قوتها ومرجعيتها واستمرارها من الإرث الحضاري المشترك الضارب بجذوره في أعماق التاريخ ومن تلاحم مسيرة بلدنا في العصر الحديث منذ الكفاح ضد الاستعمار إلى عهد الاستقلال، حيث خاض بلدانا معا معركة البناء والتحديث والتنمية الشاملة والتطلع للعمل الموحد العقلاني.

وإن الخصوصيات التي تميز العلاقات المغربية التونسية تجد بعدها في أن بلدنا كانا وسيظلان من الركائز الصلبة التي يقوم عليها ببيان صرح المغرب العربي، حيث يسجل لهما التاريخ بمداد الفخر والاعتزاز مواقفهما الإيجابية وسعيهما الدائم إلى بناء كيان مغرب عربي قوي يستجيب لطموحات شعوبه، وهذا ما يوطد أملنا المشترك في ترسيخ دعائم هذه المسيرة المشتركة واصلين الماضي المجيد بالحاضر الواثق والمستقبل المشرق لتجني شعوبنا ثمار نضالها وتحقق تطلعا إلى مستقبل واعد.

فخامة الرئيس،

منذ تأسيس اللجنة العليا المشتركة التي كان لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، رفقة فخامتكم فضل وضع لبناتها، قطعت علاقتنا أشواط كبيرة ومهمة على درب مسيرة التعاون الثنائي المشترك، وتم إنجاز العديد من الخطوات والتوقيع على الكثير من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية وفي مقدمتها اتفاقية التبادل الحر الموقعة بالرباط بتاريخ 16 مارس 1999 بمناسبة زيارتكم الميمونة إلى بلدكم المغرب.

إن هذه الاتفاقية التي نعزز بها لتعتبر نموذجا حيا لنوعية العلاقات الجديدة التي ستمكنا من مواكبة التطورات التي تلوح في الأفق الدولي ومواجهة تحدياتها بكل ثقة وعزم.

وإن لقاءنا الأخوي اليوم لمن شأنه أن يبعث نفسا جديدا في كل المؤسسات العاملة على التعاون بين البلدين لإقرار أساليب جديدة وخلق حركية قوية من أجل تنشيط أوجه التعاون المثمر في كل المجالات وتفعيل مؤسساته.

كما أن التوجهات والاختيارات التنموية المتشابهة بين المؤسسات الاقتصادية ببلدنا جعلت الروابط القائمة بين بلدنا تزداد متانة وقوة وتبشر بمستقبل متميز لعلاقتنا.

ومهما تكن الأرقام التي سجلتها مجالات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، فإننا نطمح إلى إنجاز مستويات أفضل وإلى تحقيق تكامل أوسع.

فخامة الرئيس،

إن دول اتحاد المغرب العربي مدعوة اليوم أكثر من ذي قبل إلى العمل سويا في جو من التفاهم والاحترام المتبادل، بغية تجاوز كل العراقيل وإعطاء هذا الاتحاد انطلاقة جديدة تؤهله لرفع التحديات التي تفرضها ظروف العولمة والتي لن نستطيع مواجهتها بشكل انفرادي مهما حاولنا.

ولكي نضمن كسب رهانات هذه التحديات الحاضرة والمستقبلية، يتعين علينا علاوة على تفعيل آليات اتحاد المغرب العربي انتهاج استراتيجية محكمة تستوعب المصالح المشتركة لشعوبنا والاستثمار الأمثل لتكامل طاقتها وإمكاناتها ضمن تدبير عقلائي يعتمد الواقعية ويحفزه الطموح.

فخامة الرئيس،

إن الواقع العربي يدعونا لبذل المزيد من الجهود لنصرة القضايا العربية والإسهام الإيجابي في تفعيل مسلسل التسوية السلمية بالشرق الأوسط، معتبرين أن الوقت قد حان ليجد هذا المسلسل في إطار الشرعية الدولية والأوقاف المبرمة بين الأطراف المعنية الصيغ النهائية العادلة والمنصفة على كل المسارات بما فيها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما نود بهذه المناسبة أن نؤكد من جديد دعمنا للجماهيرية الشعبية الليبية الشقيقة بالدعوة إلى الإسراع برفع كل العقوبات المفروضة عليها حتى تتمكن من استعادة مكانتها الطبيعية ودورها في محيطها المغاربي والعربي.

كما أننا نتابع بانشغال ما يعانيه الشعب العراقي الشقيق من ظروف مؤلمة من جراء الحصار المفروض عليه على مدى عقد من الزمن مهيبين بالمنتظم الدولي وضع حد لهذه المعاناة.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، التوقف عند الأوضاع المأساوية التي تعيشها بعض الجهات في قارتنا الإفريقية، مجددين دعوتنا لتفعيل تضامن إفريقي ودولي ملموس كفيل بإنهاء هذه الأوضاع حتى تستطيع دول إفريقيا تسخير طاقتها لتحقيق تنمية مستدامة في ظل الأمن والاستقرار.

فخامة الرئيس،

إننا مدعوون إلى تكثيف التنسيق في نطاق آليات التشاور القائمة بيننا لتعزيز دورنا في مسار برشلونة، مؤكدين على أن التعاون مع جيراننا في الضفة الأخرى للمتوسط، يجب أن ينبنى على إقامة علاقات شاملة ومتكافئة تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات كافة الأطراف ومصالحها وفق منظور متجدد للتعاون وللتضامن.

وختاماً نود أن نجدد لكم فخامة الرئيس ومن خلالكم إلى الشعب التونسي الشقيق عبارات تأثرنا العميق وتشكراتنا الخالصة لحرارة الاستقبال وكرم الوفادة اللذين حظينا بهما والوفد المرافق لنا في الربوع التونسية الشقيقة.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف احتراماً وإجلالاً لأخينا فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، ومن أجل رفاهية وازدهار تونس والمغرب واستمرار الأخوة التي تجمع بيننا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل الاستقبال الذي أقامته على شرف جلالتة بلدية تونس
تونس، 21 صفر 1421 هـ الموافق 25 ماي 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس بلدية تونس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

حضرات السيدات والسادة،

إنه ليغمرنا الشعور بالسعادة والاعتزاز، ونحن نتواجد معكم في رحاب هذا المجلس الموقر، الذي يمثل مدينة تونس العريقة. ومن خلالكم نود أن نعبر لسكانها الأماجد، عن تأثرنا البالغ بحفاوة الاستقبال والمشاعر الطيبة التي أبدوها إزاء شخصنا ونحن نحل ضيفا بين ظهرانيهم.

إن مدينة تونس هي بوابة هذه البلاد السعيدة التي استطاعت منذ فجر التاريخ أن تعانق حضارات عديدة وأن تصهرها، بل إنها عرفت، منذ قرطاجة، إشعاعا حضاريا أهلها لتكون سباقا في مضمار التمدن الذي عم أرجاء البحر الأبيض المتوسط.

وحيثما حل الإسلام بهاته الربوع الطيبة، أصبحت تونس إحدى الحواضر الإسلامية الكبرى التي كان لها تألق حضاري متميز. ولا أدل على ذلك من وجود معلمة خالدة هي جامع الزيتونة الذي أشاع العلم والمعرفة ليس في تونس وحدها بل تجاوزها إلى مختلف البلدان والأمصار.

ويكفي هذا الجامع فخرا أنه كان كذلك مدرسة للكفاح والكرامة، تخرجت منه أجيال من الوطنيين والعلماء الذين أبلوا البلاء الحسن في بناء الدولة التونسية الحديثة، وذلك بتمسكهم بمقوماتهم الحضارية وتعميقهم للأصالة التونسية مع تفتحهم على عطاءات الآخر.

غير أن هناك جانبا آخر يشدنا إلى هذه المدينة السعيدة هو اتساق عمرانها وجمال هندستها. فلقد زاوجت بين ماضيها وحاضرها، بين أصالتها ومعاصرتها. إن هذا النجاح يعود بالأساس إلى العبقرية التونسية التي تستخلص من كل شيء عصارته، وإلى اللامركزية التي اعتمدها تونس الشقيقة في تدير شؤونها المحلية، وذلك بفضل التوجهات السديدة لشقيقنا فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، الشيء الذي أهل مدينة تونس لأن تلج الألفية الثالثة بكل ثقة وثبات.

حضرات السيدات والسادة،

إن أفواجا عديدة من الطلبة والعاملين من مختلف الأرجاء تتقاطر على مدينتكم ابتغاء العلم والكسب بفضل التسامح الذي عرفه بلدكم الشقيق وروح التفتح التي تطبعه، كما أن أعدادا كثيرة من رعايانا الأوفياء اتخذوا مدينتكم مستقرا لهم، وقصدوها طلبا للعلم والمعرفة. وإن هذا التمازج والانصهار بين شعبينا هو عامل من العوامل التي ستساعدنا في ترسيخ علاقاتنا الثنائية والدفع بقاطرة اتحادنا المغاربي.

إن لتونس في نفوسنا نحن المغاربة مكانة خاصة، بحيث ظلت دوما تحمل في وجدانها الحب والتقدير لأحد أكبر رموز التحرير في العالم جدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس قدس الله روحه. ونعتنم هذه المناسبة لنعبر لكم عن تقدير جلالتنا الخاص لمبادرتها الرائدة، بتخليد ذكرى روحه الطاهرة من خلال إطلاق اسمه الشريف على أحد أكبر شوارعها وأجملها.

وختاما فإننا نجدد لكم الشكر على حرارة الاستقبال وحسن الضيافة متمنين لحاضرتكم الجميلة المزيد من التألق والعمران الحضاري، في ظل القيادة الرشيدة لأخينا المبجل فخامة الرئيس زين العابدين بن علي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الوطنية لبرلمان الطفل
الرباط، 21 صفر 1421 هـ الموافق 25 ماي 2000 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

أطفالنا الأعزاء،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في بداية هذا اللقاء الحضاري المتميز الذي نفتتح به الدورة الوطنية لبرلمان الطفل، تحت الرئاسة الفعلية لشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، لنهنئكم أطفالنا الأعزاء ومن خلالكم أطفال بلدنا العزيز كافة بهذا الاهتمام الذي تحظون به.

كما نرحب بأتراككم الذين أتوا من بلدان شقيقة وصديقة ونشكر الضيوف الكرام الذين لبوا دعوة المشاركة في هذا الحدث الوطني الذي يأتي بمناسبة اليوم الوطني للطفل. هذا اليوم الذي نريده أن يظل موعدا مباركا تلتئم فيه جميع الطاقات الحية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني حول قضايا الطفل، من أجل تدارس حصيلة الجهود التي تبذل ببلادنا وتقييم إيجابياتها وسلبياتها وبالتالي تحديد الأولويات لمسيرة العمل الجدي والمنسق الكفيل برفع التحديات وذلكم سيرا على النهج القويم الذي خطه والدنا المنعم جلالة الحسن الثاني، نور الله ضريحه وطيب ثراه.

لقد كان، رضوان الله عليه، يحرص كل الحرص على جعل موضوع حماية الأطفال وضمان مستقبلهم وصيانة كرامتهم ضمن الاهتمامات الكبرى لبلادنا، وكان سباقا للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والعمل على وضع الآليات الملائمة لتفعيلها كتوقيعه -رحمة الله عليه- على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وتأسيس المؤتمر الوطني لحقوق الطفل، وجعله مرصدا وطنيا يعنى بمتابعة أعمال الاتفاقية الأممية ذات الصلة، حيث أسند رئاسته لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، بالإضافة إلى النهضة الكبرى التي عرفها المجتمع المدني والتي يحق لنا أن نفتخر بها. وهي منجزات دالة على وعيه العميق أكرم الله مثواه، بضرورة تضافر جهود الجميع للرفع من مستوى الطفولة.

أيها الجمع الكريم،

على الرغم من تحقيق منجزات عظام في المجالات المرتبطة بحماية الطفل والنهوض بأوضاعه التربوية والتعليم والصحة، فإن مسيرة الرفع من مستوى الطفولة ما زالت طويلة، طالما أن تحديات بعض الظواهر الاجتماعية تؤثر سلبا على المجهود الكبير الذي نقوم به، وهي ظواهر غالبا ما يكون من ضحاياها فئات من أطفالنا وتتطلب معالجتها مزيدا من الاهتمام.

ولقد استبشرنا خيرا عندما بلغ إلى علمنا الشريف أن من بين المواضيع التي سيتم التداول حولها على امتداد أيام مؤتمرهم الهام طبقا لتوصيات الأطفال البرلمانيين، موضوع «سوء معاملة الأطفال واستغلالهم»، لما تشكله هذه الظاهرة من خطورة ولما تستأثر به من طرف المسؤولين والمهتمين من بالغ العناية.

وإننا إذ نعتبر هذا النوع من المعاملة والاستغلال وصمة عار لأي مجتمع لنهيب بالمؤتمرين من قطاعات حكومية وخبراء وجمعيات أن يتناولوا بالدرس مختلف القضايا المرتبطة بالموضوع لتحليل الأسباب وإيجاد الحلول الكفيلة بمحاربة جميع أشكال الاستغلال ووضع مشروع استراتيجية متكاملة تعتمد في تنفيذها على مساهمة الجميع في إطار منضبط وطرق عمل حديثة، وبما ينسجم والقيم المثلى لرعاية الطفل التي تتفق والمقومات الدينية والقانونية والاجتماعية والأخلاقية والتنمية.

حضرات السيدات والسادة،

أطفالنا الأعزاء،

إننا نغير اهتماما خاصا لمؤسستكم هذه التي نريدها مدرسة للتربية على الديمقراطية وروح المواطنة والسلام والتسامح. ويأتي اجتماعكم في مرحلة هامة وحاسمة خصوصا وأن بلادنا مقبلة على تقديم تقريرها الوطني أمام اللجنة الأممية المكلفة بمتابعة أعمال اتفاقية حقوق الطفل. كما أن العالم أجمع يستعد على قدم وساق للقاء القمة العالمي للطفل وهو اللقاء الذي سيتم في غضون السنة المقبلة، إن شاء الله، والذي سيشكل منعطفًا تاريخيًا في مسيرة حقوق الطفل.

فعليكم وفقكم الله وسدد خطاكم، أن تبدلوا جميع الجهود الممكنة والحديثة والمنسقة واتخاذ التدابير اللازمة عمليا وتنظيميا من أجل أن يكون ذلكم التقرير الوطني في مستوى التوصيات التي تعقدون العزم على تقديمها، حريصين على أن تكون مشاركة بلادنا في هذا اللقاء التاريخي مواكبة لتطلعاتنا حتى نقدم نموذجا آخر في هذا المجال تحتذي به بقية الدول.

وهكذا وسيرا على النهج القويم وحفاظا على الأمانة الملقاة على عاتقنا، فسوف لا ندخر أي جهد من أجل أن ينمو أطفالنا ويسعدوا بالرعاية والوقاية والكرامة التي يستحقونها، جاعلين من قضية الطفل أينما وجد، أولوية وطنية وعاقدين العزم على إغارة المزيد من العناية لتوفير الظروف المناسبة لأطفالنا الأعزاء لتعليمهم وصحتهم وحسن تأهيلهم لخوض رهانات المستقبل ورفع تحدياته، وذلك بفضل تضامن الجميع بدءا بالأسرة والمدرسة فالجماعة وسائر الأطراف المهمة والمعنية.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالاته على شرف الرئيس السنغالي
25 صفر 1421 هـ الموافق 29 ماي 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

سيادة الرئيس،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنكم اخترتم يا سيادة الرئيس المغرب ليكون من بين الدول التي تزورونها في أول تنقل لكم خارج السنغال منذ انتخابكم رئيساً للجمهورية.

وإن هذا الاختيار الذي يشرفني كما يشرف بلدي والشعب المغربي قاطبة ليعكس إرادتكم، سيادة الرئيس، في أن يظل التفضيل للوئام ووحدة الشعور اللذين ميزا على مر التاريخ العلاقات بين المغرب والسنغال - رغم تقلبات الأجندة وما قد تمليه التزاماتنا معا - حافزين لعملهما المشترك من أجل تعزيز أواصر الأخوة وتعميق التفاهم بين الشعوب والأمم.

وإن هذا الاختيار ليبرز أيضا سيادة الرئيس، الأصالة والكثافة والعمق والثبات التي استطاع المغرب والسنغال أن يسما بها علاقاتهما. تلکم العلاقات التي حرصنا معا على إقامتها على المدى الطويل وتعزيزها والرقى بها بروح من الصفاء والمحافظة عليها في طمأنينة بهدوء كيفما كانت الظروف التاريخية ومتغيرات مجريات الأحداث في القارة الإفريقية أو في باقي بلدان المعمور.

إن والدي المعظم جلالة المغفور له الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، كثيرا ما كان يذكر بأن بلدينا تجمعهما قدرة طبيعية على تبني نفس القضايا والدفاع عن نفس القيم وتأكيد نفس المبادئ والدعوة إلى التحلي بنفس المثل الأخلاقية.

وقد تجسد كل هذا سيادة الرئيس، عندما كان يتعين علينا جميعا مقاومة الاضطهاد والنضال من أجل الحرية في كل المعارك التي طبعته القرن الذي ولى. كما خضنا النضال نفسه عندما كان لزاما أن نتصير لقيم السلام والاستقرار والتقدم والكرامة في قارتنا لفرض احترام وحدة الشعوب والوحدة الترابية غير القابلة للتصرف وأخذها بعين الاعتبار.

سيادة الرئيس،

لقد عرف الشعبان المغربي والسنغالي في الماضي كما في الحاضر كيف يجعلان من هذا الالتحام التلقائي جسرا للتلاقي من خلال استحضار ثقافي مؤثر لمصيريهما والتحام جذورهما المشتركة التي تحرص إيقاعات وقوافي مطربينا وشعرائنا على انصهارها - بصرف النظر عن الاختلافات - في سعي موحد للبحث عن الهوية: هوية يتسع صدرها للآخر في خصوصيته وغنى تنوعه.

وإذا كنت يا سيادة الرئيس قد حرصت على التذكير بالبعد الثقافي لعلاقتنا، فلأن قناعتني راسخة بأن هذا البعد لا يشكل فقط اللحمة والهيكل اللذين يدعمان ويرسخان أسس تعاوننا، بل لأنه يوضح أيضا مشروعية هذا التعاون ويعطي لتضامننا الذي نلمسه يوميا بعدا إنسانيا عند كل محك.

وفي خضم هذا التضامن الفعال، فإن المغرب والسنغال يمكنهما اليوم - سيادة الرئيس - أن يجدا الحل لتحديات أخرى خاصة تحدي فن الممكن في العمل السياسي عندما يتعين على هذا الممكن أن يتجلى في بلدنا بوضوح عبر ترسيخ الديمقراطية وقوة المؤسسات والنضج الرصين للفاعلين في اللعبة الديمقراطية التي لن تتخلف عن تعزيزها الحكمة المثالية لشعبينا وعزمهما الرزين.

وسيشجعنا هذا التضامن على العمل بشكل أكثر وأفضل على الاقتراب من هدف يجب أن يشكل بالنسبة إلينا أكثر من أي وقت مضى أولية ملحة، ألا وهي العمل بدون كلل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تسير بوتيرة أخرى ويكون لها حجم مغاير وترتكز على أشكال جديدة للشراكة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

وفي هذا الأفق المحفز - سيادة الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة - يمكن للمغرب والسنغال المساهمة في إعطاء مصداقية وواقعية لمقاربة أكثر إبداعا وأكثر طموحا لتحقيق تنمية مشتركة متجددة متخلصة من رواسب استراتيجية متجاوزة والتي لا ينبغي أن تنحصر فقط في تقديم المساعدة لاقتصاديات هشة أو موهنة.

واليوم - سيادة الرئيس - يتعين علينا أن نعتمد منطقا مغايرا يتمثل في اندماج أكثر إنصافا وأكثر مسؤولية وأكثر استمرارية لاقتصاديات بلدنا في خضم التدفقات الصناعية والتجارية والمالية التي غالبا ما تحدد بشكل حاسم حظوظنا الحقيقية في النمو.

ولا أقصد هنا - حضرات السيدات والسادة - فقط نتائج العولمة لوحدها التي يجب علينا، مع ذلك الكد من أجل فهمها فهما جيدا حتى نحسن التحكم في آلياتها. إن كلامي يندرج في واقع الأمر في إطار البحث الدؤوب عن تحديد متجدد ومحين أكثر حداثة وأكثر قبولا من الناحية الأخلاقية لعلاقات القارة الإفريقية مع العالم المصنع.

وفي عملية التحيين هاته، فإن بلدنا المنفتحين والمؤهلين بشكل أفضل لشراكة متجددة يمكنهما أن يشكلوا عاملا حاسما لتعزيز وتوسيع طفرة الاقتصاديات الأوروبية. كما أن هذا النمو ينبغي بطبيعة الحال أن يمتد ليشملنا مانحا بذلك كل الفرص لإطار شمولي للتعاون حيث يجد السياسي والاقتصادي والثقافي والاستراتيجي مكانه وتوازنه.

ولن تكون هذه المقاربة ذات معنى إلا إذا واكبها طبعاً دعم فعال من مجتمع دولي يأخذ بعين الاعتبار حقائق وخصوصيات قارتنا. وفي هذا السياق، فإن القمة الإفريقية الأوروبية التي عقدت مؤخرا بالقاهرة تشكل مرحلة أولى من أجل آفاق واعدة لعلاقات مع شركائنا الأوروبيين.

إن انطلاقة جديدة لمسلسل السلام في الشرق الأوسط التي ندعو إليها من أعماقنا والتي نظل معبئين من أجلها لمن شأنها بالطبع تسريع هذا التحول والدفع به. إن اعتقادنا في هذا الإطار يركز - كما تعلمون سيادة الرئيس - على الضرورة الملحة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم مبني على الشرعية الدولية والاحترام التام للالتزامات المتخذة بما يضمن الانسحاب التام للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة وقيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

سيادة الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

وإذ نعرب لكم مرة أخرى عن مدى سرورنا لاستقبالكم وجميع أعضاء الوفد المرافق لكم، أود أن أؤكد لكم، سيادة الرئيس، التزامي الشخصي والتزام حكومتي بالاستمرار في جعل العلاقات بين المغرب والسنغال علاقات متميزة وفي مستوى تطلعات شعبينا ومؤهلاتهما.

وإذا لم يكن هناك بد من ختم هذه الكلمة التي ليست بالتأكيد مجرد خطاب يمليه المقام فهي الشهادة بأواصر الصداقة المتينة التي تجمعنا، مؤكداً أن مقامكم بين ظهرانينا هو أبلغ عربون على الأخوة العريقة التي طبعت على الدوام تعاوننا والتي أمل أن تستمر في تفعيله.

وأدعو الحضور إلى الوقوف تقديراً لجودة وغنى هذا التعاون وتحية لكم سيادة الرئيس رجل الدولة الكبير والمتبصر وضيفنا الكريم مع التمنيات بالازدهار والسعادة للسنغال والمغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالتة على شرف الرئيس المالي
12 ربيع الأول 1421هـ الموافق 15 يونيو 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الخطاب التي تقتضيها الأعراف في مثل هذه المناسبات، فخامة الرئيس، تشكل لحظات متميزة للترحيب بالضيوف الكبار الذين يشرفون بلدا ما عندما يزورونه وشعبه. وهي أيضا كما هو الشأن بالنسبة للقائنا اليوم لحظات أكثر تميزا لأنها فضلا عن كونها تستجيب لمتطلبات الترحيب البروتوكولي تعكس في الوقت ذاته العواطف الجياشة والفرحة الغامرة التي نشعر بها أنا وشعبي ونحن نستقبل في شخصكم فخامة الرئيس، ذلك الزعيم الكبير لبلد ذي تاريخ عريق وشعب عظيم غني بحضارته. ذلكم الغنى الذي يجعل الأمم تفتخر بمصيرها وأصالتها.

إن المملكة المغربية وهي تستقبلكم والوفد المرافق لكم لتستقبل فيكم أحد ذويها. ذلك أن البعد الأخوي لروابطنا الحميمة التي تضرب جذورها في أعماق تاريخنا المشترك عبر القرون، جعل هذه الروابط تصمد في وجه التقلبات التي عرفتها بعض الحقب. ولهذا، فإن المملكة المغربية تعتبر نفسها، فخامة الرئيس، وطنكم الثاني. وقد عملت هذه القرون بالخصوص على بلورة الجانب الإفريقي في هويتنا، ذلكم الجانب الذي يتجلى في ثقافتنا وفي حياتنا اليومية وفي تقاليدنا وعاداتنا وأغانينا وفنوننا بل يتعدى ذلك إلى فن الطبخ لدينا.

إن هذه الحميمة العريقة بين بلدينا قد كرستموها، فخامة الرئيس، بحضوركم إلى جانبنا وإلى جانب الشعب المغربي خلال تشييع جنازة والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، لأنه في ذلك اليوم رحل عنا واحد من ذويكم كان يشعر بأنه إفريقي بقدر ما هو مغربي، ولم يكن يعادل تشبته بإفريقيا إلا حبه لبلده ولأنه، رحمه الله، كان شغوفاً على الخصوص بفكرة كون

الجانب الإفريقي للمغرب يشكل ذلك العنصر الذي يصهر إلى الأبد - في إطار الاحترام والصدقة والأخوة والتفاهم - عملنا المشترك في مواجهة تحديات عصرنا الكبرى.

وكما تعلمون، فخامة الرئيس، حضرات السيدات والسادة، فإن العلاقات بين المملكة المغربية ومالي - كما يشهد التاريخ على ذلك - ليست وليدة اليوم إذ أن الحوليات ترجعها إلى القرن الثاني عشر أي إلى عهد الموحدين.

ومنذ ذلك الوقت وهذه العلاقات تتغذى وتتعزيز وتغتنى عبر تيار مبادلات لا ينقطع، يشمل الأشخاص والممتلكات والقيم والأفكار. وهذه الاستمرارية التي ترسخت على الدوام تمثل بحق بالنسبة إلينا رمز الوفاء لمثل السلام والحكمة التي نشترك فيها مع جميع الأمم.

فهذه الحكمة نشترك فيها معاً لأن شعبينا يستلهمانها من الدين الإسلامي الحنيف الذي يجمع بيننا والذي ورثناه عن آبائنا وأجدادنا بتعاليمه السمحة وقوة روحانيته التي بلغت، فخامة الرئيس، درجة جعلت القوافل التي كانت تربط بين سجلماسة بالمغرب وتومبوكتو ودجيني بمالي، لا تقتصر على نقل منتوجات تجارية فحسب، بل كانت تنقل أيضاً كل الحكمة الإفريقية وكل تلك الأخلاق الفاضلة وقيم العدل التي من الإسلام الإفريقي - على حدود عالم كان قد بدأ يتجرد من إنسانيته - إسلاما كثير التقوى والورع متميزا بدرجة فريدة من النبل والتسامح.

وهذه الحكمة نستمدّها، فخامة الرئيس، في مجال السياسة أيضاً من الجهود التي بذلها أسلافنا من أجل تحرير وانعتاق البلدان الإفريقية التي كانت حينئذ ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار.

فقد عرف جدي جلالة المغفور له محمد الخامس والرئيس الراحل موديبو كيتا كيف يجعلان من هذه الفضيلة ممارسة متبصرة للتضامن بين الدول والشعوب. كما مكن دور كل منهما وتطابق تفكيرهما داخل مجموعة الدار البيضاء وضمن عملية إعداد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية من إسماع صوت إفريقيا في المنتظم الأممي وتحقيق تقدم لا يقل أهمية عن ذلك في تبويتها المكانة التي تستحقها في المجتمع الدولي.

واجتماعنا اليوم، فخامة الرئيس، يندرج في سياق هذا الإرث وفي إطار الوفاء لوحدة المصير هذه التي حررت بالأمس شعبينا وتعمل اليوم كما ستعمل غدا بدون كلل من أجل تحقيق تقدمهما وازدهارهما ورفاهيتهما واستقرارهما في عالم يقل استقراره ويزداد تقلبه يوماً عن يوم.

وبهذا سنشرف ذاكرة الأجيال التي سبقتنا وبه أيضاً سنبرز للأجيال المقبلة المثل العليا التي هي مثلنا والتي ينبغي أن تكون مثلهم كذلك، والمتمثلة في مزيد من السلم ومزيد من العدل ومزيد من الحقيقة ومزيد من الإنصات للمعاناة المادية والمعنوية لمن هم في أوضاع صعبة ومزيد من الالتزام أيضاً تجاه أولئك الذين همشتهم الأقدار أو راحوا ضحية سوء تصرف الإنسان.

فخامة الرئيس،

لقد تم إضفاء دينامية جديدة على تعاوننا بالقاهرة في شهر أبريل الماضي على هامش أشغال قمة إفريقيا-أوروبا وهو ما تعزز بانعقاد الدورة الثالثة للجنة المشتركة خلال الشهر الحالي بالرباط. وإن هذه الدينامية لتثلج صدورنا وتسعدنا لأنها تبعث على الأمل وتبشر بمستقبل واعد وتجعل من جودة تعاوننا الضامن الأساسي الذي سيجسد هذه البشائر والمحرك الضروري لاستمراريتها.

وإذا كان التقدم الذي تحقق بقارتنا على درب الديمقراطية وإرساء مؤسسات كفيلة بتعزيزها من أجل تفتح شعوبنا وتوجيهها نحو مزيد من الازدهار باديا للعيان ويحظى أحيانا بإعجابنا، فإن الملاحظ أن هذا التقدم مهدد بأن يبقى هشاً ومضطرباً وعسيراً طالما أن حجم الصعوبات المتنوعة التي تشهدها قارتنا يمكنه في أي وقت أن يعرضه للخطر إن لم يقض عليه.

ذلك أن عودة عدم الاستقرار السياسي إلى الظهور من جديد وتزايد بؤر التوتر وتصاعد العنف في عدد من مناطق قارتنا وخاصة في القرن الإفريقي وإفريقيا الغربية والبحيرات الكبرى، بلغت درجة من الحدة ترهن الآن معها وسترهن لوقت طويل التنمية الاقتصادية والإجماعية والثقافية لمجموع القارة الإفريقية.

إن هذا الوضع يشغل بالنا على الخصوص كما يشغل بال جميع ذوي النية الحسنة من الرجال والنساء الذين يدركون أن السلام والوئام هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان تمكنان كل شخص وكل أمة من استعادة الكرامة ونهج الطريق التي ستؤدي إلى مزيد من الرفاهية والسعادة.

إن هؤلاء الرجال والنساء ذوي النية الحسنة ببلدكم يلتفون حولكم ويدعمون مجهوداتكم، فخامة الرئيس، كما يساندون بإيمان العمل البناء الذي تقومون به ليس فقط على مستوى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بل أيضا على مستوى القارة الإفريقية برمتها.

وهذا الدور الوازن اعترفت به وكرسته مؤخرا المجموعة الدولية عندما انتخبت بلدكم بمجلس الأمن اقتناعا منها بأن مالي ستضطلع بهذه المسؤولية بحكمة وشجاعة خدمة لمصلحة إفريقيا واحتراما لكرامة هذه القارة وللبشرية.

فخامة الرئيس،

إن مسيرة بلد ما نحو مزيد من التقدم والازدهار تتوقف على مدى الاستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان والتمثلة في الصحة والتشغيل والتعليم والسكن والترفيه والثقافة. غير أنه لا يمكن تلبية هذه الحاجيات بدون التحكم في البنات الأساسية في كافة المجالات. فالدين الخارجي الذي مازال ينهك الميزانيات وقدرتها على تمويل هذه التجهيزات وتلبية الحاجيات يعوق وسيظل يعوق بشكل أكبر تحقيق الرفاه الذي يعتبر أحد أبسط حقوق الإنسان.

لقد شكل الحرص على إيجاد حل ملائم للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي تعيق كل محاولة للتنمية المستدامة الشغل الشاغل لوالدنا جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وهو اليوم في صميم ما آمله من أعماقي إفريقيا.

ومن هذا المنظور كان والدي المنعم قد اقترح في سنة 1994 وضع مشروع تنموي طموح لفائدة القارة الإفريقية على غرار مخطط مارشال ومستلهم من هذا البرنامج الذي ساهم في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد أعلنت أنا شخصيا خلال قمة إفريقيا - أوروبا بالقاهرة عن إلغاء مجموع الديون المستحقة للمغرب على البلدان الإفريقية الأقل تقدما ورفع كل الحواجز الجمركية التي كانت مفروضة على المنتجات المستوردة من هذه الدول.

ذلك أن محور التعاون جنوب - جنوب يشكل بالنسبة لبلدي وبالنسبة لي شخصيا حجر الزاوية الكفيل بتأمين أكبر قدر ممكن من الانسجام في تلبية الحاجيات الأساسية لشعوبنا وكذلك لترسيخ المسلسل الديمقراطي وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار والإنصاف.

فخامة الرئيس،

إن آفاق تعاوننا الواعدة بفضل تجذرها التاريخي وبفضل المثل والمبادئ التي تحكم أبعادها العالية، لتجعلني أمل أن تعمل فضائل الحوار والتشاور والتفاهم التي تحرك هذا التعاون النموذجي على تحريك أمم وشعوب أخرى بقارتنا الإفريقية حتى يصبح السلم والعدالة هما الأساس الذي ستنبني عليه الرفاهية التي تطمح إليها شعوبنا وأممنا.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أدعو الحضور إلى الوقوف تعبيراً عن الاحترام والتقدير اللذين نكنهما جميعاً لأخينا الرئيس ألفا عمر كوناري والإعراب عن أصدق متمنياتنا بالازدهار والتقدم لمالي وللشعب المالي وباستمرار العلاقات المغربية والمالية في ظل الصداقة والأخوة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل الاستقبال الرسمي الذي أقامه الرئيس الأمريكي السيد بيل كلينتون
على شرف جلالة البيت الأبيض
واشنطن، 18 ربيع الأول 1421هـ الموافق 20 يونيو 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن أول ما يتبادر إلى ذهني وأنا أقوم بأول زيارة دولة لأمريكا وفي قلب البيت الأبيض تحديدا هو روح والدي المنعم: ذلكم الملك العظيم الذي طالما عمل على تعزيز الصداقة الأمريكية المغربية العريقة. وإنني لأستذكر على الدوام وبتأثر وامتنان أنكم حرصتم وقرينتكم هيلاري كلينتون وكريمتكم شيلسي على تشييع الملك الراحل، طيب الله ثراه، إلى مثواه الأخير.

إن الشعب المغربي الذي يقاسمني نفس الشعور لممتن لكم بهذا الجميل وأود أن أنقل لكم باسمه متمنياته الصادقة لكم ولعائلتكم بالسعادة ودعوته إلى الله بأن يكلكم بحفظه ورعايته.

السيد الرئيس،

إن العلاقات التي ربطت بين بلدينا على امتداد أزيد من قرنين من الزمان هي علاقات متميزة ومثالية. فبلدانا اللذان تربطهما إحدى أقدم معاهدات السلم والصداقة في العالم والتي ما زالت سارية المفعول منذ توقيعها من طرف الملك محمد الثالث والرئيس جورج واشنطن ما فتئا يناضلان من أجل الحرية ونصرة القيم العليا للإنسانية.

كما آلينا على أنفسنا باستمرار العمل على إشاعة الديمقراطية وإعلاء شأن حقوق الإنسان والقضاء على العوز ونشر العدالة بين جميع الناس وحيثما كانوا.

ووعيا منا بضرورة العمل على إقامة مناخ ملائم لبزوغ شراكة استراتيجية لها بعد إفريقي وعمق شرق أوسطي ومجال متوسطي وامتداد أوروبي، وانطلاقا من رغبتنا الأكيدة في الرفع من مستوى علاقاتنا الاقتصادية إلى مستوى علاقاتنا السياسية، فإنه لا يسعنا إلا أن نعمل بحزم على صقل إطار جديد للتعاون يكون منسجما مع التحولات الجيوسياسية الواسعة والعميقة ومتماشيا مع الطفرات التكنولوجية الكبرى ثم متلائما مع الضوابط الاقتصادية الجديدة.

وعلى هذا الأساس فقد شرع المغرب في إدخال جميع الإصلاحات المؤسساتية الضرورية لبلوغ تنمية مضطردة لاقتصاده مع توفير أحسن ضمانات الربح والاستقرار للمستثمرين الأجانب.

وهكذا أصبح مجالنا الاقتصادي أكثر جاذبية وذلك باعتماد المعايير الدولية في الشفافية والنزاهة التي تسم كل تدبير جيد وتطبع ممارسات دولة الحق والقانون.

واقتناعا منا بكون الاندماج الإقليمي يساهم في العولمة بل ويمهد للاستئناس بها فضلا عن كونه مرحلة ضرورية من مراحلها، فقد عملنا على جعل بناء اتحاد المغرب العربي هدفا استراتيجيا ونحن مصممون على العمل مع جميع بلدان المنطقة في مناخ يسوده الاحترام المتبادل والتعاون لما فيه مصلحة شعوبنا واستقرار المنطقة وازدهارها.

لقد تبين مؤخرا أن هناك تلاقيا ملموسا في المصالح في ما يتعلق بالقارة الإفريقية وذلك خلال مؤتمر القمة الأورو-إفريقي بالقاهرة والمؤتمر القومي حول إفريقيا الذي انعقد بواشنطن في فبراير الماضي، اللذين يمهدان معا لتعاون أقوى بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإفريقيا.

إن التضامن مع إفريقيا أصبح اليوم ضرورة ملحة لأن الولايات التي تعاني منها الكثير من البلدان الإفريقية تحتم علينا مساعدة هذه القارة المنكوبة والدفع بها في اتجاه السلم والتقدم.

ومن هذا المنطلق، فإن الولوج المحدود للأسواق التجارية والمالية علاوة على الديون المتراكمة على البلدان السائرة في طريق النمو تشكل عوائق كبيرة في وجه تأهيل اقتصادياتها وبالتالي فنحن مقتنعون اليوم أكثر من أي وقت مضى بضرورة مراجعة نظام أوفاق «بروتون وودز» والعمل على ابتكار صيغ جديدة لإيجاد حلول لذلك المشكل العويص المتمثل في تمويل التنمية.

السيد الرئيس،

إنني لوائق من أن عملكم الوطيد وتجددكم الدائم من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، سيكتبان بحروف من ذهب في سجل التاريخ وسوف توافقونني الرأي في أن الحديث عن السلام في الشرق الأوسط يحيلنا بكل تأكيد على الحديث عن الجهود الدؤوبة التي بذلها والدي المنعم جلالته المغفور له الحسن الثاني وعلى الدور الريادي الذي اضطلع به لمد جسور التفاهم بين أبناء إبراهيم، لكن أيضا على القلق الذي كان يساوره وهو يرى أن هذا السلام عرضة للمخاطر طالما لم تف الأطراف المعنية بالتزاماتها وطالما لم يتحقق الانسحاب الإسرائيلي من الجولان ومن جميع الأراضي العربية المحتلة وطالما لم تتم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

إن لجنة القدس التي أئشرف برئاستها قد حذرت في واحد من قراراتها الأخيرة من خطورة الوضع في هذه المدينة المقدسة من قبل الديانات الثلاث، والتي ينبغي أن تعود كما كانت ذلك المكان الذي تلتقي وتتعايش فيه الديانات والحضارات والثقافات دونما مساس بينيتها الديموغرافية أو بمعالها الثقافية.

وكونوا على يقين - السيد الرئيس - بأنني عاقد العزم على متابعة العمل الذي بدأه والذي تغمده الله بواسع رحمته وبأنني على أتم الاستعداد لضم جهودي إلى جهودكم من أجل تفعيل دينامية السلام التي انطلقت في مدريد عام 1991 وإعطاء الأولوية للحوار والدفاع عن الشرعية حتى تتمكن أخيرا جميع شعوب المنطقة من العيش في كرامة واستقرار ووثام.

السيد الرئيس،

إن قدم ومثانة الروابط التي تجمع بيننا وتطابق وجهات نظرنا بخصوص قضايا الساعة لمن شأنهما تمكيننا من الدفع بتعاوننا وتعزيز تقاربنا، وسيلتنا في ذلك ما تتوفر عليه من إمكانيات وفرص متنامية.

وأود باسم الوفد المرافق لي أن أعبر لكم وللسيدة كلينتون عن أصدق تشكراتنا على الحفاوة التي أحطتمونا بها منذ حلولنا بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أود أن أؤكد لكم أنكم ستجدون لدينا كامل الحرص على الاستمرار في العناية بهذه الصداقة المغربية الأمريكية التي كان الفضل في نشأتها ورعايتها لعبقرية أسلافي الميامين وذلك منذ ميلاد بلدكم العظيم الذي أتمنى له مزيدا من السعادة والازدهار والعون من الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل العشاء الذي أقامه على شرف جلالة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون
واشنطن، 18 ربيع الأول 1421هـ الموافق 20 يونيو 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة الرئيس،

حضرة السيدة الأولى،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن حرارة الاستقبال الذي خصصتموه لي بمناسبة أول زيارة دولة أقوم بها لبلدكم العظيم والحفاوة التي أحظتموني بها والوفد المرافق لي كان لهما أبلغ الأثر في نفسي. كما تأثرت بالغ التأثر - فخامة الرئيس - بالكلمات الطيبة التي نطقتم بها في حقي والتي تشرف بلدي.

إن هذا اللقاء لمناسبة سعيدة بالنسبة لي للتأكيد على أن علاقتنا الخالدة التي طبعها التضامن لا يجب أن تبقى حبيسة الحنين إلى الماضي وعلى أن علاقتنا الثنائية تعرف مزيدا من النمو، بيد أنه أضحي من المتعين من الآن فصاعدا التطلع بعيدا نحو آفاق أرحب بهدف توجيه تعاوننا نحو شراكة استراتيجية من المستوى الرفيع، تتمحور حول أربعة أهداف كبرى مترابطة فيما بينها ألا وهي ضمان الأمن وتعزيز الديمقراطية وتحقيق الرخاء وإقامة السلام.

وها هي المملكة المغربية المعترزة بهويتها الثقافية التي هي نتاج تاريخ عريق والتي تتمتع باستقرار سياسي فريد من نوعه وتقاليد راسخة في التحلي بروح الاعتدال والانفتاح، تثبت الآن وبكيفية نموذجية أنه بوسعها أن تكون دولة قانون وديمقراطية تعددية منفتحة على التناوب وذات اقتصاد ليبرالي وتنافسي يعتمد على روح المبادرة الخاصة وعلى الاستثمارات الخارجية المباشرة وأن تكون في الآن نفسه أرض تسامح يتعايش فيها المواطنون في ظل الكرامة والوئام بين مختلف الأعراق والديانات.

فخامة الرئيس،

لقد ساهمت المملكة المغربية، الحريصة على احترام الشرعية الدولية والمنشغلة بتحمل مسؤولياتها السياسية في عهد والدي جلالته المغفور له الملك الحسن الثاني، وحسب إمكاناتها وقدرتها على التأثير على نصرة السلم والأمن، في العديد من ميادين الصراع وفي مناطق مختلفة من العالم.

وتحتل منطقة الشرق الأوسط في هذا الباب موقعا استراتيجيا من الحساسية بمكان تتهدده مخاطر أمنية جمة يزيدها تفاقم التعصب الديني وأعمال العنف المتطرفة المتوقعة جراء استرجاع الأراضي المحتلة وعودة اللاجئين وحماية الأماكن المقدسة، تنضاف إليها مخاطر أخرى تتعلق بالتزود بالماء وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

فخامة الرئيس،

إنني لأول من يقدر انخراطكم شخصيا في تهدئة الأوضاع بهذه المنطقة التي تعكر صفوها أهواء كثيرة، وحيث لم يكن من الممكن لمسلسل السلام أن ينطلق ويتواصل لولا تدخل الولايات المتحدة المطبوع بالصبر والإصرار خاصة تحت قيادتكم المتبصرة.

وإذا كانت لدينا اليوم جميع الأسباب التي تجعلنا نعرب عن ارتياحنا لانسحاب إسرائيل مؤخرا من جنوب لبنان، فإن المملكة المغربية لتدعو بكل قوة إلى استئناف المفاوضات مع سوريا في أفق استعادتها لمرتفعات الجولان والتنفيذ النزيه للالتزامات المتعلقة بالحقوق الوطنية والترابية للشعب الفلسطيني، التي تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. ويتحتم على إسرائيل - التي ليس لها أي مبرر للتخوف على أمنها الوطني - أن تقبل في هذا الصدد وبضمانة من شركائها بحق جميع شعوب المنطقة في العيش والتعايش في سلام وكرامة على أرض أجدادها المشتركين.

وأشدد بصفتي رئيسا للجنة القدس - وهي المسؤولية التي أتحملها باسم منظمة المؤتمر الإسلامي - بصفة خاصة على وضع هذه المدينة المقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث حيث يمكن للمؤمنين جميعهم أداء صلواتهم والتقرب إلى الله الواحد الأحد. وأن فؤادي ليهفو إلى تحقيق هذا المثل الأعلى القائم على الحب وثقافة الوئام في هذه المنطقة العزيزة على قلوبنا حيث يتعين علينا جميعا أن نواصل دون هوادة عملنا كمؤسسين وبناءة للسلام.

فخامة الرئيس،

وإننا إذ نجدد تضامننا مع إفريقيا مهد البشرية ونؤكد أن المستقبل كفيل بمحو آلامها الراهنة فإننا نتابع باهتمام المبادرات الأمريكية الرامية إلى المساهمة في تصحيح أوضاع هذه القارة المنكوبة وتميئتها. كما يحدونا أمل قوي في تفعيل اتحاد المغرب العربي الذي يمثل بالنسبة لنا خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه من شأنه ضمان الأمن والازدهار الإقليميين في إطار احترام الوحدة الترابية لكل بلد من بلدانه.

فخامة الرئيس،

إنني لعلى استعداد لضم جهودي وقدراتي إلى جهودكم في كل ما يتعلق بهذه القضايا وذلك من أجل تحقيق تلك الأهداف النبيلة المتمثلة في الحرية والعدالة والازدهار لجميع الشعوب.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم إلى الوقوف احتراما وتقديرا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية والسيدة كلينتون متمنين للحكومة الأمريكية التوفيق في الدفاع عن قيم العدالة والشرعية الدولية وللشعب الأمريكي السعادة والازدهار.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة الغداء التي أقامتها السيدة أولبرايت على شرف جلالة
واشنطن، 18 ربيع الأول 1421هـ الموافق 20 يونيو 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيدة الوزيرة،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود بادئ ذي بدء، أن أتوجه إليكم بالشكر باسم المملكة المغربية والوفد المرافق لي على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذا الحضور الكريم الذي يضم شركاء ومدعوين وأصدقاء. وإثني لوائح من أن أسس شراكتنا الاستراتيجية ستتقوى بفضل قيادتكم النشيطة للدبلوماسية الأمريكية بما يعزز تعاوننا الاقتصادي ويعمق تشاورنا السياسي حول القضايا التي تشغل بالنا.

وأسجل هنا بارتياح كون علاقاتنا الثنائية تشهد، منذ بضع سنوات، نموا مطردا في مختلف المجالات كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارة والاستثمارات والتعاون في ميدان الدفاع وكذا بالنسبة للتشاور المتعدد الأطراف لفائدة السلام والأمن العالميين.

لكن هذه العلاقات الممتازة على الصعيد السياسي لم تستفد بعد من كل إمكانياتها في المجال الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالتجارة والاستثمارات. وإثني أدعو الفاعلين المغاربة والأمريكيين إلى التحلي بالمزيد من الجرأة لاستكشاف الإمكانيات واستغلال الفرص التي توفرها المملكة المغربية في هذا الميدان.

لقد عملت الحكومة المغربية في عهد والدي المنعم جلالة المغفور له الحسن الثاني، رحمه الله، وكذا منذ اعتلائي العرش، بدون هوادة، على تحسين المناخ الاقتصادي عبر القيام بإصلاحات هيكلية مكنت من تحرير نظام التجارة وإصلاح قانون الاستثمارات وإعادة تنظيم النظام المالي وخصخصة عدد من المقاولات العمومية مع التحكم في المعطيات والمؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني.

وقد شرعنا الآن في مراجعة القوانين الاجتماعية وتبسيط المساطر الإدارية والقضائية حتى نجعل من المغرب وجهة مفضلة للاستثمارات، وإطارا محفزا على تنمية أنشطة الشركات المختلطة المحدثّة لفرص الشغل والمدرة لأرباح مضمونة ومحمية بفضل قوانين دولة نموذجية للحق والقانون.

وفي هذا السياق بالذات نضع مبادرة «ايزنستات» من حيث هي تصور لشراكة ديناميكية ومتعددة الأطراف ومندمجة تنبني على مبدأ التعزيز المشترك لاقتصاديات المغرب العربي حتى تصبح هذه المنطقة وجهة مفضلة للاستثمارات ونقل التكنولوجيا.

السيدة الوزيرة،

أود بصفتي ضامنا للوحدة الترابية للبلاد ورمزا لسيادة الأمة أن أؤكد على أن المغرب حرص دائما على توفير الظروف الكفيلة بتجاوز العوائق المنصوبة أمام التطبيق النزيه لمخطط التسوية الأممي في أقاليمه الجنوبية، وكذا التنفيذ التام والعاقل لاتفاقيات هيوستن دون تمييز بين جميع ذوي الحقوق وبالاحترام الكامل للشرعية الدولية.

وفي هذا الصدد، تساند الحكومة المغربية مجهودات الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد جيمس بيكر الرامية إلى استكشاف الطرق والوسائل التي من شأنها التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه القضية التي ترهن بغير موجب حق انطلاقة اتحاد المغرب العربي.

أما في ما يخص قضايا الشرق الأوسط، ورغم أنني أفضت في الحديث عنها خلال زيارتي هذه، فإنني حريص على التأكيد على الأهمية التي يكتسيها التزام كل الأطراف المهمة والمعنية بما تم الاتفاق عليه في أوسلو ومدريد وواشنطن ووادي ريفر وشرم الشيخ، بشكل كامل ونزيه بالنسبة لتقدم مسلسل السلام في الشرق الأوسط على كافة المسارات في أفق بلوغ هدف نهائي هو الإعلان عن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة عاصمتها القدس الشريف، وذلك وفق مبدأ «الأرض مقابل السلام».

وفي نفس السياق الشرق أوسطي، أستحضر بتأثر عميق روح الرئيس الراحل حافظ الأسد رحمه الله؛ وإن المغرب لواتق في كفاءة وتبصر الدكتور بشار الأسد المرشح المحتمل لتولي الرئاسة في سورية وقدرته على العمل من أجل إرساء سلام عادل ودائم بالمنطقة.

ولن يفوتني في الختام تهنئة السيدة أولبرايت على جهودها الشخصية وعلى جهود الحكومة الأمريكية تحت قيادة الرئيس كلينتون من أجل فك عقدة النزاع في الشرق الأوسط وزرع الثقة في نفوس أبناء إبراهيم. ولي اليقين في أن السلام بهذه المنطقة المكلمة سيكون فاتحة عهد جديد ومشرق للإنسانية جمعاء.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الحفل الذي أقامته جامعة جورج واشنطن على شرف جلالته
واشنطن، 20 ربيع الأول 1421هـ الموافق 22 يونيو 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسرني غاية السرور أن أخطبكم في رحاب هذه المؤسسة المرموقة التي هي جامعة جورج واشنطن، شاكرا لها هذا التكريم الرفيع الذي أبت إلا أن تشرفني به وآيات التقدير هذه التي أبديتها في حقي والتي كان لها بالغ الأثر في نفسي.

وأود أن أحيي العديد من أصدقاء المملكة المغربية من بين الشخصيات البارزة الحاضرة هنا سواء كانت من عالم الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية والمال والاقتصاد أو العلم والثقافة، آملاً أن تتسع دائرتها كائنة ما كانت الانتماءات الحزبية وذلك حتى ترتقي بالعلاقات الممتازة القائمة، ولله الحمد، بين بلدينا منذ أزيد من قرنين.

إن الصداقة المغربية الأمريكية المتجذرة على هذا النحو في تاريخ بلدكم، لم تخلف أبدا وعدها في أوقات الأزمات كما في زمن السلام. فقد ظلت هي هي إبان الحرب الباردة؛ إنها لم تكن وليدة تلك الظرفية العابرة أو نتيجة حسابات ضيقة بل ظلت مشبعة بتلك القيم الغالية للإنسانية جمعاء المتمثلة في الحرية والعدالة والتضامن.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

منذ أن أرادت مشيئة الله أن أخلف والدي المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني في قيادة بلدي، شكلت مسألة فن الحكم والأخلاقيات التي يقتضيها وينطوي عليها، شغلي الشاغل. فلم أتوان عن توسيع حقل الممارسة الديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون

ولا عن الإيمان بكرامة المواطن وتوطيدها ولا عن إصلاح هياكل الدولة ووضع أسس تنمية إنسانية مستدامة يتقاسمها سائر الأفراد والمجموعات والمدن والجهات والأقاليم بإنصاف.

و مما يبعث الحماس في النفس، كون مشيئة الله جعلت من الشعب المغربي شعبا وفيما مثابرا محترما لمؤسساته الدستورية متسامحا ساعيا إلى نسج أفضل علاقات المودة مع معتنقي الديانات السماوية الأخرى.

إن هذا الشعب المخلص لأصدقائه، كما يشهد بذلك تاريخنا المشترك، عرف على الدوام وسيعرف كيف يعرب عن عرفانه بالجميل لكل الذين ساهموا وسيساهمون في ازدهاره من خلال شراكة متميزة تطبعها جنبا إلى جنب المصالح المتبادلة والاستمرارية والإخلاص والثقة.

إنني لمدين لشعبي بأفضل ما أستشعره من قدرة ليس فقط على احترام ورعاية هذه الشراكة المتميزة القائمة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، ولكن أيضا في بقائي متشبثا بروابط تضامننا مع إفريقيا في المقام الأول حتى تضمد جراحها وتحقق نماءها وأيضاً مع العالم العربي من أجل تسريع وتيرة مسلسل السلام في الشرق الأوسط الذي بذلت الولايات المتحدة والمغرب من أجله جهوداً جبارة وخصته بوسائل كبرى ومبادرات متعددة لكي تعيش كل شعوب المنطقة في أمن وكرامة، وكذلك مع اتحاد المغرب العربي الذي ينتظر من إخوانه وشركائه شحنة سخية لتشجيع نمائه بما يحقق الاستقرار بالمنطقة ويعود بالخير على شعوبها.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن واجبي كملك للمغرب قلدته منظمة المؤتمر الإسلامي رئاسة لجنة القدس أن أدعو باسمها كافة المؤمنين أتباع الديانات السماوية من أبناء إبراهيم إلى تحرير هذه المدينة المقدسة لدى الديانات الثلاث من مشاعر الكراهية والبغضاء حتى تعود كما كانت في سابق عهدها، ذلك الفضاء المقدس الذي يتوجه فيه المؤمنون في صلواتهم إلى الله الواحد الأحد بكل خشوع وتسامح روحي.

لقد تعلمنا عبر الأزمنة والأحقاب أن العدالة ركيزة من ركائز الإيمان الصادق وأن الأخلاق منبع لكل سلطة وحجر الزاوية في كل سياسة تتغيا العمل الصالح؛ ذلكم العمل القائم على الخير كمفهوم خالد وعميم وكوني لا بد له أن يحظى في نهاية المطاف بمساندة الأفراد والشعوب.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

مع نهاية الحرب الباردة وجدت حكومات وبرلمانات مختلف الأمم نفسها أمام مشاكل استراتيجية جديدة وظواهر اجتماعية جمة ومتطلبات أخلاقية جسيمة.

إن التقدم الذي عرفته أنظمة الاتصال وتنامي الأسواق التجارية والمالية قد غيرا أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لدينا في الوقت الذي أصبحنا فيه مسكونين بهاجس الخطر النووي المقرون بدوره بتهديدات أمنية أخرى لا قبل لنا بها.

و أذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، بعضاً من تلك الظواهر؛ فمن الإرهاب الهمجى إلى ترويج المخدرات وانتشار الأوبئة والجريمة متعددة القوميات إلى تبييض الأموال في المراكز المالية إلى الهجرة المتوحشة ورواج الأسلحة وانتشار العنف وانتهاء بالإضرار المتنامي بالمحيط الطبيعي إلى درجة تهدد بتقويض التوازن البيئي الهش.

وأخص بالذكر هذا العنف الممارس ببرودة أعصاب ووفق قواعد غير عادلة في الدول الأقل نمواً؛ تلك الدول التي تنوء تحت عبء المديونية والتي تواجه منتوجاتها المتواضعة صعوبات في ولوج الأسواق وتعاني الحرمان من التكنولوجيا في حين تظل برامج التنمية بها محكوماً عليها عموماً بالفشل بسبب ضآلة المساعدة العمومية والشح المتزايد في الموارد المالية.

إن مصلحة الإنسانية جمعاء تكمن في إدماج كل مكوناتها بحسب تنوع إسهاماتها في الحضارة العالمية ومن دون تهميش لأي قارة أو جهة ودونما إقصاء لأي شعب من الاستفادة من مزايا التقدم، وكذا دون إحداث شرخ بين مختلف شرائح المجتمع وخاصة دونما تمييز في حق النساء أو المجموعات الاجتماعية المستضعفة التي يجب أن تكون شريكا وأيضاً مستفيداً من التنمية والتطور.

إنني لعلّ يقين من أن العالم الحالي أي عالم القرن الواحد والعشرين الذي تلوح بشائره في الأفق يعيش مرحلة مخاض وتحول سيتولد عن تناظر الخصوصيات فيها تطابق حول قيم مشتركة بيننا. وستختفي تدريجياً المبادرات السياسية الأحادية فاسحة المجال أمام تعزيز دور الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف وسيعوض تعاون شمولي لا محيد عنه شيئاً فشيئاً نمط العلاقات الدولية الاختيارية وذلك في انتظار الانتقال من دولة الحق الوطنية إلى نظام القانون الدولي.

وسيكون على دولة الألفية الجديدة ألا تكتفي بدور مهندس التوافق الوطني بل عليها أيضاً أن تكون وبالأساس منظماً للحوار المثمر بين الثقافات والحضارات. ومن ثم عنصراً مكثفاً لروح المواطنة على الصعيد العالمي. هذه الروح التي تفرض على كل واحد منا أن يفكر، في مواجهة مشاكل العالم الحالي، بكيفية شمولية قبل التصرف على المستوى المحلي مع الوعي التام بطبيعة سلوكنا وانعكاساته على الآخرين جميعهم.

فلنعمل سوياً إذن على ترسيخ الديمقراطيات الوطنية باعتماد قواعد الديمقراطية المتعارف عليها دولياً، وذلك في أفق تدعيم الشرعية والمبادئ الأخلاقية على الصعيد العالمي بحيث يكون بوسعنا خلق أقصى ما يمكن من شبكات التشارك والتمازج بين الشعوب بما ينشر السلم ويحقق المزيد من الرخاء المشترك.

وأدعوكم اليوم أنتم الذين تتحملون مسؤولية جسيمة في توجيه شؤون العالم الذي نرجو أن يسوده التضامن والأخوة والأمل إلى العمل على تحقيق هذا المثل الأعلى وهذا النظام الأخلاقي العالمي.

السيد الرئيس،

لن يفوتني في ختام كلمتي هذه أن أعرب لكم عن مدى السعادة التي تغمرني بحدث توأمة جامعة جورج واشنطن التي فاق إشعاعها كل الحدود مع جامعة الأخوين المغربية التي قطعت، رغم كونها جامعة فتيّة، مشواراً نموذجياً وواعداً.

أشكركم على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمجلة «التايم»

الولايات المتحدة الأمريكية، ربيع الأول 1421هـ الموافق يونيو 2000م

أدلى جلالته الملك محمد السادس في ربيع الأول 1421هـ (يونيو 2000م) بأول حديث صحفي لمجلة «تايم» منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين وذلك على هامش الزيارة الملكية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد أجرى الحديث السيد سكوت ماكليود، رئيس مكتب «تايم» بالقاهرة. وفيما يلي مقتطفات من هذا الحديث الصحفي:

سؤال: ما هي آمالكم بالنسبة إلى المغرب؟

جواب صاحب الجلالة: قد أبدو قليل التواضع إذا قلت إنني أريد الأفضل، حقيقة إن طفولتي كانت محفوفة بالرعاية، وقد ترعرعت بالتأکید في قصر لكني عشت في المغرب بين المغاربة، وأعرب عن امتناني لوالدي، طيب الله ثراه، الذي حرص على أن أتلقى تعليمي بالمغرب وليس بالخارج حتى أكون ملما بشكل أفضل بحقائق بلدي، وأود أن أقول إنني مهما بذلت من جهد فإنني لن أعطي بلدي حقه كاملا.

سؤال: ماهي المشاكل التي يعرفها المغرب؟

جواب صاحب الجلالة: أولا وقبل كل شيء هناك مشكل البطالة ثم الفلاحة والجفاف، هناك أيضا المعركة ضد الفقر، ويمكنني التحدث ساعات طوال عن المعركة ضد الفقر والبؤس والأمية، فالتعليم أهم شيء في الحياة وبفضل السياسة التي نهجها والذي أصبح المغرب يتمتع بمكانة مهمة على الساحة الدولية، وعلينا دعمها، وفي نفس الوقت علينا التركيز على القضايا الداخلية.

سؤال: هل سيكون من الصعب تحقيق كل الآمال الكبيرة التي وضعها الشعب المغربي في حكمكم؟

جواب صاحب الجلالة: إنه سؤال دقيق للغاية، أنا لا أعتقد حقا أنني الملاذ الوحيد للمغاربة فهذا أولا أمر مستحيل.

فللأسف لا يمكنني القيام بكل شيء، لكن من جهة أخرى فمن حسن حظي كوني لا أستطيع القيام بكل شيء. لقد أصبح المغاربة أكثر نضجا ويعلمون أنه يجب علينا العمل سوياً، وأعتقد أن هذا هو مستقبل المغرب، فالناس في حاجة إلى الإحساس بكونهم مشتركين في التسيير، فأنا لا أملك عصا سحرية ولن أملكها أبدا وهذا أفضل. إن الجيل الجديد يعرف تمام المعرفة الحاجة إلى أن يشارك كل واحد بمجهوده.

وأحس بتقدير كبير مبعثه الحب الذي يكنه المغاربة لشخصي وأنا ممنون إليهم بهذا ما حييت. إن ذلك الحب هو بمثابة المحرك الذي يدفعني إلى الأمام في مسيرتي. ففي ثقافة متوسطة كثقافتنا يتميز الناس بميلهم إلى التعبير عن مشاعرهم، وعندني الميل نفسه وأريد التعبير عنه، فحين ألوح بيدي إلى الناس، فأنا لا أحاول تحية الحشود كلها بل أقصد تحية كل فرد فرد وأحاول أن تلتقي نظراتي بنظرات كل واحد منهم.

سؤال: هل يمكن أن توضحوا لنا المفهوم الجديد للسلطة الذي تتحدثون عنه؟

جواب صاحب الجلالة : أعتقد أنه حان الوقت لتصبح السلطة في خدمة الناس وليس الناس في خدمة السلطة. لقد أصبح المغاربة أكثر نضجا ولهم ذهنية متفتحة. فمتقفونا يوجدون هنا بالمغرب، ونحن من البلدان القليلة في العالم العربي والمغرب العربي حيث يبقى المتقفون في بلدهم. وقد ساعدنا هؤلاء الناس في إنشاء هذا المفهوم الجديد للسلطة لخدمة المواطنين المغاربة. إنني أعتبر شخصي كأول خادم للمغاربة، وأنا مع الرأي الذي يقول إن أسرتنا (العلويين) جاءت لأداء مهمة محددة وهي الكفاح من أجل رفاهية المغاربة.

سؤال: كيف ترون الحركة الإسلامية بالمغرب؟

جواب صاحب الجلالة : بما أنني أمير المؤمنين. فلا يمكن أبدا أن أكون ضد الإسلام، ولكن نحن في حاجة إلى مكافحة العنف والجهل. صحيح إذا ما تجول المرء في الشارع سيرى نساء محجبات ورجالا يطلقون لحيهم. كان هذا دائما هو حال المغرب. وهناك ميل يميز الغرب، إلى إعطاء الأشياء الجامدة روحا، ومنذ مدة هناك الكلام عن «حجاب إسلامي» إنه أمر سخيف، وهناك كلام عن «لحية إسلامية» لم أر قط «لحية إسلامية».

حين قلت إنه علينا أن نشمر عن سواعدنا للعمل سوية، فأنا أعتقد أن كل مكونات الساكنة المغربية لها الحق وعليها الواجب في المساهمة في تنمية المغرب، والشيء الوحيد الذي لن أسمح به هو العنف والجهل.

إن الإسلام هو دين البلاد الرسمي، وهناك كذلك اليهود وهم من مكونات النسيج المجتمعي للبلاد. إن أمير المؤمنين ليس أميراً للمسلمين فقط، بل هو أمير المؤمنين كافة. وكان جدي محمد الخامس قد صرح مرة بأنه لا وجود لمواطنين يهود بل هناك فقط مواطنون مغاربة. إن المغرب بلد مؤسس على التسامح.

سؤال: لماذا أعطيتكم أمركم برفع الإقامة الجبرية عن عبد السلام ياسين ؟

جواب صاحب الجلالة : لماذا كان في الإقامة الجبرية؟ كان ذلك في سياق لم يعد قائما الآن. ما أود قوله هو إذا أراد أن يخرج ويساهم في الحياة العامة كأبي مواطن مغربي فهو حر لفعل ذلك.

سؤال: ما هو الموقع الذي يحتله ملف حقوق الإنسان في برنامجكم؟

جواب صاحب الجلالة : لنقل إنني لم أسرع الأمور : لقد جاءت التطورات من تلقاء نفسها. كل ما جرى هو أن عودة إبراهيم السرفاتي وزوجته إلى المغرب كان كافيا بالنسبة إلى العالم ليقول إن المغرب قام بقفزة مهمة في مجال حقوق الإنسان. لا أعتقد أن عودة منفي إلى المغرب هي مبرر كاف لقول ذلك. وأرى أن هناك أمورا يجب التعامل معها بذهنية حرفية. هناك حالات يجب بحثها بدقة وهناك لجنة لتقديم التعويضات لهؤلاء الذين دخلوا السجن تعسفا. ما نقوم به الآن هو الآتي : نناقش الأمر ونوفق بين مواقفنا ثم نقوم بالإصلاحات اللازمة. إننا نمنح تعويضات مادية ولكن الأهم هو التعويض المعنوي لأولئك الناس.

إننا نبذل أقصى جهودنا، ومن الخطأ القول إن المغرب قام بقفزة كبيرة إلى الأمام في مجال حقوق الإنسان، ولكن أنجزنا تقدما مهما وسنعمل دائما من أجل المزيد.

سؤال: كيف يمكن تأويل إعفائكم لإدريس البصري من مهامه؟

جواب صاحب الجلالة : لقد خدم بلاده لمدة 25 سنة، وأعتقد أن لي الحق في العمل مع من يرضيني، فالدوام لله والتغيير ضروري نحن في حاجة إلى التطور والأرض لا تتوقف عن الدوران، إنها سنة الحياة.

سؤال: كيف يمكن لأوروبا أن تساعد المغرب؟

جواب صاحب الجلالة : لا نريد من أوروبا أن تسعفنا أو تعطينا حسنة، كل ما نطالب به هو أن تتعامل معنا كشريك، فكل دولة من شمال البحر المتوسط تعتبر الضفة الجنوبية خطرا كامنا. لقد وقعت فعلا أمور جعلت دول الشمال تتخذ هذا الموقف، لكن هناك سوء تفاهم يعيق الأمور ويحد من تطورها. فدورنا هو التأكيد لأوروبا على أن المغاربة القاطنين هناك هم أناس مسالمون ويؤدون دورا مهما في النسيج الصناعي لأوروبا، فهم لم يشاركوا قط في أعمال إرهابية أو استعملوا العنف. إن الأوروبيين والغربيين، لا يحبون دول المغرب العربي وعليهم التخلص من هذه العقلية. أعتقد أننا الآن في مرحلة إصلاحية، ونطالب بوضع اعتباري جديد. فالملابس التي كنا نرتدي لم تعد على مقاسنا. وهذا كله في صالح أوروبا وليس فقط في صالح المغرب.

لقد ركزت دول الاتحاد الأوروبي على دول شرق أوروبا التي كانت في حاجة إلى جيرانها الغربيين ونحن نتفهم هذا، ولكن كانت هناك درجة من الإهمال اتجاه دول الجنوب.

سؤال: هل المغرب العربي في حاجة إلى إعادة ترتيب بيته؟

جواب صاحب الجلالة : أقول بكل صراحة نعم، رغم أنني سأثير غضب البعض. فإذا كان هناك مشكل فهو بين المغرب والجزائر وليس مع ما يسمى ب «الجمهورية الصحراوية». إنها صنيعة الجزائر، ربما ليست الجزائر الحالية، مادام الأمر لم يناقش بشكل صريح ومعقول فلن نصل أبدا إلى حل، وأنا أرفض المشاركة في اجتماع لقادة اتحاد المغرب العربي قد يتعين فيه على المشاركين، بمن فيهم أنا شخصا التنافس على من يرفع صوته أكثر لكي يتم سماعه. أفضل العمل على أن أضيع الوقت، فعلينا أن نعمل على معالجة الملفات التي تهم التعاون الاقتصادي والاجتماعي وبتفادي الملفات التي ستؤدي بنا إلى مزيد من الانقسامات. وأريد أن أضيف أنني معجب بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي ورث وضع صعبة، ومن واجب المغرب أن يسهل مأموريته.

فليس من مصلحتنا، أن يبقى المغرب العربي منقسما، واللقاءات التي جمعتنا، وهي ليست كثيرة، كانت إيجابية. فالرئيس بوتفليقة يتمتع بلباقة كبيرة وروح مرحة للغاية.

إن علاقاتنا جيدة للغاية مع تونس وموريتانيا وليبيا. صحيح أن ليبيا شريك متميز للمغرب وأنا شخصيا أكن احتراما كبيرا للقذافي، كما أن الرئيس التونسي استقبلني بحفاوة مؤثرة للغاية، واستقبلت الرئيس الموريتاني كأحد أفراد عائلتي.

سؤال: هل هناك توافق جديد يكون بديلا للاستفتاء في الصحراء؟

جواب صاحب الجلالة : هذا قرار لا يمكنني أن أتخذه بمفردتي، فلنا أحزاب سياسية نشيطة كما أن هناك إجماعا شعبيا حول قضية الصحراء. وعلى الرأي العام الدولي أن يدرك أن هذه القضية حيوية بالنسبة لنا.

سؤال: هل تلعب الولايات المتحدة دورا إيجابيا أم سلبيا في المغرب العربي؟

جواب صاحب الجلالة : للولايات المتحدة دور مهم في المنطقة. ونحن نحترم الاهتمام الذي أبدته اتجاه المنطقة ومحاولتها المساعدة في حل مشاكلها. لقد قلت لعدة مسؤولين أمريكيين بمن فيهم وليام كوهن كاتب الدولة في الدفاع ومادلين أولبرايت كاتبة الدولة في الخارجية، بأننا نعول على الولايات المتحدة للعمل على الحفاظ على التوازن في المنطقة، ليس هدفنا هو إقامة جزائر قوية ومغرب ضعيف أو العكس، إننا نؤكد على رغبتنا في أن تساهم الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الحفاظ على التوازن في المنطقة، فلا يجب أن يحس أي طرف بأنه متضرر من الآخر.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الأوروبية ومتوسطة حول «قانون وسياسات المنافسة»
الدار البيضاء، 15 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 18 يوليوز 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أيتها السيدات، أيها السادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه الندوة المنعقدة بشراكة بين حكومة جلالتنا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتدارس أبعاد قانون وسياسات المنافسة في المحيطين الأوروبي والمتوسطي والعالمي، وما لها من آثار عميقة على مسار التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي وسيما في هذه المرحلة التاريخية التي تشهد فيها الساحة الدولية تحولات متسارعة في ميادين التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات. هذه التحولات التي ترسخ مسلسل عولمة الإنتاج والتبادل والتمويل متجاوزة الحدود المرسومة للاقتصاديات الوطنية موحدة للمرجعيات في مناهج التدبير وأخلاقيات السلوك والمعاملات. وقد أصبح واضحا أن عهود أنظمة العزلة الاقتصادية ومذاهب الاكتفاء الذاتي قد ولت لتحل محلها طموحات الانفتاح والتبادل، وعيا من الدول والشعوب بأن توزيع العمل الدولي ستتحكم فيه استقبالا عوامل التنافسية والميزات النسبية وترجيح كفة تبادل المنافع والمنتجات والخدمات وذلك على أساس مراعاة المصالح المتبادلة والاستباق إلى الإبداع والجودة والتفوق.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن من شأن هذه التحولات أن تفتح أمام البلاد النامية فضاءات هائلة للتقدم والتنمية إن هي عرفت كيف تحسن اغتنام ما توفره لها من فرص وتتلافى ما تنطوي عليه من مخاطر تهدد التوازنات المجالية والاجتماعية والبيئية، وذلك عن طريق إعطاء الأولوية في مجهودها الوطني لهيكلة بنياتها الإنتاجية واستغلال مقدراتها المادية وتأهيل كفاءتها البشرية والمؤسسية سعيا وراء كسب المناعة الاستراتيجية والتنافسية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمحافظة على الهوية الحضارية، لا سيما وأن النفاذ إلى الأسواق التجارية والمالية ما يزال محدودا بل وما يزال مغلقا في كثير من الأحيان أمام كثير من هذه الدول، علاوة على ما تعانيه من عبء المديونية، الأمر الذي يشكل بالنسبة لها عائقا حقيقيا أمام إمكانات تأهيل اقتصادياتها وتحقيق شروط تنمية دائمة لاستتباب استقرارها السياسي وازدهارها الاجتماعي، وهذا ما يرسخ اقتناعنا بوجود الاستمرار في العمل لابتكار صيغ أكثر ملاءمة لتدعيم التعاون الدولي وتحقيق

المزيد من انسجام مضامينه مع ما تفرضه الإكراهات الناجمة عن التحولات العميقة التي يعرفها العالم وما تتطلبه الطفرات العلمية الهائلة والمستجدات التكنولوجية الكبرى وطموحات الإنسانية التي تطبع بداية القرن الحادي والعشرين.

لذلك نأبى إلا أن نشتم ما يقوم به كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعة الأوروبية من مبادرات في هذا الصدد بدءاً بمعاهدة هافانا سنة 1947 ومروراً بما أتت به مدونة الأمم المتحدة حول «مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة للاتفاق المتعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية» المعتمدة سنة 1980 ووصولاً إلى ما أفضى إليه الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة «الغات» من نتائج سنة 1994 في مدينة مراكش في مقدمتها ميلاد منظمة التجارة العالمية.

إن هذا النشاط الدولي المنفتح على أوسع مجالات المبادلات والهادف إلى استيفاء الشروط الكفيلة بتحقيق الأهداف المتوخاة من التجارة الدولية لصالح جميع البلدان، وتعزيز الرفاه الاجتماعي وحماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين، ليشكل بمختلف محطاته، بما أسفرت عنه من خلاصات وتوصيات، المرجعيات التاريخية للقانون النموذجي الأممي للمنافسة الذي يسعى المجتمع الدولي اليوم إلى جعله الأرضية المؤسسة للتشريعات الوطنية في ميدان المعاملات التجارية، بغية ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة وتوفير تكافؤ الفرص لجميع الأطراف المتعاملة في مسلسل الإبداع والإنتاج والتمويل والتجارة والاستهلاك على السواء.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد لجمعكم أن المملكة المغربية وهي الدولة العريقة ذات التقاليد الراسخة المستمدة من الدين الإسلامي الذي تتنافى تعاليمه المثلى مع كل أنواع الاحتكار والغش والميز، وتدعو إلى استباق الخيرات وإلى التعامل النزيه مع الآخرين كيفما كانت انتماءاتهم العرقية والدينية والوطنية، ستواصل بعزم وثبات مسيرتها من أجل تأهيل الإطار القانوني المؤسساتي لاقتصادها الوطني في اتجاه ضمان أحسن شروط إدماجه في مسار العولمة بما تقتضيه من متطلبات التنافسية الاقتصادية التي تقرها وتتبنها اليوم المجموعة الدولية.

وإننا لعازمون على توطيد هذه المكتسبات ضمن النهج الديمقراطي الطموح الذي اخترناه لنبوء بلادنا المكانة المرموقة اللاتئة بها بين الدول الديمقراطية كدولة للحق والقانون رائدة في محيطها متعددة التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية، عاملين على إرساء اقتصاد تنافسي متحرر قائم على المبادرة الحرة والسباق نحو الأفضل ومحقق للتكافؤ الاجتماعي والرفي الثقافي.

أيها السيدات، أيها السادة،

إننا لمرتاحون لانعقاد هذه الندوة الأوروبية المتوسطة حول قانون وسياسة المنافسة على أرض مملكتنا يقينا من جلالتنا أن من شأن أشغالها التي تشارك فيها ثلة من خيرة الخبراء والباحثين والمهنيين، أن تفضي إلى نتائج تدعم مسلسل برشلونة وتفتح آفاقاً أوسع للعمل المشترك وتوفر أسباب التنسيق المستمر والتعاون المثمر بين الهيئات المشرفة على المنافسة في هذه المنطقة الحيوية من العالم ترسيخاً لروح التضامن والشراكة من أجل تحقيق نمو شامل وازدهار متقاسم.

وعسى أن يشكل هذا الملتقى بذلك لحظة توافق متميزة في مسلسل الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية لإعادة النظر في المدونة الأممية للمنافسة بهدف استتباب نظام عالمي قانوني واقتصادي تنافسي متشبع بالمثل الأخلاقية العليا، يجعل من التنمية فضلاً عن أهدافها المادية أداة من أدوات ترسيخ حقوق الإنسان ومشروعية طموحه إلى بناء اقتصاديات تضمن العيش الكريم لكل البشر.

كما نأمل أن يكون هذا الملتقى بشارة خير أيضا على طريق ما تعتزم القيام به جامعة الدول العربية في هذا الميدان من الإقدام على صياغة قانون استرشادي للمنافسة المؤمل أن تلتقي على أرضيته إرادات الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر العربية بقصد وضع إطار قانوني موحد لتنظيم المنافسة النزيهة كفيل بالتحفيز على تكثيف التبادل البيئي في عالمنا العربي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن اختيار مملكتنا من لدن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لاحتضان هذه المناظرة حول قانون وسياسات المنافسة في الوقت الذي يتحمل فيه المغرب مسؤولية رئاسة مجموعة 77 زائد الصين، وفي ظرف يتسم ببداية تنفيذ مقتضيات القانون الجديد المتعلق بتحرير الأسعار والمنافسة في بلادنا - كجزء من منظومة تشريعية شاملة نستهدف من خلالها ترسيخ دولة الحق في ميدان الأعمال - ليعد حافزا لما يجب على حكومتنا وعلى مختلف المنظمات المهنية أن تقوم به من برامج تواصلية في جميع ربوع مملكتنا، حتى تتعمق ثقافة التنافس والتباري الشريف على أوسع نطاق ويتم استيعاب منطوق وروح هذا القانون من طرف الجميع بما ينص عليه من مبادئ وقواعد كونية للمنافسة وما يراعيه من خصوصيات وطنية تندرج فيما هو حق مشروع لكل بلد في تبني ما يتلاءم مع وضعه وينسجم مع طبيعة المرحلة التي يجتازها اقتصاده ومجتمعه حفاظا على توازناته واستقراره.

نتمنى لضيوف مملكتنا مقاما طيبا بين ظهرانينا ولأشغالكم النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الأمة بمناسبة عيد العرش

27 ربيع الثاني 1421 هـ الموافق 30 يوليوز 2000 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يغمرنا شعور مفعم بالغبطة والتأثر ونحن نخاطبك في هذا اليوم الذي نحتفي فيه جميعا بالذكرى الأولى لاعتلائنا عرش أسلافنا الميامين مستخلفين لأداء الرسالة وحمل الأمانة سائرين على نهجهم القويم في قيادتك وإعلاء شأنك والارتقاء بك.

وإنها لخير مناسبة لتأكيد الوفاء الصادق الذي تبادلناه وتجديد العهد المقدس الذي يلحم بيننا بأواصر البيعة الشرعية التي تطوق عنقك وعنقنا متجدرة عبر ثلاثة عشر قرنا من تاريخنا الحافل المجيد مشدودة إلى العصر الحديث برباط دستوري ديموقراطي متجدد.

إن احتفاءك الخاص بعيد العرش يعود لخاصيته المتمثلة في تجسيده لتلاحم مقدسات المغرب الثلاث: الإسلام والملكية والوطن؛ حيث أرسى العرش بفضل الإسلام والملكية مكونات الوطن التعددية الحضارية والثقافية والجغرافية وجعلها مصدرا مستمرا لوحده. كما شكل هذا الالتحام بينك وبين العرش حصنا حصينا أكسب المغرب قوة ومناعة بهما تمكن من الصمود أمام أخطر الصعاب والأزمات وتخطى أعتى العراقيل والعثرات ورفع مختلف العوائق والتحديات واجتياز الامتحانات الحاسمة ومنعرجات التاريخ الصعبة وهو أكثر ما يكون ثباتا وشجاعة وأقوى تضامنا وأوفى عهدا.

ذلك ما لمسناه وما شهد به التاريخ المعاصر عندما اختار الله لجواره والدنا المنعم مولانا الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه وأكرم مثواه، حيث كان التحامك بوارث سره للنهوض بأمانة استخلافه في خدمتك خير وفاء لذكراه العطرة. فبهذا الوفاء المتبادل وتجديد العهد الصادق تغلبنا على محنة فراقه متأزين. وإننا بهذه المعاني السامية والمغازي العالية لنستحضر روحه الطاهرة الزكية وهي تهيمن علينا حاتمة على التذكير بعهد الزاهر المتسم بالتوحيد والتشييد وبناء الدولة الحديثة القائمة على دعائم الملكية الدستورية الديموقراطية الاجتماعية. كما نسترجع ذكرى بطل التحرير جدنا المقدس مولانا محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته وجزيل مغفرته إذ كان المبادر إلى اتخاذ يوم تربيعة على العرش عيدا لالتقاء الشعب الأبوي بعاهله الممثل لسيادته ورمزا للكفاح من أجل استعادة استقلاله

وحريرته. فلهما من الله الجزاء الأوفى على ما قدما من تضحيات جسيمة وما أنجزا من أعمال عظيمة وما أرسيا من قواعد متينة وأسس مكيئة أخذنا العهد على نفسنا كي نسلك سبيلها النيرة الواضحة بخطى ثابتة وإيمان عميق.

هكذا انطلقنا في لقاء مباشر معك ومعينة ميدانية لأحوال كل فئاتك وجهاتك خاصة المحرومة منها في بناء مجتمع حدائي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون وتجديد وعقلنة وتحديث أساليب إدارتها وإعادة الاعتبار للتضامن الاجتماعي والمجالي وتفعيل دور المجتمع المدني وإنعاش النمو الاقتصادي وحفز الاستثمار العام والخاص وانطلاق تنمية شمولية وإقلاع اقتصادي يضع في صلب أولوياته تشغيل الشباب والنهوض بالعالم القروي والشرائح الاجتماعية والمناطق المعوزة وتأهيل الموارد البشرية والذود عن وحدة التراب واستثمار الرصيد الثمين للإشعاع الدولي للمغرب بنفس وآليات جديدة.

وإنه ليطيب لنا في غمرة هذه الذكرى العطرة أن نعرب لك شعبي العزيز عن جزيل شكرنا وكبير اعتزازنا بالمشاعر التي ما فتئت تعبر بها عن صادق وفائك وخالص ولائك ملتفا بعفوية وتلقائية حول شخص جلالتنا متشبثا بأهداب عرشنا ومؤمنا بالأهداف التي رسمناها داعين لمضاعفة الجهود في تجديد للرؤى والمناهج وتمديد للأفاق بما يؤهلك لولوج الألفية الثالثة التي نحن مشرفون عليها وأنت أكثر ما تكون تمسكا بالمقدسات وتعلقا بالتوابت والتزاما بالعهود وأقوى ما تكون استعدادا للانخراط الفعال في مسيرة العصر والمساهمة الإيجابية فيها تحفزا من المكانة اللائقة بمجدك التالد وحاضرك الطموح ومستقبلك المشرق الواعد ضمن أصالة راسخة ومتجددة وحدثة أصيلة.

شعبي العزيز،

سيرا على هذا النهج القويم وبعون من الله وتوفيقه كان منطلقنا مولين كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهومنا جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة. وهو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنيان مرصوص يشد بعضه بعضا. فلا حرية بدون أمن واستقرار ولا تنمية في غياب السلم الاجتماعي ولا تدبير ديمقراطي للشؤون المحلية بدون احتكاك يومي بالمواطن وإشراكه في معالجتها. كما أننا نشدد على أن هذا المفهوم لا ينحصر في الإدارة الترابية بل ينطبق على كل من أوكلت إليه سلطة معينة اعتبارا لغايته النبيلة العامة المتمثلة في مصلحة المواطن مع السلطة والجهاز الإداري وحفظ الكرامة وحفز الاستثمار.

وقد حرصنا على تفعيل هذا المفهوم بإجراء حركة تغيير واسعة في مختلف الأجهزة الإدارية خاصة منها الإدارة الترابية والمركزية ورجال السلطة الجهوية والإقليمية وكذا قطاع الإعلام والاتصال بغية توفير الموارد البشرية المتجددة والتي نتظر منها التشعب الكامل بفلسفته السامية. كما تم إطلاق عملية واسعة للمراقبة والتدقيق والتفتيش والزجر في ظل سيادة القانون والشرعية على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وبموازاة مع ذلك فقد سهرنا على وضع مجموعة جديدة من النصوص المبلورة له حيث تم تهيئ مشاريع متقدمة أعدنا من خلالها النظر جذريا في كل من ميثاق الجماعات المحلية والإقليمية والجهوية ومدونة الانتخابات. وسنبشرك شعبي العزيز في مناسبة قريبة بالخطوط العريضة لهذه النقلة الديمقراطية الكبرى التي توخينا منها الإسراع بترسيخ اللامركزية واللامركزية في اتجاه إفراز مجالس محلية وإقليمية ووجهية تجمع بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التقطيع ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير وتتوفر على أوسع درجات الحكم الذاتي الإداري والمالي الذي من شأنه جعلها تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالتبعية للدولة ولكن بالشراكة معها

وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من قبل نخبة ذات مصداقية وكفاءة ونزاهة يفرضها نظام ومسلسل انتخابي ديمقراطي محاط بجميع الضمانات القانونية الكفيلة بضمان حريته وتعدديته ونجاعته.

كما أننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة القانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي والسهر المستمر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام. وسنتعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الأولى لتفعيله والذي ينتظرنا بذل مجهودات متواصلة ومتأنيئة حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجدرة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا.

وفي هذا السياق الرامي إلى تركيز دولة الحق والقانون أولينا عناية خاصة لحقوق الإنسان وأحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم بجانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتعويض الضحايا حرصنا على أن تعمل بكامل العدل والإنصاف والسعي للاستجابة لكل المطالب والطلبات المشروعة والانفتاح على مختلف الحساسيات. كما أصدرنا تعليماتنا السامية بأن تبذل كل أشكال التأهيل الطبي والإنساني وإعادة الاعتبار والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق علما من جلالتنا بما للتعويض المعنوي والإنساني من أهمية خاصة في الطي النهائي لهذا الملف غايتنا المثلى تضييد الجراح وفتح صفحة جديدة تركز فيها كل الطاقات لبناء مستقبل مغرب ديمقراطي وعصري وقوي لمواجهة المشاكل الحقيقية والملموسة لأجياله الصاعدة.

وسيرا على اعتماد الديمقراطية والعقلنة في مسلسل التحديث الشامل لمؤسساتنا فقد قررنا إعادة النظر في الظهير الشريف المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. كما أننا قد أصدرنا توجيهاتنا السامية بخصوص ما نتظره من هذا المجلس من مهام جليلة متجددة في العقد الأول للقرن الحادي والعشرين مثلما نهض بوظائفه كاملة خلال العقد الذي نودعه. وسنسر هذه الغاية على تجديد تركيبته وكذا اختصاصاته وطريقة عمله خاصة وأن المؤسسات الدولية المختصة بحقوق الإنسان تتطلع لجعل تجربته نموذجا متميزا في هذا المجال.

ولأن حرصنا على توطيد الحريات لشعبنا الأبي لاحد له، فإننا ندعو حكومتنا إلى الإسراع بوضع مشاريع قوانين لمراجعة مدونة الحريات العامة في اتجاه يوفق بين مقتضيات مبدأ الحرية ومتطلبات الحفاظ على النظام العام الذي يعد ركنا أساسيا لضمان ممارسة الحرية الفردية. كما أن عزمنا منكب على تأسيس جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال في حرص تام على حريتهما وتعدديتهما.

إن مسلسل التحديث يتطلب تشخيص واقع مؤسساتنا والانكباب عليه لعقلنته. فكما أن لكل زمن رجاله ونساءه، فإنه كذلك لكل زمن مؤسساته. والعقلنة تقتضي إحداث مؤسسات جديدة بدل تلك التي أدت وظائفها وأن وقت تجديدها واستبدالها بأخرى تستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة.

ومواصلة منا لتحديث دولة المؤسسات وعقلنتها وتفعيل مؤسسات وثقافة التشاور والحوار اللازمة للديموقراطية فقد قررنا تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في الباب التاسع من دستور المملكة ليكون مؤسسة دستورية للتفكير والتشاور في جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية من قبل صفة ذات رأي راجح مكتملة للمؤسسات المنتخبة منيطين به الإدلاء برأيه في أي مشروع أو مخطط يتعلق بالاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني المالية منها والاجتماعية والتربوية والتكوينية بما فيها مشكلات الشباب ومتابعة الحوار الاجتماعي وإصلاح نظام التعليم داعين حكومة جلالتنا إلى أن تسرع بوضع مشروع قانون تنظيمي يحدد تركيبته وتنظيمه وصلاحياته وطريقة تسييره. كما أننا قررنا بموازاة مع تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي حل المجلس الوطني

للشباب والمستقبل ومجلس متابعة الحوار الاجتماعي والمجلس الأعلى للتعليم الذي يعود ظهوره تأسيسه لسنة 1970 حيث ستؤول صلاحياتها جميعا للمؤسسة التي سيتم تنصيبها.

وإننا نود بهذه المناسبة أن نشيد بالدور الذي قامت به هذه الهيئات وأن ننوه بما كان لها من منجزات هامة. كما نود تأكيد حرصنا على زيادة تمكين الصرح الديموقراطي الذي شيده والدنا المنعم والعمل على اختصار الوقت الذي قطعه شعوب أخرى لاستكمالهم مجددين التشديد على التزامنا بالسهر على تفرس رعايانا الأوفياء على إدارة الشأن العام وتعلم فضائل المشاركة فيه محليا ووطنيا وجهويا ذلكم الالتزام الشديد الذي لا يوازيه إلا حرصنا الدائم على التصدي لكل أشكال الإضرار به أو الاستحواذ على ثمراته.

وفي سياق تفعيل كل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور فقد أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلالتنا قصد الإسراع بوضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا المنصوص عليها في الباب الثامن من دستور المملكة.

وبالرؤية نفسها نظرنا إلى الشأن الديني فاتخذنا بصدده تدابير جديدة وأصدرنا تعليماتنا السديدة كي يأخذ مجراه الذي تستوجبه وظائف الإمامة العظمى والتزامات أمير المؤمنين الراعي الأمين لجميع متطلبات هذا الشأن في نطاق وسطية الإسلام واعتداله وتسامحه وكونه دين العلم والحياة الداعي باستمرار إلى التجديد والتحديث بما يتلاءم مع روحه العالية ومبادئه السامية ومقتضيات التطور الوقتية.

وتحقيقا لهذه الغاية أمرنا بإعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الجهوية مما يجعلها قادرة على أداء رسالتها بإشراف وتوجيه مباشر من جلالتنا. كما أمرنا باتخاذ الترتيبات اللازمة قصد إعادة المكانة لرسالة المسجد باعتباره مقرا للعبادة والتربية والتكوين والوعظ والإرشاد وباعتباره أيضا مركزا ينهض فيه العلماء والعلماء بتأطير المواطنين والمواطنات وصهرهم في مجتمع طاهر سليم وواع ومتماسك.

شعبي العزيز،

على هذا النسق من التفكير والتدبير المتجددين وجهنا عنايتنا لمختلف قضايانا المحلية والجهوية والوطنية وفق مشروع سياسي يستوعب حقيقة مجتمعنا في سياقه التاريخي ويعمل على تغييره نحو الأرقى والأفضل بواقعية بعيدة عن الشعارات الجوفاء والمقولات الجاهزة وقادرة على التفاعل مع متغيرات العصر تحفزا من الثوابت الراسخة المتمثلة في قيمنا الإسلامية ومقومات هويتنا الحضارية والثقافية وقادرة كذلك على تفعيل التضامن والتكافل في مدلولهما الإسلامي لمحاربة الفقر ومظاهر الإقصاء والارتقاء بالفئات المحرومة مما يعني إقامة عدالة اجتماعية تعتمد المساواة في الفرص والإمكانات في نطاق إصلاح يتعهد المكتسبات المؤسسية بالتجديد والإغناء ويسعى إلى اقتصاد الوسائل وتقنين الممارسات البناءة وتجذير الثقافة الديمقراطية عبر منظور المواطنة الفاعلة والعمل المبدع الخلاق من خلال المبادرات الذاتية والأشغال التطوعية وتشجيع الشراكة والتعاون.

ولقد كان الجفاف الذي عرفته بلادنا هذا العام محكا دفع إلى تقوية التضامن مع العالم القروي في محنته التي حرصنا شخصيا على معاينتها والوقوف على آثارها وقيادة الحملة الوطنية لتخفيفها وتجاوز أضرارها.

وإننا لنشيد بالدور الفاعل للمجتمع المدني الذي أبان عن انخراطه الفاعل في محاربة الفقر والتلوث والأمية مما يجعلنا ندعو السلطات العمومية والجماعات المحلية وسائر المؤسسات العامة والخاصة إلى أن تعقد معه كل أنواع الشراكة وتمده بجميع أشكال المساعدة. وإننا لجد معتزين بتعاطي نخبة المجتمع المدني للشأن العام والعمل الجمعي والاهتمام بمجالات كانت إلى حد كبير ملقاة على عاتق الدولة لوحدها مما يعد مؤشرا على نضج الشعب وقواه الحية. وبقدر ما نومن بتكامل المجتمعين المدني والسياسي بدل تعارضهما

المزعم الذي يريد البعض أن يجعله مطية للاستحواذ غير المجدي على فضاءات العمل الوطني فإننا نعتبر أن دينامية المجتمع المدني الفاعل في مجالات التنمية المحلية ومحاربة الفقر والتلوث والأمية وكذا النهوض بمهام القوة الاقتراحية والتأطيرية والتربوية من قبل عناصره النشيطة التي لم تجد نفسها في بنيات المجتمع السياسي تعد مدعاة لهذا الأخير لتأهيل أدواته وتجديد هياكله وتغيير أساليب عمله وإيلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المعيشية للمواطنين بدل الخوض في التنازب بالألقاب وجري البعض وراء مصالح أنانية فردية أو أشكال من الشعبوية المضرة بكل مكونات هذا المجتمع السياسي الذي ننتظر منه النهوض الكامل بوظيفته الدستورية المتمثلة في تربية وتأطير المواطنين.

وإذا كان حرصنا الشديد على التوزيع العادل للثروات لا يوازيه إلا حرصنا على التوزيع المتكافئ للإمكانات والفرص فإننا نحث رعايانا الأوفياء على نبذ روح الاتكالية جاهدين على تحسيسهم بما يختزنون من قدرات خلاقة على تغيير واقعهم ومحيطهم معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ الفرص وروح الإيثار والابتكار وداعين حكومة جلالتنا لضرورة القيام باستثمارات اجتماعية من خلال بلورة سياسات عمومية ناجعة في مجالات السكن الاجتماعي والتجهيزات الأساسية والصحة والتأهيل والتربية والتكوين.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على هذا التوجه المجتمعي نابع من إيماننا بأن الكرامة تفتقد مع الجهل أكثر مما تفتقد مع الفقر. ومن ثمة كان توجهنا للاستثمار في الموارد البشرية باعتبار رأس المال البشري رافعة للتقدم وخلق الثروات ونظرا لدوره في تحويل وتدبير باقي الثروات وإدماج هذا الاستثمار في مسيرة التنمية. وهذا ما جعلنا نسهر غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على وضع والمصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين والمجموعة الأولى من القوانين المبلورة له والمبرزة لخصائصه وتوجهاته الرامية إلى تكوين نشء منتج نافع مؤهل للإبداع والمبادرة وقادر على رفع تحديات مجتمع المعرفة والتواصل والتكنولوجيا المتطورة باستمرار في اعتزاز بكيانه وتمسك بثوابته ومقدساته وتشبث بعقيدته وقيمها الهادفة إلى بث روح الصلاح والاستقامة والاعتدال والتسامح وما إليها من الأنماط السلوكية الحميدة التي يجمعها مصطلح «التربية» المتأصل في ثقافتنا والذائع على ألسنة العامة والخاصة باسم «الترابي» والذي كان وراء إطلاق جلالتنا لاسم ميثاق التربية بدل ميثاق التعليم على الوثيقة المرجعية لهذا الإصلاح.

وإننا مع سابغ رعايتنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين نحث حكومة جلالتنا على تفعيله وتسريع عملية تنفيذه وتخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك، كما نشدد على وجوب انخراط جميع المعنيين كل من موقعه في جو من التعبئة الشاملة والتجند الكامل حول أهداف الميثاق بعيدا عن المزایدات والحساسيات قصد تفعيله مجددين التأكيد على قرارنا السامي بإعلان العشرية القادمة عشرية خاصة بالتربية والتكوين وثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية بحيث لا يحل موعد 2010 إلا وقد تقلص بطريقة ملموسة ببلادنا أثر الأمية والتعليم غير النافع.

وانطلاقا من العطف الذي نخص به أسرة التعليم واعتبارا لدورها الأساسي في تحقيق الإصلاح المؤمل فقد قررنا إنشاء مؤسسة للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم. وسيتسنى لهذه المؤسسة التي أطلقنا عليها اسم جنابنا الشريف لتحمل اسم «مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم» أن تحتضن ربع مليون من أفراد هذه الأسرة العزيزة على جلالتنا مع عائلاتهم وأن توفر ما يلزمهم من خدمات اجتماعية في مجال السكن والتطبيب والترفيه والتأمين ضد الآفات والتقاعد التكميلي.

إنه لا مكان لتنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية مما يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها. وإذا كنا نعتمد اقتصاد السوق فهذا لا يعني السعي لإقامة مجتمع السوق بل يعني اقتصادا اجتماعيا متميز فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي.

وهذا ما جعلنا ننشئ صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز ونرصد مردود الخط الثاني للهاتف المحمول لإنجاز مشاريع توفر مناصب شغل وعائدات مستمرة في مجال النهوض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشديد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ورياضية ودعم مؤسسات إعلامية.

ومع السهر على تنفيذ هذه المشاريع في عين المكان وتشكيل لجنة خاصة للإشراف على ذلك تحت مسؤوليتنا فقد حرصنا على استمرارية هذا الصندوق وذلك من خلال تخويله استثمار حصة من عائدات الخوصصة في الإنتاج حتى لا تستهلك في ميزانية التسيير. ولتذليل الصعاب ومنح فرص الاستثمار للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ولإسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة قررنا إحداث لجنة تعمل برئاسة تشخيص مواقع الخلل واقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات اللازمة وإشاعة مناخ الثقة أمام المستثمرين.

وإننا لننتظر من حكومتنا المضي قدما في الجهد التأهيلي للإطار المؤسساتي لاقتصادنا والحرص على رفع مستوى أدائه العام مؤكدين بصفة خاصة على تشجيع نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر قاطرة الاستثمار الوطني الحقيقي المنتج والمدر لفرص الشغل القارة وذلك بمنحها نظاما تفضيلا سواء في مرحلة التأسيس والانطلاق أو الحصول على التمويلات المناسبة لوضعيتها وجميع التسهيلات التشريعية والتنظيمية. وعلى الإدارة بجميع أنواعها ومستوياتها أن تعتبر نفسها في خدمة هذه الرافعة القوية للتنمية وأن تنسق جهودها لبذل كل أشكال الدعم لهذه المقاولات في نطاق جهاز مختص في إنعاشها وتنميتها.

كما أننا نجدد دعوتنا للحكومة الواردة في رسالتنا الملكية التوجيهية لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في اعتماد منظور تنمية مندمجة لسد العجز والتفاوت الاجتماعي والمجالي وإدماج الشباب في مسلسل الإنتاج وتشجيع روح الابتكار لديه وإشراك المرأة في التنمية ومحاربة الفقر والإقصاء والبؤس والتهميش وإشاعة روح التضامن والتآزر وحفظ الكرامة واعتماد مخططات جهوية للتنمية وتفعيل دور الجهة في المجال التنموي.

واعتبارا للخصائص الذي تعانيه الأقاليم الشمالية والشرقية في مجال التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية مقارنة مع الجهات الوسطى والجنوبية التي نالت نصيبا لا يستهان به في هذا المجال ونظرا لما نخص به هذه الجهات العريضة على جلالتنا من عناية خاصة فإننا ندعو حكومتنا والوكالة المكلفة بتنمية هذه الأقاليم إلى اعتماد مخطط خاص وطموح لانبعث الأقاليم الشمالية والشرقية لتمكينها من النهوض بالدور الذي نريده لها كبوابة لجلب الاستثمارات وواجهة مشعة ومزدهرة للمملكة ملحين على تضافر جهود كل من السلطات العمومية والقطاع الخاص الوطني والأجنبي واستكشاف كل مجالات التعاون الدولي مع الهيئات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لرفع معدل نمو هذه الأقاليم إلى المستوى الذي نرضاه لها.

وإننا في مجال التنمية لنولي أهمية خاصة للتنمية القروية باعتبارها أساس التنمية الشاملة. ذلكم أن تحويل المغرب من بلد قروي إلى بلد فلاحي رهين باستراتيجية تنموية قروية تستهدف التعامل مع الجفاف كظاهرة بنيوية لا تقتصر على معالجة آثاره الظرفية بل تسعى إلى تقوية النسيج الإنتاجي في البادية وتنويع مصادر دخل الفلاح وإقامة أنشطة سياحية مع إتاحة ظروف مناسبة في القرى

للخدمات والصناعة التقليدية وتحديث الأشغال الفلاحية وسد العجز المسجل في ميدان التجهيزات الأساسية بغية رفع العزلة عن العالم القروي والحرص على حفظ الثروات الطبيعية ضمن تنمية مستدامة.

بيد أن إشكالية ندرة الموارد المائية تظل أولوية الأولويات في ميدان التنمية القروية والفلاحية. وإنما إذ نستحضر بكل إجلال وإكبار الرؤية الثاقبة والعمل الجبار الذي ميز عهد والدنا المنعم رضوان الله عليه حيث أولى عناية خاصة لبناء السدود ولسقي مليون هكتار مما جعل بلدنا يمتص آثار الجفاف، فإننا عازمون على مواصلة سياسته الرشيدة في هذا المجال برؤية متجددة تعتمد التدبير العقلاني للموارد المائية وإعادة النظر في نوع الزراعات المستهلكة للماء أو المتضررة من الجفاف وتشجيع التقنيات والزراعات المقتصدّة للماء وتوسيع المساحات المسقية وتكثيف برامج الري حتى تشمل جميع الأراضي الفلاحية الممكن ربيها.

كما يتعين وضع تصور متطور لسياسة السدود وتعبئة موارد جديدة في هذا المجال والتطبيق الصارم لمقتضيات القانون الخاص بالماء وترسيخ أسس ثقافة مائية جديدة لدى كل رعايانا الأوفياء قوامها التعامل مع الماء كمادة حيوية نادرة سواء جاد علينا الله سبحانه بغيثه ومائه الذي علينا خزنه كما أوصانا به جل وعلا في الذكر الحكيم أو اقتضت إرادته مرورنا لا قدر الله بسنة عجفاء.

و تقديرا منا لفئة الفلاحين العزيزة علينا- والتي نكبر فيها تضامنها وما أبانت عنه من تحل مثالي بالكرامة وتحمل لشدة الجفاف ونعتز بتشبها بأرضها المعطاء- فقد قررنا تمديد فترة الإعفاء من الضريبة المباشرة على الفلاحين إلى سنة 2010 بدل 2000 آمليين أن يمكن هذا التدبير الذي نأمر بإدراجه في مشروع القانون المالي المقبل القطاع الفلاحي من التأهيل الشامل لخوض غمار التحديات الداخلية والخارجية التي تلوح في أفق العشرية القادمة. وفي نفس السياق ننتظر من حكومتنا التفكير في إصلاح جبائي خاص بهذا القطاع الحيوي؛ إصلاح يجمع بين ضرورة دعمه لجعله قادرا على رفع تحديات تحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتنافسية الدولية وبين مقتضيات العدالة الجبائية التي يتساوى في نطاقها جميع المواطنين.

شعبي العزيز،

إن تحقيق الكثير مما نتطلع إليه جميعا في سياق التنمية يستلزم تحفيز المبادرة والإبداع لدى كل الفاعلين الاقتصاديين في غير تداخل مع الدور الذي على الدولة أن تقوم به وهو دور الضبط والتنظيم لمجتمع تضامني وإيجاد مناخ ميسر للاستثمار ومحفز عليه وخاصة عن طريق الجبايات والإنفاق العام وتحرير المبادرات وتهييء الدوافع العصرية المتيحة للتشغيل والتمثلة في خفض معدل الفائدة على القروض وتقليص تكلفة الضرائب والعمل وإخراج مدونة شغل عصرية. كما أن دور الدولة يفرض القيام باستثمارات اجتماعية في مجالات التربية والتكوين لإعداد المواطن الاقتصادي وتأهيله للابتكار والتنافس في جو من الثقة والأمن والاستقرار وفي ظل إدارة شفافة وقضاء نزيه مع الانضباط الحذر والصارم في شأن السياسة المالية والنقدية مما يجعل الدولة في نطاق قوة وسيادة القانون تحفز المجتمع وتوجه تطوره وترعاه ضمن تحكيم رشيد بين مختلف الفئات.

ومع ذلك، فإن المقابلة لا ينبغي أن تعيش على التسهيلات المتعددة التي تيسرها لها الدولة ولا أن تعتمد الانتظارية كاستراتيجية اقتصادية ولا أن تضحي بالتضامن كغاية مثلى للحياة المجتمعية.

إن المغرب لتنتظره استحقاقات حاسمة وعليه أن يرفع تحديات مصيرية داخلية وخارجية وهو في حاجة إلى بذل كل الجهود وحشد كل الطاقات ضمن نكران الذات فيما نادى به جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، بالجهاد الأكبر حتى لا يخلف موعده في القرن المقبل مع مغرب متقدم اقتصاديا ومتضامن اجتماعيا ومجاليا.

وإنه لمجهود ضخم ينتظرنا جميعا فيما نسميه بمعركة الجهاد الأكبر الاقتصادي لخلق الثروات وفرص الشغل والجهاد الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية. وينبغي على جميع أرباب المقاولات الإسهام فيه بفعالية وحماس. فلا يجدر ببعض المقاولات المغربية أن تستمر في الاعتماد على اقتصاد الربيع والامتيازات والمكاسب السهلة ولا أن تضع نفسها على هامش حركة التعبئة العامة التي أطلقناها من أجل مغرب الاقتصاد الاجتماعي. وبدل أن تكون المقاوله هي المنتظرة فإننا نحن الذين ننتظر من كل رجالها ونساءها المجاهدين في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد أن يبرهنوا على روح الوطنية والمقاولة والمغامرة والإبداع والابتكار وأن يدعموا الجهود التي توليها إياهم السلطات العمومية بمبادرات موازية من ذات الأهمية. فليس من المعقول في شيء أن يستمر الانتظار إلى أن تتم كل الإصلاحات وتمنح كل الامتيازات للانخراط في طريق التعبئة المؤدية إلى الازدهار الاقتصادي والتضامن الاجتماعي اعتبارا لأن هذا الطريق لا نهاية له وأنه بناء متواصل يجب أن يسهم فيه الجميع جاعلا من عوائق السير فيه محفزا لمضاعفة الجهد بدل أن تكون ذريعة لبث روح السلبية والانتظارية وتشويه الواقع أو تعتيم الأفق المشرق المفتوح أمام وطننا العزيز.

إننا مع الدعوة إلى تشجيع المقاوله المواطنة الاجتماعية نحث مقاولينا ومقاولاتنا أن يحرصوا على التشبث بتقاليدنا الإيجابية التي كان فيها رب العمل يعيش في مجال اجتماعي مشترك مع باقي الفئات عوض العيش في يأس وتخاذل أو عزلة عن الواقع. وندعوهم كذلك إلى التشبع بروح المقاولة وما تقتضي من مغامرة واعية وحسن التدبير ومن شفافية وأخلاقيات المعاملات. وإذا ما تسنى ذلك أمكن إقامة شراكة المقاولات الكبرى مع الصغرى بتفويضها بعض الأنشطة وكذا شراكة المقاولات الكبرى الوطنية مع مقاولات أجنبية لجلب الاستثمارات والتقنيات باعتماد معيار فرص الشغل كأساس لذلك. فقطاع السياحة على سبيل المثال يزخر بالكثير من هذه الفرص لإمكان مضاعفة عدد السواح الذين يرغبون في زيارة بلدنا. كما أنه بإمكان التطور السريع لكل التكنولوجيات الحديثة خاصة منها تكنولوجيات الاتصال أن يفتح المجال لإبراز قدرات شبابنا الخلاقة إضافة إلى قطاعات أخرى حيوية كالسكن والفلاحة والنسيج والصيد البحري والصناعات الغذائية التي تتوفر فيها على قدرة تنافسية مما يمثل أو راشا شاسعة للعمل والإنجاز. لذا وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحصل عليها في هذه الميادين وغيرها، فإن الدرب مايزال طويلا وشاقا مما يقتضي مضاعفة الجهود لتحقيق إقلاع اقتصادي صحيح.

شعبي العزيز،

إيماننا من جلالتنا بما توفره السياسة الخارجية من فرص التبادل والتعاون والشراكة الكفيلة بجلب موارد إضافية لنجاح استراتيجيتنا التنموية فقد حرصنا في عالم يعرف تحولات متسارعة على التأهيل الشامل لمفاهيم دبلوماسيةنا وأشكال تنظيمها وأنماط تدبيرها يقينا من جلالتنا بأن المغرب بتاريخه الديبلوماسي العريق وموقعه الاستراتيجي المرموق ومكاسبه الديمقراطية والرصيد الثمين للإشعاع الدولي المعاصر الذي تركه لنا والدنا المنعم، قدس الله روحه، يتوفر على كل المؤهلات الكفيلة بتعزيز مركزه الدولي كشريك محترم ومسموع في السياسة الدولية متميز بدفاعه عن الشرعية الدولية ونضاله من أجل استتباب السلم والأمن في العالم ناهيك عن كونه من أكبر دعاة وبناء الوئام والتعاون المثمر بين الشعوب.

وتأسيسا على هذه التوجهات، فإننا نطمح إلى أن نجعل مملكتنا تتمتع بكامل وحدتها الترابية وتتعامل مع محيط جهوي مستقر ومتضامن في ظل الوفاء الصادق لانتماءاتها والتزاماتها الجهوية والدولية.

وباعتبارنا أميرا للمؤمنين فقد أولينا عناية خاصة لنصرة قضايا الإسلام والمسلمين وتصحيح صورة الإسلام لدى الآخر، وبيان حقيقته السمحة المعتدلة والسلمية. وبتنسيق مع أخينا الرئيس ياسر عرفات وبصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف فقد ألحنا لدى كل

رؤساء الدول والحكومات الذين قابلناهم على ضرورة وقف تهويد هذه المدينة الشهيدة والحفاظ لها على دورها التاريخي كفضاء مقدس لتساكن الديانات السماوية الثلاث. كما سهرنا على الحفاظ لها على طابعها الإسلامي مترسبين في هذا الشأن الاجتماع الأول للمجلس الإداري لوكالة بيت مال القدس الشريف التي لم نفتأ نمدها بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي من أجل تمكينها من النهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

واستمرارا لعمل والدنا المنعم، طيب الله ثراه، طوال أزيد من ربع قرن على قيام مصالحة بين أبناء سيدنا إبراهيم عليه السلام والسعي الحثيث لتحويل منطقة مهد الأنبياء لفضاء للتعاون والتنمية والسلام بدل أن تكون مرتعا للتوتر وطغيان الاحتلال فقد حرصنا على اتخاذ عدة مبادرات بناء وتشجيع كل الجهود من أجل إحلال سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وجلاء القوات الإسرائيلية عن كافة الأراضي العربية المحتلة على أساس الشرعية الدولية والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية تلکم الشرعية والالتزامات التي نعتبر أن أي تنكر لها من شأنه الزج بالمنطقة وبشعوبها في التوتر واستمرار المعاناة وتأخير استتباب السلم فيها.

ولأجل الاستجابة لمتطلبات الأمن الاستراتيجي في عالمنا العربي ورفع تحديات عالم بداية القرن الحادي والعشرين فإننا ندعو أشقائنا العرب إلى تجاوز مخلفات الماضي الأليم واعتماد استراتيجية جماعية عقلانية وتمتين أو اصر التضامن بين بلدانا الشقيقة.

وتجسيدا لإيماننا والتزامنا بروابط الأخوة والتضامن المغاربي والعربي والإسلامي فقد سعدنا بمقابلة أشقائنا أصحاب الجلالة والفضامة والسمو ملوك ورؤساء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة البحرين وسلطنة بروناي ومصر وتونس وموريتانيا حيث أتيح لنا العمل سويا معهم على تمتين روابط الأخوة المتينة والتقدير المتبادل والتعاون البناء مع بلدانهم الشقيقة، في جميع المجالات.

وتعزيزا منا لأواصر التضامن المغربي مع القارة الإفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وروحية عميقة، فقد حرصنا على دعم علاقات الصداقة التقليدية والتعاون المثمر والتضامن الفاعل والتقدير المتبادل مع قادتها وشعوبها سواء خلال الزيارات الرسمية التي قام بها لبلادنا إخواننا رؤساء دول موريتانيا والسنغال ومالي وغينيا الاستوائية أو خلال المقابلات المكثفة التي أجريناها مع عدة رؤساء دول إفريقية شقيقة وصديقة خلال زيارات العمل أو الزيارات الخاصة التي قاموا بها لبلادنا كالغابون وغامبيا والكونغو وغينيا أو خلال قمة القاهرة الإفريقية الأوروبية الأولى. وقد بادرننا خلال هذه القمة التي انعقدت في ظل الاحترام الكامل للشرعية وفي جو من التفاهم المتبادل إلى الإعلان عن إلغاء ديون كل الدول الإفريقية الأقل تقدما تجاه المغرب وفتح أسواقنا دون شرط أمام المنتوجات الأساسية لهذه البلدان الشقيقة تفعيلا من جلالتنا لقيم التضامن مع إفريقيا خاصة ومع محور جنوب - جنوب عامة وتجسيدا ملموسا لنوعية العلاقة الاستراتيجية التي ينبغي على أوروبا أن تحرص فيها على التنمية المستدامة لقارتنا وعلى استتباب الأمن والاستقرار والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والآفات الاجتماعية ذلكم الحرص الذي جسدهنا بإرسال مساعدات إنسانية للموزمبيق وبوتسوانا والاستجابة للنداء الأممي بمساهمة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة في توطيد السلم بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة.

وبنفس السعادة والحبور سعدنا باستقبال فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية تفعيلا لما يربط المغرب بهذا البلد الآسيوي العظيم من علاقات صداقة وتعاون خاصة. وبنفس الحرص على توطيد علاقاتنا بكل دول آسيا وأمريكا اللاتينية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أوفدنا وزيرنا الأول على رأس وفود هامة إلى الدول الصديقة: الهند والتايلاند والشيلي وكولومبيا والأرجنتين.

و بموازة مع الحرص على زيادة تمتمين أواصر الأخوة والصداقة والتعاون والتضامن مع الدوائر المغاربية والعربية الإسلامية والإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية لديلوماسيتنا فقد حرصنا على توطيد تفعيل شراكتنا الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أمكننا خلال الزيارة الرسمية التي قمنا بها للولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من صديقنا فخامة الرئيس بيل كلينتون أن نقف على ما تحظى به توجهاتنا نحو ترسيخ دولة الحق والقانون وإرساء التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمملكتنا من تقدير كبير. كما أتاحت لنا أن نعرض بكل وضوح مواقفنا من استكمال الوحدة الترابية لبلادنا وإقامة سلام دائم وعادل وشامل بالشرق الأوسط والتشديد على إرادتنا في رفع علاقاتنا السياسية المتميزة إلى مستوى شراكة متميزة قائمة على القيم المثلى المشتركة للديمقراطية والسلم والأمن والتعاون ضمن إطار متجدد ومتطور.

فقد شددنا على هذه الإرادة بقوة لدى الاتحاد الأوروبي شريكنا الأول في عدة ميادين والذي تربطنا به علاقات جيو استراتيجية وتاريخية وثقافية عريقة.

وبدخول علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي مرحلة حاسمة بفعل الشروع في تنفيذ اتفاقية شراكة المملكة معه ابتداء من فاتح مارس 2000، فإن بلدنا ينتظر من الاتحاد الأوروبي أن ينجز تلكم القفزة النوعية التي من شأنها -في إطار نظام شراكة متقدمة- أن تعيد توجيه شراكتنا صوب محور استراتيجي متجدد تحكمه ضوابط متفق عليها ومسؤولية وتنمية مشتركة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. وإننا لنأمل تجسيد الالتزامات الأوروبية بتدفق الاستثمارات المباشرة من أجل خلق أكثر ما يمكن من فرص الشغل الكفيلة بالإدماج الاجتماعي لشبابنا في وطنهم الأم والقمينة بتوطيد السلم والنماء والتقدم في منطقة شمال غرب إفريقيا.

ونود أن نشير بصفة خاصة للزيارات الرسمية التي قمنا بها لفرنسا وإيطاليا وإلى لقاءاتنا مع صديقنا الكبيرين صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الأول وفخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي تفضل بدعوتي لأول زيارة دولة خارج الوطن وفخامة الرئيسين البرتغالي والإيطالي وقدااسة البابا يوحنا بولس الثاني تلكم اللقاءات التي مكنتنا من تجديد التأكيد على إرادتنا في بناء علاقات شراكة استراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي عامة ومع الدول الأوروبية المتوسطة في إطار متجدد لمسلسل برشلونة وحوار أديان مثمر؛ شراكة حقيقية مبنية على تخويل المغرب مكانة متقدمة في هذا الفضاء الاندماجي والتكاملي لاقتصادياتنا الليبرالية ومجتمعاتنا الديمقراطية.

وقد حرصنا خلال لقاءنا بقدااسة البابا يوحنا بولس الثاني على تأكيد إرادتنا الراسخة كأمر للمؤمنين في العمل سويا مع قداسته من أجل تعايش الديانات السماوية والحوار المثمر بين الإسلام والمسيحية ضمن كلمة سواء لا نعبد فيها إلا الله ومنتصر فيها لقيمهما النبيلة القائمة على الحرية والسلام والعدل والفضيلة.

كما أن اهتمامنا منصب في مجالات علاقتنا بدول الاتحاد الأوروبي على حفظ كرامة رعايانا الأوفياء العاملين بدوله المختلفة وعلى الدفاع على مصالحهم المادية والمعنوية. وقد أصدرنا تعليماتنا لسفرائنا وقناصلنا في بلاد المهجر كي يكونوا في خدمة رعايانا الأوفياء وأكثر قربا منهم واستجابة لحاجياتهم خاصة منهم الجيلين الثاني والثالث الذين نحرض على ارتباطهم بهويتهم الأصيلة وقيمها المقدسة منوهين بإسهامات هذه الفئة العزيزة على جلالتنا في تنمية وطنها المغرب بما حباها الله به من كفاءات علمية وقدرات مادية.

وسواء مع أشقائنا العرب والمسلمين والأفارقة وأصدقائنا في دول الجنوب عامة أو مع شركائنا الاستراتيجيين في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد ألحنا على ما لبناء اتحاد مغرب عربي يسوده التضامن والسلام والتكافل والوئام من دور فاعل في بناء تكتل اقتصادي جهوي قوي كفيف بتأهيل بلداننا لرفع تحديات الشراكة مع مجموعات قوية وتحقيق التنمية المستدامة لشعبونا

الشقيقة المرتبطة بأواصر الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك والمتعلقة بقيم الوحدة والتضامن بدل التفرقة وتمزيق كيانات بعضها البعض أو تبديد طاقاتها في معارك مفتعلة.

وفي خضم هذه الانشغالات الوطنية والجهوية والدولية فقد ظلت قضية الطي النهائي لملف استكمال وحدتنا الترابية في طليعة ما نهضت به جلالتنا من مهام الإمامة العظمى اعتبارا للإجماع الوطني حول قدسية وحدتنا الترابية لعلاقة أبناء أقاليمنا الجنوبية بالعرش العلوي المجيد إذ كانوا في مقدمة المبايعين لجلالتنا وفي صلب الالتحام بين العرش والشعب.

وهكذا فقد حرصنا على الصعيد الداخلي غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على اعتماد مقاربة جديدة للسلطة في هذه الأقاليم العريضة علينا مبنية على إشراك رعايانا الأعزاء في الصحراء المغربية في التدبير الديمقراطي لشؤون تنمية الأقاليم الجنوبية وتسريع عودة إخوانهم وأخواتهم المحتجزين في تندوف في إطار الكرامة والسكينة وعفو وغفران الوطن. وشكلنا لهذه الغاية لجنة ملكية خاصة بمتابعة شؤون الأقاليم الجنوبية للمملكة والسهرة على تنصيب مجلس استشاري خاص بها إلى جانب جلالتنا. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لأعضاء حكومتنا قصد الانكباب في عين المكان على قضايا سكانها وإيجاد الحلول المناسبة والفورية لها ورصدنا ميزانية مخصصة لمعالجة مشاكل البطالة وأولينا أهمية كبرى للسكن واتخذنا إجراءات عملية لإنعاش الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في نطاق ترسيخ قوي لمفهوم الجهوية.

أما على الصعيد الدولي، فإن موقف المغرب الرائد في الدعوة إلى تسوية سلمية للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية على أساس استفتاء تأكيد موضوعي وغير منحاز يستمد نزاهته وشرعيته الديمقراطية من استفتاء كل أبناء الصحراء المستجيبين للمعايير الأممية دون تمييز أو إقصاء ولو لواحد منهم من تأكيد مغربيته. هذا الموقف المستند على الشرعية الدولية قوبل بافتعال عدة عراقيل في مرحلة تفعيله الحاسمة من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين لم يعمل توالي عزلتهم الدولية -بعودة رعايانا الأوفياء المحتجزين في تندوف إلى وطنهم الغفور الرحيم وبسحب مجموعة مهمة للدول الصديقة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لاعترافيهم بالجمهورية الوهمية- إلا على تصعيد تعنتهم المناهض لنص وروح التسوية الأممية وتأجيج تخوفهم من تأكيد استفتاء جميع أبناء الصحراء لمغربيتهم وتجديدهم لبيعتهم وولائهم لعرشهم العلوي المجيد.

وعلى الرغم من تعثر الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء لأسباب يشهد العالم أجمع أن المغرب لا يتحمل أية مسؤولية فيها فإننا نبذل قصارى جهودنا مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل استكشاف السبل الكفيلة بإزالة كل الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه تحديد الهيئة الناخبة بطريقة عادلة وعودة كل اللاجئين إلى وطنهم الأم بين ذويهم وذلك ضمن استعدادنا الدائم لبحث كل المساعي التي من شأنها إنهاء هذا المشكل المفتعل المعرقل لمسيرة انطلاق بناء اتحاد مغربنا العربي على أساس الثقة والتفاهم المتبادلين.

ومن منطلق ائتماننا التاريخي والدستوري على حوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وكيفما كانت المساعي الحميدة من أجل تجاوز تعثر مسلسل التسوية الأممي فإننا نود أن نؤكد لك شعبي العزيز أنه في جميع الحالات، فإن أية تسوية للنزاع المفتعل حول قضية مسألة وحدتنا الترابية المصيرية ستكون في إطار الثالوث المقدس للإجماع والسيادة والشرعية بحيث أن أي قرار مصيري لن يكون إلا بإجماع كل المغاربة والمغربيات اعتبارا لأن السيادة - دستوريا وفي ظل دولة الحق والقانون المغربية - ملك للأمة جمعا ولأن المغاربة سواسية في الوطنية. كما أن أية تسوية لن تكون إلا في إطار السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية ولن تتم إلا في إطار الشرعية الوطنية التي يكفلها إجماعك المقدس والشرعية الدولية المضمونة بالقانون الدولي.

هكذا تمكنا من إغناء الرصيد الدبلوماسي الثمين الذي تركه والدنا المنعم، قدس الله روحه، بتوطيد الدعم الدبلوماسي لقضية وحدتنا الترابية المقدسة وترسيخ وتوسيع علاقات الأخوة والصداقة والتعاون والتفاهم والتقدير والشراكة الاستراتيجية التي تربطنا بالدول الشقيقة والصديقة وإيلاء أهمية كبرى للدبلوماسية الاقتصادية والجموعية والإعلامية والثقافية والبرلمانية. وسنوالي تكثيف جهودنا ليظل المغرب في توجهه الدبلوماسي وفيما لثوابت سياسته الخارجية التي يملها عليه تاريخه العريق وموقعه الجيوستراتيجي الذي يتوسط العالم وينفتح عليه ودوره كقطب للاعتدال والتعايش والحوار والسلم وحسن الجوار في إطار من الواقعية واحترام الشرعية وغيرها من القيم والمبادئ التي يعتمدها بلدنا للدفاع عن مصالحه في عالم متغير وللاندماج في نظام دولي نتطلع إلى أن يكون متعدد الأقطاب وأكثر إنصافا وشفافية.

شعبي العزيز،

إنك تدرك مدى أهمية الإصلاحات الجذرية التي حققناها والتي أكسبت بلادنا مصداقية أكبر ومكنتها من ترسيخ مشروع مجتمعي يستند إلى ديمقراطية اجتماعية متزنة وتنمية اقتصادية مستدامة.

وإننا لنؤكد العزم على متابعة المسير لتحقيق كل مطامحك وتطلعاتك وبلوغ جميع أهدافك وغاياتك مما يقتضي تقوية الإيمان بالله وتعميق الثقة بالذات وإذكاء شعلة الوطنية في النفوس وإشاعة روح المواطنة الحقة وتمتين التمسك بالثوابت والمقدسات وسائر مقومات الكيان والمثابرة على مضاعفة الجهود وتضافرها والتعاهد على بذلها بحب وتفان وصدق وإخلاص.

وان تحقيق هذه المقننات هو الذي سيمكن المغرب من توفير أسباب العزة والمناعة وسيؤهله لرفع تحديات المستقبل ومواجهة الإكراهات التي يفرضها عالم متحول. وهي إكراهات متعددة ومعقدة وحاسمة إذ تستوجب تطوير توظيف كل المعطيات الوطنية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو سلوكية وتستلزم التوفيق بين تلبية متطلباتنا والتكيف مع متطلبات العولمة التي أبانت عن شراستها الاقتصادية بما تحمل في طياتها من آثار جانبية وبما تنطوي عليه من مخاطر نمطية ثقافية. وهي سلبات لا سييل أمامك لتجنبها شعبي العزيز لا بالحفاظ على هويتك والالتحام حول قياداتك والحرص على مؤسسات تقي بلدك المغامرات والتدبر الدائم لدروس تاريخك الحافل الذي كتبه أجدادك الأباة بمداد دمائهم الزكية مضحين بكل غال ونفيس وبأرواحهم فداء للمغرب العزيز.

وإننا لننتهز هذه المناسبة العطرة للترحم على أرواحهم وجميع شهداء الوطن ولاستذكار المواقف الصامدة لقواتنا الملكية المسلحة وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية وتحيتها وتجديد التنويه بها والاعتزاز بما تركه في نفسنا تفقدنا لمختلف وحداتها خاصة منها المرابطة في الجنوب من أثر حميد والتقدير الدولي الكبير الذي يحظى به العمل الإنساني والنبيل لجيشنا المظفر بالبوسنة والهرسك والكوسوفو من أجل حفظ هويتها الوطنية الإسلامية من همجية قوى الشر والإبادة البشرية.

فالله نسأل أن يلقى عليك شعبي العزيز أودية الرضى والسكينة والسلامة وأن يبقى عليك نعمة التضامن والفضيلة والكرامة وأن يديمك على جادة العمل والإخلاص والاستقامة وأن يعينني على حمل أمانة قيادتك ويوفقني لإعلاء شأنك ولم شملك وجمع كلمتك ويهديني لما يؤدي إلى خيرك وعزك وسعادتك.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يرأس حفل أداء القسم من طرف مختلف أفواج المدارس العسكرية
الرباط، 28 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 31 يوليوز 2000م

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط،

إننا نعتز بهذا الحفل الذي نستقبل فيه خريجي المدارس العسكرية بمملكتنا لتتلقى منهم أداء القسم على الإخلاص للقيم العليا والمقدسات التي يقوم عليها كيان المغرب وهي الدين والوطن والعرش. إنها حقاً مناسبة سعيدة تدعونا إلى الاعتزاز كما تستحسنا جميعاً على الاعتبار واستلهاهم الماضي المليء بالأمجاد والفخار. أما الاعتزاز فلأننا نترأس هذا الحفل الذي يرمز للعلاقة الوطيدة بين القوات المسلحة الملكية وبين قائدها الأعلى الذي لا يدخر جهداً في إحاطتها بما تستحقه من عناية ورعاية وتوجيه ولأننا فخورون بهذه القوات التي تتجدد طاقاتها وأطرها على الدوام من خلال التكوين المستمر الذي تنهض به مدارسها العسكرية والمدارس الموازية في شتى الاختصاصات ولأننا قبل ذلك وبعده معتزون بالقيم التي تكرسون لها حياتكم معشر الضباط كما يكرس لها شعبنا الوفي حياته وهي قيم الإخلاص لله والتفاني في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته وسيادته والولاء للعرش العلوي المجيد. أما الاعتبار واستلهاهم الماضي، فلأننا مدعوون بهذه المناسبة التي تحل أول مرة بعد رحيل فقيد المغرب العظيم والدنا المنعم جلاله الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، لنستلهم سيرة هذا الملك الفذ والقائد الأعلى المثالي الذي لم يدخر أي جهد أو طاقة في خدمة المغرب وتعزيز سيادته واستكمال وحدته وبناء دولته الحديثة وتأهيل قواته المسلحة الملكية إلى المستوى الذي نعتز به اليوم. فقد كان، رحمه الله، النموذج النادر المثال للقيادة الجامعة بين الحكمة والشجاعة والغيرة على الحق وتلبية نداء الواجب وإعلاء شأن المغرب والذود عن حماه ولذلك قررنا أن نطلق اسم الحسن الثاني على فوجكم هذا.

فكونوا رعاكم الله جديرين بهذا الاسم الخالد في تاريخ المغرب. وإننا لندعو الله العلي القدير أن يجعلكم معشر الضباط في مستوى مسؤوليتكم محاطين بعناية الله وعونه ملتزمين بالوفاء لقيم المغرب الخالدة مجتدين على الدوام لهذه القيم معبئين للدفاع عنها تحت لواء شعاركم الدائم: «الله. الوطن. الملك».

والسلام عليكم ورحمة الله.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى ندوة المعتمد بن عباد الصيفية «الممارسات الديمقراطية من منظور الجنوب»
أصيلة، 03 جمادى الأولى 1421هـ الموافق 04 غشت 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في مستهل أشغال الندوة الدولية لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية التي تكرر دورتها لهذه السنة لتدارس إشكالية «الممارسات الديمقراطية من منظور الجنوب» معبرين بادئ ذي بدء عن أسمى تحياتنا لكل المشاركين فيها مجزين جميل الترحاب وفائق التقدير لضيوف المملكة المغربية الكرام من كبار رجالات الدولة والسياسة والفكر، معربين لهم جميعا عن عميق سعادتنا بإسباغ رعايتنا السامية على أعمال هذه الدورة التي يلتقي موضوع ندوتها وما نقوم به من عمل دؤوب من أجل استكمال بناء نموذجي مغربي للديمقراطية، نثري بخصوصيته عالميتها وما نوليه من أهمية خاصة لترسيخها كتراث مشترك للإنسانية يستمد عالميته وغناه من تعدد روافده الخصوصية وليس من نمطية نموذج أوحده، متعال على الحقائق التاريخية والاعتبارات الجغرافية والخصائص الثقافية والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف من بلد لآخر.

إن حديثنا عن خصوصية الديمقراطية لا يتعلق بجوهرها الذي نتقاسم مع المؤمنين به والمناضلين من أجله - شمالا وجنوبا - قيمه المثلى كأفضل نسق للحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولتدبير الشأن العام سياسيا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، ولضمان حقوق الإنسان وكرامته ولكن يتعلق بخصوصية تميز المسارات التاريخية والمرجعيات الحضارية والثقافية والشروط الاقتصادية والاجتماعية والآليات المؤسسية المحيطة بإقامة الصرح الديمقراطي والتي تجعل بناءه المستمر ينطوي على نماذج مختلفة باختلاف الشعوب والحضارات.

إن استحضار هذا الحرص المزدوج على الإيمان بعالمية النظام الديمقراطي بخصوصيات ومتطلبات بنائه ليشكل السبيل القويم لممارسات ديمقراطية جنوبية أصيلة، تتجنب مساوئ النهجين الخاطئين اللذين كانا وراء تعثر الديمقراطية بالدول النامية وانتكاسها حيث أدى استنساخ أحدهما للديموقراطية الغربية، دون مراعاة إنضاج شروط ممارستها، ومصادرة الثاني لها بدعوى غياب التنمية كشرط لتطبيقها، إلى تحميلها كل تبعات التخلف.

ومن هنا تأتي وجهة النهج الذي يقيم علاقة جدلية بين الخصوصية والعالمية من جهة وبين الديمقراطية والتنمية من جهة أخرى، مما يتيح لعبقريته كل حضارة سبيل الاجتهاد لابتكار أنجع السبل وتوفير أحسن الشروط لبناء نموذجها الخاص ضمن توجه متبصر يعتمد تكامل مساري التنمية والديموقراطية بدل تعارضهما المزعوم، بحيث تسهم الديمقراطية في تعبئة وتحرير كل الطاقات وإشراكها في وضع وتنفيذ الخيارات الصعبة لإنجاز عملية التنمية بما تقتضيه من قضاء على الفقر والبؤس والأمية وتقليص الفوارق الاجتماعية، في ما تخلق التنمية الظروف الملائمة لممارسة ديمقراطية سليمة.

إن من شأن هذا النهج أن يرسخ منظورا جنوبيا للديموقراطية لا يستنسخها دون روية ولا يصادرها باسم الصعوبات والإكراهات التي تعترض تطبيقها، بل يركز على أهمية بعديها الاجتماعي والاقتصادي انطلاقا من كون الفقر والبؤس والأمية تعتبر جميعها انتهاكا للمبادئ الديمقراطية لا يقل خطورة عن المس بمقوماتها السياسية، كما أن هذا المنظور - علاوة على جعل الديمقراطية غاية ووسيلة للتنمية- يدعو كذلك ديموقراطيات الشمال إلى الوعي بأن دعمها لديموقراطيات الجنوب لا يكون بتصدير أنظمتها ولكن بتفهم خصوصيات النهج الجنوبي لبناء نظام ديموقراطي يراعي الزمن اللازم لتجسيده. فلكل حضارة بل ولكل شعب الحق في بناء الديمقراطية وفق إيقاعه الخاص وحسب درجة تطوره التاريخي وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، مبدعا في ذلك الآليات التي تجعله يحكم نفسه بنفسه ومساهمها بخصوصياته الحضارية في تشكيل أحد الروافد الخصبة لعالمية الديمقراطية. وقبل هذا وذاك، فإن واجب المنظور الجنوبي للديموقراطية أن يستثمر ما راكمته حضاراته من تقاليد التضامن والتكافل الاجتماعي وتدبير مكوناته السكانية لشؤونها المحلية يركز في ممارساته الخصوصية على البعدين الاجتماعي والجماعي للديموقراطية. وفوق هذا وذاك، فإن من حق ديموقراطيات الجنوب أن تجد لدى ديموقراطيات الشمال ما تستحق من دعم ومساندة لاسيما من خلال معالجة سياسية لثقل المديونية التي تشكل أكبر ممتص للموارد المالية التي يمكن لدول الجنوب أن تخصصها لبرامج تنمية كفيلة بإنضاج شروط الممارسة الديمقراطية.

صاحب السمو الملكي، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن دفاعنا عن هذا المنظور لممارسات الجنوب للديموقراطية يعود لتضامن المملكة المغربية مع دول الجنوب، ودفاعها عن قضاياها العادلة وفي مقدمتها حقه في إثراء عالمية الديمقراطية بمنظوره الخاص، كما أنه ينطلق من تجربة المغرب الذي تبني - بفضل حكمة وتبصر جدنا ووالدنا المنعمين الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما- التركيب الخلاق بين أصالة التقاليد المؤسسية المبنية على نظام البيعة والشورى والتسامح والاعتدال الإسلامي والتضامن والتكافل والحكم الجماعي المحلي -وهو ما يشكل جوهر الديمقراطية- وبين حداثة الآليات العصرية للديموقراطية، موظفا هذه الآليات لتحديث وعقلنة مؤسساته العريقة في وثام تام بين الحفاظ على هويته - بالإجماع الوطني حول ثوابتها المتمثلة في الإسلام والملكية والوحدة الترابية - وبين متطلبات الانخراط في عصره من خلال التدبير الديمقراطي للشأن العام ضمن نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

ولم نفتأ منذ تولينا عرش أسلافنا الميامين، نعمل على ترسيخ ما راكمه بلدنا من مكتسبات ديمقراطية - متمثلة في الحرية والمساواة ودولة القانون وحقوق الإنسان وفصل السلط والتعددية السياسية والتمثيل النيابي والتناوب المبني على حكم الأغلبية واحترام حق الأقلية المعارضة - انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن الديمقراطية هي أحسن نظام لتدبير الخلاف وضمان الاستماع للرأي الآخر.

وكما أعلننا عن ذلك منذ بضعة أيام في خطاب الذكرى الأولى لاعتلائنا عرش المملكة، فإننا عاقدون العزم على مضاعفة الجهود لإعطاء دفعة قوية للبناء الديمقراطي، وطنياً ومحلياً، وتوسيع فضاء الحرية وترسيخ حقوق الإنسان مولين فائق عنايتنا للبعدين الاجتماعي والمحلي للديموقراطية، مركزين جهودنا على محاربة الفقر والبؤس والأمية وتهميش الفئات المحرومة من خلال بعث روح التضامن الاجتماعي ورفع وتيرة التنمية وإصلاح نظام التربية والتكوين، باعتبار ذلك كله من الشروط الموضوعية لضمان ممارسة ديمقراطية سليمة تتصف بالمناعة والرسوخ وتبني على التنشئة الاجتماعية على ثقافة الديمقراطية وعلى قيم الحداثة والعقلانية من خلال الدور الفاعل للمؤسسات التربوية وهيئات المجتمع المدني ضمن مشروعنا الحداثي الديمقراطي الذي يستهدف التأهيل الشامل لبلدنا.

وإن عزمنا الأكيد على ترسيخ الصرح الديمقراطي على المستوى الوطني لا يعادله إلا حرصنا الشديد على توطيد خليته الأساسية المتمثلة في الديمقراطية المحلية لما لها من فضائل القرب والمشاركة الواسعة في تدبير الجماعات لشؤونها المحلية، مركزين على الجهة باعتبار الجهوية خير أسلوب يوفق إلى أبعد حد بين التدبير اللامركزي واللامتركز للشؤون المحلية وبين الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها الضروري.

صاحب السمو الملكي، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبتم عندما اخترتم أن تتحدثوا عن ممارسات ديمقراطية من منظور الجنوب لا عن ممارسة واحدة مبدين بذلك روحاً ديمقراطية في الإقرار بحق كل شعب وحضارة في اختيار سبيله للديموقراطية. وإننا لواتقون من أنكم، بفضل ما تتمتعون به من خبرة علمية وميدانية، لن تقتصروا على إثراء هذا المنظور وحسب، بل سوف تبرزون كذلك سبل التفاعل بينه وبين المنظور الشمالي للديموقراطية لما لكليهما من منطلقات تاريخية مشتركة ولما لهما بالخصوص من علاقة آنية ومستقبلية كلما تعلق الأمر بمطامح الإنسان الكوني في الحرية والكرامة وتحقيق الذات.

وإننا إذ نجدد لكم الإعراب عن تقديرنا لما تبذلونه من جهود لإبداع فكر سياسي جديد ينقل منظور الجنوب للممارسات الديمقراطية من طابعه الطوباوي إلى استجلاء شروط تفعيله لنخص بالتقدير والتنويه مؤسسة منتدى أصيلة وفي مقدمتها رئيس مجلس أمنائها صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز مباركين الإسهامات الرائدة لجمعيتها الأم جمعية المحيط الثقافي في حوار وتقارب الثقافات والحضارات والإشعاع الفكري للأقاليم الشمالية العزيزة علينا داعين لكم بالتوفيق والنجاح في أعمالكم، متمنين لكم مقاما طيبا في بلدكم المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب وعيد الشباب
الرباط، 19 جمادى الأولى 1421هـ الموافق 20 غشت 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

بمشاعر فياضة بالابتهاج والافتخار نحيي ذكرى ثورة الملك والشعب هذه الذكرى التي تخلد التحام الأمة جمعاء بقائدها وبطل تحريرها
جلالة جدنا المقدس مولانا محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته وجزيل مغفرته.

وعلى الرغم من أنه مر على أحداث هذه الثورة نحو نصف قرن، فإن وقائعها ما تزال متمثلة في أذهان المغاربة المطبوعين على الوفاء
والإخلاص ومرتسمة في قلوبهم يستحضرونها كل عام وسيظلون مستذكريين لها مهما امتدت السنون والأعوام ومن خلالها يسترجعون
صحائف رائعة من التاريخ المجيد الذي كتبه أبناء هذا الوطن بدمائهم الزكية الطاهرة وبأحرف نورانية باهرة.

لقد شكلت هذه الثورة نقطة تحول بين مرحلتين جهاديتين تميزت الأولى بالكفاح الوطني الذي خاضه جدنا- نور الله ضريحه- ضد
الاستعمار البغيض من أجل التحرر واستعادة السيادة مدركا أن بلوغ هذا الهدف مشروط بقيام إصلاح فكري ينطلق من التشبث
بالعقيدة ويتخذ التعليم سبيله لتوعية جديدة. وبهذا أمكن خوض النضال السياسي الذي برز في المواقف البطولية التي كانت لجلالته
في مواجهة أعنف التحديات التي كانت تصدر من الاستعمار والتي بلغت مداها بنفيه وأسرته الشريفة بعيدا عن الوطن في تأمر على
الشرعية والمشروعية.

وبفضل صموده - أكرم الله مثواه - وما لقي من مساندة قوية بلورها الشعب الأبوي في افتدائه ملكه وجعل تحرر المغرب رهينا بعودة ملكه
الشرعي ورمز سيادته فشلت المؤامرة وعاد الملك المجاهد يحمل بشري انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية.

وكان بعد هذا أن بلغ الجهاد مرحلته الثانية مرتبطة بالشروع في بناء مغرب حديث لم تلبث بعد وفاة القائد المحرر أن واصلها خلفه
ووارث سره والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، فبنى وشيد وحدث وجدد وبوأ المغرب على عهده الزاهر
الزاخر مكانة مرموقة تدعوننا اليوم- وقد حملنا الأمانة- إلى متابعة المسير بإيمان راسخ وخطى ثابتة وبعزم قوي على الإصلاح والتغيير

وتحنتنا على الدعاء بالمغفرة والرضوان لجدنا ووالدنا المكرمين وجميع شهداء الوطن الأبرار وسائر المقاومين والمجاهدين الذين قدموا تضحيات جسيمة وافتدوا بالنفس والنفيس هذا المغرب الذي ننعيم جميعا به في ظل الحرية والعزة والكرامة.

شعبي العزيز،

إنه لمن حسن الطالع ويمنه أن تحل ذكرى هذه الثورة الخالدة في هذا اليوم المبارك المجيد وتحل غداته ذكرى ميلادنا السعيد. واعتزازا بما كان لجدنا، رحمه الله، من رؤية مستقبلية متجددة حين قرر، رحمه الله، سنة 1956 إحداث عيد الشباب وحدد له يوم ميلاد والدنا المنعم - ولي العهد يومئذ - باعتباره المثل الأعلى للشباب المتحمس لخوض معركة التنمية ومحاربة التخلف.

وجريا على العادة التي سنها والدنا المغفور له بجعل هذا العيد مناسبة تشاركه فيها أفراجه ومسراته وتقنسم معه مباحجه ومبراته وينتهدزها لمخاطبة الشباب بغالي نصائحه وتوجيهاته يطيب لنا أن نحتفي بذكرى ميلادنا في نفس هذا الإطار الاحتفالي المجيد الذي نريده أن يكون فرصة متميزة للالتقاء بالأجيال الصاعدة والتواصل معها والتحفز مما ترمز إليه من تطوع وطموح وما يملأها من قوة وإقدام لإثارة مختلف القضايا والمشاكل التي تواجهها والبحث عن حلول ناجعة لها والأخذ بيدها لتنتفح على المجتمع وتندمج فيه بمواطنة إيجابية فاعلة ولتؤدي بذلك رسالتها وتحقق ذاتها وما تتطلع إليه من عز ومجد يدركهما من كد وجد.

وإذا ما تسنى هذا المطلب السامي للشباب الذي يهون عليه كل صعب والذي هو دعامة الغد المأمول أمكن التصدي الحازم لكل العوائق التي تكبل طاقاته وتستهدف زرع روح اليأس فيه وعزله عن واقعه بدفعه إلى الانطواء أو الاستلاب وأمکن بذلك فتح مجالات واسعة لاستيعاب جميع الطاقات واستثمارها في الإنشاء والتشييد والتعمير والتجديد وأمکن التجند للنهوض بمغربنا الحبيب بعزيمة ثابتة وبرؤية متفائلة بعيدة الآفاق تنطلق من الكيان في مقومات شخصيته وأصالته لتساير العصر في شتى تطوراته ومستجداته وتتأهب لبناء المستقبل ورفع تحدياته.

شعبي العزيز،

وتبعنا لما كنا بينا في خطاب الذكرى الأولى لاعتلائنا عرش أسلافنا الأماجد مبرزين أهمية التربية والتكوين في بلوغ التنمية الشاملة وإدراك رقي المجتمع فقد قررنا إعطاء عناية خاصة لمحو الأمية التي ما زالت للأسف متفشية في الحواضر والبادي بنسب متفاوتة تتنافى مع وضع المغرب ومكانته وتطلعاته إذ تشكل عائقا يتطلب تعبئة مختلف الطاقات والفعاليات لاقتلاعه وإزاحته.

فبموازاة مع ما تنهض به الأجهزة الحكومية المعنية بهذا القطاع وما يقوم به المجتمع المدني وتأكيدا لما كنا أبرزنا في خطابنا من ضرورة إحياء دور المساجد وبعث رسالتها في تأطير المواطنين والمواطنات فقد أمرنا أن تفتح لدروس محو الأمية الأبجدية والدينية والوطنية والصحية وذلكم وفق برنامج محكم مضبوط كلفنا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنفيذه بكل ما يقتضي من مدرسين ومدرسات من المجازين العاطلين عن العمل وما يتطلب من كتب وأدوات وما إليها من تجهيزات. وقد ارتأينا أن يبدأ هذا التنفيذ مع انطلاق الموسم الدراسي الجديد في مجموعة من المساجد تم تحديدها على صعيد المغرب كله وأن تعطى فيها دروس تستجيب لحاجات المستهدفين وتواكب التطور والمستجدات.

وإننا لنأمل أن نتابع هذا الإنجاز الهام في السنوات الموالية بالزيادة في عدد المساجد وتوسيع مجالات المستفيدين والمستفيدات من هذه الحملة المباركة حتى لا تنقضي العشرية القادمة التي أردناها أن تكون للتربية والتكوين إلا وقد تغلبننا على هذه الآفة.

شعبي العزيز،

إلى جانب الاهتمام الذي نوليه لتنمية الموارد البشرية وإعداد شبابنا لولوج مجتمع المعرفة والتواصل فإننا ما فتئنا منذ تحملنا أمانة قيادتك نتخذ المبادرات ونقود العمليات ونشحن العزائم في سبيل تحقيق إقلاع اقتصادي وتنمية اجتماعية، غايتنا المثلى تشغيل الشباب والنهوض بالعالم القروي والفئات الاجتماعية والمناطق المعوزة ووسيلتنا العملية هي حفز الاستثمار العام والخاص وتفعيل التضامن الاجتماعي والاستثمار الأرشد لمواردنا الطبيعية الغنية والمتنوعة وتعبئة كل الطاقات لخوض ما دعواناه في خطاب العرش الأخير بالجهاد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي.

ومصادقا لما وعد الله سبحانه وتعالى به عباده المخلصين في قوله الكريم: «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا» فقد شاءت إرادته تعالى أن يمد جهادنا الاقتصادي والاجتماعي بطاقة أساسية لخوضه.

وإنه ليسعدنا في غمرة الاحتفال بالمناسبتين المجيدتين أن نرف إليك - شعبي العزيز - بشرى اكتشاف النفط والغاز من النوع الجيد بناحية تالسينت بالأقاليم الشرقية العزيزة علينا بكميات وافرة.

وإننا إذ نضرع إلى الباري عز وجل أن يلهمنا شكر نعمته التي تفضل بها علينا لنهيب بكل فرد منك أن يقتدي بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ومبادرة سبطه خديمك المتواضع ملكك أمير المؤمنين في أداء صلاة شكر على هذه النعمة الربانية استجابة لقول الحق سبحانه: «لئن شكرتم لأزيدنكم».

وكم كنا نتمنى لو أن والدنا المقدس كان هو المبشر لك بهذا الاكتشاف لما كان له - رحمه الله - من سهر على مصالحك العليا ومن سعي إلى كل ما يفرحك ويسعدك وما كان له من نظرة بعيدة ومن حرص على أن يدخل المغرب الألفية الثالثة وهو مؤهل لمواكبة التحولات العالمية الجديدة والمساهمة الفاعلة فيها.

إننا ونحن نرف إليك هذه البشرى حامدين الله على عنايته بهذا البلد الأمين لنحرص - شعبي العزيز - على أن نؤكد أن اكتشافنا للنفط بقدر ما يعني تحول المغرب من بلد مستورد لجميع حاجياته منه إلى بلد تزخر أرضه المعطاء بهذه المادة الحيوية، فإنه لا يعني بتاتا تحول المغرب إلى بلد بترولي ذي اقتصاد ريعي مورده الأساسي والأوحد هو ثروته النفطية.

وكما دعونا المقاومة المواطنة الاجتماعية في خطاب العرش إلى نبذ اقتصاد الريع وسلوك سبيل الاستثمار الخلاق المنتج فإننا نلح على أننا لن نهج أبدا في استثمار ما حبانا الله من هذه المنة سبيلا تخلق به الدولة اقتصادا ريعيا أو مجتمعا استهلاكيا.

إن منظورنا لتدبير الثروة النفطية يركز على اعتبار البترول والغاز وقودا لتفعيل الإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتسريع وتيرتهما وأنه وسيلة وطاقة جديدة من بها الله علينا كي نضاعف من الجهد ومن العمل لتحقيقه وليست ولن تكون أبدا غاية في حد ذاتها أو ثروة تدعونا للتواكل والحمول والاستهلاك وتعطيل طاقاتنا ومؤهلاتنا البشرية والطبيعية.

كما أن هذا المنظور ينبني على رصد ما قد يتوفر لنا من الاعتمادات المخصصة لاستيراده لإعطاء دفعة قوية للاستثمار في تأهيل مواردنا البشرية باعتبارها طاقتنا الأساسية وبالنظر لكون رأس المال البشري يشكل ثروة الاقتصاد الجديد وعماد تدبير وتحويل باقي الثروات الطبيعية.

وسنولي كذلك عنايتنا البالغة في مجال تمثين نسيجنا الاقتصادي وعصرنته لتنمية عالمنا القروي وفلاحتنا التي تشكل إحدى مقومات هويتنا ومصدر دخل نصف شعبنا الأبي وملاذ تحقيق الأمن الغذائي لجميع رعايانا الأوفياء.

إن الثروة البترولية المكتشفة لن تشكل أبداً بديلاً لثروتنا الفلاحية بل ستكون أداة إغناء لها ووسيلة لتكثيف البحث الزراعي للاستفادة من التطور التكنولوجي في ميدان الإنتاج الفلاحي الذي سيزيد الفلاح تمسكاً بأرضه المعطاء وفي مجال اقتصاد الماء ونوعية الزراعات المناسبة لمناخنا.

ونود أن نؤكد لك -شعبي العزيز- أن اكتشاف موارد مائية جديدة وحسن تدبير الموجود منها وضمان أمننا الغذائي لا يقل أهمية عن اكتشاف الغاز والنفط. وعلاوة على استمرارنا في منح الأولوية للفلاحة والصناعات المرتبطة بها ومد بلادنا بما تحتاج من تجهيزات أساسية ومن سكن اجتماعي لائق، فإن الثروة النفطية المكتشفة لن تحجب عن بالنا إعطاء مكانة الصدارة لتقوية وتنمية قطاعنا المنتجة الواعدة والتي نتوفر فيها على قدرة تنافسية دولية والمتمثلة في السياحة والصيد البحري والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل والخدمات والصناعة التقليدية والنسيج.

وفوق هذا وذاك فإننا نشدد على أن هذه المنة التي وهبنا إياها الله ستقوي إيماننا وإنسانيتنا وستمدنا بطاقة جديدة للجد والاجتهاد والابتكار والمثابرة ونكران الذات والتعاضد والتكافل وغيرها من القيم الحضارية للاستقامة والصلاح والتربية وحسن الخلق والتشبث العميق بالهوية والثوابت والمقدسات والانفتاح الواسع على حضارة العصر والاعتدال والتسامح؛ تلكم القيم والفضائل التي تشكل الجوهر الخالد للشخصية المغربية.

وذلكم ما سيمكننا من تحقيق نهضة تنموية شاملة تتصافر فيها جهودنا جميعاً وتتكامل فيها التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي وتتوافر فيها للمواطنين والمواطنات حياة عزيزة كريمة تتيح لهم التمتع بجميع الحقوق التي تخولها دولة الحق والقانون والمؤسسات والتي نحن لها ضامنون وعلى ترسيخها عازمون وفي نفس الوقت تيسر لهم أداء الواجبات التي هم بها ملزمون.

وإننا في ذلك نستلهم روح ثورة الملك والشعب وتجدها بتجدد أجيال الشباب المتتالية الحاملة لمشعل الكفاح والتضحية ونجدد آيات الشكر للمنعم العظيم على النحو الذي يحثنا الله عليه في قوله الكريم: «فهل أنتم شاكرون» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس
أكادير، 27 جمادى الأولى 1421هـ الموافق 28 غشت 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس السيد ياسر عرفات، صاحب السمو الملكي، أصحاب المعالي، السيد الأمين العام،
حضرات السادة،

يطيب لنا أن نرحب بكم على أرض مملكتنا، وذلك بمناسبة الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس التي تنعقد في ظروف بالغة الدقة تستوجب منا كامل الاهتمام والتبصر وبعد النظر لتكون في مستوى المسؤولية والأمانة التي نتحملها جميعا في إطار هذه اللجنة التي دافعت منذ تأسيسها عن القضية العادلة للقدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين.

كما أننا نعزز بحضور أخيها المجاهد الرئيس ياسر عرفات الذي نشيد باسمكم بما يتحلى به من إيمان واستماتة من أجل تحقيق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة.

فمنذ انعقاد القمة الأولى لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمدينة الرباط سنة 1969 بمبادرة من والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، إثر المحاولة الأثمة لإحراق المسجد الأقصى المبارك أكد العالم الإسلامي تصميمه على التصدي لكل الممارسات التي استهدفت هذا الرمز الديني العظيم. وقد تجسد ذلك في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي تعبيرا عن تضامن الأمة الإسلامية من أجل الدفاع عن مقدساتها ومؤازرة الحق الفلسطيني المشروع.

وضمنا لفعالية أكبر لهذه الجهود تم استحداث هذه اللجنة الدائمة التي أسندت رئاستها لوالدنا المنعم، طيب الله ثراه، الذي كانت قضية القدس الشريف تشغل وجدانه وتفكيره على الدوام موليا إياها كامل عنايته واهتمامه، كما أنها حظيت بمكانة خاصة في اتصالاته ومبادراته الحكيمة من أجل الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط، حيث كان رحمة الله عليه مؤمنا ومجاهدا ومدافعا مستميتا عن عدالة قضية القدس الشريف.

وقد قطعت لجنة القدس خطوات موفقة لكسب التعاطف الدولي والوقوف في وجه محاولات طمس الهوية الحضارية والعمرانية والاجتماعية لهذه المدينة المقدسة التي تعتبر ملتقى للأديان السماوية ورمزا للتسامح والتعايش وللقيم الروحية الخالدة.

وسيرا على النهج القويم الذي سنه والدنا المنعم تجاه هذه القضية واستمرارا في الاضطلاع بأمانة رئاسة لجنة القدس من قبل ملك المغرب فإننا لم نفتأ نجعل من الدفاع عن الحقوق المشروعة للأمة الإسلامية عامة وللشعب الفلسطيني خاصة في القدس الشريف في طليعة القضايا التي تصدرت لقاءاتنا ومباحثاتنا مع العديد من رؤساء الدول الشقيقة والصديقة.

فخامة الرئيس السيد ياسر عرفات، حضرات الأعضاء المحترمين،

لا يخفى عليكم أن المغرب ظل متشبثا بنهج السلام العادل وسيظل كذلك باذلا كل ما استطاع في هذا السبيل رغم إدراكه لمشاق وصعوبات هذا المسلك وفي ظروف لم تكن هنالك إلا قلة تؤمن بهذا الاختيار. وسيبقى المغرب على ما هو معهود فيه وفيها لهذا الخيار، مخلصا في انتهاجه إيمانا منه بأن السلام المنصف هو الذي يجب أن يسود بين شعوب المنطقة.

ومن هذا المنطلق تتبعنا - كما تتبعتم - بكل اهتمام المفاوضات والشاقة والمريرة التي دخلها منذ فترة أشقاؤنا الفلسطينيين من أجل استرجاع حقوقهم الوطنية المركزة على قرارات الشرعية الدولية. تلکم المفاوضات التي مرت بمخاض عسير وتوقفت بفعل تأثير عدد من العراقيل والصعوبات.

وخلال الأسابيع القليلة الأخيرة، ساد نوع من التفاؤل على إثر القمة التي رعاها صديقنا الكبير فخامة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في كامب ديفيد والتي اجتمع حوله فيها كل من أختينا العزيز الرئيس ياسر عرفات والوزير الأول الإسرائيلي إيهود باراك.

وإننا لعلى يقين من أن الرئيس بيل كلينتون عازم على وضع كل ثقله لمواصلة مساعدة الأطراف المعنية على الوصول إلى اتفاق شامل ينهي سنوات مريرة من الصراع والمآسي.

ورغم أن قمة كامب ديفيد لم تتوصل إلى النتائج المرجوة، إلا أنها قطعت أشواطاً مهمة على طريق الوصول إلى تفاهم بين الطرفين حول كل قضايا الوضع النهائي الذي وضعت أسسه في أوسلو وتوقفت بسبب ما طرح فيها من أفكار واقتراحات كان جانب منها يهم مسألة القدس. فهذه التطورات استلزمت أن ندعوكم إلى هذا الاجتماع المبارك قصد التشاور وتبادل الرأي حول هذا الموضوع الهام.

وفي هذا السياق فإنه يتعين علينا أن نعمل بروح المسؤولية والتضامن والإجماع لتقييم الأوضاع الراهنة والمستجدات الطارئة واتخاذ توصيات صائبة يكون لها تأثيرها الإيجابي على مسار المفاوضات النهائية وخاصة ما يتعلق منها بقضية القدس الشريف التي تعتبر قضية المسلمين جميعا في مختلف أنحاء العالم والذين يتطلعون إلى تحريرها لتكون عاصمة للدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.

ويجب التأكيد أنه لن يتحقق سلام حقيقي وعادل في الشرق الأوسط إلا باحترام الشرعية الدولية والأسس القانونية التي التزم بها المجتمع الدولي بخصوص هذه المدينة المقدسة المحتلة.

ونغتتم مناسبة انعقاد الدورة الثامنة عشرة هاته للجنة القدس وفي هذا الظرف بالذات، لنخاطب كل المعنيين بالسلام والعاملين من أجل استتبابه مؤكداً أن الأجيال الحاضرة تتطلع بأمل كبير ليعم السلام في هذه المنطقة الحساسة من العالم ويبدأ عهد جديد قوامه التعايش والوئام مرتكزا على الثقة والعمل المشترك من أجل بناء واقع جديد يمكن الأجيال القادمة من العيش في استقرار وأمن ورخاء. وهذا الطموح يتطلب بعد نظر وشجاعة سياسية ويلقي على عاتق الجميع مسؤولية جسيمة.

وقفنا الله في أعمالنا وألهمنا السداد والرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الجلسة الختامية لأعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس

أكادير، 27 جمادى الأولى 1421هـ الموافق 28 غشت 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس، صاحب السمو الملكي، أصحاب المعالي، السيد الأمين العام، حضرات السادة،

لا يسعنا ونحن نختم أعمالنا إلا أن نشكركم على الجهود التي بذلتموها والتي كللت ببيان ختامي يعبر عن تصورات هذه اللجنة إزاء قضية القدس الشريف. إن الروح التي سادت أعمالنا تعطي الدليل مرة أخرى على أن التضامن بين المسلمين من شأنه أن يؤدي إلى نتائج واقعية تنسجم مع مبادئ ديننا الحنيف القائمة على السلام والفضيلة. وهذه النتائج تعتبر اجتهادا منا قد لا يستوفي الكمال؛ فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى؛ ذلك أن التاريخ الإسلامي علمنا دروسا وعبرا كثيرة؛ فبلوغ الأهداف السامية النبيلة كان على مراحل ولم يكن دفعة واحدة، وذلك بفضل الإصرار والتلاحم والتضامن.

إن المناخ الإيجابي الذي ساد أعمال اللجنة يجعلنا نتطلع بأمل كبير وإرادة قوية بأن الحق سيعود إلى أهله طالما أننا مؤمنون بعدالة قضية القدس الشريف و متمسكون بضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإقناع الأسرة الدولية بأن السلام لن يستتب إلا بحصول الفلسطينيين على حقوقهم الوطنية المشروعة وهم اليوم في أمس الحاجة إلى دعمنا ومساندتنا أكثر من أي وقت مضى. ونأمل أن تستأنف المفاوضات حول الوضع النهائي في وقت قريب لينتعث مسلسل السلام من جديد وفي أفق الوصول إلى اتفاق نهائي وشامل وعادل.

وإننا نعدكم أننا سنعمل بعون الله وبفضل دعمكم المستمر والمتواصل على بلورة التوصيات الصادرة عن اجتماعنا وندافع بصدق وأمانة عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

نشكركم على المشاعر الأخوية التي عبرتم عنها في حق بلدي راجين من الله أن يعيننا جميعا على أداء رسالتنا المقدسة في الدفاع عن الإسلام والمسلمين ويهدينا إلى طريق الفلاح والرشاد. أعلن رفع الجلسة وشكرا جزيلا على مشاركتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة الألفية

نيويورك، 08 جمادى الثانية 1421هـ الموافق 07 شتنبر 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

السيد الأمين العام،

أيها السيدات أيها السادة،

أود في مستهل كلمتي أن أتقدم بهذه المناسبة الفريدة والاستثنائية بالشكر لكل الذين ساهموا في الإعداد لقمة الألفية هاته. وأريد أن أخص بالتهنئة السيد الأمين العام للأمم المتحدة الذي دعانا لهذا الملتقي لكي ننكب جميعا على إجراء تقييم لما عليه حال العالم ضمن رؤية طموحة وجريئة لمستقبل الإنسانية.

لقد شهد العالم خلال القرن المنتهي الأحسن مثلما عرف الأسوأ حيث استفاد من خطوات جبارة لم يسبق لها نظير في مجال تقدم العلوم والتكنولوجيات والاتصالات الشاملة ولكنه عانى من الحروب الدامية والتيارات الاستبدادية والاضطرابات الكبرى بدرجة لا مثيل لها من قبل.

واليوم وقد تناسقت الرؤى الفكرية عالميا حول سمو القانون والمثل العليا للديمقراطية، فقد غدا بالإمكان أن نجنب الأجيال المقبلة أهوال الرعب واللامساواة التي يجرتبعاتها القرن المنتهي وأن نكسر حيث ما زالت قائمة الأغلال المشؤومة للبؤس والجهل والإقصاء.

إننا نحن رؤساء الدول والحكومات بمشاركتنا في هذا الحدث التاريخي لمن واجبنا أن نقر رسميا ونحن ندخل الألفية الجديدة بأننا عازمون على رسم أفق جديد للإنسانية غايته بلوغ الكمال في العدالة وإشاعة روح التعاطف في التضامن.

السيدة الرئيسة، السيد الرئيس،

إن هذا الأفق الجديد للإنسانية ينبني أولاً على مفهوم قوامه «الأمن الإنساني الشامل» بمعنى أن لا يشهد أي مكان في أنحاء المعمور موت طفل من الجوع ولا انتشار وباء ولا حدوث توتر عرقي ولا اعتداء على امرأة بسبب الميز أو امتهانا لكرامتها ولا انتهاكا لحق التعبير ولا معاناة مهاجر لمحنة الإقصاء ولا حرمان إنسان من التربية ولا نزاعا حول مياه مشتركة ولا محنة يعانيها أناس أبرياء من جراء عقوبة جائرة.

وينبني هذا الأفق الجديد أيضا على التناسق الاستراتيجي والمؤسسي إذ لا يتحقق حسن التدبير محليا إلا في سياق ديمقراطية عالمية كاملة يعشها نظام للأمم المتحدة فعال ومتوفر على كل الموارد البشرية والمالية الملائمة والكفيلة بجعل مختلف منظماتها تنهض بالمهام الكونية الموكولة إليها.

وفي هذا الصدد يستحسن بعد ما طال الانتظار العمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة بتعيين بعض مقتضياته التي أصبحت متجاوزة مع الاحتفاظ بالمبادئ ذات المغزى الكوني التي بنيت عليها تلك المنظمة ذات الخصوصيات الفريدة والمنظر منها أن تلعب دور المحرك في عملية التدبير الكلي للمشاكل العالمية.

ويستحسن في نفس السياق أن نغتنم الدفعة السياسية لهذه القمة للسير قدما بعملية إعادة هيكلة مجلس الأمن حتى يتيسر لهذا الجهاز ذي الأهمية القصوى أن يعكس الهندسة الجيوسياسية الجديدة للعالم، وذلك وفق أفضل شروط التجرد والنزاهة والفاعلية والتمثيلية والمشروعية التي لا تقبل أي طعن ونزاع؛ ذلك أنه منذ الإصلاح الذي يعود إلى سنة 1963 تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمقدار الثلثين وقد حان الوقت لتوسيع تمثيل مجموعة الدول النامية بالمجلس مع إيلاء معيار الالتزام الفعلي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ما يستحقه من الأهمية.

ومن جهة أخرى، فإن ما يعرف بالفجوة الرقمية لن يتأتى تقليصها إلا عبر ديمقراطية تكنولوجية تقر بحق الجميع في اقتناء تكنولوجيات الإعلام باعتبارها ملكا عاما مشاعا.

وأخيرا فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين على نظام عالمي مبني على أساس القانون والإنصاف أن يحد من اختلالات الاقتصاد العالمي ويقلص من المفعول العكسي لحركة رؤوس الأموال المسخرة للمضاربة فضلا عن أثره الحاسم في تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية عبر العالم.

وفي هذا المضمار نود أن نذكر بمضمون النداء الذي وجهه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، من مراكش في أبريل 1994 بمناسبة ميلاد المنظمة العالمية للتجارة والذي دعا فيه إلى تفعيل نظام لحسن التدبير متعدد الأطراف وشامل خاصة عن طريق التنسيق والتناسق المحكم للعمليات التي تباشرها مؤسسات «بروتن وودز» والمنظمة العالمية للتجارة.

السيدة الرئيسة، السيد الرئيس،

إن مجمل المؤشرات والإحصاءات المتوفرة وما يستنتج من التوجهات العشوائية التي تطبع هندسة الاقتصاد العالمي تدل هي الأخرى بأنه قد أصبح من المحتم إيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية المستدامة وإلا تم الحكم على شرائح واسعة من البشرية بالفقر الذي

لا حد له مع ما يترتب على ذلك من أخطار قد تزج بالعالم في زوبعة من الاضطرابات يكون من عواقبها القضاء على ما حققه القانون الدولي حديثا من خطوات واعدة وما تم من انفراج نسبي على الواجهتين الأيديولوجية والجيوسياسية.

إن الدورة الطارئة التي ستجتمع على أعلى مستوى في السنة المقبلة لبحث موضوع «الشراكة الدولية من أجل التنمية» تتيح فرصة استثنائية لابتكار تصورات خلاقة وتوفير موارد إضافية لفائدة العالم النامي الذي يزرح حاليا تحت وطأة تحفظ المانح وعدم اكتراث المستثمر.

وهذه المبادرة فضلا عن أنها ستكون بمثابة الفعل المؤسس لجيل جديد لدبلوماسية متعددة الأطراف فإنها ستكون كذلك نواة لتضامن فعال بين الناس ومنطلقا لما يمكن التعبير عنه «بالوطنية الكونية».

وفي هذا الصدد، فإن القارة الإفريقية المهمشة في كل مناحي الحياة الدولية لهي في أمس الحاجة إلى استراتيجية لتأهيلها في مستويات متعددة تتضمن على وجه الخصوص التخفيض الملموس لمديونيتها الخارجية ورفع الحواجز الحمائية التي تحد من مردودية منتوجاتها المبخوسة القيمة ووضع برامج للهيكلة تتلاءم وتهدئة نزاعاتها وتنمية سريعة لمواردها البشرية وتحويلات للتكنولوجيات الملائمة ومساعدة مالية تتطابق بنويا مع متطلباتها.

وفي هذا الشأن، فإن المملكة المغربية تقترح قيام منظمة الأمم المتحدة بوضع آلية دائمة على أعلى مستوى مكلفة بتفعيل القرارات المتخذة من قبل المجموعة الدولية لصالح إفريقيا.

إننا نشكركم على حسن انتباهكم ونتمنى لكم التوفيق في إنجاح هذا التجمع الألفي الذي كرس له أميننا العام وسائر الموظفين الأميين بتعاون مع ندوة المنظمات الغير الحكومية، سنجي جهودهم وكامل عنايتهم ودرائتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة انطلاق الموسم الدراسي الجديد
13 جمادى الثانية 1421هـ الموافق 12 شتنبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

يسعدنا أن نخاطبك اليوم في موعد حاسم من مسيرة البناء المتواصل لمغربنا الحديث موعد الدخول المدرسي لهذه السنة الذي يحمل دلالة رمزية خاصة وبعدا تاريخيا متميزا لأنه أول موسم دراسي في العشرية التي أكدنا في خطاب العرش الأخير على إعلانها عشرية خاصة بالتربية والتكوين وثاني أسبقية وطنية بعد وحدتنا الترابية.

وتعبيرا من جلالتنا عما نوليه لهذه المسيرة التربوية من عناية فائقة فقد استقر نظرنا السيد على أن نجعل من موعد افتتاح الدخول المدرسي «يوما وطنيا للتربية والتكوين» سنحرص جميعا على إحيائه كل سنة تحت شعار «الاجتهاد» وهو شعار نريد له أن يتجسد بشكل ملموس من خلال مفهومنا العلمي للاجتهاد المستمد من مرجعيتنا الإسلامية ومن حملته الفكرية بوصفه جهدا فرديا ومجهودا جماعيا يوميا متواصلًا وهادفا يتوقف عليه النجاح في بلوغ كل غاية نبيلة ومن ثم فهو ذو بعد زمني عميق يندرج ضمن السيرورة التاريخية لتقدم بلادنا وتحقيق نهضتها الشاملة.

ولقد اعتبرنا أن خير ما نفتتح به هذا الموسم الدراسي هو إطلاق مبادرتنا السامية بفتح المساجد لإنجاز برنامج دقيق ومحكم يهم دروس محو الأمية وذلك في إطار ما دعونا إليه من ضرورة تفعيل كل الوسائل الممكنة وتجنيد مختلف الطاقات والفعاليات للعمل الحازم من أجل القضاء التدريجي على هذه الآفة التي لا يليق استمرار وجودها مع المكانة المشرفة التي نتطلع إلى أن تحتلها بلادنا بين الأمم الراقية.

إن التعبئة التي ننتظرها من الجميع للانخراط في أورشاح إصلاح نظامنا التربوي يتعين أن تكون منظمة وخاضعة لتدبير محكم يركزها حول أهداف محددة ومضبوطة تتجه نحو الأولويات وتسهر على الإنجاز الملائم مع اتخاذ الإجراءات العملية القمينة باحترام المواعيد التاريخية التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين كمحطات بارزة في سيرورة ذلك الإصلاح ولا سيما منها موعدنا مع سنة 2002، حيث يتعين أن يجد كل طفل مغربي بلغ من العمر ست سنوات مقعدا في السنة الأولى من المدرسة الابتدائية القريبة

من إقامة أسرته مع مراعاة الظروف الخاصة بالعالم القروي لتمكينه من نفس حظوظ العالم الحضري، وكذا تشجيع تـمدرس الفتيات بشكل متساو مع تـمدرس الفتيان، وذلك حتى يتسنى لنا أن نترجم على أرض الواقع وبشكل ملموس تعميم التعليم بالنسبة للأطفال من 6 إلى 15 سنة نافذة دون أن ننسى التأكيد على ما نوليه من فائق عنايتنا للأطفال الذين يوجدون الآن خارج المنظومة التربوية لسبب من الأسباب، وذلك بمنحهم حق الاستفادة من التربية غير النظامية وإعطائهم فرصة للاندماج من جديد في المنظومة التربوية أو تهيئهم لولوج الحياة العملية.

وفي ارتباط مع سهرنا على تنفيذ هذه المهام، سيكون لنا موعد آخر مع تعميم التسجيل بالسنة الأولى من التعليم الأولي في أفق سنة 2004 بهدف التحقيق الفعلي لتكافؤ فرص الجميع في الاكتساب المبكر لمؤهلات النجاح في متابعة الدراسة علما بأن الدولة ستركز دعمها المالي في هذا الميدان على المناطق القروية وشبه الحضرية وبصفة خاصة على المناطق السكانية غير المحظوظة عملا بمبدأ التمييز الإيجابي الذي تعمل به الدولة الفاضلة.

ونحن على موعد كذلك ابتداء من هذه السنة، مع بلوغ الهدف الأسمى لمنظومتنا التربوية والمتمثل في تحقيق جودة التربية والتكوين في مدرسة متعددة الأساليب وفي نفس الوقت موحدة الأهداف والغايات ملائمة لحاجات الأفراد وواقع الحياة ومتطلباتها وذات هيكله تربوية قوامها الجذوع المشتركة والتخصص التدريجي والجسور على جميع المستويات وبرامج ومناهج ملائمة ووظيفة تستجيب لخصوصيتنا الحضارية وتواكب في نفس الوقت كل جديد في ميادين المعرفة والعلم والتكنولوجيا. وكذا بنظام عصري للتقويم يتصف بالمصداقية والموضوعية والإنصاف، ويوفر حظوظا متكافئة للجميع على أساس المنافسة الشريفة والاستحقاق.

وعلاقة بذلك سنقوم بتطوير آليات التوجيه التربوي والمهني يجعلها وظيفة للمواكبة وتيسير النضج وملكات المتعلمين واختياراتهم التربوية والمهنية وإعادة توجيههم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، مع حرصنا الدائم على مراعاة أولويات وحاجات بلادنا الآنية والمستقبلية من الأطر والتقنيين في مختلف القطاعات والمجالات حتى نقلص تدريجيا من بطالة المتعلمين.

وعلى نفس النهج سنعمل على إرساء جامعة مغربية متفتحة تتمتع بالاستقلال الذاتي وبالتسيير الديمقراطي المسؤول وبحسن التدبير مؤهلة لأن تكون قاطرة للتنمية ومرصدا للتقدم الكوني العلمي والتقني وقبلة للباحثين الجادين من كل مكان ومختبرا للاكتشاف والإبداع.

وفي هذا السياق فإننا ننتظر من جامعتنا والأطر العاملة بها السهر على إعادة هيكلة المؤسسات الجامعية وضمان حسن تديرها وتحقيق جودة أدائها مع الحرص على إشراك جميع الفاعلين المعنيين في إنجاز هذه المهام وذلك في غضون السنوات الثلاث القادمة.

على أن ذلك كله لا ينبغي أن يجعلنا نغفل المواعيد والاستحقاقات الأخرى التي حددها الميثاق وهي تلك المتعلقة بإقرار اللامركزية واللامركز في قطاع التربية والتكوين وضمان تسيير محكم لمختلف المؤسسات التعليمية وتفعيل دور آباء وأولياء التلاميذ في تدبير الحياة المدرسية بوصفهم شركاء أساسيين في تعليم وتربية أبنائهم على امتداد مسارهم الدراسي وكذا تشجيع التعليم الخاص وضبط معايير وتسييره.

ولا حاجة للتأكيد على أن الإطار الذي سيعطي للالتزام بتنفيذ هذه المواعيد، نسقيته ومدلوله العملي، كما سيتمنح لتحقيق الأهداف المنتظرة من الإصلاح فعاليتها ومغزاها الحقيقي، يتمثل في إرساء مدرسة مغربية جديدة قوامها جعل المجتمع المغربي يتفاعل مع مقومات هويته وثوابت مقدساته التي يجليها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية مع

انفتاحه في الآن ذاته على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية بما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته. كما أن غايتها هي الاستجابة لمتطلبات العصر وإتمام بناء مغرب دولة الحق والقانون والحدثة والتقدم.

شعبي العزيز،

هكذا يتبين لك أن إصلاح منظومتنا التربوية هو ورش كبير ومصيري بالنسبة لبلادنا، انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن التربية هي قاعدتها الأساس لترسيخ قيم اجتماعية قوامها الاعتدال والوسطية والتخلي بروح المواطنة الصادقة المبنية على الممارسة الديمقراطية المسؤولة ودرعها الواقعي من كل أشكال الانزياح نحو التطرف أو التزمت فضلاً عن كونها السبيل الكفيل بإعداد موارد بشرية مؤهلة وكفأة من شأنها أن تزود مجتمعنا بثروة ثمينة لا ينضب معينها.

ومهما كان حجم الثروات الطبيعية التي حبا بها الله هذا البلد الأمين ومهما كانت أهمية إسهامها في مسيرة نهضة مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية فإننا نجدد تأكيدنا على ما نمنحه من أولويات لتنمية مواردنا البشرية ولمزيد من تأهيلها لأنها أساس البناء المتواصل لصرح تلك النهضة التي نشدها.

ويندرج إطلاقنا لسيرورة إصلاح منظومتنا التربوية في هذا الإطار، وعليه، فإننا نهيب بالجميع حكومة وجماعات محلية ومؤسسات تعليمية وكل الأطراف والشركاء المعنيين بقطاع التربية والتكوين أن يكرسوا أقصى جهودهم طيلة هذه العشرية للانخراط في تلك السيرورة بكل ما تقتضيه من يقظة وحزم وعطاء متواصل.

وفي هذا الصدد ننتظر من حكومتنا أن تولي كامل عنايتها لتجسيد الأولوية التي منحناها للتربية والتكوين في مشروع الميثاق الجديد للجماعات المحلية الذي أمرنا بإعداده وعيا منا بأن أسمى خدمة يمكن للجماعة أن تسديها لمواطنيها إنما تتمثل في إسهامها الفعال في ضمان تربية جيدة لبناتهم وأبنائهم ولاسيما خلال المراحل الأولى من مسارهم الدراسي.

كما أننا نحث المقاولات على تدعيم الجانب التطبيقي للتعليم وعلى الخصوص إبرام علاقات تعاقد بين المشغلين والمتعلمين من شأنها أن تمنح لهؤلاء فرصة التمرس داخل المقاولات كما نحثها على تشجيع وتطوير الشراكة بينها وبين السلطات المكلفة بالتربية والتكوين على الأصعدة المركزية والجهوية والمحلية لتسهيل التكوين بالتناوب والمشاركة الفاعلة في المشاريع المتعلقة بتنمية البحث العلمي.

وانطلاقاً من العطف الذي تحظى به أسرة التعليم لدى جلالتنا، واعتباراً لقناعتنا بدورها الحاسم في تحقيق أهداف الإصلاح المنشود، فقد أعلننا في خطاب العرش عن إحداث مؤسسة لدعم وإنعاش العمل الاجتماعي لفائدة هذه الأسرة العزيزة علينا من شأنها أن توفر لأفرادها مع عائلاتهم ما هم في حاجة إليه من خدمات اجتماعية، وأبيننا إلا أن نطلق على هذه المؤسسة اسم جنابنا الشريف تقديراً منا للمجهود الذي تبذله هذه الأسرة والذي ننتظر منها أن تضاعفه من أجل أداء رسالتها النبيلة في التربية والتكوين بكل إتقان وتفان وإخلاص وبما يستلزمه ذلك من مسؤولية واجتهاد متواصل وروح المبادرة البناءة والابتكار الخلاق.

وفي نفس السياق، فقد شكلنا لجنة خاصة لوضع مشروع النص المنظم لهذه المؤسسة وسنسهل على إخراجها لحيز الوجود في أقرب الأجل يقينا من جلالتنا بأن أسرة التربية والتعليم هي أهل لكل التفاتة تروم حفرها ورفع معنوياتها وصون كرامتها وتغذية روح التضحية لديها بأعمال اجتماعية ملموسة ومجدية.

وحتى نوفر سبيل النجاح لسير أعمال هذه المؤسسة وضمان أدائها لمهامها على أحسن وجه فقد أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومتنا كي تخصص كل سنة وطيلة هذه العشرية دعماً مالياً لفائدة هذه المؤسسة قدره 2 في المائة من مجموع الغلاف المالي الخاص بالأجور المنصوص عليه في القوانين المالية المتعلقة بالوزارات المكلفة بقطاع التربية والتعليم.

شعبي العزيز،

إنه لا سبيل لنا غير النجاح بعون من الله وتوفيقه في هذه المسيرة التربوية الكبرى، سلاحنا في ذلك هو حرصنا الدائم على خدمة المصلحة العليا لوطننا وجعلها فوق كل اعتبار وكذا إيماننا الراسخ بما يتحلى به شعبنا من إرادة وإصرار وعزيمة لا تعرف الكلل أو الملل من أجل بلوغ الأهداف المنشودة من الإصلاح.

فلنعمل جميعاً بروح المواطنة الصادقة وبكل ما أوتينا من يقظة وحزم ومثابرة وطول نفس طيلة هذه العشرية في أفق تشييد مدرسة عصرية يسهم فيها الجميع من أجل مغرب الجميع لأنه على أساس البناء المحكم والمتكامل لدعائم مدرستنا الجديدة وعلى أساس نجاعة أدائها لوظائفها وجودة عطاؤها والتقويم المستمر لمردوديتها ونتائجها، يتوقف نجاح المغرب في تحقيق تميزه الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقفنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا وجعل السداد حليفنا في السير على صراطه المستقيم وهدى قرآنه المبين الذي كانت القراءة وطلب العلم أول أمر أتى به محكم تنزيله لنبيننا الصادق الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
لدى استقباله بمدير ممثلي الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا
مدير، 19 جمادى الثانية 1421هـ الموافق 18 شتنبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
رعايانا الأوفياء ممثلي جاليتنا بالديار الإسبانية،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نلتقي بكم في هذا اليوم المبارك السعيد لنعبر لكم ولسائر أفراد الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا عن تقديرنا واعتزازنا. إن حرص جلالتنا على اللقاء بأفراد جاليتنا بالخارج كلما حللنا بالأقطار الشقيقة والصديقة المضيئة لهم يندرج ضمن السنة الحميدة التي دأب عليها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته حيث كان يحرص على استقبالهم وإيلائهم سابغ عطفه ورضاه. وها نحن اليوم في إطار عنايتنا السامية واهتمامنا المتواصل بشؤون جاليتنا وظروف عيشها ومقامها بهذه الديار نسعد بلقائكم والاجتماع بكم.

رعايانا الأوفياء،

إن ما يثلج الصدر ويبعث عن الارتياح أن جاليتنا بدول المهجر تظل متشبثة بهويتها الوطنية ومتعلقة بمقدساتها ومؤسساتها ومتبعة لشؤون بلدها وما يبذله من جهود في شتى الميادين لتحقيق التنمية والرفاهية لمواطنيه. ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن ننوه بمساهمة أفراد جاليتنا في إسبانيا بمختلف مكوناتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

رعايانا الأوفياء،

إن تواجد جالية مغربية نشيطة في هذا البلد الصديق التي هي محط تقدير واحترام من المسؤولين ومن قطاعات الرأي العام يعرف في بعض الأحيان وفي جهات متفرقة ومحدودة أحداثا مؤسفة ضد مواطنينا لا يخفف من حدتها وتأثيرها في نفوسنا إلا ما تواجه به من شجب قوي من المسؤولين ومن جميع مكونات المجتمع المدني وقواته الحية.

وإننا لعلى يقين بأن ما يتميز به المواطن المغربي من مقومات الأصالة والجدية واحترام الغير وتقدير تقاليد الضيافة والانفتاح على المحيط الذي يعيش فيه والتفاعل معه في توافق مع قوانين وأنظمة بلد الإقامة واعتبارا للعلاقات المتميزة التي تربط بين بلدينا والتي تستمد قوتها وحيويتها من تاريخ مشترك وحسن جوار وتقارب ثقافي وما يربط جلالتنا من علاقات حميمة مع جلالة الملك خوان كارلوس الأول سيمكن من تجاوز الظروف الصعبة وتأمين السلامة والطمأنينة للمواطنين.

رعايانا الأوفياء،

لقد حرصت جلالتنا في شتى المناسبات على دعوة رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج إلى السهر على حماية مصالح المواطنين المقيمين بالمهجر وإبلاغهم عنايتنا السامية وحرصنا الدائم على استمرار تشبثهم بهويتهم لخدمة وطنهم وتذليل كل الصعاب التي تواجههم.

وفي هذا السياق، قررنا فتح قنصلية عامة بإشبيلية وقنصلية جديدة بالميريا وملحقتين قنصليتين بكل من بوركوس وفالنسيا عاقلين العزم على مواصلة الجهود لتقريب الإدارة من المواطنين بالخارج كلما دعت الضرورة إلى ذلك، لتكون سندا لهم في صيانة حقوقهم والدفاع عن مصالحهم وقضاء أغراضهم ومواصلة الجهود المبذولة لتلقيهم أبنائهم اللغة العربية ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف السمع.

رعايانا الأوفياء،

إن مقامكم في ديار المهجر بعيدين عن الأهل والأحباب يستدعي رص صفوفكم وتضافر جهودكم لتحقيق ظروف العيش الكريم لكم ولدويكم وتقديم صورة مشرفة لبلدكم باعتباركم خير سفراء له تمثلونه أحسن تمثيل.

فالله نسأل أن يسدد خطاكم ويوفقكم في أعمالكم ويوفر لكم أسباب الطمأنينة والسعادة إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل العشاء الذي أقامه على شرف جلالة الملك خوان كارلوس الأول
مدريد، 19 جمادى الثانية 1421هـ الموافق 18 شتنبر 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبي الجلالة،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعبر لكم عن تشكراتي على الاستقبال الحار ومشاعر التقدير التي أحطتمونا بها منذ وصولنا إلى إسبانيا البلد الجار والصديق.

كما أود أن أعبر لكم عن مدى سعادتي وتأثري البالغ لوجودي بينكم في هذا القصر الملكي حيث تقاسمت أسرانا لحظات جد مؤثرة.

وقد كانت جلالة الملكة صوفيا وصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم طوال السنوات الأخيرة أفضل شاهدين على العلاقة المتميزة والمحبة المنقطعة النظير التي كانت تربط جلالتم بوالدنا جلالة المغفور له الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته.

وبفضل هذه الروابط الراسخة الجذور وبالرغم من تقلبات التاريخ فقد عرف المغرب وإسبانيا كيف يبقيان دائما على الحوار ويحافظان على الثقة بينهما.

صاحبي الجلالة،

إن المغرب البلد العربي المسلم المتجذر في إفريقيا وإسبانيا البلد الوفي لتقاليده والذي أصبح واجهة للاتحاد الأوروبي الذي يوجد في أوج تمدده، ليتوفران على كافة الشروط ويتمتعان بكل المؤهلات لفتح الطريق أمام تعزيز وتطوير تعاون متميز وطموح وواقعي على ضفتي حوض المتوسط.

فماذا فعلنا، يا صاحب الجلالة، بهذا الموعد الذي حدده التاريخ والجغرافيا بلدينا؟ لقد فعلنا الكثير بكل تأكيد، خصوصا إذا ما أخذنا بالحسبان الأشواط التي قطعناها على الصعيد الاقتصادي حيث تضاعفت مبادلاتنا التجارية في أقل من عشر سنوات. وعرفت الاستثمارات الخاصة تطورا هاما. وأصبحت تعمل بالمغرب نحو ثمانمائة شركة إسبانية.

لقد أصبح تعاوننا الثنائي قائما على استمرارية وتعدد الأنشطة، وذلك بفضل الإطار القانوني الجديد والبراغماتي الذي عرفنا كيف نصوغه ونضمن له البقاء. وأقصد بذلك اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون التاريخية الموقعة في الرباط سنة 1991 والتي تشكل إطارا فريدا كفيلا بتعزيز علاقاتنا والدفع بها. وأقصد أيضا لجنة ابن رشد وكافة المنظمات الأخرى التي تعمل جاهدة في سبيل تعبئة مجتمعينا المدنيين من أجل تحقيق تعارف أمثل وتفاهم متبادل واجتثاث ما ترسخ من الطابوهات والأحكام المسبقة التي ما زالت تعيق وتضعف أحيانا الرصيد الهائل للروابط الحميمة بين شعبينا.

لقد تم تحقيق منجزات هامة في مختلف مجالات التعاون بيننا وخاصة في أقاليمنا الشمالية.

ولكن هل يمكن اعتبار هذه الإنجازات في مستوى طموحاتنا، وهل هي تستجيب لهذه الشراكة الاستراتيجية المتسمة بالتضامن والتطوع والشمولية التي سعى إليها المغرب وإسبانيا منذ زمن طويل؟

بالنسبة لي، يا صاحب الجلالة، ورغم كل ما عدته من إنجازات، فإننا لم نبلغ بعد غايتنا وما زلنا بعيدين عن الهدف المنشود، ذلك أنه غالبا ما يكفي بعض التوتر لتعود الحيطة من جديد ويسود الشك.

إننا لم نفلح بعد سويا في خلق فضاء للمصالح المشتركة والمتكاملة يكون مقرونا باحترام كافة الأوجه والأبعاد السيادية بلدينا.

صاحبى الجلالة،

فلنتصور للحظة واحدة وجود شراكة مبتكرة جدية متوازنة مستوحاة من المنطق والتقدم، تأخذ بعين الاعتبار متطلباتنا المتبادلة المتعلقة بالأمن والوحدة والسيادة والتنمية المشتركة، شراكة قائمة على عقد للثقة تطبعها روح المسؤولية والطموح والمصداقية؛ بيد أن هذه الشراكة ما زالت في حاجة إلى البناء.

إن هذا الهدف هو هدف واقعي لأنه يرتكز على مصالح وواجبات الطرفين كليهما. وهو بصفة خاصة هدف مشروع لأنه يستمد قوته من مواقفنا وردود أفعالنا الصاربة جذورها في الأعماق والتي كلفتها وصقلتها قرون من التاريخ المشترك. لذلك يبدو لي، يا صاحب الجلالة، أن الوقت قد حان لمقاربة مغايرة لمصيري شعبينا.

إن هناك حواجز تعترض بطبيعة الحال شراكتنا في مجالات الفلاحة والصيد البحري وانتقال الأشخاص والممتلكات والخدمات بين المغرب وإسبانيا. إن هذه الحواجز والخلافات لن تزول إلا بمراجعة وتصحيح إطار تعاوننا وعلاقاتنا حتى يصبح إطارا ديناميكيا وطموحا تتجلى فيه بوضوح مشروعية متطلباتنا في السيادة السياسية والاقتصادية والترايبية.

فعلينا إذن أن نجتاز سويا هذه المرحلة النهائية. ولدي القناعة التامة بأنه بمجرد زوال ندوب الماضي ستتحرك الطاقات الخلاقة في بلدينا كما أن وتيرة وحجم ما سنشيده ونحققه سويا سيحضان من آخر السلبيات التي خلفها لنا التاريخ ويمحوها.

صاحبى الجلالة،

إن هذا الأفق الجديد الذي ترسم معالمه بالنسبة للمغرب وإسبانيا يتعدى بكثير البعد الثنائي ويتجاوز حدود علاقاتنا. وإن هذه الشراكة المغايرة والطوعية-التي آمل صادقاً قيامها- سيكون لها انعكاس إيجابي ليس فقط على العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي بل أيضاً على كل المسلسل الأورومتوسطي الذي تبلور في برشلونة قبل خمس سنوات. ذلكم المسلسل الطموح الذي مازال في حاجة إلى خطوة سياسية من شأنها أن تضيء عليه مجدداً طابع المصادقية والواقعية.

إننا-يا صاحب الجلالة-لنتقاسم في هذا الصدد أيضاً مسؤولية اغتنام فرصة تاريخية من شأنها تحقيق إشعاع دبلوماسي وزيادة إقليمية لبلدينا. لقد أشرت قبل قليل إلى السليبيات التي خلفها لنا التاريخ في هذا الجزء من العالم لكنه خلف لنا أيضاً إرثاً ومزايا. منها ذلكم التراث الذي تركته لنا نخبة من المفكرين الأندلسيين والذي ما فتئ يفاجئنا بمنحاه الإنساني وموضوعيته وحدثته في فجر الألفية الثالثة هذا.

إننا لمؤتمنون وإياكم على ذلكم الإرث والتراث اللذين ما زالت منطقتنا في أمس الحاجة إليهما لتجديد فرص النجاح لمسلسل السلام في الشرق الأوسط الذي انطلق التفاوض بشأنه ووضع التصور المتعلق به قبل حوالي عشر سنوات هنا في مدريد.

لقد تم قطع جزء من المشوار بكل تأكيد. وقد ساهم المغرب بدوره في ذلك. إلا أنه مازال يتعين القيام بما هو أهم وذلك باحترام جميع الالتزامات وتنفيذها بما يضمن المساواة في الحقوق والكرامة للجميع. وأذكر هنا الأراضي العربية التي ما زالت محتلة وكذا الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف والتي ينبغي أن تنضم في أسرع وقت ممكن إلى المنظومة الأممية.

إن كسب هذه المعركة لمتوقف في نهاية المطاف على إيجاد الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن بمقدور بلدينا اللذين يتقاسمان ذاكرة مشتركة - خصبها حوار الثقافات والأديان - أن يقدموا في هذا الشأن أيضاً مساهمة فريدة وحاسمة وذلك من خلال التأكيد لكافة الفاعلين في عملية السلام على حقيقة أكثر تحفيزاً ألا وهي نبذ الحقد ورفض الإقصاء.

صاحبى الجلالة،

إنه على المغرب وإسبانيا تغيير وتيرة العمل لبناء فضاء للتعاون والتضامن والحدائق. فضاء جد واعد ينبغي أن يكون قضية للجميع. فقد ولى ذلك الزمن الذي كانت فيه الدول تعدد بنفسها وتعتبر أنها المسؤولة الوحيدة عن مصيرها.

إن هذا الأفق الجديد الذي استعرضت معالمه يجب أن تتجند له الهيئات المنتخبة والجمعيات والمقاولات ووسائل الإعلام والجامعات. وإني لأعبر في هذا الإطار عن سروري للتظاهرات المتميزة التي ستنظم في كل من إسبانيا والمغرب سنة 2002 لأنها تظاهرات ستتيح تعارفاً أفضل بين شعبينا.

وعلى أمل تحقيق ذلك، أختتم كلمتي هذه - يا صاحب الجلالة - بالإشادة مرة أخرى بفرادة وحميمية وغنى علاقاتنا. وأدعوكم أيتها السيدات والسادة، للوقوف احتراماً للعائلة المالكة بإسبانيا التي نتمنى لأفرادها موفور الصحة وللشعب الإسباني مزيداً من السعادة والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل تسليم جلالاته المفتاح الذهبي لمدير من طرف عمدة المدينة
مدريد، 20 جمادى الثانية 1421هـ الموافق 19 شتنبر 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

سعادة السيد الباريس ديل ماثانو، عمدة مدريد،

السادة المستشارون،

حضرات السيدات والسادة،

نود بادئ ذي بدء أن نعرب لكم عن تشكراتنا الخالصة على كرم الضيافة المعروف عن إسبانيا وعلى حفاوة الاستقبال الذي حظينا به منذ أن حللنا بمدريد. كما نود أن نعبر لكم عن سرورنا بتواجدنا اليوم في هذه البناية الرائعة التي هي مقر بلدية مدريد.

كما نعبر لكم عن تشكراتنا على تسليمنا المفتاح الذهبي لهذه المدينة الجميلة عاصمة البلد الأوروبي الأقرب إلى السواحل المغربية. إننا لجد متأثرين لهذا التشریف الذي إن دل على شيء، فإنما يدل على الروابط القوية والعريقة التي تجمع بين شعبينا.

السيد العمدة،

يسعدنا بهذه المناسبة أن ننوه بالمستوى الممتاز للعلاقات الوثيقة القائمة بين المغرب وإسبانيا والتي تحكمها معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون التي رعاها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته وجلالة الملك خوان كارلوس الأول بمدريد سنة 1989 وتم توقيعها بالرباط سنة 1991. هذه المعاهدة التي تغطي كافة ميادين تعاوننا وتحدد الآليات الملائمة للحفاظ على العلاقات القائمة بين شعبينا وتعزيزها.

إن إسبانيا بالنسبة لنا بلد جار نوليه اهتماما خاصا. ولهذا، فإننا نغتتم هذه الفرصة لتأكيد عزمنا الوطيد على مواصلة تعزيز وتدعيم علاقاتنا بهدف تبويئها المكانة اللائقة بها اعتبارا لتاريخنا المشترك ولموقعنا الجغرافي الذي يضعنا في ملتقى الثقافات والحضارات التي صنعت تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط.

السيد العمدة،

منذ حلولنا بمدريد غمرنا شعور بالإعجاب - وهو نفس الشعور الذي ساورنا دائما خلال زيارتنا السابقة لها - إعجاب بما تزخر به هذه المدينة الرائعة التي تجمع في تناسق تام بين المآثر التاريخية التي تعود لحقب مختلفة والبنائيات الأكثر حداثة مما جعل من مدريد وجهة مفضلة على الصعيد الدولي.

السيد العمدة،

أود أن أهنئكم على السياسة المتبعة في تدبير بلدية مدريد والتي جعلت من هذه المدينة إحدى أهم عواصم أوروبا التي تحتضن منتديات سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية دولية رفيعة المستوى الشيء الذي مكنها من الاضطلاع بدور ثلاثي.

إنه من الممكن استثمار التوأمة التي تجمع بين عاصمتي بلدينا الرباط ومدريد للقيام بأعمال طموحة في ميادين مختلفة وذلك بهدف تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين المدينتين وتفعيل رصيد الصداقة والتفاهم وشائج الصلة القائمة بينهما.

وسيكون من بين أهداف هذه الأعمال أيضا تعميق التعارف والتفاهم بين المجتمعين المدنيين من خلال تحسين نظرة كل واحد منا للآخر الأمر الذي ستمخض عنه لا محالة مبادرات أخرى حاسمة بالنسبة لتقدمنا المشترك.

السيد العمدة،

نود في ختام كلمتنا هذه أن نجدد لكم تشكراتنا على كل مظاهر العناية التي أحظتمونا بها وأن نعرب لكم عن خالص متمنياتنا بالنجاح في مواصلة عملكم النبيل في هذه المدينة الجميلة وبالازدهار والسعادة للشعب الإسباني الصديق ولسكان مدريد على الخصوص.

شكرا جزيلًا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى معرض الفن اليهودي المغربي
نيويورك، 25 جمادى الثانية 1421هـ الموافق 24 شتنبر 2000م

إن هذا المعرض المنظم بمبادرة من المتحف اليهودي في نيويورك ليعتبر إشادة وإنصافا لإحدى أكثر التجارب روعة في التسامح والود التي شهدتها عصرنا وهي تجربة يتعين أيضا النظر إليها كأحد الدروس المشجعة لحدائتها الضاربة جذورها في التاريخ والذاكرة التي يتقاسمها مسلمو ويهود المغرب.

إن التفاهم والاحترام المتبادل اللذين يميزان امتزاج ثقافتهما قد بلغا حدا من القرب والواقعية إلى درجة أن جدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس، طيب الله ثراه، رد على النازيين الذي طاردوا اليهود في المغرب بقوله «في المغرب ليس لدينا سوى مغاربة».

وإن العلاقات بين مجموعتنا لتنعكس بشكل جلي على التراث الثقافي للمملكة. ولعل الهندسة المعمارية للمساجد والمعابد وكذلك الموسيقى والزخارف المستعملة في النسيج والجبص لخير دليل على الإبداع والتقاليد المشتركة.

ففي جنوب المملكة أفرزت ألفا سنة من التعايش والتساكن بين البربر واليهود انصهارا لأنماط التعبير الثقافي تجلى على مستوى الزي والحلي بل أحيانا تقاسم الأمكنة ذاتها من أجل أداء الصلاة والعبادة.

واليوم، فإن المسلمين واليهود بصدد إتاحة الفرصة لميلاد ثقافة جديدة أضحت بعد ما رأت النور في فاس والرباط والصويرة ومراكش تتغذى من خلال الوشائج الدائمة التي تربط اليهود المغاربة حيثما وجدوا بالشعب والأرض المغربيين.

وهكذا، فإن العشق الذي يكنه اليهود المغاربة في كل بقاع العالم لوطنهم، تجلى في ولائهم وتشبثهم المكين بوالدنا المنعم جلالة الملك المغفور الحسن الثاني وترجمه اليوم أيضا زيارتهم المتكررة للمملكة فضلا عن تشبثهم الراسخ بالتقاليد المغربية. فسواء كانوا في باريس أو كاراكاس أو مونتريال أو إسرائيل، فإن العرسان اليهود المغاربة يرتدون بكل فخر أزياء جرى تطريزها في طنجة أو الرباط أو تطوان مع الحفاظ بكل دقة على طقوس حفل الزفاف تماما كما كان يفعل آبائهم. إن تعظيم الأولياء الصالحين الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية في الثقافة الإسلامية واليهودية يعد عنصرا أساسيا في تعلق اليهود المغاربة بأرض أسلافهم.

لكل هذه الاعتبارات يكرم المتحف اليهودي في نيويورك من خلال هذا العرض ماضيا غنيا ومشرقا كما أنه يعبر من خلال هذه التظاهرة عن حقيقة أزلية في العلاقات التي مافتى المغاربة واليهود يغذونها ويقوونها.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام رؤساء غرف التجارة والصناعة ورؤساء المكاتب الوطنية
وعدد من الفاعلين الاقتصاديين
الجرف الأصفر، 26 جمادى الثانية 1421 هـ الموافق 25 شتنبر 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إذا كان بلدنا رائدا في نهج اقتصاد السوق كأنجع سبيل للنمو الاقتصادي، فإن عوائق ذاتية مرتبطة بطبيعة المقاولات المغربية وأخرى موضوعية متمثلة في غياب أو ضعف حوافز الاستثمار قد حالت دون اضطلاع القطاع الخاص بالدور المؤمل منه في مجال التنمية الاقتصادية فاتحة المجال أمام شبه قطيعة بين سلطات عمومية معيقة غالبا لحفز الاستثمار وقطاع خاص ذي نزعة ريعية أو انتظارية مناقضة لروح المبادرة الحرة.

وانه ليطيب لنا اليوم أن نلتقي في هذا الجمع المبارك بممثلين عن الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لنعلن نهاية هذا الواقع وإزالة العوائق الموضوعية التي كان القطاع الخاص يعتبرها سببا في عدم اضطلاع بدور فاعل في الإقلاع الاقتصادي القوي الذي يتوقف عليه كسبنا لمعركة التشغيل ومحاربة البطالة التي تشكل محور ما دعونا إليه من جهاد أكبر اقتصادي. وتهم الدفعة الأولى من الإجراءات التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار وحفزه وخفض كلفة الإنتاج، التخفيض في سعر الكهرباء الصناعية بنسبة 17 في المائة وتخفيفا مقاربا له بالنسبة للكهرباء الفلاحية مما سيمكن من ضخ أزيد من مليار درهم في القطاعات المنتجة.

وسنحقق خلال الثلاث سنوات القادمة - إن شاء الله - مبتغانا المتمثل في جعل كلفة الطاقة بالنسبة للمقاولات الوطنية تماثل نظيرتها الدولية، وذلك بفعل تخفيض الجبايات المفروضة على الطاقة وفتح السوق المغربية لتقوية الربط بشبكات دولية وتحسين إنتاجية مؤسسات هذا القطاع على غرار محطة الجرف الأصفر التي تعد تجربة رائدة في هذا المجال.

وبالنظر لما للنظام الجبائي من دور تحفيزي للاستثمار، فإننا قد أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد وضع إصلاح جبائي قائم على الشفافية والتبسيط والعقلانية وإعادة النظر في الجبايات المحلية بحيث تكون الغاية المثلى للجبايات تشجيع الاستثمار المنتج الذي يخلق فرص الشغل. كما أننا نحث حكومتنا على بذل كل أشكال الدعم للمستثمر والإصغاء الدائم لانشغالاته وترسيخ دولة القانون في ميدان الأعمال.

واعتبارا للعناية الخاصة التي نوليها للمقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تشكل حوالي 95 في المائة من نسيجنا الاقتصادي الوطني ولدورها الأساسي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود وخلق فرص الشغل في جميع القطاعات والأنشطة، عصرية كانت أو تقليدية، فإننا ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرار مشروع الميثاق المتعلق بها في أقرب الآجال والتعجيل بإصدار النصوص المتعلقة بالجوانب الإدارية والعقارية والمالية لميثاق الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة للسياحة والصناعة التقليدية والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والصيد البحري.

وعلاوة على تخفيض كلفة الطاقة والعبء الجبائي وتحسين مناخ الاستثمار وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة فقد قرنا التصدي لأحد معيقات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع كلفة الأراضي وانعدام أو قلة المحلات المجهزة حيث يتولى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهيئ مناطق ومحلات صناعية وسياحية وتجارية وتفويتها للمستثمرين بأثمنة مناسبة. كما أن صندوق الحسن الثاني سيشرف على تمويل مشاريع تحفيزية للاستثمار الخاص وإنعاشه من خلال دعم قطاع النسيج وبناء 40 ألف سكن ومنشآت عامة وطرق سيارة ومساعدة مؤسسات السلفات الصغيرة لتمكينها من تمويل مائتي ألف قرض لدعم برنامج التشغيل الذاتي.

ويقينا منا بأنه مهما كانت الشروط المادية والمالية والقانونية أساسية في حفز الاستثمار وخلق الإقلاع الاقتصادي المشغل فإنها تظل رهينة بتوفر المناخ الاجتماعي وعلاقات الشغل السليمة والتعاونية والتشاركية، فإننا نحث الحكومة والبرلمان على الإسراع بإقرار مدونة شغل عصرية مشجعة على الاستثمار والتشغيل.

كما أننا ندعو كافة الشركاء الاجتماعيين إلى إقامة سلم اجتماعي الذي يعد من مقومات الثقة في الاستثمار وحفزه منتظرين منهم الجنوح إلى الحوار المؤسسي والدائم لا الظرفي وتفضيله على غيره من أشكال العمل المطلي وتبني أشكال حضارية عند الضرورة القصوى للتعبير عن الاحتجاج ونبد كل الأشكال غير المشروعة لتدبير نزاعات الشغل.

ومثلما دعونا المقاول المغربي إلى إثثار البعد الاجتماعي لتصبح مقاولا مواطنة اجتماعية فإننا ندعو النقابة المغربية إلى استيعاب ثقافة المقاول ضمن منظور نقابة مواطنة لا للتضحية بحقوق الطبقة الشغيلة التي تحظى بسابغ عطفنا ورضانا وتقديرنا لدورها الطلائعي في معارك الاستقلال وبناء الاقتصاد الوطني والتي نوليها مكانة الصدارة في سياستنا الاجتماعية بل للإسهام بما هو معهود فيها من جد وتفان في العمل في معركة الجهاد الأكبر الاقتصادية بجهادها السلمي العفيف الذي يضع رفع إنتاجية المقاول وتحديثها وتأهيلها لخوض التنافسية والحفاظ على الشغل الكريم وتوسيع فرصه للطاقات البشرية العاطلة فوق كل اعتبار.

ذلكم هو الإطار الاقتصادي والاجتماعي الأقوم الذي نريد من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين أن يوظفوا فيه طاقاتهم الخلاقة لصالح تنمية هذا البلد الأمين. فكونوا رعاكم الله خير جنود للإقلاع الاقتصادي والاستثمار المنتج للشغل متجاوزين بدوركم العوائق الذاتية للمقاول المغربي بروح الوطنية والمبادرة والابتكار الأقدم والمغامرة ونكران الذات والتعبئة الشاملة.

وإدراكا من جلالتنا لجسامة المجهود الذي يتعين النهوض به في هذا المجال، فإننا عازمون على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحفز الاستثمار ومصممون على مدكم بكل التشجيعات والحوافز الكفيلة بجعلكم تكسبون رهان التأهيل والتحديث والتنافسية وخلق ما يمكن من فرص الشغل لشبابنا الغالي. وإننا لنتنظر من المتدخلين أن يبرهنوا على نفس العزم للسير قدما داعمين الجهود التي توليها إياهم السلطات العمومية بمبادرات موازية من ذات الأهمية. فالمعركة في سبيل بناء مغرب قوي تتوقف على تشييد اقتصاد جديد ومتين وعصري متنوع النسيج وهي معركة موصولة الحلقات علينا خوضها بالتأزر والمثابرة في السعي وتحرير الطاقات والثقة في النفس والأمل في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

نداء صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الشعب المغربي بمناسبة انطلاق الأيام الوطنية للتلقيح
I3 رجب I42I هـ الموافق I2 أكتوبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

سيراً على النهج القويم الذي سنه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، دأبت بلادنا على تنظيم حملات تلقيح
ضد الأمراض الفتاكة مستهدفة حماية الأطفال والأمهات من مخاطرها وتحسينهم ضد آفاتهما.

ويحمد الله تعالى، فقد مكنت الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية من قطع أشواط كبرى سمحت لبلادنا باحتلال مرتبة متميزة
على الصعيد الجهوي والعالمي في مجال التلقيح، بفضل التغطية الواسعة التي شملت العديد من الأطفال والنساء والتنظيم المحكم
الذي عرفته تلك الحملات وكذا بفعل تكاتف الجهود والمساهمة الفعالة، التي بذلتها مختلف القطاعات والمنظمات الدولية والجمعيات
غير الحكومية والانخراط الواسع للمواطنين، إضافة إلى روح التفاني التي ما فتئت أطر الصحة تتحلى بها خدمة للصالح العام.

إن النتائج التي تحققت في مجال استئصال داء الشلل والكزاز المولدي والحصبة، والتقليص من عدد وفيات الأمهات وكذلك الأطفال
دون السنة الأولى لحرية بالبعث على الاطمئنان كما أنها مدعاة إلى بذل المزيد من الجهد وتكثيف الإمكانيات من أجل تعضيد ما
تم تحقيقه وتطوير ما كمل إنجازته حتى ينعم مواطنونا بالصحة والسلامة والعيش الكريم.

وعلى غرار السنوات الفارطة ووفق نفس الأهداف التي اختطتها بلادنا من أجل محاربة الأمراض الفتاكة، فإننا عازمون بحول الله وقوته
على المضى قدماً نحو تدعيم عملية التلقيح ضد التهاب الكبد الناتج عن فيروس من نوع «ب»، إذ تمت تعبئة موارد مهمة في هذا
الباب من أجل تمكين جميع المواليد الجدد من الاستفادة من هذا التلقيح ولاسيما أبناء الفئات المعوزة، مجسدين بذلك مرة أخرى
فلسفة التكافل التي تبنيها كمنهج لإرساء العدالة الاجتماعية والمساواة.

وهكذا- شعبي العزيز- فابتداء من يوم السبت السادس عشر من رجب 1421 الموافق 14 أكتوبر 2000، ستنتقل بعون الله وتوفيقه الدورة الأولى من الحملة الوطنية لتلقيح الأطفال دون الخامسة والنساء اللواتي هن في سن الإنجاب، على أن تليها دورة ثانية تبتدىء يوم الرابع والعشرين من شعبان 1421 هـ الموافق 21 نونبر 2000 م.

وحرصا على ضمان نجاح هذه الحملة وتأمين تحقيقها للغايات المحددة لها، فإن وزارة الصحة بناء على التعليمات السامية التي أصدرناها ووفق فلسفة التكافل التي سطرناها، قد اتخذت جميع التدابير اللازمة والترتيبات القمينة ببلورة تلك الأهداف المتوخاة. وسيتم توظيف الإمكانيات المرصودة لتشمل مختلف ربوع مملكتنا حتى تعم الفائدة مجموع المناطق، وخاصة العالم القروي الذي نوليه عناية خاصة.

لذلك ندعوك، شعبي العزيز، إلى الاستجابة لهذه العملية الإنسانية الوطنية لما لها من إسهام في تدعيم مكونات المشروع المجتمعي الحدائثي الذي نتوخى ترسيخه، ونهيب بكل الأمهات والآباء والأولياء لتلقيح أطفالهم الذين تقل أعمارهم عن سن الخامسة. كما ندعو سائر النساء اللاتي هن في سن الإنجاب إلى الاستفادة من هذه العملية. ونحن على يقين من أن ولاتنا وعمالنا بجميع الولايات والعمالات والأقاليم سيعملون على دعم هذه الحملة وسيسهرون على توفير كل الظروف الكفيلة بإنجاحها. كما نهيب بجميع المنتخبين ورجال التعليم وأطر مختلف القطاعات المعنية وأعاونها وكذا فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص للتجند والتعبئة لإعطاء هذا الحدث الأهمية التي تليق بالأهداف النبيلة التي يرومها والمرامي الشريفة التي يبتغيها.

أبقى الله عليك، شعبي العزيز، أردية الرضا والكرامة وأدام عليك نعمة الصحة والعافية ووفقنا لما فيه خير هذا البلد الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة

الرباط، 14 رجب 1421 هـ الموافق 13 أكتوبر 2000 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

يطيب لنا أن نفتح الدورة الخريفية للبرلمان من منطلق تشبعنا بالديمقراطية التي إن مورست من قبل ديمقراطيين، كانت رافعة قوية للتنمية الشاملة وإن شابتها ممارسات انتخابية غير سليمة تحولت إلى عبء على الأمة.

فهل من قدرنا أن تكون الممارسة الديمقراطية السليمة نوعا من الحلم الضائع أو السراب الخادع. بلى إن الدولة عازمة كل العزم على العمل بإصرار وفعالية لإعطاء الممارسة الديمقراطية مدلولها الحقيقي السليم المتسم بحرية الاختيار وتطهير قدسيته من كل الممارسات المشينة.

وحرصا من جلالتنا على ترسيخ الصرح الديمقراطي وجعله أساسا متينا لما نتوخاه من إقلاع اقتصادي وتأزر اجتماعي، فإنه يسعدنا، كما وعدنا بذلك شعبنا العزيز في خطاب العرش أن تتناول هذا الصرح بالتحصين منطلقين من قاعدته الأساسية المتمثلة في الجماعات المحلية.

ولكي تنهض هذه الجماعات بدورها كفاعل اقتصادي واجتماعي أساسي، فقد آن الأوان لاستبدال تدبيرها الإداري البيروقراطي بتدبير ديمقراطي مسؤول محفز للاستثمار.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الحكومة والبرلمان إلى الانكباب بروح المسؤولية والحوار المثمر على وضع وإقرار النصوص الكفيلة بتمكين المجالس المحلية من القيام بما ننتظره منها من دور الشريك الفاعل في عملية التنمية.

وهكذا، فإن إصلاح ميثاق الجماعات المحلية الجماعية والإقليمية والجهوية ينبغي أن تحكمه المقاصد الأربعة التالية:

- أولاً: تحسين نظام ووضعية المنتخب وإيجاد أحسن نسق للتدبير المحلي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، من خلال تحديد تحمل المهام التنفيذية في المرشحين المتوفرين على حد أدنى من المؤهلات والتكوين ومنع تعدد الانتدابات المحلية.

- ثانياً: تعزيز آليات حماية المصالح العمومية عن طريق الفصل الواضح بين الوظيفتين التداولية والتنفيذية ومنع المنتخب من إقامة علاقات مصلحة وخاصة مع الجماعة التي هو عضو فيها وتقوية المراقبة الخارجية بواسطة الافتحاص والمجالس الجهوية للحسابات.

- ثالثاً: توسيع مجال التدبير المحلي من خلال توسيع اختصاصات المجالس المحلية وصلاحيات رئيسها، وتحويل الاختصاصات والاعتمادات ضمن منظور متقدم للامركزية واللامركزية، وعبر التخفيف من الوصاية بترجيح المراقبة البعدية على المصادقة القبلية والمراقبة القريبة على الوصاية المركزية، والتقليص من آجال المصادقة على مقررات المجالس المحلية، والإقرار بحق الاستشارة المسبقة، والتوقيع بالعطف على قرارات ممثلي الدولة، وصلاحيات الطعن في القرارات غير المطابقة لمداولات المجلس.

- رابعاً: إحداث نظام جديد لإدارة المدن يكرس مبدأ وحدة المدينة المسيرة من قبل مجلس المدينة، الذي يمارس كافة المسؤوليات البلدية وإلى جانبه مجالس للمقاطعات، بمثابة وحدات فرعية غير متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بتدبير الشؤون التي تتطلب القرب من المواطنين.

ومن شأن هذا النظام أن يضمن للمدينة وحدة تديرها، وتهيئة مجالها وتنميتها، مع تمتع المواطنين والمستثمرين بإدارة قريبة لتلبية ما يحتاجونه من خدمات أساسية.

وحتى تنهض المجالس الجهوية بالدور الذي ننتظره منها كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي والتدبير المجالي، فقد أصدرنا تعليماتنا لحكومتنا قصد الإسراع بإصدار كل النصوص التنظيمية الخاصة بها وتفعيل صندوق التضامن للتنمية الجهوية.

ومن أجل تفعيل دور الجهة في الإقلاع الاقتصادي، فإنه من اللازم أن يتوفر كل مجلس جهوي على منظور استراتيجي شمولي ومتناسق لتنمية الجهة، وعلى بنك لمشاريع الاستثمار الممكن إنجازها في دائرة ترابه أو بالتشارك مع جهات أخرى. وهذا مع اعتماد آليات لتقويم وتكييف وتحيين وإعادة توجيه عملية التنمية الجهوية آخذاً بعين الاعتبار ما يعرفه المحيط الاقتصادي والتكنولوجي من تحولات ومستجدات متسارعة.

وفي نفس السياق الرامي إلى حفز الاستثمار وتسهيله، فإن الشباك الوحيد الفعال المخاطب للمستثمر ليس بالضرورة هو الشباك الوطني الأوحده بل هو الشباك الموحد على صعيد كل جهة وإقليم نظراً لتعامله المباشر مع عمليات الاستثمار.

ولهذه الغاية، يتعين إحداث شباك وحيد للاستثمار جهويًا لدى كل وال وإقليميًا لدى كل عامل مع تحديد أجل معقول وسريع للبت في ملفات مشاريع الاستثمار. وإننا لعازمون على مواكبة إصلاح مدونة الجماعات المحلية بإصلاحات متقدمة تهم القانون الانتخابي والجماعي والمالية المحلية ونظامي الموظفين والأموال الجماعية، غايتنا المثلى في ذلك خلق فضاءات منسجمة للتنمية وجبايات محلية محفزة على الاستثمار، تتسم بالشفافية والعقلنة والتقليص من العدد المرتفع للضرائب والرسوم المحلية إلى أدنى عدد ممكن، في إطار التناسق التام بين الجبايات المحلية والوطنية لجعلها جميعها من الأدوات الأساسية لتشجيع الاستثمار المنتج، وتوفير الموارد الضرورية لتمويل التنمية المحلية والعمليات ذات النفع العام.

وستتم مراجعة النظام الانتخابي في اتجاه ترسيخ الديمقراطية وحرية الاختيار، وذلك بتحسين الآليات الانتخابية قصد ضمان الشفافية والتعبير الانتخابي الحر وتخليق المسلسل الانتخابي وجعله ذا مصداقية كفيلة بضمان تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام، من طرف نخبة متشعبة بفضائل خدمة الدولة والمرفق العام والاستقامة والنزاهة.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن الحمولة السياسية القوية لمشروعي إصلاح مدونة الجماعات المحلية وقانونها الانتخابي، وكذا مشاريع إصلاح قوانين الحريات العامة والاستحقاقات السياسية والانتخابية والحزبية التي تلوح في الأفق القريب والمدى المتوسط يجب ألا تطفئ عليها الحسابات السياسية لدرجة حجب ما يواجهنا من تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة. إن على طبقتنا السياسية بجميع مشاربها أن تعتبر هذه الاستحقاقات لحظات قوية للتعبئة والانخراط في الجهاد الاقتصادي والاجتماعي.

وعندما ندعو لنبذ السياسة السياسية التي قد تقحم من الآن البلاد والعباد في حملة انتخابية سابقة لأوانها، فإننا نشدد على إعادة الاعتبار للعمل السياسي بالمعنى النبيل للسياسة، الذي يستحضر مشروعية الطموحات الشخصية والإنسانية في العمل السياسي ولكنه يجعل غاية هذا العمل إفراز رجال دولة يتميزون بالدفاع عن مشروع مجتمعي والتفاني في خدمته لا ابتغاء مصلحة شخصية أو فئوية.

إن إنجاز التنمية والديموقراطية والتحديث يتطلب تحسين وتقوية هياكل الوساطة والتأطير السياسي، المتمثلة في الأحزاب السياسية والهيئات النقابية والجمعيات ووسائل الإعلام وتوسيع المشاركة على كل المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

وإن المنظمات والهيئات المبنية على الديمقراطية الداخلية واحترام حق الاختلاف والكفاءة والحدثة والعقلانية والفعالية، والتي يتم تدبيرها كمقاولات سياسية قادرة على إنتاج نخب كفأة ومتشعبة بقيم الفعالية الاقتصادية والتأزر الاجتماعي، وتخليق الحياة العامة وإشاعة التربية السياسية الصالحة وابتكار الحلول وطرح المشاريع المجتمعية، من شأنها إعطاء انطلاقة جديدة للديمقراطية المغربية تحرر الطاقات وتزرع الأمل وتفتح الآفاق.

وبنفس الروح الوطنية الصادقة، ندعو النقابة المواطنة إلى النهوض بمهمة القوة الاقتراحية والتشاركية والتأطيرية والتعبوية للطبقة العاملة لربح رهان الإقلاع الاقتصادي.

كما أننا عازمون في ما يخص الغرف المهنية، على ترسيخ منظور جديد يجعل منها رافعة حقيقية للاستثمار المنتج، وينبذ التعامل معها كمطية انتخابية أو مصلحة ويمدها بنفس جديد يصحح اختلالات واقعها الحالي الذي لا يمكن الاستمرار فيه أو إعادة إنتاجه.

إن نهوض مختلف هذه الهيئات وهؤلاء الفاعلين بالمهام المنوطة بهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لمن شأنه أن يعزز ما تقوم به حكومة جلالتنا في جميع المجالات من جهود مخلصه ودؤوبة ومبادرات حميدة من أجل تحقيق الآمال العريضة لشعبنا الأبي في التقدم والازدهار.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن إرادتنا الراسخة هي قيادة شعبنا نحو ديمقراطية تشارك كل الطاقات وتحفزها على خوض معركة الجهاد الاقتصادي والاجتماعي. وإنه لمجهود ضخم ينتظرنا جميعا وعلينا الإسهام فيه بالفعالية والحماس الذي نوصي المؤسسات التشريعية والتنفيذية أن تتحلى بها مثلما نود أن يتحلى بها سائر الفاعلين في الحقل الوطني.

كما نود أن تصبح قيم المسؤولية والجدية أخلاقاً مشتركة بين الجميع سواء لدى الهيئات السياسية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني أو لدى سائر القوى المنتجة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي.

فالرهانات التي تنتظر المغرب، رهانات حيوية تستدعي استثمار كل الموارد الوطنية لربحها. فعلى الكل أن يعلم أن المستقبل يبني من الآن وأن الغد سيكون ثمرة لما ننجزه اليوم، وأن المرور إلى مغرب الغد لا يمكن أن يتم دون القطيعة مع العقليات المتحجرة وترسيخ ثقافة وأخلاق العمل، والاعتماد على النفس والاجتهاد والاستقامة وخدمة الصالح العام، لأن منطق التطور يفرض بالضرورة منظومة اجتماعية وسياسية قائمة على ممارسة سلوكية جديدة.

«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال افتتاح مؤتمر القمة العربية الطارئة
القاهرة، 23 رجب 1421هـ الموافق 21 أكتوبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السادة،

يطيب لنا في مستهل كلمتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أئمتنا المبجل، فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، على مبادرته الحميدة لدعوتنا للالتقاء في هذا الظرف الدقيق من أجل بحث القضايا التي تهتم أمتنا العربية، خاصة الظروف التي تمر بها عملية السلام وما يواجهه أشقاؤنا الفلسطينيون المجاهدون من أوضاع مؤلمة وصعبة تتطلب منا كامل الاهتمام والعناية.

إن المرحلة الحاسمة التي تجتازها المنطقة، لتستوجب منا العمل بروح الواقعية من أجل اتخاذ مبادرات صائبة، تمكننا من خلق مناخ عربي جديد يؤهلنا لنقوم بدور مؤثر وفاعل في التطورات المتسارعة التي تجتازها منطقتنا. فالعملية السلمية إن نجحت ستنعكس إيجابيا علينا جميعا وستخلق واقعا جديدا وإن انتكست ستؤثر سلبيا على كامل المنطقة.

إن شعوبنا أصبحت غير مستعدة لتلقي المزيد من الإهانات والصدمات والكوارث والمآسي. فهي تتطلع إلى مستقبل أفضل، تنعم فيه بالحرية والسلم والكرامة وتكرس فيه طاقاتها الخلاقة لرفع تحديات التنمية الشاملة.

وهذه العوامل مجتمعة تلزمنا استقراء كل الاقتراحات وبذل قصارى الجهود وحشد كل الطاقات.

وستجدون في المملكة المغربية وفي جلالتنا شخصا، ما عهدتموه دوما في والدنا المنعم جلالته الملك الحسن الثاني - تغمده الله بواسع رحمته - من مساندة مخلصه ونصرة فعلية للقضايا العربية العادلة وفي مقدمتها الدفاع عن الحرمة المقدسة للمسجد الأقصى المبارك.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسعادة،

إن الأحداث والتطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية قد أبانت للعالم أجمع أن الدعوات والنداءات الملحة من أجل تحسين عملية السلام في الشرق الأوسط، والتنبيه إلى مخاطر انتكاستها لم تتم الاستجابة لها والتعامل معها بروح المسؤولية التاريخية والجديّة والواقعية، وذلك بفعل الممارسات الإسرائيلية المتعنتة في تنفيذ ما تم الالتزام به تجاه أشقائنا.

لقد عاين العالم أجمع من خلال الصور الفظيعة والموجعة، التي نقلتها وسائل الإعلام الدولية القساوة التي عامل بها جنود الاحتلال الإسرائيلي إخواننا المدنيين الفلسطينيين العزل.

هذه الجرائم تستدعي تسخير كل إمكانياتنا لاستنهاض الضمير العالمي من أجل الكشف عن المسؤولين المباشرين والمتسببين في تلك الجرائم. ومن حقنا كأمة ذات حضارة إنسانية كبيرة أن نطالب بذلك.

إن العدد الكبير من الضحايا والشهداء وفي مقدمتهم الأطفال الأبرياء الذين قدموا أرواحهم فداء لحرمة أولى القبليتين وثالث الحرمين، ودفاعاً عن تحرير أرض فلسطين، ليدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن الشعب الفلسطيني الشقيق، قادر على تقديم كل التضحيات من أجل الدفاع عن حقوقه المشروعة وعن مقدسات أمتنا.

وهذا ما يستوجب منا عدم الاقتصار على مجرد التعبير عن المواساة والتعاطف مع كفاحه المستميت بل يتحتم علينا دعمه بكل الوسائل والإمكانيات، ومساندة قيادته الصامدة برئاسة أختينا المجاهد الرئيس ياسر عرفات بما تتطلبه المرحلة العصبية من مقومات الاستماتة في الصمود.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن اجتماعنا المبارك في هذا المقام والظرف، ليس للتذكير بما قام به كل واحد منا وما سلكه من سبيل من أجل استتباب السلام ومن أجل تحرير فلسطين السليبية، ذلكم أنه لم تعد هنالك أمامنا خيارات كثيرة لأن الظروف الدولية تلزمننا أكثر من أي وقت مضى التعامل مع قضايانا المصيرية بمنظور مستقبلي ومتجدد متمسك بالحزم الكبير وبعد النظر.

وحتى لا نعود بعيداً إلى التاريخ، فإننا نكتفي بالإشارة إلى استبشارنا خيراً بالقمة الأخيرة لكامب ديفيد والتي علق عليها الجميع الآمال بأن تفضي إلى اتفاق حول الوضع النهائي يمكن من إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وكلنا نعلم أن تلك المفاوضات توقفت بسبب عدم استعداد الطرف الإسرائيلي لقبول خيار السلام المستند على قرارات الشرعية الدولية ومبدإ الأرض مقابل السلام.

ونهوذا بالأمانة الملقاة على عاتقنا كرئيس للجنة القدس الشريف فقد بادرنّا في حينه إلى عقد اجتماع لهذه اللجنة التي أكدت دعمها للموقف الفلسطيني بخصوص السيادة على القدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة ودعت دول العالم إلى الاعتراف بها فور إعلانها.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن إيماننا القوي والراسخ بأن استتباب السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط لن يتم إلا باحترام قرارات الشرعية الدولية والأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد ليستوجب منا مواصلة بذل الجهود بشكل جماعي لدى مختلف الأطراف الدولية المؤثرة

في عملية السلام، من أجل ترسيخ الوعي والقناعة لديها بأن السلام الحقيقي مطلب عربي صادق، وأن استرجاع الحقوق الفلسطينية هو أيضا مطلب عربي ثابت وأن القضية العادلة لمقدساتنا الدينية لن تكون موضع أية مساومة.

كما أن ذلكم الإيمان يحفزنا على حث كل الأطراف المؤثرة على الدفع قدما بعملية السلام على المسارين السوري واللبناني، بما يضمن استرجاع الجولان السليبية واستعادة كافة الأراضي والحقوق العربية المغتصبة.

وإذ نؤكد للعالم أجمع بأن خيار السلام هو خيار لا رجعة فيه فإننا، نشدد على ضرورة بذل كل الجهود وتوفير كل الوسائل لإقناع الأسرة الدولية بالعمل على حمل الجانب الإسرائيلي على الانخراط الفعلي في عملية السلام، حتى يتيسر للأجيال الحاضرة والقادمة العيش في أمان واطمئنان ووثام.

وختاما، اسمحوا لي أن نهني أنفسنا جميعا على انعقاد هذه القمة على أرض الكنانة، ونشكر الله على لم شملنا وتهييء أسباب اجتماعنا، آمليين أن يشكل فاتحة لتواصل لقاءاتنا بصفة منتظمة للانكباب على قضايا أمتنا العربية.

ونود أن نجدد الإعراب عن خالص شكرنا وامتناننا لأخينا المبجل، فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، ومن خلاله إلى الشعب المصري الشقيق على ما خصنا به من عناية أخوية فائقة وكرم وفادة أصيلة، وما بذله من جهود سخية من أجل تيسير انعقاد هذه القمة التي نتفاءل خيرا بدعمها للكفاح الفلسطيني المشروع والدفاع عن الحقوق العربية المقدسة المهضومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في المعرض الدولي الثامن للبناء
الدار البيضاء، 26 رجب 1421هـ الموافق 24 أكتوبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نفتح بخطابنا هذا فعاليات المعرض الدولي الثامن للبناء، حرصا من جلالتنا على تمتين روابط التواصل بيننا وبين أصحاب المهن والمهارات والهندسة في البناء العمران، وتقديرا منا لدورهم المشهود به في تخليد المظاهر العمرانية للحضارة المغربية العريقة، وتكريما ورعاية منا لمشاريع الإبداع والابتكار في هذا القطاع الحيوي، الذي يحظى بمكانة الصدارة في ما نتوخاه لاقتصادنا الوطني من إقلاع قوي وإنتاجية مرتفعة وتأهيل لرفع تحديات التنافسية والتنمية المستدامة، وخدمة للتأزر الاجتماعي وضمان للعيش الكريم لرعايانا الأوفياء.

وإن تنظيمكم لهذا المعرض تحت شعار «الإنتاجية في خدمة الشأن الاجتماعي» يدل على وعيكم بأهمية المساهمة الوازنة لقطاعكم في كسب هذا الرهان. ونود أن نغتنم مناسبة التثامكم في هذا المعرض الثامن، لنجدد دعوتنا لكافة الفاعلين، سواء منهم السلطات العمومية أو الهيئات المنتخبة أو المهنيين والحرفيين والمهندسين، أن يعملوا على وتيرة إنتاج سكن اجتماعي لائق في متناول الفئات المستضعفة، حافظ لكرامتها متميز بجمالية الهندسة وسلامة البناء وأصالة المعمار. وبذلك تسهمون في الجهاد الاقتصادي والاجتماعي الذي نقود خوض كافة مكونات الأمة له.

وإدراكا من جلالتنا لأهمية الدور الذي يضطلع به البناء والإنعاش العقاري وما يمثله كقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وقطاع منشط ومحرك لخدمات موازية ومهنية متخصصة، تستقطب اليد العاملة وتحفز على ديمومة أوراش الشغل والإنتاجية. فقد حرصنا على أن يخصص صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نصيبا مهما من تدخلاته وأنشطته لدعم برنامج السكن الاجتماعي وفتح مناطق صناعية لفائدة الصناع والحرفيين.

وإننا في إطار مجهوداتنا الرامية لتحسين الجودة والإنتاجية وجعل المواطن فخورا بصناعته الوطنية غير باحث عن غيرها في الأسواق المنافسة سنجعل بإذن الله كل دعم في هذا المجال مشروطا بما يتم إنتاجه من ابتكار وما يقدم من برامج تضامنية في مجال السكن الاجتماعي والخدمات المرتبطة به.

حضرات السيدات والسادة،

إننا من منطلق عزمنا على جعل هذا القطاع الحيوي قاطرة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ونموذجا للعمل التعاوني والشراكة، لنحث الفدراليات المهنية والجمعيات والهيئات المرتبطة به على توسيع نشاطها ليشمل المنعشين العقاريين الصغار النشطاء في إنتاج السكن الاجتماعي، والمتواجدين في مختلف قرى ومدن المملكة، داعين إياها إلى تطهيرهم وتكوينهم وإيلائهم العناية والتشجيع الكفيلين باستقطابهم جميعا للانخراط في القطاع السكني المنظم وجعل إنتاجهم متجانسا مع مواصفات العمارة المغربية الأصيلة، ومعبرا عن تميزها الجهوي الذي يظل مصدر إثراء وإلهام لخصائصها الوطنية.

ولئن كانت المقاولو المغربية العصرية والمنظمة تتحمل النصيب الأوفر في كسب رهان السكن الاجتماعي الضامن للجودة والمردودية، فإنه يقع على عاتقها أيضا مسؤولية تأهيل واستكمال تكوين شغيلة هذا القطاع، سواء منهم المتعلمين أو الأقل تعليما قصد تمكينهم من حسن استعمال التقنيات الحديثة ومواكبة التقدم التكنولوجي.

ومن أجل تفعيل إسهام قطاع البناء في الإقلاع الاقتصادي، فإننا ندعو الجميع إلى مضاعفة المجهودات الرامية إلى تطهير البيئة الإدارية من السلبات المؤثرة على جودة مواد البناء وسلامة السوق العقارية من جميع أشكال المضاربة والغش والتحايل، تحفيزا لكل أوجه الاستثمار وصيانته بما يلائم المرحلة الراهنة من تشريعات وقوانين ناجعة، بما فيها تبسيط المساطر، واختصار الوقت، وتأطير القطاع في مجال التعمير والتمويل، وجعل المساعدات العمومية في خدمة الفئات المستضعفة المحددة ومراجعة الجبايات المحلية والوطنية بما يخدم الشأن الاجتماعي دون الإخلال بمصالح الدولة والمقاول.

فاجعلوا رعاكم الله هذه التوجيهات نصب أعينكم، لكسب رهان الجهاد الاقتصادي المنشود على مستوى قطاعكم لاسيما وأن العملية التنموية المستدامة ببيان واحد متكامل إذا تداعى جانب فيه تهدد الاقتصاد كله بالتعثر والركود ما لم يباشر الإصلاح في أوانه.

ولا يفوتنا أن نتوجه في الختام، بتشكراتنا الخالصة للمشاركين والعارضين من الدول الشقيقة والصديقة منوهين بمساهماتهم المتميزة ومشيدين بكل السيدات والسادة العارضين والمساهمين في إنجاح هذا المعرض وما يحققه من تطور محمود متواصل، سائلين الله لكم المزيد من التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى اللقاء الدولي حول الوقاية من أمراض الجهاز العصبي ومكافحتها
الرباط، 30 رجب 1421هـ الموافق 28 أكتوبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السادة والأساتذة والسيدات،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بهذا الخطاب تقديرا من جلالتنا لتخليد مؤسسة الحسن الثاني للوقاية من أمراض الجهاز العصبي ومكافحتها،
للمذكرى العاشرة لإنشائها بتنظيم ندوة دولية في موضوع «العلاج والوقاية من أجل تخفيض الإعاقة». وإنه لتعبير من جلالتنا عما نكنه
من اعتبار خاص للأهمية البالغة التي تتمثل في أهدافها الرامية إلى مكافحة الإعاقة وقاية وعلاجاً وخدمة البحث العلمي في ميادين
الصحة العمومية وتشجيعاً لأعضائها على المضي في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى إلى بلوغها.

إن هذه الأهداف التي تتوخون تحقيقها، حضرات الأساتذة، وما تم منها حتى الآن، لتندرج في صلب اهتمام جلالتنا بالحياة الصحية
للمواطن المغربي، ولاسيما ما يتعلق منها بالإعاقة التي يشكل الاهتمام بها هاجسا دائما لدى جلالتنا لما ينتج عنها من تعطيل طاقة
الإنسان الحية وتهديد مستقبله وحرمانه من أعز ما يمتلكه من قدرات للمشاركة في حياة مجتمعه ووطنه مشاركة إيجابية فاعلة منتجة.
ومن ثم يعتبر الانكباب على بحث طبيعة الاختلالات العارضة للأطفال وهم في مرحلة النمو والتشخيص المبكر لتلك الاختلالات
العضوية والوظيفية، والعمل على علاجها في الوقت المناسب عاملا من عوامل تفادي ما يترتب عنها عادة من إعاقة مزمنة تستمر
مدى الحياة. وحتى إن تعذر علاجها كاملا بالمرّة فإنه يمكن التخفيف من أضرارها وحصر مفعولها، لاسيما ونحن نعلم أن هذه
الإعاقات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال في مجتمعنا يمكن تفادي الكثير منها باستخدام ما حققه الأخصائيون من علماء البلدان
المصنعة من تقدم كبير في التشخيص والعلاج.

لذلك نهيب بجميع فعاليات مجتمعنا المدني الذي أبان عن دينامية خاصة في هذا المجال، وبوسائل الإعلام السمعي والبصري
في مملكتنا أن يبادروا مع مؤسساتكم هذه إلى إنجاز برنامج وطني شامل يستهدف التوعية بضرورة الوقاية والعلاج المبكر للحد من
الإعاقة المنتشرة في بيئتنا، والتي تمس عددا لا يستهان به من رعايانا الأعراف ولا سيما الأطفال، وذلكم بالتعبئة لتحقيق ما توصي به
هذه الندوة من تدابير وتوجهات خدمة للصحة العمومية في مملكتنا بانتهاج السبل والطرق الوقائية العلمية، والعمل بوسائل العلاج

الممكنة داعين كافة السلطات العمومية خاصة منها أجهزة وزارة الصحة والوزارة المكلفة بإدماج الأشخاص المعاقين إلى تجنيد كل إمكانياتها للانخراط في هذه التعبئة الشاملة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اطلعنا على مضمون برنامج هذه الندوة الموازية لإحيائكم للذكرى العاشرة لقيام مؤسستكم، والتي اتخذت من هذه المناسبة فرصة للقاء علمي بالغ الأهمية بين الاختصاصيين حول موضوعات حيوية تمس واقع الحياة الصحية، ف شعرنا بالارتياح لما عبرت عنه مؤسستكم من وعي وطني وإنساني بتشخيص المخاطر الصحية التي ما تزال تهدد الإنسان في عصرنا، ووجوب التصدي لها بالطرق الوقائية للتخفيف من آفات الإعاقة وأمراض الجهاز العصبي بمختلف دواعيه ومسبباته، ولاسيما ما يتصل منها ببيتنا ومجتمعنا، معتقدين بأن من شأن بحث هذه الموضوعات والتركيز على الظواهر الميدانية وكذا التعريف بها، عبر تنظيم أبواب مفتوحة موازية لندوتكم، أن يمكن المتبعين لأشغالها من الوقوف على نشاط مؤسستكم وبخاصة الأجهزة الطبية المتطورة التي تمكن من التشخيص المبكر لأمراض الجهاز العصبي. وكل ذلك سيتيح للمهتمين أن يستفيدوا الاستفادة المرجوة على المدى القريب والبعيد من هذا اللقاء العلمي الهام الذي تنظمه مؤسستكم.

ولا يخفى أن ما اكتسبتموه من خبرة عميقة وسمعة حسنة على المستوى العالمي في الأوساط الطبية والعلمية، وبالأخص في مجال جراحة الدماغ والأعصاب لهو الذي حدا بالفيدرالية الدولية لجراحة الدماغ والأعصاب أن تختار مدينة مراكش لاحتضان مؤتمرها الثالث عشر سنة 2005، والذي سيكون بحول الله أول مؤتمر طبي عالمي في هذا التخصص ينعقد ببلد إفريقي. إنه ولا ريب اختيار يعكس في حد ذاته ما يتحلى به الأطباء الاختصاصيون في بلدنا من تفان في البحث والتكوين المستمر للأطر الطبية والإسهام الفعال في خدمة الصحة العمومية التي نعتبرها من أجل الخدمات التي يجب توفيرها لرعايانا الأوفياء.

وإننا إذ ننوه بالنتائج التي حققتها مؤسستكم منذ إنشائها وبأهمية موضوع الندوة ومساهمات المشاركين فيها علميا لنبارك عملكم الإنساني والوطني وتوجهكم المستقبلي إلى العالم القروي الذي نحیی عزمكم تركيز أعمالكم على وقاية أطفاله من الإعاقة معربين لكم عن إرادتنا الملكية السامية في دعم مؤسستكم ومدتها بأسباب النجاح والاستمرار لتحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى من ورائها إلى خدمة الحياة الصحية لأبنائنا ورعايانا الأوفياء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح الأسبوع الوطني للتضامن
الدار البيضاء، 04 شعبان 1421هـ الموافق فاتح نونبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن نفتتح للمرة الثالثة الأسبوع الوطني للتضامن. وإن يقيننا في استجابة شعبنا العزيز التلقائية لندائنا بفضل ما يتميز به من صفات التضامن والتلاحم بين الأفراد والجماعات ولتشعبه بفنائل ديننا الحنيف وخصال ثقافتنا الأصيلة المبنية على التأزر والتكافل، وحرصنا على تحقيق الآمال العريضة التي نعلقها على هذه العملية قد جعلنا نمعن التفكير في التخطيط لها حتى لا يشوبها أي فهم سيء أو ممارسة تخرج عن أهدافها النبيلة.

ومن ثمة جاء تفعيلنا للتضامن، في إطار مؤسسة محمد الخامس، مستجيبا في آن واحد لبلورة هذه التقاليد الأصيلة والآمال العريضة. ولإزادتنا الراسخة في إشاعة ثقافة جديدة للتضامن قوامها سياسة اجتماعية وتنموية تطوعية، تنبني على الشفافية في التسيير والعقلانية المنهجية والمصدقية في إعداد المشاريع وإنجازها والتتبع الحثيث لاستمرارية وفعالية مردوديتها. وعندما أنشأنا هذه المؤسسة فإننا قد توخينا من ذلك إحداث هيئة نسعى من خلالها إلى تفعيل العمل الاجتماعي وتجسيد تصورنا له على أرض الواقع، لا إحداث جهاز بديل عما هو مناط بمختلف أجهزة الدولة والمؤسسات العمومية المكلفة بالحماية والتغطية الاجتماعية من مهام أو منافسة الفاعلين الاجتماعيين الآخرين.

فإشرافنا المباشر على مؤسسة محمد الخامس للتضامن، لا يميزها عن غيرها من الفاعلين المنتمين للمجتمع المدني. بل إنها تعزز بمشاركتهم المساهمة في الفضاء الرحب للعمل الاجتماعي والتعاون مع عدد مهم من الجمعيات من أجل النهوض به لصالح الفئات الضعيفة وإعطائه ديناميكية أكبر.

إن ما حالف أسبوعي التضامن للسنتين الماضيتين من نجاح كبير بفضل التعبئة الشاملة والانخراط العريض والصادق للمواطنين لتحقيق أهدافهما النبيلة، قد كان حافزا إلى التخطيط لاستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى مساهمة مؤسسة محمد الخامس للتضامن

في محاربة بؤر الفقر والتهميش وسن برامج للتنمية المستدامة، وتعزيز أنشطة الفاعلين الاجتماعيين ومساندتهم ماديا ومؤسسيا وتوسيع نشاط المؤسسة ليشمل مجالات جديدة للتنمية الاجتماعية.

وهكذا فضلا عن الاعتناء بدور الأطفال اليتامى منهم والمعوزين ودعم عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية، فقد أنجزت مؤسسة محمد الخامس للتضامن برامج مختلفة لصالح الفتيات والنساء القرويات مساهمة بذلك في تقوية البنية الاجتماعية الأساسية وتمكينها من مؤهلات توفر لها موارد قارة.

حضرات السيدات والسادة،

علاوة على البرامج التي هي في طور الإنجاز، فقد شرعت مؤسسة محمد الخامس في بلورة مشاريع هامة لصالح الأشخاص المعاقين مستهدفة بذلك تأهيل وإدماج عدد مهم منهم. كما تم التخطيط لبرنامج عريض لفائدة فئة من الطلبة الجامعيين المحتاجين. وإنما لنأمل أن تحذو حذو هذا البرنامج الطموح فعاليات أخرى لنتمكن جميعا من توفير إقامة لائقة وكريمة لهذه الفئة من الشباب العزيزة علينا تسمح لهم بمتابعة دراستهم في ظروف أكثر ملائمة.

ونود في هذا الصدد أن ننوه بالمساهمة المخلصة والفاعلة لشركاء المؤسسة على مختلف أنواعهم من إدارات ومؤسسات عمومية وجمعيات وخواص، تلکم المساهمة التي مكنت مؤسسة محمد الخامس للتضامن من النهوض بمهامها وبرامجها ومشاريعها الدائمة منها أو الظرفية.

وإننا لفخورون بأن إنجاز برامج ومشاريع المؤسسة قد تحقق بفضل المساهمة المادية السخية لآلاف المواطنين داخل المغرب وخارجه مما جعلها في غنى عن أي اعتماد على الموارد المادية للدولة سائلين الله العلي القدير أن يثيب ويحسن أجر كل من ساهم بقليل أو كثير في الدعم المادي أو المعنوي للأهداف النبيلة للمؤسسة. كما لا يفوتنا أن ننوه بجميع أعضاء مجلسها الإداري الذين بذلوا جهودا دؤوبة ومخلصة لإنجاز المشاريع ومتابعتها رغم ما لهم من انشغالات عديدة، مشيدين بجميع المبدعين الفنانين منهم والرياضيين والفاعلين الجمعويين سواء منهم المقيمون على أرض الوطن أو خارجه، الذين ساهموا في التعريف بأهداف هذه العملية التضامنية خاصة والعمل الاجتماعي للمؤسسة عامة.

فهذه المساهمة العديدة والكثيفة لا تزيدنا إلا عزمنا على مضاعفة الجهد في مسار التضامن والدفع قدما بقاطرته لتصل وتشمل أوسع ما يمكن من رعايانا الأعزاء الذين يعانون الخصاصة والإقصاء وما ذلكم على همتنا جميعا بعزیز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية «الدور الريادي لجلالة المغفور له الحسن الثاني»
في ملحمة الاستقلال وتحقيق الوحدة الترابية»
الرباط، 05 شعبان 1421هـ الموافق 02 نونبر 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

كم نحن مغتبطون بالنشاط الذي تبذله أسرة المقاومة وجيش التحرير في التذكير بالرباط الروحي الذي يشد الأمة المغربية إلى ملوكها، ويجعل منها كلا جسده الدور الذي قام به جدنا محمد الخامس رضوان الله عليه في سبيل الاستقلال، وعززه الدور الرائد الذي قام به والدنا المنعم المغفور له الحسن الثاني، رحمه الله وأكرم مثواه، في إرساء قواعد الاستقلال السياسي وأسس النظام الديمقراطي وتحقيق الآمال التي طالما اختلجت في قلوب المواطنين من جميع أطراف البلاد لتوحيد التراب الوطني من وجدة إلى الكويرة. وفي ذلكم بلغ جهاد والدنا المنعم أوج الإبداع الذي تجلى بأكمل مظاهره وأشمل صوره في المسيرة الخضراء التي كان سلاحها الإيمان وبركة القرآن واقتناعه بأن السلام لا يستتب إلا بالوسائل المنسجمة مع مفهوم السلام. ومما يتلج صدرنا ويزيد في سرورنا أن يكون لعاصمة مملكتنا شرف احتضان ندوتكم في هذا الموضوع بالذات، وأن نستقبل بهذه المناسبة عددا من الشخصيات من داخل المغرب وخارجه وذلكم لإبراز ما قام به الملك الحسن الثاني بصديق جهاده وسداد قصده، وفاء لما عوده عليه جدنا المغفور له محمد الخامس نور الله ضريحه من الإيمان الصادق بالواجب الوطني والصالح العام والتشبث بقيم الشعب المغربي والتفاني في خدمته بحب ووفاء.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان من بواعث مسرتنا بهذه الندوة أن ذكرتنا بما كان يفتخر به والدنا المنعم رحمة الله عليه من انتمائه لمدرسة محمد الخامس: مدرسة الوطنية الحقبة والاجتهاد الذي لا يشوبه التردد والإيمان الذي يقود إلى النصر. وكذلك نشأ والدنا، طيب الله ثراه، فحضر وهو ابن أربع عشرة سنة إلى جانب جدنا الهمام في مؤتمر أنفا سنة 1943 واتصل برجال الحركة الوطنية. وأقدم وهو طالب بالمعهد المولوي في 29 يناير 1944 على المشاركة في الانتفاضة الشعبية التي أعقبت تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال. وتألقت في زيارة الوحدة التاريخية

في أبريل 1947 إلى مدينة طنجة فنشر الوعي بين الشباب وحث على القيام بما يستوجبه واقع الوطن من نهضة واتحاد مذكيا للحماس وملهما لقوى المجتمع وفعاليته.

وحيثما امتدت يد المستعمر في 20 غشت 1953 لرمز سيادة الوطن واهمة أنها بنفي الأسرة الملكية، ستخدم جذوة الوطنية، ظل مولاي الحسن إلى جانب والده الملك المجاهد المشجع والأمين والمعين والأنيس المتشبهت بالعرورة الوثقى التي لا انفصام لها المتأهب لترسيخ دعائم المغرب الجديد.

لذلكم وجب التذكير هنا بأنه كان بتوجيهه ودعمه وإشرافه رائد انطلاق جيش تحرير الأقاليم الجنوبية، هذا الجيش الذي عمل مباشرة تحت إمرة جلالة وهو ولي للعهد منذ 1957. واستطاع أن يحقق انتصارات كبرى بفضل أبناء الصحراء من مختلف قبائلها وبمساهمة إخوانهم من شمال المملكة فلم يبق بالساقية الحمراء ووادي الذهب شبر لم تروه دماء الشهداء تأكيدا لمغربية الصحراء ونضالا من أجل تحريرها.

ولا يفوتنا هنا بصفقتنا رئيسا للجنة القدس أن نبعث بتحيات الإكبار والإجلال للشعب الفلسطيني الشقيق المجاهد في سبيل حريته واستقلاله ومن أجل تحرير القدس الشريف واسترجاع كرامة العرب والمسلمين، سائلين الله عز وجل أن يمددهم بعونه وتوفيقه ويوحد الأمة الإسلامية حول قضيتهم العادلة حتى يتحقق لهم كل ما يناضلون من أجله من حرية واستقلال وأمن وطمأنينة وسلام.

وفي الختام، نود أن نبارك جهود الباحثين المغاربة وضيوفهم وننوه بجميع المشاركين من رجالات الفكر والسياسة والحركة الوطنية والمقاومة في هذه الندوة، مرحبين بهم في لقاء الوفاء على أن نذكر فيه بالرجاء الذي يطفح فيه قلب شعبنا وهو أن نقطع أشسع المسافات في مقتبل المراحل لدعم مكتسباتنا. إذ كما كان يقول، رحمه الله، علينا بالتفكير في تحسين التدبير إذ ليس بالعزيم على من خاض معركة التحرير أن يواصل الكفاح من أجل ما يتوخاه من مصير جدير بالشعب كله أي بجميع المواطنين والمواطنات.

رحم الله شهداء الوطن الخالدين وفي طليعتهم أب الوطنية ورمز المقاومة، المغفور له محمد الخامس، والمشمول بكرم الله الملك الموحد باني المغرب الحديث الحسن الثاني رضي الله عنهما وأرضاهما، وسائر المجاهدين الأشاوس الذين وفوا ما عاهدوا الله عليه حبا لوطنهم وتمسكا بمقوماتهم وتعلقا بمقدساتهم وأسكنهم سبحانه وتعالى فسيح جنانه.

قال تعالى «إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء
09 شعبان 1421هـ الموافق 06 نونبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

في مثل هذا اليوم الأغر منذ خمس وعشرين سنة خلت، أعطى والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، إشارة انطلاق المسيرة الخضراء المظفرة.

لقد انبثقت تلكم الملحمة التاريخية الفريدة عن العبقرية والحنكة النافذة لأبينا جميعا، وحققت للمغرب لاسترجاع أقاليمه الجنوبية المغتصبة بتلاحم العرش والشعب وقوة الإيمان والجنوح إلى الوسيلة السلمية الحضارية والاحتكام للشرعية الدولية لاسترجاع الصحراء المغربية.

إننا ونحن نحتفي اليوم بهذه الذكرى العزيزة علينا جميعا بكل إجلال وإكبار لنستحضر الولاء المكين لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية لجلالتنا ولعرشنا العلوي المجيد ووطنيتهم الوجدوية الصادقة والتحامهم بإخوانهم في سائر جهات المملكة ضمن إجماع وطني متجدد وفي ظل الاستقرار والأمن والطمأنينة.

لقد كانت المسيرة الخضراء شرعية في أهدافها وسلمية في وسائلها. ومنذ انطلاقتها ظل المغرب مخلصا للنهج السلمي ملتزما بالمشروعية الدولية و متمسكا بالأسلوب الحضاري للحوار والاعتدال، سباقا إلى اتخاذ المبادرات البناءة مثابرا على الاستجابة لكل المساعي الحميدة من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول استكمال لوحدة ترابه.

وبعدما اتضح للمنتظم الدولي أن مناورات الطرف الآخر قد أدخلت مخطط التسوية الأممي في طريق مسدود، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن الذي حث الأطراف المعنية على اقتراح السبل الكفيلة بإيجاد حل نهائي ودائم للنزاع المفتعل، بادر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بتكليف مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر باستكشاف هذه السبل مع الأطراف المعنية.

فاستجاب المغرب كعادته لهذه المبادرة الأممية وقدم في شهر يونيو خلال لقاء لندن اقتراحات مفصلة ومدروسة لمعالجة ما استعصى من نقط في المخطط الأممي.

كما اقترح في شهر شتنبر خلال لقاء برلين على الطرف الآخر إجراء حوار صريح وهادف لدراسة إمكانية التوصل لحل سياسي في ظل السيادة المغربية والوحدة الوطنية والترايبية، وفي إطار احترام المبادئ الديمقراطية وتفعيل اللامركزية الواسعة والجهوية، التي من شأنها تمكين جميع أبناء الأقاليم الجنوبية من تدير جهتهم وتنميتها لجعلها صرحا منيعا وركيزة قوية من ركائز الدولة المغربية الموحدة.

وعلى الرغم من استمرار الأقلية المغرر بها في تبني المواقف المتعنتة لأعداء وحدتنا الترابية، ضدا على إرادة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه التي ثمنت عاليا مواقف المغرب الإيجابية والبناءة، فإننا على يقين أن رعايانا الأوفياء المحتجزين في تندوف يدركون أن لا مستقبل ولا عزة لهم إلا في وطنهم المغرب حيث يمكنهم العيش بكرامة في ظل الديمقراطية الحقة التي ينعم بها جميع إخوانهم في سائر جهات مملكتنا.

إنك تعلم شعبي العزيز، مدى العناية الخاصة التي نوليها لأقاليمنا الجنوبية ولرعايانا الأوفياء هناك، لتعويضهم عن سنوات الحجر والاستعمار وتبويتهم المكانة التي يستحقونها بين أبناء وطنهم. وقد بذلت الدولة مجهودات جبارة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية لتنمية هذه الأقاليم وخاصة في مجال تشغيل أكبر عدد من أبنائها وتأهيل البعض الآخر ليندمج في النسيج الاقتصادي الإقليمي والوطني.

وإننا لعازمون على مضاعفة الجهد لتجنيد كل الكفاءات لضمان العيش الرغيد والأمن لكل رعايانا في هذه الأقاليم لجعلها قطبا من أقطاب الازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده لكافة جهات مملكتنا والذي تحظى فيه الجهات الجنوبية بمكانة الصدارة في عنايتنا.

ومهما كان تقديرنا لمنجزاتنا فإنه لا ينسينا مأساة رعايانا المحتجزين في تندوف الذين يعيشون ظروف الاستعباد، ويخاطرون بحياتهم من أجل الالتحاق بوطنهم الأم. فلهم نقول : إن ساعة الفرج آتية لا ريب فيها وإن المغرب لن يألو جهدا لرفع الحصار عنهم. كما نجدد للأقلية المغرر بها وصية وعهد والدنا المنعم «إن الوطن غفور رحيم».

وكيفما كانت تطورات الملف، فإننا كخديم أول لك مؤتمن على وحدتك الوطنية والترايبية، نجدد لك شعبي العزيز، ما أكدناه في خطاب العرش من أن أي حل لن يكون إلا في إطار الإجماع والسيادة الوطنية والشرعية الدولية.

ومثلما استرجعنا صحراءنا بالتعبئة الشعبية في المسيرة الخضراء المظفرة ضمن صفوف مجندة، فإننا سنكسب بإذن الله النزاع المفتعل حولها بمزيد من التعبئة الوطنية الشاملة سواء من طرف أجهزة الدولة أو مؤسساتها، أو من طرف كافة الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية، التي نهيب بها مضاعفة الجهود داخليا بتأطيرك وتعبئتك اليقظة حول قضيتنا الوطنية المقدسة، وخارجيا بالتصدي الحازم لمناورات وأضاليل أعداء وحدتنا الترابية والتعريف بعدالة موقفنا في جميع المحافل الدولية رسمية كانت أو شعبية.

شعبي العزيز،

إن فلسفة المسيرة الخضراء التي اعتمدت السلم والشرعية لاسترجاع الأرض المغتصبة، هي نفسها التي حكمت موقف المغرب من قضية قومية مقدسة والتي لخصها الشعب المغربي في الشعار النبيل المعبر: الصحراء مغربية وفلسطين عربية.

وقد كان المغرب رائدا في الدعوة للحل السلمي العادل والشامل والدائم للنزاع العربي الإسرائيلي على قاعدة الشرعية الدولية، وبما يتيح استرجاع كل الأراضي العربية المغتصبة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن هذا المنطلق، كان المغرب قد فتح مكتب اتصال مع إسرائيل كقناة لتشجيع العملية السلمية بيد أن تنكر الحكومة الإسرائيلية للشرعية الدولية وعدولها عن خيار السلام وتماديها في انتهاج منطق العدوان السافر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، قد جعلنا نبادر إلى إغلاق هذا المكتب.

وقد اتخذنا هذا القرار انسجاما مع توجهاتنا السلمية والشرعية ودعما لإخواننا الفلسطينيين ونهوضا بأمانة رئاستنا للجنة القدس الشريف، وحملا للطرف الإسرائيلي على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية والانصياع لخيار السلام الذي نؤمن بحتميته وسنظل عاملين على تحقيقه. إن موقفنا تجاه الحكومة الإسرائيلية ليس بصادر عن تعصب عرقي أو طائفي أو عقائدي. كما أنه لا يعني تحللنا من أمانتنا الدينية والتاريخية والدستورية في الحفاظ على حقوق وحرّيات ومقدسات رعايانا ذوي الديانة اليهودية، إسوة بكافة مكونات أمتنا التي تمازجت عبر التاريخ في ظل التسامح والتساكن والاحترام المتبادل للمقدسات الدينية.

ولن نسمح في إطار دولة الحق والقانون التي نحن لها ضامنون بأي مساس بحريات وأمن وممتلكات ومقدسات رعايانا الأوفياء أيا كانت عقيدتهم. وليعلم الجميع أننا حريصون على سيادة القانون والشرعية وأن أي مساس بهما سيعرض مرتكبيه لعقوبات قضائية.

شعبي العزيز،

في سياق الالتحام بين المسيرتين الوجدانية والديمقراطية، وتفعيلا لما أعلننا عنه في خطاب العرش من توسيع فضاء الحريات وإنجاز خطوات متقدمة على درب تدعيم دولة الحق والقانون، فقد أعدت الحكومة مشاريع قوانين تتناول بالإصلاح والتحيين مدونة الحريات العامة المتعلقة بتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة. ويهدف هذا الإصلاح على وجه الخصوص إلى تعزيز حريات التجمع والاجتماع والتعبير وتبسيط المساطر الإدارية وإلغاء العقوبات السالبة للحرية أو التقليل منها لفائدة الغرامات المالية.

كما يهدف إلى سن قواعد جديدة ومدققة لضمان شفافية وسلامة وشرعية توسيع الموارد المالية الداخلية والخارجية للفاعلين الجمعويين وتقوية دور السلطة القضائية في مراقبة شرعية القرارات الإدارية المعللة بقوة القانون، وحماية قدسية الثوابت الوطنية والحرص على الانسجام مع تقاليدنا الدينية والحضارية، والتشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان في مجال نبذ العنصرية والكرهية والعنف والتمييز، على أساس ديني أو طائفي أو المساس بحرية الغير.

وسنعمل على تفعيل أي إصلاح لقوانين الحريات العامة من مبدأ ائتماننا الدستوري على صيانة حقوق وحرّيات المواطنين، والجماعات والهيئات، ومن منطلق حرصنا على حماية وصيانة التوازن بين الحرية والنظام العام وبين الحريات الجماعية والحرية الفردية.

فلنستمر شعبي العزيز، في استلهام روح المسيرة الخضراء مترحمين على روح مبدعها، أب الأمة، أكرم الله مثواه وعلى أرواح جميع شهداء الوحدة الترابية، وفي طليعتهم أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، ومعترزين ببسالة ضباطنا وجنودنا الأشاوس المرابطين في ثغور الصحراء ومنوهين بما أبانوا عنه من رباطة جأش واستماتة في أداء واجبهم المقدس لحماية ذلك الجزء الغالي من وطننا العزيز من كل عدوان.

ولنتحل بفنائها من أجل مضاعفة الجهد لمواصلة المسيرات الوجدانية والديمقراطية والتنمية التي نخوضها جميعا لكسب الاستحقاقات الكبرى التي تنتظر المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي
الدوحة، 16 شعبان 1421هـ الموافق 12 نونبر 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا، أن نلتقي في هذا الجمع الإسلامي المبارك على أرض قطر، وبهذه المناسبة نود أن نعرب لصاحب
السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عن خالص شكرنا وتقديرنا على استضافة بلاده لهذه القمة الإسلامية وما وفرته لها من إمكانيات
وأسباب النجاح.

كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا وامتناننا لفخامة الرئيس محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الجهود
القيمة التي بذلها أثناء فترة رئاسته لمنظمتنا، وعلى مبادرته الطيبة للتخفيف من الظروف المأساوية التي تعاني منها بعض البلدان
الإسلامية. وكم يسعدنا أن نعرب لجميع الدول الإسلامية الشقيقة عن تقديرنا الكبير وشكرنا العميق على تجديد الثقة في المغرب
لتحمل مسؤولية الأمانة العامة، مؤكدين عزمنا الثابت على أن يظل المغرب دعامة أساسية لمنظمتنا وللقضايا الإسلامية.

وإننا نحمد الله على استمرار هذه السنة الحميدة، بأن ظلت اللقاءات الإسلامية موصولة ومنتظمة منذ أن رأت منظمتنا النور فوق
أرض المغرب، منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة، بمبادرة تاريخية حكيمة من والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب
الله ثراه، إثر الاعتداء الآثم على المسجد الأقصى الذي اهتز له العالم الإسلامي قاطبة.

فعلينا أن نسعى إلى النهوض بأممتنا في كل المجالات واسترجاع أمجادها بما يجعلها كما كانت رافدا حضاريا متجددا يقدم إلى العالم
تعاليم وقيم الإسلام العظيمة.

إننا على قناعة كاملة أن المسار شاق وطويل أمامنا لكن ترسيخ نهج التشاور البناء والتحلي بروح الاجتهاد الخلاق، قادر على تحقيق تطلعات أمتنا الإسلامية وكسب رهانات التنمية والتغلب على الصعوبات التي تحول دون تحقيق آمالنا وطموحاتنا.

وبهذه المناسبة، نؤكد على أهمية وضرورة التفكير في تطوير مناهج عمل منظماتنا وآلياتها، وجعلها أكثر ترابطا مع الأهداف المحددة في الميثاق وضمن الملاءمة الضرورية مع مستلزمات العصر والضرورات التي يفرضها علينا النظام العالمي الجديد الذي بدأت ملامحه تتضح بشكل أكبر. فرسالتنا الحضارية تقتضي منا مضاعفة الجهود لجعل منظماتنا فاعلة ومؤثرة وذات وزن في المحيط الدولي لأن الإسلام هو دين السلام والتسامح وتكريم الإنسان.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

حضرات السيدات والسادة،

إن الظروف التي نجتمع فيها ظروف دقيقة وصعبة. فقد عشنا جميعا بمرارة الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، وسقط فيها عشرات من الشهداء دفاعا عن المقدسات، وتسببت في مئات الجرحى والمصابين ضحايا منطلق القوة والدمار والغطرسة التي تمارسها إسرائيل في الوقت الذي يتطلع فيه العالم إلى سلام عادل وشامل في هذه المنطقة.

وقد عبرنا، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، عن شجبنا واستنكارنا القوي لهذه الأعمال الهمجية واللاإنسانية وقمنا بإجراء اتصالات ومشاورات مع عدد من الأطراف الدولية، من أجل أن يتحمل المجتمع الدولي وخاصة القوى العظمى، مسؤولية حماية الشعب الفلسطيني الأعزل أمام ما يتعرض له من عدوان وحصار.

كما أكدنا أنه لا مساومة على مقدساتنا الدينية وأنا سنظل نعمل بكل إمكاناتنا على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني لتحقيق مطالبه المشروعة، في إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، حتى يأخذ التاريخ مجراه الطبيعي في هذه المنطقة الحساسة من العالم مهبط الرسالات السماوية وموطن الحضارات القديمة.

وقد بادرنا مباشرة بعد تعثر المفاوضات التي جرت بكامب ديفيد، تحت الرعاية الأمريكية، إلى دعوة لجنة القدس للانعقاد بحضور شقيقنا فخامة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والتي أكدت التمسك بالثوابت والمركزات التي نؤمن بها داخل منظماتنا، مع التشديد على ضرورة بسط السيادة الفلسطينية على القدس الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تشكل جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967، وناشدنا المجتمع الدولي مجددا على عدم الاعتراف بمحاولة إسرائيل فرض الأمر الواقع.

وإننا لنغتنم فرصة عقد هذه القمة لناشد ضمائر المسلمين لكي يهبوا للتضامن مع إخوانهم المقدسيين الذين يعانون من آثار الاحتلال، قصد المساهمة في إنجاز المشاريع التي تشرف عليها وكالة بيت مال القدس، لأن دقة الموقف في القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومسرى رسولنا الكريم صلوات الله عليه، يتطلب منا تعزيز عملنا بمجهود مادي ملموس، ذلك أن دعم هذه المؤسسة هو تعبير عن تضامن المسلمين جميعا وتجسيد لإرادتهم الصادقة في الحفاظ على الهوية الإسلامية لهذه المدينة المقدسة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

حضرات السيدات والسادة،

إن التطورات والتغيرات العميقة التي تعرفها العلاقات الاقتصادية الدولية مع بداية القرن الجديد، والتي تتميز بتكريس التكتلات الاقتصادية الكبرى، تتطلب منا التفكير في وضع رؤية مستقبلية شاملة في تحسين مستوى التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والخدمات والخبرات في ما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، قصد الاستثمار الأمثل لكل فرص التعاون والتكامل المتاحة في المحيط الإسلامي، وتوظيف جميع قدراتنا لتحقيق تطلعات شعوبنا الإسلامية.

وغير خاف عليكم أن مناطق متعددة من العالم الإسلامي، وخاصة في إفريقيا ما تزال تعاني من أزمات اقتصادية مزمنة، الأمر الذي يتطلب من منظماتنا ومؤسساتها المالية المتخصصة تركيز جهودها على إفريقيا، ترسيخا لواجب التأزر والتعاقد بين المسلمين. والمغرب الذي تربطه علاقات إنسانية وروحية متجذرة مع إفريقيا، ليؤكد من جديد ضرورة رفع التهميش عن القارة الإفريقية ومساعدتها على حل معضلاتها الاقتصادية ومشاكلها الاجتماعية والتنمية.

وفي الختام، نود أن نتوجه إلى الله العلي القدير ليلهمنا الرشاد والسداد ويوفقنا في خدمة أمتنا الإسلامية وتحقيق ما تتطلع إليه من رخاء وعزة وتقدم.

«واعتصموا بالله وهو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقرير جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس،

أمام مؤتمر القمة الإسلامي

الدوحة، 16 شعبان 1421هـ الموافق 12 نونبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي،

أولاً - أحداث فلسطين الأليمة:

على إثر الأحداث الأليمة والمؤسفة التي شهدتها مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني جراء الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في حق المدنيين العزل من أبناء شعب فلسطين، استنكرت لجنة القدس في بيان لها محاولات المساس بالمشاعر والمقدسات الإسلامية واللجوء إلى استخدام وسائل التقتيل، داعية الأسرة الدولية إلى تحمل كامل المسؤولية في حماية الشعب الفلسطيني.

وقد حذرت رئاسة لجنة القدس من مخاطر توقف عملية السلام في الشرق الأوسط وما قد ينجم عنه من دخول المنطقة في دوامة العنف والمجهول، مجددة نداءها إلى كل المعنيين بالسلام للعمل المشترك من أجل بناء واقع جديد يتسم بالتعايش والاستقرار.

ثانياً - الدورة السابعة عشرة للجنة القدس:

واصلت لجنة القدس عملها الدؤوب للمحافظة على مدينة القدس وطابعها التاريخي والحضاري والديني. فقامت برئاسة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني في دورتها السابعة عشرة، التي عقدت في مدينة الدار البيضاء يومي التاسع والعشرين والثلاثين يوليوز 1998، باتخاذ التوصيات التي تؤكد التمسك بالحق الإسلامي في المدينة المقدسة والعمل بكل الوسائل من أجل تأمين زوال الاحتلال عنها والمحافظة على مقدساتها وتعزيز صمود أبنائها أمام ممارسات إسرائيل من أجل تهويد المدينة المقدسة وتفريغها من أهلها الفلسطينيين.

واتخذت هذه الدورة قرارات بشأن بدء وكالة بيت مال القدس الشريف أعمالها، حيث عين جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، السيد وجيه حسن قاسم مديراً عاماً لبيت مال القدس الشريف في مقره بمدينة الدار البيضاء.

كما تم تعيين أعضاء لجنة الوصاية من فلسطين والمملكة المغربية دائمي العضوية والمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية السنغال لمدة ثلاث سنوات.

ثالثاً - الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس :

تكريساً لنهج الحوار والتشاور المستمر بين الدول الأعضاء في لجنة القدس، عقدت اللجنة دورتها الثامنة عشرة في مدينة أكادير بالمملكة المغربية، في الثامن والعشرين جمادى الأولى 1421 هجرية الموافق ليوم الثامن والعشرين أغسطس 2000، قصد تدارس تطورات قضية القدس الشريف بعد تعثر مفاوضات كامب ديفيد.

وتميزت هذه الدورة بحضور فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين ومشاركة وفد يمثل علماء الدين المسلمين بالقدس ورجال الدين المسيحيين من جميع الكنائس بها.

وقد أصدرت لجنة القدس التوصيات التالية :

- أكدت لجنة القدس أن إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط كان وسيظل أحد الأهداف الرئيسية الثابتة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس قرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام؛

- ودعت اللجنة إلى ضرورة متابعة المفاوضات من أجل استمرار العملية السلمية على هذا الأساس؛

- عبرت عن دعمها للجهود المبذولة من أجل إحلال السلام العادل والشامل وعودة الجولان السوري المحتل كاملاً إلى خط الرابع من يونيو وحيث انتصار لبنان بتحرير جنوبه؛

- أكدت دعم موقف دولة فلسطين الذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشريف بما فيها الحرم الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967. وأكدت أن القدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة معبرة عن رفضها لأيّة محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية على القدس الشريف؛

- أكدت لجنة القدس ضرورة العمل على إنهاء جميع الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمنافية للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وطلبت من مجلس الأمن منع هذه الإجراءات طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 465 وإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 446؛

- طالبت جميع الدول الالتزام بالقرار رقم 478 (1980) الذي يدعو إلى عدم نقل البعثات الدبلوماسية إلى القدس. وعبرت عن رفضها للتوصية الصادرة عن مجلس النواب الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إليها مناشدة الإدارة الأمريكية عدم تنفيذ هذه التوصية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية؛

- دعت لجنة القدس دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف فور إعلانها فوق الأرض الفلسطينية وتقديم كل أشكال الدعم للدولة الفلسطينية المستقلة ومساندتها دولياً للحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة. وأكدت ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتباره ركناً أساسياً من أركان الحل العادل والشامل.

وسعيًا وراء تنفيذ هذه التوصيات، حرصت رئاسة لجنة القدس على أن تكون القدس في مقدمة الاهتمامات والقضايا التي يتم التباحث بشأنها في إطار اتصالاتها مع عدد من قادة دول العالم وحاضرة الفاتيكان، وذلك من منطلق ضرورة منع تكرار انتهاك حرمة الأماكن المقدسة واحترام قرارات الشرعية الدولية حول القدس.

وستعمل رئاسة لجنة القدس بعون الله بروح من التضامن والتآزر الإسلامي على مواصلة هذه المساعي والاتصالات بالتعاون مع الأشقاء ملوك ورؤساء العالم الإسلامي دفاعًا عن هذه الأرض المقدسة التي تحتل مكانة روحية رفيعة في قلوب المسلمين والتي جعل الله سبحانه وتعالى، مسجدها الأقصى قبلتهم الأولى وحرهم الثالث.

رابعاً - وكالة بيت مال القدس الشريف :

دعت رئاسة لجنة القدس إلى عقد الاجتماع الأول للمجلس الإداري لوكالة بيت مال القدس الشريف الذي انعقد بحضور فخامة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بمدينة مراكش في ثامن ذو القعدة 1420 هجرية الموافق ليوم الرابع عشر فبراير 2000، أسفر عن تقديم دعم مالي للشروع في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية في القدس الشريف واتخاذ مبادرات وتظاهرات ثقافية وإعلامية يعود ريعها لصالح بيت مال القدس الشريف.

وقد تم تكليف المدير العام لوكالة بيت مال القدس الشريف بتحديد هذه المشاريع والتي تهتم مجالات الإسكان والصحة والتعليم والترميم.

كما تم اعتماد موازنات وكالة بيت المال برسم سنوات 1998 و 1999 و 2000 واعتماد الأنظمة الخاصة بالوكالة وهي :

- القانون الداخلي للمجلس الإداري؛

- النظام الأساسي لموظفي الوكالة؛

- النظام المالي والمحاسبي للوكالة.

وناشد المجلس، الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تقديم المساعدات والهيئات التطوعية لوكالة بيت مال القدس الشريف، وحث صناديق التنمية الوطنية والغرف التجارية والصناعية في العالم الإسلامي والمؤسسات الخيرية على تقديم المساعدات المالية للوكالة. وجدير ذكره أن وكالة بيت مال القدس الشريف كانت قد أسست بمبادرة من جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، في سنة 1997، بهدف المساهمة في إنقاذ مدينة القدس الشريف وتقديم العون للفلسطينيين والحفاظ على المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى والميراث الحضاري والديني والثقافي والعمراني بها.

خامساً - لجنة وصاية بيت مال القدس الشريف :

صادقت لجنة القدس في دورتها السابعة عشرة، تحت رئاسة جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني التي انعقدت بالدار البيضاء في رابع وخامس ربيع الآخر 1419 هجرية الموافق ليومي التاسع والعشرين والثلاثين يوليوز 1998، على تشكيل لجنة الوصاية التي تختص بإعداد برنامج العمل وميزانية وكالة بيت مال القدس الشريف.

وعقدت لجنة الوصاية اجتماعها الأول بالرباط يوم الثاني والعشرين ذو القعدة 1419 هجرية الموافق ليوم عاشر مارس 1999 بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في هذه اللجنة.

وقد شددت لجنة الوصاية على ضرورة تعبئة كافة الإمكانيات والطاقات الإسلامية لدعم صمود سكان مدينة القدس الشريف وإحياء تراثها الحضاري والعمراني والمحافظة عليها كفضاء للسلام والتساكن والتعايش بين أتباع الديانات السماوية الثلاث.

وقفنا الله وسدد خطانا لما فيه خير وعزة وسؤدد أمتنا الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الثانية السنوية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب
الدار البيضاء، 23 شعبان 1421هـ الموافق 20 نونبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سعادتنا أن نخاطبكم في افتتاح أشغال الدورة الثانية السنوية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، مرحبين بكافة المشاركين فيها، من منطلق اعتزازنا بالانتماء لأسرة الحق والقانون، ومن مبدأ ما نوليه من تقدير خاص لهيئة المحامين الذين يتقاسمون وأسرة القضاء أمانة إقامة العدل الذي جعلناه أساس مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي ومبتغاه.

وسيرا على النهج القويم لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، أبيننا إلا أن نخص جمعكم المبارك هذا بسامي رعايتنا تكريما وإشادة منا باتحاد المحامين العرب، هذه المؤسسة الحقوقية العربية العريقة التي نهضت بدور طلائعي في معركة التحرير والديمقراطية، وساهمت بشكل رائد وجدي وفعال على مدى أكثر من نصف قرن في النضال من أجل ترسيخ مبادئ دولة الحق والقانون، وحماية حقوق الإنسان وصيانة المبادئ السامية لمهنة المحاماة، فضلا عن مساندتها لكل توجه وحدوي عربي ونبذها للتجزئة والانفصال، مع حرصها على الدعم الفاعل للقضايا المصيرية للأمة العربية وفي مقدمتها الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة.

وما إطلاقكم اسم «دورة القدس» على هذا الملتقى الهام، إلا دليل على تضامنكم مع انتفاضة الأقصى، التي ما فتئنا نعمل بصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف، على تعبئة كل الطاقات وبذل كل الجهود، واتخاذ كل المبادرات لنصرتها في جهادها المستميت من أجل الدفاع عن حرمت أولى القبلتين وثالث الحرمين، وتحرير فلسطين من براثن الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إنكم وأنتم تشاطرون الأمة العربية شرف النضال في سبيل دعم انتفاضة الأقصى، لتدركون مدى فعالية سلاحكم ألا وهو سلاح الحق والقانون والشرعية والعدل والإنصاف في وقف ما ترتكبه آلة الحرب الإسرائيلية من تقتيل للشعب الفلسطيني الأعزل.

وبحكم ما أصبح لصون حقوق الإنسان وللمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية وللرأي العام الداخلي والخارجي من نفوذ وازن في عمليات صنع القرار، فإننا نهيئ بكم لمضاعفة الجهود قصد توظيف هذه الآليات المؤثرة والأساسية في العلاقات الدولية المعاصرة، من أجل حشد التأييد العالمي للحق العربي في القدس المكلمة، التي يجسد كفاحها المشروع شعار اتحادكم النبيل... الحق والعروبة وترجيح خيار السلم والحوار والشرعية الذي نحن متشبثون به على ركوب آلة الحرب وفرض الأمر الواقع بقوة السلاح.

حضرات السيدات والسادة،

إن موقفكم الثابت من مساندة الحق الفلسطيني، لم ينبع من مجرد الانتماء القومي ومناصرة قضاياه فحسب ولكنه يصدر بالأساس عن الوعي بالطابع الكوني لرسالة المحامي القائمة على صيانة الكرامة الإنسانية وحماية قيم العدل والإنصاف، والدود عن الحريات العامة الفردية والجماعية. كما أنه نابع من الإيمان بأن المحاماة رسالة إنسانية نبيلة وضرورية في أي مجتمع مستمدة سموها ونبها من إحقاق الحق ورفع المظالم ومساعدة العدالة على بلوغ هذه المقاصد العليا.

واعتبارا لهذه المبادئ السامية للمحاماة، كرست القوانين الداخلية والمواثيق الدولية مبدأ الحق في الدفاع والمحكمة العادلة تأكيداً للرسالة الكونية للمحاماة.

كما ارتبطت قيم هذه المهنة الشريفة بالمصلحة العامة نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق العدالة عن طريق تسهيل ممارسة الجميع لحق الولوج إلى ميدان القانون والقضاء، هذا فضلا عن حملتها السياسية القوية المتمثلة في سعي المحامين الدائم لإقرار أسس عدالة نزيهة ومستقلة، بالنظر لما للعدالة بهذا المفهوم من ارتباط جوهرى بدولة الحق والقانون، ولما لها أيضا من تأثير حاسم في ترسيخ دعائم المجتمع الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان بما يحمله ذلك من انعكاس إيجابي على الاستقرار السياسي وتوفير المناخ السليم المحفز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أصبحت مهنة المحاماة في المجتمع الديمقراطي الحديث، تحتل مكانة متميزة بالنظر للدور المحوري للمحامي في تحقيق العدل والدفاع عن دولة الحق والقانون. لكن بقدر تعاظم هذه المكانة المحورية للمحاماة، بقدر ما تتنامى تحديات مهنية داخلية وخارجية من شأنها أن تخل بنهوض المحامي بدوره الأساسي في إنارة الطريق أمام القضاء لتحقيق العدالة المنشودة.

وإن من أكبر المعوقات المهنية الداخلية التي تؤثر سلبا على المحاماة، ما يعرفه الواقع من مساس بأخلاقياتها وقيمها وتغليب الاعتبارات المادية على مبادئها الإنسانية السامية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالواجبات التي تفرضها المهنة على المحامي. فهذه الشوائب لا تمس بقدسية مهنة المحاماة فقط، بل وتلقي بظلالها السلبية على الحماية القانونية المطلوب توفيرها لعموم المتقاضين، هذه الحماية التي يعد ضمانها جوهر عمل المحامي ورسالته في آن واحد.

أما بالنسبة للمعوقات الخارجية، فيكفي التذكير بما تتعرض له المحاماة من تحديات ترمي إلى الخروج بها إلى مجال الخدمات التجارية وإخضاعها لمنطق السوق وجرها إلى حلبة المنافسة الدولية مما يمس بهويتها الأصيلة. وما ذلك إلا نتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة والأبعاد الدولية التي أصبح يتخذها القانون، خاصة عن طريق الاتفاقيات الدولية التي تهتم قانون الأعمال والجرائم الاقتصادية والبيئة والتقنيات الحديثة للاتصال والتطور المتسارع في مجال البيولوجيا وغيرها من العلوم. مما يفرض على المحامي أن يكون على إلمام واسع بالمجال الذي يتدخل فيه ويقدم خدمة قانونية على مستوى عال من الأداء تحت طائلة مسؤوليته المهنية.

ونتيجة لهذه التحديات، فإن المحاماة توجد اليوم في موقع دفاع حتى لا تفقد قواعدها وتقاليدها وأعرافها وثقة من يلجأ إليها. ولن يتسنى رفع تللكم التحديات إلا بالعمل على إصلاح وهيكله المهنة وفق تنظيم حديث ومتطور يحافظ للمحاماة على استقلالها وحرمتها ويضمن في نفس الوقت تطورها وتكيفها مع المتطلبات المستجدة.

كما أن كسب هذا الرهان الحيوي، لن يتم إلا بتأمين الضمانات الأخلاقية للمهنة وأعرافها الأصيلة الملزمة والعمل على الرفع من مؤهلات ومستوى أداء المحامي لرسالته، لا ليكون أكثر دراية بالمجال القانوني فقط، ولكن ليكون أيضا فعالا في ممارسته، متحكما في التقنيات الحديثة للمعرفة والاتصال، متفتحا على الثقافة الإنسانية، ملما بالأساليب المبتكرة في ميدان التسيير والتدبير، لأن كل تفريط في هذه المقومات من شأنه أن يرهن حرية المحامي واستقلاله. والحال أن هذين الشرطين هما قوام رسالته وضمأن نجاحه في مهمته.

ونحن إذ نعرب عن تنويهننا باستضافة زملائكم المحامين المغاربة لهذه الدورة، وباستشعارهم ومشاركتهم الواعية في هذا التوجه الذي نقوده اليوم، من أجل بناء مجتمع ديمقراطي حدائهي، لنؤكد ثقنتنا في أن كافة المحامين العرب قادرون على النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، ورفع كل التحديات التي تحملها طلائع الألفية الثالثة، مثلما رفعوا تحديات القرن الذي نودعه بما هو معهود فيهم من غيرة على قيم الحق والعدل، وروية وسداد في الرأي وعمل دؤوب ومشارك مع أسرة القضاء على دعم التنمية والديمقراطية، وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون. وستجدون في جلاتنا وفي المملكة المغربية خير سند لكم في تحقيق هذه المقاصد السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الدورة السابعة للمؤتمر العام للإيسيسكو
الرباط، 24 شعبان 1421هـ الموافق 21 نونبر 2000م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة الوزراء، أيتها السيدات أيها السادة،

إنه ليطيب لنا بادئ ذي بدء أن نرحب بالسادة وزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أجمل ترحيب في وطنهم الثاني المملكة المغربية وبجميع الذين يشاركون في هذا المؤتمر العام للإيسيسكو في دورته السابعة بفعالية والتزام.

وإنه ليسعدنا أن نشمل هذا المؤتمر برعايتنا السامية سيرا على ما عهدتموه في والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله وخلد في الصالحات ذكره، من تكريم لمنظمتكم. وإيماننا من جلالتنا بالرسالة الحضارية الإنسانية الراقية لهذه المنظمة الإسلامية التي تمثل الضمير الثقافي الحي للعالم الإسلامي، والتي عملت أساسا من أجل تعزيز جسور التقارب والتعاون التربوي والعلمي والثقافي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن تقديرنا للمقاصد السامية التي ينعقد من أجلها هذا المؤتمر.

ومن منطلق دعم المغرب المتواصل للعمل الإسلامي المشترك، وللأهداف النبيلة لمنظمة الإيسيسكو وكذا دعمنا الموصول للشعب الفلسطيني في جهاده المستميت من أجل إقامة دولته المستقلة والحفاظ على الهوية الإسلامية لعاصمتها القدس الشريف، فإننا ننوه بقرار المجلس التنفيذي بتسمية مؤتمرهم هذا «دورة انتفاضة القدس».

وإننا لندعوكم بصفقتنا رئيسا للجنة القدس الشريف، لمضاعفة جهودكم الرامية إلى تعبئة كافة الإمكانيات والطاقات العلمية والثقافية الإسلامية لدعم صمود سكان مدينة القدس، وتقديم العون الضروري لإخواننا المجاهدين الفلسطينيين من أجل الحفاظ على حرمة المسجد الأقصى المبارك وكل مقدساتنا الدينية في هذه المدينة الأسيرة وصيانة تراثنا الديني والحضاري والثقافي والعمراني بها.

ونود في هذا الصدد أن نثمن اتفاقية التعاون المبرمة بين منظمة الإيسيسكو ووكالة بيت مال القدس الشريف، الهادفة إلى توفير الدعم المادي والتقني والأكاديمي للمؤسسات التربوية والثقافية للمدينة المقدسة، مشيدين بالتوجه السيد للإيسيسكو لإيلاء فلسطين والقدس خاصة مكانة الصدارة في جميع مشاريعها وبرامجها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المرحلة الراهنة والدقيقة التي يمر بها العالم الإسلامي والمجتمع الدولي برمته، لتقتضي منا جميعاً أن نرصد لها كل إمكاناتنا، وأن نحسن تدبير مواردنا البشرية والطبيعية وأن نجعل البناء التربوي والعلمي والثقافي في مقدمة اهتماماتنا.

فالتخطيط العلمي للنهضة الشاملة في البلدان الإسلامية هو الشرط الموضوعي لاستكمال أدوات البناء الحضاري المتكامل الأسباب، والمتربط الأركان وهو مسؤولية مشتركة ينبغي أن تتضافر جهودنا للنهوض بها، إذ لا تكتمل لنا تنمية ولا تتحقق في بلداننا نهضة إلا في إطار العمل الجماعي القائم على التخطيط المحكم وعلى التنسيق المتقن وعلى التعاون الشامل في مجالات التربية والعلوم والثقافة والتكنولوجيا التي أسست منظمنا لخدمتها.

ولا يسعنا إلا أن نشيد في هذا الصدد بما حققته الإيسيسكو من إنجازات في مجالات اختصاصها طوال السنوات الثماني عشرة التي مضت على تأسيسها، مما جعلها موضع التقدير والتنويه من لدن إخواننا قادة الدول الأعضاء الذين ما فتئوا يعبرون عن مساندتهم الكريمة للمنظمة، منوهين بهذه المناسبة بالالتفاتة السخية لأخيها الموقر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حفظه الله، المتمثلة في إسهامه القوي في تمويل مشروع بناء مقر جديد للمنظمة بالباط.

إن ما ينتظر هذه المنظمة من أعمال ومشاريع، يفرض عليها أن تتفاعل مع المستجدات وتخضع للتحيين المستمر لا سيما في عالم سريع التطور لتساير بذلك حاجة المجتمعات الإسلامية في مجالات التنمية للموارد البشرية والطبيعية، وهو ما يلقي عليها مسؤولية جسيمة لنا كامل اليقين في وعيها العميق لأبعادها ولمتطلباتها في التخطيط والتمويل والإنجاز.

ونذكر في هذا السياق، ما قرره المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الثقافة المنعقد بعاصمة مملكتنا سنة 1998 بشأن متابعة تنفيذ الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي، الأمر الذي يتكامل مع المهمة التي تضطلع بها الإيسيسكو والمتمثلة في وضعها لآليات تنفيذ استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد بالرياض في أكتوبر الماضي، تحت الرعاية السامية لشقيقنا المبجل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود رعاه الله.

واليوم، تقف هذه المنظمة على عتبة مرحلة جديدة، حيث سيناقش هذا المؤتمر مشروع خطة العمل الثلاثية للأعوام 2001 / 2003 وهو مشروع طموح يعكس إرادة الفعل الحضاري المؤثر الذي يبني القواعد الراسخة لنهضة البلدان الإسلامية.

حضرات السيدات والسادة،

إن التضامن الإسلامي الذي نسعى لترسيخه يتطلب منا العمل الدؤوب والمشارك لتقوية الذاتية الحضارية لأمتنا الإسلامية على أساس البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا وتيسير الوسائل الكفيلة بتحقيق الإبداع في جميع حقول المعرفة.

ونحن على يقين أن مؤتمركم سيركز على تطوير القدرات العلمية والثقافية للمجتمعات الإسلامية في كل قطر إسلامي على قاعدة تحديث التربية، وتجديد مضامينها والرفع من مستوى التعليم وربطه باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة قوية للتحدي الأكبر لمجتمع المعرفة والاتصال الذي على أمتنا كسب رهانه في مطلع الألفية الثالثة، ضاربة موعداً جديداً مع التاريخ بعد أن أخلفت المواعيد التاريخية للثورات العلمية في القرنين الماضيين.

إننا لنجدد للسادة الوزراء ولكافة المشاركين في المؤتمر مشاعر تقديرنا، منوهين بعمل الإيسيسكو وما حققته إدارتها- وعلى رأسها السيد المدير العام- وخبرائها وكل العاملين بها من منجزات، واثقين من كفايتها في أداء ما هي مقبلة عليه من مشاريع هادفة، مشيدين بما طبع مسيرتها من نشاط متواصل ووعي بمسؤولياتها، يعكس لا محالة وعي الدول الإسلامية بضرورة بناء مجتمع إسلامي يحافظ على هويته وينفتح على حضارة العصر وعلى تطوره التكنولوجي والعلمي.

وفقكم الله وسدد خطاكم وأعانكم على تحقيق الأهداف السامية التي تتطلع إليها الأمة الإسلامية في كنف الأخوة والتضامن والتعاون لما فيه الخير للإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
لدى استقباله أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
12 رمضان 1421 هـ الموافق 09 دجنبر 2000 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

لقد عاهدنا شعبنا الوفي منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين للسير على نهجهم القويم في جعل العدل قوام نظام حكمنا ومبتغاه، وباستكمال بناء الدولة العصرية للحق والقانون والمؤسسات التي أجمعت الإرادة المشتركة لكل من جدنا والدنا المنعمين الملكيين، محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما، وكافة مكونات الأمة المغربية على تشييدها في نطاق ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، قائمة على التشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

واعتبارا لكون صيانة حقوق الإنسان وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات وضمان ممارستها تعد أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية، فقد آلينا على نفسنا مواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان باعتبارها رافعة قوية للتنمية مترابطة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وما لبثنا أن أحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم انكبت على تعويض أضرار الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن كبير تنويعنا بما تحلى به أعضاؤها من حكمة وتجرد وموضوعية في معالجتهم لقضية شائكة، مؤكدين عزمنا الراسخ على تعزيز هذه الهيئة بجميع الوسائل المادية والبشرية من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف، وتعبئة كل الطاقات لاستكمال بناء دولة الحق والقانون الذي يعد خير حصانة ضد كل أشكال التجاوزات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي نسعد باستقبال أعضائه وأعضاء الأجهزة المنبثقة عنه في هذا اليوم المبارك، منذ إحداثه من قبل والدنا المنعم، قدس الله روحه، قبل عشر سنوات خلت، من خلال آرائه الاستشارية النابعة من فضائل الحوار والنزاهة والتمسك بالحق والإنصاف، في مساعدة خديم المغرب الأول على صون الحقوق المدنية والسياسية وأضحى لبنة أساسية في النسيج المؤسساتي الوطني ومؤسسة محترمة على الصعيد الدولي.

وإننا لنعرب لجميع أعضائه عن سابغ رضانا وعظيم مسرتنا بما راكمه من رصيد إيجابي في هذا الشأن.

وفي نطاق سعينا الدائب لتحديث وعقلنة كل المؤسسات وتأهيلها لرفع تحديات مغرب القرن الحادي والعشرين، وتفعيلا لما أعلننا عنه في خطاب العرش من إعادة النظر في الظهير الشريف المؤسس للمجلس، فإننا نغتنم مناسبة تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كي نبرز التوجهات الكبرى التي استقر عليها نظرنا في ما نحن مقبلون عليه من إصلاح يتوخى توسيع اختصاصات المجلس وتجديد تركيبته وعقلنة طرق عمله وتأهيله، على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية، يتعين توسيع صلاحيات المجلس لتشمل علاوة على القضايا التي نعرضها عليه للاستشارة، التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها، وبحث ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافتها وتيسير التعاون الدولي للمملكة في هذا المجال، فضلا عن الاعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء المحتجزين بتندوف ورفع الحصار عنهم والتنسيق مع الهيئات المماثلة المختصة الأجنبية من أجل صيانة كرامة المغاربة المهاجرين. ومن شأن تحويل المجلس رفع آراء استشارية وتوصيات وتقرير سنوي إلى جلالتنا عن حالة حقوق الإنسان، أن يمكننا من أخذ صورة موضوعية عن مكامن الاختلالات والنقائص لتناولها بالإصلاح ومن الوقوف أيضا على مكامن التقدم لتعزيزها والدفع بها إلى الأمام. وتشجيعا منا للعمل النبيل في هذا المجال فقد أينا إلا أن نحدث جائزة سنوية لحقوق الإنسان على أن يتولى المجلس اقتراح الشخصية أو الهيئة الوطنية أو الأجنبية المؤهلة لنيلها.

وحتى يتسنى للمجلس النهوض بهذه المهام الجليلة، فإن الإصلاح المنشود ينبغي أن يتناول إعادة النظر في تركيبته وفي شروط العضوية، مراعيًا في ذلك جعل المجلس هيئة مختصة بالتفكير وتقديم المشورة والنهوض بحقوق الإنسان، تضم نخبة من الشخصيات يراعى في اختيارها واقتراحها أن يكون مشهودا لها بالجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

حضرات السيدات والسادة،

لاشك أن إصلاحا من هذا القبيل مدعوما بعقلنة أجهزة المجلس وطرق عمله سيجعل بلدنا في صلب دينامية عصره، منسجما مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، في وئام تام مع تراثه الخالد القائم على التكريم الإلهي للإنسان. إن تجسيد حقوق الإنسان على أرض الواقع معركة طويلة النفس ومجهود ضخم يتعين على الجميع الإسهام فيه، على اختلاف الانتماءات والمشارب الفكرية والسياسية ودقة القضايا وتعقدها، من منطلق عدم اختزال حقوق الإنسان في تصفية مخلفات بعض الظروف المرحلية، ومن منظور السمو بها لمنزلة اعتبارها ثقافة يتطلب ترسيخها جهادا يوميا وبناء موصول الحلقات.

وحتى يتسنى للمجلس، في تركيبته وصلاحياته الجديدة، أن يكون خير معين لنا على صون كرامة الإنسان وإحقاق الحق ورفع الظلم واستكمال بناء مجتمع ديمقراطي لا مجال فيه لمظلوم أو محروم، فإننا نهيب بكافة الهيئات المدعوة لتقديم اقتراحات العضوية بالمجلس أن تراعي مدى استجابة هذه الاقتراحات للمواصفات المشار إليها والتوجهات العامة التي أعلننا عنها، والتي سينص عليها الظهير الشريف الذي سنسهر على بلورته في القريب العاجل إن شاء الله.

وستجدون جلالتنا على الدوام في طليعة المدافعين عن تعزيز حقوق الإنسان والملاذ الأمين لصونها، والضامن لتفعيل الآراء الاستشارية للمجلس من خلال القوة الإلزامية التي تضيفها مصادقتنا عليها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال تنصيب المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية
تطوان، 18 رمضان 1421هـ الموافق 15 دجنبر 2000م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول وآله وصحبه،
حضرات السادة،

في غمرة المباهج والإشراقات الروحية لشهر الصوم الكريم، يسعدنا ونحن في مدينة تطوان العريقة أن ننصب المجلس العلمي الأعلى الذي نرأسه، والمجالس العلمية الإقليمية التي تنتظم تحت إشرافنا.

وإذا كنا في هذا نسير على سنة أسلافنا الميامين، ونواصل نهج والدنا المقدس جلالة الملك الحسن الثاني رضوان الله عليه، في العناية بالعلم ورعاية العلماء وإقامة المؤسسات العلمية، فإننا نسعى إلى بعث جديد لهذه المجالس حتى تواكب التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي وما نتطلع إليه من إصلاح وتغيير.

إننا نريد من مجالسنا العلمية أن تكون مجالا رحبا يتيح للعلماء أن يؤديوا رسالتهم الدينية والوطنية بدءا بتأطير المواطنين والمواطنات أينما كانوا، لتحصين عقيدتهم وحماية فكرهم وإنارة عقولهم وقلوبهم بما يجعلهم مؤمنين ملتزمين بدينهم ومقدساتهم غير مهددين بتيارات التشويه والتحريف.

وهذا يقتضي توسيع نطاق الوعظ والإرشاد والدروس التوجيهية والمساهمة الفاعلة في عملية محو الأمية التي أمرنا بفتح المساجد لها، والمواظبة على تنظيم دورات تكوينية وتدريبية للقيمين الدينيين بتنسيق مع وزارتنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، مع ضرورة الاهتمام بالمرأة وإشراكها في المجالات الحيوية التي هي جديرة بالإسهام فيها.

وحتى تتحقق الغايات الإيجابية التي نتوخاها من رسالة المجالس العلمية، فإن عليها أن تكون القدوة والمثال وأن تعكس روح الإسلام القائمة على الوسطية والاعتدال والداعية إلى التعارف والتعاطف والتراحم، مما يتطلب اعتماد منهج الحوار والإقناع والتبليغ والتي هي أحسن وكذلك العناية إلى جانب الفروض والطاعات بقضايا السلوك والمعاملات وما يحث على نشر الفضيلة ويقوي الإيمان بالمقدسات مع التركيز على التيسير والابتعاد عن التعسير مصداقا لقوله تعالى: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر».

ولن يتسنى لهذا العمل التربوي التأطيري للمجتمع أن يكتمل إلا إذا كانت المجالس حاضرة في مختلف الميادين العلمية والاجتماعية، ليتجلى دورها في المسجد والنادي وأجهزة الإعلام والمؤسسات الثقافية عامة، إضافة إلى مقراتها التي ينبغي أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين والمواطنات للإجابة على أسئلتهم المتعلقة بمعرفة دينهم وتطبيقه في حياتهم الخاصة والعامة، والتوفيق بينه وبين مستجدات العصر.

إننا لنرى أن تنهض المجالس العلمية بأمانة الإفتاء في النوازل الطارئة وأن تنكب على هذه المهمة الملحة والعسيرة بروح جماعية يمكن الوصول بها إلى إجماع في الرأي بعد العرض على المجلس العلمي الأعلى.

وبذلك يمكن للمجالس أن تساهم في إيجاد نهضة علمية وأن تقدم صورة حقيقية عن الإسلام وتواجه الضلالات وأن ترفع التحديات.

حضرات السادة،

لقد كان المغرب خلال تاريخه الحافل المجيد حصنا منيعا وقلعة عالية للإسلام، وإننا لحريصون على أن يبقى، كما كان، البلد الذي يتمثل فيه الدين راسخا قويا باعتباره أساس مكونات هويتنا، ومقومات شخصيتنا في تشبثنا بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، وطريقة السلوك السني الهادف إلى تقويم النفوس وتنقية الضمائر، مما كفل لبلادنا وحدتها وطمأنينتها.

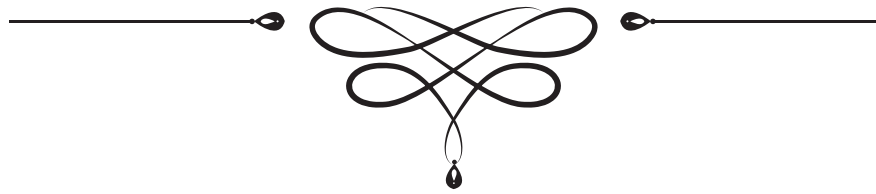
وإن العلماء الذين هم النواب عن أمير المؤمنين في تبليغ أحكام الشرع، كانوا على مدى العهود وما زالوا في طليعة بناء الوطن وحراس كيانه والمدافعين عن مقدساته خداما للعرش، الذي هو الدعامة والضامن لاستمرار الأمن والاستقرار، وكانوا بصدق وإخلاص ولاء ووفاء وبمساندة عفوية وتلقائية، متجاوبين مع ملوكه الذين هم حماة الوطن والدين ورموز الشرعية والسيادة.

إننا ونحن ننصبكم أعضاء في المجلس الأعلى ورؤساء وأعضاء المجالس العلمية الإقليمية، نحملكم مسؤولية دينية ووطنية سامية، ولنا اليقين أنكم بعون الله وتوفيقه ستنهضون بها على النحو الذي به تبلغون ما نطمح إليه من غايات.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس



2001

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة
لمتابعة مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل
الرباط، 10 شوال 1421 هـ الموافق 05 يناير 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نفتح الاجتماعات التمهيدية للجنة الوطنية التي كلفناها بتحضير مساهمة المغرب في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة حول الطفولة، معتبرين إسنادنا رئاستها الفعلية لشقيقنا العزيز صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، بمثابة دعم قوي لها وتجسيدي لإرادتنا الحازمة في النهوض بالطفولة المغربية، وإبرازا للعناية البالغة التي نوليها لانكباب النخبة الخيرة المكونة لها على الإعداد الجيد للمشاركة الفاعلة للمغرب في القمة العالمية للطفل.

إن اجتماعكم هذا ليشكل لحظة حضارية نوعية، تأتلف فيها كافة الطاقات الوطنية الفاعلة في مجال الطفولة من أجل دراسة حصيلة الجهود التي تبذلها بلادنا في مجال النهوض بقضايا الطفولة في شتى مظاهرها، ورفع التحديات التي تطرحها هذه المهمة النبيلة وفاء لروح والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، الذي أعطى دفعة قوية لانخراط المملكة في المسعى الإنساني المتعلق بحماية الأطفال، وضمان مستقبلهم وصيانة كرامتهم حيث وقع بنفسه على الإعلان العالمي لحقوق الطفل في ثالث فبراير 1992، ووضع آلية وطنية لمتابعة تنفيذه بمبادرته بإحداث المرصد الوطني لحقوق الطفل، الذي أسندت رئاسته الفعلية لشقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة مريم، مما مكن بلادنا من قطع خطوات هامة على درب تفعيل تلك الحقوق وتكريم الطفولة في انسجام تام بين تعاليم ديانتنا السمحة والتزاماتنا الدولية.

ولم نفتأ منذ اعتلينا عرش المملكة، نبذل الجهد الحثيث لمواصلة هذه المسيرة الاجتماعية وفق استراتيجية جديدة انطلقا من اقتناعنا بأن الطفولة المغربية تندرج في صلب الاستثمار الحقيقي لمواردنا البشرية وتأهيلها لخوض رهانات المستقبل، من خلال تسريع برنامج الرفع من عدد الأطفال المتمدرسين، والتقليص الملموس من نسبة وفياتهم بتطوير برنامج صحة الأم والطفل والحث على تضافر مجهودات الحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال، معززين سياستنا هاته بأليات ومؤسسات كفيلة بضمان الاستمرارية والفعالية

على النهج القويم الذي رسمناه، فأنشأنا الوزارة المنتدبة لأوضاع المرأة وحماية الطفولة والأسرة وإدماج المعاقين. ودعنا المرصد الوطني لحقوق الطفل كفضاء تلتقي فيه الجمعيات ومختلف القطاعات الحكومية والخبراء لمتابعة تفعيل اتفاقات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وجعلنا من برلمان الطفل مؤسسة قارة أردناها أن تكون مدرسة للتربية على الديمقراطية وأنظنا رئاستها بشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم، التي نأبى إلا أن ننوه هنا بما تبذله من جهود جعلت من المؤسسات التي تشرف عليها ذات دور طليعي في حماية طفولتنا والدفاع عن حقوقها والإصغاء لمطالبها مشيدين أيضا بجميع الفعاليات التي ساهمت بإخلاص في إنجاح هذه المسيرة الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من أهمية المكاسب التي حققتها بلادنا في مجال النهوض بوضعية الطفولة، فإن ما نصبو إليه من جعل العشرية القادمة مرحلة فاصلة تنتقل فيها الفئات المستضعفة من طفولتنا إلى وضعية تنعم فيها بما نريده لها من تكريم وتمتع بكامل حقوقها، كل ذلك رهين بوضع استراتيجية وطنية تساهم في بلورتها كل القوى الحية للأمة.

لذلك نهيى بلجنتكم الوطنية أن تحدد أهدافها وأولوياتها، وأن تعبئ كل الإمكانيات المتاحة لتفعيلها جاعلة في صلب اهتماماتها العناية بالأسرة كنواة أساسية وطبيعية لنمو الطفل وتقوية دور المدرسة والعناية بتمدرس الفتاة في العالم القروي، والاهتمام بصحة الطفل تعزيزا للمكانة المتميزة لبلادنا في مجال التلقيح ضد الأمراض الفتاكة، وكذا مكافحة جميع أشكال سوء المعاملة والاستغلال المشين والنهوض بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعاقين والعناية بفئة اليافعين منهم عن طريق التأهيل المهني، وكذا بالجانحين وذلك بإيجاد فضاء خاص بهم وجعل المراكز الإصلاحية فضاءات تربوية وتأهيلية وعلاجية لإعادة إدماجهم اجتماعيا.

كما أننا نحث حكومتنا على مضاعفة جهودها وتنسيق تدخلاتها القطاعية وطنيا وجهويا، وتدعيم مبادرات تعاونها وشراكتها مع الجماعات المحلية وفعاليات المجتمع المدني من أجل التفعيل الأمثل لهذه الاستراتيجية، داعين إياها أن تعمل، بموازاة مع ذلك، على التعجيل بملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، مؤكدين عزمنا الراسخ على توفير كل الشروط الضامنة للالتزامنا بها والمضي إلى الأمام برفع كل التحديات والإكراهات.

وحتى تتمكن من تقديم نموذج خلاق و متميز في مجال المساهمة الديمقراطية لأطفالنا في وضع وتنفيذ معالم هذه الاستراتيجية، فإننا ندعو اللجنة الوطنية إلى إشراكهم الواسع في بلورتها، وفي مختلف الأنشطة الميدانية التي يتعين عليها تنظيمها للاحتفاء بالعشرية الأولى لحقوق الطفل.

وإننا لمستبشرون خيرا بما يعرفه مجتمعنا من تعبئة جديدة في ظل قيادتنا وتوجهنا الاجتماعي، موقنين بأن هذا التجاوب الذي يبديه شعبنا الوفي مع توجهنا، سيعطي ثماره في النهوض بطفولتنا وفي تحريرها من الأمية والحرمان والتهميش.

فعلیکم-رعاکم اللہ-أن تجعلوا من مشاركة المغرب في الدورة الأممية المقبلة الخاصة بالطفولة، مشاركة معبرة بصدق عن الأهمية البالغة التي تحظى بها طفولتنا في مشرونا الاجتماعي الديمقراطي التنموي وفي مستوى الجهود والمبادرات التي تقدمها بلادنا في هذا المجال، سواء من طرف الحكومة أو من فعاليات المجتمع المدني مؤكدة للدور الفاعل للمملكة المغربية كقوة اقتراحية رائدة يشهد بها الجميع. أعانکم اللہ، ووفقنا جميعا لما فيه خير تكريم أطفال وطننا العزيز بكامل حقوقهم وإعدادهم للنهوض بواجباتهم.

والسلام علیکم ورحمة اللہ .

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
الدار البيضاء، 13 شوال 1421 هـ الموافق 08 يناير 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نرحب بكم في المملكة المغربية التي تفضلتم باختيارها مكانا مناسباً لاحتضان مؤتمركم الدولي الرابع والثلاثين، الذي نأمل أن يشكل لبنة إضافية، تستحضر التحديات، التي تواجهها الإنسانية في مطلع هذا القرن الجديد، وطموحها للعيش الكريم والحرية والنماء المادي والروحي في ظل تحولات هائلة يشهدها النظام الدولي على المستويات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والثقافية وغيرها.

ولاشك أن المشاركين في مؤتمركم هذا، يستحضرون هذه التحديات وهذه الطموحات بحكم عملهم المتواصل من أجل الرقي بمجتمعاتهم نحو الأفضل وضمان كرامة المواطن وحقوقه لتمكينه من المساهمة الفعالة في البناء. ونعتقد أن هذا المسعى يتطلب تضافر الجهود وتكامل الإرادات الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان بروح إيجابية توفر الضمانات القانونية والمؤسسية والعملية الضرورية لذلك. كما توفر الشروط الموضوعية اللازمة للتمتع من استقرار وتنمية وعدالة، لأن تكامل البعدين هو الكفيل بتجنيبنا مآسي الاضطرابات والتطرف والتعصب والانغلاق التي نشهد في بقاع متعددة مدى تقويضها لأبسط مقومات الوجود الإنساني.

وما انتماؤكم لحقول ثقافية وفضاءات جغرافية ودينية ومدارس متنوعة إلا حلقة إضافية لهذا الغنى المتواصل، ولخصائص التحديات التي تواجهها البشرية. وإننا نؤمن بكون قضايا حقوق الإنسان هي ملك للإنسانية جمعاء لا فضل ولا سبق فيها لأحد، لأنها تمخضت عن مسار تاريخي ساهم الفكر البشري بمختلف ثقافته وحضاراته في بنائه. كما أدت مختلف شعوب العالم التواق للحرية والعدل ثمنا غاليا للوصول إليه عبر الكفاحات والمآسي التي مثلتها الحروب الكونية والحروب الاستعمارية وموجات العنصرية والتعصب والإرهاب والانتهاكات عبر العالم.

وقد استطاعت هذه المسيرة أن تثمر مكتسبات هامة انتصرت للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفتحت آفاقا واعدة للأمل والتبصر والإيمان القوي بمستقبل الإنسان. إلا أن تحديات جسيمة لا زالت تقف في طريق هذه المسيرة وتعترض بناء أسس صلبة للسلام والتآخي في عدة بقاع من العالم. كما تدل على ذلك المأساة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني التواق إلى الحق في الوجود وإقامة دولته المستقلة على أرضه كمدخل لا محيد عنه للسلام في الشرق الأوسط، ومعاناة الشعب العراقي من جراء حصار يحصد

أرواح أبناء هذا البلد بالآلاف ويهدم مقومات التمتع بأبسط شروط العيش الضرورية للكائن البشري، دون أن ننسى، التصنيفات العرقية التي تشهدها مناطق إفريقيا وأوروبا نفسها، إضافة إلى موجات العنصرية ومعاداة الأجانب التي تنتعش هنا وهناك وحتى في قلب دول ديمقراطية عريقة.

حضرات السيدات والسادة،

إن عالمنا في حاجة إلى إقامة أسس جديدة للتعاون والشراكة والتعاقد خدمة للإنسانية جمعاء، حتى نتمكن من بناء فضاء يسوده العدل والحرية وترسيخ الديمقراطية وضمّان حقوق الإنسان. فكيف نستطيع ربح هذا الرهان، ومئات الملايين من الناس لا تجد لقمة عيشها ولا أبسط الحاجيات الضرورية من صحة وماء وتعليم وشغل وسكن وما إلى ذلك؟ وكيف نضمن الحق في التنمية المستدامة في ظل عولمة زاحفة ودول الجنوب ترزح تحت ثقل المديونية وتواجه منافسة غير متكافئة في ظل انفتاح السوق العالمي والثورات التكنولوجية الهائلة في الشمال؟ وكيف نبني كونه حقوق الإنسان دون أن نفقر الشعوب من ذاتيتها الثقافية وإرثها الحضاري ومقومات تاريخها الذي انبنى على امتداد قرون؟

إننا نؤمن بأن القرن الجديد يدعونا جميعاً إلى مواصلة الجهود لتحقيق العدل والنماء والتمتع بحقوق الإنسان، حتى نجعل الأفراد والشعوب يقررون مصيرهم بأنفسهم ويضطلعون بدورهم الفاعل ومسؤوليتهم في بناء الحاضر والمستقبل بما يقتضيه ذلك من وعي ودراية بكامل أبعاد وتحديات الواقع المحلي والدولي.

منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين، أعلننا بكل حزم ووضوح انحيازنا للقضايا العادلة وللديمقراطية وإشراك أبناء شعبنا في معركة التنمية المستدامة الشاملة. وقد أولينا عناية خاصة لقضايا حقوق الإنسان تجسدت في العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة إلى مصالحة المغاربة مع تاريخهم، وتسوية ما شابها من تجاوزات وانتهاكات. وكان هدفنا ولا يزال هو توفير الشروط الضرورية لتأمين المستقبل عبر جبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا وإعادة التأهيل وإرساء الضمانات الكفيلة بالوقاية والحماية من تكرار الماضي. كما أن دعوتنا إلى تجاوز الضغينة وإرساء ثقافة التسامح مع الإنصاف، لمن شأنها أن تفتح آفاق المستقبل ومتطلبات بنائه بكامل الاعتزاز والمسؤولية.

وشكل هذا الاختيار حلقة من مشروع متكامل يتوخى توسيع فضاء الحريات وإصلاح التشريعات وتطوير الآليات وتدعيم التربية على حقوق الإنسان وبناء علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن قوامها المصلحة العامة والثقة المتبادلة والمسؤولية في الأداء والتضامن مع الضعفاء والمهمشين وإشراك كافة مكونات المجتمع المدني في هذه المعركة المتواصلة.

ونحمد الله أن المغاربة أبانوا عن قدرات وخلاقة ومبادرات مبتكرة في عطاءاتهم وبذلهم الجهود للنهوض بمجتمعهم، وأن إيماننا بدور جميع الفاعلين، يهدف أيضاً إلى تأسيس ثقافة جديدة تعزز المشاركة وتربي على المسؤولية وترسخ المبادرة الحرة وتقوي قيم الديمقراطية. ولنا اليقين أن العناية بالعمل التربوي والسلوكي لمن شأنها أن تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان بما تحفل به من تضامن وتسامح وحرية ومسؤولية، لأن التشريعات والآليات والسياسات تحتاج بالضرورة إلى مواطن ملم بأبعادها ومتشبع بقيمها ومبلور لروحها على مستوى السلوكات والمعاملات.

وإن إيماننا بدور المجتمع المدني وبدوركم كفاعلين في هذا المجال، هو الذي جعل مملكتنا تساهم بدور فعال في احتضان وتبني أحداث آليات دولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وإذ نقوم بذلك، فإننا ندرى التحديات التي تواجه العمل التطوعي خاصة في حقول تتنازعها الصراعات والحساسيات. ونأمل أن يشكل لقاءكم هذا محطة تغني مسيرة النهوض بحقوق الإنسان في العالم، وتقف إلى جانب القضايا العادلة وتعزز متطلبات بناء عالم يسوده السلم والإخاء والتعاون البناء وتحترم فيه كرامة الإنسان وحقوقه. وفقكم الله لما فيه خير البشرية جمعاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح المناظرة الوطنية حول السياحة مراكش، 15 شوال 1421هـ الموافق 10 يناير 2001م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نلتقي بالمنعشين السياحيين اعتبارا منا للعناية الخاصة التي نوليها للقطاع السياحي في كسب الجهاد الاقتصادي والاجتماعي لخلق فرص الشغل، وحرصا منا كذلك على رفع نسبة استقطاب السياح لتواكب المؤهلات السياحية الطبيعية والحضارية الهائلة لبلدنا.

وكما لا يخفى عليكم، فإن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وعولمة الاقتصاد تنطوي على تحولات ستجعل السياحة في طليعة الصناعات العالمية. ولذلك، أئبنا إلا أن نطلعكم على منظورنا لتأهيل هذا القطاع الذي نعتبره محركا محوريا للتنمية حتى تنال بلادنا نصيبها المستحق من السوق السياحية العالمية والمتوسطة الواعدة، غايتنا المثلى إعادة الاعتبار للسياحة كقطاع اقتصادي ذي أولوية قصوى.

إن السياحة في منظورنا، وإن كانت نشاطا اقتصاديا من الأهمية بمكان، فإنها أيضا ثقافة وفن للتواصل مع الآخر. ومن هذا المنطلق، فإن تميزتها تتوقف على حسن استثمار مؤهلاتنا الطبيعية المتنوعة وتراثنا الحضاري والثقافي العريق الزاخر بتقاليد كرم الضيافة وحسن الوفادة.

وإذا أردنا أن نجعل من السياحة قاطرة حقيقية للتنمية، فإن على كل مغربي أن يعتبر نفسه فاعلا سياحيا مجندا لكسب هذا الرهان، وذلك بأن نعمل جميعا على تحسين استقبال السياح باعتبارهم ضيوفا يحلون بديارنا معززين، وعلينا واجب تكريمهم بما يليق بفضائلنا الدينية، وكذا على تطهير مناخ المجال السياحي وإشاعة سلوك المواطنة لدى كل المتدخلين في هذا القطاع من العاملين في الطيران والجمارك والفنادق والتجارة والإرشاد والأمن، في إطار ترسيخ ثقافة وسياسة سياحية جديدة لتحسن استثمار المؤهلات الهائلة لجودة المنتج السياحي الوطني المتمثلة في القرب من المراكز الكبرى لتدفق السياح وتنوع المواقع الطبيعية، وغنى التراث الثقافي والتقاليد الحضارية الراسخة والغنية والمتنوعة في مجالات العمران والطبخ والأزياء والصناعة التقليدية والفنون الشعبية.

كما أن هذه المؤهلات تستجيب للانتظارات الجديدة للسياح الراغبين في الانتجاع الباحثين عن سياحة ذات حمولة ثقافية أصيلة وبعد إيكولوجي متميز والمتطلعين لإقامة روابط إنسانية مع السكان المحليين. وبموازاة تشديدنا على اعتبار جودة المنتج السياحي، خير ضمان لتعلق السائح ببلدنا وخير داع للإقبال عليه، فإنه يتعين اتخاذ تدابير حازمة لتأمين راحة السائح خلال تنقلاته وزياراته للمواقع السياحية وحمايته من كل أنواع التجاوزات والابتزازات والمضايقات عن طريق تفعيل دور الشرطة السياحية وتعميمها على كل المدن السياحية.

وعلى المنعشين السياحيين بدورهم، التحلي بهذه الثقافة الجديدة وبروح المقابلة السياحية المواطنة حريصين على جودة المنتج والخدمات السياحية في مؤسساتهم الفندقية بمختلف درجاتهم، من خلال اعتماد سياسة أثمان تنافسية، متقيدين بالتشريعات المنظمة لمهنتهم التي وجهنا حكومتنا لإصلاحها وتضمينها على وجه الخصوص نظاما فعالا وشفافا وعادلا للتصنيف والمراقبة الحازمة. كما أن عليهم أن يولوا أهمية قصوى لتشجيع واستيعاب السياحة الداخلية التي تعرف انتعاشا ملحوظا منذ بضع سنوات، وذلك بتوفير منشآت فندقية مستجيبة لحاجيات ومتطلبات السائح المغربي وفي متناول كل فئات الشرائح الاجتماعية.

وبما أن القطاع السياحي يشكل خزاناً هائلاً لفرص الشغل الجذابة لشبابنا، فإنه يتعين إيلاء كامل العناية للموارد البشرية السياحية من خلال سياسة للتكوين تتلاءم كما وكيفاً مع حاجيات هذا القطاع.

حضرات السيدات والسادة،

إن بإمكان بلدنا بفضل المؤهلات الطبيعية والحضارية التي حباها الله تعالى بها، تحقيق تنمية سياحية وطنية ذات جودة عالية يمكننا من الاستقبال السنوي لما لا يقل عن عشرة ملايين سائح خلال العقد المقبل.

ولتحقيق هذا المبتغى، فإنه يتعين علينا الانكباب الجدي على رفع الإعاقة التي يمثلها في وجه مؤهلاتنا السياحية الجيدة ضعف الطاقة الإيوائية للمؤسسات المصنفة فضلا عن تأهيل الأنماط الإيوائية الغير المصنفة، وإحداث ثمانين ألف سرير في جميع مجالات المنتج السياحي الساحلي منه والجبلي والغابوي والصحراوي وبكل أنواعه بما فيها الأشكال الجديدة للإيواء مثل دور الضيافة والإقامات القروية.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالمزيد من حشد الاستثمار العام والخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي. وإذا كان إعداد صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجيل جديد من المناطق السياحية المندمجة يجسد إرادتنا الراسخة في تحفيز الدولة للاستثمار السياحي، فإننا عازمون على المضي قدما على هذا المنوال لتجهيز مناطق سياحية جديدة بشراكة مع القطاع الخاص وفق دفتر للتحملات يخول للخوادم دور الإنجاز والتسويق تاركا للدولة مهمة التوجيه والمراقبة.

كما أن التنمية المتناسقة للسياحة على صعيد مجموع التراب الوطني تظل رهينة باعتماد المنظور الجهوي وإشراك الفاعلين المنتخبين والمنظمات المهنية والسلطات المحلية والفعاليات الجهوية في تنمية السياحة المحلية، مشددين على دور الجماعات المحلية في تشجيع الأنشطة السياحية من خلال الحرص على نقاء البيئة وجمالية الفضاء السياحي وتنظيم أنشطة ترفيهية بصفة دائمة تجعل الإقامة في مدننا وقرانا مريحة ومرحة.

وحرصا منا على تشجيعكم على الانخراط الشامل في معركة الإقلاع الجديد لهذا القطاع الاستراتيجي، فإننا نبشركم بإصدار تعليماتنا السامية الموجهة لحكومة جلالتنا بوضع الأراضي ذات الصبغة السياحية رهن إشارة المنعشين السياحيين بمساعدة من قبل الدولة

تناهز خمسين في المائة من قيمتها، وبتوسيع آليات الضمان من خلال الصندوق المركزي ودار الضمان لتسهيل شروط تمويل القطاع، وبمواصلة عملية تطهير القرض العقاري والسياحي حتى يستعيد قدرته على تمويل الاستثمارات السياحية، بتعاون مع القطاع المصرفي وبالإسراع بتبسيط الجبايات المحلية وتناسقها، جاعلين منها محفزا للقطاع عوض أن تكون عائقا أمام ازدهاره، وبانفتاح سياحتنا على استثمارات كبار المنعشين الدوليين وفتح أوسع مجال أمامهم إما بشراكة مع فاعلين مغاربة أو من خلال استثمارات خاصة بهم.

وإدراكا منا لأهمية مواكبة المجهود الاستثماري السياحي بمجهود مماثل في مجال إنعاش المنتج السياحي الوطني وتقوية جاذبية المغرب في الأسواق الدولية كوجهة سياحية جيدة، فقد حرصنا على أن يضطلع المكتب المغربي للسياحة بهذه المهمة ضمن هيكلية وموارد بشرية ومادية جديدة تستهدف بالأساس تحسين طرق تدبيره وتحويله إلى جهاز فاعل بشراكة مع الجمعيات المهنية والمؤسسات العامة والخاصة المعنية بتنمية السياحة.

وعملا على تجسيد ما نعلن عنه من إجراءات ملموسة على أرض الواقع، فإن من دواعي مسرتنا أن نتوج لقاءنا بكم برئاسة حفل التوقيع على الاتفاق الإطار بين الحكومة والمنعشين السياحيين المبلور لتوجيهاتنا، معتبرين رعايتنا له بمثابة تعبير جماعي من لدن جميع المواطنين عن الالتزام المعنوي الفعلي بالنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي، آمليين أن تتضافر جهود الجميع على ترجمته في مشاريع طموحة تسرع بقاطرة القطاع السياحي الذي يشكل فوزنا في معركة إقلاعه دعامه أساسية لكسب الجهد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي الذي نخوضه بكل ثقة وعزم وطموح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أمام المؤتمر الـ21 لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا
ياوندي، 23 شوال 1421هـ الموافق 18 يناير 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الفخامة قادة الدول والحكومات،
أيها السيدات أيها السادة رؤساء الوفود،
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
أيها السيدات أيها السادة،

أشعر بسعادة غامرة لوجودي مرة أخرى ضمن الأسرة الفرنسية الإفريقية بمناسبة انعقاد القمة الحادية والعشرين لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا، والمشاركة خلال هذا الملتقى في تعزيز روابط الصداقة والأخوة التي تجمعنا، والإسهام في التفكير المشترك حول القضايا الاستراتيجية ومسائل التنمية التي تهتم قارتنا الإفريقية.

واسمحوا لي بهذه المناسبة، أن أعرب للشعب الكاميروني ولفخامة الرئيس بول بيا عن امتناني الصادق لحفاوة الاستقبال، وكرم الضيافة اللذين حظينا بهما منذ حلولنا بهذا البلد الجميل والعزيز علينا الذي هو الكاميرون.

وإن المشرفين على أوراق التفكير حول موضوع مؤتمرننا والذي هو «إفريقيا والعولمة» ليستحقون منا كل تقدير نظرا للعمل التحليلي المتميز الذي قاموا به، والذي سيمكننا خلال المناقشات من الإحاطة بشكل أفضل بأبعاد ورهانات النظام العالمي الجديد الذي يتشكل أمام أعيننا، والذي مكنت ديناميته المتجددة والمنطق متعدد الأطراف الذي ينطوي عليه من المساعدة على إقبار الحلف الكولونيالي وإقامة ترابط اقتصادي قائم على أساس حقوق وواجبات متساوية بالنسبة للجميع.

وهذا النظام الجديد كما تعلمون يتميز بتحول اقتصادي وتكنولوجي فريد، وبذلك المشروع النبيل القائم على تغليب قيم التضامن والتسامح ومتطلبات الانفتاح والحوار على قانون الأقوى وإغراءات الأنانية.

إلا أن كل واحد منا أصبح يدرك أن هذه الرؤية تظل، إلى حد بعيد، ذات طابع نظري وأكاديمي، ذلك أن الواقع الذي نواجهه في القارة الإفريقية يبقى مقلقا بشكل آخر.

فهذا الواقع يتجلى في كون المجموعة الإفريقية تنتمي لذلك الجزء من العالم الذي يقل فيه الناتج الداخلي الخام للعديد من بلدانه عن نظيره في البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية.

وهو واقع يتمثل كذلك في كون العالم أصبح قرية كونية ينقل فيها الإعلام باستمرار، عبر شاشات السينما والتلفزة ومن خلال الفيديو والحاسوب، صور الغنى الفاحش جنبا إلى جنب مع صور الفقر المدقع دون أن تحده في ذلك حدود.

ويتجلى هذا الواقع أخيرا في نظام يتأسس في مطلع هذه الألفية الثالثة على مبادرات تجارية تتجاوز قيمتها عشرة آلاف مليار دولار أي ما يناهز ربع الناتج الداخلي الخام العالمي، ولكنه لم يشكل بعد ذلك المجال الانسيابي المأمول الذي يسمح بتوزيع منافع العولمة بكيفية منصفة بين مختلف الجهات والأمم بحيث تعم المجموعة البشرية برمتها.

وإن الملاحظ المدقق لا يمكن أن يفوته إدراك أن الانتشار الهائل للتكنولوجيات الجديدة ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر الإنترنت، هذه الوسيلة الرائعة، قد يظل ولفترة طويلة بعيد المنال لدى شرائح عريضة من البشرية، ما زالت تعيش بدون تعليم ولا سكن لائق ولا كهرباء ولا ماء، ومفتقرة إلى كل ما يمكن أن يلبي الحاجيات لضمان حياة كريمة.

وإننا لنعلم أن قضية الصحة تشكل في هذا السياق عاملا أساسيا بالنسبة للإنسان في سعيه الحثيث إلى تحقيق الكرامة. فبسبب سوء التغذية وانعدام الوقاية الصحية وانتشار داء السيدا آفة العصور الحديثة الكاسحة والمقلقة، وبالرغم من كل التقدم الحاصل في مجال البحث الطبي والصيدلي، فإن معدل الأمل في الحياة قد يتقلص في إفريقيا مما يحرم المجتمعات الإفريقية من كفاءتها العاملة الأكثر نشاطا ومن شبابها الواعد والأكثر حيوية.

كما أننا نعلم أن تقويم القطاع الفلاحي والبحث الزراعي، في زمن هذه العولمة، يظل غير ذي جدوى بالنسبة لثلاثين مليون إفريقي ما زالوا يعانون إلى يومنا هذا من عجز غذائي لا يطاق ولا يحتمل.

إن ما أقوله هنا ليس من قبيل إطلاق أحكام قيمية، بقدر ما هو وصف لواقع الحال ولا هو بأي حال من الأحوال محاكمة لمبدأ العولمة، ولكن إذا كانت العولمة لا مناص منها، فإننا نأمل أن تفضي إلى تحول ذي بعد تضامني وأكثر مراعاة لمصير السكان المهمشين وأكثر إصغاء للأفارقة الذين ما زالوا مقصيين من مسلسل الاندماج العالمي.

ويتعلق الأمر إذن، بعولمة مؤنسة وبنظام ذاتي التقويم يحمل في طياته آليات تصحيح تضمن توازنه في الزمن وتجعله يدمج أكثر مما يقضي ويحول بالتالي دون أي تراجع مع المضي قدما نحو تحالف من أجل التقدم وتجاوز الذات.

وفي نظري، فإن التوازن المنشود يجب أن يروم كذلك الحفاظ على الخصوصيات والهويات الخاصة لكل مجتمع موقفا بذلك بين متطلبات الحداثة ومزايا الأصالة.

أصحاب الفخامة، أيها السيدات، أيها السادة،

إن بلدي المغرب، كما تعلمون، حظي سنة 1994 بشرف استضافة الجولة الأخيرة من مفاوضات «الغات» في مراكش والتي أسفرت عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

وبهذه المناسبة أعرب والدي جلاله المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وعيا منه بالانعكاسات المتعددة التي ستحدثها ظاهرة العولمة في اقتصاديات بلداننا، عن أمله في تنفيذ مخطط للتنمية الشاملة في إفريقيا. وكان هذا المخطط في تصوره يتوخى ترسيخ موقع البلدان الإفريقية في النظام التجاري المتعدد الأطراف مدشنا بذلك حلقة تقدم اقتصادي واجتماعي دينامية الحلقة ودائمة على مستوى القارة.

وإن راهنية هذا النداء المتبصر لعاهلنا الراحل، الذي كان شغله الشاغل تحقيق رخاء وطمأنينة الشعوب الإفريقية، قد أصبحت تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى. ذلك أننا نسجل بقلق أن إفريقيا لم تستفد إلا بشكل هامشي من نتائج تحرير المبادلات وذلك بالرغم مما أبدته المنظمة العالمية للتجارة من حسن نية.

إن هذا التهميش لإفريقيا في جميع القطاعات الحيوية على الصعيد الدولي يعرقل بشكل كبير اندماجها في منظومة التجارة المتعددة الأطراف.

إن قارتنا التي تتعدى ساكنتها 700 مليون نسمة، تمثل أقل من اثنين في المائة من التجارة العالمية وتكاد لا تتلقى سوى اثنين في المائة من مجمل تدفق الاستثمارات الدولية، تقتصر في مجملها على القطاعات المعدنية والنفطية.

وعلاوة على ما تشكو منه الدول الإفريقية من تأخر على مستوى أنظمتها الإنتاجية، وعدم استقرار الأسعار، فإنها تصطدم كذلك بإغلاق أسواق الدول الصناعية، أمام منتوجاتها الأكثر تنافسية. فقد خصصت الدول المتقدمة على سبيل المثال سنة 1999 أزيد من 300 مليار دولار كمساعدات للقطاع الفلاحي، وهو ما يمثل تقريبا مجموع الناتج الداخلي الخام لجميع البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

وتنضاف إلى إغلاق الأسواق السياسات التجارية وما يطبعها من تقييد يؤدي إلى فقدان حصص من السوق. كما أن تعميم المقاييس بالنسبة لكل منتج على حدة قد يصبح بدوره عائقا جديا من طبيعة غير جمركية.

إن الخسائر الكبيرة التي تتكبدها البلدان الإفريقية تتجاوز بكثير ما تحصل عليه من دعم عمومي للتنمية. كما أن المديونية الخارجية لإفريقيا التي قدرت سنة 1999 بحوالي 350 مليار دولار، تشكل عائقا كبيرا إضافيا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الدول الإفريقية. ومن ثمة تبدو الضرورة الملحة والعاجلة لإعادة النظر في هذه المديونية سواء من خلال إلغائها أو من تحويلها حتى تكون مصدرا لتوفير مناصب الشغل وموارد يمكن أن تعزز الاعتمادات الموجهة للقطاع الاجتماعي. وإن أملي لكبير في ألا تستمر هذه الوضعية وألا تبقى المجموعة الدولية متمسكة إلى ما لا نهاية بعولمة غير متوازنة وذات اتجاه وحيد، مبتعدة بذلك عن المبدأ الأصلي والشامل لمفهوم العولمة ذاته.

أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

إننا، نحن الأفارقة، واعون بمحدودية جدوى المساعدات الخارجية لتنمية بلداننا. كما أننا ندرك أن مسؤولية القضاء على الفقر ووضع تصور لتنمية مستدامة تقع على عاتقنا. وانطلاقا من هذه القناعة فإننا نعمل جاهدين، بإخلاص وعزم، على تسريع الاندماج القاري لاقتصادياتنا وتكثيفه حتى نجعل منه دعامة أساسية للقارة في المنظومة التجارية متعددة الأطراف.

ومن البديهي أن نجاح هذه السياسة يستوجب تعزيز المؤسسات الإقليمية وخلق مناطق للتبادل الحر تكون إقليمية أيضا.

وقد شكلت قمة الألفية التي عقدت في شتنبر الماضي بمقر الأمم المتحدة، مناسبة لقادة العالم قاطبة لتجديد التأكيد على تمسكهم بقيم التضامن واحترام الطبيعة ومحاربة الفقر وتقاسم المسؤوليات في مجال تعزيز أمن الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. كما برز في هذه القمة توافق من أجل إعادة هيكلة البنية النقدية والمالية والتجارية، التي تحكم النظام العالمي الجديد. لهذا فإنني أعرب عن أملي الكبير في أن تتمكن الدورة الاستثنائية من مستوى عال التي سنتعقد في السنة المقبلة حول موضوع «شراكة دولية من أجل التنمية» من تصور صيغ جديدة وغير مسبوق، بغية إرساء قواعد منصفة واستجلاء موارد إضافية لفائدة البشرية جمعاء، ولفائدة القارة الإفريقية بشكل خاص في سعيها نحو تحقيق تنمية قوية واندماج متسق.

ولإنجاح هذا المسعى النبيل، فإن إفريقيا تعول على تفهم فرنسا ودعمها، سواء لدى الاتحاد الأوروبي ولدى مجموعة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا، أو في حظيرة هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات بروتن وودز حتى يكون صوت قارتنا مسموعا ومصالحها مكفولة في عالم يسوده مزيد من التضامن الإنساني.

السيد رئيس الجمهورية الفرنسية،

إنني لحريص، باسم المملكة المغربية، على أن أشيد بالتزامكم شخصيا من أجل تحقيق هذا المسعى ومن أجل نصرته القضية الإفريقية. وإنني لأعلم أنكم حريصون، أشد ما يكون الحرص، على مقاومة كل شرخ أو إقصاء، وأنكم لن تدخروا جهدكم ولا جهد فرنسا للحيلولة دون أن تؤدي العولمة إلى شروخ وإقصاءات أخرى وأنكم ستعبئون طاقاتكم الأساسية من أجل المساهمة في تحقيق رخاء القارة الإفريقية وفي وضع مسلسل من شأنه أن يضمن اندماجها في زمن العولمة دون عراقيل أو كبوات وذلك لما فيه مصلحة شعوبها ومصلحة العالم أجمع.

أشكر لكم، أصحاب الفخامة حضرات السيدات والسادة، حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين،
إلى الحجاج المغاربة بمناسبة توجه أول فوج منهم إلى الديار المقدسة
الرباط، 07 ذوالقعدة 1421هـ الموافق فاتح فبراير 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حجاجنا الميامين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وبعد، فما أنتم تتأهبون للذهاب إلى البقاع المقدسة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة للقيام بأداء فريضة الحج التي هي الركن الخامس من أركان الإسلام، بعدما يسر الله لكم الأسباب، وتوفرت لكم الاستطاعة التي هي شرط للقيام بهذا الركن الهام من أركان الإسلام، ممتثلين لأمر ربنا الكريم في كتابه الحكيم حيث قال: «ولله على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً» ومستجيبين لنداء أب الأنبياء سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام الذي أمره الله عز وجل بأن يؤذن في الناس بالحج إذ قال في كتابه العزيز: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق».

حجاجنا الميامين،

إنكم ستلتقون بحول الله وتوفيقه على صعيد واحد مع مسلمين مؤمنين جاؤوا من مشارق الأرض ومغاربها ليشهدوا منافع لهم ويطوفوا بأول بيت وضع للناس بمكة المكرمة، ليكون مثابة للناس وأمناً ومهيبة للرسالة السماوية الخاتمة التي أنزلها الله على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، الذي ستشدون الرحال إلى مسجده بالمدينة المنورة ضارعين خاشعين شاهدين له بأداء الرسالة وتبليغ الأمانة صلى الله عليه وسلم وعظم وكرم.

ولتعلموا وفقكم الله، وباقي الحجاج والمعتمرين، أنكم ستكونون محط مراقبة ومتابعة من طرف سكان المعمور في زمن تعددت وسائل الاتصال فيه وتطورت وسائل الإعلام. فاحرصوا على أن تبرزوا للعالم عظم الإسلام وسموه الروحي وسماحته وعدله، وكيف أنه يؤلف بين القلوب ويساوي بين الأعراق والشعوب، إذ الكل سواء في ضيافة الرحمان لا فرق بينهم إلا في التقوى والعمل الصالح

والكل خاضع لله تعالى متوجه إليه يرجو رحمته وثوابه مردداً : «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد، والنعمة، لك والملك لا شريك لك» .

فكونوا رعاكم الله ممثلين للآداب الإسلامية المسنونة في الحج، حريصين على تطبيق الواجبات واجتناب المنهيات مسارعين إلى فعل الخيرات مستعينين بلوغ مرادكم بالبعثة العلمية التي هيأتها لمرافقتكم وزارتنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، مستحضرين في حلكم وترحالكم حرمة تلك الأماكن المشرفة مقدرين قول الله تعالى فيها : «إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة التي حرّمها وله كل شيء وأمرت أن أكون من المسلمين»، وقول جدنا سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم : «إن هذا البلد حرّمه الله لا يعضد شوكة ولا ينفر صيده» .

فتزودوا، رحمكم الله وأصلح بالكم ويسر سبل حجكم، بالتقوى والعمل الصالح في معاملاتكم الخاصة والعامة، ولا يغيب عن بالكم أنكم في عبادة. لهذا نوصيكم بخفض الجناح واللين والتسامح والاعتدال لتغنموا جزيل الثواب وعظيم الأجر امتثالاً لقوله تعالى : «ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب» .

معشر الحجاج والحاجات،

سيتيح لكم موسم الحج، زيادة على قضاء مناسك الحج والعمرة، فرصة للتعارف والتآلف والمذاكرة مع مسلمين من مختلف شعوب الأرض جاؤوا مثلكم إلى تلكم الرحاب الطاهرة يلتمسون ما يلتمسونه من فضل ونعمة، فكونوا خير سفراء لبلدكم الذي ما فتى يدافع عن الإسلام والمسلمين ويعمل على جعل كلمة الله هي العليا مصداقاً لقوله تعالى : «إن الدين عند الله الإسلام» .

وليكن في سلوككم ولين جانبكم وحسن معاشرتكم خير عربون على تمسككم بأخلاق الإسلام ومحامده مذكرين بمواقف ملوككم والصالحين من بني وطنكم في نشر الإسلام والدفاع عن المسلمين عبر الدهور والسنين. كما لا تغب عنكم العلاقات الوطيدة التي تربطنا بالمملكة العربية السعودية وقائدها خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، والأسرة الملكية في تلكم الربوع، وما تبذله حكومته الرشيدة وشعبه الأبوي من جهود لتوفير الأمن والراحة لصيوف الرحمان، حتى يقضوا مناسكهم ويوفوا نذورهم ويظفوا بالبيت العتيق في أمن وأمان وعلى الوجه المطلوب. فاحرصوا رعاكم الله على التعاون مع من نصبوهم لخدمتكم واحترام القوانين والضوابط التي وضعت لصالح الحجاج والمعتمرين وتطبيقها بإخلاص وأمانة.

وقد أصدرنا تعليماتنا لحكومتنا عامة ووزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية خاصة للعمل على تهييء كل الأسباب والوسائل لتيسير أداء هذه الشعائر على رعايانا المتوجهين إلى الديار المقدسة وتزويد مختلف البعثات المرافقة لهم بما يلزم لقيامها بواجبها على أكمل وجه وأحسنه. فتعاونوا معهم واهرعوا إليهم كلما احتجتم لتظفروا بما تريدون حتى لا تضيعوا هذه الفرصة التي سخرها الله تبارك وتعالى لكم والتي يباهي فيها بكم ملائكته من حيث الطاعة والامتثال والتزلف والإنابة إليه، جاعلين نصب أعينكم قوله تعالى : «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب» . وقوله صلى الله عليه وسلم : «من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» .

حجاجنا الميامين،

لا شك أنكم تذكرون بأن والدنا المقدس جلالة المغفور له الحسن الثاني نور الله ضريحه، كان له فضل جمع أول مؤتمر إسلامي للدفاع عن أولى القبليتين وثالث الحرمين، وبقي، رحمه الله، مهتماً بقضية استخلاص القدس الشريف والتطلع إلى الصلاة في المسجد الأقصى إلى أن التحق بالرفيق الأعلى، فحملنا المشعل بعده لنواصل تحقيق مبتغاه ونصلي في ذلكم المسجد الذي تشد إليه الرحال بحول الله مع قوته. فلا تنسوا وأنتم تتحدثون مع المسلمين التذكير بهذه الحقيقة والتشديد على توحيد الصف الإسلامي للوصول إلى ذلكم المبتغى، داعين بالمغفرة والرضوان لمحرر البلاد جدنا المقدس محمد الخامس ورفيقه في الكفاح باني المغرب، والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، رضي الله عنهما وأرضاهما، وجعلهما في مقعد صدق مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

ولا تنسوا حجاجنا الميامين، وأنتم في تلكم البقاع الطاهرة وخاصة في عرفات، ما عليكم من حق الدعاء لملككم أمير المؤمنين حامي حمى الملة والدين، الساهر على راحتكم واطمئنانكم، والمتفاني في إسعادكم وإصلاح شأنكم في الحال والمآل وما عليكم من حق الدعاء بخير لوطنكم ومواطنيكم، فاسألوا الله دوام النصر والعز والتأييد والساد وأن يسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ويجعلنا دائما وأبدا هادين مهتدين، وبيقيناً ناصرين للإسلام منصورين به، وأن يحفظنا في شقيقنا السعيد المولى الرشيد وسائر أفراد أسرنا الملكية، مكلوثين بحب شعبنا، وأن يجعل بلدنا آمنا مطمئنا موفور الخيرات دائم المسرات ويكلاً جهودنا الإصلاحية بالتوفيق والنجاح، وأن يسلك بنا دوماً سبل الصلاح والفلاح لنحقق لأمتنا ما تعلقه من آمال على قيادتنا وعهدنا الزاهر.

جعل الله حجكم مبرورا وسعيكم مشكورا وحقق لكم الرجاء وتقبل منكم الحج والعمرة والزيارة وردكم إلى بلدكم وأهلكم سالمين غانمين آمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المنتدى الإقليمي العربي لمنظمات المجتمع المدني حول الطفولة
الرباط، 20 ذو القعدة 1421 هـ الموافق 14 فبراير 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إننا لسعداء بأن يحتضن المغرب اجتماع المنتدى الإقليمي العربي لمنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الطفولة، لتدارس أوضاع الطفل العربي وتقويم ودعم الجهود التي بذلت في سبيل معالجة إشكاليات تنمية قدراته وتربيته وممارسة حقوقه. مرحبين بجميع ممثلي المنظمات والشخصيات المرموقة المشاركين في هذا المنتدى، اعتبارا لكون ملتقاكم يعد محطة أساسية لبلورة مساهمة عربية فعالة في القمة الأممية للطفل، وتقديرا لما أصبح لمنظمات المجتمع المدني من دور طلائعي في صنع السياسات الوطنية والدولية، مشيدين بروح التعاون المخلص التي أبدتها من أجل عقد هذا المنتدى كل من المجلس العربي للطفولة والتنمية والمكتب الإقليمي لمنظمة اليونيسيف والمعهد العربي لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الطفل بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة،

إن السياق العالمي الذي ينعقد فيه هذا المنتدى يتميز بتكثيف الجهود الدولية في سبيل دعم حقوق الإنسان وترسيخ كرامته انطلاقا من تطبيق الأوفاق والمعاهدات الدولية المصادق عليها في هذا الشأن، ولا سيما ما يتعلق منها بحقوق المرأة والطفل المترابطين عضويا بحكم أن الرعاية الموصولة لاستكمال نضج الطفل وتأهيله لممارسة ما ينتظر منه من إبداع وعطاء، رهينان بالنهوض بحقوق المرأة وإدماجها في التنمية.

ولا شك أنكم تشاطروننا الاعتقاد بأن تحقيق ما نتوخاه من أهداف نبيلة يتطلب منا تعبئة جهودنا دوليا وعربيا ووطنيا من أجل تحرير الطفولة من كل العوائق التي تحيط بها، وحمايتها من المخاطر التي تهددها كالحرمان من الأسرة وتفشي الأمراض وانعدام التمدرس والاستغلال الشائن والمعاناة من سلبات الهجرة، فضلا عما يقاسيه أطفال بعض بلداننا العربية من الآثار المدمرة للحصار وللتشريد والتقتيل وفي مقدمتها أطفالنا الأعراف في فلسطين الجريحة، مستشعرين ضرورة اضطلاع المجتمع المدني بمسؤولياته الكاملة كقوة

تأطيرية واقتراحية فاعلة في مجال رعاية الطفولة، بتعاون وثيق وحسن تنسيق مع السلطات الحكومية المختصة مستثمرا في ذلك تراثنا الحضاري المشرق والقيم الكونية لعصرنا الزاخرة بالحث على تكريم الطفولة.

لذلك ننتظر من هذا المنتدى وكما هو جدير بمؤهلات المشاركين فيه، أن يخلص من خلال أشغاله إلى تقويم شمولي ودقيق بخصوص القضايا التي سينكبون على مدارستها ليضعوا أمام حكومتنا العربية تصورات موضوعية، وتوصيات عقلانية وواقعية، تمكن من وضع استراتيجيات وطنية وقومية لتنمية الطفولة العربية. كما تمكن من توزيع الأدوار والمسؤوليات توزيعا محكما بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مع إشراك فاعلين جدد في هذا المجال، ومن كل القطاعات الخاصة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية وبلوغ أهدافها المرسومة في آجالها المحددة. وهذا ما سيمكن عالمنا العربي قبل كل شيء من المساهمة الفعالة في القمة العالمية للطفل من منطلق المعرفة الميدانية لواقع طفولتنا ومتطلبات بناء مستقبلها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب اليوم ليواصل المسيرة الحثيثة للنهوض بأوضاع المرأة والطفل التي كان جلاله والدنا المنعم جلاله المغفور له الملك الحسن الثاني، قد أسس قواعدها حريصا على تثبيت المغرب بالإعلان العالمي لحقوق الطفل بتوقيعه الشخصي الكريم عليه واضعا الآليات الضرورية لمتابعة تنفيذ التزامات المغرب به، وذلك بإحداث المرصد الوطني لحقوق الطفل، الذي تمكن بفضل الرئاسة الفعلية لشقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، من تفعيل تلك الحقوق في انسجام تام بين تعاليم ديننا الحنيف والتزاماتنا الدولية.

وقد واصلنا هذه المسيرة الاجتماعية منذ اعتلينا عرش المغرب، فاتحين أمامها آفاقا رحبة ومضفين عليها كامل رعايتنا من منطلق إيماننا الراسخ بأن العناية بالطفل وبالمرأة جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، وبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي. فأنطنا شؤون المرأة والطفل والأسرة بوزارة خاصة وجعلنا من برلمان الطفل مؤسسة قارة لتربية أطفالنا على ممارسة الديمقراطية، حريصين في هذا الصدد على أن تتفاعل وتتكامل جهود حكومتنا ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال. كما دعمنا اللجنة الوطنية التحضيرية للقمة الأممية للطفل بإسناد رئاستها الفعلية إلى شقيقتنا الأعز، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وإيلاء المجتمع المدني المكانة البارزة ضمن مكوناتها.

وإننا لنأمل في أن يجد منتداكم في المغرب امتدادا للوطن العربي بكل انشغالاته وتطلعاته وبكل طاقاته وإمكاناته، واضعا خبرته وتجاربه بين يدي أشقائه، مستفيدا أيضا من بلورة سياسة وطنية وقومية شاملة يضطلع فيها المجتمع المدني العربي بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه في النهوض بأوضاع الطفولة العربية، والإسهام الفعال في بلورة موقف دولي أكثر انفتاحا على الواقع المزري لشرائح واسعة في طفولة دول الجنوب، داعين الله أن يعينكم ويتوج بالنجاح جهودكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة التاسعة للجامعة الشتوية المنظمة حول موضوع
«الإعلام والتواصل في بناء المغرب العربي»
مراكش، 23 ذوالقعدة 1421هـ الموافق 17 فبراير 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بمناسبة عقد جامعة القاضي عياض للدورة التاسعة للجامعة الشتوية المغاربية، منوهين بالموضوع الذي اخترتموه لها حول دور وسائل الإعلام والاتصال في بناء اتحاد المغرب العربي، والتي أبيننا إلا أن نسبغ عليها رعايتنا السامية إيماناً من جلالتنا بالدور الحاسم لهذه الوسائل في تفعيل مسيرة الاتحاد المغاربي، ولكون تنظيم هذه الندوة الهامة يتزامن والذكرى الثانية عشرة لتوقيع معاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب العربي.

وإنه لحدث تاريخي عظيم كان للمغرب شرف احتضانه والإسهام المخلص في تجسيد طموحات شعوبنا المغاربية من خلاله، رفعا لتحديات الحاضر وكسبا لرهانات المستقبل ووفاء لتاريخ طويل تجلت فيه الوحدة المغاربية عقيدة ولغة وتاريخاً وثقافة، وتوالت عبر عصوره المتلاحقة مظاهر التواصل بين شعوبنا برغم محدودية الوسائل، وقصور الإمكانيات ووفاء كذلك لمرحلة النضال التحريري من الاستعمار التي كانت فيه شعوبنا تضع اليد في اليد من أجل استرجاع حريتها واستقلالها.

وها نحن اليوم نواجه أشكالا أخرى من التحديات التي تفرض علينا نفس التضامن والتوحد في جبهة واحدة.

إن اختيار موضوع دور الإعلام والاتصال في بناء المغرب العربي لدورتكم هاته، وفي مرحلة تتسم باتساع تأثير نظام العولمة ليمثل تجاوب المؤسسة الجامعية مع متطلبات هذا المشروع المغاربي، وتجاوب الفاعلين في المجتمع المدني من خلالها مع مطامع شعوبنا في نسج ذلك المشروع الوحدوي وتجاوز التعطيل المفتعل لمسيرته بالعمل الممنهج على توظيف معطيات الثورة التكنولوجية للاتصال والإعلام في المجال الذي يخدم بناء الاتحاد المغاربي وترسيخ قواعده وتنمية فعالياته وتجسيد تواصلها وتكاملها.

ومما لا شك فيه أن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، قد أصبح بمثابة القاطرة التي تحرك نظام العولمة التي تقوم على إلغاء القيود التنظيمية والحدود الوطنية أمام تسويق الإنتاج الصناعي والخدمات والثقافي وتحقيق تحرير الاقتصاد والتجارة على أوسع نطاق ممكن. وهذا يقتضي التفاعل مع المتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال عبر الحواسيب وشبكات الأنترنت والمراسلات الإلكترونية، ويقتضي، بالتالي، الالتحاق الضروري بركب مجتمع المعرفة والاتصال الذي تبزغ معالمه اليوم وتفتح المجال أمام سوق عالمية متكاملة ترسخ فيها أقدام أقطاب جدد يتحكمون في الاقتصاد العالمي ويتفاعلون مع دينامية اقتصادية وتجارية وثقافية جديدة تشكل تحديا سافرا لكل الشعوب العاجزة عن ملاحقتها.

وإيماننا من جلاتنا بضرورة التفاعل مع هذه العولمة تفاعلا إيجابيا وتأهيل شعوبنا لخوض غمارها على نحو يمكنها من كسب رهاناتها، فإن تفعيل مؤسسة الاتحاد المغربي بعد اليوم ضرورة حيوية أكثر من أي وقت مضى، لا لمواكبة تطور الحضارة الإنسانية فحسب، ولكن للحفاظ على هويتنا الثقافية ووجودنا الاقتصادي وفرض مصالحنا الحيوية في عالم لا مجال فيه للكيانات الهشة أو المنغلقة على ذاتها أو الضعيفة.

وإننا نعتبر أن لتكنولوجيات الإعلام والاتصال دورا حاسما في تفعيل بناء الاتحاد المغربي نظرا لكونها تعد اليوم دعامة أساسية للاقتصاد الجديد وطلبة صناعات القرن الحادي والعشرين، واعتبارا كذلك لما لاستثمارها على أحسن وجه ممكن من أثر فعال في تأهيل نظام التربية والتكوين وحفز التنمية الاقتصادية، والإسراع بوتيرة التبادل الثقافي والتجاري، فضلا عن كونها المعين الجديد الذي لا ينضب للتشغيل والمقياس الحقيقي للتقدم.

حضرات السيدات والسادة،

إن للإعلام والاتصال بمختلف آلياته ووسائطه دورا حيويا في تمكين شعوبنا ومجتمعاتنا من استيعاب ما تمليه المرحلة من تجاوب فعلي ومثمر لترسيخ عقيدة الاتحاد في النفوس والانتقال بها من المشروع إلى الممارسة.

لقد أكدت تجارب الدول المتقدمة أن الحكومات لا تتحمل وحدها عبء تدبير شؤونها وإن كانت هذه الحكومات تتحمل القسط الأكبر من ذلك التدبير، إذ على كل مجتمع أن يعبئ قواه وطاقاته للتكامل مع فعاليات الدولة لتحقيق الأهداف المرسومة، وقد تأكدت هذه التجربة بصفة خاصة بعد أن زعزعت ثورة التكنولوجيا بنيران المجتمع التقليدي، عاملة على بزوغ مجتمع جديد تتكامل كل فعالياته مستفيدة من أوجه التقدم التي شهدتها مجال الإعلام والاتصال فاسحة المجال أمام المؤسسات والجمعيات والمنظمات الممثلة للمجتمع المدني، للعمل سويا مع المؤسسات الحكومية في تحقيق التنمية والتعايش الأمثل في ظل دولة الحق والقانون.

وفي سياق هذا التحول العميق، أصبحت الفعاليات الاقتصادية المنتجة والفعاليات الثقافية المبدعة تخترق القضاء والحوافز بالصورة وبالكلية والرمز وتتجاوز الحدود الوطنية في تسويق إنتاجها، بحيث أصبح التنظيم العمودي للسلطة والمال والإعلام يتراجع شيئا فشيئا أمام تنظيم أفقي يقوم على التواصل المباشر والمبادرات الفردية والتدبير المتعدد الأطراف والفرقاء والأبعاد. إنه مجتمع الشبكات والعلائق المتبادلة المتحررة من كل مراقبة. وهذا ما يستلزم في نفس الوقت ضبط هذه الشبكات وتوجيهها لخير المجتمع للحفاظ على هويته وتنسيق الجهود المبذولة لصيانة وحدته وترسيخ مثله العليا.

من هذا المنظور إلى دور وسائل الإعلام والاتصال في تعميق الوعي بالذات في مجتمع عالمي منفتح والحفاظ على الهوية الثقافية مع مواكبة الحضارة المعاصرة في تطورها وتقدمها تتحدد استراتيجية توظيف وسائل الإعلام في بناء اتحاد مغربي، يتأسس من خلاله

ما نتطلع إليه من مواطنة مغربية تصهر مجتمعاتنا في المغرب العربي الكبير، بما يتعين أن تشيعه ثقافة الاتصال والقيم المشتركة المغربية من قيم التضامن والإخاء وترسيخ ثوابت الهوية المغربية التي هي من نسج تاريخ عريق وعميق الجذور لا سبيل إلى تجفيف منابعه الثرية ولا توقيف مسيرته الهادفة.

فعلیکم - معاشر الأساتذة الجامعيين المغاربة - أن تتعمقوا في أبعاد الدور الذي تضطلع به مؤسسات الإعلام والاتصال في بلداننا المغربية، من أجل تعميق الوعي بحتمية الاتحاد وخلق دينامية إعلامية تستمد قوتها من مشروعيتها، والإجماع على تحقيق أهدافه مساهمين إلى جانب الفعاليات الأخرى الموازية في التعبئة والتحسيس بضرورة العبور من الحلم إلى الواقع ومن التخطيط إلى الممارسة منوهين سلفا بالإرادة البناءة التي تجمعكم اليوم للنقاش المثمر والدراسة المعمقة، راجين لضيوف الندوة مقاما طيبا في بلدهم الثاني المغرب ولأشغالها النجاح والتوفيق.

والسلام علیکم ورحمة الله تعالی وبرکاته .

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالة الرئيس الهندي
نيودلهي، 03 ذو الحجة 1421 هـ الموافق 27 فبراير 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

نود في البداية أن نعبر عن مدى سعادتنا بهذه الزيارة الرسمية الأولى التي نقوم بها إلى بلدكم العظيم الذي نكن لقادته وشعبه كامل التقدير. إننا لمعجبون جدا بحضارتكم وثقافتكم الضاربة جذورها في أعماق التاريخ بما تحملانه من أبعاد إنسانية وروحية وثقافية وكذا بالعبقرية التي مكنت الهند من تبوء مكانة متميزة بين الديمقراطيات الحديثة.

ونود كذلك أن نعرب لكم فخامة الرئيس عن تشكراتنا لحفاوة الاستقبال وللعبارات النبيلة التي تفضلتم بها في حق شخصنا وبلدنا.

فخامة الرئيس،

إن عمق العلاقات المغربية الهندية التي يعود تاريخها إلى القرن الرابع عشر، يمثل مكسبا هاما كفيلا ينسج أواصر وثيقة ومتميزة بين البلدين، تستند على أسس متينة تطبعها روح التفاهم والاحترام المتبادلين وتحمل في طياتها عناصر الاستمرارية والنجاح.

إن هذه العلاقات الجيدة تجسدها رؤيتنا المشتركة وتطابق وجهات نظرنا إزاء العديد من القضايا الجهوية والدولية، كما يجسدها إيماننا المشترك بقيم العدالة والشرعية الدولية وأمن ورفاهية الشعوب.

وتحضرنا في هذه اللحظة ذكرى الراحل المهاتما غاندي، ذلكم الزعيم العظيم الذي يحق للهند أن تفخر برسائله الداعية إلى السلم والتسامح والأخوة.

وقد ظلت هذه القيم حاضرة في ذهن كل من الراحل جواهر لال نهرو، وجدي جلالة المغفور له محمد الخامس الذين سخرا كل جهودهما لخدمة حركة دول عدم الانحياز وإشعاعها بما يدعم الحركات الوطنية التحررية. وقد مهد ذلك الطريق لإقامة تعاون بين بلدان الجنوب والدفاع عن المصالح العليا للدول النامية.

لقد كان لزيارة فخامتكم لبلادنا سنة 1993 بصفتكم آنذاك نائبا للرئيس، بالغ الأثر لدى جلالة والدنا المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، مشكلة بذلك خطوة هامة في درب تعزيز علاقتنا الثنائية التي ما فتئت تتطور يوما عن يوم، ومفضية في الوقت نفسه إلى ترسيخ مزيد من التضامن والدعم المتبادلين بين شعبينا. كما أن زيارتكم تلك سمحت لنا باللقاء بكم والتباحث معكم حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

إن هذه الروابط التاريخية والإرادة السياسية التي تحدونا، مكنتنا من قطع أشواط هامة في درب علاقتنا. وفي هذا الصدد نسجل بارتياح كبير جو الثقة والتفاهم الذي عكسته بوضوح الزيارة التي قام بها معالي الوزير الأول الهندي، السيد أتال بيهاري فاجبايي للمغرب وتلك التي قام بها وزيرنا الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي للهند، كما ننوه بالمشاريع المشتركة المهمة التي تحققت في القطاع الصناعي وكذا تلك التي ستجيز في المستقبل القريب في المجال السياحي.

وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن نثني على الجهود المبذولة لتفعيل التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية من أجل استغلال الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها البلدان، ولتحقيق هذا الهدف ندعو كافة الفاعلين المعنيين لبلورة تصور جديد يتماشى والتحويلات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

في الوقت الذي يشهد فيه عالمنا اليوم تطورا متسارعا نتيجة الثورة الإعلامية وتطور التكنولوجيا الحديثة، نلاحظ مع الأسف أن اقتصاديات معظم الدول النامية ما زالت هشة.

وبالنظر إلى التباين الحاصل بين الشمال والجنوب يحدونا الأمل في أن تعمل المجموعة الدولية من خلال مؤسساتها النقدية والمالية والتجارية على خلق مناخ يفضي إلى توزيع أفضل للثروات العالمية.

وفي السياق ذاته، فإن الوضعية الدولية الراهنة، تستدعي تعديل ميثاق منظمة الأمم المتحدة وإعادة هيكلة مجلس الأمن بما يتماشى والوضع الجيوسياسي الجديد للعالم، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية ومصالح البلدان النامية. فهذه الإصلاحات من شأنها أن تؤدي حتما إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلم في العالم ودمقرطة العلاقات الدولية وتدعيم كافة المبادئ النبيلة التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة. وإنما لعلنا لعلنا يقرين من أن الهند ستضطلع بدور بارز في هذا المسلسل.

فخامة الرئيس،

لقد تشبث المغرب على الدوام بمبدأ الحوار والتسامح والتعايش السلمي وما فتئ يدعو إلى التقارب بين الأمم والشعوب فضلا عن نبذه لكل أشكال العنف وإدانتته للإرهاب والتطرف.

وفي هذا الإطار، لا يفوتنا أن نشيد بحكومتي بلدينا لتشبهتهما بهذه القيم الداعية إلى الحوار والتواصل، كما نسجل بارتياح عميق اعتماد بلدينا احترام الشرعية الدولية كمبدأ أساسي لسياستهما الخارجية.

فخامة الرئيس،

بحكم المكانة التي يتمتع بها المغرب في إفريقيا وعلاقاته المتميزة مع الدول الإفريقية، فإننا نولي اهتماما بالغاً للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تعاني منها البلدان الإفريقية؛ وقد دعا المغرب باستمرار في إطار التضامن الإفريقي، المجتمع الدولي إلى الالتزام بدعم القارة الإفريقية في سعيها نحو تحقيق انطلاقة حقيقية تمكنها من استعادة دورها الحضاري وتساهم في استتباب الأمن والاستقرار العالميين.

فخامة الرئيس،

إن الوضع في منطقة الشرق الأوسط شكل دوماً أحد أبرز انشغالاتنا. وقد دعا المغرب اعتباراً لدوره في مسلسل السلام بالشرق الأوسط إسرائيل إلى احترام التزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما أن المملكة تدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وفقاً للقرارات الدولية.

إن الوضع الإنساني المزري الذي يعيشه الشعب العراقي ليحثنا على العمل من أجل إزالة كل العراقيل التي تحول دون رفع الحظر الاقتصادي عن العراق ووحدته الترابية.

ونود في الختام أن نجدد الإعراب لفخامتكم ولحكومتكم وللشعب الهندي عن تشكراتنا وامتناننا على ما أحطتمونا به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم إلى الوقوف احتراماً لفخامة الرئيس كوشرين رامان نارايانان، وتعبيراً عن متمنياتنا لفخامته بدوام الصحة والعافية وللشعب الهندي بمزيد من التقدم والرفاهية.

وإننا نرجو من الله العليّ القدير أن تظل العلاقات بين جمهورية الهند والمملكة المغربية وطيدة وناجحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس

إلى القمة العربية

عمان، فاتح محرم 1422هـ الموافق 27 مارس 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن تنعقد القمة العربية في رحاب المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، معربا عن أمني في أن يكون هذا اللقاء العربي منطلقا لعهد جديد في تعزيز عملنا العربي ومسيرتنا المشتركة.

وأود، بهذه المناسبة، أن أتقدم بالتهنئة الخاصة إلى أخي العزيز جلاله الملك عبد الله الثاني بن الحسين رئيس القمة، الذي وفر لهذا الجمع المبارك والأخوي ما يمكنه من تحقيق غاياته الخيرة ومقاصده النبيلة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن انعقاد القمم العربية بشكل دوري ومنتظم يجب ألا يكون غاية في حد ذاته، وإنما هو جسر يفضي إلى تفعيل آليات العمل العربي المشترك، وتسخيرها للقضاء على أجواء التوتر أينما وجدت في الفضاء العربي، كما يجب أن تشكل لقاءاتنا هذه قوة دافعة للنهوض بالإنسان العربي من خلال معالجة قضايا التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، والتفكير بشكل جماعي لإيجاد الوسائل العملية الكفيلة بجعل أمتنا تسير في ركب العالم المتقدم، الذي يسير بخطى سريعة وفق منطق لا يأبه بالضعيف معترفا فقط بالقوة الاقتصادية والثقافية والعلمية المدعومة بسلاح التكنولوجيا الحديثة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

تعتقد هذه القمة في ظروف بالغة الأهمية، مما يستوجب التجرد والسمو عن الأمور الظرفية بكل مسؤولية وحكمة وتعقل والتفكير- وذلك وفق منظور يستوعب الخيارات الأوسع- في مستقبل أمتنا وأجيالنا، فضلا عن خلق مناخ عربي جديد نحن في أمس الحاجة إليه لرفع كل التحديات مما يتطلب بذل قصارى الجهود وتوظيف كل الطاقات للوصول إلى رؤية موحدة بما يضمن للإرادة العربية الفاعلية اللازمة لحماية الحقوق القومية وتحقيق آمال وتطلعات شعوبنا، ولعل في تجربة السنوات الماضية ما يكفي لندرك جميعا

أهمية تماسكنا ووحدة كلمتنا. وستظل المملكة المغربية، من هذا المنطلق، عاقدة العزم ملتزمة بالمساهمة في كل عمل يهدف إلى لم الشمل وتوحيد الصفوف بما يخدم المصلحة المشتركة لأمتنا ويحقق أمنها واستقرارها ومناعتها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إننا لندرك جميعا خطورة الوضع في الأراضي الفلسطينية وما آلت إليه عملية السلام، ذلكم الوضع الذي يجب أن يبقى في مقدمة انشغالاتنا وضمن أولوياتنا ويحتم علينا أن نكون في مستوى المسؤولية والأمانة. فالأحداث والتطورات الخطيرة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية نتيجة للسياسات الإسرائيلية الممنهجة تجاه الشعب الفلسطيني وتحديها لقرارات الشرعية الدولية وتجاهلها لكل نداءات السلام لتقتضي اتخاذ الخطوات والخيارات العملية وتوفير الإمكانيات اللازمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية حتى يتمكن من انتزاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وبالرغم من خيبة الأمل الناجمة عن عدم توصل المفاوضات إلى تحقيق تقدم حقيقي في مسار السلام يتوج بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، فإن إيماني قوي بأن خيار السلام هو الذي سينتصر في نهاية المطاف، فذلك هو منطوق التاريخ.

ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقي كرئيس للجنة القدس، فإنني لن أدخر أي جهد من أجل تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة بما يمكن من استرجاع جميع الأراضي العربية المحتلة والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن النهوض باقتصاديات الدول العربية وتحسين ظروف عيش شعوبنا مرتبط بضرورة إدراكنا للمتغيرات والتحديات التي يشهدها العالم في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع حيث يتزايد الاهتمام بدور التكنولوجيا الحديثة في شتى مناحي الحياة وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية.

إن هذه التحولات تكرر مسلسل عولمة الإنتاج والتبادل والتمويل متجاوزة الحدود المرسومة للاقتصاديات الوطنية. وقد أصبح جليا أن عهد أنظمة العزلة الاقتصادية وفلسفة الاكتفاء الذاتي قد ولى لتحل محله طموحات الانفتاح والتبادل وعيا من الدول بأن التنمية الاقتصادية أصبحت تتحكم فيها عوامل التنافسية وترجيح كفة تبادل المنافع والاستباق إلى الإبداع والجودة والتفوق.

وهذا ما يحتم علينا أن نعقد العزم الصادق ونبذل المزيد من الجهود لجعل التعاون بيننا في مجالات الاقتصاد والتجارة واقعا حقيقيا من خلال نهج أساليب عقلانية. ولن يتأتى بدون ذلك تحقيق أي تكامل اقتصادي عربي مهما كان نوعه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن المغرب الذي لم يأل جهدا في تسخير كل طاقاته من أجل دعم الصف العربي وانتهاج الحوار العقلاني البناء والتضامن مع أشقائه في كل القضايا المصيرية والجنوح إلى السلم والاستقرار والتنمية الإنسانية الشاملة، ليسعدنا مرة أخرى أن يجدد هذا الالتزام والسير في منحاها.

وإنني لأدعو الله العلي القدير أن يبارك أعمال هذه القمة، سائلا إياه تعالى أن يجعلنا جميعا ممن يعمل صالحا ويعزز القول بالعمل لما فيه خير أمتنا العربية، كما أسأله تعالى أن يوفقنا إلى ما فيه رضاه ويلهمنا سبيل الرشاد. إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى التجريدة المغربية المتوجهة إلى الكونغو الديمقراطية
الرباط، 18 محرم 1422 هـ الموافق 13 أبريل 2001 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف وجنود التجريدة المغربية المتوجهة إلى جمهورية الكونغو الشقيقة،

يطيب لنا أن نعبر لكم عما يخالجننا من اعتزاز ونحن نتوجه إليكم بخطابنا هذا قبيل سفركم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية،
معربين عما يغمرنا من ابتهاج ونحن نقدم على إيفادكم إلى هذا البلد الإفريقي الشقيق، تأكيداً منا للسير على النهج القويم لأسلافنا
المنعمين والتشبث بسننهم الحميدة ولما ينطوي عليه إيفاد تجريدكم أيضاً من أبعاد تاريخية عميقة.

إنكم تدركون ولا شك، هذه الأبعاد حينما تستحضرون ذكرى أول تجريدة عسكرية مغربية بعثها جدنا المنعم، صاحب الجلالة
المغفور له الملك محمد الخامس إلى الكونغو إثر حصول المغرب على الاستقلال واكتمال تنظيم القوات المسلحة الملكية، فكان
جلالته، رحمه الله، يرمي من خلال ذلك إلى مساعدة شعب الكونغو على تجاوز العقبات وتذليل الصعوبات التي واجهته غداة
استقلاله تشبثاً من جلالته، رحمه الله، بمقررات الأمم المتحدة وتجاوبا مع الأهداف والمبادئ التي سطرها ميثاقها.

وها نحن اليوم، نبعثكم بدورنا إلى هذا البلد الإفريقي الشقيق وفاء منا لتلك الأهداف وتشبعا بفلسفة وحكمة والدنا المنعم صاحب
الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، الذي سار على نفس المنهج حين بعث بتجريدات متعددة إلى هذا البلد الإفريقي
الصديق، وكذا إلى جهات أخرى دفاعاً عن الشرعية الدولية وعن السلام والحرية والوحدة الترابية والسيادة الوطنية. فسيروا على خطى
وأثار هذه التجريدات تجسيدا للروابط الإفريقية الوطيدة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار
مبادئ الحضارية وإيماننا الراسخ بوحدة المصير الإنساني المشترك بين الشعوب.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

لقد كان قرارنا بإرسال هذه التجريدة المباركة نابعا من حرصنا على المحافظة على موقع بلادنا المتميز داخل المجتمع الدولي، مستجيبين
لطلب الأمم المتحدة حفاظا على تلکم المثل العليا وعلى مبادئ السلام والحرية والكرامة.

ولكي تتمكنوا من القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل عليكم أن تدركوا - حفظكم الله - أن الأمر يتطلب منكم تفهم الوضع والإلمام به والإحاطة بجميع جوانبه، كما يتطلب منكم، كشرط أساسي، المشاركة بكل حياد وفي تناسق تام مع جميع الممثلين لهيئة الأمم المتحدة ومع كل الأطراف المعنية.

فاحرصوا - رعاكم الله - على أن تمثلوا المغرب أحسن تمثيل وعلى أن يكون حضوركم مشرفا لكم ولوطنكم، متحلين بتقاليدنا العسكرية العريقة، جاعلين من هذا الحضور خير تعبير عن مواقفنا الإنسانية النبيلة، مبرهنين على قدرتكم على حسن الاندماج والتكيف مع جميع الأوضاع بما يقتضيه ذلك من انضباط ونكران للذات واحترام الآخرين متمسكين بسلوككم وأخلاقكم العالية مما عهدناه فيكم على الدوام.

وكونوا خير مثال للجندي المغربي خبرة وسلوكا مع التحلي الكامل بالفضائل الدينية والخصال الحميدة التي تتصف بها دوما قواتنا المسلحة الملكية.

نسأل الله عز وجل أن يوفقكم ويرعاكم حتى تؤدوا مهمتكم على الوجه الأكمل متطلعين إلى تحقيق ما خلفته مشاركات المغرب المتعددة من سمعة حميدة وذكر حسن وسدد خطانا وأنجح مساعينا في بلوغ ما نتوخاه لخير بلادنا وقارتنا الإفريقية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى ندوة «مغربية الصحراء في التراث التاريخي والأدبي»
تطوان، 25 محرم 1422هـ الموافق 20 أبريل 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إننا حينما نتوجه إليكم بهذه الرسالة الملكية في مفتتح أشغال ندوتكم عن مغربية الصحراء في الخطاب التاريخي والأدبي، إنما نود أن نعرب لكم عن رضانا وسابغ رعايتنا لهذه التظاهرة التي تنعقد بمدينة تطوان المجاهدة، التي ظلت وشائج القربى موصولة بينها وبين مختلف رعايانا في الصحراء طيلة فترة الاستعمار الإسباني لشمال المملكة وجنوبها وأن ننوه بجعل العمل الفكري والجهاد الثقافي في سبيل تثبيت الوحدة الوطنية المغربية وصيانتها موازين لكل عمل وطني آخر.

فمغربية الصحراء حقيقة تاريخية تتجلى في التراث الفكري والأدبي، في الظواهر المولوية الشريفة والرسائل الملكية التي كان يتلقاها شيوخ القبائل في موضوع تعيينهم وتوقيعهم واحترامهم وسائر مخاطباتهم.

كما تتجلى في ملاحم التاريخ المغربي وفي أدب الرحلات وفي الوثائق التاريخية والمخطوطات بمختلف أنواعها. فهذا التراث الغني الذي يمثل فيضا من الشهادات والبراهين على مغربية الصحراء، والذي ساهم في إيداعه والحفاظ عليه جميع المغاربة سواء في الشمال أو في الجنوب، يؤكد أن تاريخ المغرب ضرب الجذور في عمق الأقاليم الجنوبية من بلادنا، وأن هذا التاريخ ظل يستمد حيويته وتجديده من ذلكم العمق الصحراوي للمغرب منذ قيام دولة المرابطين.

إن الرجوع إلى هذا التراث ولاسيما في مجال الأدب والتاريخ لإبراز هذه الحقيقة وترسيخها في الذاكرة الوطنية، واجب وطني وجهاد في نفس الوقت لا يقلان أهمية عن الجهاد الميداني الذي خاضه شعبنا بجميع فئاته وقاده أسلافنا الميامين في سبيل الحفاظ على الوحدة المغربية بين الشمال والجنوب وفي سبيل التصدي لكل المناورات والأطماع الاستعمارية مهما كان مصدرها وهدفها.

ولذلكم كانت المسيرة الخضراء التي أبدعها والدنا المنعم جلالة الحسن الثاني قدس الله روحه، وقادها في سبيل استرجاع الأقاليم الجنوبية بذلكم الأسلوب الشرعي والسلمي الذي أثار إعجاب العالم، تشكل مرحلة من مراحل استكمال المغرب لوحده من منطلق

الالتزام بالبيعة التي تطوق جميع المغاربة بكل مكوناتهم وفي جميع أقاليمهم بميثاق الالتفاف حول عرشهم، كما تطوق الملك أمير المؤمنين بأمانة الذايا عن هذه الوحدة واستمرارها.

حضرات السيدات والسادة،

إن الامتداد المغربي جغرافيا ووطنيا ومؤسساتيا يوازيه ذلك الامتداد الثقافي والفكري والمذهبي الذي يشكل إطار الثقافة الوطنية. فكما يتوفر المغرب على هذا التنوع في التضاريس الجغرافية وعلى التكامل بين الصحراء والجبال والسهول، فكذلك يتوافر لثقافة المغرب هذا التنوع في الإبداع والتفكير الذي يجعل من الخصوصيات الثقافية واللسانية المتعددة خيوطا رفيعة تنسج هذه الوحدة الوطنية المتناسقة.

ومما لا ريب فيه أن الخطاب الأدبي والتاريخي خير شاهد على ذلك. ولذلك ما فتى المغرب بكل مكوناته ومؤسساته الوطنية وفي مقدمتها العرش العلوي المجيد يعبر عن وفائه لهذه الوحدة والتزامه باستمرارها بعد أن صاغها تاريخ عريق امتد قرونا وعصورا.

بيد أن هذه الوحدة تعرضت خلال حقبة الاستعمار لمحاولات التجزئة ومناورات التفكيك، فعمل المستعمر المتعدد الجنسيات على تحويل المغرب إلى كيانات مجتثة من تاريخها وإشاعة التشكيك فيها. غير أن جهاد المغاربة قاطبة خلال مرحلة المقاومة والتحرير بقيادة جدنا المنعم والدنا المقدس اللذين كانا مطوقين بميثاق البيعة كأسلافهم في الحفاظ على الصحراء المغربية، أفضل كل مناورات التجزئة والانفصال.

فلم تنل مخططات الاستعمار في شيء من ذلك الميثاق الشرعي الذي تثبت به رعايانا في الصحراء كعروة وثقى لا انفصام لها.

وهذا هو سر ذلكم التجاوب الذي لفت نظر العالم في المسيرة الخضراء بين العرش والشعب في الشمال والجنوب، معبرة عن تلاحم مكونات الأمة المغربية وراء قائدها مبدع المسيرة ومحقق الوحدة. فالتقت الأجيال الجديدة من المغاربة في الشمال بالأجيال الجديدة من إخوانهم في الصحراء كما كان يلتقي أسلافهم وهم المنحدرون جميعا من أصول واحدة.

وإذا كانت المسيرة الخضراء قد حققت هدفها الأول من استرجاع هذا الالتحام الوطني، فإنها أصبحت منطلقا لمسيرة أخرى جديدة في تنمية الأقاليم الجنوبية وذلكم بتوفير المنشآت والبنيات التحتية وفتح الأوراش العديدة في كل مجال.

وسيرا على نهج والدنا المنعم في جعل هذه التنمية الشاملة لأقاليمنا الصحراوية تجسيذا لوحدة المواطنة المغربية بين رعايانا في الشمال والجنوب، فإننا منذ اعتلينا عرش أسلافنا الميامين لم ندخر أي جهد في المضي بالإقلاع التنموي لهذه الأقاليم نحو الأفق الأرحب والمستوى الأعلى الذي نتوخاه لرعايانا الأعزاء فيها، وذلك بمواصلة فتح المزيد من الأوراش في كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الإنتاجية لاستثمار كل الموارد البشرية ولاسيما الشباب والنساء ليندمجوا في المشروع التنموي الذي أقدمنا بكل عزم على إنجازه، عاملين في ذات الوقت على توفير حقوق أبناء هذه الأقاليم في إشراكهم في إدارة الشأن العام لحياتهم والحفاظ على خصوصياتهم الثقافية، اقتناعا منا بأن الجهوية واللامركزية في أوسع معانيها وتجلياتها الديمقراطية في إطار الإجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترايبية للمملكة، تعد أحسن خيار وأقوم سبيل لتجاوز النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء التي تشكل ندوتكم فرصة أخرى لتأكيدنا.

إن المسار الديمقراطي الجهوي الذي نرعاه بكل حزم وعزم وإخلاص، سيمكن كل المواطنين المغاربة ولاسيما أبناءنا في الصحراء من معالجة قضاياهم وإدارة شأنهم من موقع حاجياتهم ضمن منظور تشكل فيه اللامركزية الجهوية ضرورة وطنية، ومطلباً ديمقراطياً، يستهدفان تفعيل كل الطاقات والموارد البشرية محلياً وجهوياً وإقليمياً، معتقدين بأن التنوع هو الذي يغني الوحدة الوطنية ويدعمها. فليست الديمقراطية مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون وإنما لابد لها أيضاً من عمق ثقافي يتجسد في احترام الخصوصيات الجهوية وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع وإثبات الهوية.

حضرات السيدات والسادة،

مما لاشك فيه أن الأدب المغربي بمختلف أجناسه وأساليبه ليس سوى - تعبير عن حقيقة الوحدة الثقافية وعن مغربية الصحراء. ففي الشعر الصحراوي تتوازي القصيدة العربية والحسانية في التعبير عن الذات أو عن الجهاد الوطني أو عن الولاء للعرش العلوي المجيد. ومثل ذلك يقال في الأجناس الأدبية الأخرى. والباحثون في تراثنا المغربي يجدون هذه المظاهر ماثلة للعيان في وحدة البرامج والكتب الدراسية والمقررات التي كانت تدرس في الزوايا والمؤسسات العلمية في مدن كالمسماة والداخلة والعيون وطرفاية، مثلما في مراكش وتطوان وفاس على سبيل المثال. كما نجد المذهب المالكي بمراجعته والتصوف السني بشيوخه سائدين في ربوع المملكة المغربية.

من هنا تتمثل الأهمية البالغة لندوتكم التي ستتيح للباحثين أن ينشروا صفحات التاريخ المغربي ويرزوا ما تتضمنه من دلائل ناصعة تنطق بمغربية الصحراء وتعزز الإيمان بهذه الحقيقة بالتوثيق والبرهان.

فالوحدة الوطنية المغربية ومغربية الصحراء من ضمنها، ليست مجرد دعوى سياسية وإنما هي بالأساس نسيج سلالي ولساني ومذهبي وديني وصوفي ومؤسسي، بحيث لا يكتسب أي خطاب سياسي وحدوي في هذا المجال مصداقيته إلا من هذه المقومات التي تقوم عليها الأمة المغربية كما تقوم عليها دعائم العرش المغربي العتيق.

وإن عقد هذه الندوة القيمة عن الصحراء بمدينة تطوان في أقصى شمال المملكة، لدليل آخر على وحدة المغرب وسريان الشعور بها بين مكونات الشعب المغربي قاطبة.

لذلكم ننوه بهذه التظاهرة التي جاءت لتؤكد نجاح التظاهرة الأولى بمدينة العيون، مشيدين بالتعاون الذي جمع بين جمعية فاس سايس وجمعية تطوان أسمير لإنجاحها، والتي تستهدف فتح فضاء مغربي تلتقي فيه كل جهود الباحثين للحوار وتعميق الوعي بالوحدة الوطنية وبمغربية الصحراء وترسيخها في الذاكرة الوطنية، لتظل أمانة بين الأجيال المتعاقبة، داعين لكل الفعاليات التي ساهمت فيها أو في تنظيمها بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى مناظرة الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة
الرباط، 28 محرم 1422 هـ الموافق 23 أبريل 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى هذه الندوة المخصصة لقطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، اعتباراً للأهمية البالغة التي نوليها لدوره في تحقيق الإقلاع الاقتصادي ولكونه يعد عاملاً حاسماً من عوامل كسب رهانات التنافسية والتحديث واستقطاب الاستثمار وخلق فرص الشغل، التي ما فتئنا نحرص على تعبئة كل الفعاليات والقطاعات لخوض غمارها في إطار ما نقوده من جهاد اقتصادي واجتماعي.

إن الطابع الاستراتيجي لهذا القطاع في الاقتصاديات الجديدة وللتحولات المتسارعة التي يعرفها والتي تصب كلها في بناء مجتمع المعرفة والاتصال، يحتم علينا تأهيل بلادنا للأخذ بناصية تكنولوجياته الجديدة والاستفادة القصوى مما يتيح من إمكانيات، لإنجاز ما نشده لشعبنا الأبوي من تنمية شاملة تمكن المغرب من التمويع اللائق به في عالم الثورة الرقمية.

وقد كان لوالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، بفضل تبصره وبعد نظره فضل الريادة في ترسيخ قدم المغرب في مجال التكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام بحرصه، أكرم الله مثواه، على توفر بلادنا على إطار قانوني متقدم محفز لتحرير الاتصالات اللاسلكية، مما مكن من تفويت الرخصة الثانية للهاتف المنقول في إطار من الشفافية والنزاهة والإنصاف، وكذا إحدائه، نور الله ضريحه، لجهاز وزاري ووكالة متخصصة يعملان تحت إشراف الوزير الأول على تنسيق وضبط وتقنين وتعبئة الأنشطة المندرجة في هذا القطاع.

وقد عملنا جادين على مواصلة هذه السياسية المتفتحة والمتطورة فحرصنا بنفس الوازع من الاستقامة والشفافية على فتح رأس مال اتصالات المغرب لاكتتاب الخواص مما جعل من بلدنا نموذجاً يحتذى في هذا المجال.

وإنها لتجربة رائدة تسترعي تفكير المغاربة وتأملمهم ليقفوا على ما تميزت به من تحرير موفق للسوق وشفافية في الإطار التنظيمي ومرونة في القوانين ونزاهة في المنافسة، الأمر الذي أتاح لما يقرب من أربعة ملايين من المغاربة أن يستفيدوا خلال فترة ولا تتجاوز سنة ونصف من هاتف نقال يعتبر في قمة ما جادت به التكنولوجيا الحديثة.

وإذا كان ذلك يدل على شيء فإنما يدل على أن مجتمعنا قادر، متى سنحت له الفرصة، على قطع الأشواط واختصار الوقت والمسافات، آمليين أن يمتد هذا التطور وهذه المنهجية إلى مجالات أخرى لاسيما مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة السمعية والبصرية والإنترنت.

وانطلاقا مما سبق، يتعين أن تنكب هذه الندوة على وضع برنامج متكامل طموح من شأنه أن يعبئ كل ما تزخر به البلاد من طاقات حية وشباب تواق ومتحمس لمواكبة هذا التفاعل مع الثورة الرقمية التي تتمحور اليوم كما ستمحور غدا حول خدمة الإنسان، هذا الإنسان الذي يعد تكوينه وتأهيله ركيزة أساسية لمواجهة ما يطرحه المجتمع الإعلامي المعرفي من تحديات.

وحرصا منا على إعداد الأجيال الصاعدة لتكون قادرة على التحكم في هذه التكنولوجيات الحديثة واستيعاب ما ينجم عنها من تغيير في أساليب العمل وأنماط العيش والثقافة، فقد جعلنا من التكوين في مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام إحدى الوسائل الأساسية والأهداف المركزية التي يتضمنها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، متطلعين لأن يكون لكل مؤسسة تعليمية من المدرسة إلى الجامعة مركز متعدد الوسائط في أقرب الآجال. كما ينبغي إنشاء مراكز الموارد لإنتاج المواد والمحتويات التربوية المتفاعلة وجعلها رهن إشارة كافة المتعلمين والمتلقين اقتناعا منا بأن تكنولوجيا الإعلام تشكل رافدا قويا من روافد التعليم والتعليم الذاتي والتحصيل والتثقيف.

ولهذه الغاية، فإننا ننتظر من حكومتنا وضع برنامج عمل طموح يفضي، مع حلول منتصف هذه العشرية، إلى تكوين خمسة آلاف إطار سنويا من الأطر المتوسطة والعليا في مجال الإعلام، وذلك بالاعتماد على المدارس العليا والمعاهد والجامعات. كما يتعين في الفترة ذاتها إعادة توجيه 10000 من حاملي الإجازات العلمية نحو مهن جديدة ذات الصلة بتكنولوجيا الإعلام، مؤكداين بموازاة مع ذلك على ضرورة إعادة تأهيل الموارد البشرية في كل من المقاولات والإدارة بوضع برنامج مكثف للتكوين المستمر يرتكز بالأساس على المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

إن تنمية المجتمع الإعلامي في بلادنا لا يمكن أن تتحقق ما لم نجعل ولوج شبكة الأنترنت، أمرا ممكنا وفي متناول كافة المواطنين والمواطنات في كل جهة من جهات المملكة، لذا يتعين على الفاعلين في هذا المجال أن يقترحوا عملا بما يقتضيه تطور السوق وديناميته صيغا مغرية وجذابة تكون في متناول أكبر عدد ممكن من المستعملين.

ولذا نهيب بحكومتنا أن تواصل بإرادة وحزم تحرير السوق وتحديد مفهوم جديد لمبدأ المصلحة العامة الشاملة واتخاذ الإجراءات الملائمة لتشجيع الخواص على اقتناء التجهيزات والبرامج المعلوماتية.

إن هذه الإجراءات سوف تساعد شبكة الأنترنت على أن تنمو في السنوات المقبلة بنفس الوتيرة التي ينمو بها الهاتف النقال حاليا. وبذلك نكون قد عملنا على الانخراط في مجتمع الإعلام والمعرفة حريصين على تطوير حضورنا الثقافي في شبكات الاتصال الحديثة، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع بلادنا الدولي وعلى تلافى ما قد ينجم عن انفتاحنا الإعلامي من سلبيات تمس بهويتنا الثقافية.

وسيظل إصلاح الإدارة العمومية وعصرنتها من بين الرهانات الرئيسية التي يطرحها تقدم بلادنا، إذ يتعين أن نوفر لأجهزتنا الإدارية ما يلزم من أدوات تكنولوجية عصرية بما فيها «الأنترنت» لتمكينها من الانخراط في الشبكة العالمية وتوفير خدمات أكثر جودة لمتطلبات

الأفراد والمقاولات. كما سيتمكن ذلك من الإسراع بمسلسل اللامركزية واللامركز والاستجابة لما تقتضيه الديمقراطية وشفافية أجهزة الدولة من متطلبات وما تزخر به من آمال.

إننا لمعتزون بالتطور المتنامي الذي حققته بلادنا في قطاع الإنتاج الإلكتروني الذي صار في طليعة القطاعات المصدرة الكبرى وكذا في القطاعات المرتبطة بتكنولوجية الإعلاميات.

ولذا يتعين علينا أن نولي اهتماما خاصا للمقاولات العاملة في هذا القطاع، باعتبارها تشكل خزاننا مهما لإحداث مناصب الشغل وتفتح آفاقا واعدة في مجال التصدير والنمو الاقتصادي بصفة عامة، مشجعين على وجه الخصوص المقاولات المجددة والمبتكرة الصغرى والمتوسطة، غايتنا المثلى أن نجعل من بلدنا منتجا فاعلا وليس مجرد متلق مستهلك في هذا المجال.

وإننا لنهيب بالمؤسسات المالية أن توفر آليات مرنة وملائمة بشأن المساعدة على تكوين رأس مال وتحفيز الاستثمار بنماذج لضمان القروض، كما ندعو صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، للمشاركة في تمويل الصندوق المخصص لمساعدة المقاولات على الانطلاق والإقلاع، من خلال تشجيع هبات تحتضن المقاولات الصغيرة وتواكب نضجها وتطورها.

وقد وضعنا رهن إشارة القطاع المعني بالأمر فضاء قوامه 30000 متر مربع بالدار البيضاء بهدف استقبال المقاولات الفتية الخلاقة وتمكينها من إحداث المنشآت التكنولوجية ومن المناخ الملائم لنموها وتطورها. كما أننا رصدنا في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مبلغ 200 مليون درهم لتنمية تكنولوجية الإعلام السمعي البصري.

وفي نفس السياق نؤكد من جديد دعمنا لما يبذل من جهود لفتح أماكن وحظائر تكنولوجية عبر التراب الوطني كما هو الشأن بالنسبة للمشروع الذي قررنا إحداثه في بوزنيقة.

وإننا لنتنظر من حكومتنا على الصعيد الجبائي أن تسرع بتحديد سياسة تحفيزية للمقاولات لتعزيزها لتنافسيتها في الأسواق الدولية، وأن تعمل على الصعيد التنظيمي على التعجيل بإعداد النصوص القانونية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني وحماية الحياة الشخصية والملكية الفكرية.

وإننا لنبارك إبرام اتفاقيات الشراكة ولاسيما الاتفاق الإطار بين الحكومة والجمعيات المهنية الذي من شأنه أن يحدث التفاعلات اللازمة للنهوض بالقطاع من خلال تعبئة الوسائل العمومية والخاصة في جو من الانسجام والتلاحم، مهيبين بكل الفاعلين في هذا القطاع الاستراتيجي بتعبئة جهودهم وتضافرها في سبيل جعله قاطرة محركة لما نتوخاه لبلادنا من تنمية وتحديث، مشيدين بكل الفعاليات المشاركة في هذه الندوة القيمة مؤكداين سابغ رعايتنا لها وداعين لها بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
الرباط، 28 محرم 1422 هـ الموافق 23 أبريل 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي مسرتنا أن نتوجه بمناسبة افتتاح الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، إلى رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في هذه التظاهرة المتميزة، مرحبين بضيوفنا المرموقين ومعبرين لهم عما نوليه من أهمية بالغة للرقابة على الأموال العمومية، اعتباراً للدور الهام الذي تضطلع به أجهزتنا العليا في مجالات ترشيد الإنفاق العمومي وعقلنة تدبير الشأن العام وتخليق مرافقه. وهو الأمر الذي يساعد على تعزيز ركائز دولة الحق والقانون وتوسيع نطاق الديمقراطية، وتعميم مبادئ الشفافية والمساءلة وخدمة الصالح العام وكذا دعم اللامركزية وعدم التمركز كأسلوبين حديثين في التسيير الإداري.

وإننا ونحن نتتبع الأنشطة التي تقوم بها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا يسعنا إلا أن نثني على مجهوداتكم الحثيثة والمتواصلة خاصة المتعلقة منها بالتدريب والبحث العلمي، من خلال اللقاءات العلمية والحلقات التدريبية التي ما فتئتم تنظموها دورياً لفائدة عدد كبير من الأطر العاملة بالأجهزة العضو، مشيدين بالإسهام الفعال للتوصيات والاقتراحات الصادرة عن المجموعة العربية من أجل تمكين الجهات المختصة في البلدان العربية من التعرف على التدابير الواجب اتخاذها لإيلاء أجهزتها الرقابية العليا، المكانة السامية الجديرة بها وتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الأحسن.

ونود أن ننوه بالمكانة المتميزة التي تتبوؤها مجموعتنا العربية التي تجعل منها إحدى أنشط المنظمات الجهوية المتفرعة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا لمراقبة الأموال العمومية، منظمة «أنتوساي». وما اجتماعكم اليوم بكثافة بعاصمة المملكة المغربية، إلا دليل قاطع على مدى اهتمام سائر الدول العربية الشقيقة بتدعيم أوأصر الأخوة وترسيخ ثقافة النقاش والتحاور وتبادل الخبرات والتجارب ومواصلة البحث عن أنجع السبل وأحدث التقنيات لتطوير أساليب العمل الرقابي ومناهجه.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان المغرب قد خطا خطوات هامة في ميدان المراقبة واتخذ في هذا المجال عدة إجراءات دستورية وقانونية وتنظيمية لتطوير وتفعيل منظومته الرقابية، فإننا قد آلينا على أنفسنا منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين مضاعفة الجهود من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية

وتحسين العمل الإداري من كل الانحرافات والانزلاقات وتوجيه تصرفات المسؤولين توجيهها صحيحا قوامه الأخلاق الحميدة والمساءلة وخدمة الصالح العام.

وإذا كان مما يبعث على الارتياح، التقدم الذي حققته المراقبة المالية في بلادنا من خلال الدور الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات في التحسيس وإثارة الانتباه إلى ضرورة احترام القانون والتقييد بالمساطر والضوابط، وبخاصة من خلال إصداره لعدد كبير من الأحكام في مجالي النظر في حسابات المحاسبين العموميين والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، فإننا نحثه على أن يضاعف من مجهوداته وأن يوجه اهتماما خاصا إلى المساهمة في المبادرات والأعمال المبذولة من أجل تخليق الحياة العامة ومحاربة مختلف أنواع التبذير والرفع من مردودية مختلف المرافق وتقييم المشاريع العمومية، خاصة وأن دستور المملكة قد أنط به مسؤوليات جديدة تتمثل أساسا في بذل المساعدة للبرلمان والحكومة في الميادين التي تدخل في مجال اختصاصاته، جاعلا منه مؤسسة دستورية مستقلة عن الجهازين التشريعي والتنفيذي وسلطة استشارية محايدة تقدم آراء واقتراحات موضوعية تستنير بها الجهات المعنية في اتخاذ قراراتها وتقويم الاختلالات التي يبرزها المجلس.

وحرصا على تدعيم سياسة اللامركزية التي تنهجها بلادنا، فقد نص دستور المملكة على إحداث مجالس جهوية للحسابات عهد إليها بممارسة الرقابة العليا على حسابات وتسيير الجماعات المحلية والهيئات التابعة لها محليا، على القانون تحديد اختصاصات المجلس والمجالس الجهوية للحسابات وقواعد تنظيمها وطريقة سيرها.

وفي هذا الإطار، فإن مشروع مدونة المحاكم المالية المعروض حاليا على أنظار البرلمان، يشكل نقلة نوعية لنظام الرقابة ببلادنا وذلك من خلال اقتراح مفاهيم جديدة ضمن نظرة مستقبلية ذات بعد شمولي لآليات المراقبة، من شأنها أن تجعل من مختلف مكونات المنظومة الرقابية الوطنية وحدة متكاملة ومتناسقة تتكون من محاكم مالية متمثلة في المجلس والمجالس الجهوية للحسابات، ومن هيئات للتفتيش والمراقبة الداخلية وكل هذه الهيئات تمارس مهامها بشكل يمكن المجلس الأعلى للحسابات من تتبع وتقييم عمل هيئات التفتيش والمراقبة الداخلية وتوظيف نتائج أعمالها في ممارسة مختلف اختصاصاته بوصفه الجهاز الأعلى للرقابة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا من منطلق وحدة انشغالاتنا الأساسية تجاه تدبير الشأن العام داخل الوطن العربي وكون هدفنا الأسمى، هو الدفع بأممتنا إلى مساهمة التطورات المستمرة والمتلاحقة في مختلف الميادين، فإننا ننوه باختيار جمعيتكم العامة للمواضيع التقنية الثلاثة التي تشكل قاعدة صلبة للنقاش والحوار سواء تعلق الأمر بمراقبة الأداء على قطاع الخدمات العمومية أو بمراقبة الهيئات التي تستفيد من الإعانة من طرف الدولة، أو باستعراض تجربة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية في مجال التدقيق الآلي.

ونحن واثقون من أن مناقشتكم لهذه المواضيع انطلاقا من تجاربكم الميدانية ومن التطورات الراهنة في مجال المراقبة دوليا وإقليميا ستثمر أفكارا سديدة وستمكن جميع الأجهزة المشاركة من الاطلاع على التطورات الحاصلة في هذه المجالات وبالتالي إبداء وجهات نظرهم حولها.

إننا ننتظر أن تتمخض تحاليلكم ومناقشاتكم عن توصيات واقتراحات من شأنها تطوير الأساليب المتبعة ووضع آليات واتخاذ مبادرات ستتمكن بلادنا من مساهمة الدول الأكثر تقدما في مجال تدبير الشأن العام وصيانة الأموال العمومية.

وفتكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الفكرية حول موضوع «نحو مشروع حضاري نهضوي عربي»
فاس، 28 محرم 1422هـ الموافق 23 أبريل 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي مسرتنا واعتزازنا أن تتعقد هذه الندوة عن المشروع النهضوي العربي الجديد، التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببلادنا، مشمولة برعايتنا الملكية السامية. ومصدر اعتزازنا نابع من عمق الانتماء الحضاري العربي الإسلامي الذي لم يفتأ المغرب يستشعره في كل مراحل تاريخه، ناهضا بمسؤولياته التاريخية في الحفاظ على تراثه، هذا التراث الذي تعد مدينة فاس إحدى مدنه العريقة بما ترمز إليه من كونها مهد أول دولة عربية إسلامية بالمغرب وأول جامعة أنشئت في العالم الإسلامي والتي هي جامعة القرويين.

فلا غرو أن يكون للمغرب حضوره الفاعل اليوم في حركة النهضة الشاملة للأمة العربية، تفكيراً وتقييماً وتخطيطاً وممارسة. ومن هذا المنطلق لا نعتبر تنظيم ندوتكم القيمة على أرض المملكة المغربية مجرد ضيافة أملتها المجاملة، وإنما هي في الواقع احتضان قومي لمحطة من محطات التفكير في مستقبل الأمة العربية، ووقفه محاسبة ومكاشفة وتقييم لتشخيص مكامن العجز الذي طبع المسيرة العربية وحال دون اللحاق بالركب الحضاري العالمي وإثبات الهوية على صعيد التفاعل الإيجابي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي بالنسبة لأمة لها مواردها الطبيعية الوفيرة، وطاقاتها البشرية الواعدة وهويتها الحضارية والثقافية الراسخة فضلاً عن موقعها الاستراتيجي بين القارات وعلى ضفاف المعابر البحرية الواصلة بين الشرق والغرب.

وإننا إذ نوه بهذه التظاهرة الفكرية التي تنتظم نخبة متميزة من المفكرين العرب من أجل الحوار والمدارسة والنقاش بكامل المصارحة والغيرة على المصير العربي، المعهودة في مركز دراسات الوحدة العربية، نود أن تكون ندوتكم فرصة لمقاربة المشروع النهضوي العربي، مقارنة علمية موضوعية متحررة من الإيديولوجيات الطوباوية، التي فقدت تأثيرها بحكم تطور المجتمع العربي والتحديات التي تواجهه، هذه التحديات ذات الطبيعة التنموية والاقتصادية والمؤسسية التي تشعره اليوم بضرورة تغيير الرؤية إلى المستقبل وإلى طبيعة المناهج الكفيلة ببلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

ولقد تخلف الوعي بضرورة تغيير رؤيتنا ومناهجنا منذ عقود من السنين ولا سيما إثر النكسات التي عاشتها الأمة العربية دون أن تظهر أنها وعت ما تتطلبه اللحظة التاريخية من ضرورة التفكير المنهجي والعلمي، أي وضع الفكر النقدي المنهجي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في موقع التخطيط والتحفيز في مناخ من الحرية والديمقراطية والانكباب على الواقع العربي المعيش في كل مستوياته تحليلا وتشريحا واقتراحا لاستراتيجية العمل البناء.

وإنكم لتدركون جميعا أن العالم العربي يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات ترهن مستقبله ومصير شعوبه من موقع التجاذب بين الأطماع الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية المتنافسة في سياق نظام العولمة، الذي لا يمكن دفعه والذي ينطوي على تبعية من نوع جديد، إن لم نستطع التفاعل معه على نحو إيجابي، فهذه التحديات تفرض علينا تفعيل تضامن عربي حقيقي بعيد عن الديماغوجية والانسياق لمنطق الحسابات الضيقة لا سيما وشعوبنا اليوم تعرف صحوحة جديدة، وفي مقدمتها أجيالنا الصاعدة المؤهلة لتغيير واقعها بما يحقق لها الانتقال الديمقراطي المنشود والتأهيل العلمي والتكنولوجي لركوب قطار الإقلاع الاقتصادي والانخراط في مشروع التنمية الشاملة التي لا مناص لها من استهداف التنسيق العربي والتكامل الاقتصادي وتوفير كل الآليات المؤسسية والقانونية لبلوغ هذه المقاصد.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختياركم لبلدكم الثاني المغرب لعقد هذه الندوة سيتيح لكم، ولا شك، فرصة الاطلاع على ما حققه عن طريق النهج الديمقراطي من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل ريادة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، الذي عمل بعيد نظره وحكمته في زمن هيمنة نظام الحزب الوحيد والاقتصاد المخطط على انتهاز المغرب للتعديدية السياسية والليبرالية والاقتصادية في نطاق ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، والأخذ بالآلية الديمقراطية لتناوب الفاعلين السياسيين على تدبير الشأن العام المحلي والوطني، معتبرا هذا التوجه هو المعيار الحقيقي لممارسة الديمقراطية في عصر لم يعد فيه ممكنا أن تقاوم التأثيرات الخارجية والهيمنة الاقتصادية، إلا بما يمكن لنا من تفجير طاقات الأمة سواء على مستوى الخلق والابتكار، أو على مستوى الإنتاجية والمنافسة. ومن ثمة لا يمكن أن نتفاعل إيجابيا مع العولمة بالفكر الدوغمائي، وإنما بالتجاوب معها بنفس منطقتها وهو التنمية الاقتصادية والتأهيل للموارد البشرية في مناخ من المشاركة الديمقراطية الحقيقية.

ومنذ اعتلينا عرش المملكة ونحن نعمل على ترسيخ هذه الخيارات الثابتة للمغرب بتوطيد إشراك المواطنين في إدارة الشؤون المحلية والجهود الوطنية وتخليق الحياة العامة وتحديث المجتمع والدولة ما يقتضيه هذا التحديث من مؤسسات تستهدف ترسيخ دولة الحق والقانون في ظل الالتزام العميق بحقوق الإنسان وقيم التضامن الاجتماعي والعمل الدؤوب على الارتقاء بالفئات المحرومة وترسيخ أسس عدالة اجتماعية تعتمد تكافؤ الفرص والتشغيل ومكافحة التهميش والإقصاء وحفز الاستثمار وتشجيع المبادرات الاقتصادية وإصلاح المنظومة التربوية والتكوينية بما يكفل تأهيل الأجيال الصاعدة للإسهام بنصيبها في حضارة العصر.

حضرات السيدات والسادة،

ها أنتم اليوم تطرحون للنقاش مختلف الآليات والمناهج والمفاهيم التي يتشكل منها المشروع الحضاري الشامل لأمتنا العربية في ظل تراكمات من الأفكار والتجارب، وبعد حصيلة وافرة من التفاعلات والمنجزات التي حققتها الشعوب العربية والتي أنتم مطالبون بتحليلها وتقييمها. ولاشك في أنكم ستستحضرون في مناقشاتكم عوامل التطور الحضاري المعاصر وديناميته. وكذا التحديات التي تواجه الوطن العربي في سياق هذا التطور الحضاري وما يفرضه علينا من وفاء لهويتنا من ناحية، ومن مواكبة للحضارة العالمية من ناحية

أخرى، وما تقتضيه المواكبة الإيجابية من تحديث على المستوى المؤسسي، بما يضمن تعاون شعوبنا وتكامل اقتصادها وانخراطها في الثورة الإعلامية ويجعلنا نواجه مواجهة ندية كل الاتحادات والتكتلات الإقليمية والجهوية الأخرى. وسيكون من المغالطة لأنفسنا ولشعوبنا أن ندعو إلى التعاون مع غيرنا وفتح الحدود معه، ودولنا لم تستطع بعد فتح الحدود في ما بينها ولم ترسخ آليات التعاون الاقتصادي بين فعاليات مجتمعاتها ولم تتجاوز افتعال الأزمات التي تهدر طاقاتها وتفكك كياناتها وتشل حركة التنمية الشاملة لشعوبها.

وإن ما تطرحه العولمة اليوم من تحديات وفي مقدمتها التحديات الاقتصادية، ليجعل من التفكير اقتصاديا أولوية الأولويات في المشروع النهضوي العربي. وبما أن هذه الأولوية لا يمكن معالجتها إلا في إطار من التخطيط للتنمية الشاملة على أساس تأهيل الإنتاج العربي لخوض المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة، فإنه يتعين الوقوف مليا لمدارسة مشروع التنمية طبقا للمفاهيم المعاصرة والآليات التي تحرك العالم المتطور حولنا. ومن ثم تغدو معالجة نظام الأولويات في هذا المشروع الذي تباشرونه عنصرا استراتيجيا لا مناص منه لمعرفة أوجه الترابط والتزامن بين مختلف مقومات المشروع ومراحله. كما لا يمكن ترتيب الأولويات إلا بعد استيفائها من خلال رؤية شمولية، سواء بالنسبة لتحليل واقعنا أو لتحليل التطور الحضاري العالمي الذي نتفاعل معه، علما بأنه لا محيد في تحقيق النهضة العربية عن اكتشاف الذات العربية وطاقاتها ودينامية تطورها وتفاعلها طبقا للسنن الكونية في التقدم والتخلف بما فيها إشاعة الديمقراطية كمفهوم كوني يستمد غناه من تنوع آليات ممارسته، ومن القيم الحضارية لكل مجتمع.

إن التقدم في عالم اليوم لا يتحقق إلا للكيانات الكبرى الموحدة، فهي وحدها تقوى على مواجهة التحديات التي ينطوي عليها مجتمع المعرفة والاتصال الذي هو مجتمع الغد. وإحساسكم معشر المفكرين العرب بضرورة توحيد الكيان العربي وتأهيله لخوض معركة القرن المقبل بما ينطوي عليه من متغيرات جذرية وحقائق مصيرية، لهو الدليل على حضور الفكر العربي في التعبئة الشاملة التي نستشعر ضرورتها. وهي تعبئة تملئها علينا دينامية شعوبنا وعقيدتها وأصالتها وعبقريتها، التي ظلت عبر التاريخ رصيدها الذي لا ينضب في كل منعطف تاريخي دقيق، ضامنا لها الكرامة والبقاء وأداء رسالتها الخالدة إن عرفت اليوم كيف تستثمر هذا الرصيد إلى جانب استثمار الحداثة بكل مقوماتها وشروطها الديمقراطية والعقلانية والعلمية.

ولا يفوتنا في هذه اللحظة العصبية التي يعرف فيها الجهاد الفلسطيني أشرس مواجهة لطمس هويته العربية، أن نجدد الإعراب عن إدانتنا للسياسة العدوانية الممنهجة للحكومة الإسرائيلية، مؤكداين تضامنا المطلق مع الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق، متشبثين بقيم الحق والمشروعية والإنصاف والسلام والتسامح التي هي القيم الثابتة للأمة العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

وفكم الله في أعمالكم وتوج أشغالكم بالنجاح الذي تتطلع إليه الأمة العربية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال تنصيب جلالة لأعضاء اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية

فاس، 03 صفر 1422هـ الموافق 27 أبريل 2001م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

لقد آلينا على نفسنا منذ اعتلينا عرش أسلافنا المنعمين، أن نواصل النهوض بأوضاع المرأة المغربية في كل مجالات الحياة الوطنية، وأن نرفع كل أشكال الحيف الذي تعانيه من منطلق صفتنا أميرا للمؤمنين وحاميا لحمى الملة والدين، ملتزمين بشريعة الإسلام في ما أحلت وحرمت أو أباحت وعملا بترسيخ قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة، مصداقا لقول جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام «إنما النساء شقائق الرجال في الأحكام».

واعتبارا لكون الشريعة الإسلامية قائمة على الوسطية والاعتدال وتحري مقاصد الإصلاح الاجتماعي، فإننا حريصون على ضمان حقوق النساء والرجال على حد سواء، غايتنا في ذلك تماسك الأسرة وتضامن أفرادها وتثبيت التقاليد المغربية الأصيلة القائمة على روح المودة والوئام والتكافل الاجتماعي الذي نحن مؤمنون على استمراره ولا سيما في نواته الأساسية المتمثلة في الأسرة.

وفي سياق هذا التوجه، كان استقبالنا لممثلات عن الهيئات السياسية والمنظمات والجمعيات النسوية المغربية. كما كان قرارنا بإنشاء لجنة خاصة يسعدنا اليوم أن نتولى تنصيبها، مكلفين إياها بالنظر في الآليات والمساطر التي تضمن تطبيقا سليما لمدونة الأحوال الشخصية وكذا الانكباب على إعداد مشروع مراجعة لها.

وقد راعينا في اختيار أعضاء هذه اللجنة الاستشارية أن تكون ممثلة للجانب الفقهي والقضائي العلمي. كما راعينا فيها حضور العنصر النسوي حريصين على أن يكون جميع أعضائها يتحلون بالكفاية العالية وبالموضوعية والحياد وبالخبرة في المجالات التي ينتمون إليها.

وأسندنا رئاستها للأستاذ إدريس الضحاك لما يتوافر له من مؤهلات شخصية رفيعة ونزاهة فكرية وخبرة قضائية.

وإننا لعلى يقين من أنكم حضرات الأعضاء، ستكونون في مستوى المسؤولية التي نعهد بها إليكم لإنجازها طبقا لما أنتم ملزمون به من مراعاة مقاصد الشريعة السمحة، وإنصاف المرأة وتجسيد تكريمها كما أراد لها الإسلام ذلك، ووفق ما تمليه عليكم ضمائركم الحية وخبرتكم بالواقع الاجتماعي المغربي.

وبذلك سنكون قد عملنا على تحرير المرأة من كل ما يعوق مواصلة مساهمتها الفعالة في بناء المجتمع المغربي المتضامن دون تطرف أو تحجر أو تنكر لهويتنا المغربية الإسلامية الثابتة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تحقق بفضل النهج والعمل الريادي لكل من جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثوهما، العديد من المكاسب للمرأة المغربية، كان من بينها الإصلاح الذي أدخل على مدونة الأحوال الشخصية في عهد والدنا المنعم، طيب الله ثراه.

غير أن عدم التحلي بفضائل السلوك الإسلامي القويم في المعاملة الأسرية إلى جانب عدم تفعيل الكامل لذلك الإصلاح، وتزايد وعي المرأة بحقوقها وواجباتها بفعل التقدم الذي حققه المغرب وانخراطها الفاعل في مختلف مناحي الحياة الوطنية، كل ذلك يملئ علينا رصد مقتضيات المدونة التي تحتاج إلى تفعيل واستيعاب ما تمليه الظروف الاجتماعية المتغيرة والقضايا المستجدة وجعل كل ذلك في مقدمة ما تشغل به اللجنة وتقرح له الأحكام المناسبة.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بمزاوجة خلاقة بين التشبث بثوابتنا الدينية التي تشكل جوهر هويتنا وبين الانسجام التام مع روح العصر المتسمة بالطابع الكوني لحقوق الإنسان. وفي إطار الاجتهاد الذي أنتم مكلفون به وتحقيقا لمقاصد الشريعة السمحة في تحكيم المصلحة المشتركة بين أعضاء الأسرة في ظل التوازن المحكم بين الحقوق والواجبات مصداقا لقوله تعالى «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف».

وإننا لنحث هذه اللجنة الموقرة التي نحيطها بكامل رعايتنا أن تتحلى بأعلى درجات الوعي بمسؤوليتها الجسيمة في الحفاظ على مقاصد الشريعة الإسلامية، ومحكم نصوصها وأن تلتزم الموضوعية والفهم العميق لواقعنا الاجتماعي، وأن تنزل الأحكام منازلها من حيث مراعاة الضرورة والمصلحة العامة التي حكمها الشرع في كثير من القضايا والأحكام دون أن تنقيد باجتهاد سابق كان له ما يبرره في زمانه وبيئته.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف المعنية وفتح الأبواب أمامها للإدلاء بآرائها والوقوف على مطالبها بإمعان وتبصر ورحابة صدر.

وإننا لنتنظر من هذه اللجنة أن تستوعب جسامة الأمانة الملقاة عليها، مستحضرة ما للأسرة المغربية من حرمان نحصر على صيانتها سالكة مسلك الاعتدال والتوافق بلوغ ما ننشده لوطننا من حفاظ على هويته الإسلامية، ومن تقدم اجتماعي وتأهيل شامل لكل طاقاته ومكوناته وتضافر جهود نسائه ورجاله في إطار من الكرامة والمساواة والإنصاف، من أجل رفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية. وفقكم الله وراكم وسدد خطاكم لما فيه خير البلد الأمين. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأمر اليومي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أفراد القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيسها
20 صفر 1422 هـ الموافق 14 ماي 2001 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

تحتفل القوات المسلحة الملكية ومعها الشعب المغربي بالذكرى الخامسة والأربعين لتأسيسها، وهي مناسبة وطنية مجيدة جرت العادة فيها سيراً على نهج والدنا المنعم، أن نجدد لكم فيها سابغ عطفنا ورضانا ونعرب لكم عن اعتزازنا بما بذلتموه وما زلتم تبدلونه بكل تفان وإخلاص من تضحيات ومن جلائل الأعمال الحميدة للحفاظ على مكتسباتنا العريقة والذود عن مقدساتنا الترابية.

وهي مناسبة نستحضر فيها أيضاً بكل إجلال وفخر كل المحطات الفخرية التطورية التي قطعتها القوات المسلحة الملكية منذ تأسيسها في فجر الاستقلال، حيث جعلها جدنا المنعم محرر البلاد صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، أول رمز للسيادة الوطنية مسنداً لوالدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، مهمة قيادتها والسهر على تطويرها فاعتبرها، رحمه الله، في مقدمة المسؤوليات التي ورثها عن أبيه واهتم عن قرب بتسييرها وتكوينها وتأطيرها وتجهيزها، محققة ما بلغته اليوم من تقدم وتجديد ومحكم تنظيم.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

ها نحن اليوم نسير على هذه السنن الحميدة نحتفل بهذه الذكرى المجيدة، ونحيي كل أبعادها النبيلة مستشعرين وفاءكم الراسخ للمبادئ السامية، وتشبعكم الخالد بالقيم الأساسية وتفانيكم في الدفاع عن الثوابت والمقدسات. هذه المبادئ والقيم التي ظلت وستبقى ضامنة لسيورتكم الحضارية التطورية للاستجابة لتطلعات البلاد ومواكبة العصر ومتطلباته متمتعين باهتمامنا وسابغ عنايتنا.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

من هذا المنظور، جعلنا الاهتمام بكم قواتنا المسلحة الملكية، من بين اهتماماتنا الأساسية، مستهلين عهدنا بالوقوف مباشرة على أحوالكم وتفقد أموركم، فشهدت هذه السنة ضمن هذا السياق سلسلة من التدابير همت الرفع من مستوى تكوين وتدريب قواتنا مع تقوية ودعم التجهيزات والمعدات، كما قمنا بمجموعة من الإجراءات كإعادة ترميم العديد من الثكنات العسكرية والمرافق الحيوية لإقامة الجنود والشروع في تأمين وسائل النقل الحضري للجنود، وذلك رغبة منا في توفير وسائل العمل لأفراد القوات المسلحة الملكية وتحسين ظروفهم، ورعاية منا لكم قواتنا المسلحة الملكية وعناية بكم سعينا لتحسين الحد الأدنى للأجور والرفع من رواتب الجنود وتقليص الفوارق التراتبية لتسهيل التواصل وضمان طمأنينة الجندي وكرامته.

وقد سرنا بكم أفراد قواتنا المسلحة على نفس النهج للدفاع عن السلم والشرعية الدولية وصيانة وحماية الفضائل والحقوق ونصرة القضايا العادلة والمبادئ السامية، فبعثنا مؤخرا واستجابة لهذه المبادئ واقتداء بالأعمال النبيلة لأسلافنا المنعمين بتجريدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الصديقة، على آثار التجريدات السابقة إلى البوسنة والهرسك وإلى الكوسوفو حيث ما زالتا تواصلان أداء مهامهما النبيلة بكفاية واستماتة ضمن قوات الأمم المتحدة للسلم.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن احتفاءنا اليوم بهذه الذكرى السعيدة لمناسبة نستحضر بكل إجلال وتقدير ذكرى جدنا المنعم محرر البلاد ومؤسس القوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، رحمه الله، ووالدنا المنعم باني المغرب الحديث والمؤسسات الوطنية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، الذي حبا القوات المسلحة الملكية بعطف أبوي خاص، مشيدين بمنجزاتهما العظيمة وأعمالهما النبيلة، متضرعين للعلي تعالى أن يرحمهما ويسكنهما فسيح جناته مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وبنفس الإيمان والخشوع نترحم على شهدائنا الأبرار الذين وهبوا حياتهم من أجل الوطن واستشهدوا في ساحة الشرف مدافعين عن وحدة البلاد وأمنها وسلامتها وطمأنيتها.

كما ندعو الله العلي القدير أن يسدد خطاكم ويثبت أقدامكم للسير على النهج الذي رسمناه لكم، محتفظين على التقاليد الموروثة والثوابت والمقدسات متجاوبين مع كل تطور من شأنه أن يصون المبادئ الأساسية والنبيلة خدمة للوطن وقيمه المقدسة، سائلين الله تعالى أن يكفل أعمالكم بالنجاح والتوفيق متشبثين على الدوام بالوفاء لشعاركم الخالد : الله - الوطن - الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة مأدبة عشاء رسمية أقامها جلالتة على شرف فخامة الرئيس الغاني
السيد جون ادجيكوم كوفور
أكادير، 21 صفر 1422 هـ الموافق 15 ماي 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب الفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي ابتهاجنا أن نرحب بكم فخامة السيد جون كوفور، رئيس جمهورية غانا الشقيقة وضيفنا الكبير الذي نكن له كل تقدير، مستحضرين بكل اعتزاز الأواصر التاريخية الراسخة التي ربطت المغرب ببلدكم الإفريقي العريق والقيم النبيلة التي جمعت أسلافنا على درب تحرير قارتنا الإفريقية وتوحيدها.

وإن الذاكرة الإفريقية لتفخر بالدور الريادي الفاعل لكل من الزعيم الغاني الكبير الرئيس الراحل كوامي نكروما ولجدي ووالدي المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما، الذين خاضوا نضالا مستميتا من أجل تحرير واستقلال شعوب إفريقيا وكرامتها انطلاقا من المبادئ التي جمعتهم داخل مجموعة الدار البيضاء التي تعتبر النواة الأولى لقيام منظمة الوحدة الإفريقية.

وها نحن اليوم نواصل مسيرة متمين أواصر هذا التاريخ المشترك متعاونين متضامنين على تحقيق تنمية مستدامة شاملة لبلدنا في ظل النهج الديمقراطي الذي نتقاسم مثله العليا.

ونغتتم هذه المناسبة للتعبير لكم عن تنويرنا وإشادتنا بقيادتكم الحكيمة من أجل إسعاد شعبكم وتجسيد التناوب الديمقراطي الذي كنتم القطب الفاعل والذي يعطي لبلدكم الشقيق مزيدا من الإشعاع الجهوي والدولي.

فخامة الرئيس،

إننا من منطلق إيماننا بعمق الانتماء الإفريقي للمغرب، فإننا لم ندخر أي جهد لتعزيز التعاون مع الأشقاء الأفارقة ومن ثم كان حرصنا على القيام بمبادرات عملية وواقعية لمساعدة إفريقيا على مواجهة مشاكلها الكبرى وفق استراتيجية تنمية شمولية وطموحة.

فخامة الرئيس،

إننا واثقون فخامة الرئيس، من أن زيارتكم المباركة لبلدكم الثاني المغرب ستكون لها نتائج طيبة لأنها ستعمق روابط الأخوة الإفريقية بيننا وتعطي دفعة جديدة للتعاون بين المغرب وغانا، بإرساء قواعد وآليات جديدة لعلاقتنا الثنائية في مختلف المجالات الاقتصادية والتقنية والثقافية، فضلا عن ترسيخها لحوار دائم ومنتظم ومباشر للتشاور السياسي فيما بيننا.

وإننا لمقتنعون بأن شراكتنا ستشكل رافدا مهما في بناء وحدة إفريقية حقيقية قائمة على التكامل الاقتصادي، وتعزيز تضامن شعوبنا على أساس نبذ منطق التجزئة الموروث عن العهد الاستعماري وعلى الاحترام الكامل لوحدة وسيادة الدول الإفريقية وخصوصياتها.

وإن مما يدعو للاعتزاز ما لمسناه أثناء مباحثاتنا الأخوية من تطابق وجهات النظر، ليس فقط في تفعيل علاقتنا الثنائية، وإنما أيضا في كل القضايا ذات الاهتمام المشترك لا سيما منها الوضع المتأزم في الشرق الأوسط.

والمغرب الذي كان سباقا للعمل بكل إخلاص من أجل خلق مناخ من الثقة والتفاهم وتحقيق السلام في هذه المنطقة الحساسة من العالم، ما فتئ يعتبر أن السلام الشامل والعدل والدائم لن يستتب إلا باستعادة الحقوق العربية وتخلي إسرائيل عن منطق القوة والغطرسة واحترام قرارات الشرعية الدولية. لذلك نجدد التأكيد بصفنتنا رئيسا للجنة القدس أن الحل العادل والمنصف إنما يتمثل في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإنني إذ أجدد عبارات الترحيب والتنويه والاعتزاز بضيف المغرب الكبير فخامة الرئيس جون كوفيور رئيس جمهورية غانا الشقيقة، أدعوكم حضرات السيدات والسادة، للوقوف تكريما وتعظيما لفخامته متمنين له موفور الصحة والسعادة وللعلاقات المغربية الغانية المزيد من التطور والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة مأدبة عشاء رسمية أقامها على شرف جلالاته فخامة الرئيس السنغالي
السيد عبد والاي واد
دكار، 29 صفر 1422 هـ الموافق 22 ماي 2001 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس جمهورية السنغال،

السيدة فيفيان واد،

صاحبة السمو الملكي،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

قبل عام بالضبط كنتم، سيادة الرئيس، بالمغرب في زيارة من زيارتكم الرسمية الأولى خارج السنغال. وقد اغتنتنا تلك المناسبة المتميزة للالتزام معا بأن نبرهن على الإرادة والمثابرة في تنفيذ الأهداف الطموحة التي أخذنا على عاتقنا مسؤولية تحقيقها لشعبينا.

وهذا المساء، بالرغم من الرغبة الجامحة التي تحدوني في الإعراب لكم أولا عن تأثري وسعادتي لوجودي على أرض السنغال، هذه الأرض التي تعد جزءا من المتخيل الروحي والعاطفي لكافة المغاربة، أود لو سمحتم السيد الرئيس، أن أخرج عن المألوف بعض الشيء، فأواصل الحديث من حيث أنهيناه في مايو الماضي بمراكش. فقد دعونا معا، من منطلق عمق ورسوخ العلاقات التي عرف المغرب والسنغال كيف يقيمانها ويحافظان عليها على مر القرون، إلى شراكة مغربية سنغالية متفتحة وبراغماتية تأخذ بعين الاعتبار في المقام الأول الواقعية وفن الممكن.

فتلك الأفكار التي دعونا إليها لم تكن، كما سنرى، مجرد كلام أملتة متطلبات الدبلوماسية والبروتوكول. ذلك أنه في ظرف بضعة أشهر قطع وزراؤنا وخبرائنا أشواطاً بعيدة من حيث التنوع والكثافة والجودة. فمن الاتصالات إلى النقل الجوي، ومن الطاقة الكهربائية إلى القطاع البنكي، ومن النقل البحري إلى المطارات والطرق. فتح المغرب والسنغال سوياً الكثير من الأوراش التي تعتبر عادةً جداً بالنسبة لبلدينا.

فنادراً ما يتمكن - سيادة الرئيس - رئيساً دولتين في مثل هذا الوقت الوجيز من أن يريا أنهما قاما بالمهمة المنوطة بهما أحسن قيام وربما أكثر مما كان متوقعاً.

إنها لسعادة نادرة تغمرني وأود بادئ ذي بدء، وقبل أي اعتبار آخر، أن نتقاسم هذا الارتياح الكبير للعمل المنجز الذي يذكي في المغرب والسنغال طموحات كبيرة ويحثنا على المضي قدماً بنفس الوتيرة وبنفس المثابرة.

إن الاستقبال الحار والأخوي الذي خصص لي والوفد المرافق لي، يعكس هذا التميز المغربي السنغالي الذي يبعث الحماس في شعبينا ويفسر الطابع الخاص للقائنا، وإنني إذ ألتقي بكم اليوم في مدينة دكار سيادة الرئيس، ألتقي بأخ ورجل دولة عظيم يقدر الجميع حكمته ويشهد له بالنضال والشهامة والوفاء للصدّاقة.

وإن مما يزيد من تأثري الكبير أن الذاكرة تعود بي في هذه اللحظة التي تجمعننا إلى الزيارة التي قام بها والدنا جلالة المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، إلى السنغال سنة 1964، والتي تؤكد، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، استمرارية ومثانة العلاقات التي أرسى دعائمها بلدانا غداً استقلالهما والتي ارتقى بها تدينين المسجد الأكبر بدكار إلى أعلى مستوى رمزي وروحي وتاريخي.

ومن المؤكد سيادة الرئيس، أنه يصعب في هذه اللحظة القيام بجزء كامل لروابطنا المنسوجة عبر الزمن وللمبادلات المتواصلة عبر تاريخنا المشترك، لكنه يبدو لي من المشروع والمفيد التذكير بأن تعاوننا النموذجي وإرثنا الغني يمثلان بلا شك القاعدة الصلبة التي يقوم عليها البناء الذي سيتوخى منه الفاعلون الاقتصاديون في القطاعين العام والخاص ببلدينا حالاً واستقبالا محاور جديدة لعلاقة جيدة ومتضامنة.

إن تعاوننا الثنائي - سيادة الرئيس - الذي يضبطه اليوم إطار قانوني متين والذي يشمل عدداً من الميادين يعرف منذ بضعة أشهر، كما لمسنا ذلك، تقدماً نوعياً ملحوظاً ويحق لنا اليوم أن نهني أنفسنا على ذلك. كما أنني مسرور لرؤية المغرب بفضل الإرادة التي تحدوكم يساهم في تنفيذ أوراش كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي فتحتها وهي مساهمة تعطي لشراكتنا معناها الكامل وتؤكد البعد المتميز لتعاوننا.

ولي اليقين أن اللجنة المشتركة التي ستجتمع قريباً بدكار ستعرف كيف تترجم ما قمنا به معاً خلال الشهور الأخيرة إلى عمل ملموس.

وإنني لمقتنع، سيادة الرئيس، بأن بلدينا يتوفران على مؤهلات كبرى ومؤسسات ديمقراطية أثبتت متانتها وعلى ثقافة راسخة لحقوق الإنسان التي تحرر طاقات جديدة وتدعم الانسجام الاجتماعي وتساعد مجتمعينا على تحسين الذات من التأثيرات الخارجية المتعددة الأشكال، التي يمكن أن تخفي محاولة لهيمنة من نوع جديد.

إن إفريقيا الواعية بدنامية العولمة هاته التي لا مناص منها، تحدها إرادة مشروعة في التعامل على قدم المساواة مع باقي التجمعات الإقليمية الأخرى، وتخلق لنفسها تدريجيا تجمعات تطمح إلى المساهمة في اندماج اقتصاديات القارة في إطار احترام الثقافات والقيم الخاصة بكل بلد وبكل شعب.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد لكم سيادة الرئيس، مدى التقدير الذي يكنه المغرب لمساهمة بلدكم في مسلسل الاندماج في منطقة إفريقيا الغربية من خلال المجموعة الاقتصادية لبلدان إفريقيا الغربية، ومن خلال الاتحاد الاقتصادي والنقدي لبلدان غرب إفريقيا الذي سيربطه بالمغرب اتفاق تجاري واستثماري عما قريب.

كما أنني واثق من أن الجهود الدؤوبة التي تقوم بها فخامتكم من أجل الاندماج الإفريقي في إطار بلورة وإنجاز برنامج «اوميغا» الذي يحدد شروط تنمية منسجمة لقارتنا ستساعد ليس فقط على تعزيز هذا الاندماج، بل وكذلك على الخصوص ستبوي إفريقيا المكانة اللائقة بها والتي تستحقها بين الأمم.

ويسرني أيضا أن يكون بلدانا جزءا من التجمع الفتى لبلدان الساحل والصحراء، كما أنني مقتنع بأنه سيكون من المفيد لنا جميعا التفكير في إقامة جسور نشيطة وملموسة مع اتحاد المغرب العربي، ذلك التجمع الآخر الذي هو ضروري لتحقيق التوازن الإفريقي والذي يحظى بمكانة خاصة في قلوب المغاربة ويظل بالنسبة للمغرب خيارا استراتيجيا أساسيا.

سيادة الرئيس،

إذا كان من شأن التقدم الذي تم إحرازه في الكثير من البلدان الإفريقية على درب الديمقراطية والنمو الاقتصادي والاجتماعي أن يشكل مبعث ارتياح لنا، فهذا لا ينسينا ما نراه من تزايد مظاهر عدم الاستقرار السياسي وتكاثر بؤر التوتر في عدد من مناطق القارة الإفريقية.

إن هذه الوضعية تشغل بالنا وتؤرقنا وترهن لأمد طويل النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلداننا. وقد يصبح من الصعب التحكم فيها إذا لم يتم وضع آليات حقيقية وفعالة في إطار سياسة متشاور بشأنها وشجاعة للتخفيف من عبء الديون خاصة من خلال تحويلها إلى استثمارات من قبل المجتمع الدولي وذلك لتمكين الدول الأكثر مديونية من الخروج من دائرة التخلف.

السيد الرئيس،

لقد عبرت السنة الماضية بمراكش عن أمنية تتمثل في مسيرة أمل لإفريقيا. وإني لأشاطركم كليا هذه الأمنية. وهناك إشارات ملموسة تنبئ بتعبئة قارتنا في مد تضامني غير مسبوق كما هو الشأن بالنسبة للتقدم الذي لوحظ في محاربة الأوبئة، والذي يتجلى في تعدد المبادرات العمومية والخاصة التي يتعين على المجتمع الدولي دعمها بمجهودات أكثر نجاعة وأكثر اقتناعا وإقناعا وانسجاما.

كما أنني سعيد بما يلاحظ من تعبئة على مستوى قارتنا لفائدة حقوق الطفل. فقد أوصت قمة السيدات الأوليات الإفريقيات بالدفاع عن حقوق الطفل وتطوير هذه الحقوق وحمايتها وتكريسها في إطار حركة شمولية لتنمية إفريقيا.

ويشكل إعلان مراكش، بلا مرأى، مساهمة ثمينة من قبل مجموع البلدان الإفريقية في الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل.

السيد الرئيس،

إن الوضع في الشرق الأوسط يمثل بالنسبة لنا جميعا مصدر قلق بسبب الغارات التي تشن ضد بلدان المنطقة واستفحال العنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل.

ولذلك، فإن المجتمع الدولي مدعو للتحرك بسرعة لحمل إسرائيل على احترام قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، بانسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

إن حفاوة استقبالكم لنا وكرم ضيافة الشعب السنغالي وجوده علاقاتنا وثناء روابطنا العريقة وأواصر الأخوة التي تجمع بين شعبينا، كلها مظاهر تعبر عن متانة تعاوننا بقدر ما تعتبر صمامات أمان ستضمن ثراء وعمقه واستمراره.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم إلى الوقوف احتراما لأخينا فخامة الأستاذ عبدو اللاي واد وتعبيرا عن متمنياتنا الخالصة له بالصحة والعافية وبالتقدم والرفي للشعب السنغالي، وكذا بازدهار العلاقات المغربية السنغالية في ظل الصداقة والأخوة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في أشغال الدورة الوطنية الثالثة لبرلمان الطفل
الرباط، فاتح ربيع الأول 1422هـ الموافق 25 ماي 2001م

بسم الله الرحمن الرحيم،
الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،
أطفالنا الأعزاء،

يسعدنا أن نخاطبكم في هذا اللقاء المتميز، بمناسبة اليوم الوطني للطفل الذي نشمله بكامل رعايتنا، لنفتتح الدورة الوطنية لبرلمان الطفل المنعقدة في إطار المجهود الكبير الذي تقوم به اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمشاركة المملكة المغربية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول موضوع الطفل، تحت الرئاسة الفعلية لشقيقنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، معبرين عن أجمل تحية لأطفالنا بمن فيهم أولئك الذين قدموا من دول شقيقة وصديقة ليشاركونا في أشغال هذه الدورة. كما نرحب بالضيوف الكرام الذين لبوا دعوة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريمن رئيسة برلمان الطفل والمرصد الوطني لحقوق الطفل، كما نشكر بهذه المناسبة أعضاء المجلس الموقر وحكومتنا على الاهتمام اللائق الذي يولونه لهذا النموذج الحضاري في التربية على الديمقراطية والمشاركة الفعلية والتضامن بين الأجيال.

أيها الجمع الكريم،

إن الأعمال الجادة التي طبعت مراحل إعدادكم أطفالنا الأعزاء لهذه الدورة، وكذا الموضوعات التي اخترتم لها والأسلوب الحضاري الذي اعتمدتموه في تدبيرها، نابغ من عزمكم ومن عزم باقي أطفال المغرب من خلالكم، على الانخراط النوعي في مسار العمل الذي تباشره اللجنة الوطنية بكافة مكوناتها، والتي جعلت مساهمة بلادنا في الدورة التحضيرية الثانية بنيويورك مساهمة متميزة، أكد من خلالها صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وكذا صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريمن، على فعالية الدور الذي تقوم به بلادنا والنهج الذي اخترناه للنهوض بقضايا الطفولة وعزمنا الراسخ على الارتقاء بها باعتبار تنميتها أولوية وطنية تتجلى في مخططاتنا الجهوية والوطنية.

وإننا إذ نهئ اللجنة الوطنية على الأعمال القيمة والأنشطة التي تم القيام بها، نؤكد أن ما تقوم به بلادنا من تعبئة ذات طابع جهوي وقطري، يأتي من اقتناعنا بما يتطلبه الموضوع من تضافر الجهود واتخاذ أساليب جديدة في التعامل بين الشعوب ولما نكنه لمنظمة «اليونسيف» على الصعيد الدولي من تقدير لما قدمته لفائدة الطفولة عالميا وما تستحقه من دعم في هذه المرحلة التي تعتبر منعطفًا هامًا في تعزيز رؤية جديدة لقضايا الأطفال، تنبع من احترام الثقافات والقيم الإنسانية وتعتمد فضائل السلم والتسامح وكرامة الإنسان، لا سيما في عالم تتزايد فيه مظاهر الاستغلال المشين للأطفال وتتنوع أشكال سوء معاملتهم ووقوعهم أحيانًا ضحايا الحروب والمنازعات والحصار، وما حالة أطفال فلسطين إلا مثال بارز على ذلك.

أيها الجمع الكريم،

أطفالنا الأعزاء،

لقد أثلج صدرنا الأسلوب التشاركي المدمج الذي تناول به الحكومة وجميع مكونات المجتمع المدني هذا الموضوع، جاعلين من موعد انعقاد القمة العالمية مناسبة وليس هدفًا للتعجيل بإتمام الأوراش التي باشرناها في هذا المجال منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين. وهكذا عكفتم طبقًا لتعليماتنا السامية، على وضع استراتيجية متناسقة لحماية الأطفال من سوء المعاملة ولتعزيز برامج محاربة الأمية ومواصلة مسيرة تعميم التمدرس والاستمرار في تقوية البرامج الصحية للأم والطفل. إن الاهتمام الكبير الذي أولته اللجنة الوطنية لموضوع ملاءمة التشريعات الوطنية للاتفاقية الأممية لحقوق الطفل كما صادقت عليها بلادنا، يؤكد وفاءنا لأطفالنا والتزاماتنا الدولية متمكنين بذلك من دخول العشرية المقبلة برصيد قوي علما منا أن التشريع في هذا المجال يعد دعامة أساسية لكل حماية فعالة للطفل داخل أسرته.

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهود الكبير والمتواصل الذي تقوم به صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، التي جعلت منه منذ إحدائه مؤسسة تنهض بما عرضناه عليها كقوة اقتراحية رائدة وفضاء للجميع تلتئم فيه جهود المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الطفل، وكل المنظمات الدولية المعنية كل حسب أسلوب عمله وطرق تدخلاته، جاعلا موضوع حماية الطفولة فوق كل اعتبار. ووعيا منا بالمكانة التي أصبح يحتلها المرصد الوطني لحقوق الطفل على الصعيد الوطني والجهوي، وللدور النموذجي الذي يشهد له به المهتمون بقضايا الطفولة في الداخل والخارج، قررنا مواصلة تشجيعه ودعمه من أجل تقوية مهمته المتعلقة بالرصد والبحث العلمي حتى يتمكن من تقديم المعلومات العلمية الكفيلة بالنهوض بحقوق الطفل ببلادنا داعين إياه بهذه المناسبة بأن يجعل من بين مهامه الرئيسية، العمل على وضع نتائج الخبرة والأعمال النموذجية التي اكتسبتها بلادنا في هذا المجال رهن إشارة البلدان العربية والإفريقية الشقيقة.

فعلينا رعاكم الله أن تجعلوا من لقاءكم هذا مرحلة أساسية في مسيرة تعزيز مؤسساتكم، وإعدادها للمشاركة الفعالة في العشرية المقبلة متحلين بالوطنية الصادقة متشبعين بقيم الإسلام السمحة وتقاليد حضارتنا وتاريخنا التليد. ولا شك في أن الميثاق الذي سيصدر عن دورتكم هاته سيطبع بداية هذه المسيرة الحضارية على أسس موضوعية وديمقراطية، مساهمين بدوركم في هذه الحركة العالمية وحتى يكون عالمنا حقا جديرا بأطفاله. أعانكم الله ويسر لكم سبل التوفيق والسداد لما فيه خير الأطفال أينما وجدوا.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ
أكادير، 29 ربيع الأول 1422هـ الموافق 21 يونيو 2001م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

لقد أبینا إلا أن نرأس افتتاح أشغال المجلس الأعلى للماء والمناخ إيماناً منا بالأهمية القصوى للماء الذي نعتبره من مقومات السيادة الوطنية واقتناعاً منا بفضيلة الحوار البناء داخل الهيئات المختصة حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

وإذا كانت بلادنا ولله الحمد قد حباها الله بخيرات طبيعية وفيرة، فإن إرادته تعالى تمتحننا بفترات جفاف كان من الممكن أن تكون انعكاساتها السلبية أكثر خطورة على النمو الاقتصادي والتوازن البيئي لبلادنا لولا السياسة المائية الرشيدة لوالدنا، طيب الله ثراه، التي جعلت المجلس العالمي للماء يطلق اسم الحسن الثاني على أكبر جائزة دولية لتكريم أفضل عمل عالمي في مجال الماء.

وإذا كان المغرب قد نجح لحد الآن في مساندة ارتفاع الطلب على المياه بتقوية العرض عن طريق تعبئة متنامية للموارد ضامناً بذلك تزويد المدن وسقي المليون هكتار، فإن هذا التوازن أصبح هشاً بفعل تضافر إكراهات متعددة.

ولهذا فقد آن الأوان لتغيير جذريا نظرتنا وسلوكنا تجاه الماء من خلال تدبير الطلب عليه وعقلنة استهلاكه مع مواصلة الجهود من أجل تعبئة كافة الموارد المائية القابلة لذلك والسير قدماً في سبيل إنجاز منشآت التخزين وتحويل المياه من الأحواض ذات الفائض نحو الأحواض المعوزة سعياً لتحقيق التضامن بين الجهات.

ومن أجل تخفيف العبء عن كاهل الاستثمار فقد أصبح من اللازم البحث عن صيغ جديدة لتمويل وتدبير التجهيزات المائية كما ينبغي مراجعة اختياراتنا المتعلقة بأنواع إنتاجنا الفلاحي الذي نعتبره في صلب أولوياتنا آخذين بعين الاعتبار عنصر ندرة المياه والتكلفة الحقيقية للإنتاج بالنسبة لبلادنا.

ونظراً للتأخر المسجل على مستوى الصرف الصحي للمياه المستعملة يتعين وضع تصورات عملية من شأنها المساعدة على حماية مصادر المياه من التلوث كما يجب إيلاء عناية أكبر لتفعيل برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب حتى تتمكن باديتنا من تحقيق ما ننشده لها من نماء.

وسواء تعلق الأمر بالبوادي أو الحواضر، فإننا نحث جميع المتدخلين في قطاع الماء وبالأخص المكتب الوطني للماء الصالح للشرب على أن يبذلوا قصارى جهودهم من أجل تأمين تزويد كافة المجموعات السكانية بمملكتنا بالماء الشروب مع مراعاة شروط الجودة والسلامة الصحية والتوزيع العادل والتضامن الفعال.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان من بين نتائج مواسم الجفاف المتتالية التي عاشتها بلادنا خلال العشرين سنة المنصرمة ارتفاع مديونية الفلاحين، مما جعل شريحة كبيرة منهم غير قادرة على أداء ما ترتب عليها من ديون لفائدة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي. ومن أجل تدارك هذا العجز فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية إلى حكومتنا كي تعمل على إعادة جدولة الديون الفلاحية في مدة تتراوح بين 15 و20 سنة مع إعفاء جزئي يمكن أن يصل إلى 40 في المائة لفائدة صغار الفلاحين، ومع مراعاة الخصوصيات الطبيعية للمناطق. وستهم هذه العملية ما يناهز 120 000 فلاحا.

وإننا لتتوخى من خلال هذا المجهود دعم فلاحينا الأوفياء وتمكين مؤسسة القرض الفلاحي من مزاولة نشاطها وهي في وضعية مالية سليمة وفي إطار مؤسساتي شفاف وملائم، يقوم على إصلاح هياكلها وفق قانون جديد يوجد الآن في طور المناقشة داخل البرلمان مؤكداً بأننا سنظل ساهرين على أن يظل تمويل نشاط الفلاحين الصغار ميسرا عبر عقد بين القرض الفلاحي والدولة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنعلق آمالا كبرى على مجلسكم الذي يجتمع لأول مرة في إطار قانون الماء لبلورة التوجهات العامة للسياسة المائية الوطنية. داعين حكومتنا إلى الإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بتفعيل جميع مقترحات هذا القانون فضلا عن تكريس الجهود لترسيخ منهجية عمل دقيقة تمكن مجلسكم من ممارسة حضوره الدائم في كل ما يتعلق بالسياسة المائية تحقيقا لإرادتنا في جعل هذا المجلس فضاء خصبا لمناقشتها.

ذلكم أن إشكالية تدبير الماء هي من التعقد والتداخل بحيث لا تقبل المعالجة التقنية الصرفة ولا تحل بمجرد إنجازات جزئية منفصلة، وإنما تستدعي مقاربة شمولية قوامها التبصر والموازنة بين الإمكانيات المتاحة للعرض دون تفريط والحدود المعقولة للطلب دون إفراط.

ومن هذا المنطلق، فإننا ننتظر منكم خلال دورة مجلسكم القادمة تجسيد هذه المقاربة لدى دراستكم مشروع المخطط الوطني للماء الذي هو قيد الإعداد، متوخين منه أن يحدد استراتيجيات وطنية جديرة بتنمية الموارد المائية في أفق سنة 2030، وأن يمكن من اتخاذ القرار السياسي الملائم على أساس توزيع عادل وعقلاني لهذه الثروة يحول دون كل أنواع التنازع أو الاحتكار أو التبذير.

وإننا لوائثقون من تقديركم للمسؤولية ومن حرصكم الصادق على تضافر خبراتكم ضمن مجهود جماعي كفيل بضمان الأمن المائي لوطننا العزيز حاضرا ومستقبلا.

أعانكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة حول السيدا
نيويورك، 03 ربيع الثاني 1422هـ الموافق 25 يونيو 2001م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي السيد الأمين العام،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نعرب لكم عن تنويه المملكة المغربية الكبير بقرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بعقد دورة استثنائية في موضوع السيدا، متمنين لهذه المبادرة المحمودة كامل النجاح آمليين أن يتمكن هذا الملتقى الأممي من تعبئة ما يلزم من موارد لمحاربة هذا الوباء الفتاك، وتجاوز التناقض الصارخ المتمثل في التمجيد النظري للصحة كحق من حقوق الإنسان من جهة، والتمييز الفعلي من جهة أخرى بين دول متقدمة، تمكنت من تطويق داء السيدا بفضل إمكاناتها واستغلالها للبحث الطبي وأخرى نامية عجزت عن وقف استفحاله بفعل افتقارها إلى الحد الأدنى من الوقاية والعلاج، وبخاصة في قارتنا الإفريقية التي يواجه بعضها هذا الخطر الماحق. وإذا كنا نواجهه بما تفرضه علينا العولمة من إكراهات يقتضيها التحاقنا بركب التطور العالمي، وما تفرزه هذه العولمة من تدفق للهجرة بحيث لا يمكن لأي بلد من بلداننا أن يظل بمنأى من الإصابة بهذا الداء، فإن تحقيق التغطية الطبية وتقريبها من الجميع، إضافة إلى تكوين ما يلزم من الأطر الطبية وتوفير الأدوية والتجهيزات الصحية الضرورية، كل ذلك يقتضي رصد اعتمادات هامة في ميزانية بلداننا إلى جانب إعفاءات جبائية وجمركية بالنسبة للمواد الطبية الضرورية، خاصة منها الأدوية التي تتوقف عليها صحة المواطنين بدون تمييز اجتماعي أو جغرافي أو عرقي.

وإننا لنشيد بما اتخذته السيد الأمين العام للأمم المتحدة من مبادرات حميدة تتمثل في إحداث صندوق دولي لتمكين البلدان النامية التي تعاني من داء السيدا، من الحصول على الأدوية المضادة للارتداد الفيروسي.

وقد وضع المغرب استراتيجية متكاملة لمحاربة داء السيدا تقوم على أساس التشخيص والمعالجة والوقاية، وإشراك كافة الفاعلين من سلطات حكومية ومجتمع مدني في حملات توعية واسعة النطاق تنظم عبر وسائل الإعلام وبين الشباب والفئات المعرضة للإصابة بصفة عامة، مستجيبين في نفس الوقت للانشغالات التي عبر عنها مشروع الإعلان الأممي عن الالتزام الذي قدم لهذه الدورة.

وإن المغرب إذ يعبر عن ارتياحه للمبادرات الأممية، فإنه يأمل أن يستفيد من الأسعار التفضيلية المخولة لغيره من البلدان، داعياً إلى وضع المزيد من آليات التعاون والتنسيق الدوليين من أجل مكافحة هذا الوباء الذي يهدد المجهود التنموي والأمن الصحي في العالم.

وبفضل ما تراكم لديه من خبرة ومهارة وما تقوم به أطره من متابعة دائبة وتقييم وتكييف لما يتم من مبادرات وأعمال في هذا المجال، فإن المغرب مستعد لوضع تجربته المتواضعة رهن إشارة المجموعة الدولية خاصة أشقاءه الأفارقة تأكيداً منه لتعلقه الراسخ بقيم التضامن الفعال التي يجب أن نسترشد بها جميعاً في عملنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المؤتمر الثلاثين لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية
الرباط، 06 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق 28 يونيو 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحبة السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نخاطبكم في مستهل أشغال هذا المؤتمر لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية مرحبين بأجمل ترحيب بسائر المشاركين فيه وفي مقدمتهم رؤساء اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي والمنظمات والهيئات العربية والإسلامية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، التي جعلت من هذا المؤتمر ملتقى دوليا لمدارسة موضوعات تستأثر بكامل اهتمامنا ولا سيما منها التطوع وإدارة الكوارث والاستعداد لها والقانون الدولي الإنساني.

وإنه لمن دواعي ابتهاجنا واعتزازنا، أن ينعقد هذا المؤتمر للمرة الثانية في المملكة المغربية ليس فقط لما لذلك من دلالة على حضور المغرب كبذل للحوار في كل الملتقيات الدولية وإسهامه في ترسيخ ثقافة التعايش وخدمة القضايا الإنسانية وفي مقدمتها السلام والتسامح وحوار الحضارات والأديان، ولكن أيضا لما لاحتضان هذا المؤتمر من تأكيد لانخراط المغرب الفعلي والجاد في كل المبادرات والمساعي الإنسانية النبيلة ذات التوجه التطوعي والتعبئة الجماعية لخدمة البشرية في أي مجال من مجالات الحياة الصحية والأمنية والوقائية، وتقديم الغوث اللازم للأفراد والجماعات المتضررة ولاسيما تلك التي تعاني الفاقة أو التعرض للكوارث الطبيعية، فالمغرب من منطلق هويته الحضارية وقيمه الإسلامية يهب لأداء واجبه تجاه هذا الواقع الذي لا يمكن تطويق آفاته وانعكاساته المؤلمة إلا بالتضامن الفعلي والتطوع التلقائي من لدن الدول والمنظمات غير الحكومية وكل مكونات المجتمع المدني جاعلا من أرضه منذ عقود من السنين ملتقى للحوار في هذا الشأن.

وقد ضرب المغرب أمثلة غير مسبوقة في مجال التطوع الذي يعد أحد محاور أشغال مؤتمركم وذلك منذ فجر الاستقلال حين أعلن جدنا المنعم المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، عن مشروع بناء طريق الوحدة، فهب للتطوع لبنائه أحد عشر ألف شاب كان في مقدمتهم يومئذ والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، فأنجزوا طريقا واصلا بين إقليمين كان الاستعمار قد فصل بينهما. وكان لهذا المشروع فضلا عن مغزاه السياسي وأهدافه الاجتماعية والاقتصادية، دلالة العميقة على روح التطوع التي تجيش بها نفوس المغاربة، فلا غرو أن يهبوا بنفس الروح وبعد عقدين من السنين فقط للانخراط في أكبر مسيرة تطوعية عرفها التاريخ. تلکم هي المسيرة الخضراء التي أبدعها وقادها والدنا المنعم نور الله ضريحه محققا بها استرجاع الأقاليم الجنوبية للمغرب عن طريق السلم والحوار.

وما كان عمل منظمة الهلال الأحمر في المغرب التي أنشأها بطل تحرير المغرب أو آخر سنة 1957 غداة الاستقلال، إلا تجسيدا لفكرة التطوع في المجال الإنساني التي تقف على رأسه المتطوعة الأولى صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامليكة، التي لن ينسى المغاربة ووقوفها بنفسها لإغاثة ضحايا زلزال أكادير سنة 1960 على رأس جمعية الهلال الأحمر المغربي. وما تزال جزاها الله خيرا باذلة سخي الجهود في سبيل إنجازاتها الإنسانية المبرورة عاملة على مضاعفة عدد المتطوعين وحشد الإمكانيات للارتقاء بهما إلى المتطلبات المتزايدة.

لقد عملنا منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الأمجاد على رفع مفهوم التطوع الخيري إلى مستوى ثقافة للتضامن الاجتماعي، ساعين من خلال تأسيس مؤسسة محمد الخامس للتضامن والإشراف الفعلي على أنشطتها إلى تجسيد التطوع الخيري في التضامن والعمل الاجتماعي الأمثل على أرض الواقع، مستهدفين من العناية التي نوليها للفئات المستضعفة كالأطفال المحرومين وكذا فئات المعوزين والمعوقين والنساء القرويات تأهيلهم واستثمار طاقاتهم الإنسانية في المجهود الجماعي للمجتمع الديمقراطي الذي نعمل على ترسيخ ركائزه.

صاحبة السمو الملكي،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن الهدف الأسمى لجمعياتكم هو التصدي لكل الكوارث التي تصيب المجتمعات الإنسانية من جراء الحروب والمنازعات أو بفعل غضب الطبيعة أو بسبب الفقر والمجاعة والأمراض الفتاكة التي تضرب نواحيها عددا من البلدان لأسباب مختلفة. إلا أن التصدي لاستفحال آثار هذه النوائب والكوارث يجعل مهمة الهلال الأحمر والصليب الأحمر مضاعفة وبالغة الأهمية، بل يلقي عليهما عبئا لا يمكن النهوض به إلا بتضامن فعال وتطوع سخي وتجديد الوسائل وتحسين الخطط التي يجب أن تكون في مستوى الحاجة إلى تدخلكم عند الاقتضاء. فهذا التجديد الشامل لأسلوب العمل لا يتوقف فقط على الإمكانيات المادية وإنما يعتمد أيضا على الجهازين الدوليين القانوني والتنظيمي في التصدي للكوارث وتطويق آثارها السلبية بفعالية وتضامن.

ولنا اليقين بأن مؤتمركم سيفضي إلى بلورة رؤية واقعية نابعة من المعاناة الإنسانية التي تلامسونها ميدانيا بوصفكم جنودا مجندين في مواجهة الكوارث المفترزة لتلك المعاناة المؤلمة وبأسلوب يمكنكم من تقدير الحاجات والوسائل المطلوبة على نحو أفضل.

إن انعقاد مؤتمر الثلاثين لجمعية الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية يتم في ظروف تعرف فيها منطقة الشرق الأوسط المزيد من تردي الأوضاع بالأراضي العربية المحتلة حيث يهيمن العنف وتمارس الآلة العسكرية الإسرائيلية التقتيل والحصار على الشعب الفلسطيني الأعزل، وذلك خرقاً للقانون الدولي الإنساني المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف لسنة 1949 مما يفرض علينا جميعاً بذل المزيد من الدعم وتقديم الإغاثة للمتضررين والإسعاف للمصابين والتعبير عن التضامن الإنساني والتطوع الخيري للتخفيف من آثار هذه المعاناة المؤلمة.

وبوصفنا رئيساً للجنة القدس وفي سياق جهودنا الدؤوبة لحماية هذه المدينة المقدسة والحفاظ على هويتها الحضارية، وعلى فضائها الديني الحافل بالتراث الإنساني الذي يجسد التعايش بين كل الأديان السماوية، فإننا ننتظر من مؤتمركم توجيه نداء إلى كل الدول والمؤسسات والمنظمات المحبة للسلام لحثها على حماية الشعب الفلسطيني الأعزل مما ترتكبه الحكومة الإسرائيلية من تشريد وحصار وبطش وعدوان ومساندتها لحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على أرضه المحررة وعاصمتها القدس الشريف.

وإننا لنجدد الإشادة بتطوعكم المثالي هذا الذي جمعكم اليوم على أرفع مستوى وأوسع نطاق كما هو الشأن بالنسبة لكل المؤتمرات السابقة لتدارس هذه القضايا الإنسانية، واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة لمواكبة ما يستجد من حاجة إلى دعمكم الإنساني في كل مكان، من غير تمييز بين البشر لونا أو عرقاً أو عقيدة واثقين من نجاح مؤتمركم الذي يحظى بسامي رعايتنا، متمنين لكم كل التوفيق في مهامكم المثلى، راجين لكم مقاما طيبا في بلد يفتح ذراعيه وقلبه على الدوام لكل عمل إنساني شريف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الدولية «الحوار بين الحضارات في عالم متغير»
الرباط، 18 ربيع الثاني 1422هـ الموافق 10 يوليوز 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نحيي جمعكم الموقر وأن نرحب بالضيوف الكرام الذين وفدوا على مملكتنا للمشاركة في هذه الندوة التي تعقد تحت رعايتنا السامية وبمبادرة ودعوة من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» حول موضوع: «الحوار بين الحضارات في عالم متغير»، وهي ندوة تنتظم في إطار السنة التي اتخذتها الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، ساعية إلى إشاعة ثقافة الحوار بين الشعوب التي تنتمي إلى حضارات شتى تعيش الإنسانية اليوم في رحابها على ما بينها من تشابه وائتلاف أو تباين واختلاف.

لقد كان المغرب على مر العصور ولا يزال، ملتقى التسامح والتساكن وموئلا للتفاهم والتعايش ومنطلقا لإقامة جسور التواصل على الصعيدين الحضاري والثقافي بين مختلف المجتمعات بالرغم من تنوع أديانها ومذاهبها وتعدد منابها والمشارب. وكان والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، من القادة الرواد الذين كان لهم فضل السبق إلى التبشير بالحوار والحث عليه في العديد من المحافل الدولية والكثير من المناسبات إيمانا منه، رحمه الله، بفضيلة الحوار ووعيا برسالته وإدراكا لأهميته باعتباره خير وسيلة لإزالة أسباب الخلاف وسوء الظن، وأقوم سبيل لاسترجاع الثقة وإحلالها بين البشر في حرص منه - أكرم الله مثواه - على أن يقوم المغرب بالدور المنوط به على نحو فاعل ومؤثر من أجل إرساء أسس قوية لبناء كيان إنساني متماسك ومتكامل يشيع فيه الأمن والسلم والإخاء ويعمه الاستقرار والازدهار والنماء.

ولقد آلينا على أنفسنا منذ أن قلدنا الله تعالى الأمانة العظمى بتربعنا على عرش أسلافنا الميامين أن نسير على هذا النهج اللاحب قائمين بالواجب الذي نستشعره للإسهام في عملية توطيد الثقة وتعزيز التقارب من خلال المساعي التي نقوم بها، والجهود التي نبذلها مع أشقائنا وأصدقائنا الملوك والأمراء والرؤساء لنرفع معا، وبإرادة جماعية مشتركة قواعد عالم جديد تنفياً فيه الإنسانية ظلال المحبة واللواء، مستهدية بمبادئ السلام القائم على العدل والمساواة ورد الحقوق إلى أصحابها ومحتكمة إلى مقتضيات القانون الدولي التي هي المظلة الواقية من كل ما قد يمس بوضع أي بلد أو يهدد سلامته.

وإذا كانت الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الأهداف النبيلة والغايات الجليلة متعددة، فإن في طبيعتها العمل على بلورة مفاهيم الحوار وتثبيت دعائمه لدى الجميع وعلى مختلف المستويات. لذلك، فإن المأمول من هذه الندوة أن توفيق إلى صياغة مبادئ عامة

وخلصات موجهة لتركيز هذه الدعائم وترسيخ تلك المفاهيم، بغية نشر التآلف بين الشعوب في إبراز العناية الفائقة التي أولاها ديننا الحنيف للتحاور بشتى أشكاله ومستلزماته، وفق ما يجليه القرآن الكريم وفي إلحاح على عنصر القيم وما تستوجب من أخلاق بدونها لا يمكن أن يسود التعارف الذي هو في منظور الإسلام غاية اجتماعية ووسيلة في الوقت نفسه لتجاوز الاختلاف مصداقا لقوله تعالى: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا». وإن أول شروط قيام هذا التعارف أن يكون نابعا من اقتناع نفسي وعقلي بضرورة الانفتاح على الآخر وقبول التعاون معه، مهما يكن حجمه وما له من إمكانات وطاقت، وفي نطاق احترام ما له من خصوصيات ثقافية وحضارية هي التي تشكل شخصيته وتمنحه القدرة على إثبات الذات.

ذلكم أن الخصوصيات من حيث هي وما يطبعها من تنوع وتميز، تعد مصدرا ثريا لا ينضب معينه لإغناء مجموع الثقافات والحضارات وأن صونها حق وواجب. فهو حق من حقوق الإنسان وهو واجب يتحتم أدائه على الفرد والجماعة معا؛ إذ يصبح رسالة إنسانية مشتركة بحكم أن هذه الخصوصيات هي من أبرز ملامح البشرية في كل الأوطان والأزمان، تحفظها القوانين الدولية وتحميها وتكفل حمايتها والدفاع عنها وتضمن حق ممارستها والاستمتاع بها، وهذا ما يجعل كل مسعى يبذل للحفاظ على هذه السمة الجوهرية المميزة لمسيرة الكون والحياة، إضافة ثمينة إلى الرصيد الإنساني الذي يقتضي منا مواصلة الجهود والتضافر على إنجاحها للزيادة في إغنائه والحيلولة دون الانتقاص من أي رافد له كيفما كان، فضلا عما قد يؤدي إلى تهميشه أو إلغائه.

إننا نحمد للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة هذه المبادرة التي وفقت فيها إلى إدراك الغايات المبتغاة من سنة الأمم المتحدة الحوار بين الحضارات، ونعرب عن تقديرنا للأعمال الجليلة التي تقدمها سواء في هذا المضمار الحيوي أو في الميادين الكثيرة التي تدخل ضمن اهتماماتها بكونها جهازا متخصصا من أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي نعتز بأن يكون مقره في عاصمة مملكتنا. وما هذه الندوة إلا دليل على عمق تفهمها لرسالتها الإسلامية والدولية وعلى تمام وعيها بالمهام الموكلة إليها، ودليل كذلك على أن هذه الغايات هي في عمقها من صميم العمل الإسلامي المشترك في قنواته المتعددة وعبر مجالاته المتنوعة، ومنها المجال التربوي والعلمي والثقافي الذي لا يقل عن غيره من حيث فعاليته وجدواه وتأثيره في تشييد صرح التنمية الكامل.

رعيا لكل هذه الاعتبارات وتقديرا منا لأهمية موضوع ندوتكم الحافل، فإنه لا يسعنا إلا أن نؤكد تجارنا مع مراميهما السامية ومقاصدها الشريفة، ليس فقط لأنها تنعقد في إطار السنة الدولية للحوار بين الحضارات، ولكن كذلك لكونها تعبر عن الإرادة الجماعية للأمم الإسلامية الممثلة في قرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية. تلكم القرارات التي ركزت باستمرار على ضرورة إسهام العالم الإسلامي بفعالية عالية وتأثير عميق تحفزا من رؤية الإسلام الحضارية وما يميزها من سماحة وهو ما يتبلور في مبادئه السامية التي تحث على الحوار وتدعو إلى استلهام قيمه والسير على هديه الذي هو الأسلوب الأمثل لإقامة علاقات إنسانية سليمة بين بني البشر في عالم تتزايد وتيرة إيقاع التغيير فيه وتتفاقم المشكلات التي تواجهه، وهو يجتاز مرحلة دقيقة وحاسمة يعاني فيها مخاض عملية تاريخية تحفها تفاعلات لا تخلو من بعض التناقض والاضطراب.

وإننا إذ نبدي سايبغ رضانا عن المنهج الذي تسلكه منظمة الإيسيسكو في جميع أنشطتها ومبادراتها، متمنين لها اطراد النجاح، نشيد بما نعهده في مديرها العام من صدق وإخلاص في العمل، وجد وحزم في أداء مهمته الرامية إلى تنمية تربوية وعلمية وثقافية، ترسي للعالم الإسلامي قواعد نهضة حضارية شاملة بإلهام ومساندة من الباربي عز وجل ثم بدعم ومؤازرة من أشقائنا قادة الدول الأعضاء.

وفقكم الله وسدد خطاكم وأمدكم بعون منه لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الندوة ومن كل ما تسعون به لخير الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء الرسمية التي أقامها جلالتة على شرف فخامة الرئيس التونسي
السيد زين العابدين بن علي
طنجة، 26 ربيع الثاني 1422هـ الموافق 18 يوليوز 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أخانا فخامة الرئيس السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

تغمرنا سعادة كبرى ونحن نستقبل أخانا الكبير فخامة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي لنجدد معه صلة التشاور والحوار الأخوي
معر بين له ومن خلاله للشعب التونسي الشقيق، عن فائق المودة والتقدير، متمنين لفخامته وللوفد المرافق له مقاما طيبا بين ظهرانينا
معتزين بالأواصر التاريخية والحضارية والروحية العريقة التي تجمع بين بلدينا وشعبينا الشقيقين.

إن لقاءنا اليوم تجسيد لإرادتنا المشتركة للرقى بعلاقتنا المتميزة إلى المستوى الرفيع لشراكة نموذجية يحظى فيها البعد الاقتصادي
بالنصيب الأوفر ساعين إلى جعل شركائنا يقتنعون بالتعامل معنا بمسؤولية وتقدير أوفر وأشقاؤنا ينضمون إلى مسيرتنا ناهجين نهجنا
الرامي إلى إقامة فضاء اقتصادي مغاربي وعربي ومتوسطي متكامل، مستثمرين الطاقات الهائلة التي يزخر بها عالمنا العربي من أجل
خلق تنمية مستدامة جديدة بضمان مستقبل أرغد لأجيالنا الصاعدة.

إن العلاقات المغربية التونسية تتميز بكونها تعتبر، بما لها من مواقف إيجابية، دعامة أساسية لبناء مغرب عربي متماسك وقوي، باعتباره
خيارا استراتيجيا لرفع تحديات العولمة، وهو رهان لا يمكن كسبه إلا بانتهاج أسلوب جديد قوامه العمل الجاد في إطار من الوضوح
والتعاون الصادق والتحاور العقلاني لتحديد أولويات كل مرحلة، وذلك لضمان أمن المنطقة واستقرارها وتحقيق الرفاهية لشعوبها.

فخامة الرئيس،

لقد تركزت جهودنا دوماً على تشجيع المبادرات الرامية إلى إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وإذ نؤكد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق ولسلطته الوطنية في نضاله من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، التي نعتبرها، بصفتنا رئيساً للجنة، حجر الزاوية في أية تسوية منصفة ودائمة، فإننا ندعو المجتمع الدولي وبخاصة راعيي عملية السلام إلى مضاعفة الجهود من أجل إعادة تحريك العملية السلمية وتجنب أي انتكاسة أخرى تزج بالمنطقة في المزيد من التوتر وانعدام الاستقرار.

إن انتماءنا للعالمين العربي والإفريقي، يحتم علينا التضامن من أجل رفع الحصار المفروض على العراق الشقيق واحترام سيادته ووحدة أراضيه، مؤكداً حرصنا على أمن الكويت واستقلالها وأمن كافة الدول العربية الشقيقة في الخليج العربي. كما يحتم علينا ذلك الانتماء العمل على تفعيل التضامن الدولي الذي كنتم من دعائه من أجل تحقيق تنمية مستدامة لقارتنا الإفريقية تكفل لها الأمن والاستقرار وتمكنها من التخفيف من وطأة الفقر بالنسبة لفئات عريضة من مجتمعاتها.

كما أن انتماء بلدينا إلى حوض البحر الأبيض المتوسط وحرصهما على إقرار شراكة متوازنة وفعالة كفيلة بتلبية متطلبات كل شركاء مسلسل برشلونة في الأمن والرخاء الاقتصادي، يتطلب منهما التنسيق الثنائي فيما بينها وبين دول جنوب المتوسط. ومن ثمة كانت مبادرة المغرب المتمثلة في إعلان أكادير الخاص بإنشاء منطقة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطية خطوة هامة على طريق تجسيد هذا التنسيق.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف احتراما وتقديرا لفخامة الرئيس زين العابدين بن علي متمنين له دوام الصحة والعافية وطول العمر، وللشعب التونسي الشقيق كل التقدم والازدهار بقيادته الرشيدة التي حققت لشعبه الأصيل استقرارا موصولا وتنمية شاملة، كما أتمنى للعلاقات المغربية التونسية مزيدا من الالتحام والتكامل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصحيفة الشرق الأوسط

لندن، 02 جمادى الأولى 1422هـ الموافق 24 يوليوز 2001م

سؤال: يوشك العام الثاني أن يمر على توليكم مقاليد المملكة المغربية فهل أنتم راضون عن الفترة الماضية؟

جواب جلالته الملك : لا، لا يمكن للشخص أن يكون راضيا بالذي عمله من أجل بلاده خاصة أنه عمل يومي ومستمر، فالطموح هو أن تقدم أكثر، لهذا لست قانعا بالذي قدمته للمغرب البلد والمغاربة لأنني أتطلع إلى أكثر من ذلك. فأنا كملك للبلاد أنا أيضا الخادم الأول للمغاربة. والدي، رحمه الله، رباني منذ الصغر على أننا خدام هذا البلد ورهن إشارة المغاربة. وإن شاء الله ربي سيعينني على هذه المهمة.

سؤال: صاحب الجلالة، أنتم كملك حاكم تنفيذي، كيف ترون تركيبة الدولة بعد وفاة الوالد، رحمه الله، وما قد يتطلبه الوضع السياسي من تغيير في هيكله الأحزاب مثلا؟

جواب جلالته الملك : المغرب ليس متشبثا بالملكية فقط بل أيضا بشخص الملك. فبعد أن توفي والدي، رحمه الله، كان ذلك صدمة كبيرة للمغاربة، سياسيين كانوا أو غير سياسيين، وكان من الطبيعي أن يقع التغيير وأن تحدث تساؤلات كثيرة. وبعد التساؤلات والصدمة التي خرجنا منها هناك من تحدث عن أحزاب سياسية جديدة. نحن نرى أن المغرب كيان التعددية الحزبية والدستور ينص على الحزبية ويلح عليها. فإذا وجد حزب متشبث بمبادئ المغرب ومؤسساته الدستورية وأراد أن ينشأ فليس هناك اعتراض بمقتضى القانون، وأنا، كما قلت لكم، خادم المغاربة سواء كانوا داخل الأحزاب أو خارجها، فأنا رهن الإشارة. والحقيقة أن نفس القضية حدثت بعد وفاة جدي الملك محمد الخامس، رحمه الله، فهو الذي حرر البلاد بينما أرسى والدي، رحمه الله، الديمقراطية والمؤسسات، ودوري أنا هو ترسيخ الأمانة التي خلفها لي الوالد بما فيها طبعاً احترام مبادئ الدستور، والدستور ينص على التعددية الحزبية.

سؤال: هل لنا أن نعرف متى سيكون موعد الانتخابات بعد أن كثر الحديث حول هذا الموضوع؟

جواب جلالته الملك : الانتخابات ستكون في موعدها.

سؤال: في موعدها؟

جواب جلالة الملك : نعم في موعدها إن شاء الله. وكنت أنوي أن أعلن عن ذلك في خطاب العرش لكن طالما أنك سألت فالانتخابات ستكون في موعدها، والحقيقة أنا لم أكن راغبا في تأخيرها، بل على العكس أحب أن تكون في أقرب وقت ممكن حتى يخدم السياسيون البلد لا أن يخدموا أحزابهم فقط، وحتى يشرعوا في العمل.

سؤال: صاحب الجلالة اسمحو لي أن أسألكم عن كيفية إدارتكم للدولة كملك، هل تتدخلون في قرارات وعمل الوزارات ونشاطات الحكومة، وهل لكم سياستكم ؟

جواب جلالة الملك : كل واحد يقوم بالدور الذي هو مناط به. الأحزاب تقوم بدورها، وأنا كذلك أقوم بدوري، والمستشارون يقومون بدورهم. فأنا أعمل مع فريق، أتعاطى مع الموضوعات عندما تصلني. بالنسبة للشؤون الخارجية والدفاع والداخلية والشؤون الدينية والعدل، فهذه مسائل دستوريا تعود لي لكن طبعا مع تنسيق حكومي، لأنه لا توجد حكومة داخل القصر وحكومة خارج القصر. فنحن حكومة واحدة وحكومة منسجمة مع عبد الرحمن اليوسفي (رئيس الوزراء الحالي)، الذي أحبه كثيرا وأحترمه كثيرا، فهو له دوره وهناك انسجام بيني وبين الوزير الأول، وكذلك بيني وبين جميع أفراد الحكومة. وبعض الناس تسأل ما هو دور الملك في المغرب؟ الدور هو ما يتوقعه مني المغاربة في رعاية شؤونهم، وهو الدور الذي كان يقوم به والدي تغمده الله بواسع رحمته. فهناك بعض المشاريع تتطلب الإسراع في إنجازها، وهنا أتدخل لكن بالتنسيق مع الوزراء وبشكل مكثف مع الوزارات المعنية.

سؤال: اسمحو لي صاحب الجلالة أن أسألكم عن الفارق بينكم وبين والدكم، رحمه الله، أنتم قلتم في بداية الحديث أن جدكم، رحمه الله، هو الذي حرر البلاد ووالدكم هو الذي أرسى الدستور والمؤسسات لكن هل لنا أن نعرف الفوارق والاهتمامات في العمل. فوالدكم عاش قضايا مختلفة حيث عاش فترة الحرب الباردة وتعامل مع قضايا الفترة الماضية؟

جواب جلالة الملك : دائما أقول إن جدي ووالدي رحمهما الله لم يتركا لنا شيئا، فهما اللذان فعلا كل شيء. فالأول حرر المغرب والثاني بنى المؤسسات، لكن بالتأكيد الأولويات تتغير. فالأولويات اليوم ليست هي الأولويات التي كانت قبل عشرين سنة ولا الأولويات التي كانت قبل أربعين سنة. الحاجات تتغير كذلك. الأولويات بالنسبة لي اليوم هي اقتصادية واجتماعية. ففي الجانب الثاني أعتبرها مسألة حيوية للمجتمع المدني في محاربة الفقر والإقصاءات وكذلك في ميدان التعليم، وهناك مثلا مشكلة الماء. فالمغرب بلد يعيش بالأساس على السياحة والفلاحة. فالمياه هنا قضية كبرى لاسيما في مجال الري. فالمنتجات الزراعية يعول عليها المجتمع وخاصة الآن مع وجود اتفاقية مع أوروبا، لا بد أن تكون المنتجات حسب المتوقع منها، أما السياحة فلها نفس التوقعات. والحمد لله كانت نتائج السياحة هذه السنة جيدة جدا. فالآن وحتى قبل أن نكمل فصل الصيف حققت السياحة نتائج ملموسة. أيضا نعطي أولوية للمغاربة المقيمين بالخارج العائدين إلى المغرب لقضاء إجازاتهم، أولا هذا بلدهم وثانيا حتى تقدم لهم التسهيلات من طرف الدول الأتية منها أو التي يعبرونها من دول أوروبية مثل بلجيكا وهولندا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا. وهناك مجال الخصوصية، وكذلك ما يقدمه صندوق الحسن الثاني للتنمية الذي يقوم بدور كبير في حل مشكلة العقار حيث أخذنا بعض الأراضي وأقمنا مشاريع سياحية ومشاريع صناعية أيضا، خاصة في شمال المغرب وكذلك في بقية البلاد. أما في ما يخص التشغيل، فإنه ما لم تكن هناك بنية تحتية تسمح بنشاطات، فإنه لن توجد وظائف كافية. ومن بين ما نعاني منه أن كثيرا من المتقدمين الراغبين في الوظائف يريدون أن يعملوا في الإدارة، وهذه مشكلة عانت منها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. فالكل يريد أن يعمل في الإدارة وتحقيق ذلك أمر مستحيل. وهذا المفهوم لا يساعدنا على استيعاب وحل مشكلة البطالة، فلا بد من مبادرات شخصية ولا بد من حلول كبيرة وإن شاء الله سنصل إليها. فهذه الأشياء من القضايا المهمة في المغرب وتشكل الأولوية بالنسبة للمغاربة.

سؤال: اسمحوا لي أن أسألكم عن شخصيتكم عند مقارنتها بشخصية والدكم، رحمه الله، وكيفية رؤيتكم لما ينبغي أن يظهر به الملك عليه؟

جواب جلالة الملك : لكن لماذا تفترض أن يكون اختلاف أو لا؟

سؤال: لا. أعني لكل أسلوبه وشخصيته، الملك عبد الله عاهل الأردن مختلف في أسلوبه عن والده الملك حسين، رحمه الله، وهو اختلاف في الشكل والأسلوب؟

جواب جلالة الملك : أستطيع أن أقول إنها شخصية متطابقة ومختلفة عن والدي، رحمه الله. لكل شخصيته على أي حال لكن المبادئ ثابتة والأهداف واحدة، ولا يوجد هناك اختلاف في الالتزامات والواجبات والقناعات. أنا أشبه والدي، وهو كان يعرف أن لي وجهات نظر أخرى، لكن عودنا دائما على احترام اختلافات الأجيال. فالجيل الجديد يحترم الجيل القائم وكان، رحمه الله، يرى أيضا أن الأجيال القائمة يجب أن تحترم الأجيال الجديدة وتعطيها المساحة من أجل أن تعبر عن نفسها وعن حاجاتها. وأعتقد أن هذا صحيح أيضا بالنسبة لجلالة الملك عبد الله، فهو له نفس سياسة والده الملك حسين، رحمه الله، لكن لجلالة الملك عبد الله شخصيته.

سؤال: أشرتكم إلى علاقاتكم بأوروبا في عرض إجابتكم قبل السابقة وهنا لا بد أن أسأل عن مصير المفاوضات التي توقفت بشأن الصيد البحري بينكم وبين أوروبا، فما الذي حدث؟

جواب جلالة الملك: لم نكن نحن الذين أغلقنا الباب، أوروبا هي التي أغلقت. ومتى ما أرادت أوروبا أن تعود فنحن نرحب بها. الذي حدث أن الأوروبيين كانوا على بينة عندما جاؤوا للتفاوض بأننا لا نريد أن نجدد نفس الاتفاقية السابقة التي وقعت في عام 1995. وكانت المفاجأة بالنسبة لنا هي أنهم أرادوا تجديد نفس الاتفاقية التي وقعناها قبل ست سنوات.

سؤال: ما الذي تتوقعونه من الأوروبيين؟

جواب جلالة الملك : نحن نتوقع من أوروبا في علاقاتنا بها أقل من العضوية وأكثر من الشراكة. الوالد، رحمه الله، كان يقول لي الوعود التي يعد بها المسؤولون الأوروبيون عليهم أن يلتزموا بها. مثلا، تم الاتفاق مع الأوروبيين في عام 1995 بخصوص حراسة السواحل، خاصة الشمالية لمحاربة التهريب ومحاربة الهجرة غير الشرعية، وحتى الآن لا نزال ننتظر الإعانة الأوروبية بناء على الاتفاق الذي تم بيننا قبل سبع سنوات، لقد قمنا بما علينا لكن لم نر شيئا من الوعود التي وعدونا بها بالنسبة لهذا الموضوع ذي المسؤولية المشتركة.

سؤال : هل فاتحتم الأوروبيين بذلك؟

جواب جلالة الملك : في كل مرة يأتي فيها مسؤول أوروبي نفاتحه به. الرغبة موجودة في إطار العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف في مسلسل برشلونة، فنحن نريد أن نخرج منه بشركات أكبر، لكن الذي وقعنا عليه حتى الآن لم يعط الثمار المأمولة.

سؤال: طالما أنكم تتحدثون عن العلاقات الثنائية أيضا، ماذا عن العلاقة المتوترة مع الجزائر، هل يمكن فصل العلاقة بينكم بعيدا عن موضوع الصحراء؟

جواب جلالة الملك : لا تعرفون موقف الجزائر من المشروع الأممي الذي صادق عليه مجلس الأمن بالإجماع. نحن نشعر بارتياح، فالأمور والمسؤوليات أكثر وضوحا من أجل حل هذه المشكلة. والحقيقة أنه لولا موضوع الصحراء لما وجدت بيننا وبين الجزائر اليوم مشكلة، فالقضية لو ثت الأجواء بين البلدين منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما، والجزائر تعترف بمسؤوليتها في استمرار هذه المشكلة. لكن رغم ذلك لا توجد مشكلة على مستوى القيادة بل على العكس هناك كل الاحترام، والاتصالات الهاتفية بيني وبين فخامة الرئيس بوتفليقة مستمرة، كذلك وزير خارجيتنا مع مدير ديواننا زارا الجزائر والتقىا بفخامة الرئيس بوتفليقة، كما سبق لوزير داخليتنا أن قام بنفس الشيء، واجتمعا مع المسؤولين الجزائريين سبع ساعات ناقشوا خلالها مشكلة الصحراء. فالعلاقة مع الجزائر ليست سيئة لكن يمكن أن تكون أفضل، وإن شاء الله ستكون أفضل وبالتأكيد، فإن مشكلة الصحراء تسمم العلاقة بين البلدين.

سؤال: هذه قضية موروثية بالنسبة لكم؟

جواب جلالة الملك : أنا عايشة مشكلة الصحراء وكنت محظوظا أن أرى فقرة جديدة في تاريخ المغرب تكتب عندما استرجعنا الصحراء، فأنا من جيل عاش قضية الصحراء وما كان لنا أن نتخلى عن هذه القضية المهمة لنا جدا، والتي تحظى بإجماع كل المغاربة وإجماع كل الأحزاب السياسية سواء تلك المشاركة في الحكومة أو في المعارضة، فقضية الصحراء مصيرية بالنسبة للمغرب ومصيرية لكل المنطقة. وإذا لم يكن هناك استقرار في الصحراء لا يمكن أن يكون هناك استقرار في كل منطقة المغرب العربي. وأنا أعتبر أن القرار الأممي هو انتصار للوالد، رحمه الله، وانتصار لكل المغاربة وانتصار للجيل الذي عاش هذه القضية.

سؤال: ألا توجد هناك طروحات جديدة لحل هذه القضية التي طال أمدها؟

جواب جلالة الملك : نحن ملتزمون بالقرار الأممي وطبعا تحت السيادة المغربية، وهو القرار الذي طرح أخيرا على مجلس الأمن. لقد قدمنا الكثير من جانبنا.

سؤال: تحدثتم مرة بعاطفة واهتمام استثنائي تجاه التعليم. هل يمكن أن نعرف رؤيتكم حيال هذا القطاع الحيوي ؟

جواب جلالة الملك : التعليم عندي مسألة مهمة، بالطبع توجد برامج وزارة التربية لكن هناك أيضا مشروع محاربة الأمية، وبالتالي نعمل على جبهتين: التعليم من جهة ومحاربة الأمية من جهة أخرى. والمغرب - كما تعرفون - خطا خطوات مهمة في هذا الميدان، فهناك أكثر من خمسين في المائة من المغاربة يعيشون في البوادي والأرياف وعندهم مشاكل مثل وصولهم إلى المدارس والمؤسسات التعليمية. وهناك من يبدوون الدراسة لكنهم يضطرون للانقطاع وعدم متابعة دراستهم لأن الطريق بعيدة أو لا يملكون الإمكانيات. في محاولة للتغلب على هذه المشاكل، عملت خلال الشهور الأخيرة كثيرا مع المجتمع المدني وكذلك وزارة التربية الوطنية من أجل إتاحة كل الإمكانيات لكل المغاربة أينما كانوا. أيضا استحدثنا برنامج وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل استخدام المساجد في التعليم ومكافحة الأمية. وكانت التجربة إيجابية جدا لأنها خدمت جميع الفئات. والملاحظ أن فئة السيدات كانت كبيرة. فستون في المائة من المنخرطين هم من النساء، ونتطلع في السنة المقبلة إلى أن يتضاعف الرقم إن شاء الله. فالمشكلة ليست في التعليم بل في توفير الإمكانيات التي تسهل عليهم الالتحاق واستكمال الدراسة.

سؤال: كان هناك حديث كثير في السابق عن التخصيص (الخصوصية) فما حدث له؟

جواب جلالة الملك : إن شاء الله ستستمر الخصوصية. بدأنها في أوائل الثمانينات وتمت عملية الخصوصية في مؤسسات عمومية مهمة. المغرب نموذج في هذا الاتجاه لأن عمليات الخصوصية التي تمت أعطت - والحمد لله - نتائج إيجابية جدا. وهي مؤشر مهم

فيما يخص استقرار المغرب ومصادقية المغرب. هذه الأعمال التي أنجزت ساعدتنا كثيرا خاصة لصالح صندوق الحسن الثاني للتنمية، الذي، كما أوضحت من قبل، يعنى بتنمية البنية التحتية التي هي مرتبطة مباشرة بتطور المغرب وإيجاد حلول للعوائق القائمة.

سؤال: طبعا كلنا نذكر تخصيص الهاتف المحمول الذي كان للمغرب إزاءه تجربة رائدة في العالم العربي، ولاحظنا أن شركاتكم الهاتفية صدرت تجربتها وأصبحت تفوز بعقود المنطقة أيضا؟

جواب جلالة الملك : صحيح في تونس وموريطانيا وربما مالي والسنغال.

سؤال: لكن بخلاف ذلك تعثر مشروع الأجواء المفتوحة. فالحكومة المغربية كانت أول من طرح الفكرة ولم تطبقها بعد، في حين نراها الآن تنفذ في الجزائر ولبنان وغيرهما، لماذا تعطل المشروع والمغرب بلد يعول على السياحة كثيرا؟

جواب جلالة الملك : هذا الملف يدرس حاليا وإن شاء الله سيخرج قريبا إلى الوجود.

سؤال : أنتم تتحدثون عن مشاريع وأفكار كبيرة لبلادكم وهي تتطلب جذب الاستثمارات الأجنبية لتمويلها. سؤالي، كيف ستعطون المستثمرين الثقة للاستثمار هنا في بلادكم؟

جواب جلالة الملك : هناك فارق بين الثقة والتسهيلات، الثقة موجودة لكن التسهيلات ليست موجودة، لقد أعطيت تعليمات للحكومة وجميع الأجهزة المكلفة بهذا الملف للقيام بتذليل العوائق، نعم الإدارة عندنا في المغرب تسعى لأن تعمل بعقلية حديثة، لكن العوائق موجودة. ونحن نحاول أن نحل المشكلة، وأقوم بذلك بشكل شخصي ولا أعني أنني أختص بحل هذه المشكلة بل بالتنسيق مع الوزارات المعنية. إن وزارتي الاقتصاد والسياحة قامتا بدور مهم في فترة قصيرة. وأعطيتك مثلا بمدينة أكادير التي ستشهد بعد سنتين أو ثلاث سنوات، إن شاء الله، تشييد عشرات الفنادق الجديدة. وصندوق الملك الحسن الثاني للتنمية يلعب دورا مهما جدا وكذلك الحكومة والمصالح المعنية. أقول إن الثقة موجودة والتسهيلات هي المطلوبة، ودوري أنا ودور الحكومة ودور الإدارة هو أن تعطي التسهيلات للمستثمرين.

سؤال : صاحب الجلالة كانت لكم مبادرة أثارت ضجة في حينها وهي إطلاق سراح المساجين السياسيين. الآن وبعد مرور فترة كافية للحكم على تلك الخطوة، هل لمستم أنها أسهمت إيجابا أو سلبا في عملكم؟

جواب جلالة الملك : بالنسبة لي إطلاق سراح المسجونين كان عملا إنسانيا أولا، ولا شك أنه أعطى نتائج إيجابية على الساحة المحلية والخارجية أيضا، ولا تزال هناك قضية التعويضات حيث تتم دراسة أكثر من ستمائة ملف. والحمد لله لا يوجد اليوم معتقل سياسي واحد في المغرب.

سؤال: لوحظ خلال الفترة الأخيرة أن الانفتاح بلغ حد السماح للصحف الأجنبية التي تتعرض لشخصكم أيضا بالدخول إلى المغرب، فهل هذه سياسة جديدة؟

جواب جلالة الملك : أنا أعلم أن المغاربة ليسوا سعداء بالصحافة التي تكتب ضد المغرب وضد شخصي، وأعلم أيضا أن هناك من يقول أو يعتقد أن السماح لهذه الصحف الناقدة هو ضعف من جهتي وأنتي لا أتدخل في حرية الصحافة. أقول لهم على العكس هذه شجاعة لأنه عندما يقوم أحدهم فيسيء لي ويسيء للمؤسسات الرسمية ومع ذلك نسمح للجريدة أو المجلة بأن تدخل وتباع ما معنى ذلك؟ هل هي شجاعة مني أو جبن؟ نعم أنا مع حرية الصحافة لكن أرجو أن تكون حرية مسؤولة تحترم المؤسسات لا أن

تطعن فيها. وعندما يخرج قانون الصحافة والمجلس الأعلى للاتصال السمعي والبصري، فإنه سينظم طبيعة هذه العلاقة قريبا إن شاء الله. المغرب فيه ديمقراطية وفيه تعددية حزبية وفيه حرية صحافة، وفي نفس الوقت هنالك قوانين تنظمها وليس في ذلك تناقض. فليس من المصلحة أن تخسر الصحافة حريتها ولا أن تتجاوز الصحافة القانون لأن الصحافة والصحافيين سيخسرون.

سؤال : الصحافيون زملاؤنا ؟

جواب جلالة الملك : (مبتسما) الصحافيون ليسوا ملائكة أيضا. ومع أنني أقدر كثيرا ما تقوم به الصحافة والصحافيون المغاربة من نقد من أجل التصحيح ومساعدة الحكومة، إلا أن هناك من هو مستلب غربيا يريد أن يقلد بعض الصحافة الأجنبية التي تبحث عن الإساءة للأشخاص.

سؤال: وما هي حدودها في نظركم؟

جواب جلالة الملك : حدودها ما يقوله القانون. فالقانون يجب أن يطبق على الجميع، والصحافة عندما تتحدث عن حقوق الإنسان تنسى أن تمارس حماية هذه الحقوق. فأنا أيضا كإنسان لي نفس الحقوق. أليست لي نفس الحقوق التي يعطيها القانون لجميع المغاربة؟ ألا تحميني أيضا؟ وعندني الوسائل القانونية التي لم أستخدمها، وإن اقتضى الحال، فسأضطر للجوء إليها ولكن في إطار القانون، وهذا لا يعني أبدا أنني خصم للصحافة بل أعتبر نفسي محبا وصديقا لها.

سؤال: لماذا ابتعد المغرب عن لعب دور في التوصل إلى حل لقضية الشرق الأوسط خاصة أن بلادكم كانت الساحة التي شهدت قرارات تاريخية في القضية الفلسطينية؟

جواب جلالة الملك : أولا، مهم أن أقول لك إن المغرب لا يعاني من مركب نقص، فقد كان عندنا دائما مستشارون ووزراء وسفراء يهود ولم يكن هنالك فارق بين مغربي مسلم ومغربي يهودي. ونحن في المغرب نعتقد أن بإمكاننا أن نساهم لما فيه خير المنطقة. وبالطبع لاحظت أنه في الأسابيع الأخيرة، وهذا انطباع شخصي، أن المغرب يهشم ولم يفسح له مجال للمساهمة في موضوع الشرق الأوسط، مع هذا نحن نرحب بأن نساهم بما يحل هذه القضية التي نعتبرها قضيتنا جميعنا. لقد تبيننا موقفنا بالترحيب بخطة ميتشل، ورحبنا بالمبادرة الأردنية المصرية، وسنرحب بأي جهد يؤدي إلى إحلال سلام في منطقة الشرق الأوسط الذي يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وسنؤيد أي حل يقوم للسلام. وتدركون أن للمغرب تاريخا مهما، فعلى أرضه تم الاعتراف بكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

سؤال: هل ستقبلون بالمشاركة في البحث عن حل؟

جواب جلالة الملك : أنا رهن إشارة الجميع، تذكر أن هناك سبع مائة ألف يهودي مغربي في إسرائيل لهم وزن سياسي واقتصادي وللمغرب أيضا مصداقية عند الجميع، فهو حريص على إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة. والذي يسهم في مصداقيتنا وحسن نياتنا أن الجميع يعلم أن المغرب لا يعاني من مركب نقص في موضوع اليهود وله دور متميز في مساعدة الفلسطينيين.

سؤال: هل للمغرب أي اتصالات في الوقت الحاضر، وخاصة في ظل وجود أرييل شارون في رئاسة الوزراء في إسرائيل الذي لا يتيح فرصة لأي سلام؟

جواب جلالة الملك : هناك آخرون في الحكومة الإسرائيلية وليس شارون فقط، شارون لا أعرفه، لكن حسب ما شاهدت وحسب ما سمعت من الشروط التي يضعها للعودة للمفاوضات أنها صعبة جدا، ونعتقد أن هذه الشروط التي يضعها هي التي تعرقل السلام. الإسرائيليون صوتوا لشارون ناشدين الأمن، لكن ها هي النتيجة جاءت معاكسة لما سعوا إليه. الآن، المنطقة في توتر أكثر من أي وقت مضى.

سؤال: نعرف أن هناك علاقة خليجية مغربية متميزة، وهي استراتيجية سعودية - مغربية، إلى ماذا آلت إليه اليوم في عهدكم ؟

جواب جلالة الملك : العلاقة السعودية والخليجية عموما علاقة عائلية قبل أن تكون سياسية أو دبلوماسية، علاقة عالية مبنية على المحبة والاحترام. والمغرب عندما مر بظروف صعبة كانت المملكة العربية السعودية دائما إلى جانبنا حتى في قضية الصحراء التي سعت للمساعدة في حل مشكلتها وإحلال السلام في المنطقة. وهنا يهمني أن أشكرهم على مواقفهم معنا ولخادم الحرمين الشريفين الملك فهد وولي العهد الأمير عبد الله وكذلك الأمير سلطان، وبالفعل كانت مواقفهم معنا دائما مشرفة. ونحن نتطلع إلى الأفضل إن شاء الله. وهناك آخرون لم أسمهم، أريد أن أشكرهم على مواقفهم وما قدموه. وقد تشرفنا بزيارة سمو ولي العهد الأمير عبد الله وكانت زيارة تاريخية، ولاحظت أننا كنا منسجمين معا في المباحثات وفي كثير من القضايا كانت وجهات نظرنا متطابقة.

سؤال: ما هي رؤيتكم للمعارضة التي هي خارج النظام، أعني بها الأصولية أو المتطرفة أو حتى القبلية؟

جواب جلالة الملك : لماذا نسميها معارضة خارج النظام؟ هي تريد أن تعبر عن نفسها ولكن قد تأخذ اتجاهها خاطئا. ثم أنت الذي استخدمت كلمة تطرف والتطرف بالنسبة لي كلمة سلبية، في المغرب، توجد المعارضة الرسمية التي أعتبرها معارضة بناءة، ففي بلدنا تعددية حزبية من اليسار إلى اليمين تستطيع أن تنتقد سياسات الحكومة وتملك الحرية الكاملة لممارسة نشاطها، هذه معارضة مشروعة تستطيع استيعاب كل صاحب رأي وتصون البلاد في الوقت نفسه.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد

طنجة، 09 جمادى الأولى 1422هـ الموافق 30 يوليوز 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إن احتفالك اليوم بهذا العيد الوطني المجيد، لهو أكثر من تخليد لذكرى تربع عاهل على العرش، لأنه بالأحرى تجديد للعهد المقدس الخالد للبيعة، وللميثاق الدستوري المتجدد، اللذين يطوقان ملكك أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، بأمانة ضمان سيادتك، ووحدتك الوطنية والترايبية، واستمرار دولتك ودوامها، وينيضان به مسؤولية قيادتك ووضع الاختيارات الكبرى للأمة، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

لقد كان عرش المغرب على الدوام أكثر من رمز للسيادة، لأنه ظل ولا يزال قيادة وطنية مسؤولة واعية لأمانتها العظمى، ضمن ملكية شعبية يلتحم فيها العرش بالشعب والشعب بالعرش. لذلك، فإن الاحتفاء به ليعد وقفة سنوية للتأمل والتدبر، لا للتساؤل عن نحن، وماذا نريد، فالمغرب دولة عريقة في حضارتها، متشيشة بهويتها ومقدساتها، دائمة الانفتاح على مستجدات عصرها، موحدة وراء عاهلها، رفيقة للتاريخ، تعرف من أين أتت، وإلى أين تسير.

ونحن البلد الذي قاوم فيه العرش الاستعمار، والإغراء الجارف للحزب الوحيد، والاقتصاد الموجه واستنساخ النماذج الأجنبية، لتمكين المغرب من مشروع مجتمعي ديمقراطي أصيل، جعل منه البلد المتميز بتحقيق المزوجة الخلاقة بين الوفاء لتقاليد العريقة وبناء الدولة العصرية بقيادة الملك أمير المؤمنين، وبمؤسسات ديمقراطية في إطار منظم ومعتقل، يرسم لكل فاعل حقوقه وحدود مسؤولياته، ضمن منظور، يعتبر أن الديمقراطية الحقيقية تركز على بعد تنموي قائم على حرية المبادرة الخاصة، المتشعبة بروح التكافل الاجتماعي.

وإذا كان من حقنا أن نفخر بالريادة في التوفر على هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي الواضح المعالم، الذي تحققت للمغرب بفضل عدة مكتسبات، فإن ذلك لا يعني أننا لم تعترضنا عوائق، أو تعتري مسيرتنا أوجه قصور وتعثرات، ولا يعفينا من التساؤل: ألم يكن بإمكاننا السير بسرعة أكبر؟ أو يكن أداؤنا أحسن وأجود؟

فلنجعل من المكاشفة والحوار بيننا جميعا، في هذا العيد، مناسبة لدعوة كل مغربي ومغربية للاعتزاز بالجوانب المشرقة في هذا المشروع المجتمعي، مستحضرين مؤهلاتنا لتقويتها، ومستشعرين محدودية إمكانياتنا وما اعترى مسيرتنا من سلبات، لا لزرع روح السلبية وتعتيم الأفق، بل لشحذ العزائم، ورص الصفوف، واستكشاف الحلول والموارد، لاستكمال بناء هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي، الذي عاهدناك، منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، على التفاني من أجل ترسيخه، والعمل الدؤوب على تجسيده الأمثل في جميع المجالات.

شعبي العزيز،

لقد بادرنا خلال السنة الماضية إلى ترسيخ ما تحقق لبلادنا من مكتسبات في مجال الديمقراطية السياسية معترمين مواصلة هذا النهج في تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وفصل السلط واستقلالها وتوازنها، وكذا توطيد المؤسسات التمثيلية، واللامركزية والجهوية.

وفي سياق انتهاء انتداب المؤسسات المنتخبة، الوطنية والمحلية، فإننا نؤكد أن من متطلبات توطيد ما تنعم به بلادنا من استقرار سياسي واستمرارية مؤسسية، والارتقاء بمستوى النضج الذي بلغه بناء الصرح الديمقراطي الوطني، إجراء الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي. وعندما نقول بإجراء الانتخابات في أوانها العادي، فإننا لا نعني بذلك عملية التصويت فقط، بل نعني كل مراحل المسلسل الانتخابي التي يجب أن تتم في إبائها، وفي مقدمتها الحملة الانتخابية التي يتعين أن تنطلق في مواعدها القانونية.

وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواطنين، فإننا ننبه إلى ضرورة عدم الزج بالبلاد في حملة انتخابوية ضيقة. كما نؤكد وجوب عدم الخلط بين الحملة الانتخابية التي لها موعدها القانوني المحدد، والحملة الانتخابية السياسية، التي تشيع البلبلة وتسمم الأجواء السياسية، وتصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد، شاغلة إياهم بمزايدات ومشاكل جانبية، بحيث أن جزءا كبيرا من مشاكل المغرب الحالية إنما نجم عن هذه الفتنة الانتخابية.

وإننا لنهيب بالطبقة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لحظات تعبئة وطنية قوية، وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإنجاز ومرتكزة حول نواة صلبة للأسبقيات الأولى بدل جعل كل شيء أولويا، برامج تركز بالأساس على كيفية خلق الثروة وإيجاد الموارد الكفيلة بتجسيد مشروعنا المجتمعي، بدل الطروحات المغلوطة الداعية إلى توزيع تلك الثروة قبل إيجادها مشددين على وجوب مضاعفة الجهود من أجل تفعيل الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تتسامى على المنظور السياسي الظرفي الضيق.

وبنفس الحرص ننبه إلى أن الانتخابات وأنماط الاقتراع ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة ديمقراطية لإفراز نخبة من رجالات الدولة، وأغلبية منسجمة، نابعة من انتخابات تنافسية نزيهة، معبرة بكل صدق وشفافية عن خيارات الناخبين والرأي العام، وملائمة لواقع مشهدنا السياسي والحزبي.

وإننا لننبه كذلك إلى أنه إذا كان يجب على الحكومة والسلطات العمومية تحمل مسؤوليتها الكاملة في اقتراح واتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بالزام الجهاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع، تحت المراقبة اليقظة والفعالة والمستقلة للقضاء بمختلف أصنافه ودرجاته، فإنه يتعين على الفاعلين في المسلسل الانتخابي، من أفراد وهيئات حزبية أو نقابية أو مهنية، التحلي بفضائل السلوك المواطن لأنه لا تنقصنا التشريعات الديمقراطية بقدر ما ينقصنا التشعب بالديمقراطية والالتزام بها ثقافة وسلوكا.

وإيماننا من جلالتنا بفضائل الديمقراطية المحلية، فقد سهرنا على تمتين ديمقراطية مدونة الجماعات المحلية وعصرنتها وعقلنتها، لتتحول جماعاتنا المحلية إلى رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجهة والجهوية، التي نعتبرها خيارا استراتيجيا، وليس مجرد بناء إداري، وننظر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانبثاق إدارة لا ممركة للقرب مسيرة من قبل نخب جهوية، وكذا تفتق الخصوصيات الثقافية، التي يشكل تنوعها مصدر غنى للأمة المغربية.

وإيماننا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون الوطنية الموحدة، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوطنية المتناسقة، فإننا نعتبر عيد العرش المجيد، الذي يجسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتك، شعبي العزيز، بمسألة حيوية تهمننا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ.

أما التعددية فلأنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية وعربية وصحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها. وأما الالتحام، فقد تحقق لها بفضل الأخوة في العقيدة الإسلامية التي شكلت العروة الوثقى لأمتنا. وقد تمكنت هويتنا من تجسيد الوحدة والاندماج والتمازج ضمن أمة موحدة، لم تعرف أغلبية أو أقلية لأن مواطنيها يتقاسمون جميعا التشبث بثوابتها، وذلك بفضل ديمومة نظامنا الملكي منذ ثلاثة عشر قرنا، الذي أولى هويتنا، في وحدتها وتنوعها، رعاية مستمرة، جعلتها تنفرد، عبر تطور تاريخنا الوطني بخصوصيات لا نظير لها.

ولقد حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على أن يتقاسم معك، شعبي العزيز، في خطابه الموجه للأمة يوم 20 غشت 1994 بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب، نظرتة الثاقبة لمسألة اللغة والهوية المغربية حيث قال، رضوان الله عليه: «... فتاريخنا تاريخ صنعناه بأنفسنا لأننا شعب تاريخي. فتاريخنا لم يكن أساسه ركنا واحدا بل أركانا متعددة، وتلك الأركان كانت وطيدة وسليمة لأنها كانت متنوعة وصاحبة عبقرية وأصاله...»، مشددا، قدس الله روحه، على أنه: « يجب ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات علما منا أن تلك اللهجات قد شاركت اللغة الأم ألا وهي لغة الضاد ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأمجادنا... ».

ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود وطنية هامة، وتعاقبت لجان للإصلاح توجت بمصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي أجمعت عليه مكونات الأمة، من سياسية ونقابية واقتصادية وعلمية وجمعوية، في إطار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.

ولقد رسم هذا الميثاق الإطار العام لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على التحكم الجيد في استعمال اللغات الأجنبية، وعلى إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية.

وفي الوقت الذي نقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وشجاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلهمة من الفضيلة، وحرصا منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة، واعتبارا منا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتنميتها، فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه،

علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم.

كما أننا سنعهد لهذه المؤسسة، التي سنسهر على إعداد الظهير الشريف المحدث لها وتنصيبها قريبا، بالقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني، وفي الشأن المحلي والجهوي، مجسدين بذلك البعد الثقافي للمفهوم الجديد للسلطة، الذي نحصر على إرساله وتفعيله باستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تدبير شؤونها في إطار الديمقراطية المحلية التي نحن على ترسيخها عاملون، وفي نطاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤتمنون.

شعبي العزيز،

لقد سبق لنا أن أكدنا، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل، وتعزيز دور الأحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية. وبوصف هذه الأحزاب هيئات أناط بها الدستور تأطير وتمثيل المواطنين، فإننا، على غرار توفر الجماعات المحلية والغرف المهنية وال نقابات على تشريعات خاصة بها تضبط ممارستها لهذه المهمة الدستورية، أصدرنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات، الهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها، وتفادي تحول منع الدستور للحزب الوحيد إلى وجود أحزاب وحيدة في الواقع، أو الوقوع في خطأ قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المتفرقة الضعيفة، المعبرة عن مطامح ضيقة فئوية شخصية، بدل أن يقاس بالتنوع الجيدة لأحزابه، وبمدى قدرتها الوطنية على التأطير الميداني للمواطنين، والتعبير عن تطلعاتهم.

أما حقوق الإنسان، فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها، باتخاذ عدد من المبادرات والتدابير، نذكر منها، على وجه الخصوص، مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة، التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها، والانكباب على إحداث جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال، في حرص تام على حرياتهما وتعدديتهما، وعلى التوازن بين الحريات الفردية والجماعية، وبينهما وبين الحفاظ على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه الحريات.

وإن عملنا الدؤوب من أجل توسيع فضاء الحريات وضمان ممارستها بإحداث أو بتجديد المؤسسات التي نيط بها هذه المهمة، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواطن، اللذين سنتولى تنصيبهما قريبا، والمراجعة المتقدمة لقانون المسطرة الجنائية، لا يوازيه إلا تشديدنا على أن يكون استكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية، قائمة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، مستهدفا بناء الدولة القوية، القادرة على فرض احترام القانون من قبل الجميع، ومنع الاستفراد بالرأي باسم الممارسة الديمقراطية.

وتكريسا لمساواة المغاربة أمام القانون، فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا، وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية، فضلا عن تسريع إصلاح القضاء الذي يظل شرطا ضروريا لسيادة القانون ومحفزا قويا على الاستثمار، بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار.

ولأن ممارسة الشأن العام لا تقتصر على المنتخبين، بل تشمل الجهاز الإداري الذي يجب أن يكون في خدمة المواطن والتنمية، فإننا نلح على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، وفق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تبسيط المساطر، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الاستثمار.

وسعيًا وراء الحفاظ على ثقافة المرفق العام وأخلاقياته، من قبل نخبة إدارية متشعبة بقيم الكفاية والنزاهة والاستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي تأمين من كل أشكال الضغوطات وشبكات المحسوبية والمنسوبية، والارتشاء واستغلال النفوذ، فلن نقبل استغلال أي مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فتوية، منتظرين من السلطات العمومية أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علاوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العمومية، فضلًا عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها.

تلك، شعبي العزيز، أمانة عرشك ومسؤولية الجالس عليه، كقائد راع لمشروعك الديمقراطي، وفي لهويتك، ضامن لما يتطلبها العصر من وجود حكم قوي يضمن استمرار الدولة، ويصون الحقوق والحريات، ويبلور تطلعاتك، واختياراتك الكبرى. وكذلك هو صرحك المؤسساتي، عتيد في أركانه، كامل في روحه، قابل للتجديد والتحسين في هندسته، على ضوء النتائج المستخلصة من سير مؤسساته، والحاجة لعصرنة هيكله وعقلنتها، وفي أفق الحل النهائي لقضيتنا الوطنية.

ومن منطلق انتمائنا على سيادة المملكة ووحدة ترابها، فقد بادرنّا إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ومساعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي، ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترابية للمغرب، مؤمنين بعدالة قضيتنا جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا، مصدرين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اتخاذ كل التدابير الكفيلة بتأمين العيش الكريم لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية، سواء منهم المرابطون بها أو العائدون إلى حضن الوطن الغفور الرحيم.

وينفس الحزم والعزم نهضنا بالأمانة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أميرًا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، فجددنا لبيوت الله أداءً وظيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية. كما أعدنا هيكله المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء للنهوض بدورها كاملا في مجال العبادات والمعاملات، بعيدا عن أي تحجر أو تطرف، حريصين على أن نجعل من المقاصد العليا لشريعتنا الإسلامية السمحة، ومن قيامها على الاجتهاد والإنصاف ومن الانسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصيبنا للجنة استشارية خاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، استجابة منا لملتس كافة الجمعيات النسوية المغربية.

شعبي العزيز،

إن مشروعنا المجتمعي في شقه الاقتصادي قد اتسم بالريادة عندما أخذ باقتصاد السوق. وقد كان بإمكانه أن يحقق لنا ازدهارا أكبر لولا ما تطلب التوافق على أسسه من صبر ومكابدة وإقناع، وما اعترض مسيرته من عوائق موضوعية وذاتية، قدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاول المغربية على القطيعة النهائية مع النزعة الريعية والانتظارية، المناقضة لروح المبادرة، وبالعمل على جعل السلطات العامة في خدمة الاستثمار، بتحسين مناخه وإنشاء شبابيك جهوية موحدة، وخفض تكلفة الإنتاج الطاقية والجبائية، مولين عناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقطب رحي لكسب معركة تشغيل الشباب، وتمكينها من تدبير عصري لملفاتها الاستثمارية بتمويل مضمون. وحرصا منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رافعة قوية للاستثمار المنتج، وأداة فعالة لتنمية الثروة الاقتصادية الوطنية، فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق نظام وكالة وطنية، كما قررنا أن نرصد لهذه الوكالة قسطا مهما من عائدات خوصصة وفتح رأسمال المؤسسات العمومية، التي تشكل ملكا للأمة، لتنمية هذا الرصيد الاقتصادي الوطني، وحسن استثماره لخلق مزيد من الثروات، بدل صرفه في الاستهلاك.

وفي هذا السياق كان حرصنا على تصدي صندوق الحسن الثاني لأهم معيقات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع كلفة الأراضي وانعدام أو قلة الأماكن المجهزة، وذلك بتهيئ مناطق ومحلات صناعية وسياحية وتجارية، وتوفيرها للمستثمرين بأثمنة مناسبة، وتمويل مشاريع تحفيزية للاستثمار الخاص، وإنعاش قطاعات البناء، ودعم السكن الاجتماعي، والطرق السيارة، والمنشآت العامة، ومؤسسات السلفات الصغرى، وتكنولوجيات الاتصال والإعلام.

وإذا كان تزامن الجفاف مع ظرفية دولية صعبة، متمسمة بارتفاع أثمان البترول وتقلبات أسعار العملة الصعبة، قد حال دون تحقيق كل النتائج المتوخاة من الإقلاع الاقتصادي، فإننا قد حققنا نتائج مشجعة في القطاعات الواعدة للاقتصاد الجديد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذلك الصناعة التقليدية والصيد البحري والتصدير، والسياحة.

وقد أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية، لما يدره من فرص شغل وعملة صعبة، وما يتيح من انفتاح على الحداثة، باعتباره نشاطا اقتصاديا وثقافة وفنا للتواصل مع الغير. كما عملنا على توضيح الرؤية الاستراتيجية في المجال السياحي بالاتفاق الإطار الموقع بين الحكومة والمنعشين السياحيين، الذي يهدف إلى استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح سنويا في نهاية العقد الحالي، مهيبين بجميع الفاعلين في هذا القطاع الحيوي لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي، داعين الحكومة والبرلمان إلى تعزيز الارتفاع المهم المسجل في عدد السياح والمداخيل والاستثمارات السياحية بالتعجيل بإقرار النصوص التشريعية والتنظيمية التي سهرنا على تأطيرها لقطاع السياحة، والهادفة إلى إيجاد نظام شفاف وعادل للتصنيف والجودة والمراقبة الحازمة، وإعادة هيكلة وتفعيل المكتب المغربي للسياحة، وهذا بموازة مع تنوع المنتج السياحي والتأهيل الكمي والكيفي للموارد البشرية السياحية، واعتماد المنظور الجهوي التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي.

وإننا لنؤكد على حكومتنا أن تواصل بحزم وعزم لا يكلان توضيح الرؤية الاقتصادية للمستثمرين من خلال مجموعة من التدابير والبرامج الملموسة التي من شأنها التحفيز على الاستثمار المنتج، المدر لفرص الشغل، والمشاريع المحددة والقابلة للإنجاز.

وبموازة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف للسنة الثانية على التوالي، من خلال مشاريع ملموسة للتنمية القروية المندمجة، تتعامل مع هذه الآفة كظاهرة بنيوية، فقد واصلنا أيضا إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى، المتمثلة في بناء السدود وري الأراضي. كما أعلننا، خلال ترؤسنا للمجلس الأعلى للماء، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحسين مكتسباتنا والتكيف مع إكراهات المحيط الطبيعي، جاعلين ثلاثية الأرض والإنسان والماء قوام سياستنا الفلاحية، وغاية العناية الخاصة التي نحيط بها للفلاحين، وبخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الديون المترتبة عليهم، وإعادة جدولة أداء القسط المتبقي على المدى البعيد.

وإننا لندعو مجددا إلى التعامل مع الماء كمادة ثمينة لا تعوض، والنظر للأرض الصالحة للزراعة كثروة إن لم تنقص مساحتها فإنها لن تزيد، وإلى الإنسان كوسيلة وغاية للتنمية القروية المبنية على تكوينه وتحسين ظروف عيشه وفك عزله.

شعبي العزيز،

إن النجاح الذي عرفته عملية فتح رأسمال اتصالات المغرب والتقدم الذي حققه هذا القطاع يحفزنا على استلهم تجربته من أجل وضع رؤية استراتيجية تتوخى إصلاح المقاولات العمومية، وتمكينها من هياكل قانونية ومالية عصرية وملائمة لمهامها، وتعزيز تنافسيتها الداخلية والخارجية، وفتح رأسمالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، بطريقة تمكنها من الاستمرار في تنمية الاقتصاد الوطني، وبناء تحالفات استراتيجية حتى تكون بمثابة رمح عولمة الاقتصاد المغربي.

بيد أن الانفتاح على رأس المال الخاص وطنيا كان أو أجنبيا لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن مهمة المرفق العام، الملازمة للمقاولات العمومية، بل يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تحسين تديرها، وتقوية تدخلاتها، وتسهيل مراقبتها، وتمكينها من الموارد الجديدة، اللازمة للرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها، خدمة للمصلحة العامة.

وإذا كانت عمليات الخصخصة وفتح رأسمال المقاولات العمومية، ومنح امتياز استغلالها قد مكنت خزينة الدولة من مداخيل استثنائية، فإننا نتظر من حكومتنا استثمارها كما هو الشأن بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق مزيد من الثروات، بوضع مشاريع منتقاة بدقة، مشددين على مواصلة ترشيد الإنفاق العام، ومحاربة كل أنواع التبذير، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية، المحصل عليها بعد سنوات من التضحيات، داعين القطاع البنكي إلى تعزيز جهود تحديثه، وحفزه على الاستثمار، وتطهير بعض مؤسساته التي تواجه بعض المشاكل، لينهض بدوره كاملا كرافعة للإقلاع الاقتصادي.

ويقينا منا بأنه مهما كانت الشروط المادية والمالية أساسية لحفز الاستثمار، فإنها تظل رهينة بتوفر المناخ الاجتماعي السليم، وعلاقات الشغل التعاونية والتشاركية، فإننا ندعو النقابات والمقاولات والسلطات العمومية إلى تبني ثقافة اجتماعية جديدة، تعتمد المواطنة والحوار الدائم، وإحلال قوة القانون محل قانون القوة، وتركز على ضمان فرص الشغل والاستثمار، لكسب رهانات العولمة والتنافسية، مجددين دعوة حكومتنا إلى الإسراع بوضع النص المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبدل اختزال هذا المناخ الاجتماعي، المحفز على الاستثمار والتشغيل، في مجرد إقرار مشروع مدونة الشغل، التي يتعين حسم أمرها، فإننا ندعو لإقرار عقد اجتماعي جديد ومتكامل، قوامه إخراج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق، وإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب، وإخراج التغطية الصحية الإلزامية إلى حيز الوجود، والتشجيع على إنشاء مؤسسات للأعمال الاجتماعية للأجراء والموظفين، وحل النزاعات الاجتماعية الحادة، وإصلاح الأجهزة الإدارية والقضائية المكلفة بحل نزاعات الشغل، وانخراط رجال السلطة في حل المنازعات الاجتماعية، طبقا للمفهوم الجديد للسلطة، وتطهير وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاضديات، واحترام التشريعات الاجتماعية الأساسية، وابتكار أساليب جديدة لتشغيل الشباب، وإعادة التأهيل لولوج سوق العمل. وكل ذلك ضمن منظور شمولي لمكافحة كل مظاهر العجز الاجتماعي، من بطالة وفقير وأميه وإقصاء، لا بوزع ديني وأخلاقي فحسب، وإنما أيضا في إطار سياسات عمومية تستهدف التنمية البشرية وخلق الثروة الوطنية، وكسب رهان مجتمع المعرفة والاتصال، الذي لا يقاس فقط بالتجهيزات والآليات، بل كذلك بمقدار تنمية الرأسمال البشري وتأهيله.

ومن هنا كانت بداية تفعيلنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين بجعله أولوية وطنية طيلة العشرة الحالية، معترمين بلوغ مقاصده النبيلة التي تسمو فوق كل اعتبار.

وإذا كانت عدة أوراوش قد انطلقت في هذا المجال، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين يظل في حاجة إلى نفس وجرة أكثر، إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أو التطبيق الانتقائي، كما يتطلب الالتزام لا بالكم فقط، وإنما بالكيف أيضا، وبخاصة في محطاته الأساسية المتمثلة في تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي، مع خضوع إصلاح هذا النظام للتقويم المتجدد والمستمر، منتظرين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الاعتمادات الكفيلة بتطبيق مقتضيات الميثاق، وأن تخرج إلى حيز الوجود النصوص القانونية والجبائية القمينة بجعل الجماعات المحلية والقطاع الخاص ينهضان بدورهما الكامل كشريكين فاعلين وجادين، ملتزمين بتحقيق الأهداف النبيلة للإصلاح.

ومن منطلق العطف الخاص الذي نكنه لأسرة التربية والتكوين، وتحفيزا لها على تفعيل هذا الإصلاح الأساسي الذي يتوقف على تعبئتها، فقد سهرنا على وضع الإطار القانوني وتخصيص الغلاف المالي لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التربية والتكوين، التي سنتولى تنصيب أجهزتها المسيرة في القريب العاجل.

وإننا ندعو كل الفاعلين، من سلطات عمومية وجماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني، أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة، الذي يتوقف عليه تكوين مواطن وفي لهويته، مؤهل لرفع تحديات عصره.

شعبي العزيز،

إنه بقدر ما كان انشغالنا بترسيخ المشروع المجتمعي على المستوى الوطني، لم يفتأ انشغالنا أيضا متواصلا لاستثمار إشعاعه الديمقراطي، من أجل توطيد السمعة الدولية للمغرب، كقطب جهوي ودولي فاعل، وشريك مسموع الكلمة لدى الدول العظمى، ونصير للقضايا العادلة للدول النامية، ومركز إشعاع واستقرار، حريصين على أن تظل دبلوماسيتنا متفاعلة مع التحولات المتسارعة التي تطبع العلاقات الدولية، فاعلة ضمن المنظمات الأممية، وعاملة على تحقيق أهدافها النبيلة في إقامة نظام عالمي عادل ومتضامن يسوده السلم والوفاق.

وتأسيسا على ما للمملكة من رصيد حضاري وتاريخي، وإشعاع دولي، وموقع استراتيجي، فقد عملنا على الحفاظ على هذه المكاسب، ساهرين على أن يكون محيطنا مستقرا، وعلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه أشقائنا وشركائنا.

وهكذا، ومواصلة لسياسة التآزر مع القارة الإفريقية، التي تجمعننا وإياها روابط تاريخية وحضارية ودينية، وعلاقات تضامن وحدوية راهنة، فقد كان اهتمامنا كبيرا بدعمها من خلال تبادل الزيارات والوفود، التي عززت علاقاتنا مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وفي مقدمتها لقاءات القمة، التي تمت، سواء باستقبالنا، أو بقيامنا بزيارات رسمية لإخواننا الأجلاء، أصحاب الفخامة رؤساء الدول الشقيقة، للسنغال وغانا والنيجر والطوغو.

وقد حرصنا على الحضور في التظاهرات الكبرى التي شهدتها قارتنا، حيث شاركنا شخصيا في القمة الواحدة والعشرين لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا، التي انعقدت بالعاصمة الكاميرونية، حيث دعونا بهذه المناسبة إلى الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاستثنائية الإفريقية، والبعد الإنساني لإكراهات العولمة التي تواجهها.

وفضلا عن مساهمة المغرب في برامج التنمية، لفائدة سبع عشرة دولة إفريقية، فقد انتدبنا وزيرنا الأول لتمثيل جلالتنا في الدورة الثالثة لمؤتمر تجمع دول الساحل والصحراء، التي انعقدت في السودان، والتي تميزت بانضمام بلدنا إلى هذا التجمع، الذي نتطلع إلى أن يفتح مجالات جديدة للتعاون الإفريقي الجاد.

كما تولى بلدنا أيضا، تنظيم أول قمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، تحت رعايتنا السامية، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم. وتدخل هذه التظاهرة، التي اعتدت بأوضاع الفتاة الإفريقية ضمن الإعداد للقمة العالمية للطفل، التي أنطنا بشقيقتنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، رئاسة لجنة وطنية تحضيرية لها، ضمت، علاوة على القطاعات الحكومية، فعاليات المجتمع المدني، وكان لها، تحت إشراف سموهما، جهود فعالة، سواء في تحضير المغرب لهذه القمة، أو في احتضان لقاءات وزارية وجمعية إفريقية وعربية، لضمان الإسهام الجيد للمغرب وإفريقيا في هذا الملتقى الأممي.

وإن حرصنا على تمتين علاقات التضامن والتعاون مع أشقائنا بإفريقيا، لا يوازيه إلا اهتمامنا الكبير بعلاقتنا مع أشقائنا في الوطن العربي، حيث شكلت قضايا أمتنا العربية أهمية كبرى في انشغالاتنا وتفكيرنا، وفي مقدمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، مساندين في كل مناسبة الجهود الرامية إلى توفير الشروط المؤدية إلى وقف البطش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني الأعزل، واستئناف الحوار، قصد الوصول إلى إرساء سلام دائم وعادل، وشامل في المنطقة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، التي حرصنا بوصفنا رئيسا للجنة القدس، على عقد دورة خاصة لها، وأكدنا في كل لقاءاتنا الدولية على رفض تكريس الاحتلال الإسرائيلي لها بالقوة، وطمس طابعها كرمز وفضاء لتعايش الأديان السماوية، مدعمين عمل الأجهزة المسيرة لوكالة بيت مال القدس الشريف، ومحتضنين اجتماعاتها وأنشطتها لمواصلة النهوض بمهمتها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية.

كما حرصنا على الدعوة في القمتين العربيتين للقاهرة وعمان إلى خلق مناخ عربي جديد، يؤهل الأمة العربية للقيام بدور مؤثر وفاعل لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة، ونبذ الخلافات، وتعزيز التعاون والتضامن العربي. وقد سعدنا، في هذا السياق، بقاء أشقائنا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو من القادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وليبيا، وتونس، وسوريا، ولبنان، ساهرين على أن يوفر انعقاد دورات اللجان المشتركة مع الدول العربية الشقيقة، وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، مناسبة لمواصلة تعميق التعاون الثنائي والعربي في مختلف المجالات.

وبمبادرة من جلاتنا، أشرفنا على التوقيع على إعلان أكادير بشأن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، بين مجموعة من الدول العربية المتوسطية، من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية المعاصرة.

وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، كان لمملكتنا نشاط مكثف، حيث شارك المغرب في أشغال مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة، التي انعقدت بالدوحة، مؤكداً مواقفنا المتضامنة والثابتة تجاه كافة القضايا الإسلامية، فضلا عن المساهمة الجادة للمغرب في كل الهيئات المتفرعة عن هذه المنظمة، والبرامج التي تنجز تحت إشراف أمانتها العامة التي أجمعت الدول الإسلامية الشقيقة على استمرار تولي المغرب لها.

وعملا على توسيع آفاق التعاون بين المغرب والدول الآسيوية، فقد قمنا بزيارة رسمية لجمهورية الهند، ساهمت في تمتين روابط الصداقة العريقة التي تجمعنا بهذا البلد الكبير. كما انتدبنا وزيرنا الأول للقيام بزيارة إلى كل من باكستان وإيران، مؤكداً بذلك عزمنا على تعزيز علاقات المغرب بهذين البلدين الآسيويين الإسلاميين الكبيرين.

أما بخصوص اتحاد المغرب العربي، الذي تتقاطع فيه الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية لسياستنا الخارجية، فإن تجاوز المغرب مع المبادرات الهادفة إلى تحريك آليات هذا الاتحاد لا يوازيه إلا حرصه على أن يعرف انطلاقة جديدة قائمة على الواقعية والمصادقية، والتوجه نحو المستقبل، مؤكداً العزم على تذليل كل العقبات التي تعوق تفعيل هذا الاتحاد الذي نعتبره خياراً استراتيجياً.

وقد عرفت علاقتنا مع أوروبا مرحلة جديدة اتسمت بدخول اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وبتأكيدنا على منظورنا الجديد بخصوص انبثاق ارتباط قوي بالاتحاد الأوروبي، في إطار نظام شراكة متقدمة ومتطورة، تتجاوز المقاربات التقنية والتقليدية لتتسم بتوجهات ذات بعد شمولي تضامني متجدد، مثلما ألححنا على ذلك خلال زيارتنا للجمهورية الفرنسية الصديقة.

كما كان لمملكتنا دور فاعل في تنشيط التعاون الأورو متوسطي تجسيدا لدورنا الحضاري في المنطقة المتوسطية، حيث دعت ديبلوماسيةنا في كل المناسبات إلى ضرورة البحث عن أسلوب جديد يمكن المنطقة المتوسطية من السير نحو فضاء يسوده السلم والازدهار في إطار احترام ثقافات وقيم كل الأطراف.

ومن نفس المنظور، نسعى جادين إلى العمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة، من أجل زيادة توطيد علاقات الصداقة التاريخية والتعاون المثمر، التي تجمع بلدينا الصديقين. كما نعمل على توسيع آفاق التعاون والتضامن، بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، التي نتقاسم وإياها نفس الانشغالات التنموية والحضارية.

وقد أولينا عناية خاصة، سواء على مستوى سياستنا الداخلية أو في لقاءاتنا الدولية وعمل ديبلوماسيةنا، لقضايا جالياتنا بالخارج، التي سهرنا، من منطلق ما نكنه لها من سابغ الرعاية وموصول العناية، على وضع منظور جديد لمقاربة قضاياها.

شعبي العزيز،

إن مخاطبتنا لك في هذا اليوم الأغر تتيح لنا الإعراب لك عما يغمرنا من سعادة ورضى وتأثر عميق بما يجيش به قلبك من مشاعر ولائك ووفائك لجلالتنا، ملتفا حول عرشنا، وأثقا من تفانينا في خدمتك وإخلاصنا في العمل، متفقدين لميادين أحوالك في كل أرجاء المملكة، عازمين على تحقيق الإصلاحات الأساسية التي من شأنها استكمال إنجاز المشروع المجتمعي الديمقراطي، بمشاركة كل فئاتك ومؤسساتك، وبجميع سواعد أبنائك وطاقاتك، مرحلة مرحلة، ولبنة لبنة، لتحقيق مطامحك على درب التقدم والبناء، وضمان وحدتك وسيادتك، مستنهضين عزمك على التعبئة الشاملة والانخراط الفعلي في معركة الجهاد الاقتصادي والاجتماعي، الذي نخوض غماره، والتحلي في هذا الجهاد بأفضل سلاح، وهو الإيمان بالقيم التي يملها دينك، وتقتضيها وطنيتك.

وننتهز هذه المناسبة الخالدة لاستحضار ذكرى الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعمون وأبطالنا المجاهدون، والترحم على أرواحهم، وفي مقدمتهم جدنا بطل التحرير جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا باني المغرب الحديث جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، وكذا أرواح شهداء المقاومة والتحرير. كما نذكر باعتزاز في هذه المناسبة الوطنية الكبرى صمود قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، مجددين التنويه بها والإشادة بأعمالها وتفانيها في خدمة الوطن والمواطنين، وبخاصة منها تلك التي ترابط في جنوب المغرب، ساهرة على أمنه واستقراره، أو تلك التي بعثنا بها إلى جهات من إفريقيا وأوروبا للمشاركة في الأعمال الإنسانية النبيلة، التي تقتضيها تقاليد المغرب، في النجدة والمساعدة ودعم السلام.

والله نسأل أن يشد أزرنا بشعبنا، ويسدد خطانا، ويكفل بالنجاح والتوفيق مسعانا لتحقيق ما نبتغيه من نبيل المقاصد وصالح الأعمال، وأن يبقى الوشائج التي تشد بعضنا إلى بعض عروة وثقى لا انفصام لها، وأن يصل صدق أقوالنا بصدق أفعالنا «وقل رب أدخلي مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من المدارس العليا العسكرية
تطوان، 10 جمادى الأولى 1422 هـ الموافق 31 يوليوز 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
معشر الضباط،

إن استقبلنا لخريجي المدارس العسكرية بمختلف تخصصاتها لأدائهم القسم أمام جلالتنا هو أكثر من تقليد نحرض على اتباعه لأنه في الواقع عقد ميثاق مقدس بين الضباط المتخرجين الجدد وبين قائدهم الأعلى أمير المؤمنين ملك المغرب. وإن ما أخذتموه في مدارسكم العسكرية من تكوين وتدريب وتأهيل وتنقيف إنما هو من أجل خدمة القيم والمبادئ العليا التي حول ثوابتها توحدت الأمة المغربية بكل مكوناتها وفتاتها ملتفة حول العرش الذي ظل مؤتمنا على صونها ودوامها. لذلك نعتبر أنفسنا جميعا، ملكا وشعبا، مجندين في سبيل بقائها واستمرارها بقيادتنا، محافظين عليها كما ورثناها عن أسلافنا المنعمين في كنف العزة والمنعة والاستقرار.

وإننا لسعداء اليوم، بأن نستقبلكم بكل اعتزاز وأنتم تلتحقون بمختلف وحدات قواتنا المسلحة الملكية مطوقين بمسؤوليتكم الجسيمة حاملين إليها طاقات جديدة وعزائم وطيدة.

وقد قررنا أن نطلق على فوجكم اسم محمد المختر السوسي فقيه سوس العالمة الذي تجسد سيرته الماثورة التحام مقومات الهوية المغربية بتعددتها الثقافية الجامعة بين التجذر في التراث الأمازيغي العريق وبين الإيمان الراسخ بالإسلام وبلغة القرآن، مع تشبع بالروح الوطنية المجاهدة في سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنية التي تسمو فوق كل اعتبار. وبذلكم شخص النموذج للعلامة المغربي والوطني الغيور الوفي للعرش العلوي المجيد.

وإننا لندعو الله القدير أن يعينكم على تحمل الأمانة وعلى النهوض بواجباتكم اليومية في التزام ثابت بالقسم الذي ستؤدونه بحضرتنا وبالولاء الدائم لشعاركم الخالد: «الله - الوطن - الملك».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين لثورة الملك والشعب
طنجة، 30 جمادى الأولى 1422 هـ الموافق 22 غشت 2001 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
شعبي العزيز،

إن تخليدنا لذكرى ثورة الملك والشعب، وعيد الشباب، ليجعلنا نستحضر، بكل خشوع وإجلال، الجهاد الوطني والملحمة الخالدة لثورة الملك دفاعاً عن حرية شعبه، وثورة الشعب فداءً لملكه، جدنا المقدس، جلالته الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه.

كما إن إحياءنا لهذه الذكرى، يجعلنا نستشعر بكل اعتزاز وإكبار، مواصلة والدنا المنعم، جلالته الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، للجهاد الأكبر، بتشييده للدولة العصرية للقانون والمؤسسات في إطار الملكية الدستورية الديمقراطية، التي حرص على أن تكون اجتماعية، وتوفيره للبنيات الأساسية للتنمية.

وقد آلينا على أنفسنا منذ قلدنا الله، عز وجل، أمانة قيادتك، السير على النهج القويم لجدنا ووالدنا المنعمين، في إعطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المكانة السامية للجهاد الأكبر، مولين فائق اهتمامنا للتنمية البشرية، جاعلين منها أساس وغاية مذهبنا في الحكم.

واستلهاما من تخليدنا لهاتين المناسبتين وقيمتيهما التي تحثنا على التضامن والالتزام بأداء الأمانة والمسؤولية والإقدام، في قيادتنا للجهاد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي، الذي يحتل فيه التصدي لكل مظاهر العجز الاجتماعي مكانة الصدارة، فقد ارتأينا أن نجعل من احتفائنا بهما، في هذه السنة، فرصة لمشاطرتك الانشغال العميق والتفكير الجدي، في محاربة أحد تجليات العجز الاجتماعي الصارخة، المتمثلة في السكن غير اللائق، الذي عاينا مظاهره المتخلفة خلال تفقدنا الميداني، على امتداد السنتين الماضيتين، لأحوال رعايانا الأوفياء في مختلف ربوع مملكتنا، شمالا وجنوبا، وشرقا وغربا.

لقد بذل والدنا المنعم، نور الله ضريحه، جهودا موصولة، وأولى عناية فائقة للإسكان والتجهيز والتعمير، حتى أن التاريخ يذكره بالملك الباني. كما أن وارث سره، خديمك الأول، لم يفتأ يولي السكن الاجتماعي الأولوية القصوى في السياسات الوطنية، سواء من خلال

مشاريع الدولة والمؤسسات التابعة لها، أو عن طريق جعل تمويل السكن الاجتماعي اللائق، يتصدر برامج صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو بتشجيع مبادرات القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذا المجال.

بيد أن الطابع المعقد لإشكاليته المتعددة الأبعاد، وما يتطلبه من وسائل هائلة، وعدم تحمل الأجهزة المكلفة بمحاربتة مسؤوليتها كاملة في هذا الشأن، جعل مشكل السكن غير اللائق يتفاقم، بحيث إن ما يقرب من سبعمائة وسبعين ألف عائلة أي ما يزيد عن أربعة ملايين نسمة، تقيم بالسكن الصفيحي والعشوائي. وعلى سبيل المثال، فإن المحور الساحلي، الممتد من مدينة القنيطرة إلى مدينة آسفي يستقطب حوالي خمسين بالمائة من مجموع مدن الصفيح على الصعيد الوطني.

أما في ما يخص السكن العشوائي، فإن أزيد من ثلثيه يتمركز بمدن ولايات طنجة وتطوان وأكادير والرباط سلا ووجدة. وإذا ما استمر ارتفاع وتيرة السكن غير اللائق بنحو أربعين ألف وحدة سكنية في كل سنة، أي بنسبة أربعين في المائة مما يبني على الصعيد الوطني، فإن من شأن ذلك أن يندر بأشد العواقب على توازن نسيجنا الاجتماعي، وسلامة بيئتنا، ويعيق كل الجهود التنموية التي تقوم بها السلطات العمومية، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تأهيل مدننا وقرانا، لاستقطاب الاستثمار المنتج، خاصة في المجال السياحي، الذي نوليه أهمية خاصة، والذي تعد جمالية العمران أحد محفزاته.

وكي لا يشكل ما نقوم به من توسيع لاختصاصات الجماعات المحلية، وما ينتظر بلادنا من استحقاقات انتخابية، حقلا خصبا لانتشار خطير لهذه الظاهرة، فإن من الواجب التطبيق الصارم للقانون، كي لا يتم تحريف تلكم الاختصاصات، وتحويل تلك الاستحقاقات إلى أداة زبونية وانتخابية، لجلب الأصوات، بمنح رخص غير قانونية، أو بالتشجيع الضمني للسكن غير اللائق.

كما ينبغي أن يضع هذا المشروع القواعد الزجرية، الكفيلة بالحيلولة دون استمرار هذا النوع من السكن وانتشاره، محددًا بدقة مسؤوليات كل الفاعلين في هذا المجال، بما فيهم الجماعات المحلية والوكالات الحضرية ومفتشيات التعمير، ورجال السلطة الجهوية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى الخواص، وقطاع الإسكان والمؤسسات العمومية التابعة له، وكل الهيئات المكلفة إما بالترخيص، أو بمراقبة قانونية السكن، أو بمحاربة السكن غير اللائق، أو بالإنعاش العقاري.

ويتعين على هذا المشروع أن ينص، بكل ما يقتضيه الأمر من حزم وشفافية، على ترتيب الجزاءات الصارمة، الجنائية والمدنية والمالية، على الممارسات اللاقانونية، أو على الإخلال بالمسؤولية في هذا المجال.

وبالنظر للأمانة الملقاة على عاتق الجماعات المحلية في هذا الشأن، فإنها ستكون ملزمة بأن تجعل برامج ومشاريع السكن الاجتماعي والموارد اللازمة لتمويلها، في مقدمة مخططاتها التنموية. كما ينبغي أن ينص هذا الإطار التشريعي والتنظيمي على المسؤولية القانونية الشخصية للمنتخبين، وكذا على المسؤولية المالية للجماعة المحلية، عن كل تهاون، أو تغاض عن تحول جزء من دائرتها الترابية إلى مجال للسكن غير اللائق.

ولكي تقتزن المسؤولية بتوفير الموارد اللازمة للنهوض بها، وتعزيزا للإمكانات المالية المرصودة في الميزانية العامة للدولة، ومساهمات الجماعات المحلية، وللدعم الذي يوفره صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتمويل برامج السكن الاجتماعي، فإنه ينبغي الاجتهاد في إيجاد مصادر تمويل جديدة وقارة وفعالة.

وإننا لو اتفقنا بأن اعتماد منهج الشراكة، انطلاقا من مخططات محلية للإسكان والتعمير، موضوعة بتشاور مع كل الأطراف المعنية، لمن شأنه التعجيل بوضع حد نهائي، لانتشار السكن غير اللائق.

كما أننا حريصون على رفع هذا التحدي الكبير، من خلال تفقدنا الميداني المتواصل، لكل أرجاء وفئات وطننا العزيز والوقوف في عين المكان، على مدى التزام المسؤولين بكسب هذا الرهان الحيوي.

شعبي العزيز،

إن تزامن الاحتفاء بعيدي العرش والشباب، وذكرى ثورة الملك والشعب، مع عودة رعايانا الأوفياء المقيمين بديار المهجر، لإحياء صلة الرحم بذويهم وبوطنهم، ليعد مصدر بهجة مضاعفة بالنسبة لنا، بالنظر لما نوليه لهذه الفئة العزيزة من شعبنا، من سابغ العطف وموصول العناية، المتجسدة في اعتزازنا باستقبالهم شخصيا عند حلولهم بأرض الوطن.

وإننا لنشيد بإقبالهم المتزايد على زيارة وطنهم التي شملت، علاوة على الجيل الأول، الجيلين الثاني والثالث، بحيث ارتفع عدد الوافدين هذه السنة بنسبة تفوق عشرة بالمائة مقارنة مع السنة الفارطة، منوهين بما يرمز إليه هذا الإقبال الكبير، من تعلق بوطنهم، ومن ثقة في حاضره ومستقبله.

وحرصا من جلالتنا، على توطيد هذا التجاوب الوجداني، فقد عملنا على وضع سياسة جديدة شمولية ومتناسقة، كفيلة بالاستجابة لما تشهده جاليتنا بالخارج من تحولات، وما تصبو إليه من تطلعات، وبالتأهيل الشامل للأجهزة والمؤسسات والجمعيات المعنية بشؤونها، بكيفية تمكن من كسب الرهانات الحيوية، التي تمثلها الهجرة بالنسبة لتنمية المغرب، وتحديثه وإشعاعه الخارجي.

وتستهدف هذه السياسة الجديدة، على المستوى الديبلوماسي، تقريب البعثات الديبلوماسية والقنصلية من أماكن تواجد المهاجرين، قصد المزيد من الحرص على خدمتهم، والدفاع عن حقوقهم وصون كرامتهم، وحل ما يعترضهم من مشاكل في بلدان الإقامة، واستثمار بروز نخب جديدة ديناميكية، في المجالات السياسية، والعلمية والتكنولوجية، والثقافية والرياضية، من أجل خدمة قضايا بلدهم.

أما على المستوى الاقتصادي، فيتعين إيجاد آليات جديدة لتشجيع توظيف التحويلات المالية المتزايدة الارتفاع، ولله الحمد، في الاستثمار المنتج والتنمية الوطنية. وفي الجانب الثقافي، ينبغي تعزيز تلقين الثقافة المغربية بكل مكوناتها، والحفاظ على الهوية الإسلامية الوسطية، وسن سياسة إعلامية وتواصلية خلاقة وحديثة.

وفي ما يخص التناسق والتكامل، اللذين نحرص على أن يطبعا عمل المؤسسات المعنية بقضايا المغاربة المهاجرين، فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية، قصد إعادة النظر في هياكل ومهام، وطرق تسيير مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، كي تجعل في طليعة أعمالها، المساعدة على التسوية السريعة للمنازعات الإدارية والقضائية، التي تهم أفراد جاليتنا، ومساعدتهم القانونية على صون حقوقهم وحماية ممتلكاتهم، والتنسيق في ذلك مع السلطات العمومية، الوطنية والمحلية لإمدادهم بالإرشادات والتوجيهات، الكفيلة بجعلهم، يتجنبون ما يحدث لهم من مشاكل، وما يصدر عنهم من شكايات، يمكنهم تفاديها، بحسن استعمالهم للخدمات والإرشادات المقدمة لهم.

كما أن على هذه المؤسسة أن تسهر كذلك، على تعزيز الإشعاع الثقافي الوطني بديار الهجرة، وتعميق التشاور والتشارك مع جمعيات المهاجرين، ذات التمثيلية والمشروعية والمصادقية، فاسحين بذلك المجال لما نبتغيه من ضمان مشاركتهم، على أعلى مستوى، في المؤسسات الوطنية، موفرين أحسن الظروف لدوام ارتباطهم بوطنهم.

ومن منطلق الفعالية التي أبانت عنها مؤسسة محمد الخامس في مجال العمل التضامني، فقد سهرنا على تكفلها بالجانب الإنساني والاجتماعي، في عملية العبور والاستقبال والعودة.

شعبي العزيز،

إذا كان من حقنا أن نعتز بما لشبابنا من طاقات وعزائم واعدة، في استكمال بناء المغرب الديمقراطي الحديث، فإن من واجبنا أن نتذكر بإجلال وإكبار، أبطال المقاومة الأبرار، والمجاهدين المخلصين، رواد هذا البناء، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، صاحباً الجلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وأن نأخذ العبرة من تاريخنا الوطني، مستشعرين كل محفزاته وإيجابياته، مقبلين على صنع المستقبل، بكل ثقة وأمل وحماس.

والله، سبحانه وتعالى نسأل، أن يوالي على وطننا العزيز، نعمة الالتحام بين العرش والشعب، لتظل مصدر قوتنا ووحدتنا، وإنجاز المزيد من المكاسب، في مجال تحقيق أكمل صور العزة والكرامة لكل فئات شعبنا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية

باريس، 15 جمادى الثانية 1422هـ الموافق 04 شتنبر 2001م

سؤال : لقد اعتليت العرش في يوليو 1999 بعد وفاة المرحوم والدكم الملك الحسن الثاني. ما هي الحصيلة التي تضعونها لهايتين السنتين الأوليين من حكمكم؟

جواب جلالة الملك : إنني لم أتجاوز بعد الثامنة والثلاثين من عمري، كما أنني لم أقض في الحكم سوى سنتين، لذلك أفضل استعمال كلمة أخرى غير كلمة حصيلة. إن وضع حصيلة في مثل هذه الحالة يبدو أمرا سابقا لأوانه وينطوي على نوع من الغرور فضلا عن كونه يوحي بنهاية شيء ما، والحال أنني مازلت في البداية. لقد اخترت عن قصد نهجا غير استعراضي يتمثل في تأسيس اختياراتي على المكتسبات وعلى قاعدة الاستمرارية. فأنا لا أستيقظ كل صباح لأقول لنفسني : « يتعين علي اليوم لكي أحظى بالإعجاب وأتصدر الصفحات الأولى للجرائد أن أغير الأمور » فذلك سيكون مثيرا للسخرية ومن باب الديمagogية. إن مقاربتني في العمل هي في الآن نفسه أكثر براغماتية وأكثر عمقا. ووتيرتي في العمل هي وتيرة المغرب ككل وليست بالضرورة الوتيرة التي يريد أن يفرضها علينا، بعجرفة وعن جهل، بعض المراقبين الذين نصبوا أنفسهم مدعين عامين. إنهم يسعون، وانطلاقا من مجالسهم في المقاهي، إلى جعل المغرب وعاهله يسيران حسب هواهم، لكن ذلك الزمن قد ولى.

سؤال: ولكن هل تسايرون تطلعات الرأي العام المغربي؟

جواب جلالة الملك : إن هذا بالضبط هو ما يهمني، وما أخذه بعين الاعتبار هو نظرة الغالبية العظمى من المغاربة إلى عملي. فهذه النظرة تلتقي مع نظرتي في كون المهمة جسيمة بقدر ما هي مثيرة للحماس. فنحن معا نريد إتمام بناء الصرح الديمقراطي في شكله الأكثر اكتمالا كما نريد أن تكون هذه الديمقراطية محققة للرخاء أي ديمقراطية بلد اختار إعادة التوازن الاجتماعي المبني على النمو وعلى الواقعية والإنصاف أيضا. إن هذا التصور العقلاني يدركه المغاربة جيدا، فهم يعرفون إلى أين يتجه المغرب.

سؤال: بما أنكم تعلنون عن نهج جديد هو نهج الإصلاحات فأين وصلتكم الآن؟

جواب جلالة الملك : إن الإشارات التي أعطيت والنتائج المحصل عليها عديدة ولمموسة سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان وهو المجال الذي برهن المغرب عن جدارته فيه أو تعلق بمنطق الإدماج الاجتماعي الذي جعلت منه أولى أولوياتي. وليس المغاربة وحدهم هم من أدرك ذلك بل المجتمع الدولي أيضا وخاصة أصحاب القرار في عالم الأعمال، إذ أن المغرب سيتجاوز لأول مرة في

تاريخه، عتبة الثلاثة ملايين دولار كاستثمارات خارجية مباشرة علما أنه قبل عشر سنوات فقط كانت هذه الاستثمارات دون الخمسين مليون دولار في السنة.

الصحفي: ولكنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية بدون وجود تنمية اجتماعية؟

جواب جلالة الملك: هذا أمر بديهي. يتعين علينا أن نكافح على جبهتين: اقتصادية واجتماعية. فمحرابة الفقر والامية هدف يحظى بالأولوية.

سؤال: كيف تدبرون العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية وكيف تتجاوزون التناقض بين إرادتكم في التحديث وواقع عالم قروي تسود معظمه الأمية؟

جواب جلالة الملك: إنه من الممكن الجمع بين التقاليد والحداثة. بل أعتقد أن الحداثة يمكنها أن تساعد على ترسيخ نوع من التقاليد. وتجربة اليابان خير مثال على ذلك. فالمهم هو إيجاد صيغة ملائمة للمغرب. وبما أن غالبية المغاربة يعيشون في الوسط القروي فإنه يتعين أن تأتيهم الحداثة بحلول في عين المكان بحيث لا يذهبون إلى المدن بحثا عن حلول لمشاكلهم. إن المغرب كما تعلمون، يواجه دورات جفاف تاريخية شبه قارة، وبالرغم من المآسي التي يسببها ذلك، فإننا لم نستسلم للقدر وواصلنا تقدمنا. وأود أن أشير هنا إلى رقمين اثنين: ففي ما بين عام 1990 وعام 2000 انتقلت نسبة القرى التي تم تزويدها بالطاقة الكهربية من 15 إلى 45 في المائة، أما في ما يتعلق بالتزويد بالماء الشروب فقد انتقلت من 14 إلى 42 في المائة.

سؤال: إنكم حسب هذه الأرقام لم تبلغوا حتى منتصف الطريق فكيف يمكن السير إذن بكيفية أسرع وإلى مدى أبعد؟

جواب جلالة الملك: إن تنمية البنيات التحتية تعني في المقام الأول إيصال الماء والكهرباء. بينما تعني إعادة النظر في السياسة الفلاحية تحديد ما إذا كان ينبغي تركيز الإنتاج المغربي على الحبوب أو على المنتجات الفلاحية ذات القيمة المضافة المرتفعة. إن مراكز محو الأمية لا يجب أن تفتح في المدن بل في البوادي وذلك لتمكين الفتيات من التريبة ومساعدة الناس على البقاء حيث هم وعلى تنمية معارفهم في عين المكان وتحسين وسطهم الطبيعي. إن المهمة لحسيسة والدولة لا تتوفر على وسائل تحمل جميع هذه المسؤوليات وحدها. فعلى المنظمات غير الحكومية أن تساهم بدورها في هذا المجهود وخاصة منها مؤسسة محمد الخامس التي أترأسها والتي تقوم بالشيء الكثير في مجال التريبة ومحرابة الأمية.

سؤال: ما هو التعريف السياسي الذي تعطونه لملكية لا تريد أن تكون لا مطلقة ولا برلمانية؟

جواب جلالة الملك: إنه لا مقارنة مع وجود الفارق. فعلى سبيل المثال دأب الكثيرون على مقارنة شخصي بشخص الملك خوان كارلوس. ومع أنني احترم العاهل الإسباني وأعزه كثيرا، فليس هناك وجه للشبه بين النظامين الملكييين الإسباني والمغربي. فالمغاربة لم يتشبهوا أبدا بأحد ولا يطلبون من الآخرين أن يتشبهوا بهم. إنهم يريدون ملكية قوية وديموقراطية وتنفيذية. فملكيتنا ملكية دستورية يحكمها قانون أساسي يعود إلى سنة 1962 تم إعداده بتشاور وثيق مع التشكيلات السياسية التي كانت موجودة آنذاك. غير أن الملك عندنا لا يكتفي بأن يسود. إنني أمارس الحكم وأشتغل مع حكومتي في إطار دستوري واضح يحدد مسؤولية كل طرف. ولا أجد أي لبس أو غضاضة في ما أقوله لكم. فمنذ 13 قرنا من وجود النظام الملكي بالمغرب ونحن سائرون على هذا النهج وهو النهج الذي يريده المغاربة.

الصحفي: لكنكم مع ذلك لا تنفردون بالحكم؟

جلالة الملك: في العالم الحالي حتى الملك لا يمكنه أن يتصرف بمفرده. ثم إن ذلك لا يتناسب لا مع اختياري ولا مع فلسفتي. فأنا أشتغل مع فريق، ولدي مستشارون يعبرون لي عن آرائهم بكل صراحة. أثق بهم ويثقون بي. وعلى كل، فإنني لا آخذ أبدا برأي شخص واحد، ربما كنت ميالا إلى الأخذ بأكثر عدد من الآراء لكن لا أريد قطعا أن أقع في خطأ تأسيس قراري على وجهة نظر واحدة أو رأي شخص واحد.

سؤال: كيف تنظمون عملية توزيع المهام مع الوزير الأول اليوسفي؟

جواب جلالة الملك: ليس هناك أي ارتجال. فالسيد اليوسفي يقوم بعمله وأنا أقوم بعملتي. ولا أحد يتناول على اختصاصات الآخر. فقبل قليل اتصل بي السيد اليوسفي بواسطة الهاتف عقب انعقاد مجلس للحكومة وطرح علي سؤالين أو ثلاثة أسئلة وطرح عليه بدوري بعض الأسئلة وتبادلنا المعلومات. فالأمور تتم بهذه الطريقة. وقبل انعقاد مجلس الوزراء يزورني السيد اليوسفي وناقش ما سيتم قوله ثم نتقاسم المهام سواء في ما يتعلق بالسياسة الداخلية أو بالديبلوماسية. وعلى سبيل المثال، فقد ساعدنا السيد اليوسفي كثيرا على إقناع عدد من البلدان بتغيير موقفها من قضية الصحراء. فمرة أكون أنا صاحب الاستراتيجية ومرة يكون هو صاحبها. وتارة أكون أنا صاحب التكتيك وأخرى يكون هو. لكن ليس هناك السيد اليوسفي وحده بل هناك الحكومة بأكملها من وزراء وكتاب دولة. إننا نشكل فريقا وهو فريق متماسك للغاية.

سؤال: في حوار أجرته مؤخرا جريدة «لوفيغارو» مع جيل كيبيل انتقد هذا الأستاذ الجامعي والمتخصص في شؤون العالم العربي والإسلامي التنفيذ الخجول للإصلاحات من طرف حكومة اليوسفي معتبرا أن انتخابات شتنبر 2002 ستكون هي المحك الحقيقي للتغيير في المغرب، هل تشاطرونه هذا الرأي؟

جواب جلالة الملك: كلا. فالانتخابات بالنسبة إلي ليست محكا ولا عقابا. إنها ليست المرة الأولى التي سيتوجه فيها المغاربة إلى صناديق الاقتراع. وإذا كان الاقتراع المقبل موضع كثير من الاهتمام فلأن الأمر يتعلق بأول انتخابات تجرى في عهدي. ففي النظام الديموقراطي تشكل الانتخابات مسلسلا عاديا والحال أن المغرب بلد ديموقراطي. إن الانتخابات المقبلة ستكون شفافة وستعكس إرادة المواطنين المغاربة. والناس يدركون تمام الإدراك أين يتجه المغرب كما يدركون جيدا وجهتي.

الصحفي: غير أنه ومنذ توليكم الحكم خلفا للمرحوم الملك الحسن الثاني ساد نوع من الغموض لم تعملوا على رفعه؟

جلالة الملك: الكل في المغرب يعرفني جيدا. فالمغاربة يعرفون طبعي وأفكاري وهم يعلمون كل شيء عني. وفكرة الغموض هاته غدتها بعض الصحف الساعية إلى رفع مبيعاتها لا لشيء إلا لأنني قررت ألا أتسرع في الحديث قبل الإحاطة التامة بالأمور. ولعل هذا الموقف هو ما فاجأ وخيب أمل أولئك الذين كانوا ينتظرون أو يرغبون في أن أنهج أسلوبا مثيرا من الناحية الإعلامية. وعلى كل حال فأنا لست مرشحا لاستعراض في «الهيئة باراد».

الصحفي: لا يبدو أنكم تكونون الكثير من الحب للصحافة؟

جلالة الملك: لا أدعي أنني أملك القدرة على إرضاء جميع الناس. وقد تعلمت أنه لا يجب على المرء أن يسعى لإرضاء الجميع مهما يكن الثمن. لكن ماهي الحرية؟ إنها بالنسبة لي احترام الآخر واحترام القانون. والحرية لا تعني الفوضى، والنقد بناء بطبيعته لكن

الافتراء ليس كذلك. إن حرية الصحافة ليست هي أن يكتب أي كان ما يشاء عن أي كان، بل يجب أن نكتب مع مراعاة الوقائع حتى ولو كانت أقل إثارة من تهيؤات أولئك الذين اختاروا الانتقاد من أجل الانتقاد. غير أنه في المغرب كما في غيره من البلدان لا بد أن تنقلب الحقائق العنيدة على أولئك الذين يودون تجاهلها.

سؤال: تلکم هي المفارقة التي تنطوي عليها الحرية، إذ تقتزن دائما بالنقد، فقد سمحتم للشيخ ياسين بالتعبير عن آرائه ولم يمنعه ذلك من مهاجمتكم؟

جواب جلالة الملك: لقد مكنته من أن يعيش حياته كأبي مواطن مغربي.

الصحفي: بمعنى أن الوجه الآخر لتسامحك هو احتجاج الشيخ ياسين؟

جلالة الملك: على إخلاء سبيله ربما...

سؤال: هل هذا هو ردكم على كل المنتقدين الذين يقولون إن «الظن قد خاب والتغيير بدأ بوتيرة سريعة ثم ما لبث أن تباطأ»؟

جواب جلالة الملك: إذن كان علي أن أبقى ياسين رهن الإقامة المحروسة والسرفاتي منفيًا. كان بإمكانني الإبقاء على الوضع على ما كان عليه لمدة سنة أو سنتين وعندما أشعر بأن شعبيتي تراجعتي يكفيني للرفع منها تمكينهما من حقوقهما. كلا إنني لن أضحي بمبادئ من أجل مواقف شعبية. وبما أنني غير منتخب فلماذا أُلجأ لحسابات لا تمت إلى أخلاقي بصلة. كلا؛ إنه لا يمكنني أن أجمد حالة أناس لاستخدامهم كورقة رابحة عند الحاجة. إن ما قررته بشأن عبد السلام ياسين وأبراهام السرفاتي جاء متمشيا مع قناعاتي ولأن الوقت كان قد حان للقيام بذلك.

سؤال: هناك أيضا مشكل النساء في مواجهة الإسلام، فقد تولدت لدى المغربيات اللاتي يطالبن بتحسين أوضاع المرأة آمال كبيرة مع اعتلائكم العرش؛ غير أنه في السنة الماضية أبان الإسلاميون عن قوتهم من خلال تنظيم مظاهرة كبيرة بالدار البيضاء ضد «الخطة الوطنية لإدماج المرأة»، فيما لم تعرف المسيرة المضادة التي نظمتها القوى التقدمية بالرباط مشاركة أعداد كبيرة. ويبدو أنه تم إهمال قضية المرأة منذ مشروع إصلاح مدونة الأحوال الشخصية.

جواب جلالة الملك: لقد تم تنظيم التظاهرة شهرا قليلة بعد اعتلاي العرش ولم أكن حينها قد أبدت رأيا في الموضوع كما لم أتقدم بأي تصريح بهذا الخصوص. وأعتقد أن مسيرة الدار البيضاء كانت مهربا ومتنفسا نوعا ما. وبالنسبة لي، فإن قضية المرأة تتجاوز مسميات «إسلامي» و«غير إسلامي». وكدليل على ذلك فقد ضم الوفد النسائي الذي جاء ليطلب مني إعادة النظر في مدونة الأحوال الشخصية نساء محجبات. فالمرأة المغربية لا تقبل في شيء من حيث المؤهلات والطموحات عن مواطنيها الذكور. لذلك يتعين في الوقت الراهن فتح المجال أمامها لاستثمار كفاءاتها. وهناك نساء يعملن في الديوان الملكي وفي الحكومة كما عينت نساء في مناصب رئيسية في جميع القطاعات بيد أنني لا أقبل بنظام الكوटा لأنه يحشر النساء ويشكل أوتوماتيكي في خانة الأقلية، فالانتقاء يجب أن يتم على أساس الكفاءة وليس لاعتبارات ديموغرافية تعتمد الجنس كمييار.

سؤال: ألم تكشف مظاهرة الدار البيضاء عن وجود خطر تطرف إسلامي بالمغرب كما هو الشأن في الجزائر وإيران؟

جواب جلالة الملك: لا أعتقد ذلك، لأن المغرب بلد راسخ التقاليد. إيران والجزائر مرتا بفترة طويلة لم يعد فيها للدين وجود يذكر في الحياة اليومية، أما هنا في المغرب، فإن الدين جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية إضافة إلى أن الملك يتمتع بشريعة دينية باعتباره أميرا

للمؤمنين. فمن واجبي ضمان حرية العبادة وأود أن أوضح أن الأمر لا يتعلق بالعبادة لدى المسلمين فقط. فممارسة شعائر الديانات الثلاث الإسلام واليهودية والمسيحية تتم بكل حرية وأمن وصفاء. إنني أعتبر نفسي إسلاميا إذا كان هذا المفهوم يعني احترام الدين لكنني لست متطرفا. وعلى العكس من ذلك، من البلاد القبول بلباس غير محتشم وفي نفس الوقت الإشارة بأصبع الاتهام إلى النساء المحجبات فهذه أشياء ليس لها مكان في المغرب.

سؤال: إذا كان من غير الممكن انتقال العدوى الجزائرية عن طريق التطرف الديني، أفلا يوجد احتمال لانتقال هذه العدوى من جانب البربر؛ لقد نزل هؤلاء إلى الشارع للتعبير عن تضامنهم مع القبائل الذين يناهضون النظام الجزائري على الجانب الآخر من الحدود؟

جواب جلالة الملك: إن مطالبهم ليست هي نفسها مطالب القبائل. فعندنا، الحساسية الأمازيغية - وليس البربرية - هي حساسية اندماجية. فأنا مغربي قبل أن أكون بربريا أو عربيا. وهناك مغاربة بربر وأخرون من أصل عربي أو إفريقي أو أندلسي، فأبي كان من أصل عربي فيما أُمي بربرية وهذه الحقيقة تعبر عن العبقريّة المغربية.

سؤال: لكن الجميع لا يشاطركم هذه النظرة للأشياء ما دام ابن عمكم الأمير مولاي هشام لا يوافق على بعض اختياراتكم السياسية؟
جواب جلالة الملك: أفضل أن تحل مشاكل العائلة- إن وجدت - داخل العائلة وهذا أيضا جزء من أخلاقياتي.

سؤال: هل يشكل الجيش حصنا للملكية؟

جواب جلالة الملك: من بين كل النظريات التي تم نسجها عن المغرب كانت الأكثر غرابة هي تلك المنسوجة حول دور الجيش. فقبل وفاة والدي، رحمه الله، ببضعة أشهر كان البعض يقول أن الجيش إسلامي وأنه يوم يموت الحسن الثاني ستغرق البلاد في فوضى عارمة، ثم بعد ذلك ذهب البعض إلى عكس هذا وقيل إن البلاد مهددة بخطر التطرف الديني وإن الجيش يمثل حصنا ضد التيار الإسلامي. وهناك سيناريو آخر يقول بأن المغرب يسير من طرف مجموعة محدودة من الضباط، وهذه كلها لا تعدو كونها مغالطات. إن الجيش في المغرب يحتل مكانة مهمة غير أنه ليس له دور سياسي. فسلطة الجيش مستمدة من السلطة الملكية ولست في حاجة للجيش لممارسة السياسة، وقد تمت الإساءة للمغرب كثيرا من خلال هذا الهذيان.

سؤال: لقد ساد الاعتقاد خلال هذا الصيف أنه تم حل لغز اختفاء بن بركة. فحسب التصريحات التي نشرت بالصحافة الفرنسية والمغربية على السواء، فإن جثته نقلت إلى المغرب بعد اختطافه في باريس وتم تدويرها في مادة كيميائية، غير أنه تم تكذيب هذه المعلومات بشدة من طرف السلطات المغربية فيما تم الحكم بالحبس سنة نافذة على صاحب هذه التصريحات ألا وهو عميل المخابرات المغربية السابق أحمد البخاري في قضية إصدار شيكات بدون رصيد. فمن سخر من في هذه القضية؟

جواب جلالة الملك: لو كان هناك من يعرف الحقيقة لما حدثت تجاوزات، لو تمت معرفة حقيقة ما جرى بالضبط في فترة اختفاء بن بركة أو معرفة مكان تواجد جثته لما كانت هناك كل هذه المزائدات، فأنا لا أعرف ما حدث بالضبط. ولقد كان من الممكن أن أسأل والدي، تغمد الله برحمته، غير أنني لم أفعل. لم أفعل لأنه هو نفسه لم يحدثني عن ذلك قط وقد احترمت ذلك منه.

الصحفي: لكن جوابكم غامض بدوره؟

جلالة الملك: أؤكد لكم أنني لا أعرف ما حدث. والفاعلون الرئيسيون في قضية بن بركة لم يعودوا موجودين بيننا. لكنني أعتبر أنه تم التعامل مع روح بن بركة بطريقة غير مقبولة بحيث أصبحت بالنسبة للصحافة ولبعض الأشخاص بمثابة بضاعة تجارية. إنها إهانة

لأسرته. فمن الطبيعي أن تحرص زوجة بن بركة وابنه على معرفة مكان جثته. وإنني أتفهم مساعهما جيدا لاسيما وأنني تقريبا في نفس سن البشير بن بركة. وليس من اللياقة من جهتي أن أطلب من البشير بن بركة نسيان ومحو الماضي بجرة قلم، لا لن أفعل ذلك. غير أنه ربما حان الوقت للنظر في هذا الملف بشكل مغاير. وفيما يخصني، فأنا على استعداد للمساهمة في كل ما من شأنه المساعدة على معرفة الحقيقة، لكنني سأقف وبنفس الطريقة ضد كل استغلال أو استعمال لهذه القضية لأغراض ميركانتيلية أو إيديولوجية.

سؤال: هل غيركم الحكم؟

جواب جلالة الملك: لما اعتليت العرش قلت لشقيقي «إذا ما تغيرت نبهني لذلك». وقبل مدة سألته إن كنت قد تغيرت فأجابني «نعم بعض الشيء». لكن لا أعتقد أن هذا التغيير كان سلبيا. في البداية كنت أظن أنني سأبقى كما كنت، إلا أن الحكم يغير الإنسان وأنا لا أشكل استثناء للقاعدة.

سؤال: وهل تغير موقف الآخرين؟

جواب جلالة الملك: لا إطلاقا؛ بطبيعة الحال كان لبعض أصدقائي رد فعل متحفظ، وأنا بدوري كان لي نفس رد الفعل. لكن الأمور سرعان ما عادت إلى مجراها الطبيعي. فقد احتفظت بنفس الأصدقاء وبنفس العادات. وأحاول أن أعيش حياة عادية نسبيا خاصة مع عائلتي. فأنا شديد الارتباط بوالدي وشقيقي وشقيقاتي الثلاث. فنحن على اتصال دائم عبر الهاتف. وتتميز علاقاتنا بالصراحة التامة وأحيانا قد يغضب أحدنا من الآخر وباختصار، فإن عائلتي هي كجميع العائلات.

سؤال: هل يخيفكم الحكم؟

جواب جلالة الملك: لا أقول إنه يخيفني، لكن عبء المسؤوليات ثقيل. والمهم هو المحافظة على ثقة الآخرين لأن من لم يحظ بمثل هذه الثقة فليس لديه ما يخسره. وعندما يحظى بها فالصعوبة التي يواجهها هي المحافظة عليها. إن الأولوية بالنسبة لي هي الحفاظ على ثقة شعبي. وإنني لأعبر عن شكري للمغاربة على تفهمهم لاسيما وأنني أعرف أن تطلعاتهم كبيرة. إن الملك هو الخديم الأول للشعب، وبالتالي فإنني رهن إشارة كل المغاربة. قد قيل عني إنني ملك الفقراء فليكن، ولكنني أولا وقبل كل شيء ملك الجميع؛ ملك الشباب وملك الشيوخ وملك الأغنياء أيضا. لا أقول لشعبي إنني لن أرتكب أخطاء، لكنني أعد ببذل كل ما في وسعي من جهد.

سؤال: هل هناك كتاب تستلهمون منهم منهجكم السياسي؟

جواب جلالة الملك: كلا... فقرأاتي متنوعة لكن الكتب ليسوا مصدر إلهام بالنسبة لي. فوالدي، رحمه الله، هو من علمني الشيء الكثير مع احترامه لأفكاري. وكان، رحمه الله، يقول لي: «لك عيوب ومزايا. ولا يمكن تحويل عيوبك لمزايا لكن يجب عليك أن تحاول استغلال مزاياك على النحو الأفضل».

سؤال: فما هي إذن أهم مزية تتحلون بها؟

جواب جلالة الملك: لست أنا من سيقول لكم ذلك. وكل ما أعرفه أن شخصيتي كل لا يتجزأ وأنني أنخرط في عملي بكل جوارحي.

سؤال: وما هي عيوبكم؟

جواب جلالة الملك: إن لي عيوبي. إنني مندفع نوعا ما، لكنني تعلمت من والدي، رحمه الله، ألا أتخذ أبدا أي قرار في لحظة تأثر. لم أكن في صغري لأفهم غياب رد الفعل لدى والدي إزاء مواقف كانت تبدو لي غير عادلة. لقد كان يقول لي «تمهل قبل اتخاذ القرار». ورغم هذه النصيحة سبق لي أن اتخذت بعض القرارات التي تضررت منها. أما الآن فإنني أبدأ بتحليل جميع المواقف بكل هدوء حتى وإن تطلب الأمر مني بعض الوقت ثم أترك الأمور تختمر أكثر قبل اتخاذ القرار.

سؤال: هل تستمعون للموسيقى بقدر ما تقرؤون من الكتب؟

جواب جلالة الملك: أحب كثيرا الموسيقى الرائجة حاليا مثل الراي والروك. وأعترف بأن ذوقي يميل نوعا ما إلى ما هو رائج تجاريا لكن ذلك لا يمنع من أن مختلف التيارات الفنية المعاصرة تستهويني.

سؤال: من المعروف عنكم أنكم من الشغوفين بالبحر؟

جواب جلالة الملك: أجل إنني أعشق البحر، فقد ازددت في الرباط المدينة الساحلية، وأحببت الماء دائما ويصعب علي بالتالي العيش بعيدا عن البحر. ولكن رياضة الـ«جيت سكي» والرياضات الشاطئية ليست وحدها التي تحظى باهتمامي. فلدي نفس الهوايات التي كانت لوالدي. لقد كان يمارس رياضة الغولف وركوب الخيل، كما كان يمارس السباحة يوميا. فقبل وفاته بأسبوع واحد كان يحرص على السباحة لمدة نصف ساعة كل صباح كما كان يمارس رياضة الغولف، وبينما أصبحت أنا فارسا جيدا أصبح شقيقي لاعبا جيدا في رياضة الغولف.

سؤال: ذكرت مجلة «باري ماتش» أنكم ستعقدون قرانكم في نهاية شتنبر الجاري، فهل تؤكدون صحة هذا الخبر؟

جواب جلالة الملك: عندما يتم ذلك سيصدر بلاغ عن وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة يعلن عن الحدث.

سؤال: إذا ما قررتم عقد قرانكم فهل بإمكان «لوفياغورو» أن تحصل منكم على هذا السبق الصحفي؟

جواب جلالة الملك: أفضل الحديث عن خبر وليس عن سبق صحفي، ثم إنني أفضل أن أزف هذا الخبر لشعبي أولا.

سؤال: لقد حصلتم بالنسبة لقضية الصحراء على عدول الأمم المتحدة عن خيار الاستقلال. وحسب المشروع الجديد، فإن أقاليمكم الصحراوية ستظل مغربية لكنها ستتمتع بحكم ذاتي واسع؟

جواب جلالة الملك: لقد سويت قضية الصحراء التي عانينا منها طوال خمس وعشرين سنة. إن قضية من هذا النوع لا يمكن أن تعالج بإلقاء الخطب وإصدار البلاغات اليومية. فمن أجل أن يعترف الأعضاء الأحد عشر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشرعية السيادة المغربية على الصحراء، كان علينا بذل جهود مضمينة وفي سرية تامة على مدى ثمانية عشر شهرا.

الصحفي: لكنه مازال يتعين عليكم التفاوض بشأن هذا التوافق حول الصحراء؟

جلالة الملك: فعلا، إننا نخوض حاليا مرحلة جديدة من المفاوضات لكننا نخوضها من موقع مريح.

الصحفي: إلا مع الجزائر؟

جلالة الملك: إنه توافق واضح ونحن بصدد مناقشته. إننا نقبل بإيجاد حل عادل في إطار السيادة المغربية.

سؤال: هل يمكن الحديث عن تسوية ما دامت الجزائر تعارض ذلك؟

جواب جلالة الملك: إن الجزائر ترفض اليوم ولكنها قد لا ترفض غدا. فالتسوية تتطلب وقتا لكي تنضج.

سؤال: لقد أعطيتم والرئيس بوتفليقة الانطباع في البداية بانطلاق مرحلة جديدة بين المغرب والجزائر، إلا أن العلاقات ما لبثت أن تدهورت بعد شهور من اعتلائكم العرش.

جواب جلالة الملك: أبدا. فالعلاقات بيني وبين الرئيس الجزائري علاقات ممتازة. لكن العلاقات بين بلدينا في مد وجزر بحسب التقلبات التي يفرضها عليهما واقعهما.

سؤال: تردد أن قمة مغربية - جزائرية ستعقد في الخريف المقبل لتطبيع العلاقات؟

جواب جلالة الملك: لم يتقرر أي شيء إلا أنني لا أعارض ذلك. فكل إمكانيات إيجاد تسوية تستحق الدراسة. لقد أعاد الرئيس بوتفليقة للجزائر بعض الصيت والمصداقية على الصعيد الدولي. إن الجزائر تعرف مشاكل داخلية إلا أنه لا علاقة لهذه المشاكل بشخص الرئيس بوتفليقة، ذلك أن الوضع الحالي ناجم عن مشاكل تعود إلى ماض بعيد.

سؤال: هناك نزاع ديبلوماسي كبير آخر يتمثل في الصعوبات القائمة بينكم وبين إسبانيا. فمدير توادخ المغرب على عدم محاربتة الهجرة السرية نحو السواحل الإسبانية بالصرامة اللازمة، وإسبانيا تحتج على ذلك خاصة وأنها تعتبر إلى حد ما حاميا لاتفاقيات شينغن على الواجهة الجنوبية للاتحاد الأوروبي.

جواب جلالة الملك: إننا في المغرب لم نخف أبدا وجود مشكل الهجرة. إنه مشكل حقيقي، لكن ما لا نقبله هو أن تقول مدريد إن كافة الصعوبات التي تواجهها إسبانيا تأتي من المغرب. إن وجود مافيات بالمغرب تعيش من الهجرة السرية وتهريب المخدرات هو أمر واقع، لكن هناك أيضا مافيات في إسبانيا وهي أكثر ثراء من تلك الموجودة في المغرب. إن المراكب التي تقل المهاجرين السريين تأتي من إسبانيا وهي مكلفة من حيث الثمن ومجهزة بمحركات ذات قوة كبيرة تجعل هذه المراكب أكثر سرعة حتى من سرعة الزوارق التابعة لبحرنا. أما مهربو المخدرات المغاربة فيتوفرون على جوازات سفر إسبانية وحسابات بنكية في إسبانيا. فلنا نحن الذين منحناهم الجنسية المزدوجة، ولنقل إن المسؤولية متقاسمة. إلا أن الأمر يرجع أساسا بالنسبة للمغرب إلى قلة الإمكانيات.

سؤال: وعلى العكس من ذلك نجد علاقاتكم مع فرنسا شبه عائلية حتى ولو كان الرأي العام بها يناهض هجرة مواطني العالم الثالث وحصولهم على مناصب الشغل التي تظل مع ذلك الأمل الوحيد بالنسبة لبلدان الجنوب. فهل ما تقولونه لإسبانيا تقولونه لفرنسا أيضا؟

جواب جلالة الملك: لقد تحدثت عن علاقات عائلية وهذا صحيح، فالرئيس جاك شيراك وعقيلته يقيمان مع عائلتي علاقات محبة كبيرة. أضف إلى ذلك أن الفرنسيين يعرفون المغرب ويحبونه. كما يتبادل بلدانا جاذبية ثقافية واجتماعية وإنسانية تتجاوز الصعوبات الظرفية. لكن هناك أيضا هاجس أمني يسكن فرنسا ويؤدي إلى الخلط بين المغرب وبلدان أخرى من جنوب المتوسط. إن للمغرب هوية مختلفة. فهو من حيث موقعه الجيوستراتيجي البلد الإفريقي والعربي والمغاربي الأكثر قربا من أوروبا. إن طنجة لا يفصلها عن الساحل الأوروبي سوى اثني عشر كيلومترا؛ ففي المساء يمكنني أن أشاهد من نوافذ قصري بطنجة أضواء السيارات الإسبانية. إن مشاكل المغرب لن تجد حلها إلا من خلال انخراط فعلي لبلدان أوروبا الـ 15 في تنمية بلدي على غرار المستثمرين الفرنسيين

الذين يثقون كثيرا في المغرب. ولهذا السبب أعول على فرنسا لتدافع عنا لدى الاتحاد الأوروبي. إن شراكتنا مع مجموعة الـ 15 لن تجد تجسيدها الفعلي إلا في ميثاق للتضامن المشترك يكون أقل من الانضمام التام وأكثر من المنطق التجاري الصرف الذي يحد من علاقاتنا بشكل تعسفي.

سؤال: لقد استقبلتم مؤخرا السيد ياسر عرفات، ماذا في وسع المغرب أن يفعل للمساعدة على إحياء مسلسل السلام؟

جواب جلالة الملك: لا يمكن إحياء مسلسل السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلا إذا تم التخلي عن هذا المنطق القاتل: منطق الحصول على كل شيء أو لا شيء. إنه يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يجلسوا حول طاولة المفاوضات بدون أي شروط مسبقة.

إن هذه الوضعية لتؤلمني خاصة وأن للثقافة اليهودية هنا جذورا راسخة وعريقة. لقد كان المغرب رائدا في الاضطلاع بدوره من أجل إقرار السلم وإقامة الحوار. ونحن نمثل نموذجا حيا في التعايش اليومي بين اليهود والمسلمين وبما يبرهن على أن الحقد والمواجهة ليسا قدرا محتوما.

سؤال: هل تعتقدون حقا أن المصالحة بين اليهود والعرب في منطقة الشرق الأوسط أمر ممكن؟

جواب جلالة الملك : سأقصد عليكم حكاية طريفة: عندما كنت في سن السابعة أو الثامنة كان لدي حلاق اسمه غاستون، سألته ذات يوم وهو يقص شعري: «غاستون هل أنت يهودي؟». بعد ذلك أبتني مربيتي المسيحية قائلة: «ما كان عليك أن تسأله إن كان يهوديا». وأجبتها باندهاش: «لماذا؟»، فردت قائلة: «لأنه من المفروض ألا تكون هناك مودة بين اليهود والعرب لأنهم يتحاربون فيما بينهم بسبب الأرض»، وقلت لها: «لماذا: أليس هناك مكان يسع الجميع».

سؤال: لكن بعد ثلاثين سنة مازال الأمر متعلقا بالأرض. فهل يمكن انتظار حدوث معجزة في الشرق الأوسط؟

جواب جلالة الملك : في فترة محاكم التفتيش لجأ العديد من اليهود للمغرب لأنهم كانوا يدركون أن الإسلام سيحمي عقيدتهم. وعندما عاد جدي ووالدي تغمدهما الله بوسع رحمته من المنفى الذي فرضته عليهما السلطة الاستعمارية جاءت عائلات يهودية إلى القصر الملكي حاملة معها أواني وأشياء ثمينة وأرشيقات وقالت لجدي: «صاحب الجلالة هذا كل ما استطعنا إنقاذه وجئناكم به». إن هذه الذكرى التي تظل عزيزة علي لا تعكس فقط مظهرا من مظاهر مشروعية انتماء اليهود المغاربة للتراث الوطني بل تعزز قناعاتي بأن بإمكان المغرب أن يضطلع بدور حاسم وفريد لأنه يحظى بالمصداقية لدى الطرفين لكي يساعد على إعادة الثقة المفقودة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن هنا يجب الشروع في العمل أو بالأحرى استئنافه.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة العشاء التي أقامها رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية السيد معاوية ولد
سيدي أحمد الطابع على شرف جلالته
موريتانيا، 21 جمادى الثانية 1422هـ الموافق 10 شتنبر 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة الرئيس وأخانا الأعز السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في هذا اليوم الأعز الذي نسعد فيه بزيارة هذا البلد العزيز أن نعبر لفخامتكم عن مشاعر المودة والتقدير التي نكنها
لشخصكم الكريم وللشعب الموريتاني الشقيق معربين لكم عن تأثرنا البالغ بالعبارة الفارقة التي أحطتمونا بها المجسدة بحق عمق
الروابط العريقة التي تجمع شعبينا الشقيقين والتي تستمد مقوماتها الراسخة من رصيدهما الحضاري المشترك وقيم ديننا الحنيف
التي نحن مؤتمنون على الحفاظ عليها وتطويرها. إن لقاءنا الأخوي اليوم فخامة الرئيس ليعد تعبيراً عن إرادتنا المشتركة لإرساء قواعد
علاقات أخوية وتشاور موصول وتنسيق تام بيننا رسخنه معا منذ زيارتكم الميمونة لبلدكم الثاني المغرب، سواء تعلق الأمر بعلاقات
بلدنا الثنائية التي نعرب لكم عن بالغ ارتياحنا لمستواها الرفيع وصادق تطلعا إلى العمل سويا معكم ومن خلال حرصنا على انعقاد
الدورة الثانية للجنة الكبرى برئاسة الوزيرين الأولين في بلدنا من أجل الرقي بها إلى شراكة نموذجية بين دولتين جارتين شقيقتين أو
بمواصلة القيام بالدور الحضاري الروحي والثقافي المشترك الذي يعد الأساس المتين لما يربطنا بالعمق الإفريقي من أواصر تاريخية
وتوجهات مشتركة أو تعلق الأمر باتحاد مغربنا العربي الذي يستلزم بناؤه العمل على تجاوز العوائق التي تقف في وجهه بتصور واقعي
ونهج استراتيجي يراعي مصالح شعوبه ويحقق تطلعاتها للتكامل والاتحاد.

فخامة الرئيس،

إن انشغالنا العميق بالتطور المأساوي الذي تعرفه القضية الفلسطينية من خلال تعرض الشعب الفلسطيني الشقيق للاعتداءات ممنهجة من لدن الحكومة الإسرائيلية المتصلة من التزاماتها الدولية بخصوص عملية السلام يجعلنا ندعو الأسرة الدولية إلى تحمل مسؤوليتها في إيقاف تلك الاعتداءات وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل وحشد المزيد من الدعم العربي والإسلامي للدفاع عن الحقوق العربية والمقدسات الإسلامية بانسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد استعداد المغرب الدائم لاتخاذ كل المبادرات ودعم كل الجهود الخيرة الهادفة إلى نشر السلام والأمن في هذه المنطقة وفقا للشرعية الدولية، مجددين الإعراب عن حرص بلدنا الدائم على لم الشمل العربي في إطار عهد جديد ترفع فيه كل أشكال الحصار عن أشقائنا في ليبيا والعراق وتصاب فيه سيادة كل بلد عربي ووحدته ترابه.

كما أن انتماءنا المشترك إلى إفريقيا يقتضي العمل الوحدوي المشترك من أجل حل المعضلات والنزاعات المسلحة التي تعانيها بعض شعوبها الشقيقة داعين المنظومة الدولية إلى اتخاذ وسائل أكثر فعالية لدعم التنمية المستدامة لقارتنا ومستثمرين موقعنا الجغرافي المتميز معا وتوفيرنا على الموارد البشرية المتجانسة والتجهيزات التحتية الضرورية لتحقيق شراكة متوازنة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية ولاسيما منها دول غرب إفريقيا التي تربطنا بها أواصر عريقة ومنظور مستقبلي واحد.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف احتراما لفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية متمنيا له موفور الصحة والعافية وللشعب الموريتاني الشقيق المزيد من التقدم والازدهار تحت قيادته الحكيمة وللعلاقات المغربية الموريتانية دوام التطور والارتقاء في ظل الإخاء وحسن الجوار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح الموسم الدراسي الجديد
طنجة، 24 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 13 شتنبر 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

في هذا اليوم المبارك تنطلق السنة الثانية من العشرية الوطنية التي خصصناها فضاء زمنيا لإصلاح شامل لمنظومتنا التربوية. ومنذ إعلاننا عن هاته العشرية انطلقت أورايش ووضعت قوانين واعتمدت مراسيم واتخذت تدابير وقررت إجراءات، وهي على أهميتها ليست مطلوبة لذاتها بل هي وسائل وآليات لأن الأهم هو أن نشيد على أرض الواقع وفي جميع ربوع المملكة مدرسة جديدة بجودة عطاها وغنى إسهامها في بناء مجتمع متشبث بمقومات هويته منفتح على عصره ومتطلع نحو تنميته المستديمة.

شعبي العزيز،

لقد مكنتنا وقفة التأمل والتبصر التي أسهمت فيها كل من اللجنة الخاصة للتربية والتكوين والوزارات المعنية في حكومتنا من تبين ما أنجزناه في صيرورة الإصلاح التربوي وما نتطلع إلى إنجازه .

وهانحن على أبواب موعد 2002 حيث قطعنا شوطا كبيرا والحمد لله في الالتزام بتعميم التسجيل في السنة الأولى من المدرسة الابتدائية. غير أننا لم نصل بعد إلى تعميم التعليم الذي ننشده وهو مواكبة الكم بالجودة وضمان المتابعة المتواصلة للمدرسة مع إعطاء الإلزامية مدلولها الحقيقي بجعل المدرسة المكان الطبيعي لكل طفل مغربي بين السادسة والخامسة عشر من العمر. وذلك هو الهدف الأسمى الذي سنبدل قصارى جهودنا لبلوغه قبل منتصف العشرية.

وانطلاقا من قناعتنا بأنه لا مجال للأمية في مشروعنا المجتمعي، فإن فتحنا المساجد لمحوها قد بدأ يعطي ثماره الإيجابية ولله الحمد معززين بذلك المجهودات الخيرة التي ما فتئت القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تقوم بها في هذا المجال. وإننا لنعتر أن محاربة هذه الآفة هي واجب ديني واجتماعي ملقى على عاتق كل مغربية وكل مغربي مستهدفين تغطية 600.000 مستفيد

سنويا في أفق القضاء النهائي على هذه الظاهرة مع منتصف العشرية القادمة. وإن الأسبقية التي منحناها للتربية والتكوين ينبغي أن تتجسد في مخططات حكومتنا وقراراتها المالية حسب الإمكانيات المتاحة مع تجنب رهن مستقبل مدرستنا بالإكراهات التي هي بطبيعتها دائمة وطارئة داعين إلى الإسراع بإقرار التدابير اللازمة الكفيلة بجعل الجماعات المحلية وقطاع التعليم الخاص يضطلعان بدورهما كطرفين فاعلين في الإصلاح.

وبهذا الصدد، فإننا ننتظر من التعليم الخاص بوصفه شريكا للدولة وليس منافسا لها الإسهام في خدمة الشأن العام ضمن إطار شفاف يمكن من تحفيزه وضبط معايير الجودة في أدائه.

وبنفس الحرص نريد أن تشكل هذه السنة سنة إرساء الإصلاح الجامعي، منطلقين في ذلك باعتماد نهج جديد في انتقاء صفوة من الأطر العليا المؤهلة لتسيير مؤسساتنا الجامعية بطريقة شفافة وناجحة.

ويندرج قرارنا بإحداث أكاديمية للغة العربية في إطار تعزيز مكانة اللغة الرسمية لبلادنا وتوفير سبل تطويرها وإثرائها لتؤدي دورها كاملا في مجالات التعليم والتكوين والبحث والتواصل.

وانطلاقا من سهرنا على صيانة وحدة هويتنا المغربية وتقوية عمقها الثقافي المتنوع، فإننا منكبون على إعداد الظهير الشريف القاضي بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على أن يشرع في القيام بمهامه في يناير 2002.

وإننا مع سابغ العطف الذي نكنه لأسرة التعليم لمقبلون على إرساء الهياكل التنظيمية لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين في إطار من الجدية والشفافية حتى تنطلق في وضع برامجها ومباشرة عملها في القريب العاجل.

شعبي العزيز،

إن إصلاح منظومتنا التربوية هو برنامج شمولي متكامل يتم تطبيقه على مراحل مدتها عشر سنوات كل سنة منها هي بمثابة محطة حاسمة تستدعي الإحكام في التخطيط والجرأة في التنفيذ مع خضوع الإصلاح للتقويم المستمر والمتجرد دون التأثير بأية ظرفيات من هذا القبيل أو ذاك.

وإن ثقتنا الجماعية اليقظة في مدرستنا هي أساس ثقتنا في قدراتنا الذاتية وفي مستقبل أمتنا، ثقة يقويها إيماننا الثابت بما تشملنا به العناية الإلهية من عون وسداد وتيسير في بلوغ هذا المقصد النبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الندوة الوطنية لإعداد الكتاب الأبيض للصناعة الحرفية والمهن
فاس، 25 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 14 شتنبر 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نخاطب المشاركين في الندوة الوطنية حول الكتاب الأبيض للصناعة الحرفية والمهن مستحضرين، بكل إجلال، روح والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، الذي أعاد الاعتبار لصناعتنا الحرفية ومهنتها وعمل على إحياء مجدها السالف معتمدين نفس العناية الموصولة لإرساء دعائم نهضة متجددة لهذا القطاع الحيوي الذي نكن له ولحرفيه عطفًا خاصًا وتقديرًا فائقًا لدوره المركزي في الحفاظ على الهوية المغربية التليدة والذي نوليه مكانة الصدارة في التنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعي والإشعاع الحضاري لمملكتنا معتبرين هذا القطاع رمزا حيا لما نبتغيه لبلادنا من تطور مبني على المزاجية الخلاقة بين الأصالة والمعاصرة.

لقد حبا الله تبارك وتعالى بلادنا بمهارات فنية رائدة وطاقت شابة واعدة ساهمت بإبداعها في جميع قطاعات الإنتاج الحرفي جاعلة إياه يتبوا مكانة وازنة في الناتج الداخلي الإجمالي لبلادنا وفي توفير فرص الشغل المتاحة لشبابها فضلا عن نسبتها المتقدمة في معدل الصادرات ومساهمته في جلب العملة الصعبة ودعم التماسك الاجتماعي، وبالنظر للمؤهلات التي يزر بها هذا القطاع، فإننا عازمون على استثمار تواجد فعالياته بمختلف مناطق البلاد الحضرية والقروية لنجعل منه معيننا لا ينضب للتشغيل وأداة فعالة للتنمية المحلية المندمجة خاصة في العالم القروي. ولأننا نعتبر كل مقالة حرفية بمثابة مدرسة للتكوين المهني، فإن قطاع الصناعة الحرفية والمهن مدعو لأن يلعب دورا هاما في تأهيل نسبة كبيرة من شبابنا لولوج سوق الشغل. وهذا ما يتطلب مضاعفة الجهود من أجل رفع مستوى التعليم والتكوين الحرفي وتقوية الجسور والمسالك التي تربطه بمؤسسات التعليم العام ومراكز التكوين المهني.

كما أن كسبنا للرهان الحيوي لاستقطاب عشرة ملايين سائح سنويا مع نهاية العشرية الحالية يستلزم من قطاع الصناعة الحرفية والمهن العمل على مضاعفة منتوجه الموجه للسياحة الدولية بأزيد من أربع مرات وتوفير حوالي نصف مليون من فرص الشغل الجديدة.

بيد أن ما ننتظره من الصناعة الحرفية لتكون رافعة قوية التشجيع الصادرات وتنويعها والتكوين والتشغيل والإنعاش السياحي التي لا يستمد اليوم منتوجها قيمته والإقبال عليه من جمال المواقع الطبيعية بقدر ما يستمد من المؤهلات الحضارية والثقافية التي يعد

المنتج الحرفي الأصيل في مقدمتها وكذا ما تفرضه العولمة من تنافسية شرسة ومسيرة للأذواق المتجددة للأسواق الداخلية والخارجية. كل هذه التحديات تفرض على الحرفيين وكل الفاعلين في هذا القطاع تجنيد ما حباهم الله من مواهب واستثمار ما اكتسبه من تجارب لرفعها بالعمل على أن تنخرط الصناعة الحرفية بمختلف مهنها بإرادة قوية في مسلسل تأهيل بنياته الإنتاجية وموارده البشرية لولوج سبل الإبداع والامتياز واعتماد التكنولوجيات الجديدة ومناهج التدبير وتقنيات التسويق العصرية بما يعزز مركزه المحوري بين القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني.

وهذا ما نتوخى أن تساهم به ندوتكم بما تفضي إليه من خلاصات تصوغونها في كتاب أبيض حول الصناعة الحرفية والمهن يشخص بكل موضوعية مواطن القوة في هذا القطاع الأصيل وعوامل تعزيزها ويرصد مكانم الضعف فيه والعوائق التي تحول دون اضطلاع بالدور المؤمل منه ويحدد سبل تطوره بتفعيل استراتيجية تناسب ومكانته باعتباره قطاعا اقتصاديا بامتياز يجب أن تتضافر جميع الجهود لجعله قطبا قويا في الإقلاع الاقتصادي الذي نريد أن يكفل التنمية الشاملة لبلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نتنظر منكم أن تعملوا كذلك على تضمين كتابكم الأبيض حرصنا على إصلاح هذا القطاع بتفعيل مؤهلاته وإعادة النظر في هيكلته وأشكال تنظيماته بترجيح الاحترافية في مؤسساته التمثيلية لتشكل رافعة قوية للنهوض بالقطاع من خلال نخبة حرفية في مستوى مواكبة التوجه الجديد للاستثمار والتنمية الجهوية، كما أكدنا على ذلك في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 2000.

كما ينبغي تحقيق تنافسية أقوى للمنتجات الحرفية باعتماد مقاربة الجودة الشاملة وتعزيز مكانة المقاول الحرفية بتوفير محيط تحفيزي للمبادرة والاستثمار والتشغيل وتحسين شروط حماية الصانع الحرفي بتوفير نظام خاص ومتطور للخدمات الاجتماعية والتغطية الصحية، فضلا عن توفير قري الصانع ومحلات ومناطق خاصة للصناعة الحرفية من قبل الجماعات المحلية والسلطات العمومية التي يتعين عليها الاستثمار الأمثل للدعم الخاص الذي حرصنا على أن يوفره صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتجهيز هذه المحلات والمناطق.

وإننا لنأمل أن يشكل هذا الكتاب الأبيض مرجعا عمليا لحكومتنا تستأنس به في وضع إطار قانوني مضبوط للنهوض بالصناعة الحرفية والمهن يحدد التزامات الدولة وكل الفاعلين في هذا القطاع لتحقيق ما ننشده له من نهضة عصرية على أساس أرضية مشتركة وبعتماد مقاربة تشاورية وتشاركية قائمة على توفير الشروط الاقتصادية والمالية المحفزة على الإنتاج والجودة والانفتاح على التطور والابتكار مع الحفاظ على الأصالة والهوية.

وإذ نبلغكم سابق رضانا على العهد الذي قطعتموه على أنفسكم معتبرين إياه ميثاقا أخلاقيا والتزاما صادقا أمام الله وأمام جلالتنا وأمام الأمة وفيما بينكم من أجل الحفاظ للصناعة الحرفية والمهن على رسالتها السامية الحضارية العريقة، وتحقيق ما نبتغيه لها من إسهام فاعل في كسب معركة الجهاد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي مثلما ساهم أسلافكم بوطنية صادقة في معركة الجهاد من أجل استرجاع الاستقلال واستكمال الوحدة الترابية، فإننا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينكم ويوفقكم إلى ما فيه ضمان صيانة تراث الأمة وتحقيق تقدمها ورفاهها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الحفل الديني الكبير بمشاركة ممثلي الديانات التوحيدية الثلاث
الرباط، 27 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 16 شتنبر 2001 م

الحمد لله الملك القدوس السلام الداعي إلى دار السلام،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبي الهدى والرحمة رسول السلام،
وعلى جميع النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى السلام،
أيها المؤمنون،

لقد تلقينا بألم كبير وحزن عميق نبأ الاعتداء المفجع الذي تعرضت له دولة الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة والذي أودى بحياة عدد هائل من الضحايا الأبرياء وأفضى كذلك إلى خسائر مادية جسيمة ستكون لها عواقب وخيمة.

وإننا باعتبارنا أمير المؤمنين، وفي هذا البيت الذي يذكر فيه اسم الله، نعرب عن إدانتنا الصارمة لهذا الاعتداء الغاشم، ونعلن تضامننا الصريح مع أصدقائنا الأمريكيين في اجتيازهم لهذه المحنة الشديدة وتجاوزهم لمعاناتها التي تتجاوز معهم فيها كل الشعوب الساعية إلى السلام والرافضة للإرهاب في جميع أشكاله ومهما يكن مصدره.

وإذا كنا نعبر عن هذا الموقف مما حدث فليس فقط لأواصر التاريخ العريقة وروابط التعاون المتينة التي تجمع بين بلدينا، ولكن كذلك لأننا وإياهم ندين بكلمة التوحيد الذي دعا الله إليه عبر مختلف الديانات السماوية التي بعث رسله بها لهداية البشر.

وإن المغرب المسلم ليعتز بأن يكون على مدى العصور يفسح المجال للديانتين الأخريين : النصرانية واليهودية، لتتعاشيا مع الإسلام وتتساكنا معه في تسامح رسخ المغاربة تقليده وسجل التاريخ صحائفه بفخار ومازال.

وما ذلكم إلا لأن الإسلام دين يدعو إلى الحق والخير وإلى العدل والمساواة وإلى الأمن والطمأنينة وإلى التواصل والتعارف بين البشر كافة، امتثالاً لقول الله تعالى: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا».

ومن ثم فهو يدعو إلى الحوار والمجادلة والتي هي أحسن. يقول عزل وجل: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن».

وبهذا يتحقق السلام الذي ارتبط لفظه بدين الإسلام وجعله الله من أسمائه الحسنی ووصف به الجنة التي هي دار السلام.

ولهذا ما فتى القرآن الكريم يحث عليه كما في قوله المبين: «يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة» وقوله كذلك: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها».

وإذا كان الإسلام دين سلام فلأنه يسلك سبيل الوسطية والاعتدال سواء في شؤون الدين أو الدنيا وفي مختلف جوانب الحياة بدءاً من صلة المسلم بربه إلى ما ينبغي أن يكون له من علاقات مع الآخرين مسلمين وغيرهم. يقول تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطاً»، ويقول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: «خير الأمور أوسطها».

وبحكم هذه الوسطية كان الإسلام مقترناً باليسر الذي لاحت فيه لقوله تعالى: «وما جعل عليكم في الدين من حرج» ولقول نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم: «إن الدين يسر» وقوله محذراً من التشدد والتطرف: «إياكم والغلو في الدين» وقوله عليه السلام: «هلك المتنتعون».

وبحكم هذا التوجه السلمي، فإن الإسلام يشجب قتل الأبرياء وينهي عنه كما في قوله سبحانه: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق»، ويعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القتل «من أكبر الكبائر»، بل إن القرآن الكريم يجعل «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحيها فكأنما أحيها جميعاً».

والإسلام بهذا، يعتبر الحرب خرقاً للسلام وضرورة لا يلجأ إليها إلا للدفاع عن الدين أو الوطن أو النفس، أي لرد العدوان، ويسميتها حين تكون كذلك جهاداً يبدأ بمجاهدة النفس وإنفاق المال قبل أن يصل إلى القتال الذي يقننه بضوابط تحمي من أي تجن أو ظلم في غير تنازل أو ضعف أو استسلام ولكن في نطاق أخذ الحق وتبادل العلاقات على أساس المساواة والمعاملة بالمثل وبناء على عهد وموآثيق تكون ملزمة للجميع.

أيها المؤمنون،

إننا مع تنديدنا بهذا العدوان الإجرامي لا نملك ونحن نعرب عن مؤازرتنا لصديقنا الكبير فخامة الرئيس جورج وولكر بوش ومساندتنا للشعب الأمريكي العظيم إلا أن تقدم لهما، ولأسر الضحايا أصدق عبارات التعزية والمواساة داعين الباري جلّت قدرته أن يتغمدهم بواسع رحمته وجزيل مغفرته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الملتقى الثاني للأجهزة المكلفة بتقنين الاتصالات
بكل من إفريقيا والعالم العربي
الرباط، 28 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق 17 شتنبر 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في الملتقى الثاني للأجهزة المكلفة بتقنين الاتصالات بكل من إفريقيا والعالم العربي الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية، اعتباراً للأهمية البالغة لهذه الأجهزة في النهوض بالقطاع الاستراتيجي للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، الذي يعد دعامة أساسية من دعائم ما ننشده لبلداننا من تنمية شاملة متكاملة ومندمجة ومن تحديثها وتأهيلها لرفع تحديات العولمة والاندماج في مجتمع المعرفة والاتصال ومن ترسيخ للأواصر العريقة والمتينة للأخوة والتضامن التي تجمع المملكة المغربية بأشقائها من الدول الإفريقية والعربية.

إنكم خير من يدرك أن التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة والإعلام والاتصال في ظل عولمة تفرض تغييرات جذرية على أنماط الإنتاج والاستهلاك والتبادل قد يكون مصدر تقدم وتنمية واستقطاب للاستثمارات بالنسبة للبلدان التي ستحسن الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والإعلام كما أنه قد يكون مصدر فجوة اجتماعية ومزيد من التهميش والإقصاء والتخلف لمن لم ينخرط في الثورة الرقمية ويجعل من تكنولوجياتها أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبفضل النظر الثاقب لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، فإن المغرب قد كان في طليعة الدول التي لم تخلف موعدها التاريخي مع الثورة الرقمية جاعلاً من قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال رافعة قوية لكسب رهانات التحديث والتنافسية واستقطاب الاستثمار المنتج وتشغيل الشباب، شديد الإقبال على هذه التكنولوجيات ولإصلاح نظام التربية والتكوين وتسريع مسلسل إصلاح الإدارة والقضاء وترسيخ اللامركزية واللامركز، فضلاً عما توفره الأجهزة المكلفة بتقنين هذا القطاع في إطار التنافسية والشفافية من ترسيخ لدولة القانون في مجال الأعمال.

وبغية رفع هذا التحدي فقد عملنا على أن تنهج بلادنا استراتيجية مضبوطة تعتمد إيجاد شبكة تسمح بتوفير خدمات متنوعة مطابقة لمواصفات الجودة العالمية وكذا التحرير التدريجي والمتناسق لقطاع الاتصالات وتوفير إطار قانوني يتلاءم مع أنظمة الفاعلين الدوليين، ويكفل الشفافية والنزاهة ومرجعية التحكيم وخلق الجو الملائم للمنافسة الشريفة لصالح المستهلكين منيطة بالوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات هذه المهمة التي اضطلعت بها بما يلزم من التجرد والكفاية والنجاعة.

وقد مكنت هذه الاستراتيجية وهذا الإطار القانوني المتقدم من تفويت الرخصة الثانية لاستغلال الهاتف المحمول ومن الخصوصية الجزئية للفاعل التاريخي وتأهيل اتصالات المغرب وعصرنة هياكلها وأساليب تدبيرها بكيفية جعلت منها مثالا يحتذى في مجال تأهيل المقاولات العمومية وعولمة الاقتصاد الوطني. كما جعلت الاتحاد الدولي للاتصالات يعتبر التجربة المغربية في مجال تنظيم هذا القطاع وتقنيته وتطويره بكامل الشفافية والنزاهة والخبرة مرجعية ونموذجا يقتدى به في هذا الميدان.

وبفضل ما وفرته هذه السياسة المتناسقة من مناخ ملائم للمنافسة يتميز بتخفيض الأسعار وتحسين الخدمات وتوسيعها لتشمل كل شرائح المجتمع المغربي، فقد ارتفع عدد المستفيدين من هذه الخدمات في ظرف أقل من سنة ونصف من مليوني مشترك إلى أكثر من خمسة ملايين مشترك في شبكتي الهاتف القار والمحمول محققين بذلك هدفنا النبيل في ديمقراطية وسائل الاتصال وجعلها في متناول كل فئات شعبنا الوفي وجهات وطننا العزيز.

وبذلك جعلنا من تكنولوجيات الإعلام والاتصال أداة لمكافحة الفوارق الاجتماعية والجهوية حريصين في سياستنا على التوازن بين متطلبات السوق ومقتضيات المصلحة العامة في نطاق نموذج مجتمعي مغربي للمواطنة، يجعل تنمية الإنسان محور الثورة الرقمية، عاقدين العزم على توطيد ما تحقق من مكاسب في مجال تعميم ودمقرطة الولوج للهاتف ليشمل كل تكنولوجيات الإعلام والاتصال وعلى تعزيز دور الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات بمواصلة التحرير التدريجي لكل مكونات هذا القطاع ضمن الإطار القانوني السليم الذي يوضح الرؤية للفاعلين وفي تضافر لجهود كل الأجهزة المعنية عمومية كانت أم خاصة بنفس روح النزاهة والتجرد والشفافية التي مكنت بلادنا من تحقيق قفزة نوعية في هذا القطاع الاستراتيجي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد صار للمغرب بفضل المصداقية والثقة اللتين يحظى بهما لدى كبار المستثمرين والفاعلين الدوليين الذين تعدت ثقتهم في الأجهزة المسيرة والمقننة لقطاع الاتصالات، مصدر تحفيز لهم للانخراط في خصوصية قطاع اتصالات متقدم وحضور وازن في المؤسسات الدولية للاتصالات وعلاقات تعاون جيدة مع كل البلدان ولاسيما منها الدول الشقيقة الإفريقية والعربية.

وإننا لنجدد لكم الإعراب عن عزمنا الثابت على عدم ادخار أي جهد من أجل الاستجابة لطلبات التعاون معها وجعله ركيزة أساسية من ركائز تعاون دول الجنوب، الهادف لاستثمار التقنيات الجديدة للإعلام والمواصلات في تنمية بلداننا مؤكدين لكم استعداد المغرب لتعزيز الطرق السليمة لأجهزة تقنين الاتصالات وإعداد إطار ملائم لاستغلال الشبكات الرابطة بينها، مستبشرين خيرا بميلاد جمعية لأجهزة التقنين الإفريقية على أرض المملكة المغربية التي ظلت دائما أرضا للملتقيات الهادفة لخدمة علاقات الأخوة الإفريقية والعربية والتعاون بين دول الجنوب فيما بينها وبين دول الشمال بما يكفل تقدمها وخدمة القيم الإنسانية المثلى للتضامن والتنمية المستدامة المتقاسمة.

وإننا إذ نرحب بالمشاركين في هذا الملتقى متمنين لهم مقاما طيبا في المغرب بلدهم الثاني، لندعو الله أن يكلل أعمالكم بالنجاح الكامل. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي
الرباط، 09 رجب 1422 هـ الموافق 27 شتنبر 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نفتتح المؤتمر الثاني لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مرحبين بكم ضيوفا مكرمين على أرض بلدكم الثاني المغرب، مشيدين بما لمؤسستكم الموقرة من دور بناء في تمتين وشائج الأخوة والتضامن الإسلامي.

وإن بلدنا ليعتز باحتضان مؤتمر اتحادكم لما يرمز إليه من مرجعية إسلامية وديمقراطية عصرية، جعل المغرب منهما قوام نظامه الملكي الدستوري الجامع بين استلهاهم مقاصد شريعتنا السمحة الرائدة في تكريس حقوق الإنسان وتكريمه وإقامة الحكم على أسس الشورى والعدل والحرية والمساواة وبين الإفادة من التراث الإنساني المشترك في إرساء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية التي يضمنها ويتولى أمانة العمل على ترسيخها الملك أمير المؤمنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن مؤتمركم الهام ينعقد في ظروف دولية عصيبة ويتزامن مع أحداث جسيمة تنطوي على احتمالات مختلفة، وتطرح أمام العالم الإسلامي تحديات كبرى تستوجب التحلي بالحكمة والأناة لرفعها وفي مقدمتها تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر وإبراز رسالته الحضارية ودعوته إلى السلم.

ومن موقعكم كممثلين للشعوب الإسلامية، فإنكم في طليعة من يمكنهم تنفيذ مزاعم من يصفون الإسلام بالتطرف والعنف مستغلين سلوكات المنحرفين عن قيمه السمحة وذلكم بعملكم في سبيل التعريف بالقيم الإسلامية المثلى الداعية إلى التحلي بروح الاعتدال والتعايش مع الآخر والدخول في السلم كافة ونبذ كل أشكال التطرف والإرهاب وإيثار التسامح والتراحم مصداقا لقوله تعالى: «ولا

تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتى هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم» صدق الله العظيم. والحديث الشريف لجدها المصطفى عليه الصلاة والسلام: «لزوال الدنيا جميعا أهون عند الله من سفك دم بغير حق».

وانطلاقا من هذه المبادئ السامية، نجدد مرة أخرى إدانتنا القوية للإرهاب بكل أشكاله وشجبنا الشديد لكل أعماله النكراء التي تتبرأ منها الديانات السماوية وترفضها القيم الإنسانية.

إن جسامة الاعتداء الشنيع الذي استهدف المدنيين الأبرياء في الولايات المتحدة الأمريكية واستنكرته الأمة الإسلامية، لم ينسنا المآسي التي يعيشها إخواننا في الأراضي الفلسطينية، المكافحون من أجل الحصول على حقهم الشرعي في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ومن منطلق إيماننا الراسخ بأن الحق والمواجهة ليسا قدرا محتوما ولاسيما بين أبناء سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام وعلى أرض مهد الديانات، فإننا واثقون بأن الحل العادل والشامل هو أساس استتباب سلام دائم يتعايش في ظله الجميع.

وإن المغرب ملتزم بمبادئ الحوار والسلم والشرعية الدولية والتضامن الإسلامي، المعترف باحتضان القمة التأسيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمبادرة من والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، إثر إحراق المسجد الأقصى المبارك ليجعل القضية الفلسطينية ولاسيما القدس الشريف في مقدمة الأولويات الثابتة لسياسته الخارجية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف، فإننا لن ندخر جهدا في السعي لدى الأطراف الدولية المؤثرة والقوى المعنية بالسلام لوضع حد لتمادي الحكومة الإسرائيلية في التنصل من قرارات الشرعية الدولية والالتزامات المبرمة مع السلطة الفلسطينية ولحمل إسرائيل على استئناف المفاوضات مع أشقائنا الفلسطينيين في أقرب الآجال بلا قيد أو شرط ودون توقف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، منتظرين منكم استثمار الدور الفعال للدبلوماسية البرلمانية بقصد حشد الدعم الدولي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن علينا أن نسعى من أجل ترسيخ الديمقراطية كنهج حضاري لتدبير الخلافات داخليا وخارجيا، وندخل في حوار بين مكونات أمتنا لإصلاح ذات البين وتوحيد الصف مع احترام الخصوصيات التي لكل منا عاملين على تفعيل الاجتهاد للجمع بين صون هويتنا من تميط العولمة للثقافات وبين استثمار تقدمها التكنولوجي لتنمية بلداننا وجعل التعاون الاقتصادي بينها أقوى مجسد لأخوتنا الإسلامية، مساهمين بحضورنا الوزان داخل المجموعة الدولية في ترسيخ التعايش والحوار بين الأديان والحضارات الذي كان الإسلام رائدا في الدعوة إليه، عاملين على استتباب السلام تحقيقا للمساواة والكرامة الإنسانية بعيدا عن كل أشكال الإقصاء.

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفقنا وجميع أشقائنا قادة العالم الإسلامي إلى ما فيه خير شعوب أمتنا وتحقيق وسطية الأسلاف مصداقا لقوله عز وجل: «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
الدوحة، 22 رجب 1422 هـ الموافق 10 أكتوبر 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

صاحب السمو، رئيس مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة،

فخامة الرئيس ياسر عرفات،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

نود أن نعرب في البداية لأخينا صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رئيس القمة الإسلامية عن جزيل شكرنا وعظيم امتناننا على مبادرته الكريمة باحتضان دولة قطر الشقيقة لاجتماعكم الطارئ المبارك، موفرا سموه كل الأجواء الملائمة الكفيلة ببلوغ ما تتوخونه من تنسيق وتضامن إسلامي.

لا يخفى أن اجتماعكم هذا ينعقد في ظروف دولية بالغة التعقيد تستدعي منكم اتخاذ موقف مسؤول يبرهن عن إرادة وقدرة الأمة الإسلامية على رفع التحديات وتجنب المخاطر.

فالأحداث المأساوية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر الماضي والتي استهدفت الأبرياء والمنشآت وأدانها العالم الإسلامي بشدة، أفرزت تفاعلات دولية تنذر باحتمالات شتى، وهو ما يطرح على عالمنا الإسلامي تحديات كبرى علينا أن نواجهها مبرهنين للجميع على أننا أصحاب حضارة عريقة تقوم على بناء علاقات إنسانية قويمة ومتوازنة عمادها المساواة وحق الجميع في الحياة والأمن والطمأنينة، ومؤكدين بأننا لسنا من دعاة العنف ولا إقصاء الآخر كما يروج لذلك البعض، ملصقا هذه الصفات السلبية بمعتقداتنا وأخلاقنا.

فالأمّة الإسلامية ما فتئت تدين الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه وتعتبر أن قتل الأبرياء أمر يرفضه ديننا الحنيف وتمجه كل الشرائع والقيم الإنسانية.

ولقد شاءت الظروف أن تنعقد هذه الدورة الطارئة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بعد أيام قليلة من احتضان المملكة المغربية لاجتماع المؤتمر الثاني لاتحاد برلمانات الدول الإسلامية الذي حرصنا على افتتاحه بخطاب توجيهي جسد التوافق بين مضمونه وبين إجماع ممثلي الشعوب الإسلامية على موقف واضح وموحد تجاه الإرهاب، داعين إلى العمل، متكاتفين متضامنين لتصحيح صورة الإسلام والوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى المس بقيمه العليا والى وضعه موضع الاتهام.

كما سبق للقمّة الإسلامية التاسعة المنعقدة في دولة قطر الشقيقة في نوفمبر سنة 2000 أن وافقت على قرار يتعلق بمعاهدة تهدف إلى مكافحة الإرهاب الدولي الذي يؤكد أن الإسلام بريء من كل عمل إرهابي.

إن المعركة ضد الإرهاب ينبغي أن تعتمد مقاربة شمولية تجمع بين إدانته المبدئية والعمل الملموس للقضاء على جذوره وأسبابه والتوجه إلى مرتكبيه، وتجنب معاقبة المدنيين الأبرياء بأفعال لم يرتكبوها في تحر كامل لإحقاق الحق، على أساس الشرعية الدولية لتجنب كل التداعيات التي قد يولدها أي عمل يقتصر على مجرد الانتقام.

وإذا كانت الدول الإسلامية قد أعربت قاطبة عن إدانتها القوية للإرهاب وتضامنها مع الشعب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، فإن بشاعة تلك الأحداث لم تحجب عن ذهننا ولا عن انشغالاتنا المعاناة التي يقاسمها أشقاؤنا الفلسطينيون من جراء السياسة العدوانية الإسرائيلية. ولذلك، يتعين علينا مضاعفة الجهود من أجل التنبيه إلى خطورة العواقب الوخيمة التي يندر بها الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط، مجددين الدعوة إلى المجتمع الدولي لإيلاء القضية الفلسطينية الاهتمام الأكبر وتحمل مسؤولياته كاملة إزاء الشعب الفلسطيني الأعزل لوقف العنف والممارسات الوحشية الإسرائيلية ضده واستئناف مفاوضات السلام بدون شروط مسبقة.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف، فإننا لن ندخر أي جهد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم على أساس الشرعية الدولية والأوافق المبرمة بين الأطراف المعنية بما يكفل استعادة الحقوق العربية المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وبما يضمن الأمن والاستقرار والتعايش بين جميع شعوب المنطقة، مسجلين بكل ارتياح الموقف الإيجابي للرئيس الأمريكي جورج بوش تجاه الحق الفلسطيني المشروع، آمليين أن يساهم تفعيله في فتح آفاق الأمل والثقة وتبديد مشاعر اليأس والتشاؤم.

وكيفما كان تطور المواقف الدولية في هذا الشأن، فإننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بتحقيق التضامن الإسلامي وبالمساندة الفعالة للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني والتخفيف من معاناته وتوحيد الصفوف والتشجيع بقيم ديننا الحنيف في الدعوة إلى السلم والتعايش والحوار مع غيرنا من الأديان والحضارات بروح التسامح والاعتدال والدعوة بالتالي هي أحسن، والقبول بالاختلاف المرتكز على قيم الحرية والمساواة والديمقراطية وحق الكرامة الإنسانية التي كان ديننا الحنيف سباقا للإقرار بها، بالنسبة لكل الأمم والشعوب، سائلين الله تعالى أن يوفقنا وجميع أشقائنا قادة العالم الإسلامي لما فيه خير أمتنا الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الخامسة للبرلمان
الرباط، 10 رجب 1422 هـ الموافق 12 أكتوبر 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمين،

يغمرنا شعور مزيج من الاعتزاز العميق والتساؤل الملح والعزم الواثق ونحن نفتتح السنة البرلمانية الخامسة التي تتزامن مع انتهاء
انتداب مجلس النواب في مثل هذا الموعد من السنة القادمة.

أما مبعث الاعتزاز فلأن هذه الولاية التشريعية شكلت نقلة نوعية في تعزيز الصرح الديمقراطي لما حققه والدنا المنعم جلالة الملك
الحسن الثاني، قدس الله روحه، من إجماع وطني حول الدستور، وما أبدعه وقاده من تناوب توافقي على تحمل المسؤولية الحكومية،
حرصنا منذ اعتلائنا العرش على ترسيخه بمساهمة فاعلة لكل القوى الحية للبلاد أغلبية كانت أو معارضة.

وأما التساؤل الملح فعن مدى قيامكم على الوجه الأمثل بمسؤوليتكم اعتبارا لما نتحمله من أمانة عظمى وبصفتنا الممثل الأسمى للأمة
في ضمان السير الأمثل للمؤسسات، وضرورة استشعاركم أفرادا وقرقا نياية لمدى أدائكم للمسؤولية الملقاة على عاتقكم على الوجه
الأكمل، داعين لاستخلاص العبر مما شاب هذه الولاية التشريعية من أوجه القصور، لا للتقيص من المكانة المركزية للبرلمان في
نظامنا الملكي الدستوري، بل للعمل على تحصين مؤسساتنا الديمقراطية من كل الشوائب والاختلالات.

ولبلوغ هذا الهدف الأسمى، فإن عزمنا واثق على أن نجعل من نزاهة الانتخابات، المدخل الأساسي لمصداقية المؤسسات التشريعية،
حريصين على أن تتحمل السلطات العمومية والأحزاب السياسية مسؤولياتها كاملة في توفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية
لنزاهة الاقتراع وتخليق المسلسل الانتخابي.

ومن هذا المنطلق وترسيخا لمستوى النضج المتقدم الذي بلغه الصرح الديمقراطي الوطني الذي يجعل من الانتخابات، على أهميتها
السياسية لحظة عادية ومنتظمة في حياة الأمة، وتوضيحا للرؤية أمام الفاعلين السياسيين أغلبية ومعارضة، موفرين لهم تكافؤ الفرص
في مجال المعرفة المسبقة لموعد الانتخابات، فإننا نعلن اليوم أن الانتخابات النيابية ستجرى خلال شهر شتنبر القادم إن شاء الله.

واعتبارا للدور الأساسي لمشروع مدونة الانتخابات في البلورة العملية لإرادتنا الراسخة في إجراء انتخابات نزيهة معبرة بكل حرية وصدق عن اتجاهات الرأي العام، فإننا ندعو كل الفاعلين السياسيين إلى التمسك بفضائل التوافق الوطني وتغليب المصلحة العامة والحوار المثمر من أجل تعزيز الضمانات القانونية لمصدقية الانتخابات.

كما أن تفعيل المتواصل لمفهومنا الجديد للسلطة وإصلاح القضاء قد جعلنا كل الفاعلين السياسيين على اختلاف مشاربهم يتطلعون بثقة وطمأنينة لسهر الأجهزة الإدارية والقضائية على سلامة الاستحقاقات المقبلة.

ومهما تكن أهمية التدابير المتخذة وحرص أجهزة الدولة، فإن ضمان نزاهة الاقتراع يظل رهينا بمدى فعالية الأحزاب السياسية باعتبارها الرافد الأساسي للعملية الانتخابية. لذلك ننتظر منها التعبئة من أجل المشاركة المكثفة الواعية والنوعية الجيدة للمرشحين والمنافسة الشريفة. وإن الروح الوطنية تملي علينا العمل من أجل أن يكون هنالك فائز واحد هو الديموقراطية المغربية التي تجد كل المشارب السياسية الوطنية موقعها الحقيقي فيها ضمن مشهد سياسي سليم.

وتعزيزا لدور الأحزاب في هذا المجال، فإننا ندعوكم لإيلاء اهتمام خاص لمشروع القانون الجديد المنظم لها، آمليين أن يمكن كل النخب الوطنية من ممارسة العمل السياسي بمعناه النبيل من خلال وسيلته المثلى المتجسدة في الأحزاب السياسية.

وإيماننا منا بأن الديموقراطية تظل صورية ما لم تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية سندنا لها فقد أولينا العناية الكاملة لتحفيز الاستثمار لأن كل خطوة نخطوها في هذا المجال من شأنها أن توطد ديموقراطيتنا وتعيد الأمل للمحرومين وخاصة الشباب منهم وترسخ ثقتهم في حاضر ومستقبل وطنهم.

ومهما تكن وجهة أي سياسة تنموية محفزة على الاستثمار، فإنها تظل رهينة بنجاعة الأجهزة الإدارية والقضائية القادرة على النهوض بها.

وإدراكنا منا بأن فعالية الأجهزة الإدارية مرتبطة بالعنصر البشري المؤهل لإصلاح الإدارة من الداخل وجعل سيرها مطبوعا بروح التدبير الفعال وخدمة المواطن والتنمية، فإننا عازمون على متابعة تأهيل الموارد البشرية في جميع مرافق الإدارة والقطاع العام وإمدادها بكفاءات جديدة كما فعلنا عند تعييننا لمجموعة من الولاة ومسؤولي المقاولات والمؤسسات العمومية حتى نجعل من الإدارة والقطاع العام الفاعل الاقتصادي الأول المحفز للاستثمار والمندمج في حركة التنمية الشاملة. كما أننا مصممون بنفس العزم على السهر على مواصلة إصلاح القضاء الذي يتعين عليه أن يطور موارده البشرية وأجهزته ومسارته ليستجيب لمتطلبات العدل والتنمية عن طريق ترسيخ سيادة القانون والشفافية والنزاهة والإنصاف والسرعة في الإنجاز على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها، مشيعا بذلك روح الثقة المحفزة على الاستثمار. وقد حرصنا على بلورة سياسة مجددة هادفة إلى إزاحة كل العراقيل والمساطر والأجهزة المعيقة للاستثمار وتوفير الوسائل الكفيلة بالنهوض به من خلال قرارات هامة ستشكل تحولا نوعيا في مسار التدبير اللامركز للمشاريع الاستثمارية من خلال إحداث مراكز جهوية للاستثمار محددين ذلك في رسالة ملكية سامية مختومة بالطابع الشريف سنوجهها قريبا لوزيرنا الأول.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الدورة البرلمانية تنعقد في ظروف دولية دقيقة. ومن موقع التزامه الثابت بالشرعية الدولية وبمكافحة الإرهاب بكل أشكاله وكذا بحكم انتمائه للأمة العربية والإسلامية، ومناصرته لقضاياها العادلة وفي طبيعتها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق، فإن المغرب عندما يعبر عن تضامنه المطلق مع الموقف الدولي المجمع على مناهضة الإرهاب وتجفيف منابعه بكل الوسائل المشروعة، ليؤكد أن القضاء على الإرهاب واستئصاله من جذوره، ينبغي أن يندرج ضمن منظور شمولي يستهدف المزيد من استتباب السلم وتحقيق

العدل والإنصاف في النظام الدولي بكيفية تضع حدا لكل مآسي الفقر والظلم والقهر والإقصاء ويؤثر التوتر في كل مناطق العالم على حد سواء وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، حيث يتعرض الشعب الفلسطيني الأعزل لشتى أنواع التقتيل والاضطهاد في كفاحه المشروع من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن هذه الظروف الدولية العصبية المنفتحة على شتى الاحتمالات تملي علينا جميعا التحلي بالمزيد من الالتحام الوطني ورض الصفوف وتغليب المصالح العليا للبلاد وإيثارها على ما عداها من المطالب الفئوية والحسابات الضيقة مهما كانت مبرراتها والتشبث بقيم الحكمة والاعتدال التي مكنت المغرب ولله الحمد، من اجتياز كل الصعاب جاعلا منها خير محفز على مضاعفة الجهود للدفاع عن وحدته الترابية ولمواصلة مسيرته التنموية معبئا لذلك كل طاقاته بعزم وتفاؤل وثبات وطمأنينة وتماسك معززا بذلك دوره الفاعل في محيطه الجهوي والدولي.

إن معركة المغرب الأساسية ليست بين مجتمع مدني وآخر سياسي، ولا بين أفراد وأحزاب. وكيفما كانت نتائج الاقتراع بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، فإن الذين سيعاد انتخابهم مطالبون بإثراء العمل النيابي بتجربتهم للرفع من مستوى الأداء البرلماني. وأما الذين لن يحالفهم الحظ للفوز بانتداب نيابي، جديد فإننا ندعوهم لاستثمار ما اكتسبوه من خبرة في تدبير الشأن العام من أجل مواصلة خدمة وطنهم التي لا يعد البرلمان إلا إحدى مجالاتها.

وإن واجب المواطنة يدعونا للتخلي عن الأنانيات للانصهار في ضمير جماعي وطني واحد من أجل بناء مغرب قوي وديموقراطي يسير بخطى ثابتة على طريق التقدم «وفي ذلك فليتنافس المتنافسون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة الرابعة للمنتدى العالمي حول الفقر بالوسط الحضري
مراكش، 28 رجب 1422هـ الموافق 16 أكتوبر 2001م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نحيي جمعكم الموقر المنعقد في إطار الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للفقر الحضري مضفين عليها رعايتنا السامية تقديرا من جلالتنا لفنائل التفكير الجماعي الدولي في جعل مدننا مدن إدماج لا إقصاء وبأنه لا سبيل لذلك إلا بمحاربة الفقر الذي يشكل أشد درجات الإقصاء والمساس بحقوق الإنسان وكرامته وأخطر تهديد للسلم سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو الدولي.

لذلك ننوه بأهمية انعقاد هذا المنتدى الذي يجسد الوعي العالمي بكون الفقر الحضري ليس قدرا محتوما وبأن تبادل الخبرات الدولية في مجال اتخاذ أنجع السبل لاستئصاله رهين بالسياسات الوطنية الناجمة وكذا بالتضامن الدولي الفعال الجدير بتحقيق تنمية بشرية مستدامة قائمة على التصدي لكل عوائق ممارسة الحق في التنمية الناجمة عن محيط طبيعي قاس أو انعدام البحث عن مصادر الثروة أو الحيف في توزيعها أو ضعف شيوخ روح التضامن أو قلة العناية بالتنمية البشرية أو انعدام أو ضعف المشاركة الديمقراطية أو إكراهات العولمة الشرسة التي تزيد من استفحال العجز الاجتماعي المستعصي وتستدعي مقاربة شمولية لتأهيل البلدان والمدن المستوعبة وإدماجها في مخطط عالمي عام للبلدان والمدن المنتجة.

حضرات السيدات والسادة،

إن قبول استضافة بلدنا أشغال هذا المنتدى قد تم عن اقتناع من طرف المجموعة الدولية بنجاعة تجربتنا في مجال تأهيل المدن المستوعبة وإمدادها بالبنيات الضرورية لإدماجها في النسيج الحضري والقضاء على الفقر والإقصاء أو الحد منهما على الأقل. وإن التقدم الملموس المحقق في هذا الشأن قد جعل المنظمات الدولية المتخصصة، المتعاونة مع المغرب في إطار برنامج نموذجي

لمحاربة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضري، تصنف تجربة بلادنا ضمن التجارب الرائدة التي يمكن أن تتخذ نموذجا للاقتداء في ميدان التنمية الاجتماعية.

وبفضل النظر الثاقب لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، فقد توفرت لبلادنا المقومات الأساسية لمحاربة الفقر الحضري متمثلة في اعتماد الديمقراطية لتدبير الشأن العام وجعلها وسيلة ناجعة للتعبئة لتحقيق التنمية الشاملة وغايتها وتحرير الطاقات الفردية والجماعية لمحاربة الفقر بتكريس حقوق الإنسان وتشجيع المبادرة الخاصة وتكوين الموارد البشرية وإعطاء الأولوية للامركزية وللعناية بالفلاحة وتنمية العالم القروي.

وقد حرصنا منذ اعتلائنا عرش المغرب على تعميق ما تحققت لبلادنا من مكتسبات، مولين عناية فائقة للتنمية الاجتماعية التي جعلناها قوام مذهبنا في الحكم وغايتنا متخذين من مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي نرأسها رافعة قوية للعدالة والإدماج الاجتماعيين ودعم البرامج الموجهة للفئات الاجتماعية المعوزة وتشجيع مبادرات المجتمع المدني في مجال محاربة كل مظاهر العجز الاجتماعي مبوئين تعميم التعليم والقضاء على الأمية والنهوض بنظام التربية والتكوين أولوية الأولويات في العشرية الحالية.

كما عملنا على إحداث المؤسسات الكفيلة بحفز الاستثمار وخلق الثروات الضامنة للتنمية وفي مقدمتها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية موجّهين حكومتنا لتجعل من الوكالتين المحدثتين للتنمية الاجتماعية ولإنعاش التشغيل ومن المقاولات الصغرى والمتوسطة والقروض الصغرى أداة ناجعة لمحاربة البطالة وتأهيل الشباب للاندماج في النسيج الاقتصادي.

ولتسريع وتيرة إدماج المدن المستوعبة في المدن المنتجة فقد وجهنا حكومتنا أيضا إلى إقرار سياسة محكمة لإعداد التراب الوطني والتعمير وإيلاء السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق الأولوية في السياسات الوطنية والمخططات المحلية للإسكان والتعمير فضلا عن اعتماد برنامج مضبوط للتنمية القروية الشاملة والمندمجة للحد من الهجرة القروية التي تعد رافدا أساسيا للفقر الحضري.

ومهما تكن نتائج هذه المبادرات والإنجازات، فإننا مدركون بأنها لا تشكل إلا بداية الطريق الطويل والمضني للقضاء على الفقر الحضري ضمن تنمية مستدامة، عاقدين عزمنا على مضاعفة الجهود وحشد كل الطاقات لتفعيلها.

حضرات السيدات والسادة،

إيماننا من المجتمع الدولي بأن القضاء على الفقر يتجاوز النظام الوطني إلى النظامين الإقليمي والدولي فقد تم الاتفاق على وجوب تعاون أقطار الجنوب فيما بينها والتزمت دول الشمال بمساعدة الدول النامية على محاربة هذه الآفة المنافية للكرامة الإنسانية.

وبمناسبة التثام متنداكم وعلى بعد بضعة أشهر من انعقاد المؤتمر الدولي الخاص بتمويل التنمية والقمة العالمية حول التنمية المستدامة نعتبر أن من الضروري أن يوجه متنداكم خطابا واضحا إلى المجموعة الدولية متسائلا عن الجدوى من اتخاذ توصيات جديدة في غياب تفعيل أهم الالتزامات الدولية الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر والمساعدة على التنمية. وفي مقدمتها عدم وفاء الدول المتقدمة بتخصيص 0,7 في المائة من ناتجها الوطني للمساعدة الدولية وإبقاؤها على التدابير ذات الطابع الحمائي التي تطل الخدمات والمنتجات التي تتوفر فيها الدول النامية على قدرة تنافسية واتخاذها لموقف متهيب في مسألة المديونية التي تمتص موارد ما أحوج الدول النامية لها لتحقيق التنمية البشرية فضلا عن المعدل الضعيف لتدفق الاستثمارات الخارجية.

وبرغم الجهود التي بذلت في هذا الصدد فإنه ينبغي التأكيد على ضرورة إيجاد مقاربة جديدة تعطي الأولوية للوفاء بهذه التعهدات والالتزام بمبادئ التضامن الفاعل والإنصاف والشراكة والترابط والمسؤولية المشتركة، مستحضرين جميعاً أنه في غياب نتائج ملموسة على مستوى تحسين ظروف عيش السكان المحرومين، فإن التخوف ينصب حول مصداقية الالتزامات وحظوظ نجاح برامج التنمية الحضرية وما يندرج به فشلها أو انعدام وسائل تمويلها من مخاطر اتساع بؤر التوتر والعنف وتضاؤل درجة تحمل التضحيات من قبل ساكنة فقيرة متدمرة من الاتساع المتزايد للفوارق بينها وبين الساكنة الغنية سواء في بلدانها الأصلية أو في بلدان الشمال.

وقد كان قرارنا المعلن عنه في القمة الإفريقية الأوروبية المنعقدة بالقاهرة والقاضي بإلغاء مديونية الدول الإفريقية الشقيقة الأقل تقدماً تجاه المملكة المغربية ورفع الحواجز الجمركية أمام صادراتها تجسيدا لالتزام المملكة المغربية الثابت بفضائل التضامن مع دول الجنوب في إطار مقاربة تعتمد على شراكة حقيقية وفعالة بين دول الشمال والجنوب.

وإن بلدنا لو طيد العزم على أن يجعل من منتداكم المنعقد بمدينة مراكش العريقة التي ارتبط اسمها بمؤتمرات لها تاريخ، وبما سيخذه من توصيات قائمة على هذه المقاربة الجديدة، نقطة تحول لتجسيد شعار: «مدن منتجة، مدن مستوعبة: مدن للجميع» عاملين على الحيلولة دون أن تشكل التحولات العالمية تهديدات إضافية للنسيج الاجتماعي الهش لدول الجنوب جاعلين منها فرصة لتعميق الوعي بالحاجة إلى تضامن عالمي فعال لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة الكفيلة بالقضاء على كل أسباب الفقر واليأس والكرهية والإقصاء.

وإذ نرحب بالمشاركين في هذا المنتدى العالمي على أرض المغرب بلد اللقاءات الدولية الهادفة لخدمة السلام والتضامن بين كل شعوب العالم، فإننا نتمنى لكم مقاما طيبا بين ظهرائنا سائلين الله أن يجعل التوفيق حليف ما تسعون إليه من نبيل المقاصد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يضع طابعه الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي
للتقافة الأمازيغية
خنيفرة، 29 رجب 1422 هـ الموافق 17 أكتوبر 2001 م

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

لقد أبینا إلا أن نقوم بعون الله وحسن توفيقه بوضع طابعنا الشريف في هذا اليوم المبارك على الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للتقافة الأمازيغية. هذا المعهد الذي سبق لنا الإعلان عن قرار إحداثه وتحديد مهامه في خطاب العرش الذي وجهناه للأمة بمناسبة الذكرى الثانية لاعتلائنا عرش أسلافنا الميامين.

وقد حرصنا على أن نشرك معنا في هذا الحفل الميمون ممثلي مختلف مكونات الأمة من سياسية ونقابية ودينية وثقافية واقتصادية وجمعية لأن الأمر الذي نحن بصددته ينطوي على دلالات متعددة تسمو بمغزاها على موضوع القرار ذاته.

إننا نريد في المقام الأول التعبير عن إقرارنا جميعا بكل مقومات تاريخنا الجماعي وهويتنا الثقافية الوطنية التي تشكلت من روافد متعددة صهرت تاريخنا ونسجت هويتنا في ارتباط وثيق بوحدة أمتنا الملتحمة بثوابتها المقدسة المتمثلة في دينها الإسلامي الحنيف السمو وفي الذود عن حوزة الوطن ووحدته وفي الولاء للعرش والالتفاف حول الجالس عليه والتعلق بالملكية الدستورية الديموقراطية الاجتماعية.

كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية كيفما كانت طبيعتها.

فقد ظل المغرب عبر العصور متميزا بالتحام سكانه مهما كانت أصولهم ولهجاتهم متشبهين بمقدساتهم ووحدة وطنهم ومقاوماتهم لكل غزو أجنبي أو محاولة للتفرقة.

ولأن الأمازيغية مكون أساسي للثقافة الوطنية وتراث ثقافي زاخر شاهد على حضورها في كل معالم التاريخ والحضارة المغربية، فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية.

إن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التناكر لجذورها التاريخية كما أن عليها انطلاقا من تلك الجذور أن تتفتح وترفض الانغلاق من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أي حضارة.

وفي هذا السياق، فإن قيام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمهام المنوطة به في الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني من شأنه أن يعطيها دفعة جديدة كتراث وطني يعد مبعث اعتزاز لكل المغاربة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصنا أن نستفتح خيرا بختم هذا الظهير الشريف بمدينة خنيفرة في مستهل زيارتنا لعدة مناطق من المملكة مستهدفين تجديد الصلة برعايانا الأوفياء في أماكن إقامتهم وعملهم حيثما كانوا، متوخين من تفقدنا الميداني المتواصل لكل أرجاء وطننا المغرب النابض، يوجد حيثما يوجد ويعيش المواطنون المغاربة.

إن العمل الذي نقدم عليه اليوم لا يرمي فقط إلى استقراء تاريخنا، إنه بالأحرى تجسيد لقوة إيماننا بالمستقبل. مستقبل مغرب التضامن والتلاحم، مغرب الإرادة والجد، مغرب الفضيلة والطمأنينة والرصانة، مغرب الجميع القوي بوحدته الوطنية التي لا يزيدها المضي قدما في سياسة الجهوية إلا رسوخا، مغرب يجعل من كل جهة من جهاته مجالا خصبا يتيح لكل طاقاتها التفتح والنمو والازدهار في إطار ممارسة ديموقراطية مواطنة.

والله نسأل أن يديم على هذا البلد الأمين نعمة التآخي والتضامن والتلاحم ويوفقنا جميعا لتحقيق المزيد من المكاسب الوطنية في ظل ثوابتنا المقدسة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حديث صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمجلة «باربي ماتش» الفرنسية

باريس، 16 شعبان 1422 هـ الموافق فاتح نونبر 2001 م

سؤال: صاحب الجلالة، تواصلون جولة عبر أقاليم وسط وجنوب المغرب، هل لديكم الانطباع بأن هذه الأقاليم كانت مهملة وهل أنتم مرتاحون للحماس الذي أبداه لكم سكانها؟

جواب جلالة الملك: إنني أدرك الآن مدى هذا الحماس وهذا يشعرني بجسامة المسؤولية. لقد قمت في الأشهر الأولى من تولي الحكم بجولة في شمال المملكة. والآن جاء دور الوسط والجنوب. إن هذه الأقاليم: ورزازات وأكادير وتارودانت والصويرة لم تكن مهملة بل إنها على العكس من ذلك أقطاب سياحية مشهورة. وبالمقابل، فإن الوجيهات والمدن المحيطة بهذه الأقطاب هي أقل استفادة لأنها ليست أماكن للاصطياف. وعندما نواجه دورة طويلة من الجفاف وتكون الظرفية المناخية والاقتصادية سلبية، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث هجرة قروية؛ فالمغاربة يتركون هذه المناطق للتوجه نحو المدن. وقد قصدت بهذه الجولة تمكينهم مما يحتاجون إليه وجعلهم يبقون في مناطقهم.

سؤال: لقد مضت مع ذلك ثلاثون سنة لم يصل خلالها ملك المغرب حتى محاميد الغزلان الواقعة على تخوم الحدود الجزائرية؟

جواب جلالة الملك: هذا صحيح. لقد زارها والذي جلالة المغفور له الحسن الثاني كملك لأول مرة في عام 1969. وربما لاحظتم مدى صغر هذا الجزء من المغرب ولكنه يكتسي قيمة رمزية لأن جدي جلالة المغفور له محمد الخامس أثار فيه ولأول مرة موضوع مغربية الصحراء.

سؤال: نسمع هنا في بعض الأحيان أن الملك لم يعد يتواجد أبدا بالرباط؟

جواب جلالة الملك: ولكن الملك لم يكن يتواجد دائما في الرباط وحدها. وإنني أتذكر عندما كنت صغيرا أن والدي لم يقض بالرباط خلال إحدى السنوات سوى 18 يوما من أصل 365 يوما. لقد كان والدي، رحمه الله، يقول دائما إن «عرش العلويين على سهوات جيادهم» وأنا لا أنوي التخلي عن هذا التقليد.

وبالإضافة إلى ذلك فأنا أريد أن أطلع على الأمور ميدانيا بنفسني وأن أقف على واقع بلادي. فمدينة أكادير مثلا تحظى بكل اهتمامي. ومن المهم عدم تركيز السياحة في مراكش لأن ذلك قد يؤدي إلى القضاء على مراكش وعلى السياحة في المغرب في الوقت نفسه.

لقد أصبحت ورزازات بدورها قطبا مهما ينمو بفضل السياحة والصناعة السينمائية. كما أن هناك طنجة العريضة علي حيث نعمل حاليا على إقامة ميناء جديد. إنني لا أود الإعلان عن انتهاء المشروع. لقد كافتح طيلة سنة وناقشت بقوة مع المختصين في الأشغال العمومية والمهندسين الذين كانوا يرون أنه من المستحيل بناء ميناء على البحر الأبيض المتوسط وذلك بسبب طبيعة الموقع الجغرافي وعزلة المنطقة. إنه بالنسبة إليهم تحد يصعب رفعه، وبالنسبة لي أعتقد على العكس من ذلك أن مثل هذا الإنجاز قد يعطي دفعة جديدة للمنطقة. فبهذا الميناء الجديد سيمكننا تخفيف الضغط على المنطقة المينائية الحالية بطنجة وجعلها أكبر ميناء ترفيهي في منطقة حوض المتوسط بأكملها. وإذا تمكنا من خلق منطقة للتبادل الحر وميناء صناعي إلى جانبها فسيكون ذلك أمرا رائعا.

وإنني آمل في الواقع أن تتضاعف الأقطاب الاقتصادية بشكل متوازن ومنسجم ومتكامل حتى لا يكون المغرب مجرد تقليعة، فأنا أردد دائما أن الموضة شيء عابر.

سؤال: لقد صدمت اعتداءات 11 ستمبر الرأي العام العالمي. كيف كان شعوركم أمام صور الدمار التي خلفتها هذه الاعتداءات؟

جواب جلالة الملك: كلما فكرت في ذلك انتابني شعور بالرعب والاشمئزاز. في الوقت الذي وقعت فيه المأساة كنت في زيارة دولة لنواكشوط بموريتانيا، وكانت هناك عاصفة رملية لم أتمكن معها من مغادرة مقر إقامتي. فتلقيت اتصالا هاتفيا يطلب مني مشاهدة التلفزيون، عندئذ اكتشفت مباشرة ما وقع. لم أكن أتصور أبدا أن يصل الإنسان إلى هذا الحد من إلغاء الذات وإلغاء الإيمان والحياة. فأني ينحصر المرء من أجل قتل آلاف الأبرياء، فهذا يضيء بعدا آخر على هذه المأساة. ليس من حق مرتكبي هذه الأفعال الادعاء بأنهم مسلمون لأن الإسلام هو الحياة بينما الانتحار إلغاء للحياة أي نقيض الإسلام.

سؤال: هل تتخوفون من أن يقوم البعض في العالم بالخلط بين الإسلام والإرهاب؟

جواب جلالة الملك: إن الأفغان ليسوا كلهم طالبان، وطالبان ليسوا كلهم أفغان، والأفغان ليسوا كلهم إسلاميين ولكنهم كلهم مسلمون. هذه حقيقة معقدة وعلى الغرب أن يتقبل هذا التعقيد ويعيشه. وإذا كان هناك من خطر للخلط، فإن مرده قبل كل شيء إلى الجهل.

سؤال: إن ملك المغرب هو أيضا أمير المؤمنين. ماذا يعني بالنسبة لكم أن يكون الإنسان مسلما بعد هذه المأساة المريعة؟

جواب جلالة الملك: إن يوم 11 ستمبر سيظل يوما أسود في تاريخ الإنسانية. نعم، ثمة شيء تغير في ذلك اليوم، ولكن ليس معنى ذلك أنني أصبحت غير مرتاح لانتمائي أو أقل اعتزازا بكوني مسلما.

سؤال: لقد نظمت في 16 ستمبر حفلا دينيا غير مسبوق بكاتدرائية الرباط حضره أعضاء من الحكومة وشخصيات بارزة بالمملكة وكذا ممثلون عن الديانات السماوية الثلاث: الإسلام واليهودية والمسيحية. هل كان ذلك تكريما لأرواح الضحايا أم صلاة مشتركة؟

جواب جلالة الملك: لقد كان ضروريا، من وجهة نظري، تمكين المغاربة مهما يكن انتماءهم من التعبير عن استغظانهم لمثل هذه الأفعال. لقد استحسنتم عدم استعمال كلمة «قداس ديني» لأن الأمر لم يكن كذلك رغم أن الحفل أقيم بكنيسة. لقد كان المشهد مؤثرا، ولقي هذا الحفل ترحابا من لدن الجميع باستثناء حفنة ممن يمكن أن نطلق عليهم «أصحاب محاكم التفتيش».

سؤال: وأولئك العلماء الذين أصدروا فتوى بخصوص هذه المبادرة؟

جواب جلالة الملك: ليس في القضية لا فتوى ولا علماء. والأشخاص الذين أشرت إليهم لا يملكون أي سلطة وليست لهم بالتأكيد أي مشروعية تسمح لهم بإصدار الفتوى التي هي من اختصاص المجلس العلمي الأعلى الذي أترأسه شخصيا. وسأبوح لكم- حتى لو

كان في الأمر نوع من الشوفينية- بما ينتابني من إحساس عميق منذ 11 شتبر، إن هذه المأساة بينت مرة أخرى خصوصية المغرب المتمثلة في كوننا مسلمين بكل ما تحمل الكلمة من معنى وأوفياء للتضامن فيما بيننا معترزين بإيماننا وقناعاتنا وفي الآن نفسه ملتزمين كل الالتزام بقيم الإنسانية والحدثة التي يشاطرنا إياها العالم أجمع.

سؤال : هل يشكل الإسلاميون مبعث قلق بالنسبة لكم في المغرب، وماذا يمثلون، وهل يجب محاربتهم. إذا كان الرد بالإيجاب فكيف سيتم ذلك؟

جواب جلالة الملك: كلا، لا ينبغي محاربتهم بل يجب إقناعهم. لقد قام بعض الأشخاص المعروفين خلال السنوات الأخيرة من حكم والذي جلالة المغفور له الحسن الثاني، وعن قصد، بتضخيم فقاعة الإسلاميين. ومن جهتهم جارى الإسلاميون عندنا تلك المحاباة المشبوهة من قبل بعض وسائل الإعلام الغربية وهم سعداء بالمزايدة. ولنأخذ على سبيل المثال جريدة «ايل بايس» الإسبانية التي عنونت مؤخرا أحد مقالاتها ب «محمد السادس في مواجهة خطر التيار الإسلامي». لقد أضحكني فعلا هذا المقال كما أضحك الجميع هنا. إنني لا أرى صراحة أين هو الخطر الإسلامي هنا، إنني أتجول في بلدي وأتوجه حيثما أريد ووقتما أريد دون أدنى مشكل، ولم أعزز الطاقم المكلف بالسهر على أمني الخاص. ففي المغرب من حق الرجال الراغبين في إطلاق اللحي أن يفعلوا ذلك كما من حق النساء الراغبات في ارتداء الحجاب أن يفعلن ذلك وهذا لايعني بالضرورة أنهم إسلاميون أو أنهم يشكلون خطرا.

سؤال: هل يمكنكم الذهاب إلى حد القول إن الأصولية تمثل شكلا منحرفا للإسلام؟

جواب جلالة الملك: بل أقول إنني لا أقبل أن يعطيني أحد درسا في الإسلام. والمسلمون عموما ليسوا في حاجة لمن يعطيهم درسا في الإسلام، لأن عندهم القرآن ولا واسطة بينهم وبين الله، والحكم الوحيد عندهم هو الله سبحانه وتعالى، ولن أسمح بأن ينصب أحد نفسه وصيا على ضمير الأمة لأن ذلك سيكون بمثابة إهانة للمسلمين.

سؤال : الحرب قائمة في أفغانستان، والمغرب أعلن على الفور تضامنه ضد الإرهاب. هل يعني ذلك أن المغرب متضامن مع الولايات المتحدة، وإلى أي حد؟

جواب جلالة الملك : إننا متضامنون مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب وهذا أمر مفروغ منه بالنسبة لنا. لكنني قلت منذ اندلاع هذا النزاع وأنا مقتنع بذلك: إن للحرب حدودها وإن مخاطر انزلاقاتها لا يمكن إلا أن تتفاقم مع مرور الوقت. إننا مطالبون بالإسراع في العمل على إيجاد مخرج لهذه الأزمة يأخذ بعين الاعتبار كل المآسي التي تعيشها هذه المنطقة منذ مدة طويلة. إننا نعلم أن لكل حرب مخاطرها ولكن لا يمكننا التغاضي عن كون صور هؤلاء المدنيين الذين يموتون كل يوم ستعمق الشعور بالحرمان الذي يغذي بدوره كل أشكال التطرف. إنه أمر غير منطقي على الإطلاق والأمريكيون يعون ذلك جيدا. إن السياق هنا جد مختلف عن السياق الذي جرت فيه حرب الخليج، ووسائل الإعلام الأمريكية أضحت هذه المرة أكثر حذرا. وأقول مرة أخرى إن الأفغان ليسوا كلهم طالبان أو إرهابيين، ولهذا السبب بادرت الحكومة المغربية منذ بدء الضربات إلى إرسال طائرات محملة بالمؤن والأدوية لمساعدة المدنيين الأفغان. إن هذه المساعدات لا تمثل بطبيعة الحال إلا قطرة وسط صحراء من الحرمان، لكننا سنواصل جهودنا وسنبذل كل ما في وسعنا لمساعدة السكان المنكوبين.

سؤال: يعاني الشعب الأفغاني حاليا من تداعيات نزاع مسلح، لكن حياته اليومية في ظل نظام طالبان مرعبة خاصة بالنسبة للنساء والفتيات الصغيرات اللواتي لم يعد بمقدورهن الذهاب إلى المدرسة ؟

جواب جلالة الملك: لو كنا التقينا قبل ستة أشهر لكنت حدثتني عن تماثيل بوذا التي تم هدمها باميان وليس عن النساء في أفغانستان.

الصحفية: لا أظن.

جواب جلالة الملك: الجميع ركز على تماثيل بوذا وليس على وضعية النساء. وأرى أن ذلك مؤسف للغاية؛ فمصير النساء في أفغانستان فظيع ولا يحتمل، والبرقع الذي ترتديه هؤلاء النساء هو بالتأكيد سجن من قماش بل أكثر من ذلك هو بمثابة سجن معنوي. كما أن التعذيب المسلط على الفتيات اللواتي تجرأن وكشفن عن سيقانهن وأظافرهن المصبوغة أمر مخيف وغير مقبول ولا يطاق.

سؤال: هل تؤيدون قلب نظام طالبان. وهل تعتقدون أن حل هذا المشكل يكمن في وحدة وطنية ملتفة حول الملك؟

جواب جلالة الملك: ينبغي أن يحظى هذا الحل بإجماع الشعب الأفغاني. فليس من اختصاصنا أن نفرض هذا الخيار أو ذلك سواء تعلق الأمر بعودة الملك أو بتحالف الشمال أو بغير ذلك. فعلى الشعب الأفغاني أن يجد الصيغة التي تناسبه. إنني ملك لكن هذا ليس كافياً لأقول بأن الملكية هي الحل المناسب لبلدهم.

سؤال: مازال ميشيل بيرار الصحفي البارز بمجلة «باري ماتش» مسجوناً لدى طالبان بأفغانستان. ما الذي تودون قوله لهم بهذا الخصوص؟

جواب جلالة الملك: أعتقد أنه كان من باب الحكمة بالنسبة لطالبان أن لا يحتفظوا به مسجوناً. ونأمل في أن يكون عملهم هذا نابعا من رغبتهم في القيام بنوع من الدعاية لقضيتهم ثم يظهرون نوعاً من الرأفة بإطلاق سراحه في غضون الأيام القليلة المقبلة، وعلى أية حال كان بمقدورهم إيجاد وسيلة أخرى للدعاية لقضيتهم.

سؤال: هل تعتقدون أن أحداث 11 ستمبر بغض النظر عن الصدمة النفسية التي أفرزتها هي مظهر لهشاشة الولايات المتحدة ولصدام الحضارات كما يرى البعض ذلك أو هي بالأساس مؤشر على شرح بين العالم الغربي والغني والعالم النامي؟

جواب جلالة الملك: بكل تأكيد لا يتعلق الأمر بصدام الحضارات، وهذا ما نعتقد في المغرب خاصة. فالغربيون يعتبرون أن المغرب هو المشرق فيما يرى المشاركة أن المغرب هو الغرب؛ إننا نشكل منطقة عازلة، إن لنا قدرة كبيرة على الاستيعاب. وفي الحقيقة كنت أفضل أن تسائل الدول الغربية الكبرى نفسها قبل هذه المأساة عن الطريقة التي تفرض بها النظام على العالم.

سؤال: إن الوضع في الشرق الأوسط خطير. فنحن نشهد نوعاً ما، انتكاساً للسلام. أما في ما يخص المغرب فقد كان على الدوام في الطليعة بل رائداً في مجال البحث عن إرساء الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين. هل ترغبون وهل تستطيعون القيام بدور في هذا المجال؟

جواب جلالة الملك: إن المغرب لا يطلب أكثر من ذلك. فالحكومة الإسرائيلية تجانب الصواب عندما تريد استغلال الوضع الحالي لتشديد قمعها للشعب الفلسطيني وجعل كل يوم أكثر دموية من سابقه. إنه تراجع حقيقي للسلام ولثقافة السلام في المنطقة. لكنني أبقى مع ذلك مقتنعاً بأن لدى الجانب الفلسطيني إرادة حقيقية للسلام ويجب أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للجانب الإسرائيلي.

في الأسبوع الماضي اتصل بي الرئيس عرفات لكي نتدخل أنا والرئيسان بوش وشيرك لإيجاد مخرج للوضع بالمنطقة. وقد عملت في هذا الاتجاه، لكن «اليد الواحدة لا تصفق» كما يقول المثل العربي؛ فيجب على الإسرائيليين أن يقبلوا التفاوض وليس فقط الجلوس حول طاولة لمعرفة من سيكون صراخه أقوى.

سؤال: لقد اتصل بكم الرئيس بوش هاتفياً أيضاً ليقول لكم وللعالم بأنه يأمل في قيام دولة فلسطينية، كيف تلقيتهم هذه المبادرة؟

جواب جلالة الملك: لقد تلقيتها بشكل إيجابي جدا. إنها شجاعة من جانبه أن يتخذ هذا القرار في الظرف الراهن؛ فموقف الإدارة الأمر يكتية واضح جدا.

سؤال: إن الجالية المغربية مهمة بفرنسا، هل تشعرون بأنها متضايقة وقلقة. لقد صرح شاب مغاربي يقطن بضواحي باريس قبل أيام «إنه محكوم علينا بالإقامة الجبرية في أصولنا» هل هذا مؤشر على جو من الريبة والشك وعلى خلط بين شباب منحدر من جالية مسلمة وبين الأحداث؟

جواب جلالة الملك: لو أن هذا الشاب نطق بهذه الجملة قبل بضعة أشهر أو بضع سنوات لكان لها نفس الوقع. إنها جملة لا تخضع للزمن وتعكس عدم ارتياح العديد من الشبان المغاربيين بفرنسا الذين أقدر مدى قلقهم واضطرابهم. إننا أمام عمل هائل من البيداغوجيا المتبادلة لتغليب الحوار وطمأننة هؤلاء الشبان ومن دونهم سنا الذين لا يرتاحون لنظرة الآخرين لهم؛ فهم يرون في هذه النظرة من الشك أكثر من التفاهم، ومن الرفض أكثر من القبول. وينبغي لنا إعادة بناء وتعزيز ذلك الرباط الذي يغلب جانب الاحترام المتبادل.

سؤال: لقد صدم الفرنسيون عندما قابل شبان بملعب «سان دوني» بالصفير النشيد الوطني الفرنسي خلال مباراة في كرة القدم جمعت بين المنتخبين الفرنسي والجزائري. هل تعتقدون أن ذلك تعبير عن حالة القلق التي يعيشها هؤلاء الشبان أم أن الأمر لا يعدو كونه نزوة عابرة؟

جواب جلالة الملك: بالنسبة لي إن الأمر مجرد مسألة تربية. فالروح الرياضية هي قضية تربية قبل كل شيء ولا علاقة لذلك بالوطنية. لقد انتصر المنتخب الفرنسي على المنتخب المغربي بالدار البيضاء بخمسة أهداف لواحد ومع ذلك صفق له الجمهور. وأظن أن المنتخب الفرنسي لو كان لعب بالجزائر لصفق له الجمهور بحرارة وأكاد أجزم بأنه لو أقيمت المباراة في الجزائر لما حدثت تلك الانزلاقات.

سؤال: نعد إلى الحديث عن السنتين اللتين قضيتموهما في الحكم. فلدى اعتلائكم العرش أثنى الجميع على ما تتحلون به من طيبوبة ومن حرص على الإنصات لمشاكل شعبكم فضلا عن حسن الاستعداد لديكم. هل ما زلتم تتحلون بكل هذه الخصال بعد أربعة وعشرين شهرا من الحكم أم على العكس من ذلك أثرت ممارسة السلطة على هذه الخصال؟

جواب جلالة الملك: إن مهمتي كملك تجعل مني الخديم الأول للمغاربة. ولا يوجد هناك سبب لكي يتوقف ذلك. صحيح أن المصافحة شيء مؤثر جدا لكن ليس بهذه الطريقة يمكننا أن نعرف المشاكل الحقيقية ونحلها. أما هذا القرب الميداني فإنني أحاول ممارسته في الحياة اليومية.

وفي ما يخص حصيلة عملي فإنه يبدو لي من الصعب إعطاؤها؛ فأنا لم أتجاوز بعد الثامنة والثلاثين من العمر وما زلت في السنتين الأوليين من حكمي، فالوقت لا زال مبكرا إذن.

سؤال: هل للزمن لديكم نفس المعنى الذي هو لدى رئيس دولة منتخب من قبل مواطنيه. وهل تعتبرون أنكم تحتاجون إلى ثلاثين أو أربعين سنة لكي تجعلوا المغرب يتقدم؟

جواب جلالة الملك: دعوني أؤكد لكم أنني أبذل يوميا كل ما في وسعي من أجل وطني. لكن في الوقت ذاته، فإن العمق في الزمن الذي يواكب حكما لا زال في بدايته يشكل في حد ذاته مؤهلا كبيرا من أجل البناء والتقدم في ظل الاستقرار والاستمرارية. ويتعين

على المغاربة وعلي أنا شخصيا أن نعرف كيف نستفيد من ذلك إلى أقصى حد ممكن. فأنتم تعلمون مثلي أن الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين يحتاجون لوضوح الرؤية على المدى البعيد والمغرب يقدم لهم في هذا الصدد أفضل جواب ممكن.

سؤال: ألم تعرف إرادة الإصلاح لديكم بعض الفتور، وهو ما تؤاخذكم عليه الصحافة في بعض الأحيان حسب ما يبدو؟

جواب جلالة الملك: كلا.

سؤال: عندما نتحدث عن «محمد السادس ملك الفقراء» هل يعني هذا أن ذلك مازال صحيحا؟

جواب جلالة الملك: إنني أفضل بالأحرى أن أقول إنني ملك جميع المغاربة؛ الفقراء منهم والأغنياء. لقد شكل العمل الاجتماعي دوما أحد انشغالاتي الرئيسية؛ إن مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي أترأسها منذ خمس سنوات تقوم بعمل ممتاز. فقد عملت دائما ومباشرة سواء عندما كنت وليا للعهد أو حاليا بصفتي ملكا للمغرب على أن تقوم هذه المؤسسة بتحريك الأمور. إنها في خدمة المنظمات غير الحكومية التي تزودها بالوسائل الكفيلة بتنفيذ برامجها. لقد بنينا 270 مأوى للأشخاص المعاقين وللفتيات في القرى.. الخ. لكن المؤسسة وحدها لن تستطيع محاربة الفقر والتهميش وغيرهما. وعلى الدولة بالخصوص أن تتحرك بطبيعة الحال في هذا الاتجاه.

سؤال: لقد اعترفتم بالهوية المتعددة للمغرب بإحداثكم لمعهد الثقافة الأمازيغية ووضعتم اللغة والثقافة الأمازيغيتين في موقع الصدارة. هل تحرصون إلى هذا الحد على إظهار مدى تعدد الثقافات في المغرب؟

جواب جلالة الملك: أنا نفسي نصفي أمازيغي. وسيكون إذن من قبيل التنكر لجزء من ثقافتي وأصولي إن لم أفعل ذلك. أنا مع الأسف لا أتحدث بالأمازيغية لأنها لم تكن ضمن المقرر الدراسي الذي تلقيته، ولكن بودي أن أتمكن من إيجاد الوقت الكافي لتعلمها. إن المغرب هو مزيج من الثقافات، إنه أكثر بلدان شمال إفريقيا تمازجا إذ نجد فيه الثقافة الأندلسية والثقافة الإفريقية والثقافة اليهودية والثقافة العربية الراسخة. لن أضع أمازيغية المغرب في المقدمة وأنكر جانبه العربي كما أن الثقافات الأخرى التي ذكرتها تشكل جزءا لا يتجزأ من الثقافة المغربية.

سؤال: سأطرح عليكم سؤالاً شخصياً نوعاً ما. لقد أعلن رسمياً عن خطوبتكم فمتى ستعقدون قرانكم؟

جواب جلالة الملك: لقد تم تحديد تاريخ الزفاف في غضون الثلاثة أشهر الأولى من السنة القادمة وهو ما يلزم من الوقت لإعداد مقر إقامتنا الجديد الجاري حالياً. وفي ما يخص خطبتي سلمى بناني فقد التقينا قبل ما يزيد عن سنتين. إنها مهندسة إعلاميات. وهي ليست ابنة مصرفي كما قيل، بل كريمة أستاذ مازال مقيماً بفاس.

سؤال: هل سيغير زواجكم من وضع عقيلة الملك. هل يعني هذا الإعلان الرسمي حدوث تغيير في المؤسسات؟

جواب جلالة الملك: لا توجد ملكة في الإسلام. فالقضية ليست مطروحة على كل حال في المغرب. كلا لن يغير ذلك شيئاً من عاداتي.

سؤال: إن الاحتفال بزفافكم هو شيء جديد في حد ذاته. فقد جرت العادة أن لا يحتفل سوى بازدياد المواليد الجدد. هل أردتم أن تضيفوا لمسة عصرية على زواجكم وجعله أمراً عادياً؟

جواب جلالة الملك: تعبير «أمر عاد» تعبير يناسبني. إنه لأمر عاد أن يحتفل المرء بزواجه؛ إنها الصيغة التي اخترناها سوياً. سنحتفل إذن بزفافنا كسائر الأزواج في جو من الفرح والاحتفالية.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
يوجه رسالة تنويه إلى سكان الأقاليم الوسطى والجنوبية
17 شعبان 1422 هـ الموافق 03 نونبر 2001 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
رعايانا الأعزاء سكان الأقاليم الوسطى والجنوبية،
خدامنا الأوفياء بمختلف أجهزة الدولة مدنيين وعسكريين،
حفظكم الله ورعاكم وأمنكم وسدد خطاكم،

وبعد، ففي ختام الزيارة الميمونة التي سعدنا بالقيام بها لعدد من أقاليم وسط المملكة وجنوبها قصد التفقد الميداني لأحوالكم والوقوف
عن كثب على المجهود الإنمائي الذي نواصل قيادته والإشراف عليه تحقيقا لمزيد من التقدم الذي نبتغيه لكم.

يسرنا أن نعرب عن سابغ رضانا وبالغ تنويرنا وفائق اعتزازنا بما لمسناه من خالص آيات الولاء المكين والتعلق المتين بجلالتنا وصادق
مشاعر المحبة والوفاء المتبادلة بيننا، مما أجمعتم على إبرازه في أعلى مظهر وأبهى حلة، فرادى وجماعات، وبمختلف الهيئات
والمؤسسات الممثلة لكم في قبائل عريقة ومجالس منتخبة وفعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وإننا لنود أن نعبر عن نفس الأحاسيس المفعمة برضانا العميم وتنويرنا الكبير لخدامنا الأوفياء الذين عملوا بما عهدنا فيهم من تفان
موصول وجهد دؤوب على المواكبة الحثيثة لهذه الزيارة السعيدة وحسن تنظيم مختلف مراحلها، مزجيين عاطر ثنائنا للمسؤولين
المخلصين في سائر أجهزة الدولة، مدنية وعسكرية، خاصة منها وزارتنا في الداخلية ومختلف الوزارات والإدارات المركزية والجهوية
والإقليمية والمحلية، وكذا قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

ولا يفوتنا أن نشيد بكل وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة والمكتوبة، لما قامت به من تغطية وافية لهذه الرحلة المباركة باحترافية
عالية هي محط تقديرنا باستمرار.

وكما وعدنا شعبنا العزيز، فإننا عازمون على مواصلة التفقد الميداني لأحواله وشؤونه في الأقاليم والجهات الأخرى الأثيرة لدى جلالتنا، وفي كل رقعة من وطننا الغالي، مجددين تأكيد حرصنا على القيام، بحول الله وتوفيقه، في القريب العاجل بزيارة إقليم السمارة ومعانقة سكانه الأشاوس رعايانا الأوفياء وخدامنا المخلصين بهذا الإقليم المجاهد.

والله تعالى نسأل أن يديم الأصرة الوثيقة التي تجمعنا في التحام بين العرش والشعب، لا يزيده التواصل والتلاقي إلا قوة ورسوخا وحثا على مضاعفة الجهود لتحقيق ما نرتضيه لكم ولأفراد شعبنا العزيز كافة من رقي وازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في الذكرى السادسة والعشرين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة
الرباط، 20 شعبان 1422هـ الموافق 06 نونبر 2001م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

في مثل هذا اليوم المجيد من سنة 1975، عاشت بلادنا الحدث التاريخي العظيم لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة التي جسدت الالتحام الدائم بين العرش والشعب والتعبئة الوطنية الشاملة وراء والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، الذي جعل منها في الواقع مسيرتين متكاملتين: مسيرة استكمال وحدة التراب الوطني التي كللت باسترجاعنا لأقاليمنا الصحراوية، ومسيرة استكمال البناء التنموي والديمقراطي.

وقد آلينا على نفسنا منذ اعتلينا عرش أسلافنا الميامين، مواصلة استكمال وترسيخ ما حققه والدنا المنعم، طيب الله ثراه، من مكاسب وطنية ودولية في هاتين المسيرتين سائرين على نهجه القويم في اعتماد توطيد الديمقراطية واللامركزية والجهوية والتمسك بفضائل الإجماع الوطني حول الوحدة الترابية والتضامن لتدارك ما فوته الاستعمار على رعايانا الأوفياء في الصحراء من لحاق بركب التنمية الشاملة للمغرب الحر الموحد.

وإن من حق الشعب المغربي وهو يحتفل اليوم بالذكرى السادسة والعشرين لعودة صحرائنا إلى حظيرة الوطن الأم أن يعتز بكون الجهود الجبارة والحثيثة التي بذلها قد أثمرت منجزات تنموية هائلة جعلت أقاليمنا الصحراوية تضاهي الجهات المتطورة من ربوع مملكتنا.

وهكذا عادت آلاف الكيلومترات من الطرق وزودت تلك الأقاليم بمرافق للماء الشروب وجلب المياه الضرورية للسكان عن طريق تحلية مياه البحر وحفر الآبار وبنيت موانئ ومطارات متعددة، وتمت كهربة المدن والقرى مع ربطها بالشبكة الوطنية، وأقيمت وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية وشيدت المدن والآلاف من المساكن على امتداد أقاليم العيون وبوجدور والسمارة والداخلة وأوسرد. كما بنيت العديد من المؤسسات التعليمية، وأطلقت مجموعة من المشاريع الاستثمارية وأحدثت الكثير من المقاولات من طرف أبناء المنطقة وشبابها.

وما كان لهذه الجهود التنموية أن تحقق أهدافها لولا الأمن والاستقرار اللذان تنعم بهما هذه الأقاليم بفضل الجهود المستميتة والتحسينات الدفاعية التي قام بها المغرب للذود عن حوزته ونشر الأمن والطمأنينة في ربوع صحرائه والتي اضطلعت بها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة بهذه الأقاليم بكامل التفاني والإخلاص مما يجعلها تستحق منا ومنك، شعبي العزيز، كل الإشادة والتقدير.

شعبي العزيز،

إذا كنا قد تمكنا، بعون الله وتوفيقه، من تحقيق العديد من المنجزات في مسيرة توفير العيش الكريم والأمن لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية، فإن هنالك الكثير الذي ما يزال ينتظر منا القيام به.

فما الذي يتعين علينا إنجازه بعد أن أرسينا البنيات والتجهيزات التحتية الأساسية؟ وأي مستقبل نريده لمناطقنا الصحراوية ويتطلع إليه أبناؤها كفيل يجعلها تتبوأ المكانة المتميزة التي نتوخاها لها في مغرب التنمية المستدامة والديمقراطية الحقبة التي تعتبر الجهوية إحدى ركائزها الأساسية؟

إننا عازمون على توطيد الجهوية بمنظور للتنمية الجهوية المتوازنة لا يخرتها في مجرد هياكلها وأبعادها الإدارية والمؤسسية والثقافية بل يعتبرها فضاء خصبا للتنمية الشاملة والمتواصلة بالجهة ومن أجلها.

وقد ارتأينا أن يكون الشروع في تفعيل هذا المنظور في جهتي جنوب المملكة وشمالها بكيفية تراعي خصوصياتهما ضمن مخططات للتنمية الجهوية المندمجة.

وهكذا، قررنا أن يركز المخطط التنموي لأقاليمنا الصحراوية العريضة الغنية برجالاتها ونسائها الأوفياء على تنمية قطاعات الصيد البحري والاستثمار العقلائي للثروات المعدنية والصناعة التقليدية والسياحة وترقية المواشي مع إيلاء كامل العناية للتربية والتكوين والثقافة والبيئة في ارتباط بالتنمية الاقتصادية وتشغيل الشباب وكذا توسيع المبادلات التجارية مع جيراننا الأشقاء في موريتانيا والبلدان الإفريقية المجاورة.

وسنشرف بنفسنا على تتبع إعداد مشروع مخطط للتنمية المندمجة للأقاليم الصحراوية حريصين على أن يتم بتشاور واسع وشفاف مع أبناء المنطقة بمجالسها المنتخبة وشبابها وفعاليتها وجمعياتها ونخبها الفكرية والاجتماعية.

وانطلاقا من حرصنا الأكيد على أن لا يتحول هذا المخطط إلى مجرد مشاريع وقرارات نظرية فإننا سنسهر على حسن إعداده وضمان وسائل تمويله وتوفير أدوات تنفيذه وآليات تقويمه المستمر.

واعتبارا لما نشمل به رعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية من سايع رضانا وفائق عنايتنا لما أبدوه على مر التاريخ الوطني من مقاومة للمؤامرات الاستعمارية والانفصالية ومن تشبث بمقدسات وطنهم ووحدته ملتفين حول العرش العلوي المجيد فإننا سنجعل من مخطط التنمية لأقاليمنا الصحراوية مثالا يحتذى به في التنمية الجهوية المندمجة الرامية إلى توفير المزيد من أسباب العيش الكريم لسكانها المرابطين فوق ترابهم الوطني واستقبال المستجيبين لدعوة وطنهم الغفور الرحيم.

شعبي العزيز،

لقد جعلنا من التشبث بمبادئ الحوار والاعتدال والسلم وحسن الجوار والاحتكام للشرعية الدولية السبيل الأمثل للطبي النهائي للنزاع المفتعل حول استرجاعنا المشروع لأقاليمنا الجنوبية.

وقد أبان المغرب عن حسن نية وإرادة سياسية واضحة وقوية للتعاون مع المجتمع الدولي لتجاوز المأزق الذي جعل مخطط التسوية الأممي غير قابل للتطبيق بفعل العراقيل التي افتعلها خصوم وحدتنا الترابية.

وفي هذا السياق، كان تعامل بلادنا الإيجابي مع مشروع الاتفاق الإطار، الذي حظي بتنويه ودعم المجتمع الدولي والذي اقترحه بكل مسؤولية السيد جيمس بيكر الممثل الخاص للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة باعتباره فرصة حقيقية في نطاق المشروعية الدولية لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

وإن المغرب القوي بقدسية الإجماع الوطني حول وحدة ترابه الوطني الذي لن يفرط في شبر واحد منه قد قبل هذا الحل السياسي ما دام يلتزم بالاحترام التام لسيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية ويندرج في خصوصيات نظامنا الجهوي واللامركزي المتطور وفي نطاق احترام المبادئ الديمقراطية.

وإننا نتطلع إلى أن تتعامل جميع الأطراف المعنية بروح إيجابية مع هذا المسار الذي حظي بالإجماع الدولي آمليين أن يمكن من إنهاء هذا النزاع المفتعل وخلق مناخ من التعاون والتكامل والصفاء في منطقة المغرب العربي التي ما أحوجها لتعبئة قدراتها ومواردها المشتركة لرفع ما يواجهها من تحديات وبناء غد آمن وأفضل للأجيال الصاعدة.

ومهما كانت تطورات ملف الطي النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، فإن المغرب المتشبث بوجوده على أرضه الواثق بسيادته عليها سيواصل مسيرة التنمية الشاملة لأقاليمه الصحراوية معتمدا في ذلك أوسع معاني وممارسات الديمقراطية وأعلى درجات الجهوية واللامركزية وعدم التمركز وأوثق روابط الوحدة ومقومات السيادة الوطنية.

فلنستلهم من هذه الذكرى الخالدة روح الالتحام والعطاء المستمر، من أجل مغرب تشكل فيه مختلف جهات المملكة فضاءات دينامية للتنمية المستدامة وممارسة الديمقراطية المحلية وإبراز الخصوصيات الثقافية وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في ظل الوحدة والتضامن سائلين الله أن يمدنا بالعون والسداد في مواصلة مسيرتنا الديمقراطية والتنموية من أجل مستقبل متقدم ومشرق لهذا البلد الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة
بشأن المتغيرات المناخية
مراكش، 21 شعبان 1422 هـ الموافق 07 نونبر 2001 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

ها قد مضت عشر سنوات تقريبا منذ أعلنت في «قمة الأرض» بربو بصفتي ممثلا لوالدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، أن اختيار إيكولوجيا إنسانية هو اختيار لنهج يجعل الإنسان محور أي مشروع ويترك له مسؤولية تقرير مصيره مع تذكيره بحقوقه وكذا بواجباته. وإذ أتوجه إليكم في هذا اليوم من مراكش في قلب الفضاء الروحي والتاريخي والثقافي للمملكة المغربية، فأني أستشعر بأن تشديدي خلال تلك القمة على المثل الأخلاقية التي تجعل منا مواطنين متضامنين ينتمون لأرض واحدة ولإنسانية واحدة هو أكثر إلحاحا في الظرفية الدولية العصبية الراهنة.

إن حضوركم اليوم هنا بالمغرب ليعبر عن ثقكم وتقديركم للقيم المثلى الراسخة لهذا البلد العربي الإسلامي المتجذر في عمق تراثه الإفريقي والعريق في التشبث بفضائل الحرية والسلم والعدل والكرامة والتسامح والتضامن والانفتاح على الآخر والعامل على تشييد فضاء ديمقراطي في هذه الضفة من البحر الأبيض المتوسط يكون فيه لحقوق الإنسان بعد اقتصادي يهدف إلى توزيع عادل للثروات في انسجام تام مع متطلبات المحافظة على البيئة.

كما أن لقاءكم بالمغرب يشكل رسالة أمل وتعقل نريد جميعا أن نقول من خلالها للبشرية كافة بأنه لا ينبغي للكراهية وإقصاء الآخر وللإرهاب والتطرف أن تفضي بنظرة اختزالية وتبسيطية إلى الاستسلام لصدمة اللحظة والوقوع في براثن الجهل أو الخلط المؤدي إلى تقسيم للعالم يضع الأخيار في جانب واحد وهو ما أدركتم مخاطره مستهدفين من اجتماعكم بمراكش على اختلاف دولكم وحضاراتكم التعبير عن رسالة الأمل التي تحذوكم. وتلكم هي الثمرة الأولى لندوتكم التي تعتبر لحظة تاريخية في نجاح مسار الاتفاقية المتعلقة

بالتغيرات المناخية التي استطاعت أن تكرر أحقية مخطط العمل المصادق عليه بستوكهولم في سنة 1972 بعد ثلاثين سنة من الجهود والمناظرات.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد ناقشتم منذ انطلاق أشغال ندوتكم عدة قضايا تحظى كلها بنفس درجة الأهمية من مناخ واقتصاد وتنمية وماء ومحيطات وتربية وصحة وتعاملت مع أرقام وتوقعتم تطورات وتصورتم نماذج.

كما قمتم بقراءة جديدة لصفحات من تاريخنا وتساءلتم عن مستقبل كوكبنا في نطاق توجه عالمي نحو شمولية الاقتصاد والاتصال والمناخ لا يولي العناية اللازمة لما لتواصل الحضارات وتفاعل الثقافات من أثر حاسم في انبثاق ضمير جماعي عالمي واع بالمخاطر التي تهدد مصير الإنسانية.

لذا، فإنني أود أن أتوجه بوضع كلمات في شأن التضامن والمسؤولية والالتزام إلى جمعكم الموقر الذي يضم نخبة من رجال العلم والسياسة والإعلام والفاعلين غير الحكوميين.

فحينما شاءت الإرادة الإلهية أن أخلف والدي المنعم، طيب الله ثراه، كان حرصي شديدا على تفعيل التضامن الذي لا ينفصل بالنسبة لي عن ممارسة المسؤولية ولا يقف عند حد الإشفاق بل هو بالأساس وعي... وعي بالمصير الجماعي سواء كان فرديا منضويا في مجموعة أو جهويا داخل بلد أو وطنيا ضمن الأرض في شموليتها، وبأن التضامن بين الأجيال ينبع من الإيمان بالله وبمستقبل الإنسانية وبأنه مهما كانت التحصينات قوية واليقينيات قاطعة، فإنها لن تستطيع إسكات صوت المحرومين أو صرخة المقهورين وبأنه لا يمكن أن توجد على الأرض واحات تنعم بالسلم والاطمئنان ومناطق تشكل بؤرا للحرب والمجاعة إذ لا يتأتى لأي شخص أن يعيش في رغد وأمن واستقرار وجاره في الضفة الأخرى يعاني من استفحال الظلم والقهر والحرمان.

وإيمانا مني بأنه من الوعي تولد المسؤولية، فإنني أدعوكم إلى أن تتساءل جميعا، هل يتعين علينا انتظار حدوث مأس رهيبية كي نعي ونستشعر مسؤوليتنا في المحافظة على التراث المشترك للبشرية الذي تمثله الأرض وفي جعل منطق المصلحة التجارية يفسح المجال لمسار الإيكولوجيا الإنسانية.

إن المغرب لا يقبل الانصياع لهذه الحتمية ولذلك فهو يتحمل كامل المسؤوليات الملقاة على عاتقه كدولة بكل ما أوتي من إمكانيات مؤكدا باحتضانه لهذه الندوة التزامه التام بمبادئ التضامن الدولي في مجال المحافظة على البيئة ومعتبرا أن جل إشكالات التغير المناخي بصفة خاصة والمرتبطة منها بالبيئة على العموم تلزم المجتمع الدولي شعوبا وجهات ومجموعات ذات المصلحة.

لذا، ووعيا منه بأن تفعيل بروتوكول كيوتو يشكل خطوة هامة في مآل المسار الطويل للتفاعل مع التغيرات المناخية وعلى الرغم من كونها لا تصدر سوى نسب منخفضة من غازات الدفيئة، فقد قررت المملكة المغربية المصادقة عليه داعية باقي الدول وخصوصا منها المصنعة إلى أن تحذو حذوها حتى يصبح هذا البروتوكول قابلا للتطبيق في أقرب وقت ممكن لأن في ذلك تحقيقا للمصلحة العامة للإنسانية جمعاء.

إن المغرب الذي يواجه ظروفًا مناخية قاسية مرتبطة بالجفاف والتصحر ليجد نفسه أيضًا وعلى غرار باقي الدول النامية في مواجهة التأثير السلبي على البيئة بفعل التطور السريع للمحيط السوسيو اقتصادي الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الإنتاج والاستهلاك.

وتصميما منه على رفع هذه التحديات وتشبعا بمفهوم التنمية المستدامة، فإن المغرب يعمل على واجهات متعددة في إطار خطة عمل وطنية تولي البعد البيئي مكانة الصدارة في مسار التنمية وفي نطاق توجه تضامني جهوي ودولي ملتزم بالبرامج المتوسطة الهادفة إلى الصيانة والاستغلال الدائمين للوسط البحري والشاطئي عاملا على أن تحظى إفريقيا بالأولوية في العمل الدولي المتعلق بالمحافظة على البيئة.

ومن أجل المشاركة الفعالة في المجهود العالمي الهادف إلى حماية المناخ تجسيدا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالمتغيرات المناخية في قمة ريو، فإن البلدان الإفريقية والدول النامية كافة في أمس الحاجة إلى دعم دولي على شكل إمدادات تكنولوجية ذات طابع إيكولوجي عقلاني وكفاءات بشرية ومؤسسية وموارد مالية جديدة وتخفيف لعبء الديون الخارجية لتوفير اعتمادات أكبر لتحقيق التنمية المستدامة ولمحاربة الفقر الذي يشكل العامل الرئيسي في تدهور بيئة دول الجنوب علاوة على الدعم العمومي للتنمية الذي يتعين رفع مقداره إلى الحجم الذي أقرته المجموعة الدولية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنسجل باعتزاز أن ملف حماية البيئة الذي عرف انطلاقته منذ ثلاثة عقود خلت في اسكندنافيا قلب أوروبا الشمالية يواصل اكتماله بالمغرب البلد المنتمي للجنوب والمدافع باستمرار عن قضايا بلدانه العادلة مما يؤكد أنه إذا كانت هناك من قضية تحظى بالانشغال الجماعي فهي بالأحرى تلك المتعلقة بحماية بيئتنا التي لا تميز قوتها وهشاشتها بين الشمال والجنوب ولا تقف عند أية حدود.

لذا، فإننا نعتبر أن العالم في حاجة ملحة إلى مقاربة جديدة للايكولوجيا تقوم على التشاور والبحث عن حلول توافقية بين كل الأطراف المعنية وتستحضر إعلان ريو بأن سيادة الدولة تنتهي حينما تلحق ضررا ببيئة دول أخرى وتراعي المصالح الاستراتيجية الوطنية المشروعة لجميع البلدان وتضمن في نفس الوقت الإنصاف والشفافية الكفيلين بحفزنا - كل حسب موقعه - على تقديم تنازلات كفيلة بتدبير كوكبنا الأرضي باعتباره إرثا إنسانيا مشتركا.

وفي هذه الفترة المضطربة التي يمر بها العالم والتي تمتزج فيها غيوم الشك والقلق مع إشراقات التعبئة والوعي بوحدة مصير الإنسانية، فإني أسأل الله تعالى أن يفضي جمعكم المبارك إلى إشاعة روح التفاؤل والحكمة والروية بعثا للأمال التي ما أضيقت عيش الإنسانية لولا فسحتها، شاكرًا لكم - أصحاب الفخامة والمعالي حضرات السيدات والسادة - الجهود السخية التي بذلتوها لإنجاح هذا المؤتمر منوها بالتزامكم الدائم بالقضايا العادلة للبيئة داعيا لكم بالتوفيق والسداد ومرحبا بكم ضيوفا كراما على المغرب الذي كان على الدوام ملتقى خصبا لتواصل الحضارات والثقافات في اعتدال وتسامح وانفتاح على الآخر لتحقيق عمارة الأرض وإصلاحها ومناهضة إفسادها وهي الغاية التي من أجلها خلق الله عز وجل الإنسان وحمله الأمانة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة انطلاق الحملة الرابعة للتضامن
مراكش، 22 شعبان 1422هـ الموافق 08 نونبر 2001م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

يسرنا أن نفتتح الأسبوع الوطني الرابع للتضامن الذي صارت له مكانة بارزة في حياة الأمة المغربية باعتباره موعدا سنويا لترسيخ الوعي بأهمية أعمال البر والوقوف على مدى تعبئتنا لمحاربة الفقر وتجسيدنا لها في أفعال ملموسة لفائدة السكان المحرومين.

وإننا لمبتهجون بعمق التجاوب الذي لقيه نداؤنا لدى رعايانا الأوفياء داخل وخارج الوطن وبانخراطهم الواسع لتحقيق الغايات المثلى التي نتوخاها من انتشار أعمال وبرامج مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي نعتبر أن كل مغربي ومغربية عضو فيها، معترزين بسعيها الموصول لتجسد على أرض الواقع القيم النبيلة التي توجه إرادتنا وإرادة شعبنا العزيز لجعل هذه المؤسسة أداة فعالة للتماسك الاجتماعي.

وقد حرصنا منذ إحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن على توجيهها لإنجاز برامج طموحة استهدفت كل الشرائح الاجتماعية عبر مجموع التراب الوطني مع عناية خاصة للأطفال في وضعية صعبة وإدماج المعاقين وتعليم الفتيات وإيجاد البيئة السليمة للشباب ومحاربة أمية الكبار وتحسين ظروف عيش النساء والأشخاص المسنين المعوزين وغيرهم من المحتاجين والمهمشين فضلا عن تحسين ظروف استقبال رعايانا الأعزاء المقيمين بالخارج مما تطلب رصد ما يزيد عن ستمائة مليون درهم.

ومع ذلك، فإننا لن ندعي أننا قد لبينا كل الحاجيات، ذلكم أن غايتنا هي ترسيخ الفعل التضامني ثقافة وسلوكا جاعلين مؤسسة محمد الخامس تنهض بدور الرافعة المحفزة لتدخل كل الفاعلين الذين يشاطرونها نفس الأهداف إدراكا منا بأن التنمية الشاملة التي نتوخاها لبلادنا لن ترضينا ما لم تستفد من ثمارها فئات واسعة من شعبنا العزيز.

ومن أجل تجسيد منظورنا للتنمية وسياستنا في مجال تقاسم ثمارها فقد جعلنا المؤسسة تسلك نهجين: نهج إعادة توزيع أرصدها من أجل تفعيل العمل الاجتماعي، ونهج الشراكة لتحقيق برامج المؤسسة حيث استفادت أزيد من خمسمائة جمعية من دعم المؤسسة في شكل موارد مالية أو هبات عينية.

وإذ نسجل بابتهاج الوقع الإيجابي الذي كان لهذا التوجه على مستوى الرفع من مبادرات وعطاءات الحركة الجمعوية، فإننا نتوخى إيجاد شراكة قائمة على إشراك الفئات الاجتماعية المستهدفة في تصور وإنجاز برامج التنمية المستدامة مركزين جهودنا على العالم القروي والمناطق النائية والمعزولة التي تعاني نقصا في هذا الشأن.

وقد عملنا خلال الجولة التي قمنا بها للتفقد الميداني لأحوال رعايانا الأعزاء في كثير من جهات مملكتنا على إعطاء انطلاقة عدة مشاريع للتنمية المندمجة ترمي إلى تمكين السكان من الماء والكهرباء والتكوين والتجهيزات التحتية الصحية وإيجاد مشاريع موفرة لموارد مستدامة، غايتنا في ذلك تحسين ظروف عيشهم لا سيما القرويين منهم بما يكفل لهم الاستقرار وعدم الهجرة للمدن.

ونود في الختام أن ننوه بسائر الذين يشاركون في برامج المؤسسة.

كما نشيد بجميع الفئات المستهدفة التي برهنت عن تعبئة واسعة لتفعيل هذه البرامج شاكرين مساندهم المعبرة عن الثقة المتبادلة ومؤكدين حرصنا على أن تضاعف المؤسسة جهودها لتظل جديرة بها ولتواصل أداء رسالتها النبيلة وهو ما سنقوم به جميعا بعون الله وتوفيقه أتم بسخائكم والمؤسسة بأعمالها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في المهرجان الأول للمقاومة
الدار البيضاء، 02 رمضان 1422 هـ الموافق 18 نونبر 2001 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إن من دواعي اعتزازنا أن نتوجه بالخطاب إلى أسرة المقاومة وجيش التحرير الأثيرة لدى جلالتنا في يوم خالد من تاريخ الأمة المغربية ألا وهو عيد الاستقلال المجيد ومن خلال مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث لما يرمز إليه اسمها من قيم الوطنية الصادقة والوفاء للعرش والاستشهاد في سبيل الحرية والكرامة.

إن مناسبة تخليد الذكرى السادسة والأربعين لاستقلال المغرب ولعيد الاستقلال المجيد ليحثنا على استقراء الذاكرة الوطنية الحافلة بما خاضه المغاربة من نضال ومقاومة في سبيل استرجاع الحرية والاستقلال بقيادة بطل التحرير جدنا المنعم جلالة المغفور له الملك محمد الخامس قدس الله روحه، ورفيقه في الكفاح والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني نور الله ضريحه، وهي معركة التف فيها الشعب المغربي قاطبة حول عرشه رمز سيادته وكرامته، وقام فيها رجال المقاومة وجيش التحرير بخوض معركة الجهاد والنضال وتجسيد روح المغرب الأبية وإرادته الراسخة في عودة الملك محمد الخامس إلى عرشه حاملا بشرى بزوغ عهد الحرية والاستقلال.

وإن هذا التاريخ الوطني الحافل بالتضحيات والفداء يجب أن يظل بارزا في ذاكرتنا الوطنية مشرقا بقيمه ومبادئه وهاجا بتضحية أبنائه وفدائيتهم، هذه القيم التي ينبغي للأجيال الحاضرة من أبنائنا أن تعتبرها رصيда لا ينفد من العطاء لأن مغرب ما بعد الاستقلال سيظل ممتنا لأبطاله في كل ما أنجزه بعد استرجاع حريته مادام هذا الرعيل من المجاهدين المغاربة الأبرار قد حققوا انطلاقة المغرب الجديد نحو البناء والتشييد بأيدي أبنائه وسواعد شبابه بقيادة جلالة والدنا المنعم الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، الذي جعل من مغرب ما بعد الاستقلال مسيرة متواصلة لاستكمال الوحدة الترابية ودمقرطة الحياة الوطنية ووضع المؤسسات لبناء الدولة العصرية في إطار الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية.

وهكذا انتقل المغرب خلال النصف الثاني من القرن المنصرم من معركة الجهاد الأصغر إلى معركة الجهاد الأكبر كما قال جدنا المنعم محمد الخامس عند إعلان الاستقلال قولته الخالدة مدركا بنافذ بصيرته يومئذ ما كان ينتظر المغرب بعد الاستقلال من بناء وتشديد يتطلبان تعبئة شاملة وتضحيات جسيمة وصمودا في سبيل الحفاظ على الوجهة القويمية لتحقيق تطلعات الشعب المغربي إلى ممارسة المضمون الحقيقي للاستقلال في ظل دولة الحق والقانون الضامنة للحرية والتعددية.

وإذا كان عرش المغرب قد ظل أمينا على السيادة الوطنية، مجاهدا في سبيل حرية المغاربة وكرامتهم في مرحلة ما قبل الاستقلال، كما ظل مجاهدا في سبيل بناء دولة المغرب العصرية فيما بعد الاستقلال، فإن وارث سر الملكين المجاهدين محمد الخامس المحرر والحسن الثاني الباني قد تقلد أمانة مواصلة المسيرة الوطنية لتحقيق نقلة جديدة في تاريخ المغرب المعاصر ألا وهي خوض جهاد اقتصادي واجتماعي من أجل مواصلة المسيرة التنموية والديمقراطية والوحدوية وترسيخ استكمال الوحدة الترابية وإنجاز مشروع مجتمعي يقوم على تعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان في ظل سيادة دولة الحق والقانون والتضامن الاجتماعي الأمثل.

وانطلاقا من هذا التصور الشامل لمسيرة الجهاد الوطني الذي خاضه المغاربة بقيادة العرش على مدى ثلاثة أجيال تكون المقاومة ملكا للمغاربة جميعا لأنهم ساهموا فيها كل بنصيبه سواء في معركة التحرير أو في معركة البناء والتشييد أو في معركة التنمية واستكمال بناء دولة الحق والقانون.

حضرات السيدات والسادة،

إن احتفاءنا بذكرى استرجاع الحرية والاستقلال ليس فقط مناسبة لتكريم رجال المقاومة وأبطال التحرير، بل يجب أن يعد مظهرا من مظاهر الاعتراف من لدن الأجيال الحاضرة بما قدمه الجيل المقاوم في سبيل الاستقلال من عطاء وتضحيات من أجل أن تنعم الأجيال اللاحقة بكرامتها واستقلالها وتحفيزها على التحلي بنفس الروح الوطنية الصادقة. فالأمم العريقة في أمجادها والتي يحفل تاريخها بالمقاومة والصمود والتحديات هي التي تكرم رموز تلك المقاومة وترسخ في ذاكرة أبنائها منجزاتهم باعتبارهم قد أسهموا إسهاما فعالا في تثبيت هويتها الوطنية واستمرارها التاريخي والحفاظ على مقدساتها.

وقد عبرنا عما نكنه لأسرة المقاومة وجيش التحرير من رعاية واهتمام بالغين سواء بعنايتنا برموزها الحية أو من خلال توجيهاتنا الملكية السامية، للمندوب السامي لقدماء المقاومين وجيش التحرير من أجل العمل على تفعيل هياكل هذه المؤسسة وتأهيلها للنهوض بمسؤوليتها على الوجه الأمثل من خلال اعتماد مقاربة جديدة تستجيب لما نريده لها من تكريم واعتبار، حاثين إياها على المساهمة بأوفى نصيب في مسيرة الجهاد الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوده اليوم.

وإننا إذ نعرب عن إجلالنا لرجال المقاومة، فإننا نعتقد أنه مهما بذلنا لهم من تكريم، فإننا لن نوفيهم حقهم هؤلاء الذين لا يمكننا اليوم تتميم عطائهم لأنه فوق كل تتميم ما داموا لم يستهدفوا في جهادهم واستشهادهم إلا رضى الله والوفاء للعرش وعزة الوطن وكرامة الأمة وأي جزاء يفني بهذا العطاء.

حضرات السيدات والسادة،

إن مؤسسة الزرقطوني التي ننوه بها اليوم لما ترمز إليه من قيم الإخلاص للمقدسات العليا لمدعوة دائما بتعاون مع غيرها من المؤسسات المختصة إلى متابعة رسالتها النبيلة في الحفاظ على تراث المقاومة والمقاومين الأبرار والتشجيع على تدوين تاريخهم وتنوير الأجيال الصاعدة بالقيم التي استشهد من أجلها بناة الاستقلال وقادته والعمل على إنعاش الذاكرة الوطنية بمختلف الوسائل الإعلامية والتعبيرية والفنية حتى يظل تاريخنا الوطني حيا في نفوس أبنائنا محفزا لهم على التضحية والتفاني في سبيل وحدة المغرب وسيادته وعزته وكرامته.

وإننا لنؤكد في هذا السياق أن القيم التي انبثقت عنها المقاومة المغربية وأمدتها بروح التضحية والفداء وعبأت الجماهير الواسعة حولها، إنما تتمثل في الوحدة الوطنية والالتفاف حول العرش والتعلق بالمقدسات المغربية وهذه الثوابت التي لم تتخلف في توجيه تاريخ المغرب منذ نشأة الدولة المغربية إلى اليوم وحولها يجب أن تظل صفوفنا مترابطة ومسيرتنا متواصلة لتحقيق المزيد من المنجزات.

وإننا لندعو الله العلي القدير أن ينزل الشهداء وأبطال المقاومة منزلة الصديقين والأولياء من عباده وفي مقدمتهم بطل التحرير جدنا المنعم الملك محمد الخامس قدس الله روحه، ورفيقه في الكفاح والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره، وكافة شهداء الوحدة الترابية، وأن يوفيهم أحسن الجزاء كما وفوا بعهدهم لله وللوطن وللملك.

«من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان
الرباط، 23 رمضان 1422هـ الموافق 09 دجنبر 2001م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن يكون تخليدنا هذه السنة لذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان مطبوعا بختم ظهيرنا الشريف المحدث «لديوان المظالم» معززين به الأجهزة المكلفة تحت رعايتنا برفع المظالم وإحقاق الحقوق وحماية الحريات التي تعد من أقدس مهام الملك أمير المؤمنين.

ونحن في هذا كله سائرون على نهج أسلافنا الميامين الذين عملوا دوما على إحداث مؤسسات بجانبهم تتولى اطلاعهم على ما قد يلحق رعاياهم من مظالم وإصلاح ما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من أخطاء وتعسفات. موطين بذلك ما حققه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، من مكاسب في مجال صيانة حريات المواطنين وحقوقهم بتوفيره لحماية قضائية عصرية لها من خلال المحاكم الإدارية وحماية سياسية بواسطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

كما أننا نعطي من خلال إحداثنا لمؤسسة «ديوان المظالم» بعدا آخر ملموسا لمفهومنا للسلطة القائم على جعلها في خدمة المواطن والتنمية وعلى قربها منه والتزامها بضوابط سيادة القانون والإنصاف.

وقد حرصنا على أن نجعل من هذه المؤسسة أداة فعالة لتطوير التواصل بين المواطن والإدارة ووسيلة مرنة وتوفيقية ومبسطة للنظر في شكايات وتظلمات رعايانا الأوفياء وملاذا آمنا للذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل مخالف للقانون أو مشوب بعدم الإنصاف صادر عن أي إدارة أو هيئة عهد إليها بممارسة صلاحيات السلطة العمومية مستهدفين تخفيف عبء الشكايات الإدارية عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مدعمين الدور الهام الذي تنتظر منه النهوض به من خلال تركيبته المقبلة في مجال حماية الحريات والحقوق.

وإن هذا النهج القائم على استلها مفاصد شريعتنا السمحة وتقاليدنا الحضارية في إيجاد حلول مغربية لقضايا مغربية لم يمنعنا من الانفتاح على القيم المثلى للتراث الإنساني المشترك والإفادة مما يعرفه من مؤسسات مماثلة في النظم المعاصرة ضامين لديوان المظالم من خلال وضعه بجانبنا كل التجرد والاستقلال.

وتوخيا لتقريب ديوان المظالم من المواطنين، قررنا أن يكون له مندوبون لدى وزيرنا الأول وسائر الوزارات حريصين على أن يتوفر مستقبلا على مندوبين جهويين ومندوبين خاصين.

وكي لا يكون «ديوان المظالم» مجرد مكتب للشكايات بل قوة اقتراحية للإصلاح التشريعي والإداري والقضائي الذي نحن فيه ماضون فقد حولنا والي المظالم أن يرفع تقريرا سنويا لجلالتنا في هذا الشأن، فضلا عن تقديم ملاحظاته وتوصياته وتقاريره الدورية إلى وزيرنا الأول وإلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وبإحداثنا لهذه المؤسسة الذي يأتي في سياق التدابير التي اتخذناها لتحقيق مصلحة المواطن مع الإدارة ووضع حد لشعوره بعدم تواصل السلطة معه والحد من ثقل البيروقراطية وتخليق المرفق العام نعطي شحنة قوية لمفهوم المواطنة، سائلين الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نخطو بشعبنا العزيز، خطوات متواصلة نحو ما نتطلع إليه من استكمال بناء دولة الحق والقانون وتحكيم قيم العدل والإنصاف ورفع الحيف مهما كان مصدره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس،
إلى ملتقى الأديان

بروكسل، 03 شوال 1422 هـ الموافق 19 دجنبر 2001 م

الحمد لله رب العالمين والسلام على جميع أنبيائه المرسلين،
أصحاب السمو والمعالي والفضيلة،
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه إليكم في افتتاح أعمال هذا الملتقى الهام، بتحية السلام وعبارات الإشادة والامتنان لكل من البطيركية المسكونية التي قامت بهذه المبادرة المباركة في تنظيم هذه الندوة حول حوار الأديان تعبئة منها لكل الإرادات النيرة من ممثلي الأديان الثلاثة للتصدي لما يتهدد عالم اليوم من مخاطر.

كما أعرب عن إشادتي برعاية الاتحاد الأوروبي لهذه الندوة ولما يبذله من مساع دؤوبة لصيانة السلام والدعوة إلى التفاهم والحوار وإشاعة روح التعاون والتضامن، معبرا عن عميق اعتزازي بدعوتهم إياي لتوجيه رسالة افتتاحية لأشغال هذه الندوة اعتبارا للعناية البالغة التي أوليها لكل عمل يستهدف التقريب بين الأديان والحضارات والتآخي بين الناس.

إن ملتقاكم هذا يكتسي أهمية خاصة بانعقاده في هذا الظرف بالذات الذي تتعاضم فيه الشكوك وتزايد التساؤلات وتحف به المخاطر. فالتثام جمعكم الموقر يعتبر إذن أمرا محبذا أكثر من أي وقت مضى لما يجسده من حرص على ربط اسم الله تعالى بالسلام، الذي هو من صفاته الحسنی، ومن رغبة في أن تستعيد الديانات السماوية إشعاعها الحقيقي في مجال الحوار والاحترام للآخر والتحلي بمكارم الأخلاق. ولذا، يسعدني في هذا المحفل النبيل أن أسمع صوت المغرب وصوت ملكه أمير المؤمنين في التثبث بما جاء به الإسلام من قيم العدالة واحترام الحياة والتضامن الإنساني والإصغاء للآخر.

وإن الإفصاح عن هذه المعتقدات بالنسبة للمغرب، ليس من قبيل الأدبيات الأكاديمية أو التنظيرية، بل هو تعبير ملموس عن حياتنا نحن المغاربة كما نعيشها كل يوم باعتبارها من المقومات الثابتة للمجتمع المغربي الذي عرف عبر تاريخه العريق كيف يحافظ على

دينيه مفهوما وممارسة ويتجاوب مع زمانه وما يفرضه كل عصر من إكراهات دون التفريط في أي قيمة من القيم الإنسانية التي لم يفتأ المغاربة يستلهمونها ويستنيرون بها.

فالموقع الجغرافي للمغرب جعله ملتقى للتعددية الثقافية والحضارية منفتحا على ثقافات الشعوب المتوسطية خاصة والأخذ باللائق من حضاراتها دون حرج في معايشة هذه التعددية إيمانا منه بكونها قوام غناه الحضاري. وهذا ما يمكن بلدنا من أن يضطلع بدور مهم في محيطه الجهوي والعالمي ومن أن يستجيب كلما دعي إلى ذلك وبكل ما في وسعه للإسهام في أي مبادرة دولية لتحقيق السلام والقضاء على التوتر ودعم أي مفاوضة أو حوار لإحلال السلم محل النزاع.

وإن التاريخ المعاصر ليسجل باعتزاز أن والدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، كان رائدا في انتهاج سبل الحوار ثاقب النظر في كل مواقفه متشبثا بالقيم الروحية والإنسانية وتحكيمها في كل النزاعات الدولية جاعلا من الحوار والاعتدال والجنوح للسلم ومناصرة الحق قوام مذهبه في الحكم واضعا مكانته الروحية والزمنية كملك أمير للمؤمنين في سبيل ترسيخ ثقافة الوفاق والتفاهم والتعايش بين الأمم والشعوب مما جعله، رحمه الله، مثالا يحتذى به ومرجعا في التقريب بين الأديان والحضارات والثقافات وبذل المشورة والرأي السديد في كل المعضلات بما شهد به الجميع بمن فيهم الذين كانوا خصوما ثم أقرروا بما كان لجلالته من بعد نظر وصواب وحكمة وريادة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كثر الحديث عن صدام الحضارات الذي قيل إنه سيطبع القرن الحادي والعشرين مثلما تميز القرن التاسع عشر بالمواجهات بين القوميات والقرن العشرون بصراع الإيديولوجيات، إن هذا الطرح الذي تغذيه وتؤججه كل المخاوف، إنما هو فخر يحاول أن يوقعنا فيه من يرفضون مواجهة المعضلة الحقيقية التي يطرحها زمننا المعاصر، زمن الإذعان لمنطق الهوة الروحية والفلسفية الذي ينذر بالسقوط في الكمين الذي نصبه الأعداء الحقيقيون للعقيدة سواء كانت عقيدة إسلامية أو يهودية أو مسيحية.

وإن الذين يحاولون تأليب بعضنا على البعض واستعداد ثقافة على أخرى ودين على دين هم دعاة الظلامية والتقهقر الذين يحاولون أن ينسونا أن الديانات السماوية التي هي جميعها جوهر رسالة إبراهيم الخليل عليه السلام في الإيمان بالله الواحد الأحد قد جاءت كلها برسالة الإنقاذ للإنسانية والعمل على تقدمها المناهض للهمجية والعنف والتطرف.

إن كل شعب ذي دين وحضارة يمكنه بل يجب عليه أن يكون فخورا بما حققه للبشرية من إشراقات. كما يجب عليه أن يقف على جوانب ظله متسائلا بصوت جماعي: ماذا يمكن قوله بخصوص الجرائم التي اقترفتها العديد من الحضارات والتي لم يتجنبها إلا القليل منها؟ فالكثير من الحضارات أطلقت العنان في فترة من فترات تاريخها لنزعة الحقد والكراهية.

وإن استحضار الماضي ليعد شجاعة وواجبا في نفس الوقت على كل حضارة تحترم نفسها. فالإخلاص لقيمنا حتى عندما تتهددها الديماغوجية والشعبوية والجهل هو قوتنا ومنبع هويتنا وافتخارنا.

كما أن مقاومة الذين يتاجرون باسم الدين هي أمانة ملقاة على عاتقنا.

أجل، إن أجدر الناس بالحوار اليوم، لهم الذين يشتركون في الإيمان بالله الواحد وبالكتب السماوية المنزلة التي أكدت كلها مسؤولية البشر جميعا أمام خالقهم يوم الجزاء ومساواتهم فيما بينهم وأن الله تعالى جعلهم مختلفين شعوبا وقبائل وألوانا ولغات ليتعارفوا لا

ليتناكروا، كما أدانت تلك الكتب المقدسة الظلم والعدوان في كل صورهما داعية إلى التأخي والتضامن في نشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة.

فهذه القيم المشتركة بين أدياننا كلها تمكننا إن نحن استطعنا تفعيلها في سلوكنا السياسي والاجتماعي والثقافي من أن نصنع عالما جديدا ينعم بالأمن والاستقرار والتفاهم والوفاق. وأعتقد أن ملتقاكم هذا إنما تم في سياق استشعاركم للضرورة الملحة لتفعيل هذه القيم.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان الذين شاركوا في هذا الملتقى قد عبروا بصدق وإخلاص عن دعوة الإسلام إلى السلم والحوار والتعايش الإنساني الأمثل، فإنني أرى إلا أن أؤكد ما سبق توضيحه وهو أن الإسلام يجسد هذه القيم كلها جوهرًا ومنهجًا في خطابه، وذلك بدعوته الواضحة في القرآن الكريم إلى الحوار بالمنهج العقلاني في قوله تعالى: «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئًا ولا يتخذ بعضنا بعضًا آربابا من دون الله» صدق الله العظيم.

ولذلك أصبح لزاما على كل مهتم بالحوار الديني اليوم من جانب غير المسلمين أن يطلع على القيم الإسلامية في مصادرها الثابتة وعلى تاريخ الإسلام الحضاري الذي رسخ تلك القيم في مجتمعاته ولاسيما المجتمعات التي اختلط فيها المسلمون بغير المسلمين في الشرق أو في الغرب. وهذا هو المنهج الموضوعي لإدراك صورة الإسلام الناصعة وعدم الانخداع بما تروجه بعض وسائل الإعلام المغرض من مزاعم إلى حد رمي الإسلام بكونه دين الإرهاب والعدوانية والتعصب انطلاقًا من ممارسة الأشرار المتطرفين المنحرفين عن جادة الإسلام الحق الذين لم يخل أي دين من أمثالهم. فالحوار بين الأديان يجب أن ينطلق من المعرفة الصحيحة ومن الحكمة والتبصر والتواضع لأن الاستعلاء والكراهية والتعصب هم أعداء كل حوار هادف وبناء.

إن الحوار بين الأديان هو الوجه الآخر للحوار بين الحضارات والثقافات، وهو من مسؤولية جميع المؤمنين مثلكم بأن الحضارات الإنسانية لم تكن أبدا في موقع الصراع فيما بينها لأنها كانت على الدوام حضارات متكاملة فيما بينها ومتفاعلة ومتلاقحة إلى حد أنه لم توجد حضارة منغلقة على ذاتها أو مستغنية عن عطاءات الحضارات الأخرى.

وإذا كانت الحضارات كلها قد انبثقت من ينبوع العقيدة الدينية أو ما يماثلها، فإن الحوار بين الأديان الذي يعد خير مدخل للحوار بين الحضارات والثقافات يستلزم انفتاح العقل والخيال كما يتطلب التحلي بروح المسؤولية وقوة الإيمان وبالإرادة القوية في مقاومة كل ما من شأنه أن يمس حريات الأفراد وحقوقهم باعتبارهم ينتمون إلى نفس المجموعة البشرية.

وإنني لأستحضر في هذا الصدد وبكل مرارة من موقع مسؤوليتي كرئيس للجنة القدس الشريف المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ما تعانيه مدينة السلام وملتقى الأديان الثلاثة مدينة القدس الشريف، معبرا عما ينتاب كل المؤمنين اليوم من مشاعر الأسى والإحباط من جراء الممارسات العدوانية للحكومة الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني الشقيق المتنافية مع القيم الدينية والأوقاف الدولية، داعيا جمعكم الموقر إلى الوقوف بجانب هذه المدينة الجريحة باعتبارها مدينتنا جميعا من منطلق حرصنا على أن تظل مدينة للتأخي بين الأديان والتعايش النموذجي بينها، وأعتقد أن ملتقاكم هذا قد استشعر المسؤولية الجسيمة الملقاة على كاهلنا جميعا في أن نجعل من كل ملتقى أو ندوة حول حوار الأديان والحضارات بمثابة خطوة جديدة تنطلق مما رسخته الخطوة السابقة بل وتضيف إليها لبنة أو لبنات في بناء صرح التفاهم والتعايش الإنساني.

وهذا ما عبرت عنه في اجتماع المنتدى المتوسطي الذي انعقد بأكادير لبلورة موقف مشترك من أسباب وتداعيات الاعتداءات الأثمة لحادي عشر شتنبر الماضي، حيث أكدت على ضرورة قيام حوار دائم ومهيكل واستراتيجي بين كل الدول يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان في الحرية والكرامة والعيش الآمن دونما تمييز بين الأجناس والأديان والثقافات والأوطان والعمل على إخماد كل بؤر التوتر المشتعل ومكافحة التعصب المدمر للاستقرار والسلام في العالم حيثما كان.

وفي هذا السياق، أود أن أجعل خاتمة رسالتي إليكم اقتراح انعقاد ملتقى موسع للحوار بين الأديان والثقافات خلال السنة المقبلة بالمغرب.

وستسعد المملكة المغربية، أرض الحوار واللقاءات، باحتضان هذا الملتقى لمواصلة العمل وتعميق أسس التفاهم واستتباب السلم والحوار على أن يتوج هذا الملتقى بصياغة ميثاق أخلاقي بين الأديان السماوية من شأنه أن يرسخ العمل بكل القيم المشتركة بين أدياننا ويجسد تطلع شعوبنا على اختلاف مذاهبها إلى بناء غد آمن تنعم فيه البشرية جمعاء بالسلام والطمأنينة. وستجدون دوما في المغرب وفي ملكه أمير المؤمنين بما عهدتموه فيه من تشبع بالقيم الدينية والإنسانية المثلى للحرية والسلم والإخاء والتضامن بين الناس وصيانة كرامتهم، خير سند ومعين على ما تتوخونه من لقاءاتكم التي أبارك مقاصدها النبيلة سائلا الله جلت قدرته لكم التوفيق والسداد لنيل رضوانه تعالى وثوابه على خدمتكم للإنسانية وتحقيق وحدتها الروحية وسعادتها الأبدية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل
- قطاع التواصل -

www.maroc.ma - www.sahara.ma - www.mjcc.gov.ma